



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
٠٣٢
كلية اللغة العربية
قسم اللغويات

شرح كتاب سيبويه

لأبي الحسن علي بن عيسى الرّمانيّ ت (٣٨٤ هـ)
من باب (جمع الأعجميّ الذي على أربعة أحرف) إلى نهاية باب (ألف الوصل)
دراسة وتحقيقاً

رسالة علميّة مقدّمة لنيل درجة العالِيّة العالِيّة (الدّكتوراه)

إعداد الطالب:

تركي بن صالح بن عفين المعبديّ

إشراف فضيلة الشيخ:

أ.د / عبدالرزاق بن فراج الصّاعديّ

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م



المقدمة^٣

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه الطيّبين الطّاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين. أمّا بعد:

فإنّ كتاب سيبويه دستور العربيّة الذي رسم ملاحظها، واستقصى قوانينها وسننها. وهو أوّل كتاب يصل إلينا يجمع أطراف هذا العلم وفروعه. نزل في نفوس النّاس منزلة عظيمة، ونال من العناية ما لم ينله غيره من كتب النّحو، فأطلقوا عليه قرآن النّحو، ووصفوه بالبحر؛ تعظيماً لقدره وعلوّ شأنه. وقد احتفى به العلماء وحظي باهتمامهم على مرّ العصور وتعاقب الأيام، واتّصلت به عنايتهم جيلاً بعد جيل، وانبروا على اختلاف أعصارهم وتفاوت أمصارهم يدرسونه ويحفظونه، ويشروحونه ويفسرونه.

ويُمثل القرن الرّابع فترة الازدهار والنّضج الفكريّ في مختلف العلوم والمعارف والفنون، وخاصّة الدّراسات النّحويّة واللّغويّة، وظهر خلال هذه الحقبة كثير من العلماء الذين أسهموا في الدّرس النّحوي، وتركوا لنا عدداً ضخماً من المؤلّفات التي يصعب حصرها، ومن هؤلاء العلماء أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّمّانيّ الذي وضع حول كتاب سيبويه أكثر من كتاب بين شرح، وتهذيب، وبسط، وتبيين أغراض، ونكت، وتوضيح مسائل.

ويعدّ شرح كتاب سيبويه من أهمّ آثار الرّمّانيّ، بل من أهمّ شروح الكتاب التي تستحقّ العناية والدّرس، وقد وفّقنا الله عزّ وجلّ أنا وزميلي الباحث: أحمد بن عتيق المعبديّ بالوقوف على قطعة من هذا الشّرح لم تتناوله أقلام المحقّقين، وتقع في ثلاث وأربعين ومئتي لوحة تبدأ من باب التّصغير وتنتهي بباب ألف الوصل. كان نصيبه الجزء الأوّل من هذه القطعة، ويبدأ من باب التّصغير وينتهي بباب جمع الجمع، ويقع في تسعة عشر ومئة لوحة،

وقمت بتحقيق الجزء المتبقي الذي يبدأ من باب جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف وينتهي باب ألف الوصل، ويقع في أربع وعشرين ومئة لوحة؛ ليكتمل بذلك تحقيق هذا السفر النفيس.

والذي دفعني لاختياره أمور منها:

١. أنه شرح لكتاب سيبويه، وكفى بذلك مزية.
٢. أن الرَّمَّانِيّ من كبار النحويين، ومن أئمة العربية، معدود في طبقة أبي سعيد السِّيرافي، وأبي عليّ الفارسيّ.
٣. أنه من الشُّروح المتقدمة، فالرَّمَّانِيّ متوفى سنة (٣٨٤هـ).
٤. أن الرَّمَّانِيّ تفرّد عن الشُّراح بمنهج مستقل، وأسلوب فريد لم يُسبق إليه، حيث يذكر الباب، ثمّ يقدّم بالغرض من الباب، ثمّ يطرح مسائل الباب بطريقة السؤال، ثمّ يجيب عنها مسألة مسألة.
٥. أنه بتحقيق هذا الجزء يكتمل المخطوط مُحَقَّقًا، وربّما يُسهم ذلك في تيسير إخراج مطبوعاً لطلبة العلم.

❖ الدراسات السابقة:

١. شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرَّمَّانِيّ من باب: علم ما الكلم من العربية، إلى باب: المصدر المثنى المحمول على الفعل المتروك إظهاره، حقّقه الباحث: محمد إبراهيم شيبه، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى عام ١٤١٥هـ.
٢. شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرَّمَّانِيّ من باب: لبيك وأخواتها، إلى باب: النداء، حقّقه الباحث: المتولي رمضان الدّميري، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، عام ١٤٠٢هـ.
٣. شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرَّمَّانِيّ من باب: النّدة، إلى نهاية

باب: الأفعال في القسم، حَقَّقَه الباحث: سيف بن عبد الرحمن العريفي، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤١٨هـ.

٤. شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرَّمَانِيّ من باب: الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم، إلى نهاية باب: الحكاية، حَقَّقَه الباحث: إبراهيم بن موسى الموسى، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٢٠هـ.

٥. شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرَّمَانِيّ من أول باب: النسبة، إلى آخر باب: إضافة الاسم المعتلّ اللّام إلى ياء المتكلم، حَقَّقَه الدُّكتور: المتولي رمضان الدّميري، ونشره في مصر عام ١٤٠٨هـ.

٦. شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرَّمَانِيّ من باب: ألف الوصل في الأسماء، إلى نهاية الكتاب، حَقَّقَه الباحث: صالح بن عبد العزيز العبد اللّطيف، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤٢٧هـ.

٧. حَقَّقَ الدُّكتور: مازن المبارك أبواباً متفرقة، عدّها ثلاثة وعشرون باباً، وألحقها بكتابه (الرَّمَانِيّ النّحويّ)، ثمانية عشر باباً منها في الاستثناء، وباب: المكان المختصّ الجاري مجرى المبهم، وباب: ما يمتنع فيه ما أفعله، وباب: ما أفعله الذي يستغني عنه بما أفعل فعله، وباب: ما أفعله على معنيين، وباب: ما أفعله فيما ليس له فعل.

✽ خُطّة البحث:

يتكوّن البحث من مقدّمة وقسمين، الأوّل: للدراسة، والثاني: للتحقيق، ثمّ الفهارس الفنيّة. وتفصيل الخطّة كالآتي:

المقدّمة: وفيها أتناول أهميّة الكتاب، وأسباب اختياره، والدراسات السّابقة، وخطّة البحث، ومنهجي في التّحقيق.

القسم الأول: الدِّراسة، وفيه تمهيد وفصلان:

التمهيد: التعريف بسيبويه وكتابه، وقيّمته العلميّة، وأهم شروحه بإيجاز.

الفصل الأول: علي بن عيسى الرَّمَّانِيّ، حياته، وآثاره. وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

المبحث الثالث: عقيدته.

المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه.

المبحث الخامس: مكانته العلميّة، وثناء العلماء عليه.

المبحث السادس: آثاره العلميّة.

الفصل الثاني: شرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِيّ وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلّف.

المبحث الثاني: منهج الرَّمَّانِيّ في شرح الكتاب، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: طريقته في عرض المادّة العلميّة.

المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء.

المبحث الثالث: الأصول النحويّة التي اعتمد عليها.

المبحث الرابع: موقف الرَّمَّانِيّ من سيبويه ومدرستي النّحو وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: موقف الرَّمَّانِيّ من سيبويه.

المطلب الثاني: موقف الرَّمَّانِيّ من مدرسة البصرة.

المطلب الثالث: موقف الرَّمَّانِيّ من مدرسة الكوفة.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قيمة الكتاب العلميّة وأثره.

المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب.

المبحث السادس: وصف النُّسخ الخطيّة، ونماذج منها.

القسم الثاني: النصّ المحقق.

من بداية باب جمع الأعجميّ الذي على أربعة أحرف، إلى نهاية باب ألف الوصل.

ثمّ ذيلت التّحقيق بالفهارس الفنيّة. وهي كالآتي:

١. فهرس الآيات القرآنيّة.

٢. فهرس الأحاديث النبويّة والآثار.

٣. فهرس الأقوال والأمثال.

٤. فهرس الأشعار والأرجاز.

٥. فهرس الأعلام.

٦. ثبت المصادر والمراجع.

٧. فهرس الموضوعات.

٨. فهرس الفهارس.

وختاماً فإنّي أحمد الله الذي وفقني لهذا، وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله، وإنّي إذ أختتم الحديث في هذه المقدمة أرى لزماً عليّ أن أوفي صاحب الحقّ حقّه وذا الفضل فضله، وإنّ أولى النّاس بهذا هم والداي اللذان تعهداني بالتّربية في الصّغر، وكانا لي نبراساً يضيئ فكري بالنّصح والتّوجيه في الكبر، فجزاهم الله عنّي خيراً، وأمدّ في عمرهما، ومنّ عليهما بالصّحّة والعافية.

كما أتقدّم بخالص الشّكر والتّقدير لفضيلة شيخنا الدكتور عبدالرزاق بن فرّاج الصّاعدي؛ لما لمست فيه من نبل المزايا، وطيب السّجايا، وماقدّمه من جهد في الإشراف على عملي، وتسديد لخطواتي في بحثي، فقد كان لدقّة العلميّة وملاحظاته وتوجيهاته أبلغ الأثر في هذا العمل، أسأل الله العظيم أن يُديم النّفع به، ويجزيه عنّا خير الجزاء.

كما أتقدّم بالشّكر لمنسوبي هذه الجامعة المباركة، وعلى رأسهم معالي مديرها الموقر، وجميع القائمين على عمادة الدّراسات العليا، وكلّيّة اللّغة العربيّة، وفي مقدّماتهم فضيلة عميد الكلّيّة.

كما أشكر كذلك سائر أساتذتي، وزملائي الكرام، وكلّ من أسدى إليّ معروفاً أو عوناً في إنجاز هذا العمل المبارك.

والشّكر موصول للأستاذين الفاضلين اللذين تفضلاً بقبول مناقشة هذا البحث، وتكبّداً قراءته لتقويم زلله، ورأب صدعه، جعل الله ذلك في ميزان حسناتهما.

وأخيراً فإنّي لا أزكي صنيعي هذا، أو أدّعي كماله، بل حسبي أنّي بذلت جهدي كلّهُ، وصرفت تفكيري في إنجازهِ على أحسن وجه، فإن وفقت فمن الله وهو أهل النّعم، وإلّا فمن نفسي وكبوات القلم، سائلاً الله عزّ وجلّ أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، والصّلاة والسّلام على نبينا محمد وآله وصحبه وسلّم.

الباحث: تركي بن صالح المعبدّي

❦ منهجي في التحقيق:

مضيت في تحقيق الكتاب على المنهج التالي:

- نسخ المخطوط حسب القواعد الإملائية، ومقابلة المنسوخ بأصل المنسوخ منه.

- اعتماد نسخة (فيض الله) أصلاً، والرمز لها بكلمة أصل، مع مقارنتها بغيرها من النسخ الأخرى.

- إذا وُجد سقط في النسخة الأصل فإنني أكمله من النسخ الأخرى، وأضعه بين معقوفين هكذا [].

- ما جزمت بخطئه في الأصل فإنني أكتب الصواب من النسخ الأخرى، وأضعه بين قوسين هكذا ()، وأشير إلى ذلك في الحاشية. فإن ترجّح عندي أنّ الخطأ من المصنّف فإنني أثبتته كما هو وأعلّق عليه في الحاشية.

- وضع خطّ مائل هكذا [/] للدلالة على نهاية اللوحة، وأكتب الرقم بجواره.

- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، مع ذكر أرقامها، وكتابتها بالرسم العثماني.

- توثيق القراءات من مصادرها الأصلية.

- عزو الأحاديث النبوية إلى مصادرها، وذكر حكم العلماء عليها ما لم تكن في أحد الصحيحين، فإنني أكتفي بعزوه إليه.

- توثيق أقوال العرب والحكم والأمثال من الكتب المعتمدة.

- نسبة الأبيات الشعرية إلى قائلها، وذكر تمامها وبحورها، وتوثيقها من مصادرها.

- توثيق ما ورد في النص من أقوال ومسائل، وردّها إلى مصادرها الأصلية.

- التّعريف الموجز بالأعلام، والأماكن، والبلدان، والقبائل.
- تفسير الكلمات الغريبة، والمصطلحات العلميّة.
- الالتزام بعلامات التّرقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
- تذييل هذا الشّرح بالفهارس التّفصيليّة، على النّحو المبين في خطّة البحث.



القسم الأول

القسم الأول

الدراسة

وفيه تمهيد وفصلان:

✧ التمهيد: التعريف بسيبويه وكتابه، وقيّمته العلميّة،
وأهم شروحه بإيجاز.

✧ الفصل الأول: علي بن عيسى الرّمانيّ، حياته، وآثاره.

✧ الفصل الثاني: شرح كتاب سيبويه للرّمانيّ.

التمهيد

التعريف بسيبويه وكتابه، وقيّمته العلميّة،
وأهم شروحه بإيجاز

وفيه: -

❖ التعريف بسيبويه.

❖ قيمة كتابه العلميّة.

❖ أهم شروحه بإيجاز.

* * * * *

أولاً: التَّعْرِيفُ بِسَيَّبُوِيهِ

اسمه ونسبه ونشأته:

هو عمرو بن عثمان بن قُنبَر^(١)، الملقَّب بسَيَّبُوِيهِ، وتعني بالفارسيَّة رائحة التُّفَّاح^(٢). ويُكنَّى أبا بشر، وقيل: أبا الحسن، وقيل: أبا عثمان، وأشهرها أبو بشر^(٣). ينتسب بالولاء إلى آل الربيع بن زياد الحارثيَّ من بني الحارث بن كعب بن عمرو بن وعله بن جلد بن مالك بن أدد^(٤).

ولد بقرية من قرى فارس يُقال لها: البيضاء^(٥)، وهي أكبر مدن كورة اصطخر، بينها وبين شيراز ثمانية فراسخ^(٦)، ثم انتقل إلى البصرة؛ ليكتب الحديث، ويطلب الفقه، فلزم حلقة حمَّاد بن سلمة، فلحن وهو يستملي عليه حديثاً، فقال له حماد: "لحنت ياسيَّبُوِيهِ"، فقال: "سأطلب علماً لا تُلحِّنني فيه"^(٧).

(١) هكذا ضبطه ابن حجر، وضبطه بعضهم بضم فسكون ففتح. وعليه قول الزُّنخريِّ:

أَلَا صَلِّيَ الْإِلَهُ صَلَاةَ صَدِّقٍ عَلَى عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ قُنْبَرٍ

ينظر: تبصير المنتبه ١١٣٨/٣، والطَّرَاز الأول ١٨٣/٩ (قنبر).

(٢) ينظر: الألقاب ٢١١.

(٣) ينظر: نور القبس ٩٥، وأخبار النحويين البصريين ٦٣، وطبقات النحويين واللُّغويين ٦٦، والفهرست ١٠٣، وتاريخ العلماء النحويين ٩٠، ومراتب النحويين ٧٣، ونزهة الألباء ٥٤، وإنباه الرُّواة ٣٤٦/٢، ومعجم الأدباء ٢٢١٢/٥، وتحفة الأديب ٥١٨/٢، وبغية الوعاة ٢٢٩/٢.

(٤) ينظر: نزهة الألباء ٥٤، ومعجم الأدباء ٢٢١٢/٥.

(٥) ينظر: طبقات النحويين واللُّغويين ٦٦.

(٦) ينظر: معجم البلدان ٥٢٩/١، وأوضح المسالك للبروسوي ٢٣٩.

(٧) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٩٢، وشرح كتاب سيبويه للرَّمَّاني (العريفي) ٢.

ثم طلب النَّحو، فصحب الخليل وعلماء البصرة حتى برع فيه، وألَّف كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد^(١).

ولم تذكر كتب التَّراجم شيئاً عن حياة سيبويه في البصرة، سوى ما ذكره صاعد الأندلسي عن أبي عليِّ الفارسي أنَّ سيبويه تزوج بها جارية عشقته، ولم يكن يُقبل عليها؛ لانشغاله عنها بمطالعة الكتب، فرصدت خروجه إلى السُّوق، فأحرقت كتبه، فطلقها بعد ذلك^(٢).

شيوخه:

تلقَّى سيبويه على أعلام عصره، وخلَّد كتابه كثيرًا من أقوالهم وهم:

١. عيسى بن عمر البصري، أحد القراء البصريين، أخذ النَّحو عن ابن أبي إسحاق، أخذ سيبويه عنه النَّحو، ونقل عنه في كتابه^(٣)، ت (١٤٩هـ)^(٤).

٢. أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني، أحد القراء السَّبعة، روى سيبويه عنه القراءة^(٥)، وذكر الدكتور: سيف العريفي أنَّ سيبويه لم يأخذ النَّحو سماعاً عن أبي العلاء، وإنَّما نقل آراءه عن يونس^(٦)، ت (١٥٤هـ)^(٧).

٣. الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، وهو أعظم أساتذته أثراً فيه، وأكثرهم اتِّصلاً به وأخذاً عنه، ت (١٧٥هـ)^(٨). وقد أكثر من نقل آرائه في

(١) ينظر: إنباه الرُّواة ٢/ ٣٥٤، وتحفة الأديب ٢/ ٥٢١.

(٢) ينظر: الفصوص ٨/ ٥، وتحفة الأديب ٢/ ٥٢٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ١٦٩، ١٧١، ٢٧١.

(٤) ينظر: الفهرست ٨٩، وطبقات النُّحويين واللُّغويين ٤٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٤٣، ٢١٠، ٢٥٣/ ٣.

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِي (العريفي) ٣.

(٧) ينظر: مراتب النُّحويين ٢٧، ومعجم الأدباء ٣/ ١٣١٦.

(٨) ينظر: أخبار النُّحويين البصريين ٥٦، ومراتب النُّحويين ٤٥.

الكتاب^(١)، وإذا قال سيبويه: وسألته، أو: قال، من غير أن يذكر قائله، فهو الخليل. ونقل صاعد البغدادي عن أبي عليّ الفارسي عن ابن السَّراج: "قل لسيبويه: يا أبا بشر، هل رأيت مع الخليل كتباً يُملي عليك منها؟ قال: لم أجد معه كتباً إلاّ عشرين رطلاً فيها بخطّ دقيق سمعه من لغات العرب وأشعارها، وما سمعت من النَّحو فإملاء من قلبه"^(٢)،

٤. حمّاد بن سلمة بن دينار البصريّ، مفتي البصرة وإمام من أئمة الحديث، لقيه سيبويه واستملى عليه الحديث قبل أن ينصرف إلى النَّحو، ت (١٦٧هـ)^(٣).

٥. هارون بن موسى الأزديّ النَّحويّ الأعور، من أهل البصرة، كان عالماً بالنَّحو، أخذ عنه سيبويه القراءات^(٤)، ت (١٧٠هـ)^(٥).

٦. الأخفش الكبير، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ سيبويه عنه اللُّغة، وروى عنه كثيراً في كتابه^(٦).

٧. يونس بن حبيب الضَّبِّيّ، برع في النَّحو وكان أغلب عليه، أخذ عنه سيبويه النَّحو، وروى عنه كثيراً^(٧)، ويأتي بعد الخليل في كثرة النُّقل والرواية، ت (١٨٢هـ)^(٨).

(١) ينظر: الكتاب ١/٧، ٢٧٩، ٨٢٣.

(٢) ينظر: الفصوص ٧/٥.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٣/١١٩٨، وتهذيب التَّهذيب ١/٤٨١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٣٩٩، ٣/٣٦، ٤/١٩٦.

(٥) ينظر: نزهة الألباء ٣٧، وتهذيب التَّهذيب ٤/٢٥٨، وشرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِي (العرفي) ٤.

(٦) ينظر: الكتاب ١/٧٩، ١٢٤، ١٢٦.

وينظر: أخبار النَّحويين البصريين ٦٤، وتحفة الأديب ١/٥٦.

(٧) ينظر: الكتاب ١/٥١، ١٢٠، ١٥٥.

(٨) ينظر: طبقات النَّحويين واللُّغويين ٥١، وتاريخ العلماء النَّحويين ١٢٠.

٨. أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، من أحفظ النَّاسِ باللُّغة وأوسعهم رواية، كان يقول: "إذا قال سيبويه: أخبرني الثَّقة^(١)، فإيَّايَ يعني"، ت (٢١٥هـ)^(٢).

هذا ما وقفت عليه من شيوخه من خلال ما ذكره بعض من ترجم له، وقد وقفت في كتابه على نقلين عن الأصمعي^(٣)، وهو معاصر له، وكلاهما تتلمذ على الخليل^(٤)، فلعلَّه أخذ عنه اللُّغة.

تلاميذه:

١ - قطرب، محمد بن المستنير، سُمِّيَ قطرباً لقول سيبويه - وكان يجده على بابه بالأسحار -: "إنَّما أنت قطرب ليل"، ت (٢٠٦هـ)^(٥).

٢ - الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي، وهو أشهر تلاميذ سيبويه، وليس لكتاب سيبويه رواية إلا من جهته، ت (٢١٥هـ)^(٦).

٣ - النَّاشي، أخذ عن سيبويه والأخفش، لم يخرج علمه إلى الناس، قال المبرِّد: "لو خرج علم النَّاشي إلى النَّاسِ لما تقدَّمه أحد"، وقال "أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش، ثمَّ النَّاشي، ثمَّ قطرب"^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٣/٣٧٩، ٤/١٧٢.

(٢) ينظر: مراتب النُّحويين ٥٥ وتاريخ العلماء النُّحويين ٢٢٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٦٨، ٨٦.

(٤) ينظر: تحفة الأديب ١/٢٧١.

(٥) ينظر: تاريخ العلماء النُّحويين ٨٢، ونزهة الألباء ٧٦.

(٦) ينظر: أخبار النُّحويين البصريين ٦٦، وتاريخ العلماء النُّحويين ٤٤٢.

(٧) ينظر: مراتب النُّحويين ١٠٢، وبغية الوعاة ١/٥٩٠.

٤ - عُتْبَةُ النَّحْوِيِّ، قال ابن عائشة: "كان عتبة من أصحاب سيبويه، وكان صاحب نحو، فهما بما يشرحه ويُفسّره على مذهب أصحابه" (١).

وَمَنْ رَوَى عَنْ سِيبَوَيْهِ، ابْنُ عَائِشَةَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصِ التَّيْمِيِّ ت (٢٢٨هـ) (٢)، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ ت (٢٣١هـ) (٣) وَخَشْنَامُ الْأَعْوَرُ النَّحْوِيُّ (٤)، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَجِدْ فِي كُتُبِ التَّرَاجِمِ أَنَّهُمْ أَخَذُوا عَنْهُ.

وفاته:

خرج سيبويه غاضباً إلى فارس بعد مناظرته المشهورة للكوفيين، وبقي بها إلى أن مات (٥)، واختلفت كتب التراجم في تحديد مكان وفاته وتاريخها.

أَمَّا مَكَانُ وَفَاتِهِ فَقِيلَ: فِي سَاوَةَ (٦)، وَقِيلَ: فِي شِيرَاز (٧)، وَقِيلَ: فِي الْبِيضَاءِ (٨)، وَقِيلَ: فِي الْأَهْوَازِ (٩). وَالرَّاجِحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ تَوَفَّى بِشِيرَاز، فَقَدْ رَوَى الْأَصْمَعِيُّ، وَابْنُ دَرِيدٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ: أَنَّهُ مَاتَ بِشِيرَاز، وَقَبْرُهُ بِهَا (١٠). وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ الْأُسْتَاذُ عَلِيُّ النَّجْدِيُّ: أَنَّ قَبْرَهُ بِشِيرَازِ فِي حَيٍّ «سند سياه»، عَلَيْهِ رِخَامٌ (١١).

(١) ينظر: الأغاني ١٨ / ١٨٨.

(٢) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٦٧، وتهذيب التهذيب ٣ / ٢٥.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٦٧، وطبقات فحول الشعراء ١ / ٥.

(٤) ينظر: الحيوان ٣ / ٤٩٧.

(٥) ينظر: مجالس العلماء ٩، وتاريخ العلماء النحويين ١٠٤، ونزهة الألباء ٥٧.

(٦) ينظر: نزهة الألباء ٥٧. وفي المشترك وضعاً ٣٣٩: ساوة: مدينة مشهورة بين الرّي وهمدان.

(٧) ينظر: مراتب النحويين ٧٣، وإنباه الرواة ٢ / ٣٥٣.

(٨) ينظر: بغية الوعاة ٢ / ٢٣١.

(٩) ينظر: تحفة الأديب ٢ / ٥٢٥. وفي معجم البلدان ١ / ٢٨٤: شیراز: إقليم من أقاليم خراسان.

(١٠) ينظر: مراتب النحويين ٧٣، ونور القبس ٩٧، وتاريخ العلماء النحويين ١٠٨.

(١١) ينظر: سيبويه إمام النحاة ١٢٠.

وأما تاريخ وفاته فقليل: توفي سنة (١٧٩هـ)^(١)، وقيل: سنة (١٨٠هـ)^(٢)،
وقيل: سنة (١٨٨هـ)^(٣)، وقيل: سنة (١٩٤هـ)^(٤).

وقال ابن قانع: "إنَّه توفي سنة (١٦١هـ) بالبصرة"^(٥). قال المرزباني:
"وَهَمَّ فِيهِمَا جَمِيعاً؛ أَعْنِي فِي الْمَوْضِعِ وَالتَّارِيخِ"^(٦).
والرَّاجِحُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ تُوُفِيَ سَنَةَ (١٨٠هـ)^(٧).

ويُقال: إنَّ سيبويه عاش اثنتين وثلاثين سنة، وقيل: مات وقد نيف على
الأربعين سنة^(٨)، وقال ابن مسعر: "وعمره على ما أوجبه التَّأَمُّلُ والتَّقَرُّبُ
خمسون سنة، وذلك؛ لأنَّه قد روى عن عيسى بن عمر... ولا اختلاف في
التَّوَارِيخِ أَنَّ عيسى بن عمر تُوفِيَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
سَمِعَ عَنْهُ، وَهُوَ ابْنُ تِسْعٍ عَشْرَةَ وَمَا زَادَ عَلَيْهَا"^(٩).



(١) ينظر: إنباه الرُّوَاة ٢/٣٤٨، وإشارة التَّعْيِينَ ٢٤٥.

(٢) ينظر: تاريخ العلماء النَّحْوِيِّين ١١٠، وبغية الوعاة ٢/٢٣٠.

(٣) ينظر: نزهة الألباء ٥٨، وبغية الوعاة ٢/٢٣٠.

(٤) ينظر: نزهة الإلباء ٥٨، وتحفة الأديب ٢/٥٢٠.

(٥) ينظر: نور القبس ٩٧، ونزهة الألباء ٥٨.

(٦) ينظر: نور القبس ٩٧.

(٧) ينظر: تاريخ العلماء النَّحْوِيِّين ١١٠، ونزهة الألباء ٥٨، ومعجم الأدباء ٥/٢١٢٣.

(٨) ينظر: نزهة الألباء ٥٨، وتحفة الأديب ٢/٥٢٢.

(٩) ينظر: تاريخ العلماء النَّحْوِيِّين ١١٠.

ثانيًا: كتاب سيبويه وقيّمته العلميّة

لم يضع سيبويه لكتابه اسمًا، مع أنّ العلماء في عصرة كانوا يضعون لكتبهم أسماء، ويدّوأنّه أرجأ تسميته حتّى يستوفي مسائله، وأنّه مات قبل أن يبلغ ما يريد، وقد شاع بين العلماء باسم الكتاب، وأصبح علمًا لا يشاركه في هذه التسمية كتاب غيره، وكان يُقال بالبصرة: "قرأ فلان الكتاب" فيُعلم أنّه كتاب سيبويه^(١).

كان القدماء يعظّمونه ويكبرونه، حتّى سمّوه قرآن النّحو^(٢)، وكان أبو عثمان المازنيّ يقول: "من أراد أن يعمل كتابًا في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"^(٣). وقال الجاحظ: "لم يكتب النّاس في النّحو كتابًا مثله، وجميع كتب النّاس عليه عيال"^(٤). وكان المُبرّد يسميه البحر؛ تعظيمًا له^(٥).

لم يكن الاهتمام بالكتاب خاصًا بالبصريين، فقد عرف الكوفيون قدره، واعتمدوا عليه، ونُقل عن الجاحظ أنّه قال للكوفيين: "سيبويه الذي اعتمدتم على كتبه، وجحدتم فضله"^(٦). وقرأه الأخفش على الكسائيّ في جُمعة، فوهب له سبعين دينارًا، وأهدى الجاحظ إلى محمد بن عبد الملك الزّيات نسخة فريدة من الكتاب، بخطّ الفرّاء، ومقابلة الكسائيّ^(٧).

(١) ينظر: أخبار النّحويين البصريين ٦٥، وسيبويه مادته ومنهجه ٥١.

(٢) ينظر: مراتب النّحويين ٧٣.

(٣) ينظر: أخبار النّحويين البصريين ٦٥.

(٤) ينظر: إنباه الرّواة ٣٥١ / ٢.

(٥) ينظر: الفهرست ١٠٤.

(٦) ينظر: إنباه الرّواة ٣٥٠ / ٢.

(٧) ينظر: إنباه الرّواة ٣٥١ / ٢.

وقال ثعلب: مات الفرّاء، وتحت رأسه كتاب سيبويه^(١).

لقد صنع سيبويه للنحو ما لم يصنعه أحد، ويعد كتابه فيه معيار العربيّة، تناوله أئمة اللّغة بالبحث والدّرس والنّقد والتّأليف، فهو كنز من كنوزها^(٢)، كما شهد بذلك القدماء والمتأخرون.

ولم يقف أثر الكتاب عند النّحة فقط، بل امتدّ أثره إلى العلوم الأخرى كالفقه والتّفسير، فهذا أبو عمر الجرميّ كان يُفتي النّاس في الفقه من كتاب سيبويه^(٣)، وقال أبو حيان: "فجدير لمن تافت نفسه إلى علم التفسير، وترقّت إلى التّحقيق فيه والتّحرير أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفنّ المعوّل عليه، والمستند في حلّ المشكلات إليه"^(٤).

كما تميّز الكتاب بشموله وإحاطته بكلّ مسائل النّحو، قال صاعد الأندلسيّ "لا أعرف كتاباً ألّف في علم من العلوم قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم، وأحاط بأجزاء ذلك الفنّ غير ثلاثة كُتب:

أحدها: كتاب المجسطيّ في علم الفلك وحركات النّجوم.

والثّاني: كتاب أرسطاطاليس في علم صناعة المنطق.

والثّالث: كتاب سيبويه البصريّ في علم النّحو العربيّ.

فإنّ هذه الكتب الثلاثة لا يشدّ عن كلّ واحد منها من أصول علمه، ولا من فروعهِ إلّا ما لا خطب له"^(٥).

(١) ينظر: مراتب النحويين ١٠٥.

(٢) ينظر: أبنية الصّرف في كتاب سيبويه ٤٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٥ / ١، وإشارة التّعيين ١٤٥.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦ / ١.

(٥) ينظر: طبقات الأئم ٣١.

ثالثاً: أهم شروح الكتاب

الكتاب أوّل مؤلّف ظهر للعربيّة، وضمّ بين دفتيه جميع مسائل النّحو والتّصريف، فانكبّ عليه العلماء، فتناولوه بالشرح والتّعليق، والتّحشية والاختصار. وهذه بعض المؤلّفات التي وقفت عليها، سواء من دراسات الباحثين الذين سبقوني^(١)، أو ما وجدته في كتب التّراجم والطّبقات، وهي مقسّمة كالآتي:

أوّلاً: شروحه:

١. تفاسير كتاب سيبويه، للمازنيّ، ت (٢٤٨هـ)^(٢).
٢. شرح كتاب سيبويه، للأخفش الأصغر، ت (٣١٥هـ)^(٣).
٣. شرح كتاب سيبويه، لأبي بكر بن السّراج، ت (٣١٦هـ)^(٤).
٤. شرح كتاب سيبويه، لمبرمان، ت (٣٢٧هـ)^(٥).
٥. شرح كتاب سيبويه، لابن درستويه، ت (٣٤٧هـ)^(٦).
٦. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السّيرافي، ت (٣٦٨هـ)^(٧).
٧. شرح كتاب سيبويه، لعبد الله بن حمود الزّبيديّ، ت (٣٧٢هـ).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرّمانيّ (العريفي) ٣٠.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٤٦٥، وتحفة الأديب ٢/ ٧٠٤.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٧٧١، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٨.

(٤) ينظر: إنباه الرّواة ٣/ ١٤٩، وإشارة التّعيين ٢٤٤.

(٥) ينظر: إشارة التّعيين ٢٤٤، وتحفة الأديب ٢/ ٧٣٥.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٣٢. ونقل عنه ابن السّيد في كتابه: رسائل في اللّغة ١٢٠.

(٧) طبعته دار الكتب المصريّة بتحقيق: مجموعة من الباحثين.

من تلاميذ أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي^(١).

٨. شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الورّاق، ت (٣٨١هـ)^(٢).

٩. شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرَّمَانِيّ، ت (٣٨٤هـ)^(٣).

١٠. شرح كتاب سيبويه، لأبي القاسم ابن أبان اللُّغويّ، ت (٣٨٢هـ)^(٤).

١١. شرح كتاب سيبويه، لأبي العلاء المعريّ، ت (٤٦٦هـ)^(٥).

١٢. شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن بن الباذش، ت (٥٢٨هـ)^(٦).

١٣. تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، ت (٦٠٦هـ)^(٧).

١٤. شرح كتاب سيبويه، للصفّار البطلوسيّ، ت (٦٣٠هـ)^(٨).

١٥. النّافع في شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن التّجيبّي الحرّاليّ، تلميز ابن خروف، ت (٦٣٧هـ)^(٩).

١٦. شرح كتاب سيبويه، لابن الحاج الإشبيليّ، ت (٦٥١هـ)^(١٠).

(١) ينظر: إشارة التّعين ١٦٥، والبلغة ١٧٠.

(٢) ذكره في كتابه علل النّحو ٤٢٥.

(٣) سيأتي عنه الحديث مفصّلاً.

(٤) ينظر: كشف الظّنون ٢/ ١٤٢٧.

(٥) ينظر: إنباه الرّواة ١/ ٦٦، وبغية الوعاة ١/ ٣١٧.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٤٢، وكشف الظّنون ٢/ ١٤٢٨.

(٧) حقّق جزء منه الباحث: خليفة محمد بديري بجامعة الفاتح بليبيا ١٩٨٣م، ثم حقّق الجزء الموجود من الكتاب الباحث: صالح بن أحمد الغامدي بجامعة أم القرى، ١٤١٤هـ (دكتوراه).

(٨) حقّق جزء منه الدّكتور: معيض العوفيّ، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، وطُبّع في دار المآثر بالمدينة المنورة ١٤١٩هـ.

(٩) ينظر: سبك المقال ٨٥.

(١٠) ينظر: البلغة ٨٣، وتحفة الأديب ١/ ٢٢٤.

١٧. شرح كتاب سيبويه، لصالح بن محمد الهسكوريّ، ت (٦٥٣هـ)^(١).
١٨. شرح كتاب سيبويه، لابن الضائع، ت (٦٨٠هـ)، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف^(٢).
١٩. شرح كتاب سيبويه، لشهاب الدين العنابيّ، تلميذ أبي حيّان، ت (٧٧٦هـ)^(٣).

ثانياً: شرح مشكلاته ونكته:

١. شرح نكت سيبويه، لأبي إسحاق الزيّاديّ، ت (٢٤٩هـ)^(٤).
٢. النُكت على كتاب سيبويه، لأبي يعلى بن أبي زرعة الباهليّ^(٥).
٣. المدخل إلى كتاب سيبويه، للمُبرّد، ت (٢٨٥هـ)^(٦).
٣. الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أوّل الكتاب: "هذا باب علم ما الكلّم من العربيّة" لأبي جعفر النّحاس، ت (٣٣٨هـ)^(٧).
٤. شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر القيسيّ، ت (٤٠١هـ)^(٨).
٥. النُكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشّتمريّ، ت (٤٧٦هـ)^(٩).

(١) حقّق الموجود منه الباحث خالد بن محمد التّويجريّ بجامعة أم القرى (دكتوراه).

(٢) ينظر: إشارة التّعيين ٢٣٥، وبغية الوعاة ٢/ ٢٠٤.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٣٨٢، وكشف الظّنون ٢/ ١٤٢٨.

(٤) ينظر: إنباه الرّواة ١/ ١٦٧، ومعجم الأدباء ١/ ٦٨.

(٥) ينظر: إنباه الرّواة ٤/ ١٨٤.

(٦) ينظر: الفهرست ١٢١، وإنباه الرّواة ٣/ ٢٥١.

(٧) حقّقه د: حاتم الصّامن، ضمن كتابان في النّحو دار البشائر ١٤٢٥هـ.

(٨) مطبوع، حقّقه: د. عبد ربه عبد اللّطيف عبد ربه.

(٩) مطبوع، حقّقه: د. عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربيّة بالكويت. وحقّقه أيضاً: أ. رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة بالمملكة المغربيّة.

٦. المقدمات إلى علم الكتاب وشرح المشكلات على توالي الأبواب،
لأبي الحسين ابن الطَّراوة، ت (٥٢٨هـ) (١).

٧. شرح مشكل الكتاب، لمحمد بن علي بن الفخَّار المالقي، ت (٧٥٤هـ) (٢).

ثالثاً: شرح أبييته:

١. تفسير أبنية الكتاب، لأبي عمر الجرمي، ت (٢٢٥هـ) (٣).

٢. تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، لأبي حاتم السجستاني،
ت (٢٥٥هـ) (٤).

٣. تفسير أبنية الكتاب، لثعلب، ت (٢٩١هـ) (٥).

٤. تفسير أمثلة سيبويه وغريبها، لأبي العلاء المعري، ت (٤٤٩هـ) (٦).

٥. شرح أمثلة سيبويه، للعطار، من علماء القرن الرابع (٧).

٦. شرح أبنية سيبويه، لابن الدَّهَّان، ت (٥٦٩هـ) (٨).

(١) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٦٠٢، ونقل السُّيوطي في الأشباه والنظائر ٣/ ٣٢٤ بواسطة تذكرة ابن
مكتوم نصاً من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٨٧، وكشف الظُّنون ٢/ ١٤٢٨.

(٣) قال عنه النَّحَّاس: "لولا ما عرفت أبنية سيبويه".

ينظر: عمدة الكتَّاب ٦١، وتحفة الأديب ١/ ١٦١.

(٤) مطبوع، حقَّقه: د. محسن بن سالم العميري، المكتبة التجاريَّة بمكة، ١٤١٤هـ.

وحقَّقه أيضاً: د. محمد الدَّالي، دار البشائر بدمشق، ١٤٢٢هـ.

(٥) ينظر: مقدِّمة الكتاب ١/ ٤، وخزانة الأدب ١/ ٣٧٠.

(٦) ينظر: الإنصاف والتَّحريُّ (تعريف القدماء) ٥٤٠، وتحفة الأديب ٢/ ٤٧٣.

(٧) اختصره، أبو منصور الجواليقي، وحقَّق هذا المختصر، د. دفع الله عبد الله سليمان، ونشره مركز
البحوث بجامعة الملك سعود.

(٨) مطبوع، بتحقيق: د. حسن شاذلي فرهود - رحمه الله - دار العلوم، ١٤٠٧هـ، وطبع أيضاً
بتحقيق: د. علاء محمد رأفت، دار الطَّلَّائع بالقاهرة.

رابعاً: شرح أبياته:

١. تفسير أبيات سيبويه، للجرمي، ت (٢٢٥هـ) ^(١).
٢. شرح شواهد سيبويه، للمبرّد، ت (٢٨٥هـ) ^(٢).
٣. شرح أبيات سيبويه، للزّجاج، ت (٣١٠هـ) ^(٣).
٤. شرح شواهد سيبويه وتفسيرها، للمرآغي، من تلاميذ الزّجاج ^(٤).
٥. شرح شواهد سيبويه، لمبرمان، ت (٣٢٧هـ) ^(٥).
٦. شرح أبيات سيبويه، للنّحاس، ت (٣٣٨هـ) ^(٦).
٧. شرح أبيات سيبويه، لابن السّيرافي، ت (٣٨٥هـ) ^(٧).
٨. شرح أبيات سيبويه المسمّى: (تحصيل عين الذّهب) للأعلم الشّتَمري، ت (٤٧٦هـ) ^(٨).
٩. شرح أبيات الكتاب، للزّمخشري، ت (٥٣٨هـ) ^(٩).

(١) ينظر: تحفة الأديب ١/ ٢٦١.

(٢) ينظر: الفهرست ١٢٠، وإنباه الرّواة ٣/ ٣٥١.

(٣) ينظر: الفهرست ١٢٣، وبغية الوعاة ١/ ٤١١.

(٤) ينظر: الفهرست ١٧٠، وإنباه الرّواة ٣/ ١٩٦.

(٥) ينظر: الفهرست ١٢٢، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٥٦٤.

(٦) مطبوع، بتحقيق: د. زهير غازي زاهد، مكتبة النّهضة العربيّة، ١٤٠٦هـ.

(٧) مطبوع، بتحقيق: د. محمد علي سلطان دار العصماء، ١٤٣١هـ.

وحقّقه أيضاً: د. محمد الرّيح هاشم، دار الجليل، ١٤١٦هـ.

(٨) وهو مطبوع على هوامش طبعة بولاق من الكتاب، وحقّقه: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة، ١٤١٥هـ.

(٩) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩، وتحفة الأديب ١/ ٣٧٨.

ونقل عنه البغداديّ في شرح أبيات المغني ٣/ ٣٩٨، ٦/ ٢٣٠، ٣٤٩.

١٠. لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، لابن خلف الدَّقِيقِي،
ت (٦١٤هـ) ^(١).

١١. شرح أبيات كتاب سيبويه، لأبي البقاء العكبري، ت (٦١٦هـ) ^(٢).

١٢. شرح أبيات سيبويه، للشُّلُوبِين الصَّغِير، ت (٦٦٠هـ) ^(٣).

١٣. شرح أبيات سيبويه والمفصَّل، لعفيف الدِّين الكوفي، كان حيًّا سنة
(٦٩٦هـ) ^(٤).

١٤. شرح أبيات الكتاب، لابن قرشيَّة ^(٥).

خامساً: التَّعليقات والحواشي عليه:

١. حواشي أبي الحسن الأخفش، ت (٢١٥هـ) ^(٦).

٢. حواشي الكتاب، لمبرمان، ت (٣٢٧هـ) ^(٧).

٣. التَّعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، ت (٣٧٧هـ) ^(٨).

٤. الطُّرر، للخَدَب الإشبيلي، ت (٥٨٠هـ) ^(٩).

(١) حقَّقت الجزء الأول منه، إنجاز إبراهيم اليماني، بجامعة أم القرى (دكتوراه)، ١٤١٧هـ.

(٢) ينظر: نكت الهميان ١٨٠، وتحفة الأديب ١/ ١٢٧.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١/ ١٨٧، وكشف الظُّنون ٢/ ١٤٢٧.

(٤) حقق: القسم الأوَّل منه د. إبراهيم علي ركة، جامعة القاهرة، كليَّة دار العلوم (دكتوراه)،
١٤٠٣هـ.

(٥) نقل عنه الدَّمَامِينِي في تعليق الفرائد ٧/ ٣٢٧، ولم أقف على ترجمة له.

(٦) ينظر: إشارة التَّعِين ٢٤٤، والتَّصريح ٤/ ٢٧٢، وأثبت: عبد السلام هارون بعضها بحاشية
الكتاب، وتداخل بعضها ببعض نسخ الكتاب.

(٧) نقل عنه الشيخ: خالد الأزهرِي في التَّصريح ٥/ ٢٣٨.

(٨) مطبوع، حقَّقه د: عوض القوزي - رحمه الله - ١٤١٥هـ.

(٩) ينظر: طبقات النُّحاة لابن قاضي شهبة ٣١، ونقل عنه ابن خروف في تنقيح الألباب ١٢٢.

٥. تعليق على كتاب سيبويه، للشُّلُوبِين الكبير، ت (٦٤٥هـ)^(١).
 ٦. تقييد على كتاب سيبويه، لابن أبي الربيع الإشبيلي، ت (٦٨٨هـ)^(٢).
 ٧. تعلّيق على الكتاب، لأبي جعفر الغرناطي، ت (٧٠٨هـ)^(٣).

سادساً: مختصراته:

١. فرخ كتاب سيبويه للجرمي، ت (٢٢٥هـ)^(٤).
 ٢. كتاب الإسفار الملخّص من شرح سيبويه للصفار، لأبي حيّان الأندلسي، ت (٧٤٥هـ)^(٥).



(١) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤، ونقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر ١/ ٩٧.

(٢) ينظر: مقدمة البسيط ١/ ٧١..

(٣) ينظر: إشارة التّعيين، ص ٢٤، وبغية الوعاة ١/ ٢٩١.

(٤) ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٨١، ومعجم الأدباء ٤/ ١٤٤٤، وهذا الكتاب من مصادر ابن يسعون في المصباح ٢/ ١٦٤٢.

(٥) ينظر: تحفة الأديب ١/ ٢٣٣، وكشف الظّنون ٢/ ١٤٢٨.

الفصل الأول

علي بن عيسى الرَّمَّانِيّ، حياته، وآثاره

وفيه ستّة مباحث: -

- ❖ المبحث الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه.
- ❖ المبحث الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.
- ❖ المبحث الثالث: عقيدته.
- ❖ المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه.
- ❖ المبحث الخامس: مكانته العلميّة، وثناء العلماء عليه.
- ❖ المبحث السادس: آثاره العلميّة.

* * * * *

المبحث الأول

اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه

هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرَّمَّانِيّ، ويُعرف أيضًا بالإخشيديّ، وبالجامع، وبالورّاق، وبالبعديّ^(١).

ولقب (الرَّمَّانِيّ) أشهرها، نسبة إلى قصر الرَّمَّان بنوحي واسط، قال ياقوت: "قصر الرَّمَّان بنوحي واسط، ينسب إليه أبو الحسن عليّ بن عيسى بن علي الرَّمَّانِيّ النّحويّ"^(٢)، ولذلك قيل: الرَّمَّانِيّ الواسطيّ^(٣). ويظهر أنّ هذا اللقب لآبائه؛ لأنّه يُنعت أحياناً بابن الرَّمَّانِيّ^(٤).

أمّا (الإخشيديّ) فنسبة إلى شيخه أبي بكر أحمد بن علي بن الإخشيديّ، أو نسبة إلى مذهبه في الاعتزال والكلام^(٥).

أمّا (الجامع)؛ فلأنّه جمع بين الكلام والفقه والقرآن والنحو واللغة^(٦).

(١) تنظر ترجمته في: طبقات النّحويين واللّغويين ١٢٠، والفهرست ١٢٨، وتاريخ العلماء النّحويين ٣٠، والأنساب للسمعانيّ ٦/١٦٥، ونزهة الألباء ٢٣٣، وإنباه الرّواة ٢/٢٩٤، ومعجم الأدباء ٤/١٨٢٦، ووفيات الأعيان ٣/٢٩٩، وإشارة التّعيين ٢٢١، ودول الإسلام ١/٢٣٤، ومسالك الأبصار ٧/١٣٩، والبلغة ٢١٠، والمنية والأمل ٦٥، وبغية الوعاة ٢/١٨٠، وتحفة الأديب ١/٣٤٠، وهدية العارفين ١/٦٨٣، والأعلام ٤/٣١٧.

(٢) ينظر: المشترك وضعاً ٢٠٩.

(٣) ينظر: هدية العارفين ١/٦٨٣.

(٤) ينظر: البصائر والدّخائر ٧/٢٤٩، ونشوار المحاضرة ٤/٦٠، ومعجم الأدباء ٤/١٨٢٦.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٨٢٦، والمنية والأمل ٦٥.

(٦) ينظر: المنية والأمل ٦٥.

أَمَّا (الورَّاق) فنسبة إلى حرفة الوراقة التي احترفها الرَّمَّانِي، وقد وصلتنا بعض الكتب التي كُتبت بخطَّ الرَّمَّانِي^(١)، أو نقلت من خطِّه^(٢)، أو أشارت إلى خطِّه^(٣)، ممَّا يؤكِّد مزاولته لهذه الحرفة.

أَمَّا (البغدادِي) فنسبة إلى بغداد حيث قضى حياته، واشتهر علمه بها، حتَّى قال الذهبيُّ عنه: "نحويُّ بغداد"^(٤).



(١) جاء خطُّه في مطبوعة مجمع اللغة العربيَّة بدمشق لديوان الفرزدق برواية السُّكري " جاء فيها:

"وكتب علي بن عيسى النَّحويُّ في شهر رجب سنة ٣٣١". ينظر: شرح الأصول للرَّمَّانِي ١١.

(٢) نقل من خطِّه كتاب نسب عدنان وقحطان ٢١ للمُبَرِّد، جاء فيه: "كتب من خطِّ علي بن عيسى بن علي الرَّمَّانِي".

(٣) قال صدر الأفاضل في التَّخْمِير ٤/ ٢١٩: "وعن بعض الأدباء: رأيت نقطة الإِشْهَام في خطِّ علي بن عيسى، وهي نقطة مدوَّرة غير مصفرة".

(٤) ينظر: دول الإسلام ١/ ٢٣٤.

المبحث الثاني

مولده، ونشأته، ووفاته

مولده:

ولد الرَّمَّاني في بغداد سنة (٢٩٦هـ)^(١)، وقيل: سنة (٢٧٦هـ)^(٢)، وقيل: سنة (٢٦٧هـ)^(٣). وأرجح هذه الأقوال هو سنة (٢٩٦هـ)، وعليه الأكثرون. ويرجح ذلك أنه رُوي عن عالين معاصرين للرَّمَّاني، وهما: ابن النديم^(٤)، وأحمد بن علي التُّوزي^(٥)، المولود ببغداد سنة (٣٦٤هـ)، والمتوفى بها سنة (٤٤٤هـ)^(٦).

نشأته:

ولد الرَّمَّاني في بغداد، ونشأ بها، واتَّصل بشيوخها، وتلقَّى عنهم كثيرًا من علومه. ولم تذكر كتب التراجم ترجمة وافية أو دقيقة عن نشأته، أو أسرته، بيد أن أصله من (سرَّ من رأى)^(٧)، وولد ونشأ ومات في بغداد.

(١) ينظر: الفهرست ١٢٨، ونزهة الألباء ٢٣٤، وإنباه الرواة ٢/٢٩٦، وإشارة التَّعين ٢٢٢، وتحفة الأديب ١/٣٤١.

(٢) ينظر: معجم الأديب ٤/١٨٢٦، وبغية الوعاة ٢/١٨٠.

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ٢١/٣٧٢.

(٤) ينظر: الفهرست ١٢٨.

(٥) ينظر: نزهة الألباء ٢٣٤.

(٦) ينظر: تاريخ بغداد ٤/٣٢٤.

(٧) ينظر: الفهرست ١٢٨.

وهو من طبقة أبي على الفارسي وأبي سعيد السيرافي^(١)، قيل إنه كان فقيرًا شديد الفقر^(٢). إلا أن ابن النديم ذكر أنه ملك دارًا في سوق العطش كانت مجاورة لدار السري الرِّفا^(٣)، ويذكر صاعد البغدادي: أن له دارًا في بغداد في درب أبي محجل^(٤)، ولا نعلم إن كانت هي الدار نفسها التي بسوق العطش، أم أخرى انتقل إليها فيما بعد، ويظهر من كلامه أن الرَّمَّانِي كان يلتقي بتلاميذه بها.

وفاته:

توفي الرَّمَّانِي في بغداد ليلة الأحد الحادي عشر من جمادي الأولى سنة (٣٨٤هـ)، في خلافة القادر بالله، عن ثمانٍ وثمانين سنة^(٥)، وقيل: سنة (٣٨٦هـ)^(٦)، وقيل سنة (٣٨٢هـ). والقول الأوّل هو الأشهر في كتب التراجم.

ودفن بمقبرة الشُونِيزِيَّة^(٧) ببغداد، بجوار قبر أبي على الفارسي^(٨).

(١) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦، وتحفة الأديب ١/ ٣٤٠.

(٢) ينظر: المنية والأمل ٦٥.

(٣) ينظر: الفهرست ٣٦٢.

(٤) ينظر: الفصوص ٢/ ٩٤.

(٥) ينظر: نزهة الألباء ٢٣٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦، وتحفة الأديب ١/ ٣٤٠، وشذرات الذهب ٣/ ١٠٩، وإشارة التَّعْيِين ٢٢٢.

(٦) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣١.

(٧) الشُونِيزِيَّة: مقبرة مشهورة ببغداد دفن بها كثير من الصّالحين.

ينظر: معجم البلدان ٣/ ٣٧٤.

(٨) ينظر: البداية والنهاية ١١/ ٢٦٨.

المبحث الثالث

عقيدته

الكلام في عقيدة الرَّمَّانِي يدور حول أمرين: أولهما: اعتزاله،
والآخر: تشيُّعه.

أمَّا اعتزاله فأمر مشهور أطبقت عليه كتب التَّراجم^(١)، بل لم يبلغ أحد من لغويي المعتزلة في القرن الرابع الهجري ما بلغه الرَّمَّانِي من الاعتزال، ودقائق كلامه، وذلك لشدة انتصاره للمعتزلة، وكثرة مؤلفاته الاعتزالية^(٢). والسَّبب في اعتزاله يرجع إلى شيخه أبي بكر أحمد بن علي الأخشيدي، شيخ المعتزلة ببغداد، فقد أخذ عنه دقائق الاعتزال والكلام، حتَّى عُدَّ من أصحابه ونُسب إليه^(٣).

أمَّا تشيُّعه فقد تضاربت فيه الأقوال، فقليل: إنَّه كان شيعياً يقول بإمامة عليٍّ، وتفضيله على غيره من الصَّحابة^(٤)، وقيل: إنَّه كان يظهر التَّشيع؛ لأجل انتشار المذهب الشَّيعي في ذلك الوقت^(٥).

و لم يكتفِ الذهبي بالقول بتشيُّعه، بل تجاوزه إلى الرِّفض^(٦).

ومَن ناقش هذه المسألة الدُّكتور: محمد الشَّيخ عليو، الذي يقول عن

(١) ينظر: نزهة الألباء ٢٣٤، ومعجم الأدباء ٤/١٨٢٦، وإنباه الرُّواة ٢/٢٩٤.

(٢) ينظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ٣٣٣، والمنية والأمل ٦٥، ومناهج اللغويين ٥٧٨.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٨٢٦، والمنية والأمل ٦٥، ومسالك الأبصار ٧/١٤٠.

(٤) ينظر: نشوار المحاضرة ٤/٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٦/٥٣٤.

(٥) ينظر: لسان الميزان ٤/٢٨٧.

(٦) ينظر: ميزان الاعتدال ٥/١٧٩.

الرَّمَانِيّ: "إِنَّ شَيْعِيَّتَهُ لَا تَعْنِي كَوْنَهُ مِنَ الْإِمَامِيَّةِ كَفَرَقَةً، وَأَنَّهُ كَانَ مَتَشِيّعًا كَعَادَةِ جُمْهُورِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي عَصَرِهِ"^(١).

ومهما يكن من أمر، فالدَّلَالُ لا تشير إلى رفضه. وتشيعه إن ثبت فلا أثر فيه للتَّطَرُّفِ والمغالاة، فقد كان يترضى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ولم يسلك بذلك مسلك أكثر الشيعة في نظرهم إليه^(٢).



(١) ينظر: مناهج اللُّغَوِيَّين ٥٩١.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرَّمَانِيّ (الدَّمِيرِيّ) ٤ / ١٤٥٩.

المبحث الرابع

شيوخه، وتلاميذه

شيوخه:

تتلمذ الرَّمَّانِي على علماء عصره، وأخذ عنهم القراءات والنحو واللغة والكلام، ومَنَّ وقفت عليه من شيوخه:

١. أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السَّيرافي، والمشهور في كتب التَّراجم أنَّهما من طبقة واحدة^(١). في حين نجد ابن حجر العسقلاني، ومحمد بن سليمان الرَّوداني يذكran في سلسلة تلقَّيهم لكتاب سيبويه هذا السَّند: "عن أبي القاسم علي بن عبد الله الدَّقِيقِي، عن أبي الحسن علي بن عيسى الرَّمَّانِي، عن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السَّيرافي"^(٢). ويذكر الوادي آشي هذا السَّند أيضاً^(٣)، ويروي طرقاً أخرى لكتاب سيبويه، منها: قال الرَّمَّانِي والفارسي: قرأناه على أبي بكر بن السَّرَّاج^(٤). والذي يظهر لي أنَّ الرَّمَّانِي أخذ عن السَّيرافي في بداية طلبه، ويؤيِّد ذلك أمران:

الأوَّل: أنَّ أبا حيان التَّوحيدي روى المناظرة المشهورة بين أبي سعيد السَّيرافي، ومَتَّى بن يونس القنائي عن طريق الرَّمَّانِي، قال: "هذا آخر ما كتبت عن علي بن عيسى الرَّمَّانِي الشَّيخ الصالح بإملائه"^(٥).

(١) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٨٢٦، وتحفة الأديب ١/٣٤٠.

(٢) ينظر: المعجم المفهرس ٤٠٩، وصلة الخلف ٢٧٠.

(٣) ينظر: برنامج الوادي آشي ٣٠٦.

(٤) ينظر: برنامج الوادي آشي ٣٠٧.

(٥) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ١/١٢٨.

والآخر: أَنَّ السَّيرافيَّ أَسْنُ من الرَّمَّانِي، فلَمناظرة كانت في سنة (٣٢٠هـ)،
وسنُّ الرَّمَّانِي وقتها أربع وعشرون سنة، في حين يقول الرَّمَّانِي عن السَّيرافيَّ
في تلك المناظرة: "مولده سنة ثمانين ومائتين، وكان له يوم المناظرة أربعون سنة،
وقد عبث الشَّيب بلهازمه مع السَّمَت والوقار والدين والجد" (١).

٢- أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السَّريِّ، ت (٣١١هـ)، قرأ عليه
كتاب سيبويه (٢).

٣- أبو بكر بن السَّراج محمد بن السَّريِّ، ت (٣١٦هـ)، قرأ عليه كتاب
سيبويه (٣)، وروى عنه كتاب نسب عدنان وقحطان للمبرِّد (٤).

٤- أبو بكر بن شقير أحمد بن الحسين بن العباس البغداديِّ،
ت (٣١٧هـ) (٥).

٥- أبو بكر بن دريد محمد بن الحسن الأزديِّ، ت (٣١٢هـ)، أخذ عنه
اللُّغة والأدب (٦).

٦- أبو بكر بن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس، ت (٣٢٤هـ)، أخذ
عنه القراءات (٧)، كما روى عنه شرح ديوان زهير بن أبي سلمى لثعلب (٨).

(١) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ١/ ١٢٩.

(٢) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٠، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.

(٣) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٠، ونزهة الألباء ٢٣٤.

(٤) ينظر: نسب عدنان وقحطان ٢١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِي (الدَّميري) ١/ ١٧٥٧.

(٦) ينظر: نشوار المحاضرة ٤/ ١٢٩، ٥/ ١٢٠، ١٥٣، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِي (الدَّميري) ١٧٧٠.

(٨) ينظر: شرح ديوان زهير ١.

٧- أبو بكر أحمد بن علي الإخشيد المتكلم المعتزلي، ت (٣٢٦هـ)، أخذ عنه، وذهب مذهبه في الكلام والاعتزال^(١).

٨- أبو سهل الحلواني، أحمد بن محمد بن عاصم، قريب الشُّكري، ت (٣٣٣هـ)^(٢)، روى عنه شرح أشعار الهذليين للشُّكري^(٣).

تلاميذه:

كان مجلس الرَّمَّانِيّ في بغداد من أكثر مجالس العلم إقبالاً وحضوراً^(٤)، بل رُبَّما وصل الأمر إلى أن تُعقد هذه المجالس في داره^(٥)، فلا ريب أن يكثر تلاميذه، ويبقى أثره.

ومن وقف عليه من تلاميذه:

١. أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن جرو الأسديّ النَّحويّ، ت (٣٨٧هـ)، أخذ عنه الأدب^(٦).

٢. أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقيّ، ت (٣٩١هـ)^(٧)، صرح بذلك في كتابه تفسير المسائل المشكّلة^(٨).

٣. عبد الباقي بن محمد بن بانيس النَّحويّ، ت (٤٠٠هـ)^(٩).

(١) ينظر: المنية والأمل ٦٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٦/ ٥، وإنباه الرُّواة ١/ ٩٨.

(٣) ينظر: شرح أشعار الهذليين ١/ ١، ٤٠٧، والفصوص ٤/ ٢٦٤.

(٤) ينظر: إنباه الرُّواة ٢/ ٣٨٨.

(٥) ينظر: الفصوص ٢/ ٩٤.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٢٧.

(٧) ينظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٦٦، وبغية الوعاة ١/ ٥٨٤.

(٨) ينظر: تفسير المسائل المشكّلة ٤٨، ٧١، ٧٥.

(٩) ينظر: إنباه الرُّواة ٢/ ١٥٥.

٤. أبو حَيَّان التَّوْحِيدِيَّ علي بن محمد بن العباس، ت (٤٠٠هـ)^(١)، روى عنه في كتبه، وكان ينعتة بالشيخ الصَّالِح^(٢).
٥. أبو أحمد عبد السَّلام بن الحسين بن محمد بن طيفور البصريّ القَرْمِيسِينِيّ، ت (٤٠٥هـ)^(٣)، قرأ عليه قصيدة أبي كبير الهذليّ^(٤).
٦. أبو طالب العبديّ أحمد بن بكر بن بقيّة، ت (٤٠٦هـ)^(٥).
٧. أبو العلاء صاعد بن الحسن بن عيسى الرُّبَعِيّ البغداديّ، ت (٤١٧هـ)^(٦)، صرَّح بأخذه عن الرُّمَّانِيّ في كتابه الفصوص^(٧).
٨. أبو القاسم الدَّقِيقِيّ علي بن عبيد الله بن الدَّقَّاق، ت (٤١٥هـ)^(٨)، قرأ عليه كتاب سيبويه، ورواية الرُّمَّانِيّ للكتاب عن طريقه^(٩).
٩. ابن القارح أبو الحسن علي بن منصور بن طالب الحلبيّ، كان حيّاً سنة (٤٢١هـ)^(١٠)، صرَّح بأخذه عن الرُّمَّانِيّ في رسالته إلى أبي العلاء المعريّ^(١١).

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٩٢٣/٥، والبلغة ١٩٩.

(٢) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ١/١٢٨، والبصائر والذخائر ٤/٨٦، وأخلاق الوزيرين ٢٠٤.

(٣) ينظر: نزهة الألباء ٢٤٧، وإنباه الرُّواة ٢/١٧٥.

(٤) ينظر: المزهر ١/١٤٠، وجاء اسمه فيه: التَّرمِيسِيّ. وهو تصنيف.

ينظر: شرح الحماسة للأعلم الشَّتمريّ ١/٩٤.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ١/٢٠٤، وإشارة التَّعين ٢٦.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٤٣٩، وإنباه الرُّواة ٢/٨٥.

(٧) ينظر: الفصوص ٢/٩٤، ٣٥٥، ٤/٢٦٤.

(٨) ينظر: تاريخ العلماء النُّحويين ٢١، ومعجم الأدباء ٤/١٨١٦.

(٩) ينظر: برنامج الوادي أشي ٣٠٦، والمعجم المفهرس ٤٠٩.

(١٠) ينظر: معجم الأدباء ٥/١٩٧٤، وبغية الوعاة ٢/٢٠٧.

(١١) ينظر: رسالة ابن القارح ٢٠٨.

١٠. أبو القاسم علي بن طلحة بن كردان النَّحْوِيُّ، ت (٤٢٤هـ)، قرأ عليه كتاب سيبويه^(١).
١١. أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيْمَرِيُّ، من نحاة القرن الرَّابِع^(٢)، صَرَّحَ بأخذه عن الرَّمَّانِيّ في كتابه التَّبَصُّرَة^(٣).
١٢. ابن الدَّهَّان الحسن بن محمد بن علي بن رجاء اللُّغَوِيُّ، ت (٤٤٧هـ)^(٤) روى عنه شرح ديوان زهير بن أبي سلمى لثعلب^(٥).
١٣. أبو القاسم عليّ بن المحسن بن علي التُّنُوحِيّ، ت (٤٤٧هـ)^(٦).
١٤. هلال بن المحسن بن إبراهيم الصَّابِيّ، ت (٤٤٨هـ)^(٧)، روى عنه نسب عدنان وقحطان للمُبَرِّد^(٨).
١٥. أبو محمد الحسن بن عليّ بن محمد الجوهريّ، ت (٤٥٤هـ)^(٩)، حدّث عن الرَّمَّانِيّ وروى عنه^(١٠).
١٦. أبو الحسن محمد بن عبد الله بن أحمد الدَّلْفِيّ العجليّ، ت (٤٦٠هـ)^(١١).

(١) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٧٧٥، وبغية الوعاة ٢/ ١٧٠.

(٢) ينظر: إنباه الرُّوَاة ٢/ ١٢٣، وبغية الوعاة ٢/ ٤٩.

(٣) ينظر: التَّبَصُّرَة ١/ ١٣٥، ٤٤٠.

(٤) ينظر: إنباه الرُّوَاة ١/ ٣٠٤، ومعجم الأدباء ٣/ ٩٩٧.

(٥) ينظر: المعجم المفهرس ٤١٠، وشرح ديوان زهير ١.

(٦) ينظر: إنباه الرُّوَاة ٢/ ٢٩٤، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٤٥.

(٧) ينظر: نزهة الإلباء ٢٥٦، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٧٨٣.

(٨) ينظر: نسب عدنان وقحطان ٢١.

(٩) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٢٦٦، والأنساب للسَّمْعَانِيّ ٣/ ٤٢١.

(١٠) ينظر: تاريخ بغداد ٣/ ٣٣٦، وإنباه الرُّوَاة ٢/ ٢٩٤.

(١١) ينظر: معجم الأدباء ٦/ ٢٥٤٤، وبغية الوعاة ١/ ١٢٨.

١٧. أبو الغنائم اللُّغويُّ محمد بن أحمد بن عمر الخلّال. (١).
١٨. أبو الحسن عليّ بن محمد البديهيّ، شاعر كثير الشّعْر (٢).
١٩. أبو الفرج محمد بن عبيد الله بن سهيل النّحويّ، المتوفى بعد (٣٢٠هـ)، صرّح بأخذه عنه في كتابه «الضّاد والظّاء» (٣)



- (١) ينظر: معجم الأدباء ٥/ ٢٣٤٦، وبغية الوعاة ١/ ٣٧.
- (٢) ينظر: يتيمة الدّهر ٢/ ٣٩٩، وتاريخ بغداد ١٢/ ٨٣.
- (٣) ينظر: الضّاد والظّاء ٢٨٠.

المبحث الخامس

مكانته العلميّة، وثناء العلماء عليه

الرَّمَّانيّ من كبار العلماء، برع وتفنّن في علوم كثيرة كعلوم القرآن والفقه والنحو والكلام، وصنّف في التفسير والنحو واللغة^(١). يقول عنه تلميذه أبو حيّان التّوحيدى: "علي الرُّتبة في النحو واللغة والعروض والمنطق"^(٢).

وقال وهو يُفاضل بين العلماء: "ومنهم عليّ بن عيسى الرَّمَّانيّ، فلم يُر قطُّ مثله، بلا ثقية ولا تحاشٍ، ولا اشمئزاز ولا استيحاش، علماً بالنحو، وغزارة في الكلام، وبصراً بالمقالات، واستخراجاً للعويص، وإيضاحاً للمشكل"^(٣).

كان مجلس الرَّمَّانيّ في بغداد يزدهم بطلبة العلم، ويفوق مجلس أقرانه. قال أبو طالب العبدىّ، وهو يعدّد من يحضره، ويحضر مجلس أبي سعيد السّيرافيّ، وأبي عليّ الفارسيّ: "ومجلس الشّرخ أبي سعيد بن عبد الله السّيرافيّ، وعدد أهل المجلس ومن معنا للقراءة يزيدون على المائة، ومجلس الشّرخ أبي الحسن علي بن عيسى النّحويّ جميع أهل السّنة"^(٤).

وكانت ثقافة الرَّمَّانيّ في علوم العربيّة غزيرة واسعة بعيدة الغور، وهذه الثقافة جعلته من كبار أئمة اللغة وأصحاب الرّأي المشهور، فأقواله منتشرة في كتب النّحاة^(٥)، واللّغويين^(٦)، والبلاغيين^(٧).

(١) ينظر: الفهرست ١٢٨، إنباه الرّواة ٢/٢٩٤، وسير أعلام النبلاء ١٦/٥٣٤.

(٢) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ١/١٣٣.

(٣) ينظر: المقابسات ٥٧.

(٤) ينظر: إنباه الرّواة ٢/٣٨٧.

(٥) ينظر: التّبصرة والتّذكرة ٢/١٠٣٣، والمغني ٧/١٤١، وجمع الجوامع ٣٥٧.

(٦) ينظر: المصباح المنير ١/١٧، ١/١٧٦، ٢/٥٧٦، والتّاج ٢/٤٦٦، ٥/١٥٠، ٨/٢١٨، ٥٠٤.

(٧) ينظر: العمدة ٢/١٣١٨، وسرّ الفصاحة ٢٩٥، وتحرير التّحجير ٦٨٧.

لم يكن الرَّمَّانِي يفارق مجلسه مكباً على الدَّرس والتَّأليف، وممَّا يؤكِّد ذلك قول عزَّ الدين البويهِي: "وأما أنت يا أبا الحسن فوَحُّ أبي إني لأحبُّ لقاءك، وأوثر قربك، ولولا ما يبلغني من ملازمتك لمجلسك، وتدريسك لمختلفتك، وإكبابك على كتابك في القرآن، لغلَّبْتُك على زمانك" (١).

وتشير المصادر التاريخيَّة إلى أنَّ السَّيرافيَّ والرَّمَّانِي كانا من وجهاء بغداد، وكثيراً ما يقترن اسم الرَّمَّانِي بأبي سعيد السَّيرافيَّ دلالة على ما وصل إلى من الرِّفعة والوجاهة وعلوِّ الشَّأن في عصرهما، قال ابن الجوزيَّ في أحداث ٣٦٠هـ: "وفي شعبان تقلَّد أبو محمَّد بن معروف قضاء القضاة، وصرف أبو بكر ابن سيار من الجانب الشرقيِّ، وركب معه الوزير أبو الفضل الشَّيرازيَّ. وكان هذا الوزير قد أطلق من حبسه، وخلع عليه خُلْع الوزارة، وقبِل ابن معروف شهادة أبي سعيد بن عبد الله السَّيرافيَّ، واستخلفه على الحكم من الجانب الشرقيِّ. وقبِل أيضاً شهادة أبي الحسن علي بن عيسى الرَّمَّانِي النَّحويَّ" (٢).

وعندما دخل الوزير ابن العميد بغداد قادماً من الرِّيِّ، عقد فيها مجالس لأهل العلم، قال أبو حيان التَّوحيديَّ: "وتفقَّد أبا سعيد السَّيرافيَّ، وعليَّ بن عيسى الرَّمَّانِي وغيرهما، وعرض عليهما المسير معه إلى الرِّيِّ، ووعدهم ومنَّاهم، وأظهر المباحاة لهم" (٣). وقال صاعد: "فلما رأهما قام من مجلسه، ومشى إليهما ثمَّ أجلسهما في سريرته، وجلس دونهما، فقال: "ما أبالي عليَّ أيَّ جنبيَّ وقعت بعد ما رأيتهما" (٤).

(١) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ٣/ ١٥٨.

(٢) ينظر: المنتظم ٧/ ٥٤.

(٣) ينظر: أخلاق الوزيرين ٤١٠.

(٤) ينظر: الفصوص ٢/ ١٢٥.

واجتمع الحاتمي الكاتب، وأبو الطَّيِّب المتنبّي في مجلس الوزير المهلبيّ، ودُعيت طائفة من أهل العلم. قال الحاتمي: "وروسل أبو سعيد السَّيرافي، وعلي بن عيسى الرَّمَّانِي، وأبو الفتح المراغي وأبو الحسن الأنصاري المتكلّم، وغيرهم من أعلام أهل العلم والذين تقع الإشارة إليهم في الأدب"^(١). ويذكر الحاتمي في كتاب الهلجاجة العلماء الذين التقى بهم كأبي عليّ الفارسي وابن خالوية وأبي الطَّيِّب اللُّغوي، ويُفردهما بقوله: "وعُدَّتْ في الأفراد الذين منهم أبو سعيد السَّيرافي، وعلي بن عيسى الرَّمَّانِي"^(٢).

وكما أثنى العلماء على علم الرَّمَّانِي فقد أثنوا على أخلاقه، وسيرته الطَّيِّبة، فقد نعته أبو حيَّان التَّوحيدي مراراً بالشيخ الصَّالح^(٣)، وقال عنه: "هذا مع الدِّين الثَّخين والعقل الرَّصين"^(٤)، وقال عنه: "مع تألُّه وتنزُّه ودين ويقين وفصاحة ونقاهاة وعفاف ونظافة"^(٥). وممَّا يدلُّ أيضاً على سمو أخلاقه، وسيرته الحسنة أنَّه كان يقول لأصحابه: "لا تعادين أحداً وإن ظننت أنَّه لن ينفعك"، ثمَّ يقول: "وإذا اعتذر إليك عدوك فأقبل عذره وليقلَّ عيبه على لسانك"^(٦).

ولم يكن الرَّمَّانِي على اطلاع وسعة علمه متعصِّباً لرأيه أو معجباً بنفسه، وهذا خلق كريم، وأدب رفيع نستشفه ممَّا ذكره ياقوت في ترجمة علي بن عبد الله بن وصيف النَّاشي، أنَّه ناظر أبا الحسن الرَّمَّانِي في مسألة، فانقطع الرَّمَّانِي، وقال: "أعاود النَّظر وربَّما كان في أصحابي من هو أعلم مني بهذه

(١) ينظر: الرِّسالة الموصَّحة ١٢٠.

(٢) ينظر: معجم الأدباء ٦/٢٥٠٧.

(٣) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ١/١٢٨، والمقابس ١٨٧، وأخلاق الوزيرين ٢٠٤.

(٤) ينظر: الإمتاع والمؤانسة ١/١٣٣.

(٥) ينظر: المقابس ٥٧.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٤/١٨٢٧.

المسألة، فإن ثبت الحقُّ معك وافقتك عليه" (١).

وكما أثنى على سيرته من عاصره، فقد اتَّفَق المتأخرون على مكانته وعلمه. قال الخطيب البغدادي: "كان من أهل المعرفة" (٢)، وقال الذهبي "كان من أوعية العلم على بدعته" (٣)، وقال عبد الباقي اليماني "إمام في اللغة والنحو" (٤)، وقال السيوطي: "كان إمامًا في العربيَّة علامة في الأدب" (٥).



(١) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٧٨٦.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ١٢/ ١٦.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٣٤.

(٤) ينظر: إشارة التَّعيين ٢٢١.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ١٨٠.

المبحث السادس

أثاره العلميّة

تُمثِّل مؤلَّفات الرَّمَّانِي صدَى لثقافته الواسعة التي اشتهر بها في كثير من الفنون، وله أكثر من مائة مصنَّف في هذه الفنون من نحو وصرف وبلاغة وقرآن واعتزال وكلام، وأكثر مؤلفاته تُؤخذ عنه إملاء^(١). ومؤلَّفاتُه التي عرفتْها هي ما يأتي:

أولاً: التفسير وعلوم القرآن:

- ١ - الألفات في القرآن^(٢).
- ٢ - تفسير القرآن، ويُسمى «الجامع لعلم القرآن»^(٣).
- ٣ - جواب ابن الإخشيد في علم القرآن^(٤).
- ٤ - شرح معاني الزَّجاج^(٥).
- ٥ - غريب القرآن^(٦).

(١) ينظر: الفهرست ١٢٨.

(٢) ينظر: إنباه الرُّواة ٢/ ٢٩٥.

وذكرت محقِّقة الفهرست ١٣٩ أنه مطبوع بمصر ١٣٢١هـ.

(٣) ينظر: المنية والآمل ٦٥، ونزهة الألباء ٢٣٤، وقد حَقَّق د: خضر محمد بنها، قطعة منه وهي الجزء الثاني عشر، وأضاف إليها مرويات الطُّوسِيَّ عن الرَّمَّانِي في تفسيره التَّبيان، ونشرته دار الكتب العلميّة ٢٠٠٩م.

(٤) ينظر: إنباه الرُّواة ٢/ ٢٩٥.

(٥) ينظر: إنباه الرُّواة ٢/ ٢٩٥، وتحفة الأديب ١/ ٣٤١.

(٦) ينظر: إنباه الرُّواة ٢/ ٢٩٥.

- ٦ - المختصر في علم السُّور القصار^(١).
- ٧ - المتشابه في علم القرآن^(٢).
- ٨ - مسائل أبي علي بن النّاصر في علم القرآن^(٣).
- ٩ - مسائل طلحة في علم القرآن^(٤).
- ١٠ - رسالة في إعجاز القرآن وتسمى «النُّكت»^(٥).

ثانياً: العقيدة والكلام:

- ١١ - الأخبار والتّمييز.
- ١٢ - أدب الجدل.
- ١٣ - أدلّة التّوحيد.
- ١٤ - الإرادة.
- ١٥ - الأسباب.
- ١٦ - استحقاق الذّم.
- ١٧ - الأسماء والصفّات.
- ١٨ - الأصلح الصغير.
- ١٩ - الأصلح الكبير.
- ٢٠ - أصول الجدل.

(١) ينظر: إنباه الرُّواة ٢/ ٢٩٥.

(٢) ينظر: إنباه الرُّواة ٢/ ٢٩٥.

(٣) ينظر: إنباه الرُّواة ٢/ ٢٩٥.

(٤) ينظر: إنباه الرُّواة ٢/ ٢٩٥.

(٥) مطبوع، حقّقه: محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام ونشرته دار المعارف بالقاهرة بعنوان:

ثلاث رسائل في إعجاز القرآن. ولعبد القاهر الجرجاني، شرح على هذه الرسالة، طبع بتحقيق:

زكريا سعيد علي، ونشرته دار الفكر العربي.

- ٢١- أصول الفقه.
- ٢٢- الأكوان.
- ٢٣- الأمالي.
- ٢٤- الإمامة.
- ٢٥- الأوامر.
- ٢٦- تجانس الأفعال.
- ٢٧- تحريم المكاسب.
- ٢٨- التعلّيق.
- ٢٩- تفضيل عليّ.
- ٣٠- تهذيب الأصلح.
- ٣١- التَّوْبَة.
- ٣٢- جوامع العلم في التَّوْحِيد.
- ٣٣- الحظر والإباحة.
- ٣٤- الحقيقة والمجاز.
- ٣٥- الرُّوْيَة.
- ٣٦- الرَّدُّ على الدَّهْرِيَّة.
- ٣٧- الرَّدُّ على المسائل البغدادِيَّات لأبي هاشم الجبائِيّ المعتزليّ.
- ٣٨- الرَّدُّ على من قال بالأحوال.
- ٣٩- الرِّسَال في الكلام.
- ٤٠- الرُّوْيَة في النِّقْض على الأشعريّ.
- ٤١- السُّؤَال والجواب.
- ٤٢- شرح الأسماء والصِّفَات لأبي عليّ الجبائِيّ.

- ٤٣- شرح المعونة، لم يتمّه.
- ٤٤- كتاب صغير في الصفات.
- ٤٥- صفات النفس.
- ٤٦- صنعة الاستدلال، في سبع مجلدات.
- ٤٧- كتاب في الطبائع.
- ٤٨- العلل.
- ٤٩- العلوم.
- ٥٠- العوض.
- ٥١- القياس.
- ٥٢- ما يجوز على الأنبياء وما لا يجوز.
- ٥٣- المباحث.
- ٥٤- مبادئ العلوم.
- ٥٥- مجالس ابن الناصر.
- ٥٦- المجالس استحقاق الذم.
- ٥٧- مسائل ابن جابي.
- ٥٨- مسائل أبي العلاء.
- ٥٩- مسائل أحمد بن إبراهيم البصري.
- ٦٠- المسائل في اللطيف من الكلام.
- ٦١- المسائل والجواب في الأصلح الواردة من مصر.
- ٦٢- المعرفة.
- ٦٣- المعلوم والمجهول والتفني والإثبات.
- ٦٤- مقالة المعتزلة.

٦٥- المنطق.

٦٦- نقداً الاجتهاد.

٦٧- نقض الذم في الرد على أبي هاشم الجبائي.

٦٨- نقض التثليث على يحيى بن عدي المنطقي.

٦٩- نكت الإرادة.

٧٠- نكت الأصول.

٧١- نكت المعونة بالزيادات لابن الإخشيد^(١).

ثالثاً: علوم اللغة العربية:

٧٢- الاشتقاق الصغير أو الاشتقاق المستخرج^(٢).

٧٣- الاشتقاق الكبير^(٣).

٧٤- أغراض كتاب سيبويه.

٧٥- الإيجاز في النحو.

٧٦- التصريف^(٤).

٧٧- تهذيب أبواب كتاب سيبويه^(٥).

٧٨- البلاغة^(٦).

٧٩- الحدود الأصغر.

(١) ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥. وسير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٣٤.

(٢) ينظر: الفهرست ١٢٨، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٥.

(٣) ينظر: الفهرست ١٢٨، وحدث السحر ١٣٩.

(٤) ينظر: الفهرست ١٢٨، وإنباه الرواة ٢/ ٢٩٥.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٩٥.

(٦) ذكره ابن أبي الأصبع في كتابه بديع القرآن ٥.

- ٨٠- الحدود الأكبر^(١).
 ٨١- معاني الحروف^(٢).
 ٨٢- الخلاف بين سيبويه والمُبرِّد.
 ٨٣- الخلاف بين النّحويين.
 ٨٤- شرح الألف واللام للمازني^(٣).
 ٨٥- شرح الجمل لابن السّراج^(٤).
 ٨٦- شرح الأصول لابن السّراج^(٥).
 ٨٧- شرح الشّكل والنّقط لابن السّراج.
 ٨٨- شرح مختصر الجرمي.
 ٨٩- شرح المدخل للمُبرِّد.
 ٩٠- الشّرح الكبير لمسائل الأخفش.
 ٩١- الشّرح الصّغير لمسائل الأخفش^(٦).

- (١) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧، وتحفة الأديب ١/ ٣٤١.
 وقد حقّق د: إبراهيم السامرائي كتاب الحدود في النّحو، ضمن كتاب رسالتان في اللّغة، ونشرته دار الفكر ١٩٨٤ م.
 (٢) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧، وتحفة الأديب ١/ ٣٤١.
 وطبع كتاب معاني الحروف للرّماني بتحقيق د. عبد الفتاح شلبي ونشرته دار الشروق ١٤٠٤ هـ.
 ونفى د: محمد بن إبراهيم شيبه نسبته للرّماني في تحقيقه لشرح كتاب سيبويه للرّمانيّ ٢٥-٢٩.
 (٣) نقل عنه الإربلي في عدّة مواضع. ينظر: المنهاج الجلي (المصور) ٦٩٣، ٦٩٧، ٦٩٨.
 (٤) ينظر: الفهرست ١٢٩، وإنباه الرّواة ٢/ ٢٩٥.
 (٥) حقّق: نصار محمد حميد الدّين قطعة من هذا الشّرح من باب: التّثنية إلى باب المصادر، وهي رسالة علميّة (ماجستير) من جامعة أم القرى ١٤١٥ هـ.
 (٦) ينظر: الفهرست ١٢٩، وإنباه الرّواة ٢/ ٢٩٥.

٩٢- شرح كتاب سيبويه^(١)، وهو كتابنا هذا.

٩٣- شرح المقتضب للمبرّد^(٢).

٩٤- شرح المدخل للمبرّد^(٣).

٩٥- شرح الموجز لابن السّراج^(٤).

٩٦- شرح الهجاء لابن السّراج^(٥).

٩٧- المبتدأ في النّحو.

٩٨- المسائل المفردات من كتاب سيبويه^(٦).

٩٩- المسائل والجواب من كتاب سيبويه^(٧).

١٠٠- نكت سيبويه.

١٠١- الهجاء^(٨).

(١) وسيأتي الحديث عنه مفصّلاً.

(٢) ينظر: إنباه الرّواة ٢/ ٢٩٥..

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧، وتحفة الأديب ١/ ٣٤١.

(٤) ينظر: الفهرست ١٢٩، ونزهة الألباء ٢٣٤.

ونقل عنه أبو حيان في منهج السالك ٣٥٢، والشّاطبيّ في المقاصد الشّافية ٣/ ٢٨٠.

(٥) ينظر: إنباه الرّواة ٢/ ٢٩٥.

(٦) ينظر: الفهرست ١٢٩، وإنباه الرّواة ٢/ ٢٩٥.

(٧) ينظر: إنباه الرّواة ٢/ ٢٩٥.

(٨) ينظر: الفهرست ١٢٩، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧.

الفصل الثاني

شرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِي

وفيه ستة مباحث: -

- ❖ المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.
- ❖ المبحث الثاني: منهج الرَّمَّانِي في شرح الكتاب.
- ❖ المبحث الثالث: الأصول النحويّة التي اعتمد عليها.
- ❖ المبحث الرابع: موقف الرَّمَّانِي من سيبويه ومدرستي النحويين.
- ❖ المبحث الخامس: تقويم الكتاب.
- ❖ المبحث السادس: وصف النسخ الخطيّة، ونماذج منها.

* * * * *

المبحث الأول

تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف

أولاً: تحقيق اسم الكتاب:

لاشك أن اسم الكتاب هو شرح كتاب سيبويه ويعضد ذلك أدلة عدة وهي:

١ - ماجاء على صفحة الغلاف في نسخه الثلاث، ونهاية الأجزاء في نسختي (فيض الله)، و(فيينا).

٢ - ماورد في كتب التراجم التي ترجمت للرَّمَّانِي، واتفقت على هذه التسمية.^(١)

٣ - الثُّقُول عن هذا الكتاب، والتي تنصُّ على أن اسم الكتاب هو شرح كتاب سيبويه، مثل الزَّبيدي في تاج العروس^(٢).

ثانياً: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

هذا الكتاب هو لعلي بن عيسى الرَّمَّانِي دون منازعة في نسبته إليه، ومما يؤيد ذلك ويعضده مايلي:

١ - ماجاء على صفحة الغلاف في نسخه الثلاث، حيث تتفق جميعها على هذه النسبة، وهذا نصُّها: "شرح كتاب سيبويه، املاء أبي الحسن علي بن عيسى الرَّمَّانِي النَّحْوِيّ".

(١) ينظر: الفهرست ١٢٩، وإنباه الرُّواة ٢/ ٢٩٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧.

(٢) ينظر: التَّاج (عرض) ١٨/ ٤٠٥.

٢- ما أورده العلماء الذين نقلوا عنه وعزوا ذلك إليه كما مرَّ عند الزَّبيديِّ في تاج العروس.

٣- أنَّ منهج الرَّمَّانِي في هذا الكتاب لا يختلف عن منهجه في كتبه الأخرى، وهذا المنهج قائم على المسائل والأجوبة، وهو منهج فريد لم يرد عند غيره من النُّحاة فيما نعلم.^(١)



(١) ينظر: شرح الأصول ٢، والجامع لعلم القرآن ١٥٦.

المبحث الثاني

منهج الرَّمَّانيّ في شرح الكتاب

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: طريقته في عرض المادّة العلميّة.
- المطلب الثاني: عنايته بأراء العلماء.

* * * * *

المطلب الأول طريقته في عرض المادة العلمية

اتَّخَذَ الرَّمَانِيُّ فِي شَرْحِهِ مِنْهَجًا فَرِيدًا، وَأَسْلُوبًا جَدِيدًا لَمْ يُسْبِقْ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْمَنْهَجُ يَقُومُ عَلَى أَرْبَعَةِ عُنَاوِينَ رَئِيسِيَّةٍ وَهِيَ:

١- ترجمة الباب:

سَارَ الرَّمَانِيُّ فِي تَرْتِيبِ أَبْوَابِ الْكِتَابِ عَلَى خُطَا سِيبَوِيهِ وَلَمْ يَحْدِ عَنْهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ بِعُنَاوِينَ سِيبَوِيهِ وَتَرْجُمَتِهِ لِهَذِهِ الْأَبْوَابِ، فَكَانَ فِي الْغَالِبِ يُغَيِّرُ هَذِهِ الْعُنَاوِينَ بِعُنَاوِينَ أُخْرَى أَكْثَرَ وَضُوحًا وَاخْتِصَارًا. فَيُغَيِّرُ عُنْوَانَ الْكِتَابِ إِذَا كَانَ غَامِضًا، وَيُوجِزُهُ إِذَا كَانَ طَوِيلًا، وَقَدْ يَتْرَكُ هَذِهِ الْعُنَاوِينَ عِنْدَمَا يَكُونُ الْعُنْوَانُ مُخْتَصَرًا، وَهَذَا قَلِيلٌ إِذَا قِيسَ بِالْأَوَّلِ.

وَتَصَرَّفَ الرَّمَانِيُّ فِي تَرَاجُمِ الْأَبْوَابِ وَعُنَاوِينَهَا يَخْتَلِفُ مِنْ بَابٍ لآخر، وَذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

١. قَدْ يَكُونُ بَزِيَادَةِ كَلِمَةٍ لِلْعُنْوَانِ تَجْعَلُهُ أَكْثَرَ تَقْيِيدًا وَوَضُوحًا، وَمِنْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَال:

- بَاب (جَمْعُ الْأَعْجَمِيِّ الَّذِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ)^(١)، تَرْجُمَتُهُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ: (هَذَا بَابُ مَا كَانَ مِنَ الْأَعْجَمِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ).

- بَاب (جَمْعُ الْأَسْمِ عَلَى مَعْنَى التَّثْنِيَةِ)^(٢)، تَرْجُمَتُهُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ: «هَذَا بَابُ مَا لُفِظَ بِهِ مِمَّا هُوَ مَثْنَى كَمَا لُفِظَ بِالْجَمْعِ».

- بَاب (الْمَصْدَرُ الَّذِي تَجِيءُ الصِّفَةُ مِنْهُ عَلَى فِعْلَانِ)^(٣)، تَرْجُمَتُهُ عِنْدَ

(١) ينظر: ص (١١٦) من التَّحْقِيقِ.

(٢) ينظر: ص (١١٨) من التَّحْقِيقِ.

(٣) ينظر: ص (٢٤١) من التَّحْقِيقِ.

سيبويه: (هذا باب فعّالان ومصدره وفعله).

٢. قد يكون العنوان طويلاً، فيختصره بعبارة أقلّ وأوجز، بل ربّما يختصر العنوان في جملة واحدة أو في كلمة واحدة، ومن ذلك:

- باب (المصدر المعتلّ العين في الثلاثي^(١))، ترجمته عند سيبويه: (هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الواو والياء التي الياء والواو فيهنّ عينات).
- باب (أَفْعَل)^(٢)، ترجمته عند سيبويه: (هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى).

- باب (الفعل المتعدّي)^(٣)، ترجمته عند سيبويه: (هذا باب علم كلّ فعل تعدّك إلى غيرك).

٣. ربّما يذكر سيبويه الباب بصيغة الجمع، فيجعله الرَّمَانِيّ بصيغة المفرد، ومن ذلك:

- باب (المصدر الذي فيه ألف التّأنيث)^(٤)، ترجمته عند سيبويه: (هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التّأنيث).
- باب (المصدر الذي على فَعُول)^(٥)، ترجمته عند سيبويه: (هذا باب ما جاء من المصادر على فَعُول).

٤. قد يضيف عنواناً جامعاً تدرج تحته عدة عناوين من عناوين الكتاب، وذلك نحو: أبواب (المصادر وما اشتقّ منها) وضعه في أوّل الأبواب، ثمّ جاء

(١) ينظر: ص (٣٢٢) من التّحقيق.

(٢) ينظر: ص (٣٣٧) من التّحقيق.

(٣) ينظر: ص (٢٨٢) من التّحقيق.

(٤) ينظر: ص (٢٨٥) من التّحقيق.

(٥) ينظر: ص (٢٩٦) من التّحقيق.

بعده باب (مصدر الفعل المتعدّي من الثلاثي بغير زيادة)^(١).

٥. قد يذكر عنوان الباب دون تغيير، وهذا نادر، وغالبًا يكون في العناوين القصيرة، ومن ذلك:

- باب (استفعلت)^(٢).

- باب (ما أفعله على معنيين)^(٣).

٢- الغرض من الباب:

لِلرَّمَانِيّ عناية بأغراض كتاب سيبويه، وقد أفرد لها مؤلفًا مستقلًا أسماه (أغراض كتاب سيبويه)^(٤). أمّا الغرض من شرحه فهو العنصر الثاني من عناصر الشرح، يلي عنوان الباب مباشرة. ويبيّن الغرض مقصد سيبويه وهدفه من الباب بعبارة قصيرة موجزة، لا تتجاوز السطر في أكثر الأحيان، ومن ذلك قوله في باب (جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف): "الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف ممّا لا يجوز"^(٥).

- وقوله في باب (مصدر الفعل المتعدّي من الثلاثي بغير زيادة): "الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في مصدر المتعدّي من الثلاثي بغير زيادة ممّا لا يجوز"^(٦).

٣- المسائل:

هذا هو العنصر الثالث من عناصر الشرح عند الرَّمَانِيّ، وهي أسئلة كثيرة متنوعة يطرحها حول الباب، ويتناول فيها كلام سيبويه بدقّة متناهية،

(١) ينظر: ص (٢٠٠) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٣٩٠) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٤٨٥) من التحقيق.

(٤) ينظر: الفهرست ١٢٩.

(٥) ينظر: ص (١١٦) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٢٠٠) من التحقيق.

يبدأها بأسئلة عامة يفتح بها هذه المسائل، وهي قوله: "ما الذي يجوز؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟"، ثم ينطلق بسرد عدد كبير من الأسئلة متناولاً فيها جزئيات كلام سيبويه، ومادته العلمية، فتكون كل جملة من كلام سيبويه موضعاً لسؤال أو أكثر، ومن ذلك قوله في باب (افعولت):

"مسائل هذا الباب: ما الذي يجوز في «افعولت» ممّا تدلُّ عليه زيادته؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما المناسبة بينه وبين فعّلت الذي هو للتكثير في اللفظ والمعنى؟ وما قسمة المبالغة التي يدلُّ عليها الفعل بالزيادة التي هي لها؟ ولم جاز: خشنَ واخشوشنَ؟ وما الفرق بينهما؟ ولم جاز: اعشوشبت الأرض بالزيادة، واخلولى؟" (١).

وهذه المسائل هي بمثابة توطئة وتمهيد للعنصر التّالي عنصر الأجوبة بحيث يجب عليها، ويتناولها بالشرح والتفصيل، وصنيعه في هذه المسائل يختلف من باب لآخر حسب طبيعة الأبواب، وذلك على النحو الآتي:

١. في الأبواب القصيرة يوالي بين المسائل لباين أو أكثر، ثم يجب عنها دفعة واحدة، ومن ذلك:

- باب (مَفْعَل في المعتلّ اللّام) (٢).

- باب (مَفْعَل في المعتلّ الفاء) (٣).

٢. في الأبواب المتوسطة يطرح مسائله دفعة واحدة، ثم يجب عنها، ثم ينتقل للباب التّالي، ومن ذلك:

- باب (مصدر الفعل المعتلّ الفاء) (٤).

- و (باب أفعل) (٥).

(١) ينظر: ص (٤٠٣) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٤٦١) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٤٦٢) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٣٣١) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٣٣٧) من التحقيق.

٣. في الأبواب الكبيرة يقسّم الباب لعدة أقسام، ثمّ يطرح جزء من مسائله ثمّ يجيب عنها، ثمّ يطرح مسائل أخرى بقوله: "مسائل من هذا الباب أيضاً"، ثمّ يجيب عنها وهكذا. ومن ذلك: باب (جمع الصّفة التي على أربعة أحرف)^(١).

٣- الأجوبة:

وهو العنصر الأخير من العناصر، ويعدّ أهم ما في الكتاب؛ حيث يُمثّل قيمة الشّرح وفائدة العلميّة. وفي هذا العنصر يأخذ الرّمانيّ في الإجابة عن الأسئلة التي أوردها في العنصر السّابق، فيقوم بمناقشتها ومعالجتها بكلّ دقّة وترتيب، ويستهلّها بجواب عام يقابل به نظيره في الأسئلة، حيث يُطالعنا في بداية كلّ جواب بالحكم العام من حيث جواز المسألة وعدم جوازها، ثم يتدرّج في الأجوبة بأسلوب وطريقة منظّمة، يتناول فيه عبارات الكتاب بالشّرح والتّفصيل والتّعليل. ومن ذلك:

- قوله في باب (جمع الصّفة التي على أربع أحرف):

"**الجواب:** الذي يجوز في جمع الصّفة التي على أربعة أحرف إجراؤها على جمع السّلامة بالواو والنّون فيما يعقل، وبالألف والتّاء فيما لا يعقل؛ لأنّ الصّفة تشبه الفعل من وجوه كثيرة تقتضي أن تجري في ذلك مجراه، وجمع التّكسير لا يكون في الفعل، ويكون فيه جمع السّلامة، وإن كان على معنى الضّمير الذي فيه، فهو يتّصل به حتّى يصير كأنّه جمعه"^(٢).

(١) ينظر: ص (١٤٨) من التّحقيق.

(٢) ينظر: ص (١٥٣) من التّحقيق.

المطلب الثاني عنايته بآراء العلماء

اعتني الرَّمَانِيّ في هذا الشَّرح بذكر آراء العلماء وأقوالهم كالخليل^(١)، ويونس^(٢)، والأخفش^(٣)، والمُبَرِّد^(٤)، والجرمي^(٥)، وأبي عمرو ابن العلاء^(٦) وغيرهم. وموقفه منهم يتَّسم بالموضوعية والتَّجَرُّد، فكان يوافقهم ويعارضهم، ويحلِّل ويناقش، وإن كان يميل إلى مذهب سيبويه كثيرًا. وقد قام منهجه في نقل هذه الآراء والأقوال غالبًا على المعنى دون تقيُّد بالنَّصِّ، كما أنَّه لا يُعوِّل على مصدر أو مرجع سوى نقل واحد عن كتاب العين للخليل^(٧). وقد تباين موقفه من آراء هؤلاء العلماء، ويمكن حصر موقفه منهم فيما يلي:

١. الاكتفاء بعرض الآراء وعزوها لأصحابها، دون ترجيح شيء منها. ومن ذلك قوله: "ويجوز: ضَخْمٌ وضَخِيمٌ عند أبي العباس، ولا يجوز عند سيبويه إلَّا ضَخْمٌ؛ لأنَّه على الاقتصار بالاستغناء به عن (فَعِيل) كالاستغناء بحَسَنٍ عن حَسِينٍ، وأجازه أبو العباس على أنَّه مسموع وإن قلَّ استعماله"^(٨).

٢. عرض الآراء وعزوها لأصحابها، وترجيح أحدها. ومن ذلك قوله:

(١) ينظر: ص (٤٠٥) من التَّحْقِيق.

(٢) ينظر: ص (٦١٦) من التَّحْقِيق.

(٣) ينظر: ص (١٦٢) من التَّحْقِيق.

(٤) ينظر: ص (٤٣٢) من التَّحْقِيق.

(٥) ينظر: ص (١٦٥) من التَّحْقِيق.

(٦) ينظر: ص (٣٦١) من التَّحْقِيق.

(٧) ينظر: ص (٤٠٦) من التَّحْقِيق.

(٨) ينظر: ص (٢٦٤) من التَّحْقِيق.

"وأما قولهم: دَعَه إلى مَيْسُورِهِ، ودَعَه إلى مَعْسُورِهِ ففيه خلاف بين النّحويين: فسيبويه يذهب إلى أنّه ليس على معنى المصدر، ولا يكون مفعول على هذا الوجه البتّة، ويتأوّل: دعه إلى أمر يُوسَرُ فيه أو يُعَسَرُ. وكذلك ليس له مَوْضُوع ولا مَرْفُوع؛ أي: أمر يُرْفَع أو يُوضَع. و«له معقول»؛ أي: له لبُّ يُعقل له، وقال مع ذلك: إنّهُ يُستغنى به عن (المَفْعَل) الذي يكون مصدر؛ لأنّ فيه دليلاً عليه. والعلة في صحّة مذهبه أنّه إذا توجّه ردُّ الشّيء إلى أصله لم يجز إخراجُه عنه؛ لأنّ أصله أحقُّ به ما توجّه المعنى عليه.

وأما الأخفش فيذهب إلى أنّه يجوز أن يكون المفعول على معنى المصدر على التّشبيه بما جاوز الثّلاثة من هذا الباب - على ما شرحنا فيه - ولا خلاف بينهم في أنّه على جهة النّادر، وقول سيبويه أقوى على ما بينّا^(١).

٣. عرض الآراء وعزوها لأصحابها، وذكر الفرق بينها، دون ترجيح شيء منها. ومن ذلك قوله: "وجمع ظريف: ظُرُوفٌ، وفيه خلاف: فالخليل يذهب إلى أنّه على غير واحد كما أنّ مذاكير على غير ذكّر، وأبو عمر يذهب إلى أنّه على واحد بطريق النّادر، ودليله: ظُرُيفُونَ في تصغيره. والفرق بين ما يجمع على واحد بطريق النّادر، وبين ما لم يجمع على واحد أصلاً، أنّ الذي يُجمع على واحد يُردُّ إليه في التّصغير، والذي يُجمع على غير واحد، لا يُردُّ إلى ذلك الواحد المستعمل؛ لأنّه بمنزلة مذاكير في جمع ذكّر، فلو رددته إلى واحد قلت: ذُكَيْرَاتٌ، وليس الأمر كذلك، وإنّما تقول: مُذَيِّكَرَاتٌ، فتردّه إلى واحد في القياس لا في الاستعمال"^(٢).

٤. عرض آراء العلماء، وعزو بعضها بلا عزو دون ترجيح شيء منها. ومن ذلك قوله: "فأما شَنِئْتُهُ شَنَانًا فشدّ على التّشبيه بأبغضته من الفعل المتعدّي، وغير سيبويه يقول: إنّها هو «شَنِئْتُ منه» على القياس

(١) ينظر: ص (٤٧٧) من التّحقيق.

(٢) ينظر: ص (١٦٥) من التّحقيق.

فيما لا يتعدَّى" (١).

٥. عرض آراء العلماء، وعزرو بعضها وترجيحها، وترك بعضها بلا عزو. ومن ذلك قوله: "الذي يجوز في (ما أفعله) الذي يُستغنى عنه بـ«ما أفعل فعله» إجراؤه على ما يوجد في كلام العرب من إهمال (ما أفعله) في ما يجري في نظيره. فإذا كان الاستعمال (ما أفعل فعله) وقد أُهمِل منه (ما أفعله) فهم من ذلك أنه على طريق الاستغناء بالشيء عن غيره كما يُستغنى بترك عن ماضي يدع، فهذا مذهب سيبويه، وهو مذهب صحيح على ما فسرنا، وقد خُولف في ذلك، فزعموا أن هذا الباب لا يجوز البتة، وأن جميع ما ذكر فيه جارٍ على القياس" (٢).

٦. الاستدلال بأرائهم في كلامه. ومن ذلك قوله: "فأما قولهم: الكبا، والعشا، والمكا - وهو جحر الضب - بالإمالة فهو شاذ، ووجه شذوذه تشبيهه بالفعل من جهة أنه انقلب إلى الألف عن الأصل فيما هو على ثلاثة أحرف، وذلك للإيدان بقوته وإطراده في الفعل حتى جاز أن يُحمل عليه بالشبه على طريق النادر، وهو عند أبي العباس شبيه بالغلط؛ لضعفه وقلته" (٣).

٧. عرض آراء العلماء، وتوجيه كلامهم. ومن ذلك: "وتقول: اقطرَّ النَّبْتُ واقطَّارَّ على معنى المبالغة من غير أن يُقال منه: (فعل)، فيجوز أن يكون على مهمل بعد استعمال، ويجوز أن يكون دلَّ على المبالغة التضعيف الذي فيه من غير أن يكون له فعل أصلاً. وفسروه على وجهين: فقال سيبويه: اقطرَّ النَّبْتُ: إذا ولى وأخذ يجف، وكذلك قال الخليل في كتاب العين.

وقال غيره: اقطرَّ الشَّجَرُ: إذا تقطَّرَ عن ورق أخضر. والأصل فيه واحد: وهو القَطَر بمعنى الناحية، التي هي منتهى الشيء. فيكون اقطرَّ بمعنى تقطَّرَ

(١) ينظر: ص (٢٢٨) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٤٨٧) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٥٣٦) من التحقيق.

عن ورق أخضر؛ أي: بلغ منتهاه في حُسن ما يتوقع منه. ومن ذهب في تفسيره إلى أنه وَلَّى وجفَّ؛ فلائنه بعد بلوغ منتهاه أخذ في النقصان فَوَلَّى وجفَّ^(١).

ولم تقف عناية الرُّمَانِي عند آراء النُّحاة، بل قد يتجاوز ذلك إلى آراء علماء اللغة، ومن ذلك ما نقله عن ابن دريد - وإن لم يصرِّح باسمه - والخلاف بينه وبين سيبويه في تعريف اقطرَّ النَّبْت^(٢) كما مرَّ.



(١) ينظر: ص (٤٠٥) من التَّحْقِيق.

(٢) ينظر: ص (٤٠٥) من التَّحْقِيق.

المبحث الثالث

الأصول النحوية التي اعتمد عليها

❖ أولاً: السَّماع:

هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، ويشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام النبي - صَلَّى الله عليه وسلّم - وكلام العرب سواء كان نثراً أو نظماً من قبل البعثة حتّى فساد الألسن بكثرة المولّدين^(١).

والرَّمَانِيّ اعتدّ بالسَّماع واستدلّ به، وبنى عليه بعض أحكامه، وهو يجعل السَّماع في قسمين:

١. سماع مطّرد: وهو الذي يكون له أصل يكثر استعماله إلى درجة غلبته على الباب، وهو الذي يستدلّ به ويُقاس عليه^(٢)، كقوله: "فالأوّل: هو اللازم الذي يلزم عليه القياس، والثاني: هو الغالب الذي يكثر في الباب، ويقوى حمل الكلام عليه في التّأويل، والثالث: هو النّادر الذي يخرج بالشّبه للتّصرّف في وجوه الدّلالات"^(٣).

٢. سماع نادر: وهو ما يحفظ عن العرب، ولا يقاس عليه، كقوله: "ومنهم من يقول: مناشيط فيميل كأنّه جاء بالطّاء بعد ما أخذت الإمالة، وهذا قليل؛ إنّما يجوز فيما يُسمع منه، ولا يُقاس عليه"^(٤).

(١) ينظر: الاقتراح ١٧١.

(٢) ينظر: خصائص التّأليف النّحوي ٧٩.

(٣) ينظر: ص (١٨٧) من التّحقيق.

(٤) ينظر: ص (٥٦٢) من التّحقيق.

ونقسم شواهد كالأتي:

أولاً: النثر:

أ - الاستشهاد بالقرآن الكريم:

هو كلام الله تبارك وتعالى الذي أنزله على نبيه محمد - صلى الله عليه وسلم - بلسان عربي مبين، وهو المرجع الأول في الاستشهاد، والمعين الدائم في بناء كثير من القواعد النحوية، وجاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم أحاداً. كما أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذ لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه^(١).

والرَّمَانِي سار على هذا الطريق، وجعل القرآن أساساً لدعم حججه وأحكامه النحوية، ومن ذلك قوله: "وأهل الحجاز يفتحون جميع ذلك على الأصل الذي قد اتفقوا عليه في (فعل تَفْعُل) وفي (فعل تَفْعِل)، فأهل الحجاز شاكلوا به الباب الأوسع، وغيرهم شاكل به الأقرب مما تصرف من لفظه. والاختيار مذهب أهل الحجاز، وعليه نزل القرآن"^(٢).

- ومن ذلك قوله: "وفي التنزيل: ﴿إِنْ نُنُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، فلفظ الجمع أحسن في هذا؛ لأنه أمكن، وأوجز، وأجرى في الباب، وأحسن في الدلالة"^(٣). وقوله: "وفي التنزيل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾. فهذا إنما جاز لما صحبه من الدليل على أن المعنى: فاقطعوا أيماهما، ونظيره قولك: فعلنا، وأنتم اثنان"^(٤).

(١) ينظر: الاقتراح ١٧١.

(٢) ينظر: ص (٥١٦) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (١٢٤) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (١٢٥) من التحقيق.

وقد يذكر في استدلاله ما تحتمله الآية من أوجه أخرى، ومن ذلك قوله:

- " وفي التَّنْزِيلِ: ﴿فَاذْهَبَا بِأَيِّنَّا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ (١٥). ففيه تأويلان:

أحدهما: أنَّه على المُرْسَل والمُرْسَل إليه، فهو على معنى الجمع.

والوجه الآخر: أن يكون على معنى التَّثْنِيَةِ، إلَّا أنَّه صحبه دليل أن المرسل أنَّها هو موسى وهارون في تلك الحال، فجاز أن يقع لفظ الجمع موقع لفظ التَّثْنِيَةِ (١).

- وقوله أيضًا: " وفي التَّنْزِيلِ: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾. وحكم الأخوين كحكم الإخوة، وتقديره على الحذف، كأنه قيل: فإن كان له إخوة أو أخوان، ولو ذكر لفظ التَّثْنِيَةِ لكان على هذا الاحتمال، وكان فيه من الحذف مثل ما في هذا، إلَّا أن ذكر الجمع أحسن؛ لأنَّه أمكن وأوجز على ما بيَّنا قبل (٢).

ولم تقف عناية الرَّمَانِي بالقرآن الكريم عند متواتره، بل استشهد بقراءاته سواء السَّبْعِيَّة، أو الشَّاذَّة، ومن ذلك استشهاده بقراءة أبي رجاء العطاردي: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾. على لغة من قال: حَبِيتُ. وهي قراءة شاذَّة (٣). كما استشهد بقراءة ابن مسعود: ﴿وَنَزَلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا﴾ (٤٥)؛ على أن أنزل ونُزِّل بمعنى واحد (٤).

ب - الاستشهاد بالحديث النبوي:

لم يجد الاستشهاد بالحديث النبوي عناية عند النحويين القدماء في بناء القاعدة النحويَّة، وحجتهم في ذلك روايته بالمعنى. أمَّا المتأخرون فقد حصل بينهم خلاف وجدل واسع في هذا الموضوع، وانقسموا إلى ثلاثة أقسام:

(١) ينظر: ص (١٢٥) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (١٢٦) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٣٨٠) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٤٢٩) من التحقيق.

١. قسم أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي.

٢. قسم لم يجز الاستشهاد به.

٣. قسم توسط بين الفريقين^(١).

والرَّمَانِي في ذلك سلك مسلك القدماء، فلم يتخذ الحديث أصلاً يقيم عليه قواعده وأحكامه، ولم يستشهد في الجزء الذي أقوم بتحقيقه سوى بحديث واحد، وهو حديث: (هو الطَّهْور ماؤه، والحِلُّ مَيْتُهُ)^(٢) وكان إيراده لهذا الحديث من قبيل الاستئناس، وليس لبناء حكم نحوي.

ج - الاستشهاد بكلام العرب:

١ - الاستشهاد بالشعر:

الشعر من أدلة السماع البارزة التي وجدت عناية واهتماماً في النحو العربي، وأسهمت في صناعته وبناء قواعده، وقد قسّم العلماء المتقدمون الشعراء العرب إلى أربع طبقات: جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومولدين، فقبلوا الطبقات الثلاث الأولى واحتجوا بأشعارهم، واستبعدوا الطبقة الرابعة بسبب تفشي اللحن في الألسن ومخالطة الأعاجم^(٣).

والرَّمَانِي شأنه في ذلك شأن أكثر النحاة، فقد كان الغالب على شواهد عصور الاحتجاج، فقد استشهد بشعراء جاهليين كامرئ القيس^(٤)، وحاتم الطائي^(٥)، وشعراء إسلاميين كالأخطل^(٦) والفرزدق^(٧).

(١) ينظر: الاقتراح ١٧٨.

(٢) ينظر: ص (٣٠٩) من التحقيق.

(٣) ينظر: الاقتراح ٢٢٠.

(٤) ينظر: ص (١٣٤) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٣٩٨) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٣٢٧) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (٣٧٠) من التحقيق.

وقد أكثر الرَّمَانِي من الاستدلال بالشعر والرجز، وكان له عنده أهمية بالغة في تأصيل قواعده، وبناء أحكامه. أمّا من حيث نسبة هذه الشواهد فلم يختلف عن غيره، فنجد تارة ينسبها إلى قائلها، وتارة يتركها غفلاً بلا نسبة، واتّسمت طريقته في هذه الشواهد كالآتي:

١. عوّل في كثير منها على ما أورده سيبويه، ولم يخرج عنه إلا في شاهدين وهما:

إِذَا حُطَّ عَنْهَا الرَّحْلُ أُلْقَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى شَذَبِ الْعِيدَانِ أَوْ صَفَنْتُ تَمْرِي^(١)
والآخر:

رَاحَ تَمْرِيهِ الصَّبَا.....
(٢)

٢. يورد الأبيات الشعرية دون تحديد الشاهد فيها، مكتفياً بإيراده في المسألة، ومن ذلك قوله:

وقال الفرزدق:

هُمَا نَفْثَانِي فِي مَنْ فَمَوِيْهَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ^(٣)
وقال أيضاً:

بِمَا فِي فُؤَادِنَا مِنَ الشَّوْقِ وَالْهَوَى فَيَجْبُرُ مِنْهَا ضُفُؤَادِ الْمَشْعَفِ^(٤)

٣. ربّما يذكر الشاهد النحوي من البيت الشعري، ومن ذلك:

- " وقال ذو الرُّمّة:

وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لِيَّ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي حَوْلَهُ وَأَخَاطِبُهُ

(١) ينظر: ص (١٩٦) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (١٩٦) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (١٢٦) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (١٢٦) من التحقيق.

وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مَمَّا أَبْثُهُ تُكَلِّمُنِي أَخْبَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ
فمَعْنَاهُ أَقُولُ لَهُ: سَقَاكَ اللَّهُ^(١).

- وقوله: "

مَا زِلْتُ أَغْلِقُ أَبْوَاباً وَأَفْتَحُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنِ عَمَّارٍ
فجاء بأغلق على معنى غلقت للتكثير؛ لأنَّه مفهوم من معنى البيت،
ولذلك قال: أبواباً، بالجمع^(٢).

٤. يلتزم بإيراد الشواهد كاملة في المسائل والأجوبة، ولم يشذَّ إلا في بيتين
وهما:

مَا زِلْتُ أَغْلِقُ^(٣)
رَاحَ تَمْرِئِهِ الصَّبَا^(٤)

٥. ربَّما تفرَّد بمعرفة قائل البيت، بحيث لم يشاركه في هذه النسبة مرجع
آخر، وذلك في بيت شعري واحد وهو:
إِذَا حُطَّ عَنْهَا الرَّحْلُ أُلْقَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى شَذَبِ الْعِيدَانِ أَوْ صَفْنَتْ تَمْرِي
فقد نسبته إلى بنت سعد^(٥)، ولم أقف على مرجع آخر نسبته إليها غيره،
والبيت مشهور في كتب اللغة بلا نسبة.

٦. قد يصحَّح رواية البيت، وذلك في بيت شعري واحد، وهو قوله:

" فلذلك لم يجر:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

(١) ينظر: ص (٣٥٤) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٣٦١) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٣٤٦) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (١٩٦) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (١٩١) من التحقيق.

وإنَّما الرِّواية الصَّحيحة:

فاليوم أسقي غير مستحبٍ (١)

٧. قد يذكر البيت برواية تخالف رواية سيبويه، مثل بيت القطامي:

أَمَلْتُ خَيْرَكَ هَلْ تَدْنُوا مَوَاعِدُهُ فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكَ الْأَمْلُ (٢)

ورواية سيبويه:

أَمَلْتُ خَيْرَكَ هَلْ تَأْتِي مَوَاعِدُهُ (٣)

٢ - الاستشهاد بالأمثال:

استشهد الرَّمَّانِي في الجزء الذي أحققه بأربعة أمثال هي: تسمع بالمُعَيْدِي لَا أَنْ تَرَاهُ (٤)، وَلَمْ يُجْرَمْ مَنْ فُضِدَ لَهُ (٥)، وَاسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ، وَاسْتَيْسَتْ الشَّاةُ.

وموقف الرَّمَّانِي من الأمثال هو موقف علماء اللغة في أَنَّهَا تُرَوَّى وَلَا تَغَيَّرُ، قال: "وتقول في المثل: تسمع بالمُعَيْدِي لَا أَنْ تَرَاهُ، وَإِذَا صَغُرَتْ فِي غَيْرِ الْمَثَلِ قُلْتُ: مُعَيْدِي؛ لِأَنَّ الْمَثَلَ أَحَقُّ شَيْءٍ بِالتَّخْفِيفِ، فَجَرَى عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُجْزِ تَغْيِيرُهُ" (٦).

(١) ينظر: ص (٥٢٥) من التَّحْقِيقِ.

(٢) ينظر: ص (٤٣٤) من التَّحْقِيقِ.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٨٤.

(٤) ينظر: ص (٣١٠) من التَّحْقِيقِ.

(٥) ينظر: ص (٥٢٦) من التَّحْقِيقِ.

(٦) ينظر: ص (٣١٠) من التَّحْقِيقِ.

٣ - لغات العرب:

لغات العرب كُلُّها حِجَّةٌ^(١)، وقد استشهد الرَّمَّانِي بغيره من النُّحويين بكثير من هذه اللُّغات، واحترم المسموع عن العرب - وإن قلَّ - ويُمكن أن نجمل موقفه منها فيما يلي:

١. اتَّسم استشهاده بهذه اللُّغات في أكثر المواضع دون نسبة إلى قبيلة معيَّنة، ومن ذلك قوله: "وقال بعض العرب: انطَلَقَ في انطَلَقَ، فأسكن المكسور، وفتح القاف لالتقاء السَّاكنين"^(٢).

- وقوله أيضًا: "وبعض العرب يقول: وَرَعَ يَوْرَعُ، وَوَعَرَ يَوْعَرُ، وَوَحَرَ يَوْحَرُ على قياس الأصل"^(٣).

- وقوله أيضًا: "وقال بعض العرب على طريق النَّادر: وَجَدَ يَجِدُ، فجاء به على (يَفْعُلُ)، وأُعلِّ بحذف الواو؛ تشبيهاً بـ (يَفْعُلُ). ووجه ذلك الإيذان بأنَّ (فَعَلَ) له: (يَفْعُلُ)، و (يَفْعُلُ)، وإِنَّمَا عُدِلَ عن (يَفْعُلُ)؛ لِثِقَلِ"^(٤).

- وقوله: "وتَمَّال الألف في: عَابِدَ، وَعَالِمَ، وَمَسَاجِدَ، وَمَفَاتِيحَ، وَغَدَاوِرَ، وَهَابِيلَ؛ لِلْكَسْرِ بعد الألف، ونظير ذلك قول بعض العرب: صَدَرَ، بجعل الصَّاد بين الزَّاي والصَّاد"^(٥).

٢. قد لا يكتفي بإيراد هذه اللُّغات، والاستشهاد بها، ولكنه يذهب أبعد من ذلك، فيعقب على ما يُورده، ويُدلي برأيه فيها من حيث نسبتها، ودرجة فصاحتها، ومن ذلك قوله: "وأهل الحجاز يفتحون جميع ذلك على الأصل

(١) ينظر: الخصائص ١٢/٢.

(٢) ينظر: ص (٥٢٧) من التَّحقيق.

(٣) ينظر: ص (٥٣٧) من التَّحقيق.

(٤) ينظر: ص (٣٣٤) من التَّحقيق.

(٥) ينظر: ص (٥٣٤) من التَّحقيق.

الذي قد اتَّفَقُوا عليه في (فَعُلْ تَفْعُلْ) وفي (فَعَلَ تَفْعِلْ)، فأهل الحجاز شاكلوا به الباب الأوسع، وغيرهم شاكل به الأقرب ممَّا تَصَرَّفَ من لفظه، والاختيار مذهب أهل الحجاز، وعليه نزل القرآن^(١).

٣. قد يستشهد باللغة، ويدعمها بالقراءة القرآنية، ومن ذلك قوله: "وقد قال بعضهم: حَبِيتُ، وقرأ أبو رجاء العطاردي: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾"^(٢).

❖ ثانياً: القياس:

القياس هو من أعظم أدلة النحو، والمُعَوَّل عليه في أغلب مسائله، وهو: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه^(٣). وقد اعتنى الرَّمَّانِي بالقياس عناية فائقة، وأقام عليه كثيراً من أحكامه وحججه، فلا يخلو باب من أبواب الكتاب من ذكر القياس. ومن مظاهر استخدامه مايلي:

١. أَنَّهُ لَا يُقَيِّسُ إِلَّا عَلَى الْمُطَّرَد، ومن ذلك قوله: "ويجوز فيه: (فُعَالِي) كقولهم: سُكَارِي، وَعُجَالِي؛ لِلإِذْنِ بِأَنَّهُ مَدْخُلٌ عَلَى بَابِ الْمُؤَنَّثِ. فالأَوَّلُ: هو اللَّازِمُ الذي يلزم عليه القياس، والثَّانِي: هو الغالب الذي يكثر في الباب، ويقوى حمل الكلام عليه في التَّأْوِيلِ، والثَّالِثُ: هو النَّادِرُ الذي يخرج بالشَّبه لِلتَّصَرُّفِ في وجوه الدَّلَالَاتِ"^(٤).

- وقوله أيضاً: "وَجَمْعُ عَجَلَانٍ: عَجَالٌ، وَكَذَلِكَ عَطَشَانٌ وَعِطَاشٌ، وَعَزْرَتَانٌ وَغَرَاثٌ، وَكَذَلِكَ الْمُؤَنَّثُ فِي غَضَبِي وَغَضَابٍ، وَعَطَشِي وَعِطَاشٌ، وَرِيًّا وَرِوَاءً، فَهَذَا الْأَصْلُ الذي يُقَاسُ عليه؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ قَوِيٌّ فِي أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ"^(٥).

(١) ينظر: ص (٥١٦) من التَّحْقِيقِ.

(٢) ينظر: ص (٣٨٠) من التَّحْقِيقِ.

(٣) ينظر: لمع الأدلَّة ٩٣.

(٤) ينظر: ص (١٨٧) من التَّحْقِيقِ.

(٥) ينظر: ص (١٨٧) من التَّحْقِيقِ.

٢. أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَى النَّادِرِ، وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: "فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: مَا أَبْغَضَنِي لَهُ، فَهَذَا مِنْ أَبْغَضَ عَلَى حَذْفِ الزَّوَائِدِ، إِذْ كَانَ الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّكَ مُبْغِضٌ لَهُ جَدًّا، فَجَاءَ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ كَمَا جَاءَ: مَا أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ، وَمَا أَوْلَاهُ بِالْمَعْرُوفِ وَهَذَا لَا يُقَاسُ، وَلَكِنْ يَبِينُ وَجْهَهُ إِذَا تَكَلَّمْتَ الْعَرَبُ بِهِ، وَإِنَّمَا لَا يُقَاسُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ"^(١).

- وَقَوْلُهُ أَيْضًا: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: مَنَاشِيطٌ فَيَمِيلُ كَأَنَّهُ جَاءَ بِالطَّاءِ بَعْدَ مَا أَخَذَتْ الْإِمَالَةَ، وَهَذَا قَلِيلٌ؛ إِنَّمَا يَجُوزُ فِيمَا يُسْمَعُ مِنْهُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ"^(٢).

٣. وَمِمَّا يَتَّصِلُ بِالْقِيَاسِ اسْتِخْدَامُهُ لِلْعَلَّةِ، فَقَدْ اعْتَنَى بِهَا، وَتَفَشَّتْ، وَكَثُرَ دَوْرَانُهَا فِي كَلَامِهِ بِشَتَّى أَنْوَاعِهَا كَالنَّظِيرِ، وَالتَّقْيِضِ، وَالشَّبْهِ، وَالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى، وَالِاسْتِغْنَاءِ، وَالثَّقَلِ.

- فَمَنْ عِلَّةُ النَّظِيرِ قَوْلُهُ: "فَالْقِيَاسُ عَلَى هَذَا أَنْ يَصَحَّ فِي تَخْطِئَةٍ وَتَهْنِئَةٍ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مَنْ جَوَّازَ تَهْنِئَةٍ وَتَخْطِئَةٍ عَلَى التَّشْبِيهِ بِتَعْزِيَةٍ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَفَةِ، مَعَ الْحَمْلِ عَلَى النَّظِيرِ"^(٣).

- وَمَنْ عِلَّةُ التَّقْيِضِ قَوْلُهُ: "وَتَقُولُ: شَكَرَهُ شُكُورًا، فَيَجْرِي عَلَى نَقِيضِهِ فِي جَحْدِهِ جُحُودًا، وَكَفَرَهُ كُفُورًا"^(٤).

- وَمَنْ عِلَّةُ الشَّبْهِ قَوْلُهُ: "وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ عَنِ الْأَصْلِ إِلَّا إِلَى مُشَبَّهِ لَهُ يَقْتَضِي الْحُكْمَ عَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَجْرُونَ الْمَشَبَّهَ لِلشَّيْءِ بِالشَّبْهِ الْقَرِيبِ مَجْرَى نَفْسِ الشَّيْءِ، فَعَلَى هَذَا جَرَتْ هَذِهِ الْأَبْوَابُ؛ لِمَا فِيهَا مِنْ حُسْنِ الْبَيَانِ، مَعَ التَّصَرُّفِ فِي الْكَلَامِ، وَوُجُوهِ

(١) ينظر: ص (٤٨٩) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٥٦٢) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٤٣٢) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٢٠٨) من التحقيق.

الدَّلالات "(١)".

- ومن علة الحمل على المعنى قوله: "ولا يجوز: بَخْلَى، ولا سَقَمَى؛ لأنَّ الحمل على المعنى، وإن كثر فليس بالأصل الذي يُقاس عليه" (٢).
- ومن علة الاستغناء قوله: "وتقول: أَذْنَفَ الرَّجُلُ؛ أي: صار صاحب ذنف، ولا يُقال منه: ذِنَفَ كَبِيرَ وَأَبْكَرَ؛ للاستغناء بأَذْنَفَ" (٣).
- ومن علة الثقل قوله: "وقال بعض العرب على طريق النَّادر: وَجَدَ يَجْدُ، فجاء به على (يَفْعُلُ)، وأعلَّ بحذف الواو؛ تشبيهاً بـ(يَفْعُلُ). ووجه ذلك الإيذان بأنَّ (فَعَلَ) له: (يَفْعُلُ)، و(يَفْعُلُ)، وإِنَّمَا عُدِلَ عن (يَفْعُلُ)؛ للثقل" (٤).

❖ ثانياً: الإجماع:

- المراد به إجماع أهل الصَّنْاعة في البلدين: البصرة والكوفة (٥)، ويكون حُجَّة إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص (٦).
- وقد استعمل الرَّمَانِي هذا الأصل، وجاء في كلامه، كقوله في باب (ما أفعله الذي يستغني بما أفعل فعله): "فمن ذلك قولهم: ما أجودَ جوابه، ولا يقولون: ما أجوبه، وهذا متفق عليه، واختلفوا في علته، فذهب أكثر النحويين إلى أنَّه على القياس؛ لأنَّه من أجابَ يُجيبُ كقولك: أكرمَ يُكرم، ولا يجوز من (أَفْعَلَ): (ما أفعله) بإجماع، وإِنَّمَا تقول: ما أحسنَ إكرامه، وما أشدَّ إكرامه لزيد" (٧).

(١) ينظر: ص (٣٤٨) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (١٩٨) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٣٥٨) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٣٣٤) من التحقيق.

(٥) ينظر: الاقتراح ٢٥٣.

(٦) ينظر: الخصائص ١ / ١٩٠.

(٧) ينظر: ص (٤٨٧) من التحقيق.

❖ رابعاً: استصحاب الحال:

هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل على النّقل عن الأصل^(١)، وقد جاء استصحاب الحال عند الرّمانيّ، واستدلّ به في بعض مسائله، ومن ذلك قوله: "وتقول: حَرَمَهُ يَحْرِمُهُ حَرَمَانًا بالخروج إلى أولى الحروف بالزيادة على الاصطحاب في آخر الاسم فهو كالأصل؛ لأنّه أولى الأبنية بالمصدر الذي ذكرنا"^(٢).

- وقوله: "الذي يجوز في مصدر الفعل المعتلّ اللام إجراؤه على نظيره من الصّحيح إلّا بمقدار ما يقتضيه الاعتلال، ولا يجوز إخراجُه عن ذلك؛ لأنّ الصّحيح هو الأصل، إذ الثُّقل في حروف العلة عارض، والأصل هو المُطَرّد اللازم، والغالب على الباب يجري مجرى اللازم، وكلُّ نادر فهو فرع على الأصل المُطَرّد، والاعتلال نادر، والصّحيح مُطَرّد فهو أصل من هذا الوجه"^(٣).

- وقوله: "ويجوز في يَوْجَل أربعة أوجه: يَوْجَل؛ لأنّه الأصل من غير علة تُوجب المنع منه"^(٤).



(١) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ٦٣، والاقتراح ٤٣١.

(٢) ينظر: ص (٢٠٧) من التّحقيق.

(٣) ينظر: ص (٣١٧) من التّحقيق.

(٤) ينظر: ص (٣٣٤) من التّحقيق.

المبحث الرابع

موقف الرُّمَّانِيّ من سيبويه، ومدرستي النُّحو

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأوَّل: موقف الرُّمَّانِيّ من سيبويه
- المطلب الثَّاني: موقف الرُّمَّانِيّ من مدرسة البصرة.
- المطلب الثَّالث: موقف الرُّمَّانِيّ من مدرسة الكوفة.

* * * * *

المطلب الأول موقف الرَّمَّانِي من سيبويه

سيبويه هو إمام أهل الصَّنْاعة، وكتابه دستور النُّحاة، ويظهر إعجاب الرَّمَّانِي بسيبويه للوهلة الأولى من الفكرة والأصل الذي بُني عليه شرحه، وهو كتاب سيبويه، ولا ريب أنَّ سيبويه يُمثَّل جزءاً من هذا الإعجاب. والمتأمل في شرح الرَّمَّانِي يجد هذا الشعور واضحاً جلياً في عباراته وترجيحاته، فلم يحظ أحد من العلماء بما حظي به سيبويه عند الرَّمَّانِي من منزلة رفيعة وإعجاب شديد، ولقد تجلَّت صور هذا الإعجاب فيما يلي:

١. تصحيح مذهبه وتقويته كما في قوله: "وتقول: لَوَيْتُهُ حَقَّهُ لَيَّاناً، فهذا قليل في المصادر؛ تُنَكَّب؛ لئلاَّ يلتبس بالصفة من باب (فَعْلان) نحو: غضبان وسكران حتَّى ذهب بعض النحويين إلى أنَّ الأصل فيه: لَيَّان، ولكن الكسر استُثقل مع الياء؛ فُتُح، وهو قول أبي العباس. ويقوِّي مذهب سيبويه أنَّ هذه الأبنية الثلاثة متواخية وهي: (فَعْلان)، و(فِعْلان)، و(فُعْلان)، وأخفُّها (فَعْلان)، ولا يُترك رأساً - وإن قلَّ -؛ للفرق الذي بيننا" (١).

- وقوله أيضاً: "وأما قولهم: دَعَه إلى مَيْسُورِهِ، ودَعَه إلى مَعْسُورِهِ ففيه خلاف بين النحويين: فسيبويه يذهب إلى أنَّه ليس على معنى المصدر، ولا يكون مفعول على هذا الوجه البتَّه، ويتأوَّلُه: دعه إلى أمر يُوسر فيه أو يُعسر. وكذلك: ليس له مَوْضُوع ولا مَرْفُوع؛ أي: أمر يُرْفَع أو يُوَضَّع. وله معقول؛ أي: له لبُّ يَعْقِل له، وقال مع ذلك: إنَّه يُستغنى به عن (المَفْعَل) الذي يكون مصدرًا؛ لأنَّ فيه دليلاً عليه. والعلة في صحَّة مذهبِه أنَّه إذا توجَّه ردُّ الشَّيء إلى أصله لم يجز إخراجُه عنه؛ لأنَّ أصله أحقُّ به ما توجَّه المعنى عليه" (٢).

(١) ينظر: ص (٢٠٩) من التَّحقيق.

(٢) ينظر: ص (٤٧٧) من التَّحقيق.

- وقوله: "الذي يجوز في (ما أفعله) الذي يُستغنى عنه بـ(ما أفعل فعله) إجراؤه على ما يُوجد في كلام العرب من إهمال (ما أفعله) في ما يجري في نظيره، فإذا كان الاستعمال (ما أفعل فعله) - وقد أهمل منه (ما أفعله) - فهم من ذلك أنه على طريق الاستغناء بالشيء عن غيره كما يُستغنى بتركه عن ماضي يدع، فهذا مذهب سيبويه، وهو مذهب صحيح على ما فسرنا، وقد خولف في ذلك، فزعموا أن هذا الباب لا يجوز البتة، وأن جميع ما ذكر فيه جارٍ على القياس" (١).

- وقوله: "وذكر سيبويه أن الوقف يزيد إيضاحاً، وهذا صحيح، وإن لم يكن في غيرها من الحروف؛ لأن الوقف عليها بمنزلة الوصل في التمكن من إخراجها على أتم حالها مع إخلاصها من غيرها" (٢).

٢. الاعتذار عنه كما في قوله: "وإنما جاز أن يكون من الأبنية ما لا يتعدى أصلاً؛ لقوة الفاعل على المفعول، فخص بأبنية لا تكون إلا له في أصل الموضوع، وجعل ما عداها مشتركاً بينه وبين ما يتعدى إلى مفعول، وترك سيبويه ذكر (تفاعل)؛ اقتصاراً على أنه قد بين حكمه فيما لا يتعدى في غير هذا الباب" (٣).

- وقوله: "ومن ذلك قولهم: ما أكثر قائلته، فالقياس في هذا: ما أقيله؛ لأنه من قال يقلل، إلا أنه استغنى عن ما أقيله بما أكثر قائلته، وخالفه في ذلك كثير من النحويين، وزعموا أنه قد سُمع (ما أقيله) من العرب، وهذا الذي ذكروا غير مدفوع، ولا هو مُفسد لمذهب سيبويه؛ لأنه وجد الأغلب في كلام العرب: ما أكثر قائلته، فاستخرج العلة في ذلك، وهي الاستغناء به في الأكثر

(١) ينظر: ص (٤٨٧) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٥٨٢) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٤١١) من التحقيق.

عن ما أَقِيلَهُ" (١).

٣. الشاء على كلامه كما في قوله: "وهذا قياس لطيف ذكره سيبويه، وقد شرحناه، وقال: لما قويت على القاف بالكسرة، كانت على الرّاء المتقدمة أقوى يعني في قارب، ومن قرارك" (٢).

٤. إيراده لأقواله دون ترجيح مما يشعر برضاه وموافقته له، ومن ذلك قوله: "فأما شِنْتُهُ شَنَاْنَا فشدَّ على التشبيه بأبغضته من الفعل المتعدّي، وغير سيبويه يقول: إنّما هو شِنْتُت منه على القياس فيما لا يتعدّى" (٣).

- وقوله: "ويجوز: ضَخْم وضَخِيم عند أبي العباس، ولا يجوز عند سيبويه إلا ضَخْم؛ لأنّه على الاقتصار بالاستغناء به عن (فَعِيل) كالأستغناء بحسّن عن حَسِين، وأجازه أبو العباس على أنّه مسموع" (٤).

لكنّ إعجاب الرَّمَّانِي بسيبويه لم يمنعه من بروز شخصيته وخروجه عن التقليد، فقد يختار مذهب غيره ويُرجّحه على مذهبه، ومن ذلك اختياره لمذهب المُبرّد كما في قوله: "وخالفه أبو العباس، فذكر أنّه يجوز: هَنَّاْتُهُ تَهْنِيَّا، وَخَطَّأَتُهُ تَخْطِيًّا، وأنّ ذلك صواب عند جميع النّحويين سوى سيبويه. والقياس ما ذكره أبو العباس؛ لأنّ الهمزة التي قبلها حرف مدّ ولين تصحّ نحو: خَطِيئَةٌ، ومَقْرُوءَةٌ، فالقياس على هذا أن يصحّ في تَخْطِيءٍ وَتَهْنِيءٍ، ولا يمنع ذلك من جواز: تَهْنِيئَةٍ وَتَخْطِئَةٍ على التشبيه بتعزية؛ لما في ذلك من الخفّة، مع الحمل على النّظير" (٥).

(١) ينظر: ص (٤٨٨) من التّحقيق.

(٢) ينظر: ص (٥٨٤) من التّحقيق.

(٣) ينظر: ص (٢٢٨) من التّحقيق.

(٤) ينظر: ص (٢٦٤) من التّحقيق.

(٥) ينظر: ص (٤٣٢) من التّحقيق.

المطلب الثاني

موقف الرَّمَّاني من مدرسة البصرة

توطدت دعائم مدرسة البصرة في أواخر القرن الثاني الهجري، ثم تلتها مدرسة الكوفة، فبدأ التنافس بينهما منذ ذلك الوقت، وفي القرن الثالث الهجري ازداد هذا التنافس، واشتدَّت الخصومة بين الفريقين، حتَّى أطلَّ القرن الرابع الهجري، فظهرت طائفة من النُّحاة تجمع بين آراء الفريقين، وهي ما يُطلق عليها المدرسة البغدادية، فخفَّت حدة هذا النزاع، فتحرَّر الفكر من التعصب والتقليد دون تمحيص وتدقيق.

والرَّمَّاني ابن هذا العصر، ونُسب إلى هذه الطائفة من النُّحاة^(١)، إلَّا أنَّه ذو نزعة بصرية، وعُدَّ من كبراء البصريين ومشاهيرهم^(٢)، وسمات النزعة البصرية ظاهرة في كتابه، ولعلَّ من أهمِّ هذه السمات:

١ - اعتماده على علماء البصرة، وبثَّ آراءهم في كتابه كالخليل^(٣)، وسيبويه^(٤)، والأخفش^(٥)، وأبي عمر الجرمي^(٦)، والمبرد^(٧) وغيرهم.

٢. استعمال مصطلحات البصريين كالجرَّ^(٨) والظرف^(٩) وغير ذلك.

٣. تعرُّضه لآراء البصريين في بعض المسائل، وإعراضه عن آراء الكوفيين

(١) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣١، والرَّمَّاني النحوي ٣٠٩.

(٢) ينظر: رسائل في اللغة ١١٦.

(٣) ينظر: ص (٤٠٦) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٤٠٦) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٥٩٧) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (١٦٥) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (٢٦٤) من التحقيق.

(٨) ينظر: ص (٥٦٩) من التحقيق.

(٩) ينظر: ص (٤٧٥) من التحقيق.

فيها، ومن ذلك قوله عن الصِّفة: إِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَصْدَرِ كَمَا يُشْتَقُّ الْفِعْلُ مِنَ الْمَصْدَرِ. وهذا قول البصريين: إِنَّ أَصْلَ الْإِشْتِقَاقِ لِلْمَصْدَرِ. أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُرُونَ أَنَّ أَصْلَ الْإِشْتِقَاقِ لِلْفِعْلِ^(١).

- ذكر أن جَمَعَ قَاضٍ: قُضَاةٌ، وكذلك رَامَ ورُمَاةٌ، وَغَازَ وَغَزَاةٌ، وَدَاعَ وَدُعَاةٌ، ثُمَّ قَالَ: "فَهَذَا بِنَاءٌ مُخْتَصٌّ بِ(فَاعِلٍ) مِنَ الْمَعْتَلِّ اللَّامِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِيهِ"^(٢). وفي المسألة رأي كوفيٍّ لم يتعرَّضْ له، قال السِّيرافي: "زعم بعض الكوفيين أن أصل قُضَاة ورُمَاة: قُضِيَ ورُمِيَ مثل فُرِحَ وَسُبِقَ، فَاسْتَثْقَلُوا التَّشْدِيدَ، فَأَبْدَلُوا الْهَاءَ مِنْ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ وَخَفَّفُوا"^(٣).

- أجاز الكوفيون أن يستعمل (ما أَفْعَلَهُ) في التَّعَجُّبِ مِنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ خَاصَّةً مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَلْوَانِ، وَمَنْعَ الْبَصْرِيِّونَ ذَلِكَ كَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَلْوَانِ^(٤)، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِرَأْيِ الْكُوفِيِّينَ، وَاكْتَفَى فِي الْمَسْأَلَةِ بِرَأْيِ الْبَصْرِيِّينَ قَالَ: "فَالْأَلْوَانُ وَالْعُيُوبُ الَّتِي تَجْرِي مَجْرَاهَا فِي الظُّهُورِ لِلْحَسِّ تَمْتَنِعُ مِنْ (مَا أَفْعَلَهُ)؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ تَجْرِي عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ"^(٥).

- ذكر رأي البصريين في أَنَّ الْأَصْلَ فِي أَلْفِ الْوَصْلِ الْكَسْرُ. وَأَمَّا ضَمُّهَا فِي مَا كَانَ ثَالِثَ مُضَارَعَةٍ مَضْمُومًا؛ لِثَلَاثٍ يَخْرُجُ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْبِنَاءِ الْمَرْفُوضِ مِنْ «(فِعْلٍ)». وَأَعْرَضَ عَنْ رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي حَرَكَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ أَنْ تَتَّبِعَ حَرَكَةَ عَيْنِ الْفِعْلِ الْمُضَارَعِ، فَتَكْسَرُ فِي اضْرِبٍ، وَتَضُمُّ فِي «ادْخُلِ»^(٦).

(١) ينظر: ص (١٤٠) من التَّحْقِيقِ.

(٢) ينظر: ص (١٥٤) من التَّحْقِيقِ.

(٣) ينظر: شرح السِّيرافي ١٤/١٥.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/١٢٠.

(٥) ينظر: ص (٤٨١) من التَّحْقِيقِ.

(٦) ينظر: ص (٦١٣) من التَّحْقِيقِ.

المطلب الثالث موقف الرَّمَّانِي من مدرسة الكوفة.

أخذ الرَّمَّانِي في شرحه ببعض آراء الكوفيين، إلا أنَّها قليلة إذا قُوبلت بآراء البصريين^(١). ولقد وقفت على بعض المسائل التي أخذ فيها بقول الكوفيين:

١. استخدامه لمصطلح من مصطلحات الكوفيين، وهو تسمية تاء التَّائِث بهاء التَّائِث، وقد استعمله كثيراً في شرحه^(٢).

٢. يأتي بالالف زائدة بعد الواو في الفعل المضارع نحو: شَتَا يَشْتُو، ودعا يدعوا، وصغى يصغوا، والمشهور أنَّ هذه الألف لا تزاد إلا بعد واو الجماعة، ونسب للكوفيين زيادتها بعد الواو في الأفعال^(٣).

٣. أجاز سيبويه في مصدر المعتلَّ العين: أَرَيْتُهُ إِراءً، وأَقَمْتُهُ إِقاماً، ولم يجز الفراء إسقاط الهاء من مصدر المعتلَّ العين إلا ممَّا كان مضافاً؛ لأنَّ الإضافة عوض من الهاء، وقد أخذ الرَّمَّانِي بهذا القول، قال: "ويقوى الأمر فيه بوجه قريب منه، ومع ذلك فإنَّه يقلُّ استعماله بغير عوض، إلا مع المضاف الذي يُغني عن العوض"^(٤).

(١) ينظر: الرَّمَّانِي النحوي ٣١٧، وشرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِي (أحمد عتيق) ١٠٧.

(٢) ينظر: ص (٢٩٣) و (٢٩٤) و (٦١٠) من التَّحْقِيق.

(٣) ينظر: ص (٤٥٧) من التَّحْقِيق.

(٤) ينظر: ص (٤٣١) من التَّحْقِيق.

المبحث الخامس

تقويم الكتاب

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: قيمة الكتاب العلميّة وأثره.
- المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب.

* * * * *

المطلب الأول قيمة الكتاب العلميّة وأثره

قيمة الكتاب العلميّة:

يكتسب شرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِي أهميَّته من صلته بكتاب سيبويه الذي قامت عليه أغلب الدِّراسات اللُّغويّة والنَّحويّة والصَّرفيّة، قديماً وحديثاً، إضافةً لمؤلِّفه الذي يعد من أئمة النَّحو، ومن طبقة السِّيرافي وأبي علي الفارسيّ، وغيرهما من علماء القرن الرَّابع الذي يُعدُّ من أغزر العصور في التَّأليف والتَّناج الفكريّ. وممَّا يزيد في قيمة الكتاب مايلي:

١. أنَّ الكتاب يُمثِّل فكر الرَّمَّانِي النَّحوي، ومنهجه الفريد الذي لم يشاركه فيه أحد من النُّحاة.

٢. أنَّ الكتاب حوى مصطلحات نحويّة جديدة في النَّحو العربيّ لم تجد عناية من الدَّارسين، ومن ذلك: الاقتصار^(١)، والمواخاة^(٢)، والتَّفخيم^(٣).

٣. تناوله لبعض الظَّواهر اللُّغويّة بإسهاب، ومن ذلك العلل^(٤) والتَّضمين^(٥)، والمهمّل^(٦).

٤. بروز شخصيَّة الرَّمَّانِي اللُّغوية التي تدلُّ على سعة اطلاعه، ومن ذلك: "وأما قَوْمُ السِّلعة ففيه معنى التَّكثير، كأنك قلت: ميَّل في أمرها حتَّى

(١) ينظر: ص (١٨٨) من التَّحقيق.

(٢) ينظر: ص (٢٧٣) من التَّحقيق.

(٣) ينظر: ص (٤٥٧) من التَّحقيق.

(٤) ينظر: ص (٧٥) من الدِّراسة.

(٥) ينظر: ص (١٢٤)، و (٣١٠)، و (٤١٠) من التَّحقيق.

(٦) ينظر: ص (٥١٧)، و (٥١٨) من التَّحقيق.

ظهرت قيمتها، أو قلبها حتى تبين القيمة لها" (١).

- وقوله: "ويقال في الرَّجُل: كَسَرْتُهُ عن هذا الأمر فلم يَنْكَسِرْ كقولك: صَرَفْتُهُ عنه فلم يَنْصَرِف" (٢).

- وقوله: "وقالوا في دَيْسَم: دَيْاسَم على التشبيه بالعربي، وكذلك في مِعُول: مَعَاوِل. ويجوز أن يُجعل من الدُّسَمَةِ في لونه، فيكون عربيًا جرى على القياس" (٣).

٥. اهتمامه بأقوال العلماء، وتفرد به بعض الآراء التي لم ترد عند غيره، ومن ذلك رأي المبرّد في إمالة الكِبا، والعشا، والمكا وأنه شبيه بالغلط (٤).

٦. اختلاف نسخة الرَّمَّانِي عن كتاب سيبويه المطبوع، وظهور فروق بينهما في بعض المواضع ممّا يُكسب الشرح نفاسة وأهميّة، ومن ذلك قوله: "وقالوا: ثلاثة كلاب، فيجوز على وجهين: أحدهما: وضع بناء التّكثير موضع القليل كقولهم: ثلاثة قُرُوءٍ، وثلاثة شُسُوع". ورواية الكتاب وشروحه: قُرود (٥).

كما أنّ الرَّمَّانِي يتفرد بشرح بعض الأبواب التي لم ترد في الشُّروح الأخرى، ومن ذلك باب (هذا باب ما لا يجوز فيه فعلته)، شرحه الرَّمَّانِي بعنوان باب (أبنية الفعل الذي لا يتعدّى) (٦).

ويتفرد أيضًا ببعض العناوين التي تدمج في الشُّروح مع أبواب أخرى،

(١) ينظر: ص (٣٧٠) من التّحقيق.

(٢) ينظر: ص (٣٧٦) من التّحقيق.

(٣) ينظر: ص (١٢٣) من التّحقيق.

(٤) ينظر: ص (٥٣٧) من التّحقيق.

(٥) ينظر: ص (١٢٧) من التّحقيق.

(٦) ينظر: ص (٤٠٨) من التّحقيق.

ومن ذلك باب (هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الواو والياء التي الياء والواو فيهنَّ عينات)، شرحه الرَّمَّانِي بعنوان باب (المصدر المعتلّ العين في الثلاثي)^(١).

٧. عناية الرَّمَّانِي بالتّقسيمات والفروق ممّا يُسهّل على القارئ، ويُقرّب الفهم منه، ومن ذلك: قوله: "وأصل هذا الباب على ثلاثة أوجه: منه ما يجري على قياس الأصل الموضوع للمعنى، ومنه ما يخرج عنه بالشّبه اللفظي نحو: قَتِيلٌ وَقَتْلَاءٌ، ومنه ما يُحمل عليه بالشّبه من جهة المعنى نحو: مَرِيضٌ وَمَرَضَى".^(٢)

- وقوله أيضًا: "وأخلاق النّفس: هي الخصال التي تستمرّ عليها النّفس، وهي على خمسة أقسام:

الأوّل: الحُسن والقُبْح.

الثّاني: الكِبَر والصّغَر.

والثّالث: الشّجاعة والجُبْن.

والرّابع: الكرم واللُّؤْم.

والخامس: العقل والحُمو.^(٣)

- ومن عنايته بالفروق قوله: "والفرق بين الرّيح والرّائحة، أنّ الرّائحة مشمومة، والرّيح هو: الجسم اللّطيف الذي يهب بين السّماء والأرض"^(٤).

(١) ينظر: ص (٣٢٢) من التّحقيق.

(٢) ينظر: ص (١٩٥) من التّحقيق.

(٣) ينظر: ص (٢٨١) من التّحقيق.

(٤) ينظر: ص (٣٧١) من التّحقيق.

أثر الكتاب:

الرَّمَّانِي عالم كبير، ويُعدّ شرحه من أهمّ الشُّروح التي دارت حول كتاب سيبويه، من هنا تبدو مكانة الكتاب وأثره في الخالفين، ويدلُّ على ذلك الاقتباسات والنصوص التي نقلها العلماء عن هذا الكتاب وأثبتوها في مؤلفاتهم، وقد وقفت على بعض هذه النُّقول، وقسمتها إلى قسمين:

أ - نقول عامّة من شرح الكتاب للرَّمَّانِي: ومن ذلك:

١. سعيد بن المبارك ابن الدَّهَّان في كتابه: الغرّة^(١).
٢. ابن هشام اللّخميّ في كتابه: الفوائد المحصورة في شرح المقصورة^(٢).
٣. فخر الدّين الرّازي في كتابه: عرائس المُحصِّل من نفائس المُفصِّل^(٣).
٤. ابن جعفر الإربليّ في كتابه: المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي^(٤).
٥. مجد الدّين ابن الأثير في كتابه: البديع في علم العربيّة^(٥).
٦. أبو علي الشُّلوبين في كتابه: «حواشي المفصل»^(٦).
٧. ابن إياز البغداديّ في كتابه: المحصول في شرح الفصول^(٧).
٨. عفيف الدّين الكوفيّ في كتابه: شرح أبيات سيبويه والمفصل^(٨).
٩. شهاب الدّين القرافيّ في كتابه: الاستغناء في الاستثناء، صرّح في أكثر

(١) ينظر: الغرّة (الجهني) ٢٧٦، ٢٧٩، ٣٠٠، و(القرني) ٤٣٣..

(٢) ينظر: الفوائد المحصورة ١/ ٣٠٧.

(٣) ينظر: عرائس المُحصِّل (٧٥٧).

(٤) ينظر: المنهاج الجلي (الخضير) ٣٦٦، و(المنصور) ٨٧٣.

(٥) ينظر: البديع ١/ ١٠٤، ٥٧٢.

(٦) ينظر: حواشي المفصل ٢٥٥.

(٧) ينظر: المحصول ١/ ٣١٢، ٣٨٧، ٣٩٩.

(٨) ينظر: شرح أبيات سيبويه والمفصل ٤٢، ٣٥٤، ٥٩٨.

من موضع بنقله عن شرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِي^(١).

١٠. بهاء الدين ابن النّحاس الحلبيّ نقل في كتابه: التّعليقه على المقرّب^(٢) وقد كانت بحوزته نسخة من شرح الرَّمَّانِي قرأها وقابلها كما سيأتي في وصف النّسخ.

١١. أبو إسحاق الشّاطبيّ في كتابه: المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية^(٣).

ب - نقول خاصّة وهي آراء نُسبت للرَّمَّانِي، ووقفت عليها في هذا الجزء الذي أقوم بتحقيقه ومن ذلك:

١. هبة الله ابن الشّجريّ في كتابه: أمالي ابن الشّجريّ، نقل عنه رأيه في (أَفْعَلَ) التّعجب أنّه فعل، وهو رأي الجمهور^(٤).

٢. ابن منظور الإفريقيّ في كتابه: لسان العرب، نقل عنه تفسير الخطاط، قال: "قال ابن الرَّمَّانِي في تفسير الخطاط في كتاب سيبويه: إنّهُ الوسم في الوجه، والعلاط والعراض في العنق، قال: والعراض يكون عرضاً والعلاط يكون طولاً"^(٥).

٣. أبو عبدالله علي بن الأزرق الغرناطيّ في كتابه: روضة الأعلام بمنزلة العربيّة من علوم الإسلام، نقل عنه جواز النّداء بـ(يا الله) وإن كان لا يجوز أن ينادى ما فيه الألف واللام بـ(يا) النّداء^(٦).

٤. جلال الدّين السيوطيّ في كتابه: الأشباه والنّظائر، نقل عنه قاعدة:

(١) ينظر: الاستغناء ٤٥، ٦١، ٩٧، ١١٩، ١٣٦، ١٤٦.

(٢) ينظر: التّعليقه على المقرّب ١/٣٢٢، ٦٤٩، ٨٣٨/٢، ٨٣٩، ٩٢٣، ٩٦٤، ٩٧٠.

(٣) ينظر: المقاصد الشّافية ١/٣٣.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشّجريّ ٢/٣٨١. وينظر: أبواب ما أفعله (٤٨٠) و(٤٨٧) من التّحقيق.

(٥) ينظر: اللسان (خبط) ٧/٢٨٠. وينظر: ص (٢٢٧) من التّحقيق.

(٦) ينظر: روضة الأعلام ٢/٥٦٩. وينظر: ص (٥١١) من التّحقيق.

(الغالب واللازم مجريان في العريّة مجرى واحداً). قال الرَّمَّانِي في باب مصدر الفعل المعتلّ اللّام: "ولا يجوز إخراجه عن ذلك؛ لأنّ الصّحيح هو الأصل، إذ الثقل في حروف العلة عارض، والأصل هو المُطَرَّد اللّازم، والغالب على الباب يجري مجرى اللّازم" (١).

٥. مرتضى الزبيدي في كتابه: تاج العروس من جواهر القاموس، نقل عنه تفسير العِراض قال: "والذي نقله ابن الرَّمَّانِي في شرح كتاب سيبويه العِراض والعِلاط في العنق، إلّا أنّ العِراض يكون عرضاً، والعِلاط يكون طولاً" (٢)، ونقل عنه تفسير الخطّاط، قال: "وقال ابن الرَّمَّانِي في تفسير الخطّاط في كتاب سيبويه: أنّ الوسم في الوجه" (٣).



(١) ينظر: الأشباه والنظائر ١/ ٥٤٨. وينظر: ص (٣١٧) من التّحقيق.

(٢) ينظر: التّاج (عرض) ١٨/ ٤٠٥. وينظر: ص (٢٢٧) من التّحقيق.

(٣) ينظر: التّاج (خطّ) ١٩/ ٢٣٣. وينظر: ص (٢٢٧) من التّحقيق.

المطلب الثاني الماخذ على الكتاب

أيّ عمل بشريّ يعتوره النقص، وهذا شأن البشر، والرّماني ليس بدعاً من العلماء، وشرحه على كتاب سيبويه - مع ما ذكرنا من قيمته - لا يخلو من بعض المآخذ، وهي لا تقدر فيه، ولا تقلّ من قيمته، ونجملها في مايلي:

١. تذكير المؤنث أو العكس، ومن ذلك قوله عن الصّفة: «(منها أنّها مضمّنة بالموصوف، كما أنّ الفعل مضمّن بالفاعل، ومنها أنّها مشتقة من المصدر كما يشتقّ الفعل من المصدر، ومنها أنّه يُوصف بها كما يُوصف بالفعل، ومنها أنّه يعمل عمل الفعل)»^(١).

- وقوله أيضاً: "ولم جاز: هو أحنك الشّاتين، وأحنك البعيرين؟"^(٢).

- وقوله: "فأمّا ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا ۝١٥ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ ۝١٦﴾ بالإمالة، فهي قويّ حسن"^(٣).

٢. يذكر في التّقسيم: أحدهما، ويترك: الآخر، ويعطفه عليه بالواو ممّا يلبس على القارئ، وذلك نحو قوله: "وأما «مُسْكِين» فاجتمع فيه سببان: أحدهما: بُعده عن مُحْضِر؛ لأنّه ليس فيه مبالغة، وقربه من نظيره، فجاز فيه: مُسْكِين ومُسْكِينَة كَفَقِير وفَقِيرَة"^(٤).

- وقوله أيضاً: "وتقول: جَرَى يَجْرِي جَرِيًّا، وَعَدَا يَعْدُو عَدْوًا كَسَكَتَ سَكْتًا فيحتمل وجهين: أحدهما: الرّجوع إلى الأصل الأوّل في أنّ كلّ ما كان

(١) ينظر: ص (١٤٠) من التّحقيق.

(٢) ينظر: ص (٤٨٦) من التّحقيق.

(٣) ينظر: ص (٥٩٠) من التّحقيق.

(٤) ينظر: ص (١٧٦) من التّحقيق.

على (فَعَلَ) فله (الفعل) في المصدر، ويحتمل أن يكون على التشبيه بالمتعدي، إذ قد كثر فيما لا يتعدى (الفُعُول) حتى صار أغلب عليه^(١).

٣. الخلط بين الفاء والواو في العطف، ومن ذلك قوله: "ولم جاز: شَابَ يَشِيبُ شَيْبًا وهو أَشِيبُ كقولهم: أَشْمَطُ؟ فَلِمَ جرى مجرى شَاخَ يَشِخُ؟ ولم يجيء من هذا: (أَفْعَل)؟"^(٢).

وقوله: "ولم جرى ما كان من العقل وضده من الحُمُقُ مجرى الحُسْنِ والقُبْحِ؟ فلم جرى في حَمَقٍ يَحْمُقُ حُمَقًا وَحَمَاقَةً؟ ولم جاز: أَحْمَقُ؟"^(٣).

وقوله: "وما الفَعْلَةُ من (فَاعَلْتَ)؟ ولم جرت على لفظ المصدر من غير علامة على طريقة (المُفَاعَلَةِ)؟ فلم جاز: قَاتَلَتْهُ مُقَاتَلَةٌ واحدة، وَرَامَيْتُهُ مُرَامَاةً واحدة؟"^(٤).

وقوله: "ولم لا يُبنى من صفات المبالغة (ما أَفْعَلَهُ)؟ فلم لا يكون ذلك من ضَرَوْب، ولا من مَحْسَن"؟"^(٥).

٤. ترك بعض المسائل بلا جواب، ومن ذلك قوله: "ولم كان الأكثر في «فَعَلَ» التَّكْسِير، والأكثر في (فَيَعْل) الواو والنُّون؟"^(٦)، فلم يذكر جوابًا لهذا السؤال في الأجوبة.

- ومن ذلك أيضاً قوله: "ولم جاز: سُكَارَى، وَعُجَالَى، ومنهم من يقول: عَجَالَى؟"^(٧). فلم يرد في الأجوبة: قوله: ومنهم من يقول: عَجَالَى.

(١) ينظر: ص (٣٢٠) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٢٥٥) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٢٧٤) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٤٤٢) من التحقيق.

(٥) ينظر: ص (٤٧٨) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (١٧٤) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (١٨٢) من التحقيق.

- وقوله: "وما جَمَعَ (فُعَال)؟ ولم جرى مجرى (فَعَال)، إِلَّا أَنَّهُ جاز فيه التَّكْسِير على طريق النَّادر، نحو: عُوَّار وعَوَاوِير؟"^(١). فلم يذكر في الأجوبة جواز التَّكْسِير فيه على طريق النَّادر، نحو: عُوَّار وعَوَاوِير.

- وأيضاً قوله في الشَّاهد الشعري: "

دَعُ ذَا وَعَجَّ جَلْ ذَا وَالْحَقْنَا بِذَلْ بِالشَّحْمِ إِنَّا مَلَلْنَاهُ بِجَلْ

فجاء باللام على طريق التَّذَكُّر وأفردها من الاسم، ولو قال: بَم بامرئ، لم يُجِز؛ لأنَّ الميم ليست منفصلة، ولم يكسر اللام في (بِذَلْ)؛ لأنَّ القافية مقيدة؟"^(٢). فلم يذكر في الأجوبة أنَّ اللام لم تُكسر في (بِذَلْ)؛ لأنَّ القافية مقيدة.

٥. التَّعليقات المنطقيَّة، ومن ذلك قوله: "وجاز: قَلَّ يَقِلُّ قَلَّةً على مخالفة نقيضه؛ لما بينهما من الخلاف في المعنى من طريق الخاصَّة، وذلك أنَّ الكثرة تستمرُّ لا إلى نهاية، ولا تستمرُّ القلَّة لا إلى نهاية؛ فلذلك عُدِلَ به عن الأصل إلى مُشَبِّه له، وجاء قَلِيل ككَثِير؛ لأنَّه لا بدَّ فيه من أن تبقى بقيَّة، والفعل لو استمرَّ في القلَّة بعد القلَّة لم يبق منه شيء"^(٣).

- وقوله: "فالألوان والعيوب التي تجري مجراها في الظُّهور للحسِّ تمتنع من «ما أفعله»؛ لأنَّها في الأصل تجري على طريقة واحدة، ولو أنَّ حجرين متساويين في المقدار والشَّكل، وكان في كلِّ جزء من أحدهما سواد خالص، ولم يمتزج شيء من تلك الأجزاء بغير السَّواد - لشوهد كلُّ واحد منهما على مثل ما يُشاهد الآخر على الحقيقة، ولم يكن أحدهما أشدَّ سواداً من الآخر، ولو امتزج أحدهما، فكان كلبنٍ مُزج بمِدادٍ، لكان أحدهما أشدَّ سواداً من الآخر. فأما

(١) ينظر: ص (١٧٢) من التَّحقيق.

(٢) ينظر: ص (٦٠٧) من التَّحقيق.

(٣) ينظر: ص (٢٨٠) من التَّحقيق.

على أصلهما فما يقع تعاضم أصلاً" (١).

٦. ترك بعض الآراء غفلاً، وعدم عزوها إلى أصحابها، ومن ذلك قوله:

"فهذا مذهب سيبويه، وهو مذهب صحيح على ما فسرنا، وقد خولف في ذلك، فزعموا أن هذا الباب لا يجوز البتة، وأن جميع ما ذكر فيه جارٍ على القياس" (٢).

- وقوله: "فأما شينته شناناً فشذ على التشبيه بأبغضته من الفعل المتعدّي، وغير سيبويه يقول: إنما هو شينت منه على القياس فيما لا يتعدّي" (٣).

- وقوله: "وخالفه في ذلك كثير من النحويين، وزعموا أنه قد سُمع: ما أقيله من العرب، وهذا الذي ذكروا غير مدفوع، ولا هو مُفسد لمذهب سيبويه؛ لأنه وجد الأغلب في كلام العرب: ما أكثر قائلته" (٤).

(١) ينظر: ص (٤٨١) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٤٨٧) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٢٢٨) من التحقيق.

(٤) ينظر: ص (٤٨٨) من التحقيق.

المبحث السادس

وصف النسخ الخطية، ونماذج منها

اعتمدت في تحقيق هذا الجزء من شرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِي على ثلاث نسخ هي: نسخة (فيض الله)، ونسخة (داماد إبراهيم)، ونسخة (المكتبة الملكية في فينا)، ووصفها كما يأتي:

النسخة الأولى: نسخة مكتبة فيض الله بتركيا:

تقع هذه النسخة في خمسة مجلدات، أولها مفقود، وهي مرقمة في المكتبة كالآتي: ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧.

وخطها نسخ جميل، وعدد الأسطر في الوجه الواحد منها واحد وعشرون سطراً، في كل سطر اثنتا عشرة كلمة تقريباً، ويكثر الضبط في بعض أجزاءها، ويقل في بعضها، وهي مكتوبة في دمشق سنة (٦٥٥هـ).

وهذه النسخة مقابلة على نسخة كتبت في عصر المؤلف، فقد جاء في بداية بعض أجزاء الشرح عبارة: (إملاء أبي الحسن بن عيسى النحوي أيده الله). والدعاء له بالتأييد يدل على أنه لا يزال حياً وقت كتابة الأصل المقابل عليه^(١).

واشترك في كتابتها كل من:

١. محمد بن أبي بكر بن عمر الرازي^(٢).

٢. محمد بن علي بن أبي المعالي بن طاهر العجمي^(٣).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِي (الموسى) ١٣٢..

(٢) ينظر: ج ٣ / ٧٣ / أ.

(٣) ينظر: ج ٥ / ٧٦ / ب.

وقد تملك هذه النسخة عدد من العلماء، منهم:

١. محمد بن إبراهيم بن النّحاس، شيخ العربيّة في الدّيار المصريّة ت (٦٩٨هـ)، وهو صاحب مكتبة وعناية بالكتب، قال السيوطي: "اقتنى كتباً نفيسة كثيرة"^(١). وجاء في نهاية الشّرح: "وجدت على الأصل ماصورته: فرغ الشّيخ أيده الله من إملاء هذا الكتاب يوم السّبت ليلتين بقيتا من شهر رمضان سنة تسع وستين وثلاثمائة. نقله محمد بن إبراهيم بن النّحاس حامداً ومصلياً ومسلماً. بلغت المقابلة بأصله، والحمد لله وحده".

٢. أمير كاتب بن أمير عمر بن أمير غازي الإتقانيّ ت (٧٥٨هـ) كان بارعاً في اللّغة العربيّة، وولي تدريس دار الحديث الظّاهريّة بدمشق بعد وفاة الذهبيّ^(٢). وقد تملكها سنة (٧٥٠هـ) كما جاء في ورقة العنوان من المجلد الرابع.

٣. رستم بن أحمد بن محمود الشّروانيّ كما جاء في ورقة العنوان من المجلد الثاني. ويظهر أنّه من علماء الدّولة العثمانيّة في القرن الحادي عشر، فقد ترجم البغداديّ لابنه أبي بكر بن رستم بن أحمد بن محمود الشّروانيّ، وقال عنه: "أحد رجال الدّولة العثمانيّة كان أديباً فاضلاً توفي سنة (١١٣٥هـ)"^(٣).

ثمّ انتقلت هذه النسخة بعد ذلك إلى فيض الله مفتي الدّولة العثمانيّة كما جاء في صحيفة العنوان من كلّ مجلّد، وعلى مجلداتها وبعض أوراقها ختم مكتبته. وهذه النسخة جعلتها أصلاً؛ لنفاستها، ووضوح خطّها، وندرة السّقط والتّحريف بها. ويقع النّص المحقّق في أربع وعشرين ومئة ورقة يبدأ من الورقة (١٧٣/أ) من المجلد الرابع، وينتهي في الورقة (٤/أ) من المجلد الخامس.

(١) ينظر: تحفة الأديب ٢/ ٧٧٦.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٤٥٩.

(٣) ينظر: هدية العارفين ١/ ٢٤١.

النُّسخة الثَّانية: نسخة داماد إبراهيم بتركيا:

وقد رمزت لها بالحرف (د)، وتقع هذه النُّسخة في ثلاثة مجلدات، رقم الأوّل والثاني (١٠٧٤) والثالث رقمه (١٠٧٥).

كتبت هذه النُّسخة بخط النسخ، وعدد الأسطر في الصَّفحة الواحدة تسعة وعشرون سطراً، في كلّ سطر خمس عشرة كلمة تقريباً. وناسخها مجهول، نسخها سنة (١٠٣٤هـ) كما جاء في نهاية المجلد الثالث، ويظهر أنّ ناسخها ليس من العلماء؛ لكثرة ما فيها من التَّحريف والتَّصحيف.

وهذه النُّسخة تتفق كثيراً مع نسخة (فيض الله) فقد تكون نسخت منها، أو أنّ أصلها واحد، وهي كثيرة السَّقَط، يوجد في جوانبها بعض التَّصحیحات، ختمت بختمين وقيّة من صاحب المكتبة داماد إبراهيم باشا، أحدهما كبير والآخر صغير. ويوجد الختم الكبير على طرّة الجزئين الأوّل والرَّابع، وإلى جواره الختم الصَّغير، كما تكرر الختم الصَّغير في ثنايا الأجزاء.

النُّسخة الثَّالثة: نسخة فينا:

تقع هذه النُّسخة في ثلاثة مجلدات، الأوّل والثاني مفقودان، ورقم الثالث في المكتبة الملكيّة (٧٦٩)، وتبدأ باب الهمز.

وهي منسوخة في دمشق سنة (٥٧٧)، وناسخها: يحيى بن عليّ بن مجلي السَّلَمي الشَّافعيّ، وتقع في (٢١٠) لوحة، وعدد الأسطر في كلّ وجه واحد وعشرون سطراً، وفي كلّ سطر ثلاث عشرة كلمة تقريباً. والنُّسخة مكتوبة بخط نسخيّ قليل الأخطاء، ولا يطرّد فيها النُّقَط، والضُّبط فيها نادر، وعليها قراءات ومقابلات، وعلى غلاف العنوان تملُّكات وآثار وأختام غير واضحة.

وهذا النُّسخة اكتفت بذكر الباب، ثمَّ الشُّروع في الأجوبة دون ذكر المسائل، ما عدا باب (جمع الصِّفة الثَّلَاثِيَّة بغير زيادة) فقد وردت المسائل والأجوبة، ممّا يدلُّ أنّ النَّاسخ أو من نُقلت عنه تصرَّف في النُّسخة بحذف المسائل على سبيل الاختصار.

كما أنّ هذه النسخة لم تلتزم بذكر الغرض، فيُذكر في بعض الأبواب ويُترك في بعض الأبواب الأخرى.

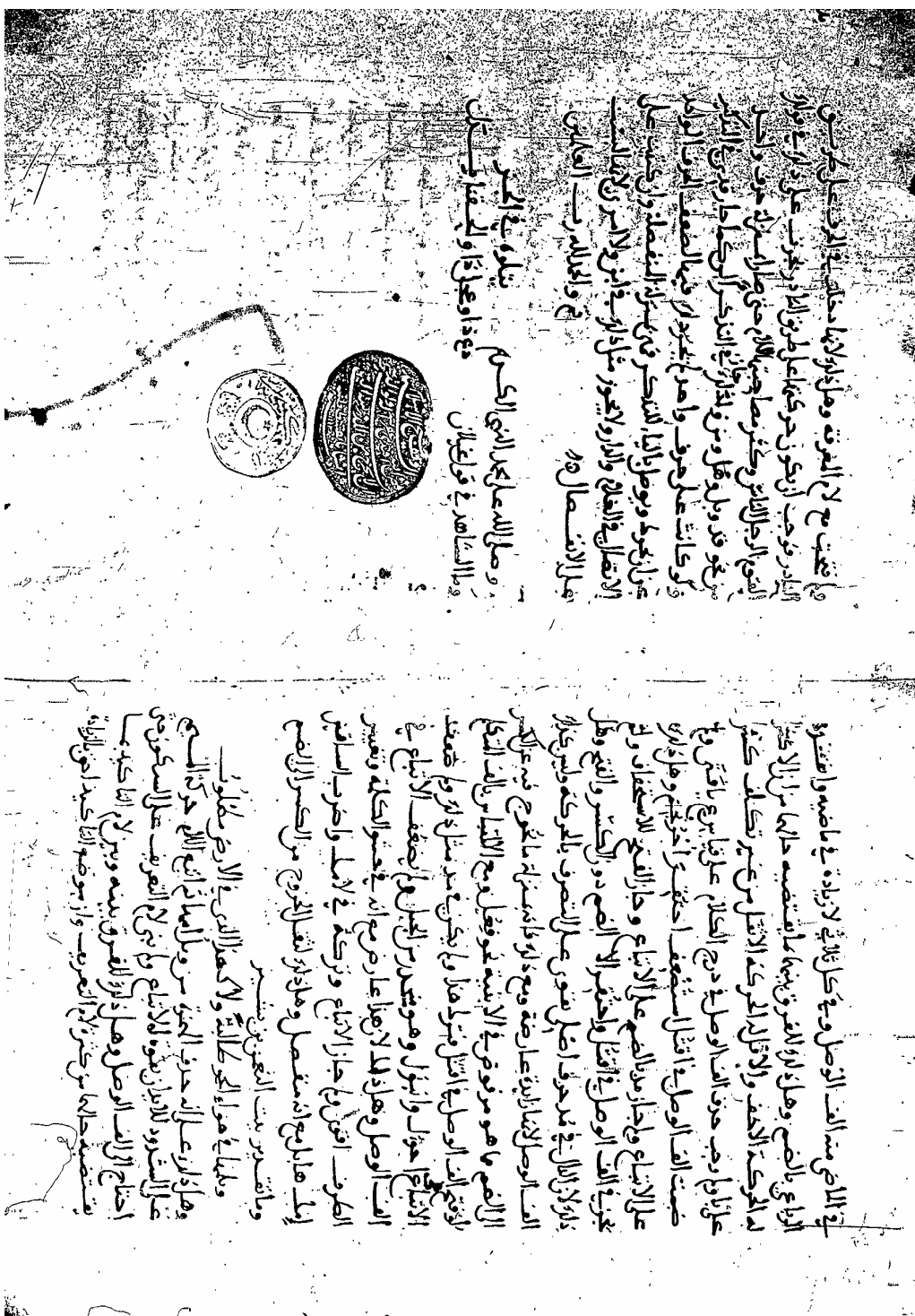
وفي هذه النسخة اضطراب يرد أحياناً؛ بحيث تدخل نصوص من بعض الأبواب في أبواب أخرى كما حصل في باب (جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف)، فقد تدخل معه نص كبير من باب (جمع الجمع).

كما اختلفت أبواب الإمالة في هذه النسخة عن بقية النسخ في أسلوبها ابتداءً من باب (الإمالة) إلى نهاية باب (إمالة الفتحة التي بعدها الراء مكسورة). وقد قمت بنسخ هذه الأبواب، ووضعتها في ذيل البحث إتماماً للفائدة.





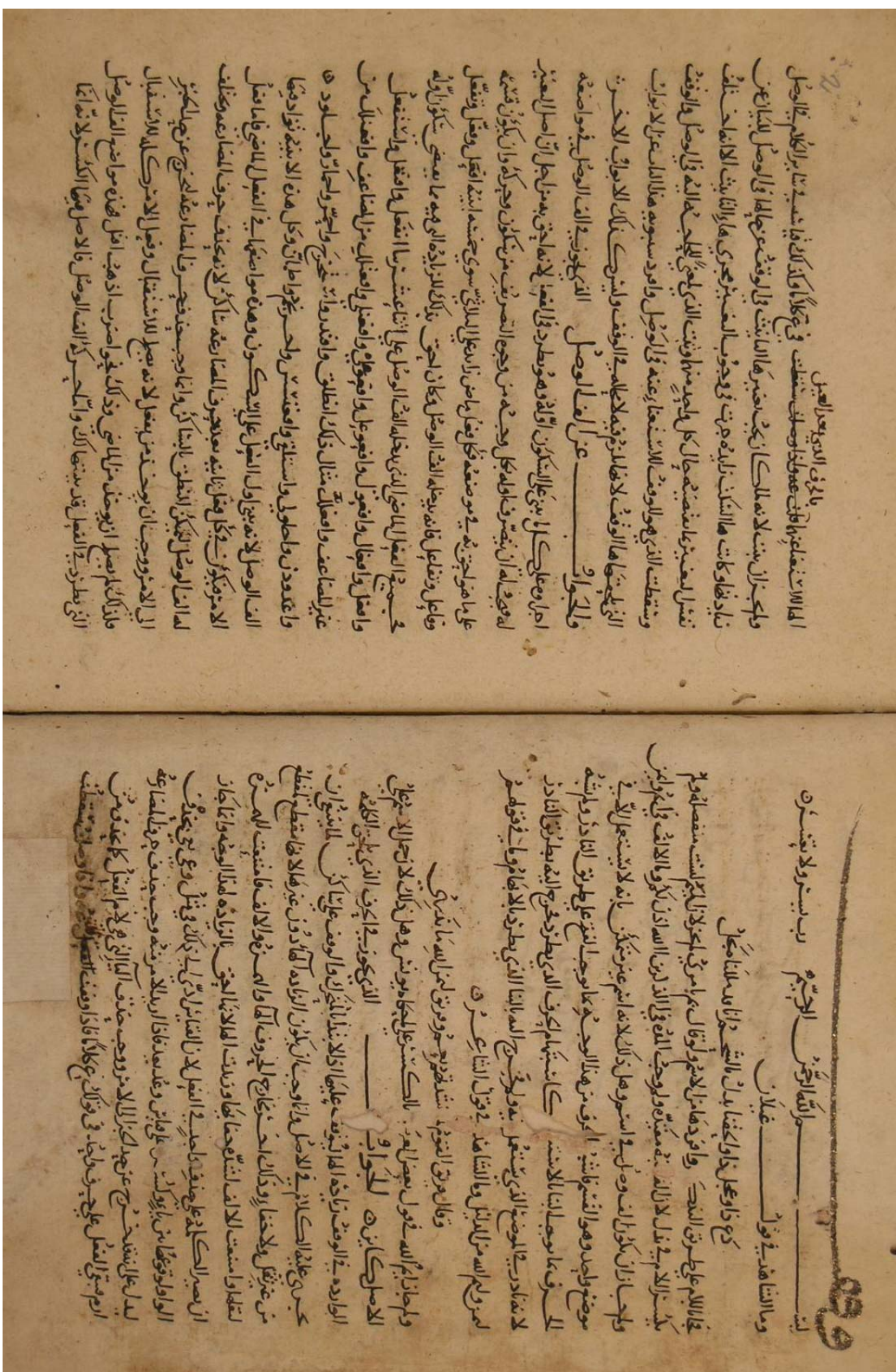
نماذج من المخطوط



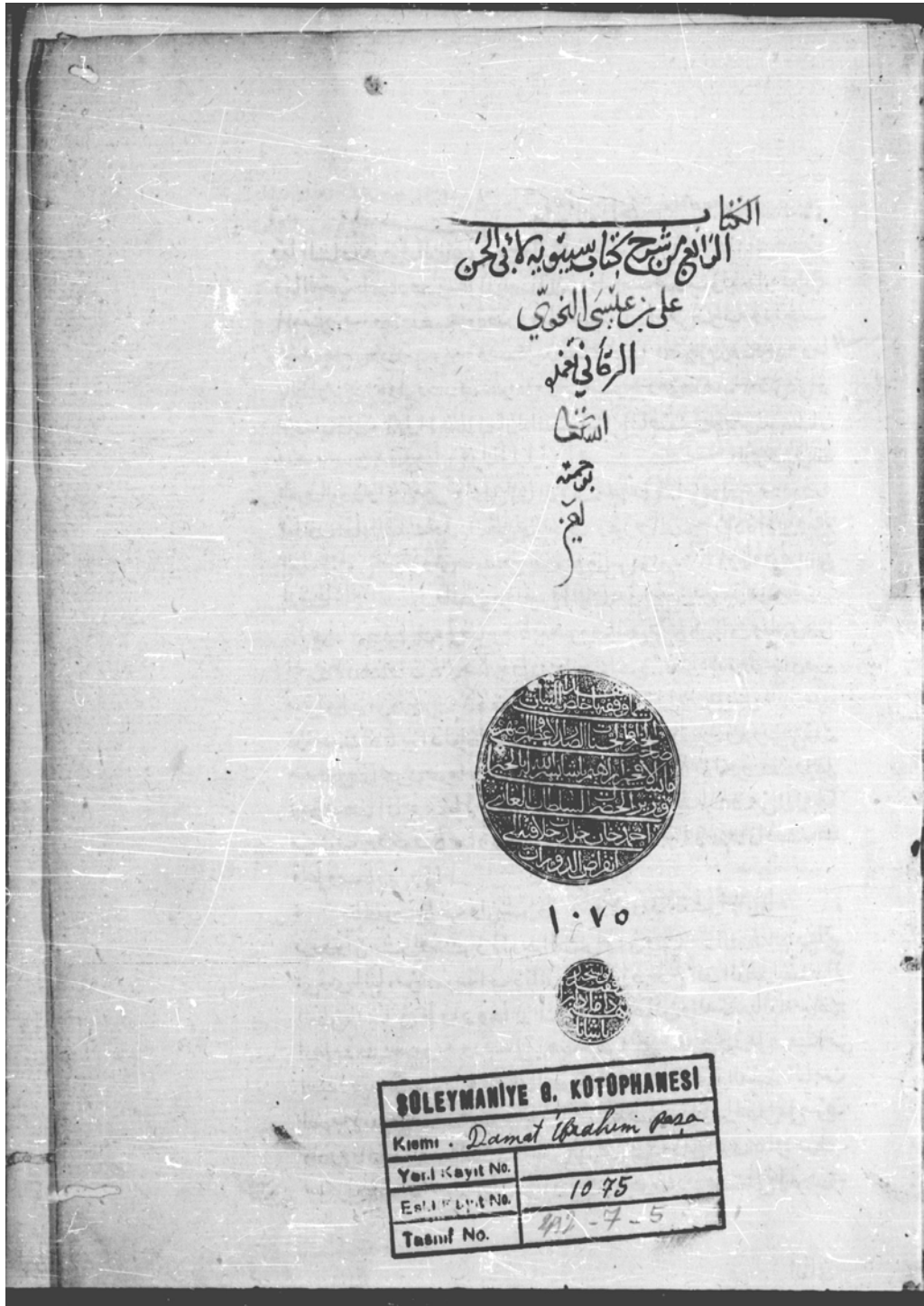
نهاية المجلد الرابع من نسخة فيض الله



صفحة عنوان المجلد الخامس من نسخة فيض الله



اللوحة الاولى من المجلد الخامس من نسخة فيض الله



صفحة عنوان المجلد الرابع من نسخة داماد

ما ننظر في من فروعها على نتائج الحاوي اشذو حار

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ مَوَدَّةٌ بَيْنَهُمْ

عی انانہ من جہ نزل محض

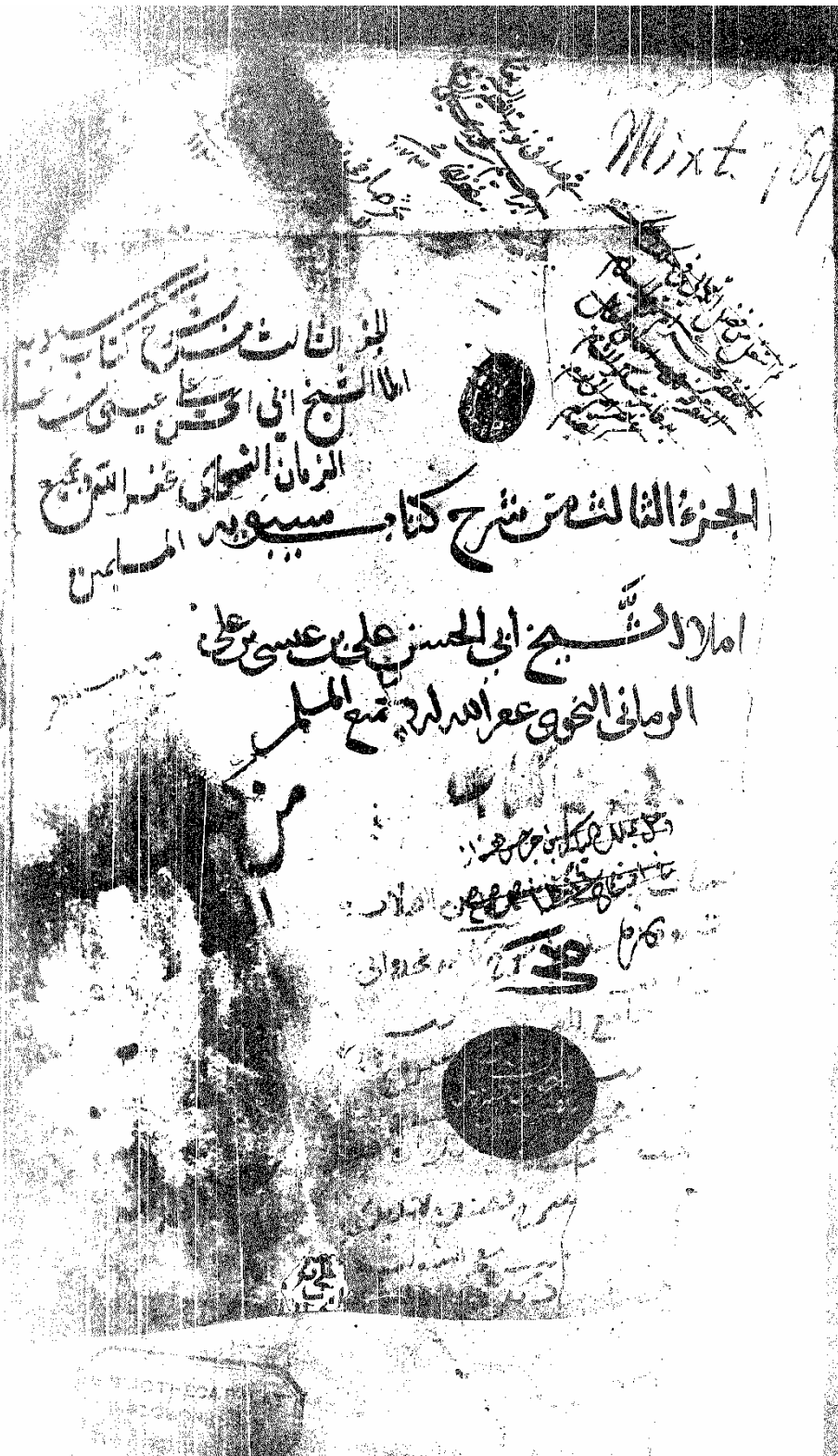
من

العرضة ان يدين ما يجوز في الف اصل الحق كون في الاسماء ما يجوز
 ما الذي يجوز في الف

• او مذہب محمد علی الواحد الناطق المنور و تحقیقہ •

[illegible]

فلا بد اني اعلم وتبين في ذلك ما لا بد وانما فعل ما به من فعل وجعل العبد في
خبره كما لا يفعل وتبين في ذلك ما لا بد وانما فعل ما به من فعل وجعل العبد في
فان كان لا يكون له ما لا بد وانما فعل ما به من فعل وجعل العبد في
في ذلك ما لا بد وانما فعل ما به من فعل وجعل العبد في
الفصل في معرفة الائمة الجيدة ومعرفة الائمة السيئة
من رايته الا ان كان في رايته من رايته الا ان كان في رايته
لا بد ان يكون في رايته من رايته الا ان كان في رايته
الائمة الجيدة ولا بد ان يكون في رايته من رايته
الفصل في معرفة الائمة الجيدة ومعرفة الائمة السيئة
من رايته الا ان كان في رايته من رايته الا ان كان في رايته
لا بد ان يكون في رايته من رايته الا ان كان في رايته
الائمة الجيدة ولا بد ان يكون في رايته من رايته



صفحة عنوان المجلد الثالث من نسخة فينا

القسم الثاني

القسم الثاني

النصّ المُحقّق

شرح كتاب سيبويه

لأبي الحسن علي بن عيسى الرّمانيّ. ت (٣٨٤هـ)

من باب: «جمع الأعجميّ الذي على أربعة أحرف»
إلى نهاية: «باب ألف الوصل»

دراسةً وتحقيقاً

باب جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف^(١)

الغرض (فيه)^(٢) أن يُبين ما يجوز في (جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف)^(٣) ممّا^(٤) لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف؟ وما الذي لا يجوز؟ [١٧٣/١] ولم ذلك؟ ولم جرى أكثره على هاء التّأنيث؟ وما نظيره في ذلك؟ وما جمّع مَوْزَج^(٥)، وصَوَّلَج^(٦)، وكُرَبَج^(٧)؟ ولم جرى على (مفاعلة)؟ وما جمّع طَيْلَسَان^(٨)، وجَوْرَب، وكَيْلَجَة^(٩)؟ ولم جاز فيه: جَوَارِب، وطَيَالِس،

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما كان من الأعجميّة على أربعة أحرف".

ينظر: الكتاب ٢/٢٠٢ (بولاق)، ٣/٦٢٠ (هارون).

(٢) ساقط من (ف).

(٣) في (ف): ذلك.

(٤) في (ف): وما.

(٥) المَوْزَج: الخفُّ بالفارسيّة.

ينظر: الصّحاح (مزج) ١/٣٤١، والمعرّب ٣١١.

(٦) الصّوَّلَج: الفضة الجيدة، وقيل: العود المعوّج، فارسيّ معرّب.

ينظر: المقاييس (صلج) ٣/٣٠٣، واللّسان (صلج) ٢/٣١٠.

(٧) الكُرَبَج: بفتح الباء وضمّها: الحانوت بالفارسيّة.

ينظر: المحيط (كربج) ٦/٣٥٩، والمعرّب ٢٨٠.

(٨) الطَيْلَسَان: بفتح اللّام وكسرها نوع من أنواع الأردية، فارسيّ معرّب، والطَيْلَسَان: الأعجميّ.

ينظر: المحيط (طلس) ٨/٢٦٩، والمعرّب ٢٢٧.

(٩) الكَيْلَجَة: مكيال.

ينظر: الصّحاح (كلج) ١/٣٣٧، والمعرّب ٢٩٢.

وكَيْالِج، وكَيْالِجَة؟ وما وجه قولهم في العربيّ: صَيْقَلٌ^(١) وصَيَاقِلَة، وصَيْرِف وصَيَارِفَة، وقَشْعَم وقَشَاعِمَة، ومَلَك ومَلَائِكَة؟.

وما وجه قولهم: أَنَاسِيَة في جمع إنسان؟ ولمّ حملة أبو العباس^(٢) على جمع إنسيّ، وجعل الهاء عوضاً؛ إذ الأصل: أَنَاسِيٌّ؟.

وما وجه قولهم: الْمَسَامِعَة، والمَنَازِرَة، والمَهَالِبَة، والأَحَامِرَة، والأَزَارِقَة؟.

ولمّ جاز في دَيْسَم^(٣): دِيَاِسَم، وفي مَعُول: مَعَاوِل؟ وما معنى قوله: "جعلوه بمنزلة الغيالم"^(٤)؟ ولمّ جاز: الأشاعر؟.

وما حكم: البرابرة، والسِّيَابِجَة^(٥) على اجتماع العُجْمَة، والنِّسْبَة على معنى البربريّين والسِّيَبِجِيّين؟.

(١) صَيْقَل: الذي يعمل السيوف.

ينظر: الصّحاح (صقل) ١٧٤٤/٥، ومختصر أمثلة سيبويه ١٨٥.

(٢) ينظر: شرح السّيرافيّ ٢٥٦/١٤، والتّعليقة ٩٩/٤، والنّكت ١٠٢٤/٢.

و أبو العباس هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّماليّ الأزديّ المعروف بالمُبرّد. ت (٢٨٦هـ).

ينظر: طبقات النّحويّين ١٠١، وتاريخ العلماء النّحويّين ٥٣.

(٣) الدّيسَم: ولد الثّعلب، أو ولد الدّئب، أو فرخ النّحل.

ينظر: تفسير غريب سيبويه ٥٨، والقاموس (دسم) ١٦٣/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٢١/٣. والغَيْلَم: السّلحفاة أو الذّكر منها، أو المرأة الحسناء.

ينظر: الصّحاح (غلم) ١٩٩٧/٥، ومختصر أمثلة سيبويه ٢٤٣.

(٥) السّيَابِجَة: قوم من الهند يخفرون المراكب في البحر، وقيل: قوم من السّند كانوا بالبصرة.

ينظر: شرح السّيرافيّ ٢٥٧/١٤، والمحيط (سبج) ١٨/٧، وشرح المفصّل ٦٩/٥.

باب جمع الاسم على معنى التثنية^(١)

الغرض (فيه)^(٢) أن يُبيّن ما يجوز في (جمع الاسم على معنى التثنية)^(٣) ممّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في جمع الاسم على معنى التثنية؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم لا يجوز تثنية الاسم على معنى الجمع على هذا الحدّ؟ وما تأويل: ﴿إِنْ نُنُوبًا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٤)، ولم جاز: قُلُوبُكُمَا، وإنّما لهما قلبان؟ وما حكم: مَا أَحْسَنَ رُؤُوسَهُمَا، وما أَحْسَنَ عَوَالِيَهُمَا^(٥)؟ ولم جاز: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٦) مع أنّ في البدن شيئين منهما؟ ولم كان الاختيار: قُلُوبُكُمَا، بالجمع؟ وما نظير ذلك من فعلنا، وأنتما اثنان^(٧)؟

ولم جاز [١٧٣/ب]: ضَعُ رِحَالَهُمَا، وإنّما هما رحلان، واضْرِبْ غِلْمَانَهُمَا^(٨) وإنّما هما غلامان؟ وهل جواز ذلك على التشبيه مع ما يصحبه من الدليل؟ وما تأويل: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾^(٩) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما لُفِظَ بِهِ مِمَّا هُوَ مِثْلِي كَمَا لُفِظَ بِالْجَمْعِ".

ينظر: الكتاب ٢/٢٠٢ (بولاق)، ٣/٦٢١ (هارون).

(٢) ساقط من (ف).

(٣) في (ف): ذلك.

(٤) سورة التَّحْرِيم: آية ٤.

(٥) في الكتاب ٣/٦٢١: أَحْسَنَ عَوَالِيَهُمَا، وذكر المحقق في إحدى النسخ: مَا أَحْسَنَ عَوَالِيَهُمَا.

(٦) سورة المائدة: آية ٣٨.

(٧) في الكتاب ٣/٦٢٢: "وقال الخليل: نظيره قولك: فعلنا وأنتما اثنان".

(٨) في الكتاب ٣/٦٢٢: "وزعم يونس أنهم يقولون: ضَعُ رِحَالَهُمَا وَغِلْمَانَهُمَا".

تَخَفَّ حَصْمَانِ ﴿١﴾ فَلِمَ جاز الجمع في (تسوّروا) مع التّثنية في (خَصْمَان) ؟ .
وما تأويل: ﴿قَالَ كَلَّا فَإِذْ هَبَا يَتَايَنَتَانِ إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ ﴿١٥﴾﴾ ﴿٢﴾ ؟ وهل
ذلك على المرسل والمرسل إليه ؟ وهل يحتمل أن يكون على معنى التّثنية، مع ما
صحبه من الدليل ؟ وما تأويل: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ ﴿٣﴾ ؟ وهل يحتمل معنى
التّثنية ؟ وما تقديره ؟ .

وهل يجوز: ضربت رَأْسَيْهِمَا ؟ ولم جاز ؟ وما شاهده من قول هِميَان ﴿٤﴾ :
ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ ﴿٥﴾
وقول الفرزدق ﴿٦﴾ :

هُمَا نَفْثَانِي فِي مَنَفَمَوِيَّهَا على النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ ﴿٧﴾
وقوله:

- (١) سورة ص: الآيتين ٢١، ٢٢ .
- (٢) سورة الشعراء: آية ١٥ .
- (٣) سورة النساء: آية ١١ . ولم ترد هذه الآية في مطبوعتي الكتاب .
- (٤) نسبه سيبويه في هذا الباب ٢/٦٢٢ إلى هِميَان بن قحافة، ونسبه في ٢/٤٨ إلى خِطَام المجاشعي .
وعند السِّيرافي ١٤/٢٦١ أنه منسوب إلى هِميَان في نسخة ابن السَّرَّاج، والمشهور أنه لَخِطَام
المجاشعي . وهِميَان بن قحافة السَّعْدِيّ، راجز عاش في العصر الأمويّ .
- ينظر: المختلف والمؤتلف ١٩٧، ومعجم الشعراء ٤١٩ .
- (٥) من الرّجز، والشّاهد فيه: (ظهراهما) . حيث ثناه على الأصل .
- ينظر: الكتاب ٣/٦٢٢، والتّكملة ٤٦٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٨٢٧ .
- (٦) هو همام بن غالب بن صعصعة التَّمِيمِيّ، من أشهر شعراء العصر الأمويّ . ت (١١٠هـ) .
- ينظر: معجم الشعراء ٤١١، ومعجم الأدباء ٦/٢٧٨٥ .
- (٧) من الطّويل، والشّاهد فيه: (فمويها) . حيث ثناه على الأصل .
- ينظر: الديوان ٢/٧٧١، والكتاب ٣/٦٢٢، وتحصيل عين الذهب ٥٤٣، والإبانة ١/٤٦٨ .

بِمَا فِي فُؤَادِنَا مِنَ الشَّوْقِ وَالْهَوَىٰ فَيُجْبِرُ مِنْهَا ضُفُؤَادِ الْمَشَعَفِ^(١)؟

ولمَ جاز: أقاويل، وأبايت، وأنابيب بالجمع، ولمَ يَجْز: أقوالان، ولا أبياتان؟ ولمَ لا يجوز على قولهم: عَقْلَانِ^(٢)، وبُسران، وتَمَران؟ ولمَ لا يجوز على قولهم: إبْلان؟ ولمَ جاز: لِقاحان^(٣) سَوْدَاوان؟ وما في قولهم: لِقاحٌ واحدةٌ من الدَّلِيل؟ وهل تقدير لِقاحٍ واحدةٌ: قِطْعَةٌ واحدةٌ؟ وما معنى قوله: "هو في إبل أقوى؛ لأنَّه لم يُكسَّر عليه شيء"^(٤)؟

وما وجه جواز قولهم: ثلاثةٌ كلابٍ؟ ولمَ أجازَه على وجهين: التَّشْبِيه بثلاثةِ قُرُوءٍ^(٥)، والحمل على طريق الجنس بتقدير: ثلاثةٌ من الكلابِ^(٦)؟ ولمَ لا يُفسَّر العدد [١٧٤/أ] بالإضافة إلى الجنس؟ وهل ذلك لأنَّه يقتضي جمع القليل، والجنس واحد في معنى جمع؟ ولمَ جاز: ثلاثةٌ كلابٍ، على طريق الصِّفَةِ بالجنس؟ وما الشَّاهد في قول الرَّاجِز:

كَأَنَّ خُصِيَّيْهِ مِنَ التَّدْلُدِ

(١) من الطَّوِيل، والشَّاهد فيه: (فؤادينا) حيث جاء مثني على الأصل.

ينظر: الديوان ٢/٥٥٤، والكتاب ٣/٦٢٢، وشرح السَّيرافي ١٤/٢٦١، وشرح المفصل ٤/١٥٠.

(٢) العَقْل: ضرب من المَشْط، أو ضرب من الوشي.

ينظر: اللِّسان (عقل) ١١/٤٥٨، والتَّاج (عقل) ٣٠/٢٥.

(٣) اللَّقاح: الإبل، والواحدة لقوح وهي الحلوب.

ينظر: الصَّحاح (لقح) ١/٤٠١، والتَّحْقِيق ٢٦٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٦٢٤.

(٥) في طبعتي الكتاب ٢/٢٠٣ (بولاق)، ٣/٦٢٤ (هارون)، وشرح السَّيرافي ١٤/٢٦٦، والانتصار ٢٤٤: قرود. والقرء: الحيض، والقرء أيضًا: الطَّهر.

ينظر: الصَّحاح (قرأ) ١/٦٤، والتَّرتيب في اللُّغة ٣٢٦، وحدائق الآداب ٤٩٦.

(٦) هذه الوجهان ذكرهما سيبويه ٣/٦٢٤ نقلًا عن الخليل.

ظَرَفُ جِرَابٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(١)؟

ولمَّ وجب أنَّ الأصل فيه: ثنتان من حنظل، حتَّى كان شاهداً في (ثلاثة كلاب) على تقدير: ثلاثة من كلاب. وقول الآخر:

قد جَعَلْتُ مَيَّ عَلَى الظَّرَارِ
خَمْسَ بَنَانٍ قَانِيءٍ الْأَظْفَارِ^(٢)

على تقدير: خمس من بنان ؟.

(١) من الرَّجَز، لخطام المجاشعي في فرحه الأديب ١٥٨، ولجنْدَل بن المثنَّى أو سلمى الهذليَّة في المقاصد النَّحْوِيَّة ٤/ ١٩٩٠. ورواية سيبويه: ظَرَفُ عَجُوز، والشَّاهد فيه: (ثنتا حنظل). حيث أضاف (ثنتا) إلى (حنظل).

ينظر: الكتاب ٦٢٤، والانتصار ٢٤٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٦١/ ٢.

(٢) من الرَّجَز، لعمر بن أحمَر الباهلي، والشَّاهد فيه: (خمس بنان) حيث أضاف (خمس) إلى (بنان)، وهو اسم جنس على تقدير: خمس من بنان.

ينظر: الدِّيوان ١١٦، والكتاب ٦٢٤/ ٣، والمقتضب ١٥٧/ ٢، وشرح عيون كتاب سيبويه ٢٥٠.

❖ الجواب عن الباب الأول:

الذي^(١) يجوز في جمع الأعجمي الذي على أربعة أحرف إجراؤه على إظهار علامة التَّأْنِيث^(٢)؛ (لأنَّه)^(٣) لما لحقه التعريف كان فرعاً على الأصل الذي كان عليه، وفرعاً على العربي؛ لأنَّه^(٤) بعده في المرتبة، فلحقته العلامة؛ لتدلَّ على معنى الفرع فيه. وكان أحقَّ من العربي بإظهار علامة التَّأْنِيث في الجمع؛ لأنَّه أخفى من العربي في الحكم، ولا يجوز أطراد ترك^(٥) العلامة فيه لهذه العلة^(٦). ونظيره في ذلك: الجمع الذي فيه معنى النسبة، والجمع (الذي)^(٧) فيه العوض ممَّا حُذِف.

وجمع مَوْزَج: مَوَازِجَة. وكذلك صَوْلَج وصَوَالِجَة، وكُرْبُح وكَرَابِجَة، وجمع طَيْلَسَان: طَيَالِسَة. وكذلك: جَوْرَب وجَوَارِبَة، و(كَيْلَجَة)^(٨) وكَيْالِجَة. فأما قولهم: جَوَارِب وكَيْالِج، فمشبَّه بكَوَاكِب وصَيَارِف. وكذلك قولهم: صَيَاقِلَة، وصَيَارِفَة، وقَشَاعِمَة، ومَلَك ومَلَائِكَة، فهو مشبَّه بهذا الباب من جهة جمعه على زنة (مَفَاعِل)، مع إظهار العلامة التي ضَمَن بها جمع التَّكْسِير من علامة التَّأْنِيث.

(١) في (ف): والذي.

(٢) أي يجيء جمعه بهاء التَّأْنِيث، وهو الأكثر، وما جاء بغير الهاء فهو مُشَبَّه بالعربي.

ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢٠، وشرح السَّيرافي ١٤/ ٢٥٤.

(٣) ساقط من (ف).

(٤) في (ف): الذي.

(٥) في (ف): تلك.

(٦) في شرح الأصول ١٠٠: "لأنَّه لما خرج بالعجمة رُدَّ إلى العربي، إذ كان كلُّ عجميٍّ عربيٍّ من جمع التَّكْسِير فهو مؤنَّث، واستغنى بالأطراد عن لحاق العلامة".

(٧) في الأصل و(د): والذي، والتَّصْوِيب من (ف).

(٨) في النُّسخ: كَالِجَة، والتَّصْوِيب من المسائل.

وقالوا [١٧٤/ب]: أَنَاسِيَّةٌ فِي جَمْعِ إِنْسَانٍ، وَحَمَلَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَلَى جَمْعِ إِنْسِيٍّ، فَلَمَّا حُذِفَت الْيَاءُ مِنْ أَنَاسِيٍّ عُوِّضَ مِنْهَا الْهَاءُ كَمَا يَقَعُ الْعَوَضُ فِي زَنَادِقَةٍ، فَهَذَا عَلَى الْقِيَاسِ^(١). وَأَمَّا الْمَسَامِعَةُ، وَالْمَنَازِرَةُ^(٢)، وَالْمَهَالِبَةُ، وَالْأَحَامِرَةُ، وَالْأَزَارِقَةُ فَفِيهِ - مَعَ الْجَمْعِ - مَعْنَى النَّسَبِ، فَجُعِلَ مَوْضِعُ قَوْلِهِمْ: مَهْلَبِيُّونَ، وَصَارَتْ الْهَاءُ الَّتِي تَلْحَقُ هَذَا الْجَمْعَ مِنْ غَيْرِ عُجْمَةٍ وَلَا (تَعْوِيضٍ)^(٣)؛ دَلِيلًا عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ^(٤).

وقالوا فِي دَيْسَمٍ: دَيَاسِمٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْعَرَبِيِّ، وَكَذَلِكَ فِي مَعُولٍ: مَعَاوِلٌ^(٥). وَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ مِنَ الدُّسْمَةِ فِي لَوْنِهِ^(٦)، فَيَكُونُ عَرَبِيًّا جَرَى عَلَى الْقِيَاسِ. وَقَالُوا: الْأَشَاعِرُ^(٧) عَلَى التَّشْبِيهِ بِأَجَارِبٍ.

وَأَمَّا الْبَرَابِرَةُ وَالسَّيَابِجَةُ، فَاجْتَمَعَ فِيهِ النَّسَبَةُ وَالْعُجْمَةُ^(٨)، إِذْ هُوَ عَلَى مَعْنَى الْبَرَبَرِيِّينَ وَالسَّيْبِجِيِّينَ.

(١) وفيه وجه آخر: أَنْ تُجْعَلَ الْهَاءُ عَوَضًا مِنْ إِحْدَى يَاءِي أَنَاسِيٍّ، وَأَصْلُهُ أَنَاسِينَ، وَتَكُونُ الْيَاءُ الْأُولَى مِنَ الْيَاءَيْنِ مَنْقَلَبَةً مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي بَعْدَ السَّيْنِ، وَالثَّانِيَّةُ مَنْقَلَبَةً مِنَ النُّونِ. ينظر: شرح السَّيرافي ٢٥٦/١٤، والنُّكْت ١٠٢٤/٢.

(٢) فِي (ف) تَدَاخَلَ هُنَا جُزْءٌ مِنَ الْبَابِ السَّابِقِ لِهَذَا الْبَابِ: بَابُ جَمْعِ الْجَمْعِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ(د): تَعْوِضٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٤) ينظر: الْكِتَابُ ٦٢١/٣، وَشَرْحُ الْأَصُولِ ١٤.

(٥) قَالَ السَّيرافي ٢٥٦/١٤: "وَهُمَا مِنْ قِبَائِلِ الْعَرَبِ، وَالنَّسَبَةُ إِلَيْهِمْ مَعُولِيٌّ".

(٦) الدُّسْمَةُ: السَّوَادُ، أَوْ غُبْرَةٌ فِيهَا سَوَادٌ، أَوْ لَوْنُهَا لَوْنُ الدَّسَمِ، كَالزَّيْتِ وَشَبْهِهِ.

ينظر: مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ (دَسَم) ٦٨٨/٢، وَالتَّكْمِلَةُ لِلصَّاعِنِي (دَسَم) ٢١/٦.

(٧) فِي شَرْحِ الْأَصُولِ ١٤: "وَأَمَّا الْأَشْعُرُونَ وَالْأَشَاعِرُ فَهُوَ جَمْعٌ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ".

(٨) فِي الْأَصْلِ وَ(د): الْجَمْعَةُ، وَفِي (ف): الْجَمْعُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَشَرْحُ الْأَصُولِ ١٠٠.

❖ والجواب عن الباب الثاني:

الذي^(١) يجوز في (جمع الاسم على معنى التثنية)^(٢) إجراؤه على شيئين [من شيئين]^(٣)، تلزمه الإضافة الدالة على معنى التثنية. ولا يجوز تثنية الاسم على معنى الجمع كما جاز هذا على ما بيننا؛ لأنَّ الجمع أمكن من التثنية، إذ إعرابه كإعراب الواحد، وليس كذلك التثنية، فغلب لفظ الجمع على معنى التثنية، ولم يغلب لفظ التثنية على معنى الجمع؛ لهذه العلة. وفي التنزيل: ﴿إِنْ نُوَبَّأْ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾، فلفظ الجمع أحسن في هذا^(٤)؛ لأنَّه أمكن، وأوجز، وأجرى في الباب، وأحسن في الدلالة. أمَّا أمكن؛ فلأنَّ إعرابه كإعراب الواحد، وأمَّا أوجز؛ فإنَّه لا يلزمه زيادتان كما يلزم التثنية^(٥)، وأمَّا أجرى في الباب؛ فلأنَّه أكثر من التثنية، وأوسع تصرُّفًا بالأبنية المختلفة من بناء القليل والكثير، وأمَّا^(٦) أحسن في الدلالة؛ فلأنَّ دلالة التصريح دلالة عامية، ودلالة التضمنين دلالة خاصة^(٧).

وتقول: ما أحسن رؤوسهما، وما أحسن عواليهما؛ لأنَّ في البدن منه واحدًا فقط، ولا [١٧٥/أ] إشكال في معنى التثنية^(٨).

(١) في (ف): والذي.

(٢) في (ف): ذلك.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) ذكر السيرافي ١٤ / ٢٥٩: أنَّ ما كان في البدن منه واحد، فضمَّ إلى مثله من بدن آخر، فإن الوجه الأكثر من كلام العرب جمعه، ويجوز تثنيته وتوحيده.

(٥) أي: الألف والنون.

(٦) في (د): وما.

(٧) في (د): خاصّة. ودلالة التصريح وتُسمَّى اللَّفْظِيَّة: هي دلالة اللَّفْظ على مدلولاته، ودلالة التضمنين: هي دلالته على جزء المدلول. ينظر: التعريفات ١٧٣، والكليّات ٣٦٧.

(٨) ينظر: الكتاب ٣ / ٦٢١، وشرح السيرافي ١٤ / ٢٥٩.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾. فهذا إنَّما جاز؛ لما صحبه من الدَّلِيلِ على أنَّ المعنى: فاقطعوا أيَّمانهما^(١)، ونظيره قولك: فَعَلْنَا، وأنتم اثنان.

وقالوا: ضع (رِحَالَهُمَا)^(٢)، وإنَّما هما (رَحْلَان)^(٣)، واضرب غِلْمَانَهُمَا وإِنَّمَا هما غُلَامَان. وذلك؛ لأنَّ الدَّلِيلَ الذي صحبه قد قام مقام دلالة الإضافة فيما ذكرنا. وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصَمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ ^(١١) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ ﴿١٢﴾، فقيل: تسوَّروا؛ لأنَّ الخصم مصدر في الأصل يجري على طريق التَّوْحِيدِ في التَّثْنِيةِ والجمع والتَّأْنِيثِ، كما تقول: رجلان عدلٌ، ورجالٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلٌ^(٤). فأما خصمان، فمعناه: فريقان^(٥)، فلذلك جاء على التَّثْنِيةِ^(٦). وفي التَّنْزِيلِ: ﴿فَاذْهَبَا بِعِيبَتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ ^(١٥). ففيه تأويلان: أحدهما: أنَّه على المُرْسَلِ والمُرْسَلِ إليه، فهو على معنى الجمع.

والوجه الآخر: أن يكون على معنى التَّثْنِيةِ^(٧)، إلَّا أنَّه صحبه دليل أنَّ المُرْسَلِ إنَّما هو موسى وهارون في تلك الحال، فجاز أن يقع لفظ الجمع موقع لفظ التَّثْنِيةِ.

(١) قال السَّيرافي ١٤ / ٢٦٠: "فجمع، وفي البدن منه اثنان؛ لأنَّ القصد إلى أيَّمانهما، واليمين واحدة، وكذلك في قراءة ابن مسعود: (فاًقْطَعُوا أيَّمانهما).

(٢) في الأصل و(د): رجالهما، والتَّصْوِيبُ من (ف)، والمسائل.

(٣) في الأصل و(د): رجلان، والتَّصْوِيبُ من (ف).

(٤) ما ذكره الرَّمَانِي في تفسير هذه الآية ورد عند الزَّجَّاج في معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٢٥ باختلاف يسير.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٨ / ١٦٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٣ / ٦٢١، وشرح السَّيرافي ١٤ / ٢٦٢.

(٧) ذكر النَّحاس هذين الوجهين في معاني القرآن ٥ / ٦٨ مع وجه آخر باختصار.

وفي التنزيل: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾. وحكم الأخوين كحكم الإخوة، وتقديره على الحذف، كأنه قيل: فإن كان له إخوة أو أخوان^(١). ولو ذكر لفظ التثنية لكان على هذا الاحتمال، و(كان)^(٢) فيه من تقدير الحذف مثل ما في هذا، إلا أن ذكر الجمع أحسن؛ لأنه أمكن، وأوجز، على ما بيّنّا قبل^(٣).

ويجوز: ضربت رأسيهما، كما قال هميان:

ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التُّرْسَيْنِ^(٤)

فثنى على الأصل، وجمع للإضافة المبينة عن المعنى.

وقال الفرزدق:

هُمَا نَفْثَانِي فِي مَنْ فَمَوْيِهِمَا على النَّابِحِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ^(٥)
(وقال أيضًا)^(٦) [١٧٥/ب]:

بِمَا فِي فُؤَادِنَا مِنَ الشُّوقِ وَالْهَوَى فَيَجْبِرُ مِنْهَا ضُفُودَ الْمُشَعَفِ^(٧)

ويجوز في أقوال: أقاويل، وفي أبيات: أبيات، وفي أنياب: أناييب، على جمع الجمع. ولا يجوز على هذا تثنية الاسم، لا يجوز: أقوالان^(٨)، ولا أبياتان؛

(١) قال السيرافي ١٤ / ٢٦٠: "والاثنان من الإخوة يوجبان لها السُّدُس، فعلم أن الإخوة قد يقع على الاثنين، وهو قول الجمهور من العلماء، والحجة معهم".

(٢) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة.

(٣) ينظر: ص (١٢٤) من التحقيق.

(٤) تقدّم تخريجه ص (١١٩) من التحقيق.

(٥) تقدّم تخريجه ص (١١٩) من التحقيق.

(٦) ساقط من (ف).

(٧) تقدّم تخريجه ص (١٢٠) من التحقيق.

(٨) في شرح الأصول ٩٨: "ولا يجوز: أقوالان في تثنية أقوال إذا لم يكن على معنى الاختلاف، ويجوز إذا كان على معنى الاختلاف؛ لأن التثنية يُخرج فيها إلى طريقة ما يعرب بالحروف".

لأنَّ معنى جمع الجمع التَّكثير، كقولك: فَتَّحْتَ؛ لتكثير الفعل، وليس كذلك التَّثنية؛ لأنَّها محدودة محصورة.

فأمَّا قولهم: عَقْلَانِ، وَبُسْرَانِ، وَتَمْرَانِ، فيجوز على اختلاف الجنس؛ لأنَّ الجنس واحد لم يُكسَّر على غيره. ويجوز: إِبْلَانِ؛ لأنَّه لم يُكسَّر على واحد^(١). وقالوا: لِقَاحَانِ سَوْدَاوَانِ، فَشُبَّهَ بالواحد الذي هو الجنس، و(كذلك)^(٢) قالوا: لِقَاحٌ واحدةٌ، إِلَّا أَنَّ الجنس مُذَكَّرٌ، وَلِقَاحٌ مُؤَنَّثٌ، فهو بمنزلة قولهم: قِطْعَةٌ واحدةٌ.

وقالوا: ثلاثةٌ كلابٍ، فيجوز على وجهين^(٣):

أحدهما: وضع بناء التَّكثير موضع القليل، كقولهم: ثلاثةٌ قُرُوءٍ، وثلاثةٌ شُسُوعٍ^(٤).

والوجه الآخر: أن يكون على تقدير الجنس، كأنَّهم قالوا: ثلاثةٌ من الكلاب^(٥).

والعدد المضاف إلى التَّكسير لا يكون باسم الجنس؛ لأنَّه يقتضي بناء القليل من جمع التَّكسير؛ فلذلك (كان)^(٦) الأصل فيه الانفصال كما تقول: ثلاثةٌ

(١) ينظر: الكتاب ٤/٦٢٣، وشرح السَّيرافي ١٤/٣٦٦.

(٢) في الأصل و(د): لذلك، والتَّصويب من (ف)

(٣) قال أبو علي في التَّعليقة ٤/١٠١: "فَشُبَّهَ ما جاء فيه أدنى العدد بما لم يجيء فيه أدنى العدد، فأضيف العدد إلى الكثير وإن كان فيه أدنى العدد، كما يضاف العدد إلى الكثير الذي ليس فيه بناء أدنى العدد".

(٤) الشُّسُوع واحدٌ شِسْع: وهي النِّعْل التي تشدُّ إلى زمامها، وقيل الشُّسْع: السَّير نفسه.

ينظر: التَّهذيب (شسع) ١/٤٠٣، والصَّحاح (شسع) ٣/١٢٣٧.

(٥) هذه المسألة من مسائل الغلط التي غلَطَ فيها المُبرِّد سيبويه.

ينظر: الكتاب ٣/٦٢٤، والانتصار ٢٤٣.

(٦) في الأصل و(د): جاز، والتَّصويب من (ف).

من التَّمَر. ويجوز: ثلاثة كلابٌ على البيان الذي يجري مجرى الصِّفَة لاسم العدد. وقال الرَّاجز:

كَأَنَّ خُصِيَّهٖ مِنَ التَّدْلِيلِ
ظَرَفُ جِرَابٍ فِيهِ ثُتَا حَنْظَلٍ^(١)

فتقديره: ثتان من الحنظل، على ما ذكرنا من تفسير العدد بالجنس على الانفصال، ولا يكون بالإضافة إلَّا على طريق النادر؛ لما يقتضيه من بناء القليل^(٢).

وقال الآخر:

قَدْ جَعَلْتُ مَيَّ عَلَى الظَّرَارِ
خَمْسَ بَنَانٍ قَانِيءٍ الْأَظْفَارِ^(٣)
[١٧٦/أ] فهذا على تقدير: خمساً من البنان^(٤).

(١) تقدّم تخريجه ص (١٢١) من التحقيق.

(٢) ينظر: التعليق المختصر ٤٩٤.

(٣) تقدّم تخريجه ص (١٢١) من التحقيق.

(٤) في المسائل: خمسٍ من بنان.

وينظر: الكتاب ٣/٦٢٤، وشرح السِّيرافي ١٤/٢٦٦، وشرح عيون كتاب سيويه ٢٥٠.

باب الجمع الذي لم يُكسّر على واحد^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في الجمع الذي لم يُكسّر (على واحد ممّا لا يجوز)^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في الجمع الذي لم يُكسّر على واحد؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟.

ولم لا يجوز أن يكون رَكْب، وسَفَر مُكسّراً على رَاكِب، وسَافِر؟ وما في قولهم: رُكَيْبٌ وسُفَيْرٌ من الدَّلِيل؟ وهل يجري ذلك المجزى: طَائِرٌ وطَيْرٌ، وصَاحِبٌ وصَحْبٌ، وكَمَاءٌ وكَمَأٌ^(٣)، وجَبَاءٌ وجَبَأٌ^(٤)؟.

ولم لا يكون أَدَمٌ على أَدِيمٍ وأَدَمٌ حتّى صار اسماً للجمع على (فَعَلَ)؟ وما في قولهم: هو أَدَمٌ وهذا أَدِيمٌ من الدَّلِيل؟ وما نظيره من أَفَيْقٌ وأَفَقٌ^(٥)، وعمود وعمد؟.

وهل حَلَقَةٌ وحَلَقٌ، وفَلَكَةٌ وفَلَكٌ بهذه المنزلة؟ وما في تذكيره من الدَّلِيل؟

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يُكسّر عليه واحد".

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٠٤ (بولاق)، ٣/ ٦٢٤ (هارون).

(٢) ساقط من (ف).

(٣) ضبطت في الأصل بضمّ الكاف، والمشهور فتحها. والكمأة: نبات يخرج من الأرض كالفطر.

ينظر: النبات ٧١، والصّحاح (كمأ) ١/ ٧٠.

(٤) الجَبَاءُ واحد، والجمع الجَبَأٌ، وهي الحمر من الكمأة.

ينظر: النبات ٧٩، والصّحاح (جبا) ١/ ٣٩.

(٥) الأَفَيْق: الأديم حين يخرج من الدِّبَاغ مفروغاً منه.

ينظر: التّهذيب (أفق) ٩/ ٣٤٣، ومختصر العين للإسكافي (أفق) ٢/ ٧٤٠.

وهل يجري نَشْفَةٌ ونَشَفٌ ذلك المجرى^(١) - وهو الحجر الذي يُتَدَلَّكُ به^(٢) - ؟
وما حكم بَقَرٍ وبَاقِرٍ، وَجَمَلٍ وَجَامِلٍ؟ ولم لا يكون الجمع مُكْسَرًا على
(فَاعِلٍ)؟.

وما حكم سَرِيٍّ وَسَرَاةٍ^(٣)؟ ولم لا يكون بمنزلة قاضٍ وقُضَاةٍ؟
وما حكم أَخٍ وَإِخْوَةٍ؟ ولم لا يكون بمنزلة صَبِيَّةٍ وَغِلْمَةٍ؟ ولم لا يكون سَرَاةٍ
بمنزلة فَسَقَةٍ؟ وهل ذلك لأنَّه لم يُوجد في المعتلِّ ما كُسِّرَ على (فَعَلَةٍ) مع قولهم:
سَرَوَاتٍ^(٤)، والجمع الذي على (فَعَلَةٍ) لا يُجمع بالآلف والتَّاء؟
وما حكم قولهم: فَارِهِ وفُرْهَةٍ، وصَاحِبٍ وصُحْبَةٍ؟ ولم جعله بمنزلة
رَكْبٍ؟.

وما حكم غَائِبٍ وَغَيْبٍ^(٥)، وَخَادِمٍ وَخَدَمٍ، وَإِهَابٍ وَأَهَبٍ^(٦)، وَمَاعِزٍ
وَمَعَزٍ، وَضَائِنٍ وَضَائِنٍ؟ [ب/١٧٦]
وما حكم عَازِبٍ وَعَزِيبٍ^(٧)، وَغَازٍ وَغَزِيٍّ؟.

(١) في الكتاب ٦٢٥/٣: "ومثله فيما حدثنا أبو الخطاب: نشفة ونشف".

(٢) ينظر: الصَّحاح (نشف) ١٤٣٢/٤، والعباب (نشف) ٥٩٢.

(٣) السَّرِيُّ: السَّخِي في مروءة، والشَّرِيف من النَّاس.

ينظر: الصَّحاح (سرا) ٢٣٧٥/٦، والتَّهْدِيب (سرى) ٥٣/١٣.

(٤) استدَلَّ سيبويه أنَّ سَرَاةَ اسم للجمع، بجمعه على سَرَوَاتٍ، وَحَقُّهُ سُرَاةٌ؛ لأنَّه معتلٌّ اللَّام.

ينظر: الكتاب ٦٢٥/٣، وشرح السَّيرافي ٢٧٠/١٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٦٢٦/٣.

(٦) الإِهَاب: الجلد ما لم يدبغ، والجمع: أَهَب، على غير قياس.

ينظر: الصَّحاح (أهَب) ٨٩/١، والمجمل (أهَب) ٢١٢/١.

(٧) عَزِيب جمع عَازِب، وهي الإبل التي لا تروح عن الحي.

ينظر: الصَّحاح (عزب) ١٨١/١، والقاموس (عزب) ١٠٧/١.

وما حكم التَّجَرُّ، والشَّرْب؟.

وما الشَّاهد في قول امرئ القيس^(١):

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ غَزِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(٢)؟

(١) هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من أشهر شعراء الجاهليَّة. ت (١٨٠ ق هـ).

ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، والأعلام ١١/٢.

(٢) من الطَّويل، والشَّاهد فيه: (غَزِيَّهُمْ) حيث جاء اسم جمع لغازٍ؛ لأنَّ (فَعِيلاً) لا يُكسَّر عليه الواحد إلا شذوذاً.

ينظر: الدِّيوان ١٧١، والكتاب ٦٢٦/٣، والبغداديات ٤٧٥، وشرح أبيات الجمل ١١٠.

❖ الجواب:

الذي يجوز في الجمع الذي لم يُكسّر على واحد إجراؤه في التّحقير على لفظه؛ لأنّه ليس له واحد يُردُّ إليه، وإجراؤه على التذكير؛ لأنّه لم يُكسّر على واحد يكون أصلاً له، فيجب له التّأنيث^(١)؛ لأنّه فرع على أصل، مبني عليه كبناء تَمَرّة على تَمَر. فَرَكَبَ وسَفَرَ اسم للجمع. وكذلك كلُّ ما كان على (فَعَلَ) (و)^(٢) فيه معنى الجمع، فإنّه لم يُكسّر على واحد، تقول فيه: رُكِبَ وسُفِرَ، وهذا رَكَبَ وسَفَرَ، وكذلك: طَائر وطَيْر، وصَاحِب وصَحْب، وكَمَأ وكَمَأة، وجَبَأة وجَبَأ.

وإنّما لم يكن (فَعَلَ) مُكسّراً على غيره؛ لأنّه أمكن الأبنية، وأخفّها، وأكثرها في الكلام، فلم يُكسّر على واحد؛ لئلا يخرج إلى حال ضعف من أبنية الجموع. وجاز أن يكون في معنى الجمع^(٣)؛ لأنّ الصّرف^(٤) في المعنى لا يخلُّ بلفظه، ويخلُّ به إخراج لفظه عن الأصل (إلى)^(٥) بناء الجمع في التّقدير. وكذلك سبيل (فَعَلَ)؛ لأنّه أمكن الأبنية الثلاثيّة المتحرّكة وأخفّها، فألحق بـ(فَعَلَ). وكذلك سبيل (فَاعِل) في أنّه لا يكون مُكسّراً على واحد للجمع؛ لأنّ الأغلب عليه (الصّفة)^(٦) التي تضارع الفعل، والفعل لا يُكسّر على شيء. وكذلك

(١) مذهب سيبويه يُصغّر لفظه ولا يردُّ إلى واحد، ومذهب الأخفش أنّه إذا صُغّر يردُّ إلى واحد ثمّ تلحقه الزوائد للجمع.

ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢٤، وشرح السّيرافي ١٤/ ٢٦٧.

(٢) ساقط من (ف).

(٣) في (ف): جمع.

(٤) في (ف): التّصريف.

(٥) ساقط من (ف).

(٦) في الأصل و(د): للصّفة، والتّصويب من (ف).

(فَعِيل)؛ لَأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى (فَاعِل) (في) ^(١) الصِّفَةِ.

فهذه الأبنية الأربعة ليست من أبنية الجموع، فسبيل أَدِيم وأَدَم هذه السبيل، تقول: هو أَدَم، وهذا أَدِيم ^(٢)، وكذلك أَفِيق وَأَفَق، وَعَمُود وَعَمَد. وعلى هذا القياس حَلَقَةٌ [١٧٧/أ] وَحَلَقٌ، وَفَلَكَةٌ وَفَلَكٌ، وَنَشْفَةٌ وَنَشَفٌ. وسبيل بَقَرٍ وَبَاقِرٍ، (وَجَمَلٌ وَجَامِلٌ هذه السبيل، تقول فيه: هذا بَاقِرٍ) ^(٣) وهذا جَامِلٌ، وَبُؤَيِّقِرٌ، وَجُؤَيِّمِلٌ.

فَأَمَّا سَرِيٌّ وَسَرَاةٌ فجاءَ على بناء من أبنية الجموع (كقولك) ^(٤): فاسِقٌ وَفَسَقَةٌ، وَبَارٌّ وَبَرَرَةٌ، ولكن لم يُوجد في المعتل (فَعِيل) و(فَعَلَةٌ) إلَّا هذا على طريق النَّادر، فألحقه بهذا الباب، ولم يجعله بمنزلة قَاضٍ وَقُضَاةٍ، وَرَامٍ وَرُمَاةٍ؛ لأنَّ هذا يجيء على (فَعَلَةٌ) مضموم الأَوَّل ^(٥). وكذلك سبيل أَخٍ وَإِخْوَةٌ في أَنَّهُ جاءَ على بناء من أبنية الجموع، كقولك: غَلَمَةٌ وَصَبِيَّةٌ إلَّا أَنَّهُ نادر في (فَعَل) و(فَعَلَةٌ) فألحقه بهذا الباب ^(٦). (وقولهم: سَرَوَاتٌ يَدُلُّ على مخرج الواحد؛ لَأَنَّهُ لا يجمع بالآلف والتَّاء (فَعَلَةٌ) نحو: فَسَقَةٌ.

ومن النَّادر في هذا الباب ^(٧) فَارِهِ وَفُرْهَةٌ، وصاحبٌ وصُيْحْبَةٌ، فهو اسم للجمع بمنزلة رَكْبٍ.

(١) ساقط من (ف).

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢٥، والتعليقة ٤/ ١٠٢.

(٣) ساقط من (ف).

(٤) في الأصل: لقولك، والتصويب من (د) و(ف).

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢٥، وشرح السَّيرافي ١٤/ ٢٦٩، والتعليقة ٤/ ١٠٢.

(٦) قال السَّيرافي ١٤/ ٢٧٠: "أَمَّا أَخٌ وَإِخْوَةٌ فهكذا رأيته في هذه النُّسخة وغيرها من النسخ، وهو غلط عندي؛ لأنَّ إِخْوَةً فِعْلَةٌ، وَفِعْلَةٌ من الجموع المكسرة القليلة".

(٧) ساقط من (ف).

فَأَمَّا غَائِبٌ وَغَيْبٌ، وَخَادِمٌ وَخَدَمٌ، وَإِهَابٌ وَأَهَبٌ، وَمَاعِزٌ وَمَعَزٌ، وَضَائِنٌ وَضَانٌ^(١) فاسم للجمع؛ لَأَنَّهُ عَلَى (فَعَلَ). وكذلك عَارِبٌ وَعَزِيبٌ اسم للجمع؛ لَأَنَّهُ عَلَى (فَعِيل). وكذلك تاجرٌ وتَجَّرَ، وَشَارِبٌ وَشَرَبَ؛ لَأَنَّهُ عَلَى (فَعَلَ).

وقال امرؤ القيس:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ غَزِيَّهُمْ^(٢) وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(٣)

فَغَزِيَّهُمْ^(٤) اسم للجمع؛ لَأَنَّهُ عَلَى (فَعِيل).

(١) ويُقال: مَعَزٌ، وَضَانٌ بتسكين الثاني.

ينظر: شرح السِّيرافي ١٤ / ٢٧٠.

(٢) في (ف): غزاتهم.

(٣) تقدّم تخريجه ص (١٣١) من التحقيق.

(٤) في (ف): فغزاتهم.

باب جمع الصِّفَةِ الثَّلَاثِيَّةِ بغير زيادة^(١)

الغرض فيه أن يُبيِّن ما يجوز في جمع الصِّفَةِ الثَّلَاثِيَّةِ بغير زيادة ممَّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب^(٢):

ما الذي (يجوز)^(٣) في جمع الصِّفَةِ الثَّلَاثِيَّةِ؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ [١٧٧/ب] ولم لا يُكسَّر على بناء أدنى العدد كما تُكسَّر الأسماء؟ وما جَمَعَ صَعْب، وفَسَّل^(٤)، و(خَذَلَ)^(٥)؟ ولم جرى على (فِعال)؟ وما جَمَعَ كَهْل؟ ولم جاز فيه: كُهُول، وفي فُسْل: فُسُول؟ ولم اطرَد الواو والنون فيه للمذكَّر ممَّا يعقل؟ وهل يجوز في صَعْب: صَعْبُون، وفي خَذَلَ: خَذَلُون^(٦)؟ وما الشَّاهد في قول الرَّاجِز:

قَالَتْ سُلَيْمَى لَا أَحِبُّ الْجَعْدَيْنِ
وَلَا السَّبَّاطِ إِنَّهُمْ مَنَاتَيْنِ^(٧)؟

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب تكسير الصِّفَةِ للجمع".

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٠٤ (بولاقي)، ٤/ ٦٢٦ (هارون).

(٢) وافقت نسخة (ف) الأصل و(د)، بورود المسائل في هذا الباب.

(٣) ساقط من (ف).

(٤) الفَسْل: الرَّذْل الذي لا مروءة له.

ينظر: الصِّحاح (فصل) ٥/ ١٧٩٠، والقاموس (فصل) ٤/ ٣٠.

(٥) في النُّسخ: ددل، والتَّصْوِيب من الأجوبة، وسباق الكلام الآتي يدلُّ عليه.

والخذل: الضَّخْم الممتلئ.

ينظر: تفسير غريب سيبويه ٣٥، والمحكم (خذل) ٥/ ٨٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢٧.

(٧) من الرِّجَز لشاعر يدعى ضَبَّ نَعْرَة، والشَّاهد فيه: «الْجَعْدَيْنِ» حيث جُمع جمع سلامة.

ينظر: الكتاب ٣/ ٦٢٧، والتَّكْمِلَة ٤٦٩، والنُّكْت ٢/ ١٠٢٧، وشرح شواهد الإيضاح ٥٦٧.

وما جَمَعَ عِبْلَةً، وَكَمْشَةً^(١)، وَجَعْدَةً؟ وَلَمْ جَرَى عَلَى (فِعَال)؟ وَلَمْ أَطْرَد فِيهِ
الْأَلْفَ وَالتَّاءَ؟.

وما وجه قولهم: (في)^(٢) شَاةٍ لَجَبَةٍ^(٣): شِيَاهُ (لَجَبَاتٍ)^(٤)؟ وهل ذلك على
لغة من يقول: شَاةٌ لَجَبَةٌ؟.

وما جَمَعَ الصِّفَّةُ فِي قَوْلِكَ: رَجُلٌ رَبْعَةٌ؟ وَلَمْ جَرَى رَجَالٌ رَبَعَاتٌ، وَنِسْوَةٌ
رَبَعَاتٌ؟ وهل ذلك لِأَنَّ الْأَصْلَ رَبْعَةٌ اسْمٌ مَوْثَثٌ وَقَعَ عَلَى الْمَذْكُورِ؟.

وما جَمَعَ الصِّفَّةُ مِنْ قَوْلِكَ: رَجُلٌ كَثٌّ، وَثُطٌّ^(٥)، وَجَوْنٌ؟ وَلَمْ جَرَى عَلَى
(فُعْلٍ) وما جمع حَشْرٌ^(٦)؟ وَلَمْ جَرَى عَلَى أَسْهَمٍ حُشْرٍ، وَصَدَقِ اللَّقَاءُ^(٧) وَصُدِّقِ
اللَّقَاءُ، وَفَرَسٍ وَرَدٌ^(٨) وَخَيْلٍ وَرَدٌ؟ وَلَمْ جَازَ: عَبْدٌ وَأَعْبُدْ وَعَبِيدٌ؟.

ولَمْ جَازَ: شَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ وَشَيْخَانٌ وَشَيْخَةٌ؟ وَلَمْ جَازَ: ضَيْفٌ وَضَيْفَانٌ

(١) الْكَمْشَةُ: صَغِيرَةُ الضَّرْعِ مِنَ الدَّوَابِّ.

ينظر: التَّهْذِيبُ (كمش) ٣٣/١٠، والقاموس (كمش) ٢٩٨/٢.

(٢) ساقط من (ف).

(٣) اللَّجَبَةُ: الشَّاةُ الَّتِي نَقَصَ لَبْنُهَا. وَقِيَاسُ جَمْعِهَا إِذَا تَحَرَّكَتْ عَيْنُهَا: لَجَبَاتٌ، وَإِذَا سَكَّنَتْ: لِحَابٌ.

ينظر: الشَّاءُ ٤٧، والمحكم (لجب) ٣٠٨/٧.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ(د): لِحَابٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف)، وَالْأَجُوبَةُ.

(٥) فِي (ف): ثَلْ. وَرَجُلٌ ثُطٌّ: خَفِيفُ اللَّحْيَةِ، لَيْسَ فِي وَجْهِهِ كَثِيرٌ شَعْرٌ.

ينظر: خَلَقَ الْإِنْسَانَ لِلْأَصْمَعِيِّ ١٧٧، والمجمل (ثط) ٣٤٩/١.

(٦) السَّهْمُ الْحَشْرُ: الدَّقِيقُ اللَّطِيفُ الَّذِي بَرِي بَرِيًّا، وَالْحَشْرُ: كُلُّ شَيْءٍ دَقِيقٌ لَطِيفٌ.

ينظر: التَّهْذِيبُ (حشر) ١٧٧/٤، والتَّرتِيبُ فِي اللُّغَةِ ١٤٧.

(٧) ينظر: الْكِتَابُ ٦٢٨/٣.

(٨) فَرَسٌ وَرَدٌ: لَوْنُهُ كَلَوْنِ الْوَرْدِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْكَمِيتِ وَالْأَشَقْرِ.

ينظر: الصِّحَاحُ (ورد) ٥٥٠/٢، وحلية الفرسان ١١٠.

كَرَأَل^(١) وَرِثْلَان، وَضَيْفٌ وَضِيُوفٌ؟ وَلَمْ جاز: وَغَدٌ وَوُغْدَانٌ كَظْهَرٍ وَظْهَرَانٍ، وَوُغْدَانٌ كَعِبْدَانٍ؟.

وَمَا جَمَعَ (فَعَلَ)؟ وَلَمْ جَرَى عَلَى (فِعَال)؟ (وَمَا جَمَعَ حَسَنَ، وَسَبَطَ^(٢)، وَقَبَطَ، وَقَطَطَ^(٣)؟ وَلَمْ جَرَى عَلَى (فِعَال)؟)^(٤) وَلَمْ جاز: خَلَقَ وَأَخْلَقَ، وَسَمَلَ^(٥) وَأَسْمَالَ، وَحَدَثَ وَأَحْدَاثَ^(٦)؟.

وَلَمْ جاز: بَطَلَ وَأَبْطَالَ، وَعَزَبَ وَأَعْزَابَ، وَبَرَمَ^(٧) وَأَبْرَامَ؟ وَمَا جَمَعَ بَطَلَةً^(٨)؟ وَلَمْ جَرَتْ عَلَى بَطَلَاتٍ، وَلَمْ يَجْزْ أَنْ تُكْسَرَ عَلَى (فِعَال)؟. وَلَمْ جاز: قَوْمٌ صَنَعُونَ^(٩)، وَقَوْمٌ رَجَلُونَ^(١٠) عَلَى الاقتصار؟.

(١) الرَّأَل: النِّعَام، أَوْ وَلَدُ النَّعَامِ .

ينظر: المحيط (رأل) ١٠/ ٢٤٨، والصَّحاح (رأل) ٤/ ١٧٠٣.

(٢) السَّبَط: الشَّعْرُ الْمُسْتَرْسَلُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ جَعُودَةٌ.

ينظر: المحيط (سبط) ٨/ ٢٧٤، والصَّحاح (سبط) ٣/ ١٢٩٩،

(٣) الْقَطَط: الشَّعْرُ الْمُلْتَفُّ، وَرَجُلٌ قَطَطٌ: شَدِيدُ الْجَعُودَةِ.

ينظر: التَّهْذِيبُ (قط) ٨/ ٣٦٢، والمحيط (قطط) ٥/ ١٩٥.

(٤) أَثْبَتَتْ فِي الْأَصْلِ فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ. وَقَبَطَ لَمْ تَرِدْ فِي الْكِتَابِ، وَلَمْ يَذْكُرْهَا فِي الْأُجُوبَةِ.

(٥) السَّمَلَ: الثَّوْبُ الْخُلُقُ.

ينظر: المحيط (سمل) ٨/ ٣٣٧، والصَّحاح (سمل) ٥/ ١٧٣.

(٦) خَلَقَ وَأَخْلَقَ، وَسَمَلَ وَأَسْمَالَ، وَحَدَّثَ وَأَحْدَاثَ، لَمْ تَرِدْ فِي الْكِتَابِ، وَفِي هَامِشِهِ ٣/ ٦٢٨:

لَيْسَ هَذَا مِنْ كَلَامِ سَبِيُوِيَه. وَعَزَاهَا السَّيْرَافِيُّ ١٥/ ٨ إِلَى غَيْرِ سَبِيُوِيَه.

(٧) الْبَرَمُ: اللَّيْمُ وَالْجَمْعُ أَبْرَامَ، وَالْبَرَمُ: الَّذِي لَا يَدْخُلُ مَعَ الْقَوْمِ فِي الْمَيْسَرِ.

ينظر: الصَّحاح (برم) ٥/ ١٨٦٩، والمجموع المغيْثُ (برم) ١٥٢.

(٨) ينظر: الْكِتَابُ ٣/ ٦٢٩.

(٩) الصَّنَعُ: الْحَاذِقُ بِالْعَمَلِ الْمَاهِرِ بِهِ.

ينظر: تَفْسِيرُ ابْنَةِ سَبِيُوِيَه ٤١، والصَّحاح (صنع) ٣/ ١٢٤٦.

(١٠) الرَّجُلُ الشَّعْرُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ شَدِيدَ الْجَعُودَةِ وَلَا سَبِيطًا، وَشَعْرُ مُرَجَّلٍ: مُسْرَحٌ.

ينظر: المحيط (رجل) ٧/ ٨٢، والصَّحاح (رجل) ٤/ ١٧٠٦.

وما [١/١٧٨] جَمَعَ جُنُبٌ؟ ولمَ جاز فيه: أَجْنَابٌ، على موافقة بَطَلٍ وَأَبْطَالٍ؟
وما جَمَعَ شُلُلٌ^(١)؟ و(لم)^(٢) جرى على شُلُلُونٍ؟.

وما جَمَعَ (فِعْلٌ)؟ وما جَمَعَ جِلْفٌ، وَنَضُو^(٣)، وَنَقَضُ^(٤)؟ ولمَ جرى على
(أَفْعَالٍ)؟ ولمَ جاز فيه: أَجْلَفُ كَذِئْبٌ وَأَذُؤُبٌ؟.

ولمَ جاز: رَجُلٌ صَنَعٌ، وَقَوْمٌ صَنَعُونَ على الاقتصار؟ ولمَ جاز: جِلْفُونَ،
وَنَضُوءُونَ؟ وما جَمَعَ عِلْجَةٌ؟ ولمَ جرى على عِلْجٍ كالأسماء وقياسه (فِعَالٌ)؟ ولمَ
جاز: عِلْجٌ وَأَعْلَاجٌ؟.

ولمَ جاز: رَجُلٌ حُلُوٌّ، وَقَوْمٌ حُلُوءُونَ، وَنِسَاءٌ حُلُوءَاتٌ؟ ولمَ جاز: مُرٌّ
وَأَمْرَارٌ؟ ولمَ جاز: قَوْمٌ جُدُّون^(٥) على الاقتصار؟.

وما جمع (فَعْلٌ)؟ ولمَ لَا يُكْسَرُ على (فِعَالٍ) وَلَا (فَعُولٍ) كما لم تُكْسَرِ عليه
الأسماء؟ ولمَ جاز: قَوْمٌ حَذُرُونَ وَحَذِرُونَ^(٦)، وَعَجَلُونَ، وَيَقْظُونَ،
وَنَدُسُونَ^(٧)؟ ولمَ كان الأغلب على الصِّفَةِ الواو والنون في ما يعقل؟.

(١) رجل شُلُلٌ: خفيف في الحاجة، سريع، حسن الصُّحبة، طيب النَّفس.

ينظر: المحكم (شلل) ٤٢٦/٧، القاموس (شلل) ٤١٣/٣.

(٢) في الأصل و(د): ما، والتَّصْوِيبُ من (ف).

(٣) النَّضُو: البعير المهزول، أو الذي أنضاه السَّفر؛ أي: هزله.

ينظر: التهذيب (نضا) ٧٠/١٠، ومختصر أمثلة سيبويه ٢٩٧.

(٤) النَّقَضُ: الجمل الهزيل.

ينظر: أبنية كتاب سيبويه ٩٢، والمجمل (نقض) ٤٣١/٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٦٣٠/٣. ورجل جُدٌّ: عظيم الجَدِّ، وهو الحظُّ والرَّزْق.

ينظر: أبنية كتاب سيبويه ٩٢، والمحكم (جدد) ١٣٥/٧.

(٦) لم يذكر سيبويه ٦٣٠/٣ إِلَّا حَذُرُونَ، والوجهان جائزان في اللُّغة.

ينظر: الصَّحاح (حذر) ٦٢٦/٢، والأفعال لابن القطَّاع (حذر) ٢٣٦/١.

(٧) رَجُلٌ نَدُسٌ: الذي يبحث عن الأخبار، أو الرَّجُلُ البصير بالأمور.

ينظر: شرح السِّيرافي ١١/١٥، ومختصر أمثلة سيبويه ٢٩٧.

ولم جاز: نَجْد^(١) وأنجاد، ويقظ وأيقاظ^(٢) على النادر؟.

وما جمع (فعل)؟ ولم جرى مجرى (فعل) أنه لا يُكسر إلا على طريق
النادر؟ ولم جاز: قوم فزعون، وقوم فرقون^(٣)، وقوم وجلون؟ ولم جاز: نكد
وأنكد على طريق النادر؟.

(١) رجل نَجْد: شجاع. وقيل: الشديد البأس، وقيل: المجرب.

ينظر: شرح السيرافي ١١/١٥، والتَّهْذِيب (نجد) ١٠/٦٦٥، والمحكم (نجد) ٧/٢٣٨.

(٢) رجل يَقْظ وَيَقْظ: متيقظ حذر. وقيل: يقظ: إذا سهر من هم، فإن كان ذلك عادة له. قيل: يَقْظ.

ينظر: المنتخب ٢/٥٠٩، وديوان الأدب ٣/٢١٩، والصَّحاح (يقظ) ٣/١١٨١.

(٣) رجل فَرَّق: شديد الفرق، والفرق: الخوف والفرع.

ينظر: المجمل (فرق) ٤/٩٢، والمحكم (فرق) ٦/٢٣٦.

❖ الجواب:

الذي يجوز في جمع الصِّفة الثلاثية بغير زيادة إجراؤها على (فَعَال) و(فُعُول) على قياس نظيرها من الأسماء؛ لأنَّ لها ذلك بحق الاسمية^(١). ولا يجوز إجراؤها على (أَفْعُل)، و(أَفْعَال)^(٢)؛ لأنَّه لما كان تكسير الصِّفة أضعف، وجب أن تكون أبنية الجموع فيه أقل، إلَّا أنَّه مُنع أن يطرَّد فيه (أَفْعُل) و(أَفْعَال)؛ لأنَّه لا يُضاف العدد القليل إلى الصِّفة، وإنَّما^(٣) يضاف إلى الاسم.

وليس لقائل أن يقول: إنَّ الصِّفة لما كانت تابعة للاسم وجب أن تجري على مشاكلته في بناء القليل؛ لأنَّه ليس للصِّفة أن تستوفي^(٤) أبنية الأسماء [١٧٨/ب] الثلاثية؛ لضعفها في جمع التَّكسير، وقوتها في جمع السَّلامة؛ لقربها من الفعل من وجوه: منها أنَّها مضمَّنة بالموصوف كما أنَّ الفعل مضمَّن بالفاعل، ومنها أنَّها مشتَّقة من المصدر كما يُشتقُّ الفعل من المصدر^(٥)، ومنها أنَّه يُوصف بها كما يُوصف بالفعل، ومنها أنَّه تعمل عمل الفعل^(٦).

فلما قرب من الفعل هذا القرب لم يكن أصلاً في التَّكسير؛ لأنَّ الفعل لا يُكسَّر، وكان أصلاً في (جمع)^(٧) السَّلامة؛ لأنَّ الفعل يجري لفظه على ذلك،

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦٢٦، وشرح السَّيرافي ١٥/٢، والنُّكت ٢/١٠٢٧.

(٢) ينظر: شرح الأصول ٦٤.

(٣) في (ف): فإنَّها.

(٤) في (د): يستوفي.

(٥) هذا على رأي البصريين، وأمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مشتقُّ من الفعل، واحتج الفريقان باحتجاجات مذكورة في مظانَّ المسألة.

ينظر: الإيضاح في علل النَّحو ٥٦، وعلل النَّحو ٤٩٢، والإنصاف ١/٢٨.

(٦) الصِّفات التي تعمل عمل الفعل: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصِّفة المشبهة، واسم التَّفضيل، وصيغ المبالغة، واسم الفعل.

ينظر: الأصول ١/١٢٢، ومنازل الحروف ٥٤، والمطالع السَّعيدة ٢/١٢٥.

(٧) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

فيكون قولهم: يضربون بمنزلة ضاربون، وإن كان المعنى مختلفاً في أن الجمع في الفعل إنما هو للضمير^(١). وليس كذلك الصفة؛ فلهذا لم يجب للصفة أن تستوفي أبنية الجموع التي هي للأسماء الثلاثية.

وجمع صَعَب: صَعَاب، وكذلك عَبَل وعِبَال^(٢)، وفَسَل وفِسال، وخَدَل وخِдал؛ لأنَّ بناء (فِعال) أقوى؛ لحقته. وجمع كَهَل: كُهُول، وكذلك فَسَل وفُسُول؛ لأنَّ (فُعولاً) أخو (فِعال)^(٣). ويجوز: صَعَب وصَعْبُون، وخَدَل (وخَدْلُون)^(٤)؛ لأنَّه الأصل فيه^(٥).

وقال الرَّاجز:

قَالَتْ سُلَيْمَى لَا أَحِبُّ الْجَعْدِينَ
(ولا)^(٦) السَّبَّاطَ إِنَّهُمْ مَنَاتِينُ^(٧)

فَجَمَعَ الْجَعْدَ عَلَى الْجَعْدِينَ^(٨).

وجمع عَبَلَة: عِبَال، على قياس الاسم في صَحْفَة^(٩) وصَحَاف، وكذلك

(١) في (ف): الضمير.

(٢) عَبَل وعِبَال لم ترد في المسائل.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٢٢٦، وشرح السيرافي ١٥/٦.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) في المقتصد في شرح التكملة ٢/٩٤٧: ويجوز الجمع بالواو والنون، إذا قصد ما يعقل.

(٦) ساقط من (ف).

(٧) تقدّم تخريجه ص (١٣٥) من التحقيق.

(٨) اجتمع في البيت الأمران: الواو والنون في الجعدين، والتكسير في سباط.

ينظر: المقتصد في شرح التكملة ٢/٩٤٧.

(٩) الصَّحْفَة: قدح يشبه القصعة، عريضة، وهي تشعب الخمسة ونحوهم.

ينظر: المحكم (صحف) ٣/١١٥، وشمس العلوم ٦/٣٦٧٧.

كَمْشَة وكِمَاش، وجَعْدَة وجِعَاد. وكلُّ هذا يجوز فيه الألف والتاء؛ لأنَّه صفة مؤنَّثة^(١).

وتقول في شاة^(٢) جَبَة: شِياه^(٣) جَبَات^(٤)، فهذا على مذهب من يقول في واحده: شاة جَبَة^(٥).

وتقول: رجل رُبْعَة ورجال رُبَعَات، ونِسوة رُبَعَات^(٦)؛ لأنَّ رُبْعَة اسم وقع موقع الصِّفة، وهو مؤنَّث [١٧٩/أ]، يصلح أن يُوصف به المذكَّر والمؤنَّث؛ لما فيه من المبالغة في الصِّفة.

ويقال: رجل كَث، وقوم كُث، وكذلك: ثَطَّ وُثْطُ^(٧)، وجَوْنٌ وجُونٌ، وحَشْرٌ وأَسْهُمٌ حُشْرٌ، وصدَّق اللِّقاء وصدَّق اللِّقاء، وفرسٌ ورْدٌ وخيلٌ ورْدٌ، فجَمَعَ كلُّ هذا على (فُعَل)؛ لأنَّه صفة تشبه الصِّفة التي تُجمع على هذا البناء ويطرَد فيها، نحو: أَحْمَرٌ وحُمْرٌ، وحُمْراءٌ وحُمْرٌ.

وجَمَعَ عَبْدٌ: أَعْبُدْ وعَبِيدٌ. فأَمَّا أَعْبُدْ فخرج إليه على جهة النَّادر، وهو بناء مُطرَد في بابهِ. وأَمَّا عَبِيدٌ فخرج إليه على جهة (النَّادر)^(٨)، وهو بناء نادر

(١) يقال: عَبَلات، وكَمْشَات، وجَعْدَات، فلا تتحرَّك العين لأنَّها أوصاف.

ينظر: التَّكملة ٤٦٩، والمقتصد في شرح التَّكملة ٩٤٧/٢.

(٢) في (ف): شا.

(٣) في (ف): شيا.

(٤) علَّل أبو علي في التَّعليقة ١٠٤/٤ فتح العين في جَبَات كما فُتحت في الأسماء نحو: قَصَعَات.

(٥) هي لغة نسبها سيبويه ٦٢٧/٣ لبعض العرب.

(٦) ويجوز فيه: رُبَعَات بالتَّسكين.

ينظر: مجالس ثعلب ٥٢٧/٢، ودقائق التَّصريف ١٢٩.

(٧) حكى غير سيبويه: كَثٌ وكِثَاث، وُثْطٌ وُثْطَاط، وفرس ورْد.

ينظر: شرح السِّيرافي ٧/١٥.

(٨) ساقط من (ف).

في بابه^(١).

وَجَمَعَ شَيْخٌ: أَشْيَاخَ وَشَيْخَانَ وَشَيْخَةً، وَإِنَّمَا يُخْرَجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَثِيرٌ فِي بَابِهِ^(٢)، وَخَرَجَ إِلَى شَيْخَةٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ فِي غِلْمَةٍ وَصِبْيَةٍ. وَجَمَعَ ضَيْفٌ: ضُيُوفٌ وَضَيْفَانٌ. أَمَّا ضُيُوفٌ فَعَلَى قِيَاسِ كَهْلٍ وَكُهُولٍ، وَأَمَّا ضَيْفَانٌ؛ فَلِأَنَّ (فِعْلَان) كَثِيرٌ فِي أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ، فَجَرَى مَجْرَى رَأُلٍ وَرِئْلَانٍ^(٣). وَجَمَعَ وَغْدٌ: وَغْدَانٌ كَظْهَرٍ وَظُهْرَانٍ، وَوِغْدَانٌ كَعَبْدَانٍ^(٤).

وَجَمَعَ (فَعَلٌ): (فِعَالٌ)؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى (فَعَلٌ)؛ فِي أَنَّهُ أَخْفُ الْأَبْنِيَةِ الثَّلَاثِيَّةِ الَّتِي جَمِيعُ حُرُوفِهَا مُتَحَرِّكَةٌ، كَمَا أَنَّ (فَعَلٌ) أَخْفُ الْأَبْنِيَةِ الثَّلَاثِيَّةِ الَّتِي عَيْنُ الْفَعْلِ فِيهَا سَاكِنَةٌ، فَهُوَ نَظِيرُهُ، وَلِذَلِكَ جَرَى فِي (فِعَالٍ) مَجْرَاهُ^(٥). وَجَمَعَ حَسَنٌ: حَسَانٌ، وَكَذَلِكَ: سَبَطٌ وَسِبَاطٌ، وَقَطَطٌ وَقِطَاطٌ. وَيَجُوزُ فِيهِ: (أَفْعَالٌ)، فَجَمَعَ خَلَقَ: أَخْلَاقٌ، وَكَذَلِكَ: سَمَلٌ وَأَسْمَالٌ، وَحَدَثٌ وَأَحْدَاثٌ؛ لِقُوَّةِ (أَفْعَالٍ) فِي جَمْعِ (فَعَلٍ) مِنَ الْأَسْمَاءِ^(٦). وَكَذَلِكَ: بَطَلٌ وَأَبْطَالٌ، وَعَزَبٌ وَأَعْزَابٌ، وَبَرَمٌ وَأَبْرَامٌ.

وَجَمَعَ [١٧٩/ب] بَطَلَةٌ: بَطَلَاتٌ؛ لِأَنَّ مَذْكَرَهُ لَمْ يُكْسَرْ عَلَى (فِعَالٍ)، فَيَجْرِي مَجْرَاهُ كَمَا جَرَى صَعْبَةٌ وَصِعَابٌ مَجْرَى صَعْبٍ وَصِعَابٍ^(٧).

وتقول: قَوْمٌ صَنْعُونَ، وَقَوْمٌ رَجَلُونَ عَلَى الْاِقْتِصَارِ؛ لِقُوَّةِ جَمْعِ السَّلَامَةِ فِي

(١) زاد سيبويه: عِبَاد. قال ٦٢٨/٣: "وَقَالُوا: عَبِيدٌ وَعِبَادٌ كَمَا قَالُوا: كَلِيبٌ وَكِلَابٌ وَأَكْلَبٌ".

(٢) أي: أفعال وفعلان. ينظر شرح الأصول ٦٤

(٣) ينظر: الكتاب ٦٢٨/٣، وشرح السيرافي ٨/١٥.

(٤) في شرح الأصول ٦٥: "وَيَجُوزُ فِي جَمْعِ وَغْدٍ: وَغْدَانٌ وَوِغْدَانٌ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ؛ لِأَنَّ فِعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ أَخْوَانٌ".

(٥) ينظر: الكتاب ٦٢٨/٣، والتكملة ٤٧٠.

(٦) ينظر: الأصول ٤٣٦/٢، والتكملة ٤١٢.

(٧) قال السيرافي ٩/١٥: "لَمْ يَقُلْ: بَطَلٌ وَبَطَالٌ كَمَا يَقَالُ: حَسَنٌ وَحِسَانٌ، وَلَمْ يَصْلَحْ أَنْ يَقَالُ فِي بَطَلَةٍ: أَبْطَالٌ، كَمَا قِيلَ فِي بَطَلٍ: أَبْطَالٌ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ جَمْعٍ لِمَا لَيْسَ فِي وَاحِدِهِ هَاءٌ فَلَمْ يَقُلْ غَيْرَ: بَطَلَاتٌ".

الصِّفَة (١).

وَجَمْعُ جُنُبٍ: أَجْنَابٌ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُ: بَطَلٌ وَأَبْطَالٌ فِي تَحَرُّكِ حُرُوفِهِ، جُمِعَ بِحَرَكَاتٍ مَتَّفِقَةٍ (٢). وَجَمْعُ تُسَلَّلٍ: تُسَلَّلُونَ عَلَى الْاِقْتِصَارِ؛ لِلإِذَانِ بِقُوَّةِ جَمْعِ السَّلَامَةِ فِيهِ.

وَجَمْعُ (فَعْلٍ) عَلَى (أَفْعَالٍ)؛ لِقُوَّةِ (أَفْعَالٍ) فِي أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ. وَجَمْعُ جَلْفٍ: أَجْلَافٌ، وَكَذَلِكَ: نِضُوٌّ وَأَنْضَاءٌ، وَنَقْضٌ وَأَنْقَاضٌ. وَيَجُوزُ: جَلْفٌ وَأَجْلُفٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِذُنْبٍ وَأَذُنْبٍ - وَإِنْ كَانَ فَرْعًا (٣) فِيهِ - إِلَّا أَنَّهُ فِي الْأِسْمِ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى (فَعْلٍ) مِنَ الْأَسْمَاءِ. وَتَقُولُ: رَجُلٌ صَنَعَ وَقَوْمٌ صَنَعُوا عَلَى الْاِقْتِصَارِ؛ لِقُوَّةِ جَمْعِ السَّلَامَةِ فِي الصِّفَةِ. وَتَقُولُ: جِلْفُونَ، وَنِضُوءُونَ عَلَى الْقِيَاسِ فِي الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ.

وَجَمْعُ عِلْجَةٍ: عِلْجٌ (٤) كَكِسْرَةٍ وَكِسَرٍ (٥) مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَجَمْعُ عِلْجٍ: أَعْلَاجٌ؛ لِقُوَّةِ (أَفْعَالٍ) فِي أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ.

(١) فِي شَرْحِ الْأُصُولِ ٦٥: "وَتَقُولُ: رَجُلٌ صَنَعَ وَقَوْمٌ صَنَعُوا، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّكْسِيرُ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ مُصَدَّرٌ، وَهُوَ يَقْتَضِي تَرْكَ تَكْسِيرِهِ، كَمَا يَقْتَضِي الْوَصْفُ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْتَضِي تَرْكَ تَكْسِيرِهِ، لَمْ يُكْسَرْ".

(٢) وَيَجُوزُ فِيهِ: جُنُبُونَ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ فِي جُنُبٍ لُغَتَانِ: مِنْهُنَّ مَنْ يَقُولُ: جُنُبٌ وَجُنُبَانٌ وَأَجْنَابٌ، مِنْهُنَّ مَنْ يَقُولُ: جُنُبٌ لِلوَاحِدِ وَالْجَمْعِ.

يَنْظُرُ: شَرْحُ السِّيَرَانِي ١٥ / ١٠.

(٣) فِي (ف): فَرَعٌ.

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٣ / ٦٣٠، وَشَرْحُ السِّيَرَانِي ١٥ / ١١.

(٥) الْكِسْرَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ.

يَنْظُرُ: دِيْوَانُ الْأَدَبِ ١ / ١٩٧، وَشَمْسُ الْعُلُومِ ٩ / ٥٨٢٦.

وتقول: رجلٌ حُلُوٌّ، وقومٌ حُلُوُون، ونساءٌ حُلُوَاتٌ، ومُرٌّ وأمْرارٌ^(١)، كقولك: بُردٌ^(٢) وأبراد. وقومٌ جُدُون على الاقتصار؛ لقوّة جمع السّلامة في الصّفة^(٣).

وجَمَعَ (فَعْل) على السّلامة، ولا يُكسّر على (فِعَال) ولا (فُعُول) كما لم تُكسّر عليه الأسماء، وهو بذلك (أَحَقُّ)^(٤)؛ لأنّ التّكسير فيه أَقْلٌ. تقول: قومٌ حَذَرُونَ وحَذَرُونَ، وعَجَلُونَ، وَيَقْظُونَ، وَنَدُسُونَ. وكذلك كلّما تحرّكت حروفه وكانت مختلفة، فقياسه جمع السّلامة؛ لأنّه أَقْلٌ في الكلام، فقلّ ما يجمع عليه، وكان الأصل أَحَقَّ به^(٥) [١٨٠/أ].

فالأبنية الثلاثة التي عين الفعل فيها ساكنة أكثر في الكلام فأبنية جموعه على قياسه، ثمّ ما تحرّكت حروفه وكانت متّفقة فهو في المنزلة الوسطى، ويجوز تكسيّره على دون المنزلة الأولى، ثمّ ما تحرّكت حروفه وكانت مختلفة فليس فيه إلّا جمع السّلامة فيما يقاس عليه.

ويجوز: نَجْدٌ وأنْجَاد، وَيَقْظٌ وأَيْقَاز على^(٦) النّادر؛ لكثرة وقوع هذه الصّفة موقع^(٧) الأسماء^(٨).

(١) في الكتاب ٣/ ٦٣٠: "كما قالوا: جَلَفٌ وأَجْلَافٌ؛ لأنّ فَعَلًا وفِعَلًا شريكان في أفعَال".

(٢) البرْد: نوع من الثياب، وجمعه: أبراد، وبرود.

ينظر: مختصر أمثلة سيبويه ٤٨، والصّحاح (برد) ٢/ ٤٤٧.

(٣) في شرح الأصول ٦٦: "فلا يُكسّر لقلّة فُعْل في الصّفة، وقلّة التّكسير فيها، فمن أجل القلّة في هذين الوجهين لم يُكسّر، وجرى على الوجه الأغلب وهو جمع السّلامة".

(٤) ساقط من (ف).

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٠، وشرح السّيرافي ١١/ ١٥، والتّعليق ٤/ ١٠٥.

(٦) روي عن أبي عمرو الشّيباني: يَقْظٌ وَيَقَازٌ على فِعَال. وذكر أبو عليّ الفارسيّ أنّ يَقَازَ جمع يَقْظَان.

ينظر: شرح السّيرافي ١١/ ١٥، والجيم ٣/ ٣٢٦، والتّكملة ٤٧٢.

(٧) في (ف): موقع.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣١، والنّكت ٢/ ١٠٢٨.

وَجَمَعَ (فَعِلَ) على قياس (فَعَلَ)؛ للعلَّة التي بيَّنا. وتقول: قومٌ فَرَعُونُ،
وقومٌ فَرَقُونُ، وقومٌ (وَجِلُونُ)^(١). ويجوز: نَكِدَ وأنكَادَ على طريق النَّادِر؛ تشبيهاً
بالأَسْمَاءِ في كَتَفَ وأَكْتَفَ، وكَبِدَ وأَكْبَادَ^(٢).

تَمَّ والحمد لله ربَّ العالمين، وصَلَّى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين
(وسلَّم).

يتلوه إن شاء الله: باب جمع الصِّفَةِ التي على أربعة أحرف^(٣).



(١) في الأصل و(د): رجلون، والتَّصْوِيبُ من (ف).

(٢) قال الجرمي: "فَرِحَ وفَرِحُونَ، وأفراح جائزة، ويقال: فَرَّاحٌ".

ينظر: شرح السِّيرافي ١٥/١٢، والنُّكْتُ ٢/١٠٢٨.

(٣) ساقط من (د).

الجزء الخمسون

(من شرح كتاب سيبويه

إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النّحويّ أيّده الله)^(١).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب جمع الصِّفة التي على أربعة أحرف^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في (جمع الصِّفة التي على أربعة أحرف ممّا لا يجوز)^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في جمع الصِّفة التي على أربعة أحرف؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم خالف جمع الصِّفة جمع الاسم؟ وما جَمَعَ شَاهِد؟ ولم جاز فيه: شَهَد وشَهَاد؟ وما جَمَعَ بَازِل^(٣)؟ ولم جرى على بُزَل؟ وما جَمَعَ شَارِد^(٤)؟ ولم جرى على شُرْد وشُرَاد؟ وكذلك سَابِق وسُبَق وسُبَاق؟ [١٨٠/ب] وما جَمَعَ قَارِح^(٥)؟ ولم جرى على قَرَح؟

وما جَمَعَ صَائِم؟ ولم جرى على صُوم وصُومَام؟ وكذلك نَائِم ونُوم ونُومَام، وغَائِب وغُيِّب وغُيَّاب؟ وما جَمَعَ حَائِض؟ ولم جرى على حُيَّض؟ وما جَمَعَ غَازٍ وعَافٍ؟ ولم جرى على غُزَى وعُفَى؟

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب تكسيرك ما كان من الصِّفات عدد حروفه أربعة أحرف".

ينظر: الكتاب ٢٠٦/٢ (بولاق)، ٤/٦٣١ (هارون).

(٢) في (ف): هذا الباب وما لا يجوز.

(٣) البازل: البعير إذا انشَقَّ نابه، ذكراً كان أو أنثى، وذلك في السَّنة التاسعة، وسُمِّيَ بازلاً بسن له يخرج يقال له: البازل وهو ناب حاد يبزل اللحم.

ينظر: ديوان الأدب ١/٣٥٨، والصَّحاح (بزل) ٤/١٦٣٣ والترتيب في اللغة ٤٢٥.

(٤) الشَّارد: البعير إذا ذهب على وجهه نافرأ.

ينظر: الجمهرة (شرد) ٢/٦٢٨، والمخصَّص ٧/١١٨.

(٥) القارح: النَّاقَة إذا استبان حملها، والقارح في الدَّواب ما انتهى في السَّن.

ينظر: الإبل ١٣٨، والمجمل (قرح) ٤/١٦٠.

وما جَمَعَ جَاهِل؟ ولم جَرَى على جُهَّال؟ وكذلك رَاكِب ورُكَّاب، وزَائِر وزُورار، وغَائِب وغُيَّاب، وعَارِض وعُرَّاض؟.

وما جَمَعَ فَاسِق؟ ولم جاز فيه: فَسَقَة؟ وكذلك بَارٌّ وبرَّرة، وجَاهِل وجهَلَة، وظَالِم وظَلَمَة، وفَاجِر وفَجَرَة، وكَاذِب وكَذَبَة، وخَائِن وخَوْنَة، وحَائِك^(١) وحَوَاكَة، وبَائِع وبَاعة؟.

ولم حُمِل شَهِد على أَنَّهُ مقصور^(٢) من شَهِاد؟.

وما جَمَعَ قَاضٍ ورَام؟ ولم جَرَى على قُضَاة ورُمَاة؟ وما جَمَعَ بَاذِل؟ ولم جَرَى على بُزِل^(٣)؟ وكذلك شَارِف وشُرُف^(٤)، وعَائِذ وعُوْذ^(٥)، وحَائِل وحُول، وعَائِط وعِيط^(٦)؟ وما معنى قوله: "شَبَّهوه بفَعُول حين حذفوا الواو وكسروه على فُعْل^(٧)؟".

وما جَمَعَ شَاعِر؟ ولم جَرَى على شُعراء، وكذلك جَاهِل وجُهلاء، وعَالِم وعُلماء؟ ولم لا يمتنع شيء من هذا إذا كان للآدميين من الواو والنون؟.

(١) الحائك: الذي ينسج الثوب، والحائك أيضًا الذي يحيك الشعر.

ينظر: التَّهْذِيب (حوك) ١٢٨/٥، والصَّحاح (حوك) ١٥٨٢/٤.

(٢) في شرح السَّيرافي ١٥/١٤: "وكان فُعْلًا مخفَّفًا من فُعَال".

(٣) ينظر: الكتاب ٦٣٢/٣.

(٤) الشَّارِف: هي المسنَّة من الإبل.

ينظر: الصَّحاح (شرف) ١٣٨٠/٤، والعباب (شرف) ٣١٢.

(٥) العائذ: الناقة القريبة العهد بالنتاج، وكلُّ أنثى وضعت فهي سبعة أيام عائذ.

ينظر: الإبل ١٤٥، وديوان الأدب ٣/٣٦١، والمجمل (عوذ) ٤٢١/٣.

(٦) الحائل والعائط من الإبل التي لم تحمل أول سنة يُحمل عليها وكذلك السنة التي تليها.

ينظر: الصَّحاح (عوط) ١٤٥/٣، والمخصَّص ١٠/٧.

(٧) ينظر: الكتاب ٦٣١/٣.

ولم كان (فُعِل) و(فُعِلَاء) خارجاً عن الأصل الذي يقاس عليه؟ وما جَمَعَ صالح؟ ولم جاز فيه: صَلَحَاء؟ ولم حُمِل هذا على التشبيه بـ(فَعِيل)؟.

وما جَمَعَ جائع؟ ولم جاز فيه: جِيَاع؟ وفي نَائِم: نِيَام؟.

وما جَمَعَ راعٍ؟ ولم جاز: رُعِيَان؟ وفي شاب: شُبَّان؟.

وما جَمَعَ ضاربة؟ ولم جرى على ضَوَارِب؟ وكذلك قَاتِلَةٌ وقَوَاتِل، وخَارِجَةٌ وخَوَارِج؟ ولم جاز في الشُّرَاة^(١): خَوَارِج؟ وهل هو على تقدير: عُصْبَةٌ خَارِجَةٌ، و(عُصْبٌ)^(٢) خَوَارِجٌ؟ ولم جاز في المؤنث بغير علامة: حَائِضٌ وحَوَائِض، وحَاسِرٌ وحَوَاسِر^(٣)؟

ولم لا يمتنع شيء فيه الهاء من الصفات: الألف والتَّاء [١٨١/١]؟.

ولم جاز في صفة غير الآدميين للمذكّر: (فَاعِل)، و(فَوَاعِل) كقولهم: جِمَالٌ بَوَازِلٌ^(٤)، وجمالٌ عَوَاضُهُ^(٥)؟ وما معنى قوله: "لأنّه لا يجمع بالواو والنون"^(٦)؟ وهل ذلك لأنّه ضارع المؤنث؟ وما الشاهد في قول الفرزدق: وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأْيَتَهُمْ خُضَعَ الرَّقَابُ نَوَاسِرَ الْأَبْصَارِ؟^(٧)

(١) الشُّرَاة: من أسماء الخوارج، جمع شَارٍ، سُمُّوا بذلك لقولهم: إنا شَرِينَا أَنْفُسَنَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ.

ينظر: الصَّحاح (شرى) ٢٣٩٢/٦، والمغرب ٢٥٠.

(٢) في الأصل: عصبت، والتَّصْوِيب من (د).

(٣) الحَاسِر: هي المرأة التي تكشف قناعها ونقابها، وامرأة حَاسِر: مكشوفة الرأس والذراعين.

ينظر: مختصر أمثلة سيبويه ٩٩، والمحكم (حسر) ١٣٠/٣.

(٤) في (د): بوارك.

(٥) عَوَاضُهُ جمع عَاضِهِ: وهي النَّاقَةُ التي تأكل العُضَاة والشوك.

ينظر: الإبل ١٤٥، والصَّحاح (عضه) ٢٢٤٠/٦.

(٦) ينظر: الكتاب ٦٣٣/٣.

(٧) من الكامل، والشاهد فيه: (نواكس). حيث جمعه على (فَوَاعِل)، وهو صفة لما يعقل.

ولم حمّله على الضّرورة^(١)، وشبّهه بجمع ما لا يعقل من جهة التّأنيث لجمع التّكسير كما تقول: هي الرّجال، وهي الجمال؟.

وما جَمَعَ (فَعِيل)^(٢)؟ ولم جاز على: (فُعلاء)، و (فِعَال)؟ وما جَمَعَ فَعِيه؟ ولم جرى على فقهاء؟ وكذلك بَخِيل وبُخلاء، وظَرِيف وظُرَفَاء، وحَلِيم وحُلَمَاء، وحَكِيم وحُكَمَاء؟.

وما جَمَعَ كَرِيم؟ ولم جرى على كِرَام؟ وكذلك لئيم ولئام، وبريء وبراء؟.

وما جَمَعَ (فُعَال)؟ ولم كان بمنزلة (فَعِيل)؟ وما في قولهم: طَوِيل وطُوال، وبَعِيد وبُعَاد من الدّليل على المؤاخاة؟ وكذلك شَجِيع وشُجاع، وخَفِيف وخُفاف؟ وما جمع شُجاع؟ ولم جرى على شُجَعَاء؟ وكذلك بُعَاد وبُعْدَاء؟ وما جَمَعَ طَوِيل؟ ولم جرى على طُوال؟ وما جَمَعَ شَدِيد؟ ولم جرى على شِدَاد؟ وكذلك حَدِيد وحِدَاد؟.

ولم مُنِع المضاعف من (فُعلاء)، وجُعِل بدلّه (أَفْعلاء) كَشَدِيد وأشَدَّاء؟ وكذلك لَيِّب وأَلْبَاء، وشَحِيح وأشَحَّاء؟.

ولم كان (أَفْعلة) و (أَفْعلاء) أَحَقُّ بالاسم؟ ولم جاز: شَحِيح وأشَحَّة؟ وهل ذلك لأنّه نظير (أَفْعلاء)؟.

وما جَمَعَ غَنِيّ؟ ولم جرى على أَغْنِيَاء؟ وكذلك شَقِيّ وأشَقِيَاء، وَغَوِيّ وأَغْوِيَاء، وَكَرِيّ وأَكْرِيَاء، وَصَفِيّ وَأَصْفِيَاء؟ ولم جُعِل (أَفْعلاء) فيه بدلّ (فُعلاء)؟.

= ينظر: الدّيوان ٣٧٦/١، والكتاب ٦٣٣/٣، والمقتضب ٢١٧/٢، وشرح السّيرافي ١٧/١٥، وشرح الأصول ٦٨.

(١) ينظر: الكتاب ٦٣٣/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٦٣٤/٣.

ولم لا يُجمع (فَعِيل) من المعتلّ اللَّام على (فِعَال)^(١)؟ وهل ذلك للاستغناء عنه بـ (أَفْعِلَاء) وجمع السَّلامة، مع أنَّ المعتلَّ أقلُّ في الكلام من الصَّحيح؟ وما جَمَعَ طَوِيل وقَوِيم^(٢)؟ ولم جَرى على طَوَال وقَوَام؟ ولم يَجْز فيه: (فُعَلَاء)، ولا (أَفْعِلَاء)؟.

ولم تَمَكَّن [١٨١/ب] جمع السَّلامة في قولهم: ظَرِيفُونَ، وطَوِيلُونَ، وَلَبِيبُونَ، وَحَكِيمُونَ؟.

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٥.

❖ الجواب:

الذي يجوز في جمع^(١) الصِّفَة (التي على أربعة أحرف)^(٢) إجراؤها على جمع السَّلامة بالواو والنُّون فيما يعقل، وبالألف والتَّاء فيما لا يعقل؛ لأنَّ الصِّفَة تشبه الفعل من وجوه كثيرة، تقتضي أن تجري في ذلك مجراه. وجمع التَّكسير لا يكون في الفعل، ويكون فيه جمع السَّلامة، وإن كان على معنى الضَّمير الذي فيه، فهو يتَّصل به حتَّى يصير كأنَّه جمعه. ويجوز في الصِّفَة جمع التَّكسير؛ لأنَّ ذلك (لها)^(٣) بحق الاسم، إلَّا أنَّها في دون منزلة الاسم الذي ليس بصفة. وقد خولف بين جمع الصِّفَة والاسم؛ ليكون ذلك دليلاً على معنى الصِّفَة، إلَّا أن يغلب عليها موقع الاسم، فتجري مجراه في الجمع.

وجَمَعَ (فَاعِل) على (فُعَل)، و(فُعَال) فيما يجري على القياس، فجمع شاهد: شُهِدَ وشُهَادٌ^(٤)، وكذلك شَارِدَ وشُرْدَ وشُرَاد، وسَابِقَ وسُبَّاق^(٥). وقالوا: بَازِلٌ وبُزْلٌ، وقَارِحٌ وقُرْحٌ على الاختصار.

وقالوا: صَائِمٌ وصِيَوْمٌ وصِيَوَامٌ، ونَائِمٌ ونُومٌ ونُوَامٌ، وغَائِبٌ وغُيَّبٌ وغُيَّابٌ. وقالوا: حَائِضٌ وحِيَّضٌ، وغَازٍ وغَزَى، وعَافٍ وعُفَى^(٦).

وقالوا: جَاهِلٌ وجُهِالٌ، وِرَاكِبٌ ورُكَّابٌ، وزَائِرٌ وزُورٌ، وغَائِبٌ وغُيَّابٌ،

(١) في (ف): في هذه.

(٢) ساقط من (ف).

(٣) ساقط من (ف).

(٤) وجاء على فُعُول فقالوا: شاهد وشُهود، وجالس وجُلوس، ولم يذكره سيبويه، وهو قليل.

ينظر: شرح السِّيرافي ١٥/١٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٦٣١، وشرح السِّيرافي ١٥/١٣، والنُّكت ٢/١٠٧٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٦٣١، والتَّكملة ٤٧٣.

وَعَارِضٌ وَعُرَاضٌ^(١)، وَفَاسِقٌ وَفُسَّاقٌ، وَفَاجِرٌ وَفُجَّارٌ.

وقد خرج إلى (فَعَلَةٍ)؛ لِقُوَّةِ زِيَادَةِ الْهَاءِ فِي الصِّفَةِ، فَجَمَعَ فَاسِقٌ: فَسَقَةٌ، وكذلك بَارٌّ وَبَرَرَةٌ، وَجَاهِلٌ وَجَهْلَةٌ، وَظَالِمٌ وَظَلَمَةٌ، وَفَاجِرٌ وَفَجَرَةٌ، وَكَاذِبٌ وَكَذْبَةٌ، وَخَائِنٌ وَخَوْنَةٌ، وَحَائِكٌ وَحَوَكَةٌ، وَبَائِعٌ وَبَاعَةٌ^(٢).

وَشُهِدَ مَقْصُورٌ مِنْ شُهَادٍ؛ لِاجْتِمَاعِهَا فِي الْمَنْزِلَةِ مَعَ التَّخْفِيفِ (الَّذِي)^(٣) يَقْتَضِيهِ فِي (فُعَلٍ) كَمَا حُمِلَ (فُعَلٌ) عَلَى أَنَّهُ مَقْصُورٌ مِنْ (فُعَالٍ)، وَ(فُعَلٌ) عَلَى أَنَّهُ مَقْصُورٌ مِنْ (فُعُولٍ).

وَجَمَعَ قَاضٍ: قُضَاةً، [١٨٢/أ] وكذلك رَامٌ وَرُمَاةٌ^(٤)، وَغَازٍ وَغُرَاةٌ، وَدَاعٌ وَدُعَاةٌ، فهذا بناءٌ مَخْتَصٌّ بِ(فَاعِلٍ) مِنَ الْمَعْتَلِّ اللَّامِ، وَهُوَ كَثِيرٌ فِيهِ^(٥). وَقَدْ كَثُرَ فِي (فَاعِلٍ): (فُعَلٌ)؛ لَخَفَّةِ هَذَا الْبِنَاءِ فِي أَبْنِيَةِ الْجُمُوعِ، فَجَمَعَ بَازِلٌ: بُزُلٌ، وكذلك شَارِفٌ وَشُرُفٌ، وَعَائِدٌ وَعُودٌ^(٦)، وَحَائِلٌ وَحُولٌ، وَعَائِطٌ وَعِيطٌ^(٧). فَشَبَّهُوا بَابَ (فَاعِلٍ) بِ(فُعُولٍ)؛ لِلْمُؤَاخَاةِ بَيْنَهُمَا فِي الصِّفَةِ، وَحَرَفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ كَصَبُورٌ وَصُبْرٌ.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦٣١، وشرح السيرافي ١٥/١٤، والنكت ٢/١٠٢٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٦٣١، وشرح الأصول ٧١.

(٣) ساقط من (ف).

(٤) زعم بعض الكوفيين أن أصل قُضَاةٍ وَرُمَاةٍ: قُضِيَ وَرُمِيَ مِثْلَ فُرِحَ وَسُبِقَ، فَاسْتَقْبَلُوا التَّشْدِيدَ، فَأَبْدَلُوا الْهَاءَ مِنْ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ وَخَفَّفُوا، قَالَ السَّيْرَافِيُّ: "وَلَيْسَ عَلَى هَذَا دَلِيلٌ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْمَعْتَلِّ أَبْنِيَةٌ لَا يَكُونُ مِثْلُهَا فِي الصَّحِيحِ".

ينظر: شرح السيرافي ١٥/١٤٤، وشرح الشافية للرَّضِيِّ ٢/١٧٦.

(٥) في شرح الأصول ٧١: "وَتَقُولُ: قَاضٍ وَقُضَاةٌ، وَلَا تَكُونُ فَعْلَةٌ جَمْعًا إِلَّا فِي الْمَعْتَلِّ".

(٦) عُودٌ أَصْلُهَا عُودٌ فَاسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ فَسُكِّنَتْ.

ينظر: شرح السيرافي ١٥/١٥، وشرح الأصول ٧١.

(٧) عِيطٌ أَصْلُهَا عِيطٌ فَاسْتَقْبَلَتِ الضَّمَّةَ عَلَى الْيَاءِ، وَكُسِرَتِ الْعَيْنُ لِتَسْلِمِ الْيَاءِ.

ينظر: شرح السيرافي ١٥/١٥، وشرح الأصول ٧١.

وقالوا: شَاعِرٌ وشُعْرَاءٌ، وَجَاهِلٌ وَجُهَلَاءٌ، وَعَالِمٌ وَعُلَمَاءٌ، فخرج إلى علامة التَّائِيثِ فِي (فُعَلَاءٍ) كما خرج فِي (فَعَلَةٍ)، إِلَّا أَنَّهُ فِي هَذَا أَقَلُّ.

وَجَمْعُ صَالِحٍ: صُلَحَاءٌ؛ وَهُوَ مُشَبَّهٌ بِ(فَعِيلٍ) كَقَوْلِكَ: كَرِيمٌ وَكُرَمَاءٌ^(١).

وقالوا: جَائِعٌ وَجِيَاعٌ، وَنَائِمٌ وَنِيَامٌ، فخرج إلى بناء يقوى فِي أبنية الجموع^(٢). وقالوا: رَاعٍ ورُعِيَانٌ، وَشَابٌّ وَشُبَّانٌ، فخرج إلى بناء يكثر فِي أبنية الجموع^(٣).

وَجَمْعُ ضَارِبَةٍ: ضَوَارِبٌ، وَكَذَلِكَ قَاتِلَةٌ وَقَوَاتِلٌ، فَهَذَا مُطَّرَدٌ فِي كُلِّ (فَاعِلَةٍ) مِنَ الصِّفَةِ^(٤). وقالوا: خَارِجَةٌ وَخَوَارِجٌ لِلشُّرَاةِ^(٥)، عَلَى تَقْدِيرٍ: عُصْبَةٌ خَارِجَةٌ، وَعُصْبٌ خَوَارِجٌ. وَيَجُوزُ فِي الْمُؤَنَّثِ بغير علامة: (فَاعِلٌ) وَ(فَوَاعِلٌ) (كَقَوْلِهِمْ)^(٦): حَائِضٌ وَحَوَائِضٌ، وَحَاسِرٌ وَحَوَاسِرٌ^(٧).

وَيَجُوزُ فِي جَمْعِ غيرِ الْأَدْمِيَّينِ: (فَوَاعِلٌ) كَقَوْلِهِمْ: جِمَالٌ بَوَازِلٌ، وَجِمَالٌ عَوَاضَةٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، فَصَارَ كَالْمُؤَنَّثِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ^(٨). وقال الفرزدق:

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦٣٣، والتعليقة ٤/١٠٥.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال ٢٧٦.

(٣) ينظر: أبنية سيبويه ١٤٠، وأبنية الأسماء والأفعال ٢٨٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٦٣٢، وشرح السَّيرافي ١٥/١٦، والتكملة ٤٧٥.

(٥) فِي (ف): الشُّرَاة.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ(د): لَقَوْلِهِمْ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٧) يَجُوزُ فِي فَاعِلٍ إِذْ كَانَ صِفَةً لِمُؤَنَّثٍ عَارِيَةٍ مِنَ التَّاءِ: فَوَاعِلٌ وَفُعَلٌ، أَمَّا فَوَاعِلٌ فَجَازٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِمُؤَنَّثٍ، فَيَنْزِلُ مَنْزِلَةَ مَا كَانَ بِالتَّاءِ فِيهِ، وَأَمَّا فُعَلٌ؛ فَلِأَنَّهُ فِي اللَّفْظِ مَذَكَّرٌ.

ينظر: شرح السَّيرافي ١٥/١٦، وشرح الأصول ٧٢.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/٦٣٣، وشرح السَّيرافي ١٥/١٧، والتكملة ٤٧٥.

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضَعَ الرَّقَابُ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ^(١)

فهذا في صفة الرجل (ضرورة)^(٢)، وهو على التشبيه بجمع غير الآدميين في التأنيث (كقولهم)^(٣): هي الرجال، وهي الجمال.

وجمع (فَعِيل): (فُعَلَاء)، و(فِعَال)^(٤). و(فُعَلَاء) أغلب عليه، تقول: فقيه وفُقهاء، وبَخِيل وبُخلاء، وظَرِيف وظَرْفَاء، وحَلِيم وحُلَمَاء، وحَكِيم وحُكَمَاء. وجمع [١٨٢/ب] كَرِيم: كِرَام وكُرَمَاء، وجمع لَيْم: لِيَام، وجمع بَرِيء: بَرَاء^(٥).

وجمع (فَعَال) يجري مجرى جمع (فَعِيل)؛ للمؤاخاة بينهما في طَوِيل وطَوَال، وَبَعِيد وَبُعَاد، وشَجِيع وشُجَاع، وخَفِيف وخُفَاف. وجمع شُجَاع: شُجَعَاء، وكذلك: بُعَاد وَبُعْدَاء. وجمع طَوِيل: طَوَال^(٦) على القياس الذي بيننا.

وجمع شَدِيد: شَدَاد، وكذلك حَدِيد وحِدَاد، ولا يجمع على (فُعَلَاء)؛ لكرهية حركة المضاعف^(٧)، ولكن بُدِّلَ (فُعَلَاء) فيه: (أَفْعَلَاء)؛ للمؤاخاة التي بينهما بألفي التأنيث، فتقول: شَدِيد وَأَشْدَاء، وَلَيْب وَأَلْبَاء، وشَحِيح وَأَشْحَاء^(٨).

و(أَفْعَلَاء) و(أَفْعَلَة) أحق بالاسم؛ لأنه أكثر فيها، وإنما يخرج إلى الصفة؛ لعلّة. وقالوا: شَحِيح وَأَشْحَة؛ للمقاربة التي بين (أَفْعَلَاء) و(أَفْعَلَة).

وجمع غَنِيّ: أَغْنِيَاء؛ لأنه يُعَدَّلُ عن (فُعَلَاء) إلى (أَفْعَلَاء)؛ لكرهية حرف

(١) تقدّم تخريجه ص (١٥٠) من التحقيق.

(٢) في الأصل و(د): صورة، والتصويب من (ف).

(٣) في الأصل و(د): لقولهم، والتصويب من (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٤، وشرح السيرافي ١٥/ ١٧، والتكملة ٤٧٥.

(٥) زاد السيرافي ١٥/ ١٧: بُرَاء في معنى بُرَاءء؛ استثقلاً للهمزتين وبينهما ألف.

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٤، وشرح السيرافي ١٥/ ١٧، والتكملة ٤٧٦.

(٧) قال سيبويه ٣/ ٦٣٤: "كرهية التقاء المضاعف".

(٨) ينظر: شرح السيرافي ١٥/ ١٨.

العلّة الذي في موضع حركة وقبله فتحة، حتّى يُفَرَّ منه إلى الألف^(١)، فقالوا: غَنِيّ وأَغْنِيَاء، وشَقِيّ وأَشْقِيَاء، وَعَوِيّ وأَعْوِيَاء، وَكَرِيّ وأَكْرِيَاء، وَصَفِيّ وأَصْفِيَاء، وَوَصِيّ وأَوْصِيَاء^(٢).

ولا يُجمع (فَعِيل) من المعتلّ اللّام على (فِعَال)^(٣)؛ (للاستغناء)^(٤) عنه بـ(أَفْعِلَاء) وجمع السّلامة^(٥)، مع أنّ المعتلّ أقلّ في الكلام من الصّحيح.

وجَمْع طَوِيل، وقَوِيم على طَوَال، وقَوَام على القياس الذي ذكرنا^(٦).

ويمكن في هذا الباب الجمع بالواو والنُّون في (طَوِيلُون)، وَلَبِيبُون وما جرى مجراه ممّا يعقل؛ لأنّه الأصل فيه، على ما بيّنا من حُكم الصّفة^(٧).

(١) لوجع غنياً على فُعَلَاء، لقليل: غُنِيَاء، وكانت الياء متحرّكة وقبلها فتحة، وإذا تحرّكت الياء والواو وقبلها فتحة تقلب ألفاً في كثير من المواضع نحو: مال وباع أصلهما: مِيل وَيَبِع.

ينظر: شرح السّيرافي ١٨/١٥، والمقتصد في شرح التّكملة ٩٦٤/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٦٣٤/٣، وشرح السّيرافي ١٨/١٥.

(٣) في الأصل و(د): فعلل، والتّصويب من (ف).

(٤) ساقط من (ف).

(٥) ينظر: الأصول ١٧/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٦٣٤/٣، وشرح السّيرافي ١٩/١٥.

(٧) ينظر: ص (١٥٣) من التّحقيق.

❖ مسائل هذا الباب أيضاً^(١) :

ولم جاز في الصِّفة: (فَعِيل)، و(فُعْل)، وإنَّما هذا من جمع الأسماء؟ وما جَمَعَ نَذِير وجَدِيد، وسَدِيس؟ ولم جرى على (فُعْل)؟ وما جَمَعَ ثَنِيٌّ؟ ولم جاز فيه: ثُنٍ؟.

ولم جاز: شُجَاع وشُجَعَان كَجَرِيب^(٢) وجرَبَان؟ وهل ذلك بمنزلة ثَنِيٍّ وثنِيَان؟.

ولم جاز: حَصِيٍّ وخَصِيَان كظَلِيمٍ وظَلَمَان؟ ولم جاز: خَلَقَ وخُلِقَان^(٣) [١٨٣/أ]، وجَذَعَ وجُذَعَان كَحَمَلٍ ومُحْلَان؟.

ولم جاز: يَتِيمٍ وأَيْتَام^(٤)، وشَرِيفٍ وأَشْرَاف؟ وهل ذلك على حذف الزِّيادة كما جاز: شَاهِدٍ وأَشْهَاد، وصَاحِبٍ وأَصْحَاب على حذف الزِّيادة، وكذلك أُبَيْل وآبَال^(٥)، وعدُوٍّ وأَعْدَاء؟.

ولم جاز: صَدِيقٍ وصُدُقٍ وأَصْدِقَاء كَرَغِيفٍ ورُغْفٍ، ونَصِيبٍ وأنْصِبَاء^(٦)؟. ولم جاز: صَبِيحَةٍ وصَبَاحٍ، وظَرِيفَةٍ وظَرَافٍ على جمع المذكّر في كَرِيمٍ

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٥.

(٢) الجَرِيب: مكّيال، والجريب من الأرض: ستون ذراعاً في ستين.

ينظر: شمس العلوم ٢/ ١٠٥٤، والقاموس (جرب) ١/ ٤٧.

(٣) في طبعتي الكتاب ٢/ ٢٠٨ (بولاق) و٣/ ٦٣٥ (هارون): خُلِقَان، وفي شرح السّيرافي ١٥/ ٢٠ : خُلِقَان كما جاء عند الرَّمَانِي، ومثل ذلك في التّكملة ٤٧٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٦.

(٥) الأَيْبِل: الرَّاهِب، فارسيٌّ معرّب، أو القسّ القائم في الدّير الذي يضرب النّاقوس.

ينظر: الجمهرة (بلل) ٢/ ١٠٢٧، والمعرّب ٣٠.

(٦) في الكتاب ٣/ ٦٣٦: "وقالوا: صديقٌ وصُدُقٌ وأصدقاء كما قالوا: جديدٌ وجُدُد، ونذيرٌ ونُذَر".

وَكِرَام؟ وَلَمْ جاز: صَبَائِح، وَصَحَائِح، وَطَبَائِب كَسَفَائِن^(١)؟ وَلَمْ جاز: صَغِير
وَصَغَار، وَسَمِين وَسَمَان، وَلَمْ يُجَز فيه: (فُعْلَاء) على الأصل؟ وَلَمْ جاز: سَرِي
وَسَرَاة^(٢)، وَلَمْ يُجَز: أُسْرِيَاء؟ وَمَا جَمَعَ خَلِيفَةً؟ وَلَمْ جاز فيه: خَلَائِفَ وَخُلَفَاءَ على
المؤنث والمذكر؟ وهل يجوز فيه: خَلِيفَات؟ وَلَمْ جاز؟.

وما وجه قولهم: ظَرِيف وَظُرُوف؟ وَلَمْ حمله الخليل^(٣) على أَنَّهُ لَمْ يُكْسَر
على ظَرِيف، وخالفه (أبو عمر)^(٤)، فزعم أَنَّهُ كُسِرَ على ظَرِيف على طريق
النَّادِر^(٥)؟ وما دليله من قولهم: ظُرَيْفُون^(٦)؟.

وما جمع: (فَعُول)؟ وَلَمْ جرى على (فُعْل) مؤنثاً كان أو مذكراً؟ وهل ذلك
لأنَّ الضَّمَّةَ على الواو التي في واحده، مع أَنَّهُ من أبنية الجموع؟ وما جَمَعَ صَبُورٍ،
وَعُدُورٍ؟ وَلَمْ جرى على صُبْرٍ، وَغُدْرٍ؟.

وما جَمَعَ عَجُوز؟ وَلَمْ جاز فيه: عَجُز وَعَجَائِز، وفي جَدُود^(٧): «جَدَائِد»،
وفي صَعُود^(٨): صَعَائِد، فَلِمَ جرى هذا في صِفَةِ المؤنث؟ وَلَمْ جاز في صِفَةِ الوالِه:

(١) سفائن لم ترد في الكتاب، وجاءت في شرح السيرافي ٢١ / ١٥.

(٢) سَرَاة لم ترد في الكتاب، وهي في شرح السيرافي ٢١ / ١٥ ضمن كلام سيبويه.

(٣) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، من أئمة اللغة، وأشهر شيوخ سيبويه. ت (١٧٠هـ).

ينظر: أخبار النحويين البصريين ٥٤، وطبقات النحويين ٤٧.

(٤) في الأصل و(د): أبو عمرو، في المسائل والأجوبة، والتصويب من (ف)، والانتصار ١٤٥.

وأبو عمر هو صالح بن إسحاق البجلي المعروف بالجرمي، من علماء البصرة، ت (٢٢٥هـ).

ينظر: أخبار النحويين البصريين ٨٤، والفهرست ١١٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٦٣٦ / ٣، وشرح عيون سيبويه ٢٥١.

(٦) ينظر: الكتاب ٦٣٧ / ٣.

(٧) الجدود: الشاة التي قل لبنها، أو التي لا لبن لها.

ينظر: شرح السيرافي ٢٢ / ١٥، والصَّاح (جدد) ٤٥٤ / ٢.

(٨) الصَّعُود هي: الناقة التي تفقد ولدها، فتعطف على غيره.

عَجُولٌ وَعُجْلٌ^(١) كَعَجُوزٍ وَعُجْزٍ؟ ولمَ جاز: سَلُوبٌ وَسُلْبٌ وَسَلَائِبٌ^(٢) في صفة المؤنث؟ ولمَ جاز في الاسم المؤنث: قَدُومٌ وَقُدُومٌ وَقَدَائِمٌ، وَقُلُوصٌ وَقُلُوصٌ وَقَلَائِصٌ^(٣)؟ ولمَ جاز: صَعُودٌ وَصَعَائِدٌ على الاقتصار، وعَجُولٌ وَعُجْلٌ على ذلك؟.

ولمَ لا يجوز في (فَعُول) بمعنى الصِّفة: الواو والنُّون، والألف والتَّاء؟ وهل ذلك لأنَّه جرى في [١٨٣/ب] الجمع على واحده الذي لا يفرق بين مُذكره ومؤنثه بعلامة تلحقه، وكان الأصل في جمعه: (فُعُل) للمؤنث والمذكر، كما واحده (فَعُول) في المؤنث والمذكر؟ ولمَ جاز فيه: صَعُودٌ وَصَعَائِدٌ، ولمَ يجوز بالألف والتَّاء؟.

ولمَ جاز في صفة المؤنث: مَرِيٍّ وَمَرَايَا^(٤)، وَصَفِيٍّ وَصَفَايَا^(٥).

ولمَ جاز في المذكر: جَزُورٌ وَجِزَائِرٌ، وَذَنْبٌ وَذَنَائِبٌ؟ وما معنى قوله: "لَمَّا لم يكن للآدميين صار في الجمع كالمؤنث"^(١)؟ وهل ذلك لأنَّه يصير بمنزلة تصغير مَسَاجِدَ: مُسَيِّجَدَاتٍ؟.

= ينظر: الإبل ٨٢، والصَّحاح (صعد) ٤٩٧/٢.

(١) العَجُول: النَّاقَةُ الواله التي فقدت ولدها.

ينظر: الإبل ٧٨، والصَّحاح (عجل) ١٧٦٠/٥.

(٢) السَّلُوب: النَّاقَةُ التي ذبح ولدها أو مات، أو ولدت ميتاً.

ينظر: الإبل ١٤٦، والترتيب في اللغة ٤٤٨.

(٣) الْقُلُوص: الْفَتِيَّة من النُّوق، أو الْإُنْثَى من النَّعَام، أو الضَّخْمَةُ من الْخَبَارَى.

ينظر: الصَّحاح (قلص) ١٠٥٤/٣، والتَّهْذِيب (قلص) ٣٦٨/٨.

(٤) المَرِيّ: قال سيبويه: "التي يمر بها الرَّجُل يستدرّها للحلب".

ينظر: الكتاب ٦٣٨/٣، والإبل ١٤٤، والصَّحاح (مرا) ٢٤٩٠/٦.

(٥) الصَّفِيّ: النَّاقَةُ الْغَزِيرَةُ الدَّرّ.

ينظر: الإبل ٩٤، والصَّحاح (صفا) ٢٤٠١/٦.

ولم [جاز] ^(٢): رَجُلٌ وَدُوْدٌ، وَرِجَالٌ وَدَدَاءٌ (كقولك) ^(٣) في الواحد: خُشَّاء ^(٤)؟ ولم صار نادراً في الجمع؟

ولم جاز: عَدُوٌّ وَعَدَوَةٌ بالهاء، ولم يمتنع ذلك كما يمتنع في «صَبُور»؟ وهل جرى على نقيضه في صَدِيقٍ وَصَدِيقَةٍ؟

ولم جاز: مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ، وَكَتِيبةٌ خَصِيفٌ ^(٥)، وَرِيحٌ خَرِيقٌ ^(٦)، وَنَاقَةٌ سَدِيسٌ؟ وهل ذلك على التشبيه بـ(فَعُول)؟ وما أصل هذا الباب؟ وهل ذلك على الصِّفَةِ الجارية يقع فيها الفرق بين المؤنث والمذكر، والقريبة من الجارية بكثرتها يقع فيها أيضاً، والبعيدة من الجارية بقلتها لا يقع فيها، وذلك كـ(فَاعِل) و(فَاعِلَةٌ) و(فَاعِلٌ) و(فَاعِلَةٌ) و(فَعِيل) و(فَعِيلَةٌ) و(فَعُول) للمؤنث والمذكر؟ ولم جاز: مُدِيَّةٌ هَذَامٌ ^(٧)، ومُدِيَّةٌ جُرَازٌ؟

ولم جاز: فَلَوٌ وَفُلُوَّةٌ؟ وهل ذلك لأنه اسم غير صفة؟

ولم جاز: امْرَأَةٌ فَرُوقَةٌ ^(٨) ومَلُولَةٌ، وَرَجُلٌ فَرُوقَةٌ ومَلُولَةٌ؟ وهل ذلك لأنه

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦٣٨.

(٢) زيادة يقتضها السياق.

(٣) في الأصل: لقولك، والتصويب من (د).

(٤) الخُشَّاء: فُعْلَاءٌ عَظِيمٌ خلف الأذن، وفيه لغة أخرى: خُشَّاء على وزن فُعْلَاء.

ينظر: مختصر أمثلة سيبويه ١٢٤، والتَّهْذِيب (خَش) ٥٤٦/٦.

(٥) كَتِيبةٌ خَصِيفٌ: ذات لونين، وقال بعض أهل اللغة: لكلّ ذي لونين مجتمعين: خَصِيفٌ.

ينظر: المجمل (خَصَف) ١٩٠/٢، والعباب (خَصَف) ١٤٤.

(٦) رِيحٌ خَرِيقٌ: باردة شديدة الهبوب، تأخذ من كلّ وجه.

ينظر: المذكر والمؤنث للسَّجِسْتَانِي ٧٢، والصَّحاح (خَرَق) ١٤٦٦/٤.

(٧) مَدِيَّةٌ هَذَامٌ وَجَرَا: قاطع.

ينظر: المحكم (هَظَم) ٢١٢/٤، واللَّسَّان (هَظَم) ٦٠٦/١٢.

(٨) الفرق: الخوف، وفروقة: فزع شديد الفرق.

ينظر: التَّهْذِيب (فَرَق) ١٠٨/٩، والمحكم (فَرَق) ٢٣٦/٦.

نظير (فَعُول) للمذكَر والمؤنَّث على اللزوم من غير تصريف؟ ولم حمله أبو الحسن^(١) على المبالغة كقولك: رَجُلٌ نَسَابَةٌ^(٢)؟.

وما جَمَعَ (فَعَال)؟ ولم كان بمنزلة (فَعُول)؟ وهل ذلك لأنَّه أقرب إليه بقلته في الصِّفة؟ وما جَمَعَ صَنَاع؟^(٣) ولم جرى على صُنْع كَصَبُورٍ وَصُبْرٍ؟ وما جَمَعَ نَوَار^(٤)، وَجَوَاد، وَعَوَان؟ ولم جرى على (فُعْل)؟ ولم امتنعت الهاء من مؤنَّث (فَعَال) كامتناعها [١٨٤/أ] من مؤنَّث (فَعُول)؟.

ولم جاز: رَجُلٌ جَبَان، وَقَوْمٌ جُبْنَاءُ كَكَرِيمٍ وَكُرَمَاءَ؟.

وما جَمَعَ (فِعَال)؟ ولم كان بمنزلة (فَعَال)؟ ولم جاز: نَاقَةٌ كِنَازٌ^(٥) وَجَمَلٌ كِنَازٌ، وَرَجُلٌ لِكَأُ اللَّحْمِ^(٦) وَامْرَأَةٌ لِكَأُ، وَنَاقَةٌ دِلَاثٌ^(٧) وَجَمَلٌ دِلَاثٌ؟ ولم جرى جمعه على كُنْزٍ، وَلُكْكَ، وَدُلْثٌ؟.

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعِي، الأَخْفَش الأوسط، تلميذ سيبويه. ت (٢١٥هـ).

ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٦، وتاريخ العلماء النحويين ٨٥.

(٢) في هامش الكتاب ٦٣٨/٣: قال أبو الحسن: إِنَّمَا قالوا فروقة وملولة وحمولة، فألحقوا الهاء

حيث أرادوا التَّكثير، كما قالوا: نَسَابَةٌ. وينظر: شرح السِّيرافي ٢٧/١٥، والمخصَّص ١٠٣/١٦

(٣) ينظر: الكتاب ٦٣٩/٣.

(٤) امرأة نَوَار: العفيفة، التي تنفر من القبيح.

ينظر: المحيط (نور) ٢٥١/١٠، والمقاييس (نور) ٣٦٨/٥.

(٥) ناقة كِنَاز: كثيرة الشَّحم، مكتنزة اللحم.

ينظر: شرح غريب سيبويه ٥٣، والمحيط (كنز) ٢٠١/٦.

(٦) رجل لكأُ اللحم: كثير اللحم، وناقة لكأُ: شديدة اللحم.

ينظر: شرح السِّيرافي ٢٨/١٥، والمحكم (لكك) ٤١٢/٦.

(٧) ناقة دِلَاث: سريعة، أو التي تتركب رأسها في السَّير، أو صفة للنَّاقة الشَّديدة.

ينظر: الإبل ٦٢، والصَّحاح (دلث) ٨٢/١، وسفر السَّعادة ٢٧/١.

وما جَمَعَ هِجَانٌ^(١)؟ ولمَ جاز فيه: هِجَانٌ على موافقة لفظ الواحد؟ وهل ذلك على التشبيه بظَرْيفٍ وظِرَافٍ؟ وما نظيره من شَمَالٍ الذي يجمع على شَمَائِلٍ؟ ولمَ جاز فيه: شَمَائِلٌ، وهَجَائِنٌ؟ وهل قياس ذلك أجمع: (فُعْل)؟.

ولمَ جاز: دِرْعٌ (دِلَاصٌ)^(٢)، وأذْرَعٌ دِلَاصٌ؟ وما نظيره من جَوَادٍ وجِيَادٍ^(٣)؟ ولمَ جاز: دُلُصٌ؟ وما الدَّلِيلُ على أَنَّ قولهم: دِلَاصٌ، وهِجَانٌ جمع تكسير، وأَنَّهُ ليس كجُنُبٍ الذي يصلح للواحد والجميع^(٤)؟ وما في قولهم: هِجَانَانٌ، ودِلَاصَانٌ؟.

(١) الهِجَان: الإبل البيض.

ينظر: المحيط (هجن) ٣/ ٣٨٠، والصَّحاح (هجن) ٦/ ٢٢١٦.

(٢) في الأصل و(د): دِلَاعٌ، والتَّصْوِيب من الأجوبة والكتاب ٣/ ٦٣٩.

والدِّلَاص: الأملس البرَّاق، وبه سَمِّيت الدَّرْع دِلَاصًا.

ينظر: الجمهرة (دلص) ٢/ ٦٥٦، ومختصر أمثلة سيبويه ١٣٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٠.

(٤) في الأجوبة: الجمع. ومصطلح الجميع بمعنى الجمع جاء في كلام المتقدمين كسيبويه والفرَّاء.

ينظر: الكتاب ٣/ ٢٥٧، ومعاني القرآن ٢/ ١٣٩.

❖ الجواب:

وَجَمَعَ (فَعِيل) فِي الصِّفَةِ: (فُعِلَ) عَلَى طَرِيقِ الْخُرُوجِ إِلَى بِنَاءِ يَقْوَى فِي الْجُمُوعِ. وَجَمَعَ نَذِيرٌ: نُذِرَ، وَكَذَلِكَ جَدِيدٌ وَجُدُّدٌ، وَسَدِيسٌ وَسُدُسٌ^(١). وَجَمَعَ ثَنِيٌّ: ثُنِيَ، وَالْأَصْلُ فِي^(٢) (فُعِلَ): ثُنُو^(٣)، (إِلَّا أَنَّ الْوَائِي)^(٤) الَّتِي فِي آخِرِ الْأِسْمِ وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ - تُقْلَبُ يَاءً، وَيُكْسَرُ لَهَا مَا [قَبْلَهَا]^(٥) عَلَى قِيَاسِ مَطَرْدٍ^(٦). وَيُجْمَعُ ثَنِيٌّ عَلَى ثَنِيَّانٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ إِلَى بِنَاءِ يَكْثَرُ فِي الْجُمُوعِ.

وَجَمَعَ خَصِيٌّ: خَصِيَّانَ كَظَلِيمٍ وَظَلَمَانٍ؛ لِلْمُؤَاخَاةِ الَّتِي بَيْنَ (فُعْلَانٍ) وَ(فُعْلَانٍ). وَقَدْ خَرَجَ (فَعَلَ) إِلَى (فُعْلَانٍ)، فَقَالُوا: خَلَقَ وَخُلِقَانِ، وَجَدَعَ وَجُدَعَانِ، وَحَمَلَ وَحُمْلَانِ^(٧).

وَجَمَعَ يَتِيمٌ: أَيْتَامٌ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ، وَكَذَلِكَ شَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ. وَجَاءَ فِي (فَاعِلٍ) عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ، فَقَالُوا: شَاهِدَ وَأَشْهَادَ، وَصَاحِبَ وَأَصْحَابَ. وَقَالُوا: أَبِيلٌ وَأَبَالٌ، وَعَدُوٌّ وَأَعْدَاءُ [ب/١٨٤] عَلَى ذَلِكَ.

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٥، والتعليق ٤/ ١٠٦.

(٢) فِي (ف): فِيهِ.

(٣) هَذَا رَأَى ابْنَ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ٣/ ١٨، وَعِنْدَ السَّيْرَافِيِّ ١٥/ ٢٠ أَصْلُهَا: ثَنِيٌّ، مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ، فَقَلَبْتُ الضَّمَّةَ الَّتِي قَبْلَ الْيَاءِ كَسْرَةً حَتَّى لَا تَنْقَلِبَ الْيَاءُ وَائِيًا.

(٤) فِي (ف): لِأَنَّ الْعَمَلَ.

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ (ف).

(٦) لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ يَلْحَقُهَا الْجَرُّ وَيَاءُ النَّسَبِ، فَيَجْتَمِعُ ضَمَّةٌ وَوَائِيٌ وَكَسْرَةٌ، وَهَذَا مُسْتَثْنَى. أَمَّا الْفِعْلُ فَلَا يَلْحَقُهُ الْجَرُّ، وَلَا تَقَعُ بَعْدَهُ يَاءُ الْإِضَافَةِ أَوْ يَاءُ النَّسَبِ فَصَحَّتِ الْوَائِيَةُ فِي آخِرِهِ، نَحْوُ: يَغْزُو.

يَنْظُرُ: التَّكْمِلَةُ ٦٠٥، وَالْمَنْصَفُ ٢/ ١١٨، وَشَرْحُ التَّصْرِيفِ ٤٨٠.

(٧) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٣/ ٦٣٦، وَشَرْحُ السَّيْرَافِيِّ ١٥/ ٢٠، وَالتَّكْمِلَةُ ٤٧٧.

وقالوا: صَدِيقٌ وَصُدُقٌ وَأَصْدِقَاءُ، فَصُدُقٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِبَابِ رَغِيفٍ وَرُغْفٍ، وَأَصْدِقَاءُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِبَابِ نَصِيبٍ وَأَنْصَبَاءٍ^(١).

وَجَمْعُ صَبِيحَةٍ: صَبَاحٌ، وَكَذَلِكَ ظَرِيفَةٌ وَظَرَافٌ، يَسْتَوِي (فِعَالٌ) فِي الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا وَجِبَ لَهُ قَلَّةُ أَبْنِيَةِ التَّكْسِيرِ بِشَبِّهِ الْفِعْلِ، وَقَلَّ (فَعِيلٌ) فِي الصِّفَةِ عَنْ مَنْزِلَةِ (فَاعِلٍ) - جُعِلَ بِنَاءُ الْجَمْعِ وَاحِدًا فِي (فِعَالٍ) مِنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ؛ لِمَا يَجِبُ لَهُ مِنْ قَلَّةِ أَبْنِيَةِ الْجَمْعِ عَلَى مَا بَيَّنَّا. وَيُجْمَعُ عَلَى صَبَائِحَ، وَصَحَائِحَ، وَطَبَائِبَ فِي الْمُؤَنَّثِ؛ تَشْبِيهًا بِالْأَسْمِ فِي سَفِينَةٍ وَسَفَائِنَ^(٢). وَجَمْعُ صَغِيرٍ: صِغَارٌ، وَكَذَلِكَ سَمِينٌ وَسِمَانٌ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ: (فُعَلَاءُ)^(٣) عَلَى الْأَصْلِ^(٤)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ إِلَى بِنَاءِ قَوِيٍّ فِي أَبْنِيَةِ الْجَمْعِ، صَارَ بَدَلًا مِنْ بِنَاءِ الْأَصْلِ. وَقَالُوا: سَرِيٌّ وَسَرَاةٌ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ فِي الْمَعْتَلِّ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى (فُعَلَةٍ) كَقَاضٍ وَقُضَاةٍ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَقُولُوا: أُسْرِيَاءٌ عَلَى قِيَاسِ غَنِيٍّ وَأَغْنِيَاءَ^(٥)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا خَرَجَ إِلَى نَادِرٍ لَزِمَ؛ لِيَكُونَ أَدَلُّ عَلَى حَالِهِ. وَجَمْعُ خَلِيفَةٍ: خُلَفَاءٌ عَلَى الْقِيَاسِ^(٦)، وَخَلَائِفٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْأَسْمِ؛ لِكَثْرَةِ مَا يَقَعُ مَوْقَعُهُ، وَلَا يَمْتَنِعُ فِيهِ خَلِيفَاتٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ هَاءَ التَّأْنِيثِ، وَإِنْ قَلَّ فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

وَجَمْعُ ظَرِيفٍ: ظُرُوفٌ، وَفِيهِ خِلَافٌ: فَالْخَلِيلُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ كَمَا أَنَّ مَذَاكِيرَ عَلَى غَيْرِ ذَكَرٍ. وَ(أَبُو عَمْرٍ)^(٧) يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ عَلَى وَاحِدِهِ

(١) ينظر: الكتاب ٦٣٦/٣، والأصول ١٨/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٦٣٦/٣، وشرح السيرافي ٢١/١٥ والتكملة ٤٧٧.

(٣) في الأصل و(د): فعلاء، والتصويب من (ف).

(٤) قال السيرافي ٢١/١٥: "ولم يقولوا: كبائر وصغائر في السن، وقالوها في الذنوب والجنايات".

(٥) ينظر: الكتاب ٦٣٦/٣، وشرح الأصول ٧١، والخصائص ٤٨٧/٢.

(٦) في شرح الأصول ٧٢: "لأن خليفة ممّا لا يستعمل في المؤنث، فصار في الحكم كالمذكّر".

(٧) في الأصل و(د): أبو عمرو، والتصويب من (ف). لأن المراد أبو عمر الجرمي

بطريق النَّادر، ودليله: ظُرِّفُون في تصغيره^(١).

والفرق بين ما يجمع على واحد بطريق النَّادر، وبين ما لم يجمع على واحد أصلاً - أن الذي يُجمع على واحد يُردُّ إليه في التَّصغير، والذي يُجمع على غير [١٨٥/أ] واحد لا يُردُّ إلى ذلك الواحد المستعمل؛ لأنَّه بمنزلة مَذاكِيرٍ في جمع ذَكَر. فلو رددته إلى واحد قلت: ذُكَيْرَات، وليس الأمر كذلك، وإنَّما تقول: مُذَكِّرات، فتردُّه إلى واحد في القياس، لا في الاستعمال^(٢).

وما ليس له (واحد)^(٣) [جرى]^(٤) [عليه]^(٥)، فإنَّك تحقِّره على لفظه كنَفَر ونُفِير. فأما ما له واحد جرى عليه بطريق النَّادر، فتردُّه إليه، نحو تصغير عبِيد^(٦) تقول فيه: عُبَيْدُون. وتقول في تصغير (كَلِيب: كُليبات)^(٧)، فتردُّه إلى واحد، وتجمعه بالألف والتَّاء^(٨).

(١) هذه المسألة من مسائل الغلط التي غلط المبرِّد فيها سيبويه.

ينظر: الكتاب ٣/٦٣٦، والانتصار ١٤٥.

(٢) كذا قال أبو علي في التَّعليقة ٤/١٠٨، وفي تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٠/٤٨٦٩: فتردُّهما إلى المستعمل، فتقول: ذُكِرَات ومُليحات؛ حتَّى يُنطق بنطق العرب، خلافاً لأبي زيد الذي يردُّ إلى الواحد المهمل، فيقول: مُذَكِّرات ومُليمحات، ورُدَّ بأنَّ هذا لم تنطق به العرب".

(٣) في الأصل و(د): واحدة، والتَّصويب من (ف).

(٤) زيادة من (ف).

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) جاء فَعَلَ على فَعِيل، وهو نادر وعزيز، ولا يقاس عليه.

ينظر: الأصول ٢/٤٣٢، والصَّحاح (كلب) ١/٢١٣.

(٧) في الأصل و(د): كَلِيب وكُليبات، والتَّصويب من (ف).

(٨) إذا كان الجمع لما يعقل فيردُّ إلى واحد، ثمَّ يجمع بالواو والنُّون، وإن كان لما لا يعقل، فيردُّ إلى واحد ثم يجمع بالألف والتَّاء.

ينظر: شرح الشَّافية للرَّضِيِّ ١/٢٦٦، وشرح الشَّافية لليزدي ١/٣٣٤.

وَجَمَعَ (فَعُول) عَلَى (فُعْل) مُؤَنَّثًا كَانَ أَوْ مَذَكَّرًا، عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدَةٍ فِي لَفْظِ الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ كَقَوْلِكَ: رَجُلٌ صَبُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ، وَفِي الْجَمْعِ صُبْرٌ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذَكَّرِ. وَكَذَلِكَ غُدُورٌ وَغُدْرٌ.

وَتَقُولُ: عَجُوزٌ وَعُجْزٌ عَلَى الْقِيَاسِ، وَأَمَّا عَجَائِزُ؛ فَلِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ اسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالُ الْأَسْمَاءِ، فَجَرَى كَقَدُومٍ وَقَدَائِمٍ، وَكَذَلِكَ جَدُودٌ وَجَدَائِدُ، وَصَعُودٌ وَصَعَائِدُ.

وَقَالُوا فِي صِفَةِ الْوَالَةِ: عَجُولٌ وَعُجْلٌ عَلَى الْقِيَاسِ. وَقَالُوا: سَلُوبٌ وَسُلْبٌ^(١)، فَأَمَّا سَلَائِبُ (فَبِمَنْزِلَةِ)^(٢) عَجَائِزِ. وَقَالُوا فِي الْأِسْمِ: قَلُوصٌ وَقَلَائِصُ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا ظَهَرَ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ. وَقَوْلُهُمْ: صَعُودٌ وَصَعَائِدُ عَلَى الْاِقْتِصَارِ، وَكَذَلِكَ عَجُولٌ وَعُجْلٌ؛ لِلِاسْتِغْنَاءِ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ^(٣).

وَلَا يَجُوزُ فِي (فَعُول) بِمَعْنَى الصِّفَةِ: (الْوَاوِ)^(٤) وَالنُّونُ، وَلَا الْأَلْفُ وَالتَّاءُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُفَرَّقْ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذَكَّرِ فِيهِ بِعَلَامَةٍ تُلْحِقُهُ عَلَى سَلَامَةِ بَنِيهِ - جَرَى فِي جَمْعِهِ عَلَى ذَلِكَ. وَلَمْ يَلْزَمْ الْاِمْتِنَاعُ مِنْ صَعَائِدُ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ تَكْسِيرٍ، لَا يُشَبِّهُ هَاءَ التَّأْنِيثِ الَّتِي تُلْحَقُ مَعَ سَلَامَةِ الْبَنِيَّةِ^(٥).

وَإِنَّمَا جَرَى صَبُورٌ فِي الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذَكَّرِ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ فِي الْبُعْدِ مِنَ الْفِعْلِ^(٦). وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَ التَّصْرِيفِ لِلْفِعْلِ، فَجَرَى فِي الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذَكَّرِ عَلَى ذَلِكَ، وَجَرَى (فَاعِلٌ) مِنَ الصِّفَةِ عَلَيْهِ [١٨٥/ب]؛ لِقُرْبِهِ مِنْ

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٧، والنُّكْتُ ٢/ ١٠٣٠.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ(د): بِمَنْزِلَةِ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٧، وَشَرْحُ السَّيْرَانِي ١٥/ ٢٣.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ(د): وَالْوَاوِ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٣٧، وَشَرْحُ السَّيْرَانِي ١٥/ ٢٣، والنُّكْتُ ٢/ ١٠٣١٠.

(٦) قَالَ فِي بَابِ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ، بِتَحْقِيقِ (شَيْئَةٍ) ٤٦٣: "أَرْبَعُ مَرَاتِبَ: أَقْوَاهَا مَرْتَبَةُ الْفِعْلِ، ثُمَّ اسْمُ الْفَاعِلِ، ثُمَّ الصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ، ثُمَّ الصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ بِالْمَشَبَّهَةِ".

الفعل، وَبَعُدَ مِنْهُ (فَعُول)، فامتنع من تصرُّفه^(١) بلحاق العلامة تارةً وحذفها تارةً، وكان (فَعِيل) أقرب إلى (فَاعِل)، فجاز فيه الوجهان في أكثر الكلام، فقالوا: ملحفةٌ جديدٌ، وكتيبةٌ خَصِيفٌ، وريحٌ خَرِيقٌ، وناقَةٌ سَدِيسٌ^(٢). وأَمَّا عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ فجرى على نقيضه^(٣) من صَدِيقٍ وَصَدِيقَةٍ.

وقالوا: مَرِيٌّ وَمَرَايَا، وَصَفِيٌّ وَصَفَايَا، فجرى على (فَعَالِيل) كَمَطِيٍّ وَمَطَايَا. وقالوا في جَزُورٍ: جَزَائِرٍ، وفي ذَنُوبٍ: ذَنَائِبٍ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الْآدَمِيِّينَ، امْتَنَعَ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ، وَصَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمُؤَنَّثِ كَمَا تُصَغَّرُ مَسَاجِدُ: مُسَيِّجَدَاتٍ^(٤).

وقالوا: رَجُلٌ وَدُوْدٌ وَرِجَالٌ وَدَدَاءٌ، فاحتملوا إظهار التَّضْعِيفِ على طريق النَّادِرِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ نَظِيرًا (فِي الْوَاحِدِ)^(٥)، كَقَوْلِهِمْ: خُشْشَاءٌ^(٦)، وَالْقِيَاسُ فِيهِ: (أَفْعَلَاءٌ)؛ نَحْوُ: شَدِيدٌ وَأَشَدَّاءٌ.

وتقول: مُدْيَةٌ هُذَامٌ، وَمُدْيَةٌ جُرَازٌ، فيجرى على قياس امرأة صَبُورٍ. فَأَمَّا فَلُوٌّ وَفَلَوَةٌ فَلَحَقَتْ الْهَاءُ فِي الْمُؤَنَّثِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ لَيْسَ بِصِفَةٍ، وَالْأَسْمَاءُ أَكْثَرُ، وَهِيَ الْأَصْلُ، فَتَقْتَضِي مِنَ التَّصَرُّفِ - بِأَنَّهَا الْأَصْلُ وَالْأَكْثَرُ - مَا لَيْسَ لِلصِّفَةِ^(٧).

(١) فِي (ف): تَصْرِيفُهُ.

(٢) قَدَّمَ هَذِهِ الْفَقْرَةَ وَالَّتِي تَلِيهَا عَلَى قَوْلِهِ: وَقَالُوا فِي مَرِيٍّ. وَهَذَا مُخَالَفٌ لِتَرْتِيبِ الْكِتَابِ وَالْمَسَائِلِ.

(٣) فِي (د): مَا يَقْتَضِيهِ.

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٣/٦٣٨، وَشَرْحُ السِّيَرَانِي ١٥/٢٤، وَالتَّعْلِيقَةُ ٤/١١٠.

(٥) سَاقَطَ مِنْ (ف).

(٦) بَيَّنَّ السِّيَرَانِي ١٥/٢٥ أَنَّ فِيهِ مُخَالَفَةً لِلْقِيَاسِ مِنْ جِهَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا أَنَّ فَعُولًا لَا يَجْمَعُ عَلَى فُعْلَاءَ، وَالثَّانِيَةُ أَنَّ فَعِيلًا إِذَا كَانَ عَيْنُهُ وَلاَمُهُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ لَا يَجْمَعُ عَلَى فُعْلَاءَ.

(٧) يَنْظُرُ: الْمُقْتَضَبُ ٢/٢١٣، وَشَرْحُ السِّيَرَانِي ١٥/٢٧.

وأما قولهم: امرأة فروقة وملولة، ورجل فروقة وملولة، فهو نظير صبور في لزوم الصيغة الواحدة للمؤنث والمذكر. وقال أبو الحسن: "دخلت الهاء؛ للمبالغة كنسابة، وعلامة" (١).

وجمع (فَعَال) بمنزلة (فَعُول)؛ لأنه مؤاخ له في المرتبة، فتقول في صناع: صنّع كما تقول: صبور وصبر. وجمع نوار: نُور، وكذلك: جواد وجُود، وعَوَان وعُون، فهو (فُعِل)، إلا أنه أُسكن؛ لثقل الضمة على الواو (٢). ويمتنع (فَعَال) من الهاء كما يمتنع (فَعُول)، والعلّة واحدة، فتقول: رَجُلٌ صَنَاعٌ وامرأة صَنَاعٌ (٣).

وجمع جَبَان: جُبْنَاء (٤) على التشبيه بكريم وكرماء.

وجمع (فَعَال) كجمع (فَعَال) [١٨٦/أ]؛ لأن هذه الأبنية الثلاثة من (فَعَال) و(فُعَال) و(فُعَال) متناسبة، وكلّها تشبه (فَعُول)، فتقول: نَاقَةٌ كِنَارٌ، وجَمَلٌ كِنَازٌ، ورجُلٌ لِكَأُ اللحم، وامرأةٌ لِكَأُ، ونَاقَةٌ دِلَاثٌ وجَمَلٌ دِلَاثٌ، والجمع فيه: كُنَزٌ، وَلُكُكٌ، ودُلُثٌ على القياس.

وجمع هِجَان: هِجَان على موافقة لفظ الواحد، وهو على تقدير التّكسير على التشبيه بظريف وظِرَاف، ونظيره: شِمالٌ للواحد، وشِمالٌ للجمع، وكذلك دِرْعٌ دِلَاصٌ وأذْرُعٌ دِلَاصٌ (٥)، وليس بمنزلة جُنُبٌ للواحد والجمع، ودليله:

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦٣٨، وشرح السّيرافي ١٥/٢٧، والمخصّص ١٦/١٠٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٦٣٨، وشرح السّيرافي ١٥/٢٨.

(٣) في كتاب الأمثال لمؤرّج السّدوسي ٥٧: "ويقولون: امرأة صناع وصانع".

(٤) قال السّيرافي ١٥/٢٨: "وقال غيره: يقال: امرأة جبان وجبانة، والجمع جُبْنَاء، وقد جاء في شعر هذيل: أَجْبَان".

(٥) في شرح الأصول: "وإنما جاز دِرْعٌ دِلَاصٌ وأذْرُعٌ دِلَاصٌ، وجمل هِجَان، على فِعال للواحد والجمع؛ لأنّ فِعال وفَعِيل وفُعُول أخوات من أجل وقوع الزيادة التي هي للمدّ منها في موضع واحد بعد عين الفعل".

هَجَانَانِ وَشِمَالَانِ. فَالتَّثْنِيَةُ تَدُلُّ عَلَى الْوَاحِدِ، وَلَوْ كَانَ كَجُنُبٍ لَمْ تَلْحَقْهُ التَّثْنِيَةُ
 كَمَا لَا تَلْحَقُ جُنُبًا^(١). وَتَقُولُ (فِيهِ)^(٢): هَجَائِنِ وَشَمَائِلٍ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ بِمَنْزِلَةِ مَا
 ظَهَرَ فِيهِ الْعَلَامَةُ، وَإِنَّمَا قِيَاسُهُ (فُعْلٌ) كَدِلَاصٍ وَدُلُصٍ^(٣).

(١) فِي جَنْبِ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: رَأْيُ سَيْبَوِيهِ: أَنَّهُ لَا يَثْنَى؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُ مُصْدَرٌ.

وَالثَّانِي: رَأْيُ الْأَخْفَشِ: وَهُوَ جَوَازُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ فِيهِ.

يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٣/٦٤٠، وَشَرْحُ السِّيَرَاتِي ١٥/٣٠.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ(د): فِي، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٣) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٣/٦٣٩، وَشَرْحُ السِّيَرَاتِي ١٥/٣٠.

❖ مسائل هذا الباب أيضاً:

وما جَمَعَ (مِفْعَال)؟ ولمْ جرى على (مَفَاعِيل) كالأسماء؟ وهل ذلك لأنّه على أربعة أحرف من الحروف الصّحاح؟ ولمْ كان المذكر والمؤنث فيه سواء كـ(فَعُول) من نحو: صَبُور؟ ولمْ لا يُجمع بالواو والنون كما لا يُجمع (فَعُول)؟ وما جَمَعَ مَكْثَار^(١)، ومِهْذَار^(٢)، ومَقْلَات^(٣)؟ ولمْ جرى على (مَفَاعِيل)؟.

وما جَمَعَ (مِفْعَل)؟ ولمْ كان بمنزلة (مِفْعَال)؟ وما جَمَعَ (مِفْعِيل)؟ ولمْ استوى الحكم في (مِفْعَال)، و(مِفْعَل)، و(مِفْعِيل)؟ وما جَمَعَ مِدْعَس^(٤)، ومِقُول^(٥)؟ ولمْ جرى على (مَفَاعِل)؟ وما جَمَعَ مَحْضِير^(٦)، ومُنْشِير^(٧)؟ ولمْ جرى على (مَفَاعِيل)؟.

(١) المكثار من الرجال أو النساء: كثير الكلام.

ينظر: المحيط (كثر) ٦/٢٤٠، والمحكم (كثر) ٦/٤٩٢.

(٢) المهذار: كثير الكلام.

ينظر: ديوان الأدب ١/٣١٠، والمحيط (هذر) ٣/٤٦٧.

(٣) المقلات: من النوق والنساء التي لا يعيش لها ولد، وناقّة مقلات: تضع مرة واحدة.

ينظر: الإبل ٩١، والمحيط (قلت) ٥/٣٦٤.

(٤) المدعس: الطعان أو الكثير الطعن.

ينظر: مختصر أمثلة سيبويه ٢٨٣، وسفر السعادة ١/٤٥٥.

(٥) المقول: جيّد الكلام أو كثيره.

ينظر: مختصر أمثلة سيبويه ٢٨٤، والصّحاح (قول) ٦/١٨٠٦.

(٦) المحضير: الفرس الكثير الجري.

ينظر: مختصر أمثلة سيبويه ٢٨٨، والتّهذيب (حضر) ٤/٢٠٠.

(٧) الأشر: البطر، ومنه ناقّة مشير، وجواد مشير.

ينظر: الصّحاح (أشر) ٢/٥٧٨، والمجمل (أشر) ١/١٩٣.

وما جَمَعَ مَسْكِينٍ؟ ولمَ جاز فيه: مَسْكِينَةٌ كَفَقِيرٍ وَفَقِيرَةٌ؟ وهل ذلك لأنَّه أشبه نظيره، مع أنَّه ليس للمبالغة؟ ولمَ جاز فيه: مَسْكِينُونَ وَمَسَاكِينُ؟ ولمَ جاز: امرأةٌ مَسْكِينَةٌ؟.

وما جَمَعَ (فَعَّال)؟ [١٨٦/ب] ولمَ لا يجوز أن يُكْسَرَ؟ وهل ذلك لأنَّه صار كالفعل في المبالغة بتشديد العين، فصار (فَعَّال) بمنزلة (فَعَّل) في أنَّه لا يُكْسَر، وجرى على جمع السَّلامة بالواو والنُّون، والألف والتَّاء^(١)؟.

وما جَمَعَ (فُعَّال)؟ ولمَ جرى مجرى (فَعَّال)، إلَّا أنَّه جاز فيه التَّكسير على طريق النَّادر نحو: عَوَّار^(٢) وعَوَاوِير^(٣)؟.

وما جَمَعَ شَرَّاب، وَقَتَّال؟ ولمَ جاز فيه: شَرَّابَةٌ، وَقَتَّالَةٌ؟.

وما جَمَعَ حُسَّان، وَكُرَّام؟ ولمَ جاز فيه: حُسَّانَةٌ، وَكُرَّامَةٌ؟.

وما جَمَعَ (مَفْعُول)؟ ولمَ كان الأغلب عليه الواو والنُّون، وجاز فيه التَّكسير نحو: مَكْسُورٌ وَمَكَايِيرٌ، وَمَلْعُونٌ وَمَلَاعِينٌ، وَمَشْؤُومٌ (و)^(٤) مَشَائِيمٌ؟ وهل ذلك لأنَّه نظير (فَاعِل)؟.

وما جَمَعَ ((فِعِيل)؟ ولمَ جرى على الواو والنُّون دون التَّكسير؟ وما جمع^(٥) فِسِّيْق، وَشَرَّيب؟.

(١) ينظر: الكتاب ٦٤١/٣.

(٢) العَوَّار: الجبان والضعيف من النَّاس.

ينظر: الصَّحاح (عور) ٧٦١/٢، ومختصر أمثلة سيبويه ٢٠٥.

(٣) لم يرد في الأجوبة جواب لمجيء عَوَّار وعَوَاوِير على طريق النَّادر. وفي شرح السَّيرافي ٣٣/١٥: "وكسروه لأنَّهم لا يقولون للمرأة: عَوَّارَةٌ؛ لأنَّ الشَّجاعة والجُبْنَ في الأغلب من أوصاف الرِّجال الذين يحضرون الحروب والقتال، قال الأعشى:

غَيْرِ مِيلٍ وَلَا عَوَاوِيرٍ فِي الْهَيْجِ — جَا وَلَا عُزْلٍ وَلَا أَكْفَالٍ "

(٤) ساقط من (د).

(٥) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

وما جَمَعَ (مُفْعَل)، و(مُفْعِل)؟ ولمْ غلب عليه الواو والنُّون، وجاز التَّكْسِير على طريق النَّادر؟ وما جَمَعَ مُنْكَر، ومُفْطِر، ومُوسِر؟ ولمْ جرى على (مَفَاعِيل) بزيادة الياء في مَفَاطِير، ومَيَاسِير، ومَنَاكِير؟.

وما جَمَعَ (فُعَل)؟ ولمْ كان بمنزلة (فُعَال)^(١)، وكذلك (فُعِيل)^(٢)، وجرى في جمعه جمع السَّلَامَةِ بالواو والنُّون، والألف والتَّاء^(٣)؟.

وما جَمَعَ (مُفْعِل) الذي يكون للمؤنث، ولا تدخله الهاء؟ ولمْ جرى فيه التَّكْسِير؟ وما جَمَعَ مُطْفِل^(٤)، ومُشْدِن^(٥)؟ ولمْ جرى على مَشَادِن، ومَطَافِل، وجاز فيه على طريق النَّادر: مَشَادِن، ومَطَافِيل؟ ولمْ لا يجوز جمعه بالألف والتَّاء؟.

وما جَمَعَ سَيِّد، وقَيِّم، وبَيِّع؟ ولمْ جرى على الواو والنُّون، على قياس ما فيه التَّشْدِيد للمُبَالِغَةِ؟ ولمْ جاز: مَيَّت^(٦) وأَمْوَات، وقَيْل وأَقْيَال، وكَيْس وأَكْيَاس^(٧)، مع جواز الواو والنُّون؟.

(١) ضُبِطَت في الكتاب ٦٤١/٣ بالفتح، وفي المخطوط ضُبِطَت بالضَّم، وهو الصَّحِيح.

(٢) ينظر: الكتاب ٦٤٢/٣.

(٣) لم يُورد هنا ذِكْرًا للأمثلة، وكذلك في الأجوبة، ومثَّل لها سيبويه ٦٤١/٣ بِزُمْلٍ وَجُبًّا.

(٤) الْمُطْفِل: الطَّبِيَّة التي معها أولاد صغار، وكذلك النَّاقَة، وهي قَرِيبَة عهد بِالنَّجَاج.

ينظر: الصَّحَاح (طفل) ١٧٥١/٥، ومختصر أمثلة سيبويه ٢٨٤.

(٥) الْمُشْدِن: الطَّبِيَّة التي معها شادن، وهو ولدها إذا قوي وصلح جسمه.

ينظر: المحيط (شدن) ٣٠١/٧، والصَّحَاح (شدن) ٢١٤٣/٥.

(٦) ضُبِطَت في الكتاب ٦٤٢/٣، وشرح السَّيرافي ٣٥/١٥ بالتَّشْدِيد، على وزن فَيْعِل، وضُبِطَت في المخطوط هنا بالتَّخْفِيف ضمن ما جاء على وزن فَعْل، وسيذكر الوجهين في الأجوبة.

(٧) قال الأَعلَم في النُّكْت: "وذكر غير سيبويه: أَقْيَال، وكَيْس وأَكْيَاس". وهذا يخالف الكتاب ٦٤٢/٣، وشرح السَّيرافي ٣٦/١٥، والرَّمَانِي هنا.

ولم كان الأكثر في (فَعَلَ) التَّكْسِير، والأكثر في (فَعِلَ) ^(١) الواو والنُّون ^(٢)؟ وما جَمَعَ صَعْب، وَخَذَلَ، وَفَسَلَ؟ ولم جرى [أ/١٨٧] على (فَعَال)، وخالف باب هَيْنَ وَلَيْنَ؟.

ولم جاز: امْرَأَةٌ حَيَّةٌ وَأَحْيَاءٌ، وَمَيِّتَةٌ وَأَمْوَاتٌ، وَنِضْوَةٌ وَأَنْصَاءٌ، وَنِقْضَةٌ وَأَنْقَاضٌ؟ وما معنى قوله: "لَأَنَّكَ إِذَا كَسَّرْتَ، فَكَأَنَّ الحَرْفَ لَا هَاءَ فِيهِ" ^(٣)؟.

ولم جاز: هَيْنَ وَأَهْوَنَاءَ ^(٤)؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (فَاعِلٍ) فِي الصِّفَةِ كَمَا أَنَّ (أَفْعِلَاءً) تُؤَاخِي (فُعَلَاءً)، وقد قالوا: شَاهِدٌ وَشُهَدَاءٌ، فجعلوا المؤاخاة في الجمع كالمؤاخاة في الواحد؟.

ولم جاز: نِسْوَةٌ وَنِسْوَانٌ كَشِقْدَانٍ وَشِقْدَانٍ ^(٥)؟.

وما جَمَعَ قَسُورٌ ^(٦)، وَتَوَآمٍ؟ ولم جرى مجرى قَشْعَمٍ ^(٧) في الجمع على زنة (مَفَاعِلٍ)؟ وما جَمَعَ غَيْلَمٌ ^(٨)؟ ولم جرى على غِيَالِمٍ كَسَمْلَقٍ ^(٩) وَسَمَالِقٍ؟ ولم

(١) في الأصل و(د): فَعِلَ، والتَّصْوِيبُ مِنَ الْأَجُوبَةِ.

(٢) لم يرد جواب لهذا السُّؤال في الأجوبة. قال السَّيرافي ٣٦/١٥: "والباب في فَعِلَ جمع السَّلَامَةِ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فَاعِلٍ".

(٣) ينظر: الكتاب ٦٤٢/٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٤٣/٣.

(٥) لم ترد شِقْدٌ وَشِقْدَانٌ فِي الْكِتَابِ، وَهِيَ فِي شَرْحِ السَّيرافي ٣٧/١٥. وَالشَّقْدُ: وَلَدُ الْحَرْبِ.

ينظر: الصَّحاح (شَقْد) ٥٦٦/٢، وَاللَّسَانُ (شَقْد) ٤٩٥/٣.

(٦) الْقَسُورُ: صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الْأَسَدِ.

ينظر: مختصر أمثلة سيبويه ٢٥٥، وَالصَّحاح (قَسْر) ٧٩١/٢.

(٧) الْقَشْعَمُ مِنَ الرِّجَالِ: الشَّيْخُ الْكَبِيرُ.

ينظر: المحيط (قَشْعَم) ٢٠٢/٢، وَالصَّحاح (قَشْعَم) ٢٠١٣/٥.

(٨) الْغَيْلَمُ: الْجَارِيَةُ الْمَغْتَلَمَةُ، أَوْ الشَّابُّ الْعَرِيضُ الْمَفْرَقُ، الْكَثِيرُ الشَّعْرِ.

ينظر: المحيط (غَلَم) ٨٩/٥، وَالصَّحاح (غَلَم) ١٩٩٧/٥.

(٩) السَّمْلَقُ: الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ، أَوْ الْقَاعُ الْأَمْلَسُ، أَوْ الذَّنْبُ.

ينظر: المحيط (سَمْلَق) ٨٨/٦، وَالْمَحْكَم (سَمْلَق) ٣٨٢/٦.

دخلته الهاء في المؤنث، وُجِّع بالواو والنون؟ وهل ذلك لأنَّه كـ(فَاعِل) في الصِّفة من غير مبالغة؟.

وما الشَّاهد في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿وَأَحْيَيْنَاهُ بَلَدَةً مِّثًّا﴾^(١)؟.

فلمَ جاز في (فِعِل) أن يكون للمؤنث والمذكر سواء، كما قالوا: نَاقَةٌ رِيَّضٌ^(٢)؟ وما الشَّاهد في قول الرَّاعي^(٣):

وَكَاَنَّ رِيَّضَهَا إِذَا يَاسَرَتْهَا كَانَتْ مُعَوَّدَةَ الرَّحِيلِ ذُلُولًا^(٤)؟

فلم جرى مجرى سَدِيس، وجَدِيد^(٥)؟.

(١) سورة ق: آية ١١.

(٢) ناقة ريّض: الصَّعبة التي تراض.

ينظر: المحيط (روض) ٣٩/٨، والصَّحاح (روض) ١٠٨١/٣.

(٣) هو عبيد بن حُصَيْن بن معاوية النُّميري، شاعر فصيح، من فحول الشعراء. ت (٩٠هـ).

ينظر: طبقات فحول الشعراء ٥٠٢/٢، والأعلام ١٨٨/٤.

(٤) من الكامل، والشَّاهد فيه: (ريّض) حيث جاءت بغير تاء التَّأْنِيث.

ينظر: الديوان ٢٤٠، والكتاب ٦٤٣/٣، وشرح السِّيرافي ٣٨/١٥، والتَّعليقة ١١٥/٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٦٤٤/٣.

❖ الجواب:

وَجَمْعُ (مَفْعَالٍ) عَلَى (مَفَاعِيلٍ)؛ لِأَنَّهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ صَحَاحٌ، وَالْمُوْنْتُ
وَالْمَذَكَّرُ فِيهِ سَوَاءٌ بِمَنْزِلَةِ (فَعُولٍ)، وَلَا يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ كَمَا يُجْمَعُ صَبُورٌ،
وَالْعَلَّةُ وَاحِدَةٌ. وَجَمْعُ مَكْثَارٍ: مَكَاثِيرٌ، وَكَذَلِكَ مَهْذَارٌ وَمَهَاذِيرٌ، وَمَقْلَاتٌ
وَمَقَالِيَتٌ^(١).

وَجَمْعُ (مَفْعَلٍ) بِمَنْزِلَةِ (مَفْعَالٍ)؛ لِأَنَّهُ مَقْصُورٌ (مِنْهُ، وَ) (مَفْعِيلٍ) بِتِلْكَ
الْمَنْزِلَةِ؛ لِأَنَّهَا أَبْنِيَةٌ مُتَنَاسِبَةٌ^(٢). وَجَمْعُ مَدْعَسٍ، وَمَقُولٍ: مَدَاعِسٌ، وَمَقَاوِلٌ. وَجَمْعُ
مُحْضِرٍ: مُحَاضِرٌ، وَكَذَلِكَ مُمْشِرٌ وَمَآشِرٌ^(٣).

وَأَمَّا مُسْكِينٌ فَاجْتَمَعَ فِيهِ سَبَبَانِ: أَحَدُهُمَا: [١٨٧/ب] بُعِدَ عَنْ مُحْضِرٍ؛ لِأَنَّهُ
لَيْسَ فِيهِ مِبَالِغَةٌ، وَقَرَبُهُ مِنْ نَظِيرِهِ، فَجَازَ فِيهِ: مُسْكِينٌ وَمُسْكِينَةٌ كَفَقِيرٍ وَفَقِيرَةٌ^(٤)،
وَجَازَ: مُسْكِينُونَ وَمُسْكِينَاتٌ^(٥)، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ عَلَى زَنَةِ مُحْضِرٍ، فَجَازَ فِيهِ:
مَسَاكِينٌ، وَجَازَ عَلَى ذَلِكَ: امْرَأَةٌ مُسْكِينٌ، كَقَوْلِكَ: امْرَأَةٌ مُحْضِرٌ^(٦).

وَجَمْعُ (فَعَّالٍ) بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّكْسِيرُ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِلْمِبَالِغَةِ
عَلَى (فَعَّالٍ) بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ كَالْفَعْلِ فِي (فَعَّلَ)، فَجَرَى مَجْرَاهُ فِي أَنَّهُ لَا تَكْسِيرَ فِيهِ

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٠، وشرح السَّيرافي ١٥/ ٣١، والتَّكْمَلَةُ ٤٨٨.

(٢) ساقط من (ف).

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٠، وشرح السَّيرافي ١٥/ ٣١، والتَّكْمَلَةُ ٤٨٩.

(٤) في شرح الأصول ٧٨: "لأنَّهم لما قالوا: مسكينة تشبيهاً بفقيرة إذ هي على معناها جاز هذا".

(٥) في شرح الأصول ٧٩: "ومن يقول من العرب: امرأة مسكين، فهو يجوز على مذهبه جمع
السَّلامَةِ، كما لا يجوز في محضِرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُؤْنَتُ بِالْهَاءِ، فَإِذَا كَانَ يَمْتَنِعُ مِنْ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ، امْتَنَعَ
مِنَ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَامْتَنَعَ نَظِيرُهُ مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي النَّظِيرِ يَتَّبِعُ مَا أَلْزَمَتْهُ الْعَلَّةُ؛ لِأَنَّ
لَهُ الْقُوَّةَ بِالْعَلَّةِ الْمَوْجِبَةِ".

(٦) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٠، والتَّكْمَلَةُ ٤٨٩.

البَّتَّة^(١). وكذلك كُلُّ صفة مبالغة كانت مشددة العين، إِلَّا أَنْ أَقْرَبَهَا إِلَى (فَعَّل): (فَعَّال)، فتقول فِي شَرَّاب: شَرَّابُونَ، وَفِي قَتَّال: قَتَّالُونَ، وَشَرَّابَةٌ وَقَتَّالَةٌ، وَشَرَّابَاتٌ وَقَتَّالَاتٌ. وكذلك جَمَعَ حُسَّانَ وَكُورَامَ وَحُسَّانَةَ وَكُورَامَةَ^(٢).

وَأَمَّا (مَفْعُول) فيجري مجرى (فَاعِل)، فِي أَنْ الْأَغْلَبَ عَلَيْهِ الْوَاوُ وَالنُّونُ، وَيَجُوزُ فِيهِ التَّكْسِيرُ، فتقول: مَلْعُونٌ وَمَلَاعِينُ، وَمَشْؤُومٌ وَمَشَائِيمُ، وَمَكْسُورٌ وَمَكَاسِيرُ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُ (فَاعِل)^(٣).

وَجَمَعَ (فِعِيل) بِالْوَاوِ وَالنُّونِ دُونَ التَّكْسِيرِ؛ لِأَنَّ الْمِبَالِغَةَ فِيهِ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ - مَعَ قَلَّتِهِ فِي بَابِهِ - فتقول: فِسِّيْقٌ وَفِسِّيْقُونَ، وَشَرِّيْبٌ وَشَرِّيْبُونَ، لَا غَيْرَ؛ لِمَا بَيَّنَّا^(٤).

وَجَمَعَ (مُفْعَل)، وَ(مُفْعِل) بِالْوَاوِ وَالنُّونِ^(٥)؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى (فَاعِل)، وَهُوَ أَوْضَعُ فِي التَّكْسِيرِ مِنْ (فَاعِل)؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ مِنْهُ، فَاقْتَضَى الْاِقْتِصَارُ فِي جَمْعِهِ عَلَى السَّلَامَةِ. وَجَمَعَ مُنْكَرٌ، وَمُفْطِرٌ، وَمُؤَسِّرٌ عَلَى مَنَاقِيرَ، وَمَفَاطِيرَ، وَمِيَاسِيرَ^(٦)، بِزِيَادَةِ الْيَاءِ؛ لِثَلَا يَخْلُصَ لَهُ جَمْعُ التَّكْسِيرِ؛ مِنْ أَجْلِ ضَعْفِهِ فِيهِ كَمَا لَمْ يَخْلُصَ السَّلَامَةُ فِي (تَمَرَةٍ)^(٧) وَتَمَرَاتٍ، وَصَحْفَةٌ وَصَحَفَاتٌ؛ لِأَنَّهُ أَنْقَصَ مَرْتَبَةً مِنَ الْمَذْكُورِ، فَخَلَصَ لِلْمَذْكُورِ جَمْعُ السَّلَامَةِ؛ لِتَفْضِيلِهِ بِهِ، وَلَمْ يَخْلُصَ لِلْمَوْثَّ^(٨).

(١) فِي شَرْحِ الْأَصُولِ ٧٩: "لَأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ صِفَةً مِبَالِغَةً، فَهُوَ مَعْدُولٌ عَنِ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ".

(٢) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٦٤١/٣، وَشَرْحُ السِّيَرَاتِ ٣٣/١٥.

(٣) فِي شَرْحِ الْأَصُولِ ٨٠: "وَحُكْمُ مَفْعُولٍ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنَ التَّكْسِيرِ؛ لِقُوَّتِهِ فِي بَابِ الصِّفَةِ الْجَارِيَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَلْعُونٌ وَمَلَاعِينُ وَمَكْسُورٌ وَمَكَاسِيرُ؛ تَشْبِيْهًُا بِالْأَسْمَاءِ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ".

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٦٤١/٣، وَالتَّكْمِلَةُ ٤٩١.

(٥) الْأَكْثَرُ فِيهِ أَنْ يَجْمَعَ جَمْعُ السَّلَامَةِ، وَيَجْمَعُ جَمْعُ التَّكْسِيرِ عَلَى قَلَّةٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ السِّيَرَاتِ ٣٤/١٥.

(٦) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٦٤١/٣، وَشَرْحُ السِّيَرَاتِ ٣٤/١٥.

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ(د): تَمَرٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٨) فِي شَرْحِ الْأَصُولِ ٤٢: "حُكْمُ فَعْلَةٍ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ تَحْرِيكُ الْعَيْنِ فِي الْأَسْمِ دُونَ الصِّفَةِ، ⇐=

وجمع (فَعَّل)، و(فُعَّال)، و(فُعِّل)، و(فَعِيل)، كُله يجري [١٨٨/أ] مجرى واحداً؛ لشبهه بـ(فَعَّال) في المبالغة بالتشديد لعين الفعل، والقياس في جميعه الواو والنون، والألف والتاء في المؤنث.

و(جَمَعَ)^(١) (مُفْعِل) الذي يكون للمذكر والمؤنث سواء، يجري فيه التَّكْسِير على (مَفَاعِل)^(٢)؛ لَأَنَّهُ (نَظِير)^(٣) (فَاعِل) الذي ليس على الفعل، وإنَّما هو على النَّسَب من نحو: نابِل وتَامِر^(٤)، فالتَّكْسِير أصل فيه. فجَمَعَ مُطْفِل، ومُشْدِن: مَطَافِل، ومَشَادِن. وجاء مَطَافِل، ومَشَادِن على طريق النَّادر؛ تشبيهاً بمَنَاكِير. ولا يجوز فيه الألف والتاء؛ لأنَّ المؤنث والمذكر في واحده سواء، فاستوى في الجمع كما استوى في الواحد^(٥).

وأَمَّا سَيِّد، وَقِيَم، وَبَيَّع فالأغلب^(٦) فيه الواو والنون؛ لشبهه بصفة المبالغة بتشديد العين. ويجوز فيه التَّكْسِير؛ لأنَّ الأصل فيه: (فَعِيل)، فيجوز: مَيَّت^(٧) ومَيِّتُونَ على قياس الباب. ويجوز: مَيَّت وأموات، وقِيل وأقوال، وكَيِّس

= ودون ما عينه واو أو ياء؛ لأنَّهم استثقلوا التَّحْرِيكَ في هذين القسمين، وحرَّكوا في الاسم؛ لئلاَّ يخلص له جمع السَّلامَة كخلوصه للمذكر إذ كان المؤنث أنقص منزلة".

(١) في الأصل: يجمع، والتصويب من (د)، (ف).

(٢) في (ف): مفعِل.

(٣) في الأصل و(د): نظيره، والتصويب من (ف).

(٤) هذا رأي الخليل، وعند سيبويه مُتَأَوَّل بإنسان أو شيء حائض، وذهب الكوفيون إلى أنَّ التَّاء سقطت من هذه الأسماء؛ لأنَّها معانٍ اختصَّ بها المؤنث.

ينظر: الكتاب ٣/٣٨٣، والمفصل ٢٤١، والإنصاف ٢/٦٢٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٢، والتَّكْملة ٤٨٨.

(٦) في (ف): الأغلب.

(٧) اختلف البصريون والكوفيون والبغداديون في مَيَّت ونحوه، فذهب البصريون إلى أَنَّهُ فَعِيل مكسور العين، وذهب الكوفيون إلى أَنَّهُ على وزن فَعِيل، وذهب البغداديون إلى أَنَّهُ فَعِيل بفتح العين نقل إلى فَعِيل بكسرها.

وأَكْيَاس، لَمَّا كَانَ يَخْرُجُ إِلَى زِنَةٍ (فَعَلَ) جُمِعَ عَلَى قِيَاسِهِ فِي الْمَعْتَلِّ (١). وَالْأَكْثَرُ فِي (فَعَلَ) مِنَ الصِّفَةِ التَّكْسِيرِ كَقَوْلِكَ: صَعْبٌ وَصِعَابٌ، وَخَذَلٌ وَخِذَالٌ، وَفَسَلٌ وَفَسَالٌ. وَالْأَكْثَرُ فِي هَيِّنٍ، وَلَيِّنٍ: الْوَائِي وَالنُّونُ؛ لِأَنَّهُ مَخْفَفٌ مِنْ هَيِّنٍ، وَلَيِّنٍ (٢).

وَيَجُوزُ: حَيَّةٌ وَأَحْيَاءٌ، وَمَيِّتَةٌ وَأَمْوَاتٌ، وَنِضْوَةٌ وَأَنْضَاءٌ، وَنَقْضَةٌ وَأَنْقَاضٌ؛ لِأَنَّ تَكْسِيرَهُ لَمَّا كَانَ يُذْهَبُ الْهَاءُ صَارَ كَأَنَّهُ جُمِعَ نِضْوٌ، مَعَ أَنَّهُ نَظِيرُ تَأْنِيثِ (٣) جَمْعِ التَّكْسِيرِ (٤).

وَقَالُوا: هَيِّنٌ وَأَهْوَنَاءٌ؛ لِأَنَّ (أَفْعِلَاءً) نَظِيرُ (فُعَلَاءٍ) كَمَا أَنَّ هَيِّنٌ فِي الصِّفَةِ نَظِيرُ (فَاعِلٍ) فِيهَا، وَتَنَكَّبُوا (٥) (فُعَلَاءً) إِلَى (أَفْعِلَاءٍ) كَمَا تَنَكَّبُوهُ فِي غَنِيِّ إِلَى أَغْنِيَاءَ.

وَيَجُوزُ: نِسْوَةٌ وَنِسَوَانٌ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ إِذَا ذَهَبَتْ صَارَ بِمَنْزِلَةِ جَمْعِ (نِسُو) (٦)، وَجَرَى مَجْرَى شِقْدٍ وَشِقْدَانٍ فِي الْاسْمِ (٧).

وَجُمِعَ قَسُورٌ: قَسَاوِرٌ، وَكَذَلِكَ تَوَآمٍ وَتَوَائِمٌ؛ (لَأَنَّهُ) (٨) مُلْحَقٌ بِقَشْعَمٍ وَقَشَاعِمٍ. وَكَذَلِكَ [ب/١٨٨] غَيْلَمٌ وَغِيَالِمٌ بِمَنْزِلَةِ سَمْلَقٍ وَسَمَالِقٍ. وَيَجُوزُ فِيهِ جَمْعُ السَّلَامَةِ (٩)؛ لِأَنَّهُ كَ (فَاعِلٍ) فِي الصِّفَةِ مِنْ غَيْرِ مَبَالِغَةٍ.

= ينظر: المنصف ١٥/٢، والإنصاف ٦٥٦/٢.

(١) في الكتاب ٦٤٢/٣: "شَبَّهُوا فِعْلَ بِفَاعِلٍ حِينَ قَالُوا: شَاهِدَ وَأَشْهَدَ".

(٢) قال سيبويه ٦٤٢/٣: "لَأَنَّ أَصْلَهُ فَيُعْلَلُ، وَلَكِنَّهُ خُفِّفَ وَحُذِفَ مِنْهُ".

(٣) في (ف): التَّأْنِيثُ.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٤٢/٣، وشرح السِّيرافي ٣٦/١٥.

(٥) تَنَكَّبُوا: تَجَنَّبُوا، وَتَنَكَّبَ بِهِ: عَدَلَ.

ينظر: الصَّحَاحُ (نكب) ٢٢٨/١، والمحكم (نكب) ٥٣/٧.

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ(د): نِسْوَةٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٦٤٣/٣، وشرح السِّيرافي ٣٨٩/٤.

(٨) فِي الْأَصْلِ وَ(د): لَا، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٩) ينظر: الكتاب ٦٤٣/٣، وشرح السِّيرافي ٣٨/١٥، والتَّكْمِلَةُ ٤٨٥.

وفي التَّنْزِيلُ: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَهُ مَيِّتًا﴾ فجاز: مَيِّتًا في صفة البلدة كما جاز في صفات المبالغة من (فَعُول) ونحوه، وقالوا^(١): نَاقَةٌ رَيِّضٌ على ذلك.

وقال الرَّاعِي:

وَكَأَنَّ رَيِّضَهَا إِذَا يَاسَرَتْهَا كَانَتْ مُعَوِّدَةَ الرَّحِيلِ ذُلُولًا^(٢)
فوصف المؤنث بصفة مذكرة^(٣).

وجرى مَيِّتٌ، ورَيِّضٌ مجرى سَدِيسٍ، وجَدِيدٌ؛ لَأَنَّهُ في مرتبةٍ بَيْنَ ما بَعُدَ من (فَاعِلٍ) وقُرْبِ^(٤).

(١) في (ف): قال.

(٢) تقدّم تخريجه ص (١٧٥) من التَّحْقِيقِ.

(٣) في (ف): مذكّر.

(٤) قال السَّيرافيّ ٣٨/١٥: "ويجوز أن يكون طرح الهاء منها؛ تشبيهاً بامرأة قتيل وجريح؛ لأنّها في معنى مَرُوضَةٍ مفعول بها".

❖ مسائل من هذا الباب [أيضاً] ^(١):

وما جَمَعَ (أَفْعَل) في الصِّفَةِ ^(٢)، واستوى في ذلك مذكَرُه ومؤنَّثُه؟ وما وجه تشبيهه بـ(فَعُول) في الصِّفَةِ حتَّى جُمِعَ على ما قاربه، فكان أحدهما على (فَعُل)، والآخر على (فُعُل)؟ وما جَمَعَ أَحْمَرُ، وَأَخْضَرُ، وَأَبْيَضُ، وَأَسْوَدُ؟ ولمْ جرى على (فُعُل)؟ ولمْ جاز فيه: (فُعْلَان)، فتقول: أَحْمَرُ وَحُمْرَان، وَأَسْوَدُ وَسُودَان، وَأَبْيَضُ وَبَيْضَان، وَأَشْمَطُ وَشُمَطَان ^(٣)، وآدَم ^(٤) وَأُدْمَان؟ وما جَمَعَ حُمْرَاء؟ ولمْ جرى على حُمْر؟ وكذلك صَفْرَاءُ وَصُفْرُ، وَخَضْرَاءُ وَخُضْرُ، وَسَوْدَاءُ وَسُودُ؟.

وما جَمَعَ (الْأَفْعَل) الذي مؤنَّثُه (فُعْلَى)؟ ولمْ جرى على (الْأَفَاعِل) ولمْ يجر فيه: (فُعُل) في الصِّفَةِ؟ وما في لزوم الألف واللام ممَّا يُوجب له حكم الاسم؟ وهل ذلك لأنَّه يصير بمنزلة العَبَّاس، والحسن في الاسم العلم، ويخرج عن طريقة الصِّفَةِ، إذ لا يجوز: رَجُلٌ أَصْغَرُ، ولا رَجُلٌ أَكْبَرُ؟ ولمْ جاز: الْأَصَاغِرَةُ؟ وما في أنَّه لمْ يتمكَّن في الصِّفَةِ ممَّا يُوجب خُروجه إلى الاسم من نحو: أَفْكَلُ وَأَفَاكِل ^(٥)؟ ولمْ جاز: أَبْطَحَ وَأَبَاطِح، وَأَسْوَدَ وَأَسَاوِدَ مع قولهم: بَطَحَاءُ، وَسَوْدَاءُ وَأَسَاوِدُ؟ ولمْ جاز فيه: الْأَصْغَرُونَ [أ/١٨٩] والأَكْبَرُونَ على جمع التَّكْسِيرِ وجمع السَّلَامَةِ؟ وما نظيره من اجتماع (فُعُل)، و(فُعْلَان) في (أَفْعَل)؟.

(١) زيادة من (ف).

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٤.

(٣) الشَّمَط: اختلاف الشَّيب بالشَّعر، والرَّجُلُ أَشْمَط.

ينظر: الصَّحاح (شمط) ٣/١١٣٨، ومختصر العين للزَّبيدي (شمط) ٢/١٢٢.

(٤) الآدم: من النَّاس: الأسمر، ومن الإبل والطَّباء: الأبيض.

ينظر: الصَّحاح (آدم) ٥/٣٨٥٩ والتَّهْذِيب (آدم) ١٤/٢١٤.

(٥) الأفكل: رعدة تعلق الإنسان.

ينظر: التَّهْذِيب (فكل) ١٠/٢٥٧، ومختصر أمثلة سيبويه ٢.

ولم جاز: الآخرون، ولم يجز فيه التَّكْسِير؟ وما وجه التباسه بآخر^(١)؟ ولم كان آخر أحقَّ بجمعه على أواخر؟ وما في أنه لم يتمكَّن في الصِّفَة، ولا في النِّكْرَة من قولهم: آخر؟.

وما جَمَعَ (فَعْلَان) الذي له (فُعْلَى)؟ ولم جرى على (فِعَال)؟ وما نظيره في حذف الزيادة التي في آخره من قولهم: أنثى وإناث، ورُبَّى^(٢) ورُبَاب؟ وما جَمَعَ عَجْلَان؟ ولم جرى على عَجَال، وكذلك عَطْشَان وعِطَاش، وغَرْثَان^(٣) وغِراث؟ ولم جرى مؤنثه مجراه في الجمع على (فِعَال) كغَضَبِي وغِضَاب؟ ولم جاز فيه: (فَعَالِي)، مع أن الأصل الذي يُقاس عليه (فِعَال)، فلم جاز فيه: سَكْرَان وسَكَارِي، وحَيْرَان وحَيَارِي، وخَزْيَان وخَزَايَا، وغَيْرَان وغَيَارِي؟ ولم أجروه مجرى قولهم: صَحْرَاء وصَحَارِي، وذِفْرِي^(٤) وذَفَارِي، وحُبْلِي وحَبَالِي؟ ولم جاز: سُكَارِي، وعُجَالِي، ومنهم من يقول: عَجَالِي^(٥)؟.

ولم لا يُجْمَع (فَعْلَان فُعْلَى) ولا (أَفْعَل فَعْلَاء) جمع السَّلَامَة في مذكَّره ولا مؤنثه؟ وما نظيره من (فَعُول) نحو: صَبُور؟ ولم مُنَع في الجمع السَّلَامَة كما مُنَع في الواحد التَّأْنِيث على السَّلَامَة؟.

(١) الآخر بالفتح: أحد الشَّيْئَيْن، وهو اسم تفضيل على أفعل.

والآخر بالكسر: بعد الأول، وهو صفة على فاعل.

ينظر: شرح عيون سيبويه ٢٥٤، والصَّحاح (آخر) ٥٧٦/١.

(٢) الرُّبَى: الشَّاة التي وضعت حديثاً.

ينظر: الشَّاء ٣٧، والصَّحاح (رب) ١٣١/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٦٤٥/٣. والغرثان: الجائع.

ينظر: ديوان الأدب ١٣/٢، والصَّحاح (غرث) ٢٨٨/١.

(٤) الذِّفْرِي: موضع خلف أذن البعير، وفي الإنسان ذفريان في القفا عن يمين نقرة القفا وشمالها.

ينظر: المحيط (ذفر) ٧٣/١٠، والصَّحاح (ذفر) ٦٦٣/٢.

(٥) لم يذكر عَجَالِي في الأجوبة.

وما جمع نَدَمَان^(١)؟ ولم جرى على نِدَام ونَدَامِي؟ وكذلك مُحْصَان^(٢)
وَحِمَاص و(مُحْصَان)^(٣) بهذه المنزلة؟ ولم جرى مجرى الاسم في سِرْحَان وسِرَاح،
وَضِبْعَان وضِبَاع، ونَدَمَان ونَدَمَانُون ونَدَمَانَات، [وَمُحْصَان ومُحْصَانُون]^(٤)
وَمُحْصَانَات على (خلاف)^(٥) حُكْم: غَضْبَان، وسَكْرَان؟ ولم جاز في عُرْيَان:
عُرَاة، ولم يَجْز: عِرَاء وعَرَايا على الاقتصار، وجاز: عُرْيَانُون؟.

ولم جاز: رَجُلٌ عَجَلٌ وَعَجَالِي، وسَكِر وسَكَارِي، وحَذِر وحَذَارِي، وبَعِيرٌ
حَبِطٌ^(٦)، وإِبِلٌ حَبَاطِي؟ وما في أَنَّهُ قد يُغْنِي بـ(فَعِل) ما يُغْنِي بـ(فَعْلَان) مِمَّا
يُوجِب [١٨٩/ب] استوائيهما في الجمع؟ ولم جاز: كَسِل بمعنى كَسَلَان، وَصِدٌ^(٧)
بمعنى صَدْيَان؟ ولم جاز: رَجُلٌ رَجُلُ الشَّعْرِ، وَقَوْمٌ رَجَالِي، مع أَنَّهُ ليس
فيه (فَعْلَان)، وإن كان بعضهم قد قال: رَجَلَان وامرأة رَجْلِي؟.

ولم جاز: شَاةٌ حَرَمِي^(٨)، وشَاءٌ^(٩) حِرَام وحَرَامِي، فلم يساوي (فَعْلِي)

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٥.

(٢) الخمصان: الجائع الضامر البطن.

ينظر: التهذيب (خص) ٧/ ١٥٥، والمحكم (خص) ٥/ ٤٣.

(٣) في الأصل و(د): خماصان، والتصويب من الأجوبة، والكتاب ٣/ ٦٤٦.

(٤) زيادة من الأجوبة.

(٥) أثبت في الأصل و(د) في هامش الصفحة.

(٦) الحبط: وجع يأخذ البعير في بطنه.

ينظر: التهذيب (حبط) ٤/ ٣٩٥، والمحيط (حبط) ٣/ ٢٨.

(٧) الصَّدي: العطشان، ورجل صِدٍ وصَادٍ وصديان: إذا كان عطشان.

ينظر: المقصور والمدود للقيالي ٩٨، والصَّحاح (صدي) ٦/ ٢٣٩٩.

(٨) شاة حَرَمِي: إذا أرادت الفحل.

ينظر: الشَّاء ٣٠، والمحكم (حرم) ٣/ ٢٤٧.

(٩) في الكتاب ٣/ ٦٤٦: شياه.

الذي له (فَعْلَان)، ولا يقال: (حَرْمَان)؟.

وما جمع نَفَسَاءَ وَعُشْرَاءَ^(١)؟ وَلَمْ جَرَى عَلَى نَفَاسٍ وَعِشَارٍ، وَنُفَسَاوَاتٍ وَعُشْرَاوَاتٍ، فَجَرَى مَجْرَى رُبْعَةٍ وَرُبْعَاتٍ وَرِبَاعٍ؟ وَلَمْ لَا يُجْمَعُ شَيْءٌ مِنَ الصِّفَاتِ لَيْسَ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ؟.

وَلَمْ جَازٍ: بَطْحَاءَ وَبَطْحَاوَاتٍ، وَلَمْ يُجِزْ مِثْلُ ذَلِكَ فِي حَمَرَاءَ، وَجَازٍ: صَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَاتٍ؟ وَلَمْ جَازٍ: بَطْحَاءَ [وَبِطَاحَ]^(٢)، فَجَرَى مَجْرَى صَحْفَةٍ وَصِحَافٍ، وَعَطَشَى وَعِطَاشَ^(٣)؟ وَلَمْ جَازٍ: بَرَقَاءَ وَبِرَاقٍ كَقَوْلِهِمْ: شَاءَ حَرْمَى وَحِرَامٍ وَحَرَامَى، وَحَبَالَى؟.

(١) ينظر: الكتاب ٦٤٧/٣.

وَالْعُشْرَاءُ: النَّاقَةُ الَّتِي أَتَى عَلَيْهَا عَشْرَةُ أَشْهُرٍ مِنْ لِقَاحِهَا.

ينظر: الإبل ١٤١، وأبنية سيبويه ١٧٥.

(٢) زيادة من الأجوبة.

(٣) كَذَا فِي الْكِتَابِ ٦٤٧/٣، وَقَالَ السَّيْرَافِيُّ ٤٤/١٥: "هَذَا الَّذِي فِي أَصْلِ كِتَابِي الَّذِي قَرَأْتُ مِنْهُ عَلَى أَبِي بَكْرِ السَّرَّاجِ، وَفِي كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ مَبْرَمَانٍ، وَهُوَ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ: وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: نِفَاسٌ كَمَا تَقُولُ: رِبَابٌ، وَقَالُوا: بَطْحَاءٌ وَبِطَاحٌ كَمَا قَالُوا: صَحْفَةٌ وَصِحَافٌ".

❖ الجواب:

وجمع (أفعل) في الصِّفة: (فعل) يستوي فيه المؤنث والمذكر؛ لأنَّه لما مُنع في واحده من الطَّرِيقَة الواحدة في التَّأْنِيث والتَّذْكِير - عَوَّض من ذلك في جمعه. وكان (فعل) أحقَّ به؛ لأنَّه يجري مجرى (فَعُول) في الصِّفة، والعِدَّة، والزيادة، وامتناع هاء التَّأْنِيث فيه؛ فاقتضى أن يكون جمعه على أقرب الأشياء منه، فكان أحدهما: (فعل)، والآخر: (فعل)^(١). وجمع أحمَر: حُمُر، وكذلك أخضر وخُضِر، وأسود وسُود، وأبيض وبيض. ويجوز فيه: (فُعْلان)، تقول: أحمَر وخُمُران، وأسود وسُودان، وأبيض وبيضان وأشمط وشُمطان، وآدم وأدَمَان^(٢). فالأوَّل هو اللَّازِم الذي يُقاس عليه، و(فُعْلان) هو الغالب الكثير. وإنَّما قَوِيَ فيه وكثُر؛ لأنَّه لما مُنع الجمع بالزيادة، بل كان بحذف الزَّيادة [١٩٠/أ]، وكان (فُعْلان) ممَّا يكثر في أبنية المجموع، وتلزمه الزيادتان - كثر فيه؛ ليكون عِوَضًا ممَّا مُنع في (فعل).

وجمع حمراء: حُمُر، وكذلك: صَفراء وصُفَر، وخَضراء وخُضِر، وسُوداء وسُود^(٣).

وجمع (الأفعل) الذي مؤنَّثه (فُعْلَى) على (الأفَاعِل)، ولا يجوز فيه: (فُعْل)؛ لأنَّه لما خرج إلى شبه الاسم بلزوم^(٤) الألف واللام، ونقصان التَّمَكُّن في الصِّفة، إذ شرط الصِّفة أن تتبع الموصوف في نكرته ومعرفته^(٥)،

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٤، وشرح السَّيرافي ١٥/٣٨.

(٢) ذكر السَّيرافي عن ابن كيسان جواز جمعه جمع السَّلامة.

ينظر: شرح السَّيرافي ١٥/٣٩، وابن كيسان النَّحْوِي ١١٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٤، وشرح السَّيرافي ١٥/٣٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٤، وشرح السَّيرافي ١٥/٣٩.

(٥) في (ف): تلزم.

(٦) ينظر: المستوفي ٢/٣.

فنقص عن ذلك، إذ لم يتبع في النكرة، صار كالاسم في أنه لا يتبع النكرة، وكانت الألف واللام لازمة كلزومها في الاسم العلم - أجرى مجرى الاسم في جمعه كقولك: أَفْكَلٌ وَأَفَاكِلٌ؛ ولذلك جاز: الْأَصَاغِرَ لَمَّا كَانَ يُجْمَعُ عَلَى الْأَصَاغِرِ^(١). فَأَمَّا أَبْطَحٌ وَأَبَاطِحُ، وَأَسْوَدٌ وَأَسَاوِدُ، فَإِنَّهَا جاز ذلك فيه بحقَّ الشَّبه من جهة كثرة وقوعه موقع الأسماء في الاتِّصال بالعامل^(٢)، وكان الأصل فيه أن يجري مجرى أَحْمَرٍ وَحَمْرَاءَ؛ لقولهم: أَبْطَحُ وَبَطْحَاءُ، وَأَسْوَدُ وَسَوْدَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ عَرَضَ فِيهِ كَثْرَةُ وَقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأَسْمَاءِ فِي الْإِتِّصَالِ بِالْعَامِلِ، فَجُمِعَ جَمْعُ الْأَسْمَاءِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ. وَجَازَ فِيهِ: الْأَصْغَرُونَ وَالْأَكْبَرُونَ كَمَا جَازَ: (فُعِلَ) وَ(فُعِلَانِ) فِي (أَفْعَلِ)، وَهُوَ إِذْ خَرَجَ إِلَى الْأَسْمَاءِ أَحَقُّ بِضَرَبَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ.

وتقول: الْآخِرُ وَالْآخِرُونَ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّكْسِيرُ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِجَمْعِ آخِرٍ (عَلَى أَوَاخِرِ)^(٣)، وَكَانَ آخِرٌ أَحَقُّ بِالْجَمْعِ؛ لِنَقْصَانِ تَمَكُّنِ آخِرٍ^(٤) مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا لَهُ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا يَشَارِكُهُ فِيهِ الْأَكْبَرُ وَالْأَصْغَرُ^(٥).

وَالْوَجْهُ الْآخِرُ: أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ.

فَهُوَ مَقْدَّرٌ عَلَى الْحَالِ الْأُولَى، وَمَعْدُولٌ فِي آخِرٍ (عَنْ) الْأَلْفِ وَاللَّامِ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُصَرَفْ. فَلَمَّا نَقَصَ تَمَكُّنُهُ كَانَ أَحَقَّ بِأَنْ يَنْقُصَ تَصَرُّفُهُ، وَيُلْزَمَ فِي

(١) فِي شَرْحِ الْأُصُولِ ٧٨: "وَجَازَ الْأَصَاغِرَ؛ تَشْبِيهًا بِالْقَشَاعِمَةِ".

(٢) أَيِ يَقَعُ عَلَيْهِ الْعَامِلُ مِنْ غَيْرِ مَوْصُوفٍ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّكْمِلَةِ ٤٨٧: "إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ

يَقُولُونَ: نَزَلَتِ الْأَبْطَحُ، وَدُعِيتِ الْأَجْرَعُ، وَلَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ: الْمَكَانُ الْأَجْرَعُ".

(٣) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٣/٦٤٤، وَشَرْحُ الْأُصُولِ ٧٨، وَالتُّنُكُتُ ٢/١٠٣٣.

(٤) سَاقَطَ مِنْ (ف).

(٥) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّعْلِيقَةِ ٤/١١٦: "فَيَجْعَلُ وَصْفًا بَغِيرَ أَلْفٍ وَلاَمٍ، وَبَغَيْرِ أَنْ يُوَصَلَ بِمَنْ، وَالِاسْتِعْمَالِ فِي سَائِرِ أَخَوَاتِهَا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ: الْأَصْغَرُونَ".

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ(د): عَلِيٌّ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

الجميع^(١) طريقة واحدة.

وَجَمْعُ (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى) على (فِعَال) في مذكّره ومؤنّته. وجاز حذف [١٩٠/ب] الزيادة التي تشبه التأنيث في آخره كما جاز حذف نفس العلامة في قولهم: أنثى وإناث، ورُبّى ورُبَاب^(٢). وجمع عَجَلَان: عِجَال، وكذلك عَطْشَان وعِطَاش، وغَرَثَان وغِرَاث. وكذلك المؤنث في غَضْبَى وغِضَاب، وعَطْشَى وعِطَاش، ورِيّاً^(٣) ورِوَاء. فهذا الأصل الذي يُقاس عليه؛ لأنّه بناء قويّ في أبنية الجموع. ويجوز فيه: (فَعَالَى) ويكثر؛ لشبه آخره لألفي التأنيث، فتقول: سَكْرَان وسَكَارَى، وَحَيْرَان وَحِيَارَى، وَخَزَيَان وَخَزَايَا، وَغَيْرَان وَغِيَارَى، فيجري مجرى صَحْرَاء وَصَحَارَى، وَذِفْرَى وَذِفَارَى، وَحُبْلَى وَحَبَالَى. ويجوز فيه: (فُعَالَى) كقولهم: سُكَارَى، وَعُجَالَى^(٤)؛ للإيدان بأنّه مُدْخَل على باب المؤنث. فالأوّل: هو اللازم الذي يلزم عليه القياس، والثاني: هو الغالب الذي يكثر في الباب، ويقوى حمل الكلام عليه في التأويل، والثالث: هو النادر الذي يخرج بالشّبه للتصرّف في وجوه الدّلالات^(٥).

ولا يجوز أن يجمع (فَعْلَان فَعْلَى)، ولا (أَفْعَل فَعْلَاء) جمع السّلامة في مذكّره ولا مؤنّته؛ لأنّه لما مُنِع السّلامة بعلامة التأنيث في واحده، مُنِع السّلامة في جمعه؛ ليجري في ذلك على قياس واحده. ونظيره باب صَبُور لما مُنِع الفرق

(١) في (ف): الجمع.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٥، وشرح السّيرافي ١٥/٤١، والتّكملة ٤٩٣.

(٣) رِيّاً: فَعْلَى، وأصلها: رَوِيَا فقلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء بعدها، ولا تقلب لام فَعْلَى ياء إذا كانت واواً إلّا في الصّفات، ولو كانت اسمًا لكانت رَوَا.

ينظر: التّكملة ٦٠٨، وسرّ الصّناعة ٨٨/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٥، وشرح السّيرافي ١٥/٤١، وشرح الأصول ٢٨.

(٥) نقل السيوطي في المزهرة ١/١٩٣، عن ابن هشام: أنّهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلًا ومطرّدًا، فالمطرّد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنّه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنّادر أقلّ من القليل.

بين المؤنث والمذكر في واحده، مُنْع في جمعه؛ ليجري جمعه على قياس واحده. وجمع نَدَمَان على نِدَام؛ لأنَّه يشبه (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى)، فيجري على قياسه، ويضعف فيه (فَعَالَى)؛ لأنَّ الألف والثون فيه لا تُشبه ألفي التَّأْنِيث، ومع ذلك فقد جاء على طريق النَّادر: نَدَمَان ونَدَامَى^(١).

وأما خُصَّاص فتقول فيه: خُصَّاص، وكذلك خُصَّاصَان، والمعنى واحد، وقد جاء في الاسم: سِرْحَان وسِرَاح، وضِبْعَان وضِبَاع، وكلُّ هذا؛ لقوَّة (فِعَال) فيه. ويجوز: خُصَّاصُونَ ونَدَمَانُونَ، وخُصَّاصَات ونَدَمَانَات على قياس ما مؤنَّثه بالهاء^(٢).

وجمع [١٩١/أ] عُريَان: عُرَاة على الاقتصار، ولا يجوز فيه: عِرَاء ولا عَرَايا؛ لأنَّه لما جُمع عارٍ على طريق النَّادر، اقتصر عليه؛ ليشعر بالنَّادر فيه، وأنَّه يفيد معنى عارٍ^(٣). ويجوز: عُريَانُونَ؛ لأنَّ جمع السَّلَامَة لا يُخرجه ممَّا ذكرنا.

وجمع (فَعِل) الذي بمعنى (فَعْلَان) يجري مجراه، فتقول: عَجَل وعَجَالَى، وسَكِر وسَكَارَى، وحَذِر وحَذَارَى، وبَعِيرٌ حَبِطٌ، وإِبْلٌ حَبَاطَى؛ لأنَّه لما جرى مجراه في واحده جرى مجراه في جمعه. وكذلك كَسِل بمعنى كَسْلَان، وصَدِ بمعنى صَدْيَان^(٤)؛ لأنَّ الصَّفَتَيْن جميعاً للمبالغة. وقالوا: رَجُلٌ رَجُلُ الشَّعْر، وقَوْمٌ رَجَالَى - وإن لم يُقل: رَجْلَان (الشَّعْر)^(٥) - لأنَّه في ذلك المعنى، إلَّا أنَّه على الاقتصار، مع قولهم: رَجُلٌ رَجْلَان، وامرأةٌ رَجْلَى، فالزم هذا (فَعْلَان)، وهو الأصل للذي يمرُّ راجلاً. وألزم ذاك رَجُلُ الشَّعْر^(٦)؛ للفرق بينهما، وهو مشبَّه

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٦، وشرح السَّيرافي ١٥/٤١، وشرح الأصول ٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٦، والتَّكملة ٤٩٤.

(٣) في شرح الأصول ٨١: "وجاز عُريَان وعُرَاة، وإنَّما عُرَاة من جمع عارٍ استغناء به عن عِرَاء".

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٦، وشرح السَّيرافي ١٥/٤٢، والتَّكملة ٤٩٤.

(٥) ساقط من (د).

(٦) ينظر: الصَّحاح (رجل) ٤/١٧٠٥، والمحكم (رجل) ٧/٢٦٧.

به؛ لَأَنَّهُ إِذَا سُرِّحَ^(١)، فَقَدْ جُعِلَ كَالرَّجُلَانِ فِي امْتِنَاعِهِ مِنْ تَرَكَبِ بَعْضِهِ عَلَى بَعْضٍ.

وتقول: شَاةٌ حَرَمَى وَشَاءٌ حِرَامٌ وَحَرَامَى، فَأُجْرَى مَجْرَى مَا لَهُ (فَعْلَان) - وإن لم يُقَل: حَرَمَان - لَأَنَّهُ عَلَى تِلْكَ الطَّرِيقَةِ^(٢).

وَجُمِعَتْ نَفْسَاءٌ وَعُشْرَاءٌ عَلَى نِفَاسٍ وَعِشَارٍ، وَ[نُفَسَاوَاتٍ وَعُشْرَاوَاتٍ؛ لَأَنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى: رُبْعَةٍ وَ] ^(٣)رُبْعَاتٍ وَرِبَاعٍ فِي التَّأْنِيثِ وَضُمَّ أَوَّلُهُ^(٤).

ولا يجمع شيء من الصِّفَاتِ لَيْسَ فِيهِ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ؛ (لَأَنَّ)^(٥) الصِّفَةُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ لَا تَكُونُ إِلَّا مَذْكُورَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْاسْمُ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُؤَنَّثًا بِعِلَامَةٍ وَغَيْرِ عِلَامَةٍ كِدَارٍ وَقَرِيَةٍ.

وَيَجُوزُ: بَطْحَاءٌ وَبَطْحَاوَاتٍ كَمَا جَازَ: أَبْطَحَ وَأَبَاطَحَ؛ لَأَنَّهُ قَدْ كَثُرَ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ الْاسْمِ فِي الْإِتِّصَالِ بِالْعَامِلِ. وَيَجُوزُ: بَطْحَاءٌ وَبِطَاحَ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ صَحْفَةٍ وَصِحَافٍ^(٦) فِي التَّأْنِيثِ. وَعَطَشَى وَعِطَاشٌ وَبَرَقَاءٌ وَبِرَاقٌ، يَجْرِي مَجْرَى بَطْحَاءٍ وَبِطَاحَ، وَكِلَاهُمَا بِمَنْزِلَةِ حَرَمَى وَحِرَامٍ^(٧)، وَيَجُوزُ: حَرَامَى كَحَبَالَى.

(١) تسريح الشعر: إرساله وحله قبل المشط.

ينظر: الصَّحاح (سرح) ٣٧٤/١، والتَّاج (سرح) ٤٦٤/٦.

(٢) في شرح الأصول ٨١: "وَجَازَ شَاةٌ حَرَمَى وَشِيَاهُ حِرَامٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَعْلَانٌ، تَشْبِيهًا بِمَا لَهُ فَعْلَانٌ".

(٣) زيادة من (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٦٤٦/٣، وشرح السِّيرافي ٤٣/١٥.

(٥) في الأصل و(د): ولأن، والتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٦) في شرح الأصول ٨١: "وَجَازَ بَطْحَاءٌ وَبِطَاحَ؛ لَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ فِي الْإِجْرَاءِ عَلَى الْعَامِلِ مِنْ غَيْرِ مَوْصُوفٍ، وَكَذَلِكَ بَرَقَاءٌ وَبِرَاقٌ".

(٧) ينظر: الكتاب ٦٤٧/٣، وشرح السِّيرافي ٤٤/١٥.

❖ مسائل من هذا الباب أيضاً [١٩١/ب]:

وما جمع (فَعِيل) الذي في معنى (مَفْعُول) ^(١)؟ ولم جرى مجرى (فَعُول) في أنه لا يجمع بالواو والنون، والمذكر فيه والمؤنث سواء؟ ولم كُسِّر على (فَعْلَى) ^(٢)؟ وما جمع قَتِيل، وجَرِيح، وعَقِير، ولَدِيغ؟ ولم جرى على (فَعْلَى)؟ ولم جاز: قَتِيل وقَتْلَاء كظَرِيف وظَرْفَاء؟.

وما الفرق بين قولهم: شاةٌ ذَبِيحٌ، وهذه ذَبِيحةٌ فلان بمنزلة ضَحِيَّة فلان؟ فلم كان بالهاء إذا لم يقع الفعل، وبإسقاطها إذا وقع؟ ولم جاز: شاةٌ رَمِيٌّ، وبئس الرَّمِيَّةُ الأرنبُ ^(٣)؟.

ولم جاز: نَعَجَةٌ نَطِيحٌ ونَطِيحةٌ كَسَمِين وسَمِينَة؟ ولم جاز: هذه قُتُوبَةٌ ^(٤) ولم تُقْتَب، ورَكُوبَةٌ ولم تُرْكَب، وحَلُوبَةٌ ولم تُحْلَب، كقولك: هذه فَرِيسَةُ الأسد، وهذه أَكِيلَةٌ ^(٥)؟.

ولم جاز: رَجُلٌ حَمِيدٌ، وامرأةٌ حَمِيدَةٌ كَرَشِيد ورَشِيدَة، وسَعِيد وسَعِيدَة؟ وهل ذلك لأنه كالفاعل، وليس بلاء أُصِيبُوا به؟ ولم جاز: أَسِير وأُسْرَاء، وقَتِيل وقَتْلَاء؟.

ولم جاز: عَقِيم وعُقْم؟ وهل ذلك لأنه ليس فيه معنى الفعل كجَدِيد وجُدُد؟.

(١) ينظر: الكتاب ٦٤٧/٣.

(٢) في الأصل و(د): فَعَال، والتَّصْوِيب من الأجوبة.

(٣) هذا قول من أقوال العرب، ويريدون به بئس الشيء الذي يُرمى.

ينظر: الكتاب ٦٤٨/٣، وتصحيح الفصح ٤١٧.

(٤) القُتُوبَة من الإبل: التي تقتب بالقتب، والقتب: رحل صغير على قدر السنّام.

ينظر: الصّحاح (قتب) ١/١٩٨، والمحكم (قتب) ٩/٢٠٩.

(٥) في الكتاب ٦٤٨/٣: أَكِيلَة السَّبع، وفي الأجوبة: أَكِيلَة فلان.

ولم جاز: مَرِيٍّ وَمَرِيَّةٌ^(١)؟ وهل ذلك لأنَّه ليس على الفعل، فيكون على معنى (مَفْعُول)؛ لا يُقال: مَرَّتْ؟.

وكيف يجيء على قول بنت سعد^(٢):

إِذَا حُطَّ عَنْهَا الرَّحْلُ أَلْقَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى شَذْبِ الْعِيدَانِ أَوْ صَفَنْتْ تَمْرِي؟^(٣)

وهل يجيء على ذلك أن يكون مَرِيٍّ للمذكَّر والمؤنَّث؟.

ولم جاز: مَرَضَى، وَهَلَكَى، وَمَوْتَى، وَجَرَبَى، مع أنَّه لا يُقال منه: (فُعِل)؟ وهل ذلك لأنَّه في معنى ما يُقال منه: (فُعِل)، إذ هو أمر يُبتلون به، وليس بالأصل الحمل على المعنى، وإنَّما هو لما قيل منه: (فُعِل)، وكان (فَعِيل) في معنى (مَفْعُول)؟ ولم جاز: هَالِكٌ وَهَالِكُونَ، وهو في معنى ما أُصِيبُوا به؟ وهل ذلك لأنَّه على اللَّفْظ؟ وهل مثله: دَامِرٌ وَدُمَارٌ^(٤)، وَضَامِرٌ وَضَمَرٌ؟ ولم لا يجوز فيه: [أ/١٩٢] (فَعْلَى)، وهل ذلك لأنَّ الحمل على المعنى ليس بأصل في هذا الباب؟.

ولم جاز: مَرِيضٌ وَمَرَاضٌ، وَسَقِيمٌ وَسِقَامٌ على قياس (فَعِيل) الذي ليس في معنى (مَفْعُول)؟ وهل ذلك؛ لأنَّه لا يُقال منه: (فُعِل)؟ ولم لا يجوز: سَقَمَى، بالحمل على المعنى؟.

(١) يري بعض النُّحاة أن مَرِيٍّ وزنه فَعُول، وقاسه على ما روى عن المازني في أنَّ البغيَّ يحتمل أن يكون فَعِيلًا أو فَعُولًا.

ينظر: عمدة الكتاب للنحاس ٥٣، ومختار التذكرة ٢٤١.

(٢) لم أقف على ترجمتها، والبيت غير منسوب في مصادره، ولم أجد من نسبه إليها غير الرَّمَانِي.

(٣) من الطَّوِيل، وهو ليس من شواهد الكتاب، والشَّاهد فيه: (تَمْرِي)؛ أي: إذا قامت الفرس أو النَّاقَة على ثلاث ومسحت الأرض بيدها الأخرى.

ينظر: الكامل ٥٣٧/٢، والتَّهْذِيب (مرى) ٢٨٣/١٥، والقرط على الكامل ٤٩٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٤٩/٣.

ولم جاز: وَجِعَ وَوَجَعَى كَهَالِكَ وَهَلَكَى؟ ولم جاز: وَجَاعَى، وَحَبِطَ وَحَبَاطِي، وَحَذِرَ وَحَذَارَى، وَحَيَّجَ وَحَبَاجَى^(١) كَسَكْرَانَ وَسَكَارَى؟.

ولم جاز: قَوْمٌ وَجَاعٌ كَقَوْلِكَ: بَعِيرٌ جَرِبٌ وَإِبِلٌ جَرَابٌ، وبمنزلة حَسَنَ وَحَسَانَ عَلَى موافقة (فَعِلَ): (فَعَلًا) فِي هَذَا كَالْأَسْمَاءِ؟.

ولم جاز: نَكِدَ وَأَنْكَادَ، وَبَطَلَ وَأَبْطَالَ؟.

ولم جاز: مَائِقٌ وَمَوْقَى^(٢)، وَأَحْمَقَ وَحَمَقَى، وَأَنُوكَ وَنُوكَى^(٣) بِالْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى؟.

ولم جاز: أَهْوَجَ وَهُوَجَ^(٤) عَلَى قِيَاسِ أَحْمَرَ وَحُمِرَ، وَأَنُوكَ وَنُوكَ؟.

ولم جاز: سَكْرَانَ وَقَوْمٌ سَكْرَى كَالْمَرْضَى، وَرِجَالٌ رَوْبَى^(٥) -الواحد: رَائِبٌ-؟.

ولم جاز: زَمَنٌ وَزَمْنَى^(٦)، وَهَرِمَ وَهَرَمَى، وَضَمِنَ وَضَمْنَى^(٧)، فَلِمَ أُجْرِي

(١) الحبيج: البعير إذا انتفخ بطنه من أكل العرفج.

ينظر: التَّهْذِيبُ (حبيج) ٤/ ١٦٥، وَالصَّحَاحُ (حبيج) ١/ ٣٠٣.

(٢) الموق: حمق في غباوة.

ينظر: الصَّحَاحُ (موق) ٤/ ١٥٥٧، وَالْمَحْكَمُ (موق) ٦/ ٣٦٩.

(٣) النُّوكُ: الحمق.

ينظر: المَحْيِطُ (نوك) ٦/ ٣٣٤، وَالْمَحْكَمُ (نوك) ٧/ ١١٠.

(٤) الأهوَجُ: الطَّوِيلُ الَّذِي بِهِ تَسْرَعُ وَحَمَقَ.

ينظر: الصَّحَاحُ (هوج) ١/ ٣٥١، وَالْمَحْكَمُ (هوج) ٤/ ٢٨٥.

(٥) الرَّوْبَى: قَالَ سِيبَوَيْهٍ: "الَّذِينَ اسْتَقْلَوْا نَوْمًا".

ينظر: الْكِتَابُ ٣/ ٦٤٩، وَالصَّحَاحُ (روب) ١/ ١٤١.

(٦) الزَّمَنُ: الْمَبْتَلَى، أَوِ الَّذِي طَالَ عَلَيْهِ الزَّمَانُ.

ينظر: دِيَوَانُ الْأَدَبِ ٢/ ٢٥٣، وَالتَّهْذِيبُ (زمن) ١٣/ ٢٣٢.

(٧) الضَّمْنُ: هُوَ الَّذِي بِهِ زَمَانَةٌ فِي جَسَدِهِ مِنْ بَلَاءٍ أَوْ كَسَرٍ أَوْ غَيْرِهِ.

مجرى كَسِير وكَسْرَى^(١)، ورَهِيص ورَهْصَى^(٢)، وحَسِير وحَسْرَى^(٣)، وهذا يُقال منه: (فُعِل)؟ ولمْ جاز: (زَمُنُون)، و(هَرِمُون)؟ وهل ذلك؛ لأنَّه محمول على لفظ (فُعِل)؟.

ولمْ جاز: أَسِير وأَسَارَى كقولك: كَسَلان وكُسَالَى، وأَسْرَى ككَسَلَى^(٤)؟ ولمْ جاز: وَج وَوَجِيَا^(٥) كزَمِن وزَمْنَى؟ ولمْ جعل حَمِيدَة كظَرِيفَة؟ وهل ذلك لُبُعِدِه من البلاء الذي يُصاب به؟.

ولمْ جاز: سَاقِط وسَقْطَى، ومَائق ومَوَقَى، وفَاسِد وفَسْدَى؟. ولمْ لا يجوز: بَخَلَى، وسَقَمَى على المعنى؟ ولمْ جاز: يَتِيم وَيَتَامَى؟. ولمْ جاز: نَاقَة طَلِيحٌ^(٦) في المؤنَّث والمذكَّر سواء؟ وهل ذلك؛ لأنَّه شُبَّه بَنَاقَة حَسِير؟.

= ينظر: الصَّحاح (ضمن) ٦/ ٢١٥٥، والمقاييس (ضمن) ٣/ ٣٧٢.

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٥٠.

(٢) الرَّهْص: هو أن يدوى باطن حافر الدَّابة من حجر تطوّه.

ينظر: الصَّحاح (رهص) ٣/ ١٠٤٢، والمحكم (رهص) ٤/ ١٤٩.

(٣) الحسير: الدَّابة التي بها إعياء.

ينظر: الجمهرة (حسر) ١/ ٥٦١، والمحيط (حسر) ٢/ ٤٧٩.

(٤) في الكتاب ٣/ ٦٥٠: كسلى فشبهوه بأسرى، وفي شرح السَّيرافي ١٥/ ٥١: وقالوا: أسرى كما قالوا: هلكى. ويظهر أنَّ في عبارة الكتاب تقدِيماً وتأخيراً، وصوابها: أسرى فشبهوه بكسلى.

(٥) الوجى: الحفاء، وقيل: ألم أشدَّ من الحفاء.

ينظر: المحيط (وجى) ٧/ ٢١٥، والمحكم (وجى) ٧/ ٤٠٠.

(٦) ناقة طليح: مسَّها الجهد والإعياء.

ينظر: الإبل ١٤٦، والصَّحاح (طلح) ١/ ٣٨٨.

❖ الجواب:

وجمع (فَعِيل) الذي في معنى (مَفْعُول) على (فَعَلَى)، وهو يجري مجرى (فَعُول) في أنَّ المذكر والمؤنث فيه سواء، وفي الامتناع من الألف والتاء، والواو [١٩٢/ب] والنون^(١)؛ لأنَّه لَمَّا تَضَمَّنَ معنى (مَفْعُول)، قَلَّ في بابه على نحو قلَّة (فَعُول) عن منزلة (فاعِل)، فصار بمنزلته في هذا الوجه. وأمَّا تكسيره على (فَعَلَى)؛ فلأنَّه الأصل الموضوع لهذا المعنى^(٢). وجمع قَتِيل: قَتَلَى على القياس، وكذلك جَرِيح وجَرْحَى، وَعَقِير وعَقْرَى، وَلَدِيغ وَلَدَغَى، كُلُّ هذا على القياس. فأَمَّا قَتِيل وقَتْلَاء، وَأَسِير وأَسْرَاء فهو على التَّشْبِيهِ بِظَرِيف وظُرْفَاء من جهة أنَّه (فَعِيل) صفة^(٣).

والفرق بين قولهم: شاةٌ ذَبِيح، وهذه ذَبِيحةٌ فلان - بمنزلة ضَحِيَّة - أنَّ الذي لا تدخله الهاء على باب (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)، وهو يجري لما هو موجود في وقت إجراء الصِّفة، [و]^(٤) الذي فيه الهاء لما لم يقع بعدُ، فيُقال: إنَّما هو للفرق بين ما وقع فيه الفعل، وبين ما لم يقع بعدُ. وإنَّما كان أحقَّ بدخول الهاء ما لم يقع بعدُ؛ لأنَّه أُدْخِلَ في معنى الفعل الذي ينصرف تارةً للحاق العلامة، وتارةً بإسقاطها^(٥). وعلى ذلك قالوا: شاةٌ رَمِيَّ لما قد رُميت، وبئس الرَّمِيَّة الأرنب، كأنَّه قيل: بئس الشَّيء الذي من شأنه أن تُرْمَى الأرنب^(٦).

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٧، وشرح السَّيرافي ١٥/٤٥.

(٢) في شرح الأصول ٧٣: "ليفرق بينه وبين فَعِيل الذي في معنى فاعِل".

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٧، وشرح الأصول ٧٣.

(٤) زيادة من (ف).

(٥) في شرح الأصول ٧٣: "وتقول هذه ذبيحة فلان قبل أن تُذبح، فإذا ذُبحت قلت: شاة ذبيح؛ لأنَّ الهاء لما كانت في الأصل لما هو فرع على أوَّل قتلة... وسقطت الهاء في شاة ذبيح؛ لأنَّه جرى على أصله في صفة المبالغة".

(٦) قال الأعلم في النُّكت ٢/١٠٣٤: "أي الشَّيء الذي يُرمى، وسواء رمي أم لم يرم".

وقالوا: نَعَجَةٌ نَطِيحٌ على معنى (فَعِيل) الذي فيه معنى (مَفْعُول)، وقالوا: نَعَجَةٌ نَطِيحَةٌ على التشبيه بِسَمِينٍ وَسَمِينَةٍ^(١). وقالوا: هذه قَتُوبَةٌ ولم تُقْتَبْ، وَرَكُوبَةٌ ولم تُرَكَبْ، وَحَلُوبَةٌ ولم تُحْلَبْ - على ما بيَّنَّا من مستقبل الفعل - كَأَنَّهُ قيل: من شأنها أن تُقْتَبْ، أو أَتَتْها قد صَلُحَتْ أن تُقْتَبْ. وعلى ذلك جاء: هذه فَرِيَسَةُ الأسد، وهذه أَكِيلَةُ فلان^(٢).

فأما قولهم: رَجُلٌ حَمِيدٌ، وامرأةٌ حَمِيدَةٌ، فخرج من^(٣) أصل الباب؛ لأنَّه لَمَّا غلب عليه بلايا أُصِيبوا بها، وكان هذا مِمَّا يُرْغَب فيه، ويُدعى إليه، ويُغْتَبَط به - خرج من ذلك الشَّبه، وجرى مجرى (فَاعِل) و(فَاعِلَةٌ)^(٤).

وَجَمَعَ عَقِيم: عُقْمٌ؛ لأنَّه شَبَّهَ بِجَمْعِ الْأَسْمَاءِ كَرَغِيفٍ وَرُغْفٍ^(٥). وقد يجوز أن يكون [١٩٣/أ] جاء على غير فعل؛ لأنَّها من أَوَّلِ أَمْرِها بهذه الصِّفَةِ، فجرى مجرى جَدِيدٍ وَجُدَّدٍ^(٦).

وأصل هذا الباب على ثلاثة أوجه: منه ما يجري على قياس الأصل الموضوع للمعنى، ومنه ما يخرج عنه بالشَّبه اللَّفْظِي نحو: قَتِيلٌ وَقُتْلَاءٌ، ومنه (ما يُحْمَلُ)^(٧) عليه بالشَّبه من جهة المعنى نحو: مَرِيضٌ وَمَرَضَى، وَهَالِكٌ وَهَلَكَى؛ لأنَّه لا يُقَالُ منه: (فُعِل) ولكنَّه في ذلك المعنى.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٨، وشرح السَّيرافي ١٥٤/٤٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٨، وشرح السَّيرافي ١٥/٤٧.

(٣) في (ف): عن.

(٤) قال سيبويه ٣/٦٤٨: "يشبه بسعيد وسعيدة ورشيد ورشيعة، حيث كان نحوهما في المعنى واتفق في البناء".

(٥) في الكتاب ٣/٦٤٨: شبهوه بجديد وجُدَّد. وينظر: علل النَّحو ٧٠٤.

(٦) قال الأعلام في النُّكْت ٢/١٠٣٥: "عقيم فعيل في معنى مفعولة، ولكنَّهم شبهوه بجديد وجدد في معنى فاعل".

(٧) في الأصل: بالحمل، والتَّصْوِيب من (د)، (ف).

وَأَمَّا مَرِيٍّ وَمَرِيَّةٌ فففيه وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مِمَّا يُقَالُ فِيهَا: (فُعِلَ) - إِذَا ضَرَبْتَ الْأَرْضَ بِيَدِهَا^(١) - خَرَجَتْ عَنْ حَدٍّ (فَعِيلٌ) فِي مَعْنَى (مَفْعُولٍ)، وَجَرَتْ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ^(٢)، وَهَذَا فِي مَعْنَى قَوْلِ الشَّاعِرِ:
إِذَا حُطَّ عَنْهَا الرَّحْلُ أَلْقَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى شَذَبِ الْعِيدَانِ أَوْ صَفَنْتْ تَمَرِيٍّ^(٣)
فهذا وجه.

والوجه الآخر: قولهم: نَاقَةٌ مَرِيٌّ^(٤) لَلَّتِي يُمَسَّحُ ضَرْعُهَا؛ لِتُدَّرَّ^(٥)، فَهَذَا عَلَى الْقِيَاسِ فِي (فَعِيلٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ).
وَوَقَعَ فِي الْكِتَابِ^(٦): "لَا يُقَالُ: مَرَّتْ"، وَأُظْهِرَ أَنَّ مُرِيَّتَ فِي الْوَجْهِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى. فَأَمَّا مُرِيَّتٌ لِمَا يُقَالُ مِنْهُ: مَرَّاهَا الرَّجُلُ، وَمِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:
رَاحَ تَمَرِيٍّ هِ الصَّبَا...
فِيصْلَحُ فِيهِ: مُرِيَّتٌ^(٨).

(١) ينظر: التَّهْذِيبُ (مري) ٢٨٣/١٥، وَالْمَحْكَمُ (مري) ٢٧٦/١١.

(٢) ينظر: إِصْلَاحُ الْمُنْطَقِ ٥٣١.

(٣) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ص (١٩١) مِنَ التَّحْقِيقِ.

(٤) ينظر: مَخْتَارُ التَّذْكِيرِ ٢٤١.

(٥) ينظر: شَرْحُ السَّيْرَانِي ٤٨/١٥، وَالصَّحَاحُ (مري) ٢٤٩١/٦.

(٦) ينظر: الْكِتَابُ ٦٤٨/٣.

(٧) مِنَ الرَّمْلِ لَا مَرِيٍّ الْقَيْسِ وَتَمَامِهِ:

رَاحَ تَمَرِيٍّ هِ الصَّبَا ثُمَّ انْتَحَى فِيهِ شَوْبُوبٌ جَنُوبٌ مَنفَجَرٌ

ينظر: الدِّيَوَانُ ٢١٥، وَشَرْحُ الْأَشْعَارِ السُّتَّةِ ١٧٣/١.

(٨) كَذَا فِي النُّسخِ، وَلَعَلَّ الْأَصَحَّ: مَرَّتْ. قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: "مَرِيَّتٌ أَخْلَافُ النَّاقَةِ بِيَدِي لِتُدَّرَّ، ثُمَّ كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى قِيلَ: مَرَّتِ الرِّيحُ السَّحَابَ: إِذَا اسْتَدْرَّتْ مَاءً".

وأَمَّا قولهم: مَرَضَى، وَهَلَكَى، وَمَوَتَى، وَجَرَبَى، فهو محمول على المعنى؛
لأنَّها بلايا أُصِيبُوا بها - وإن لم يُقَل منه: (فُعِل) ^(١) - وليس بالأصل الحمل على
المعنى؛ لأنَّه يطرَّد كاطرَاد (فَعِيل) في معنى (مَفْعُول)، مع ما يجب فيه من إجرائه
مجرى (فَعُول) - على ما بيَّنَّا قبل - ولكن قد كثر فيه أنَّها بلايا أُصِيبُوا بها، فحُمِل
عليه؛ للكثرة التي بيَّنَّا. وقالوا: هَالِكٌ وَهَالِكُونَ، فحُمِل على مُوجب
اللفظ، وكذلك دَامِرٌ وَدُمَّارٌ، وَضَامِرٌ وَضُمَّرٌ ^(٢).

وقالوا: مَرِيضٌ وَمَرَاضٌ، وَسَقِيمٌ وَسِقَامٌ على [١٩٣/ب] قياس (فَعِيل)
الذي ليس فيه معنى (مَفْعُول)؛ لأنَّه لا يُقال منه: (فُعِل)، ولا يجوز سَقَمَى
بالحمل على المعنى؛ لأنَّه ليس بأصل في الباب.

وقالوا: وَجِعٌ وَوَجَعَى، وَهَالِكٌ وَهَلَكَى؛ للتشبيه من جهة أنَّها بلايا
أُصِيبُوا بها. وقالوا: وَجَاعَى، وَحَبَطَ وَحَبَّاطَى، وَحَذِرَ وَحَذَارَى، وَحَبَجَ
وَحَبَّاجَى؛ لكثرة ما يجيء (فَعِيل) في معنى (فَعْلان) ككَسِلَ وَكَسْلَانٌ، وَسَكِرَ
وَسَكْرَانٌ.

ويجوز: قَوْمٌ وَجَاعٌ، وَبَعِيرٌ جَرَبٌ وَإِبِلٌ جَرَابٌ، على إجرائه مجرى حَسَنٍ
وَحَسَنَانٍ فيوافق (فَعِيل): (فَعْلًا) في الصِّفَّة؛ لشبهه بالأسماء ^(٣).
وقالوا: نَكِدَ وَأَنْكَادَ، وَبَطَلَ وَأَبْطَالَ على قياس الأسماء ^(٤).

= وقال أبو ذؤيب:

مَرَّتْهُ النَّعَامَى فَلَمْ يَعْتَرَفْ خِلَافَ النَّعَامَى مِنَ الشَّامِ رِيحًا

ينظر: شرح أشعار الهذليين ١/ ١٩٩، والجمهرة (مري) ٢/ ٨٠٦.

(١) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٨، وشرح السَّيرافي ١٥/ ٤٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٨، وشرح السَّيرافي ١٥/ ٤٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٤٩، وشرح السَّيرافي ١٥/ ٥٠، وشرح الأصول ٨٦.

(٤) قالوا في الأسماء: جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ مِثْلُ: كَتِفٌ وَأَكْتَفٌ.

ينظر: شرح السَّيرافي ١٥/ ٥٠.

وقالوا: مَائِقٌ وَمَوْقَى، وَأَحْمَقٌ وَحَمَقَى، وَأَنُوكٌ وَنُوكَى بالحمل على المعنى، ولا يُقال منه: (فُعِلَ). ويجوز: أَهْوَجٌ وَهُوَجٌ، وَأَنُوكٌ وَنُوكٌ على قياس أسود وسُود^(١).

وقالوا: سَكْرَانٌ وَقَوْمٌ سَكْرَى كالمرضى؛ لَأَنَّهُ بَلِيَّةٌ يُصَابُ بِهَا فِي الْعَقْلِ. وكذلك رَائِبٌ^(٢) وَرَجَالٌ رَوْبَى، وَزَمِنٌ وَزَمْنَى، وَهَرِمٌ وَهَرَمَى، وَضَمِنٌ وَضَمْنَى فَأَجْرِي مَجْرَى كَسِيرٍ وَكَسْرَى، وَرَهِيصٌ وَرَهْصَى، وَحَسِيرٌ وَحَسْرَى. ويجوز: زَمْنُونٌ، وَهَرْمُونٌ عَلَى اللَّفْظِ كَمَا جاز: هَالِكُونٌ^(٣).

وقالوا: أَسِيرٌ وَأُسَارَى عَلَى التَّشْبِيهِ بِكَسْلَانٍ وَكُسَالَى، وَأَسْرَى كَكَسَلَى. ويجوز: وَجٌّ وَوَجِيًا كَزَمِنٌ وَزَمْنَى.

فَأَمَّا سَاقِطٌ وَسَقَطَى، وَمَائِقٌ وَمَوْقَى، وَفَاسِدٌ وَفَسَدَى، فَهُوَ مِنَ الْمَحْمُولِ عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي قَدْ كَثُرَ فِي الْبَابِ؛ تَشْبِيهًا بِهِ^(٤). ولا يجوز: بَخَلَى^(٥) وَلَا سَقَمَى؛ لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى، وَإِنْ كَثُرَ، فَلَيْسَ بِالْأَصْلِ الَّذِي يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وقالوا: يَتِيمٌ وَيَتَامَى عَلَى التَّشْبِيهِ بِسَكَارَى وَكَسَالَى مِنْ جِهَةِ الْبَلِيَّةِ الَّتِي يُصَابُ بِهَا^(٦).

وقالوا: نَاقَةٌ طَلِيحٌ، وَبَعِيرٌ طَلِيحٌ، فَأَجْرِي فِي الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذَكَّرِ سَوَاءً؛ لِأَنَّهُ

(١) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٩، وشرح الأصول ٨٦.

(٢) في (ف): رأيت.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٩، وشرح السيرافي ٥١/١٥، وشرح الأصول ٨٦.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٦٤٩، وشرح السيرافي ٥٢/١٥، وشرح الأصول ٨٧.

(٥) في شرح الأصول ٨٧: "وجمع بخيل: بُخلاء، ولا يجوز: بَخَلَى؛ لِأَنَّ عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ فِي بُخْلَاءٍ قَدْ أَغْنَتْ عَنْ هَذِهِ الْعِلَامَةِ. وَإِنَّمَا جَعَلَ بِعِلَامَةِ التَّأْنِيثِ مَا أَصِيبُوا بِهِ مِنَ الْبَلِيَّةِ؛ لِلإِذَاانِ بِالْخُرُوجِ إِلَى حَالِ الضَّعْفِ مِنَ التَّأْنِيثِ اللَّازِمِ".

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٦٥٠، وشرح الأصول ٨٧.

كالبلية التي يُصاب بها، وإن لم يُقل منه (فُعِلَتْ)، وإنما يُقال: طَلَحَتْ النَّاقَةُ^(١).
فأَمَّا [١٩٤/أ] حَسِيرٌ وَحَسْرَى، فعلى قياس الأصل؛ لأنَّه يُقال: حُسِرَتْ.



(١) قال السَّيرافي ٥٣/١٥: "ولكنَّه لما كان الإعياء شيئاً يصيب الإنسان من غير شهوة ولا اختيار، شبَّه بالفعل الذي لم يُسمَّ فاعله".

ولم جاز: لِحَسِّهِ يَلْحَسُهُ لَحْسًا وهو لا حِسَّ، وَلَقِمَهُ يَلْقُمُهُ لَقْمًا^(١) وهو لا قِمَّ،
وَشَرِبَهُ يَشْرِبُهُ شَرْبًا وهو شَارِبٌ، وَمَلَجَهُ يَمْلَجُهُ مَلَجًا^(٢) وهو مَالِجٌ؟.

ولم جاز: لَزِمَهُ يَلْزِمُهُ لُزُومًا، وَمَهَكَهُ المرض مُهُوكًا، وَوَرَدَتْهُ وَرُودًا،
وَجَحَدَتْهُ جُحُودًا؟ ولم حُمِلَ على جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا^(٣)، وَقَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا،
وَرَكَنَ يَرْكُنُ^(٤) رُكُونًا؟.

ولم جاز: حَلَبَهَا يَحْلُبُهَا حَلَبًا، وَطَرَدَهَا [١٩٤/ب] يَطْرُدُهَا طَرْدًا، وَسَرَقَهَا
يَسْرِقُهَا سَرَقًا؟.

ولم جاز: خَنَقَهُ يَخْنُقُهُ خَنْقًا، وَسَرَقَهُ يَسْرِقُهُ سَرَقًا، وَكَذَبَهُ يَكْذِبُهُ كَذِبًا؟ ولم
جاز: كَذَبَ كِذَابًا؟ ولم جاز: عَمِلَهُ يَعْمَلُهُ عَمَلًا؟.

ولم جاز: شَرِبَهُ شُرْبًا، وَشَغَلَهُ شُغْلًا؟ ولم جاز: قَالَه قِيلًا؟.

ولم جاز: وَدِدْتُهُ وَدَدًا^(٥) وَشَرَبْتُهُ شَرْبًا؟ ولم جاز: ذَكَرَهُ ذِكْرًا وَذُكْرًا، وَحَفِظَهُ
حَفْظًا؟.

ولم جاز: (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) في قولهم: ضَرِبْتُ قِدَاحَ الَّذِي يَضْرِبُ
بِهَا^(٦)، وَصَرِيمٌ: لِلصَّارِمِ؟.

(١) لِقِمَ الشَّيْءَ لَقْمًا: ابتلعه أو ابتلعه في مهلة.

ينظر: الصَّحاح (لقم) ٢٠٣١/٥، والأفعال للسَّرقسْطِي (لقم) ٤٢٧/٢.

(٢) مَلَجَ الصَّبِيَّ أُمَّه وَمَلَجَهَا: رضعها.

ينظر: الأفعال للسَّرقسْطِي (ملج) ١٩٩/٤، والمحکم (ملج) ٣١٦/٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٦/٤.

(٤) كَذَا ضُبُطَ فِي الْمَخْطُوطِ، وَالْكِتَابُ ٦/٤، وَهُوَ وَجْهٌ. وَيَجُوزُ: رَكَنَ يَرْكُنُ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ:
رَكَنَ يَرْكُنُ. وَقِيلَ: رَكَنَ يَرْكُنُ بَفَتْحِ الْكَافِ فِي الْمَاضِي وَضَمِّهَا فِي الْمَضَارِعِ لُغَةً سَفْلَى مُضَر.

ينظر: الصَّحاح (ركن) ٢١٢٦/٥، والأفعال للسَّرقسْطِي (ركن) ٨٩/٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٧/٤.

(٦) ضَرِبَ قِدَاحَ: هُوَ الَّذِي يَضْرِبُ بَيْنَ قِدَاحِ الْمَيْسَرِ، وَالْقِدَاحِ: سَهَامُهُ الَّتِي يَقْتَسِمُونَ بِهَا.

وما الشَّاهد في قول طريف بن تميم العنبري^(١):
 أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَازَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّسُ^(٢)؟
 يريد: عارفهم.

ولم جاز: كَتَبْتُهُ كِتَابًا، وَحَجَبْتُهُ حِجَابًا، وَكَتَبْتُهُ كِتَابًا عَلَى الْقِيَاسِ؟ وَلَمْ جاز:
 سَقْتُهُ سَبِيلًا، وَنَكَحَهَا نِكَاحًا، وَسَفَدَهَا سَفَادًا^(٣)؟.

ولم جاز: حَرَمَهُ يَحْرِمُهُ حَرْمَانًا، وَوَجَدَهُ يَجِدُهُ وَجْدَانًا، وَأَتَيْتُهُ آتَيْتُهُ إِتْيَانًا
 وَأَتَيْتُ عَلَى الْقِيَاسِ، وَلَقِيتُهُ لَقِيَانًا، وَعَرَفْتُهُ عَرَفَانًا^(٤)، وَرَثِمَهُ رِثْمَانًا وَرَأْمًا^(٥)،
 وَحَسِبْتُهُ حِسْبَانًا، وَرَضِيتُهُ رِضْوَانًا؟.

ولم جاز: سَمِعْتُهُ سَمَاعًا؟.

ولم جاز: غَشِيتُهُ غَشِيَانًا، وَحَرَمْتُهُ حَرْمَانًا وَحَرَمًا^(٦)؟.

ولم جاز: شَكَرْتُهُ شُكْرَانًا، وَكَفَرَهُ كُفْرَانًا، وَغَفَرَهُ غُفْرَانًا، وَشَكَرَهُ شُكُورًا

= ينظر: الميسر والقдах ١٠٤، والمخصص ٢٠ / ١٣.

(١) هو طريف بن تميم العنبري، من فرسان العرب في الجاهلية.

ينظر: الديباج ١٤٩، والاشتقاق ٢١٤.

(٢) من الكامل، والشَّاهد فيه: (عريفهم)، حيث جاء بمعنى عارف.

ينظر: الكتاب ٧ / ٤، وشرح السيرافي ١٥ / ٦٥، والمنصف ٣ / ٦٦، والنكت ٢ / ١٠٣٦.

(٣) السَّفَاد: نكاح الطَّائِر، وكذلك التَّيْس.

ينظر: المجل (سَفَد) ٧٣ / ٣، والفرق بين الحروف الخمسة ٥٧٣.

(٤) في الكتاب ٨ / ٤: لقيه لقيَانًا، وعرفه عرفَانًا. وذكر المحقق في نسخة: لقيته لقيَانًا، وعرفته عرفَانًا.

(٥) في الكتاب ٨ / ٤: رثمه رِثْمَانًا. وذكر المحقق في نسخة: رثمته رِثْمَانًا. ورثمت النَّاقَةَ ولدها: أَحَبَّتْهُ.

ينظر: المحيط (رَأَم) ١٠ / ٢٨٧، والصحاح (رَأَم) ٥ / ١٩٢٦.

(٦) حرماً لم ترد في الكتاب، ولم يذكر سيبويه ٨ / ٤ إِلَّا حرمانًا، وزاد ابن سيده في

المحكم (حرم) ٣ / ٢٤٧: حَرِمَةً وَحَرَمًا وَحَرَمَةً وَحَرِيمَةً.

كَجَحَدَه جُحُودًا؟ ولم جاز: سَأَلْتُهُ سُؤْلًا؟.

ولم جاز: نَكَيْتُ الْعَدُوَّ نَكَايَةً، وَحَمَيْتُهُ حِمَايَةً وَحَمِيًّا عَلَى الْقِيَاسِ؟.

ولم جاز: حَمَيْتُ الْمَرِيضَ حِمِيَّةً، وَنَشَدْتُهُ نَشْدَةً؟ ولم جاز: رَحِمَهُ رَحْمَةً، وَلَقِيَهُ لَقِيَّةً؟ ولم جاز: نَصَحَهُ نَصَاحَةً؟ ولم جاز: غَلَبَهُ غَلَبَةً وَغَلَبًا^(١)؟.

ولم جاز: ضَرَبَهَا الْفَحْلُ ضَرْبًا كَالنِّكَاحِ، ولم يحز: ضَرَبًا عَلَى الْقِيَاسِ، وَلَا نَكَحًا؟ ولم جاز: دَفَعَهَا دَفْعًا كَالْقَرْعِ، وَذَقَطَهَا ذَقَطًا - وَهُوَ النِّكَاحُ -^(٢)؟ [١/١٩٥].

ولم جاز: سَرَقَ سَرِقَةً، وَفَطَنَ فَطْنَةً؟.

ولم جاز: لَوَيْتُهُ حَقَّهُ (لَيًّا نَا)^(٣)، وَرَحِمْتُهُ رَحْمَةً كَالْغَلَبَةِ؟.

(١) ينظر: الكتاب ٩/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٩/٤، وقال ابن سيده في المحكم (ذقط) ١٦٢/٦: "ذقط الطائر يذقط ذقطًا: سَفِدَ، وَخَصَّ بِهِ ثَعْلَبُ الذُّبَابِ، وَقَالَ: هُوَ إِذَا نَكَحَ، وَلَمْ أَر أَحَدًا اسْتَعْمَلَ النِّكَاحَ فِي غَيْرِ نَوْعِ الْإِنْسَانِ إِلَّا ثَعْلَبًا هَاهُنَا، وَقَالَ سِيبَوِيه: ذَقَطَهَا ذَقَطًا، وَهُوَ النِّكَاحُ، فَلَا أَدْرِي مَا عَنِي مِنَ الْأَنْوَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْصَّ مِنْهَا شَيْئًا".

وينظر: الجمهرة (ذقط) ٦٩٧/٢، والمنتخب ١/١٣٩.

(٣) في الأصل و(د): لِيَا، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْأَجُوبَةِ، وَالْكِتَابُ ٩/٤.

❖ الجواب:

الذي يجوز في مصدر المتعدي من الثلاثيِّ بغير زيادة إجراؤه على (فَعَلَ) بحق الأصل؛ لأنَّه أخفُّ الأبنية الثلاثية كُلُّها وأمكنها^(١). ويجوز الخروج عن الأصل في هذا إلى سبعة عشر بناءً، كُلُّها مُناسب للأصل، ولا يجوز أن يخرج إلى بناءٍ لا يناسب الأصل؛ لأنَّه لا يقوم مقامه إلَّا ما قاربه وناسبه.

وأبنية الفعل فيه ثلاثة: (فَعَلَ يَفْعُل)، و(فَعَلَ يَفْعُل)، و(فَعَلَ يَفْعُل)^(٢). وإنَّما جاز الخروج عن الأصل في مصدره؛ لقوَّته وكثرته وما يقتضيه من كثرة تصرُّفه، فتصرَّف لذلك بجواز الأصل، والخروج إلى مُناسب الأصل؛ لأنَّه يصلح أن^(٣) يقوم مقامه ما ناسبه، ولا يصلح أن يقوم مقامه ما باينه ونافره.

والأبنية التي خرج إليها مع الأصل ثمانية عشر بناءً: (فَعَلَ)، و(فَعَلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ)، و(فُعِلَ). وهذا ترتيبها على مؤاخاة الثلاثة الأوَّل بسكون العين وتعاقب الحركات على الفاء، ثمَّ مؤاخاة بنائين بعدها بتحريك جميع حروفها على الأخفِّ، ثم الذي يليه في الخفِّ، ثمَّ مؤاخاة الأبنية الثلاثة بعدها بزيادة الألف ثالثة فيها، ثم (فُعُول) مفرد؛ لعلَّة ستبين بعدُ، ثمَّ مؤاخاة الثلاثة بعد ذلك بزيادة

(١) ينظر: الكتاب ٥/٤، وشرح السِّيرافي ٥٥/١٥.

وأجاز الفراء في كلِّ ما كان متعدِّياً من الأفعال الثلاثية: فَعَلَ وفُعُول، ونُقل عنه أن فَعَلَ مذهب أهل نجد، وفُعُول مذهب أهل الحجاز.

ينظر: دقائق التَّصريف ٤٥، والأفعال لابن القوطيَّة ١٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٥/٤، والتَّكملة ٥١٧.

(٣) في (ف): وأن.

(٤) ينظر: التَّكملة ٥١٨، وشرح الأصول ٥١٩.

الألف والنون آخر الاسم، ثم مؤاخاة بنائين^(١) بعد ذلك بزيادة الهاء في أخفّ الأبنية، ثم الذي يليه وهو: (فَعْلَة) و(فَعْلَة)، ثم مؤاخاة بنائين بعد ذلك بزيادة الهاء في أخفّ الأبنية المتحرّكة، ثم الذي يليه، ثم مؤاخاة بنائين [١٩٥/ب] بعد ذلك بزيادة الألف والهاء وهما: (فَعَالَة) و(فَعَالَة). فذلك ثمانية عشر بناءً للمصدر على هذا الترتيب^(٢).

وإنما وجب لمضارع (فَعَل) (بناءً)؛ لقوّته في الخِفّة^(٤) على منزلة (فَعَل)، ولم يجب لـ (فَعَل) إلا بناءً واحد.

وتقول: قَتَلَ يَقْتُلُ قَتْلًا وهو قاتلٌ، فهذا على الأصل الذي يُقاس عليه. وكذلك خَلَقَهُ يَخْلُقُهُ خَلْقًا وهو خالقٌ، ودَقَّه يَدُقُّهُ دَقًّا وهو داقٌ، كلُّ هذا على الأصل الذي يُقاس عليه^(٥).

وتقول: ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا وهو ضاربٌ، وَحَبَسَ يَحْبِسُ حَبْسًا وهو حابسٌ على القياس.

وتقول: لَحَسَهُ يَلْحَسُهُ لَحْسًا وهو لا حِسَّ، وَلَقِمَهُ يَلْقَمُهُ لَقْمًا وهو لا قِمَّ، وَشَرِبَهُ يَشْرِبُهُ شَرْبًا وهو شاربٌ، وَمَلَجَهُ يَمْلِجُهُ مَلَجًا وهو مَالِجٌ، فكلُّ هذا على

(١) في (ف): المواخاة بنائين.

(٢) قَسَمَهَا في شرح الأصول ٢٢٨ إلى أربعة أقسام: ما يتغير بالصيغة من غير زيادة حرف، وما يتغير بزيادة الهاء، وما يتغير بزيادة الألف والنون في آخره، وما يتغير بزيادة حرف المد واللين.

(٣) في الاصل و(د): بنائين، والتصويب من (ف).

(٤) عند الفرّاء إذا عُرِفَ أَنَّ الماضي على فَعَلٍ ولم يُعرف المستقبل، فالوجه أن يجعل على يَفْعَلٍ؛ لأنّه أكثر، والكسرة أخفّ من الضمّة. وقال بعضهم: هما سواء يستعملان فيما لا يعرف، وقال السيرافي: "وقد استعملوا اللّغتين في أفعال كثيرة".

ينظر: شرح السيرافي ١٥ / ٥٥، وأبنية الأسماء والأفعال ٣٢٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٤ / ٥، وشرح السيرافي ١٥ / ٦٢.

الأصل الذي يُقاس عليه^(١).

وتقول: لَزِمَهُ يَلْزَمُهُ لُزُومًا، وَنَهَكَهُ الْمَرْضُ نُهُوْكًَا، وَوَرَدَتْهُ وَرُودًا، وَجَحَدَتْهُ جُحُودًا، وَهَذَا لَشَبْهِهِ^(٢) بِنَظِيرِهِ مِمَّا [لَا]^(٣) يَتَعَدَّى؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا لَا يَتَعَدَّى (فُعُول)، وَالْأَصْلَ فِيهَا يَتَعَدَّى (فُعُل)^(٤).

وتقول: حَلَبَهَا يَحْلُبُهَا حَلَبًا، وَطَرَدَهَا يَطْرُدُهَا طَرَدًا، وَسَرَقَهَا يَسْرِقُهَا سَرَقًا، فَهَذَا إِنَّمَا خَرَجَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ فِي أَنَّهُ أَخَفُّ الْأَبْنِيَةِ الَّتِي حُرُوفُهَا مُتَحَرِّكَةٌ^(٥).

وتقول: خَنَقَهُ يَخْنُقُهُ خَنْقًا، وَسَرَقَهُ يَسْرِقُهُ سَرَقًا، وَكَذَبَهُ كَذِبًا^(٦)، لِأَنَّهُ مُؤَاخِ لِ(فَعَل)، بَأَنَّ حُرُوفَهُ مُتَحَرِّكَةٌ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ (إِلَّا)^(٧) الْكُسْرَى فِي مَوْجِعِ الْفَتْحَةِ الَّتِي هِيَ أَقْرَبُ الْحَرَكَاتِ إِلَيْهَا، وَكَذَلِكَ عَمَلُهُ يَعْمَلُهُ عَمَلًا^(٨).

وتقول: شَرَبَهُ شُرْبًا، وَشَغَلَهُ شُغْلًا؛ لِأَنَّهُ (فُعُل) مُنَاسِبٌ لِلْأَصْلِ بِمَا بَيْنَا قَبْلَ^(٩). وَكَذَلِكَ وَدِدَتْهُ وَدَدًا، وَشَرِبَتْهُ شُرْبًا^(١٠)، وَذَكَرَتْهُ ذِكْرًا وَذِكْرًا، وَحَفِظَتْهُ حَفْظًا.

(١) ينظر: الكتاب ٥/٤، وشرح السَّيرافي ٦٢/١٥.

(٢) في (ف): التَّشْبِيهِ.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٥/٤، والتَّكْمِلَةُ ٥٢٢، والنُّكْتُ ١٠٣٧/٢.

(٥) قال السَّيرافي ٦٣/١٥: "شَبْهُهُ بِالْفَرْعِ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرُ فَرْعٍ، وَفَرْعٌ لَا يَتَعَدَّى، وَالْبَابُ فِي فِعْلٍ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ يَأْتِي عَلَى فِعْلٍ أَنْ يَكُونَ مُصَدَّرُهُ عَلَى فَعْلٍ".

(٦) ينظر: الكتاب ٦/٤، والتَّكْمِلَةُ ٥١٨.

(٧) ساقط من (ف).

(٨) ينظر: الكتاب ٦/٤، وشرح السَّيرافي ٦٣/١٥.

(٩) ينظر: ص (٢٠٦) مِنَ التَّحْقِيقِ.

(١٠) فِي الْكِتَابِ ٧/٤: وَدِدَتْهُ وَدَدًا مِثْلَ شَرِبَتْهُ شُرْبًا.

ويجوز في هذا الباب (فَعِيل) في معنى (فَاعِل)؛ للمبالغة كقولهم: (ضَرِبُ) ^(١) قِدَاح، للذي يَضْرِبُ بها ^(٢)، وَصَرِيم [أ/١٩٦] لِلصَّارِم، وَعَرِيف للعارف ^(٣)، كما قال طريف بن تميم العنبري:

أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظُ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ ^(٤)

وتقول: كَتَبْتُهُ كَتَبًا على القياس، وكتَبْتُهُ كِتَابًا بالخروج إلى زيادة أخفّ الحروف كالأصل الذي هو أخفّ الأبنية. وكذلك سُقْتُه سِقًا، وَنَكَحَهَا نِكَاحًا، وَسَفَدَهَا سِفَادًا ^(٥).

وتقول: حَرَمَهُ يَحْرِمُهُ حَرْمَانًا بالخروج إلى أولى الحروف بالزيادة على الاصطحاب في آخر الاسم، فهو كالأصل؛ (لأنَّه) ^(٦) أولى الأبنية بالمصدر الذي ذكرنا، وكذلك وَجَدَهُ وَجَدَانًا، وَأَتَاهُ إِيَّانًا، وَأَتَيْتُ عَلَى الْقِيَّاس، وَلَقِيَهُ لُقْيَانًا، وَعَرَفَهُ عَرَفَانًا، وَرَثِمَهُ رِثْمَانًا، وَرَأَمًا عَلَى الْقِيَّاس، وَحَسِبْتُهُ حِسْبَانًا، وَرَضِيْتُهُ رِضْوَانًا.

وتقول: سَمِعْتُهُ سَمَاعًا بالخروج إلى زيادة أخفّ الحروف في أخفّ الحركات.

وتقول: غَشِيْتُهُ غَشِيَانًا، وَحَرَمْتُهُ حَرْمَانًا وَحَرَمًا عَلَى مَا بَيَّنَّا.

(١) في النسخ: ضربت، والتصويب من المسائل.

(٢) في شرح الأصول ٢٢٧: "وإنما جاز: ضريب قداح بمعنى ضارب قداح؛ لأن فيه زيادة معنى، وهو أن من شأنه أن يضرب بالقداح، وكذلك صريم للصَّارِم، أي من شأنه أن يصرم، وعريف للعارف، أي هو ممن يُنْقَب عن الأسرار حتى يعرف".

(٣) ينظر: الكتاب ٧/٤، وشرح السَّيرافي ٦٥/١٥.

(٤) تقدّم تخريجه ص (٢٠٢) من التحقيق.

(٥) ينظر: الكتاب ٧/٤، وشرح السَّيرافي ٦٥/١٥.

(٦) ساقط من (ف).

وتقول: شَكَرْتُهُ^(١) شُكْرَانًا، وَكَفَرَهُ كُفْرَانًا، وَغَفَرَهُ غُفْرَانًا^(٢)، فهذا خروج إلى (فُعْلَان)؛ لمواخاته الأبنية التي ذكرنا. وتقول: شَكَرَهُ شُكُورًا، فيجري على نقيضه في جَحَدَهُ جُحُودًا، وَكَفَرَهُ كُفُورًا. وتقول: سَأَلْتُهُ سُؤْلًا بالخروج إلى زيادة أخفّ (الحروف)^(٣) بالتصريف فيه^(٤).

وتقول: نَكَيْتُ الْعَدُوَّ نَكَايَةً بالخروج إلى أخفّ الحروف، مع أكثرها زيادة بعد الألف. وكذلك حَمَيْتُ حِمَايَةً، وَحَمَيْتُ عَلَى الْقِيَّاسِ.

وتقول: حَمَيْتُ الْمَرِيضَ حِمِيَةً^(٥)، وَنَشَدْتُهُ نَشْدَةً بالخروج إلى زيادة الهاء (في) أخفّ الأبنية بعد الأصل. وتقول: رَحِمَهُ رَحْمَةً بالخروج إلى زيادة الهاء^(٦) فيما وافق بناء الأصل. وكذلك لَقِيَهُ لَقِيَةً^(٧).

وتقول: نَصَحَهُ نَصَاحَةً بالخروج إلى أخفّ الحروف في أخفّ الحركات، مع زيادة الهاء.

وتقول: غَلَبَهُ غَلَبَةً بالخروج إلى أخفّ الحركات، مع زيادة الهاء، وَغَلَبَهُ غَلَبًا بالخروج [١٩٦/ب] إلى أخفّ الحركات على الإطلاق^(٨).

(١) الأفصح في شكر تعديته بحرف الجرّ، ويجوز تعديته بدونه، نحو: شكرته وشكرت له.

ينظر: إصلاح المنطق ٤٢٦، وأدب الكتاب ٤٢٤، وتصحيح الفصح ١٦٨.

(٢) في شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه ٤١١: "كُفْرَانٌ عند البصريين مصدر يقال: كُفْرَانًا، وغفر الله لك غُفْرَانًا، وَسَبَّحْتَ سُبْحَانًا، وعند الكوفيين هذه أسماء موضوعة موضع المصادر".

(٣) في الأصل و(د): الحركات، والتصويب من (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٨/٤، وشرح السيرافي ٦٦/١٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٨/٤، والتكملة ٥١٩.

(٦) ساقط من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٨/٤، وشرح السيرافي ٦٦/١٥.

(٨) حكى أبو زيد: غَلَبًا وَغَلَبَةً. ينظر: التكملة ٥١٩.

وتقول: ضَرَبَهَا الفحل ضَرَابًا كالنِّكاح، ولا يجوز: ضَرَبًا على القياس؛
للإلباس بالضرب باليد ونحوها. ولا يجوز في نَكَحَهَا نِكَاحًا: نَكَحًا^(١)؛
للتَّوْطئة بالضرب^(٢) أَنَّهُ على معنى النِّكاح^(٣). وتقول: دَفَعَهَا دَفْعًا، وقرَّعَهَا
قرَّعًا، وذَقَطَهَا ذَقْطًا، كُلُّ ذلك على القياس، وهو النِّكاح^(٤).

وتقول: سَرَقَ سَرِقَةً، وفَطَنَ فَطْنَةً^(٥)، بالخروج إلى ما يلي الأصل في خَفَّة
الحركات، مع زيادة الهاء.

وتقول: لَوِيْتُهُ حَقَّهُ لِيَانًا^(٦)، فهذا قليل في المصادر، تُنَكَّب؛ لئلا يلتبس
بالصِّفَة من باب (فَعْلَان) نحو: غضبان وسكران، حتَّى ذهب بعض النحويين
إلى أَنَّ الأصل فيه: لِيَان، ولكن الكسر استثقل مع الياء فُفْتُح، وهو قول أبي
العباس^(٧). ويقوي مذهب سيبويه أَنَّ هذه الأبنية الثلاثة متآخية، وهي:
(فَعْلَان)، و(فُعْلَان)، و(فُعْلَان)، وأخفُّها (فَعْلَان)، ولا يُترك رأسًا - وإن قلَّ
- للفرق الذي بيننا^(٨).

وتقول: رَحِمَهُ رَحْمَةً^(٩) كغلبه غَلَبَةً، بالخروج إلى أخفِّ الأبنية المتحرِّكة،
مع زيادة الهاء.

(١) في (ف): نكحها.

(٢) في (ف): بالصَّواب.

(٣) ينظر: الكتاب ٩/٤، وشرح السِّيرافي ٦٦/١٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٩/٤، وشرح السِّيرافي ٦٦/١٥.

(٥) في الكتاب ٩/٤: "وقالوا: سَرِقَةً كما قالوا: فَطْنَةً".

(٦) في (د): ليا.

(٧) ينظر: الأصول ٨/٣، والتَّعليق ١١٩/٤. وهو غير منسوب في شرح السِّيرافي ٦٦/١٥.

(٨) اختار السِّيرافي ٦٦/١٥، هذا القول، وعلَّله بأنه ليس في المصادر فَعْلَان، وإنما يأتي على فَعْلَان
وَفُعْلَان كثيرًا، واستدلَّ بما رواه أبو زيد: لَوِيْتُهُ لِيَانًا.

(٩) ينظر: الكتاب ٩/٤، والتَّكملة ٥٢١.

❖ مسائل هذا الباب أيضاً :

وما مصدر الفعل الذي لا يتعدَّى ممّا هو على بناء المتعدّي^(١)؟ ولمّ جاء على (فُعُول) في الأصل الذي يُقاس عليه؟ وهل ذلك لأنّ زيادة الواو أحقُّ به من سائر الحروف؛ لأنّها حرف مدّ ولين من جنس ما يتحرّك، وهي أوّل لأوّل، إذ المصدر أصل أوّل للفعل؟ وما الذي ينفرد به دون المتعدّي؟ وما الذي ينفرد به المتعدّي دونه؟

وما تصريف قَعَدَ؟ ولمّ جرى على قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا وهو قاعدٌ؟ وما تصريف جَلَسَ؟ وما تصريف سَكَنَ؟ وما تصريف ثَبَتَ؟ وما تصريف ذَهَبَ؟ ولمّ جاز فيه: الذُّهوب والذَّهاب، والثُّبُوت والثَّبات؟ وما تصريف رَكَنَ؟ ولمّ جاز: سَكَتَ سَكْتًا، وَهَدَأَ هَدْءًا، وَعَجَزَ عَجْزًا، وَحَرَدَ حَرْدًا^(٢) وهو حارِدٌ^(٣)؟ وهل الفعل فيه نظير المفعول [١٩٧/أ] في المتعدّي؟.

ولمّ جاز: لَبَثَ لَبْثًا^(٤) وهو لا بَثٌ؟ ولمّ جاز: مَكَثَ يَمْكُثُ مَكُوثًا ومُكْثًا^(٥)، وَمَجَنَّ يَمَجُنُّ مَجُونًا^(٦) ومُجْنًا؟ ولمّ جاز: فَسَقَ فِسْقًا؟ وهل حَلَفَ حَلْفًا نظير سَرَقَ سَرَقًا؟ وما وجه قولهم: دَخَلْتُهُ دُخُولًا، وَوَلَجْتُهُ وُلُوجًا؟ ولمّ كان على الأصل مع تعدّيه في اللفظ؟.

(١) ينظر: الكتاب ٩/٤.

(٢) ضُبِطَ في الكتاب: حَرَدَ يَحْرَدُ حَرْدًا، وفي أصل المخطوط: حَرَدَ، وكلا الضَّبطين وارد في كتب اللغة. والحرَد: الغضب.

ينظر: الصَّحاح (حرد) ٢/٤٦٤ والمحكم (حرد) ٣/١٩٠.

(٣) في (د): وهذا.

(٤) ضُبِطَ في الأصل بالسُّكون: لَبَثًا، وهو وجه كما في الصَّحاح (لبث) ١/٢٩١، والأفعال للسَّرقسطي (لبث) ٢/٤٦٦، وأثبت ما في الكتاب ٩/٤ والأجوبة.

(٥) ينظر: الكتاب ١٠/٤.

(٦) لم يذكر سيبويه ١٠/٤ إلّا مُجْنًا. قال ابن سيده في المحكم (مجن) ٧/٣٢٨: "مَجَنَّ يَمَجُنُّ مَجُونًا ومَجْنًا، حكى الأخيرة سيبويه".

ولم جاز: حَمَيْتِ الشَّمْسُ تَحْمِي حَمِيًّا وهي حاميةٌ؟.

ولم جاز: لَعِبَ يَلْعَبُ لَعِبًا وهو لاعبٌ، وَضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحِكًا وهو ضاحكٌ كَحَلَفَ يَخْلِفُ حَلْفًا وهو حالفٌ؟.

ولم جاز: حَجَّ حِجًّا؟.

ولم جاز: نَعَسَ نُعَاسًا، وَعَطَسَ عَطَاسًا، وَمَزَحَ مُزَاحًا؟.

ولم جرى (الْفُعَال) في الدَّاء وشبهه، فجرى السُّكَات^(١) كالْعُطَاس، وكالْنُحَاز^(٢)، والشُّهَام^(٣)، وهما داءان؟.

ولم جاز: عَمَرَتِ^(٤) الدَّارُ عِمَارَةً كما جاء في المتعدي: قَصَرْتُ الثَّوبَ قِصَارَةً؟.

ولم جَرَتِ (الْفِعَالَة) في الْوَلَايَة وشبهها، واستمرَّ ذلك في الْإِمَارَة، والخِلَافَة، والنِّكَابَة^(٥)، والعِرَافَة، والْوِكَالَة، والْوِصَايَة، والجِرَايَة^(٦)، والإِيَالَة، والعِيَايَة^(٧)، والسِّيَاسَة؟ ولم جاز فيه: الْعَوْس، وإِنَّمَا قِيَاسُه (فِعَالَة)؟.

(١) السُّكَات: داء يصيب الإنسان بطول السُّكُوت.

ينظر: الجمهرة (سكت) ٣٩٨/١، ومختصر العين لئلا سكا في (سكت) ٧٧٦/٢.

(٢) النُّحَاز: داء يصيب الإبل في رثتها.

ينظر: الإبل ١١٨، والمحيط (نحز) ١٣/٣.

(٣) الشُّهَام: داء يصيب الإبل، أو تغير يصيب الإنسان.

ينظر: التَّهْذِيب (سهم) ١٤٠/٦، والصَّحاح (سهم) ١٩٥٧/٥.

(٤) ضبط الفعل في الكتاب ١٠/٤ بالتَّعْدِي: عَمَرْتُ.

(٥) النِّكَابَة من قولهم: مَنَكَبَ القوم، وهو رأس العُرْفَاء، وهو الذي في يده اثنتا عشرة عِرَافَة.

ينظر: المحيط (نكب) ٢٨١/٦، وشرح السِّيَرَاتِي ٧٢/١٥.

(٦) الجِرَايَة: الجاري من الوظائف.

ينظر: الصَّحاح (جری) ٢٣٠١/٦.

(٧) الإِيَالَة، والعِيَايَة: من أسماء السِّيَاسَة.

ينظر: شرح السِّيَرَاتِي ٧٢/١٥، والصَّحاح (أول) ١٦٢٨/٤.

ولم جاز: القَصَابَة؟ وما معنى قوله: "هو بيان عن الصَّنعة التي يليها
فصار بمنزلة الوكالة والسَّعَاية"^(١)؟

ولم جاز: فَطَنَ فِطْنَةً كَسَرَقَ في المتعدّي؟.

ولم جاز: رَجَحَ رُجْحَانًا كَشُكْرَان في المتعدّي؟.

ولم جرى (فِعَال) في معنى الهِيَاج، فجاء (الصَّرَاف)^(٢) في الشَّاء،
والهَبَاب^(٣) والقِرَاع^(٤)؟.

ولم جرى (فِعَال) [في]^(٥) انتهاء الزَّمان كالصَّرَام، والجِرَاز، والجِدَاد،
والقِطَاع^(٦)، والحِصَاد؟ ومن أين أشبه باب الهِيَاج؟ وهل ذلك لأنَّه تناء في
الاضطراب؟.

ولم جاز: وَصَايَةً وَوَصَايَةً، وَوَكَّالَةً وَوَكَّالَةً، وَحِصَادًا وَحِصَادًا؟.

ولم جاز: حَصَدْتُ حَصْدًا، وَقَطَعْتُهُ قِطْعًا على مخالفة (الفِعَال)؟.

(١) ينظر: الكتاب ١١/٤.

(٢) في الأصل و(د): بالصَّرَاف، والأصحُّ ما أثبتُّه.

والصَّرَاف: شهوة الشَّاء والبقر والكلاب. قال ابن دريد: "زعم قوم أن هذه الكلمة مولدة".

ينظر: الجمهرة (صرف) ٧٤١/٢، والمحيط (صرف) ١٢٨/٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١٢/٤. والهَبَاب: هِيَاج الفحل.

ينظر: المحيط (هَب) ٣٢٧/٣، والمحكم (هَب) ٧٨/٤.

(٤) القِرَاع: من سِفَاد الإبل، وهو الضَّرَاب.

ينظر: الصَّحاح (قرع) ١٢٦١/٣، والترتيب في اللغة ٤٣٠.

(٥) زيادة من الأجوبة.

(٦) الصَّرَام، والجِرَاز، والجِدَاد، والقِطَاع تدلُّ على معنى واحد هو: صرام النَّخل.

ينظر: النَّخل والكرم ٧٩، والمخصَّص ١٢٥/١١.

❖ الجواب:

ومصدر الفعل الذي لا يتعدَّى ممَّا هو على بناء المتعدِّي: (فُعُول)، وهو الأصل الذي [١٩٧/ب] يُقاس عليه. وكان بالزيادة أحقَّ من المتعدِّي؛ لأنَّ المتعدِّي أكثر منه^(١)، وكان بالواو أحقُّ؛ لأنَّها حرف مدٍّ ولين من جنس ما يتحرَّك^(٢)، و(هي)^(٣) أوَّل لأوَّل إذ المصدر (أصل)^(٤) أوَّل للفعل الذي أخذ منه، والذي ينفرد به المصدر الذي لا يتعدَّى (فَعِيل) و(فَعْلان) كما ينفرد المتعدَّى بـ(فَعْلان) و(فَعْلان)^(٥).

وتصريف قَعَدَ على قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا وهو قاعدٌ، و(تصريف جَلَسَ على جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا وهو جالسٌ، وتصريف سَكَتَ على سَكَتَ يَسْكُتُ سُكُوتًا وهو ساكِتٌ، وتصريف ذَهَبَ على ذَهَبَ يَذْهَبُ ذُهُوبًا وهو ذَاهِبٌ، وتصريف ثَبَتَ على ثَبَتَ يَثْبُتُ ثُبُوتًا وهو ثَابِتٌ)^(٦)، وكلُّ هذا على القياس^(٧). وقالوا: الذَّهَابُ والثَّبَاتُ على الخروج إلى أخفِّ الأبنية بالزيادة^(٨). وتصريف رَكَنَ على رَكَنَ يَرْكُنُ رُكُونًا وهو رَاكِنٌ.

(١) ينظر: الكتاب ٩/٤، والتكملة ٥٢٢، وشرح الأصول ٢٢٧.

(٢) الياء والواو من حروف المدِّ واللين فإذا تحركتا قويتا بالحركة، ولحقنا بالحروف الصَّحاح.

ينظر: سر الصناعة ٢٠/١.

(٣) في الأصل و(د): هو، والتصويب من (ف).

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٥) ينظر: الأصول ٨٧/٣، وشرح الأصول ٢٢٤.

(٦) في (ف): وكذلك جلس يجلس جلوساً وهو جالس، وسكت يسكت سكوتاً وهو ساكت، وذهب يذهب ذهوباً وهو ذاهب، وثبت يثبت ثبوتاً وهو ثابت.

(٧) ينظر: الكتاب ٩/٤، والأصول ٨٨/٣.

(٨) قال السيرافي ٦٧/١٥: "فبنوه على فعال كما بنوه على فُعُول والفُعُول فيه أكثر".

وقالوا: سَكَتَ سَكْتًا، وَهَدَأَ هَدَاءً، وَعَجَزَ عَجْزًا، وَحَرَدَ حَرْدًا^(١) وهو حَارِدٌ على الخروج إلى نظيره في المتعدي، كما خرج نظيره إليه في شَكَرَهُ شُكُورًا، وَلَزِمَهُ لُزُومًا.

وقالوا: لَبِثَ لَبْثًا وهو لَابِثٌ على الخروج إلى أخف الأبنية المتحرّكة. وتصريف مَكَثَ على مَكَثٍ^(٢) يَمْكُثُ مَكُوثًا، وكذلك جَحَنَ يَمْجُنُ مَجُونًا، وقالوا: المَكْثُ والمُجَنُّ على نظيره من الشُّغْل. و(تصريف)^(٣) فَسَقَ عَلَى فَسَقٍ يَفْسُقُ فُسُوقًا، وقالوا: الْفِسْقُ على نظيره من الذِّكْر^(٤). وقالوا: حَلَفَ حَلْفًا على نظيره من سَرَقَ سَرَقًا.

فَأَمَّا دَخَلَتْهُ دُخُولًا، وَوَجَّهَتْهُ وُجُوجًا، فإلصدر فيه على القياس؛ لَأَنَّهُ غير متعَدٍّ في نفسه، وَإِنَّمَا حُذِفَ حَرْفُ الْجَرِّ مِنْهُ^(٥).

وقالوا: حَمَيْتِ الشَّمْسُ تَحْمِي حَمِيًّا وَ(هي)^(٦) حَامِيَةٌ على نظيره مِمَّا هُوَ فِي بَابِهِ نَحْوُ: حَرَدَ يَحْرُدُ حَرْدًا وَهُوَ حَارِدٌ.

وقالوا: لَعِبَ يَلْعَبُ لَعِبًا وَهُوَ لَاعِبٌ، وَضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحِكًا

(١) القياس فيه أن يقال: حَرَدَ حَرْدًا فَهُوَ حَرْدَانٌ، كما قالوا: غَضِبَ غَضَبًا وَهُوَ غَضْبَانٌ، وهو المسموع عن العرب الفصحاء، ومن العرب من يقول: حَرَدًا وَحَرْدًا والتسكين أكثر.

ينظر: التّهذيب (حرد) ٤/١٣٣، وشرح السّيرافي ١٥/٦٧.

(٢) يجوز مَكَثَ وَمَكُثٌ، ومَكُثٌ لغة فصيحة.

ينظر: التّهذيب (مكث) ١٠/١٨٧.

(٣) ساقط من (ف).

(٤) في الكتاب ١٠/٤: "وقالوا: فسق فسقًا كما قالوا: فَعَلَ فِعْلًا". ولم يذكر سيبويه: فُسُوقًا.

(٥) دخل عند سيبويه لا يتعدّى، وتعديته على حذف حرف الجرّ، وخالفه الأخفش والجرميّ. وذكر الفارقيّ أنّ المعنى عند الرّمانيّ يقتضي الحرف وإن ترك ذكره واطّرد تركه في الكلام.

ينظر: الكتاب ١٠/٤، وشرح السّيرافي ١٥/٦٨، والمسائل المشكّلة ٣١٤، ٣٢٠.

(٦) في الأصل و(د): هو، والتّصويب من (ف).

وهو ضاحِكٌ، وحَلَفَ يَحْلِفُ حَلِيفًا وهو حَالِفٌ كَسَرِقَ [١/١٩٨] سَرِقًا^(١).

وقالوا: حَجَّ حَجًّا على ذَكَرِهِ ذِكْرًا.

فَأَمَّا (فُعَال) في المصدر، فيجري في معنى الدَّاء وشبه الدَّاء كقولهم: نَعَسَ نُعَاسًا، وَعَطَسَ عُطَاسًا، وَمَزَحَ مَزَاحًا، وَسَكَتَ سِكَاتًا. وكذلك النُّحَاز والسُّهَام^(٢).

وقالوا: عَمَرَتِ الدَّارَ عِمَارَةً على نظيره في المتعدي من قَصَرْتُ الثُّوبَ قِصَارَةً.

ويجري (الفُعالة) في الولاية وشبه الولاية، كقولهم: الإمارة، والخلافة، والعِرافة، والنِّكابة، والوكالة، والوصاية، والجِراية، والإيالة، والعِياسة، والسياسة، ففي كل هذا معنى الولاية^(٣). فَأَمَّا العَوْس فعلى [معنى]^(٤) الفعل من غير دلالة على الولاية^(٥).

وَأَمَّا القِصَابَة ففيه معنى الولاية؛ لأنَّه يلي (تدبير)^(٦) تلك الصَّنَاعَة، وصار بمنزلة الوكالة والسَّعَاية^(٧).

(١) في المسائل: كَحَلَفَ يَحْلِفُ وهو حَالِفٌ.

وينظر: الكتاب ١٠/٤، وشرح السِّيرافي ٦٨/١٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١٠/٤، والأصول ٨٩/٣، والنُّكت ١٠٣٨/٢.

(٣) في شرح الأصول ٢٣٣: "والفُعالة ما كان من القيام على الشَّيء نحو: الولاية...، والفُعالة للترك والإنتهاء من نحو: الزَّهَادَة".

(٤) زيادة من (ف).

(٥) قال السِّيرافي ٧٣/١٥ "وقد قالوا: العَوْس، فخرج عن القياس كما خرج غَوَاثُ وَسَوَافُ عن القياس، والباب فيه الفُعَال".

(٦) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٧) ينظر: الكتاب ١١/٤، وشرح الأصول ٢٣٣.

وقالوا: فَطَنَ فِطْنَةً عَلَى سَرَقَ سَرِقَةً.

وقالوا: رَجَحَ رُجْحَانًا عَلَى شَكَرَ شُكْرَانًا.

ويجري (فِعَال) في معنى الهِياج كالصَّرَاف في الشَّاةِ، وكالهَبَاب والقِرَاع، ويجري في انتهاء الزَّمان كالصَّرَام، والجزاز، والجِداد، والقِطَاع، والحِصَاد^(١)، وهو يشبه الهِياج في التَّنَاهِي؛ لأنَّ تنَاهِي الزَّمان كالتَّنَاهِي في الاضطراب^(٢).

ويجوز: وَصَايَةً وَوَصَايَةً، وَوَكَّالَةً وَوَكَّالَةً، وَحِصَادًا وَحِصَادًا؛ طلبًا لِلخِفَّةِ بالفتحة^(٣). فَأَمَّا حَصَدْتُهُ حَصْدًا، وَقَطَعْتُهُ قِطْعًا فعلى الفعل من غير دلالة على انتهاء الزَّمان^(٤).

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١١، والأصول ٩٠.

(٢) في شرح الأصول ٢٣٢: "لأنَّه كالهياج في بلوغ النَّهْيَةِ في الاضطراب".

(٣) عد سيبويه وابن السَّرَّاج والسَّيرافي جواز فَعَال مع فِعَال من تداخل اللغة.

ينظر: الكتاب ٤/ ١٢، والأصول ٣/ ٩٠، وشرح السَّيرافي ١٥/ ٧٢.

(٤) قال ابن السَّرَّاج في الأصول ٣/ ٩٠ "فإذا أرادوا الفعل على فَعَلَت قالوا: حَصَدْتُهُ حَصْدًا، إِنَّمَا يريد العمل لا انتهاء الغاية".

❖ مسائل من هذا الباب أيضاً:

ولم جاز: الْفِرَار^(١)، وَالشَّرَاد، وَالشَّاس^(٢)، وَالنَّفَار، وَالطَّحَاح^(٣)،
وَالضَّرَاح^(٤)، وَالشَّبَاب^(٥) عَلَى (فِعَال)؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ كَالِهِيَاجِ، فَجَرَى الْمَعْنَى
فِي هَذِهِ الْمَعَانِي الْمَخْتَلِفَةِ مِنْ أَصُولٍ مُخْتَلِفَةٍ عَلَى بِنَاءٍ وَاحِدٍ؛ لَأَنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٍ
(مِنْ)^(٦) مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ؟.

ولم جاز: النَّفُور، وَالشُّمُوس، وَالشُّبُوب؟ ولم جاز: شَبَّ الْفَرَسِ شَبِيحًا
كَصَهْلٍ صَهِيلاً؟.

ولم جاز: الْخِرَاط^(٧) كَالشَّرَاد، وَالْخِلَاء كَالْحِرَانِ مِنْ خَلَاتِ النَّاقَةِ خِلَاءً؛
أَي: حَرَنْتَ^(٨)؟.

(١) ينظر: الكتاب ١٢/٤.

(٢) الشُّمُوس من الدَّوَابِّ: الذي لا يكاد يستقرّ.

ينظر: المجمل (شمس) ١٧٦/٣، ومشارك الأنوار (شمس) ٢٧٥/٢.

(٣) طمَح الْفَرَسَ طِمَاحًا: رفع يديه، أو إذا شَخَصَ عَيْنَهُ وَرَكِبَ رَأْسَهُ فِي عَدُوهِ.

ينظر: الجمهرة (طمح) ٥٥١/١، والمحكم (طمح) ١٨٦/٣.

(٤) ضَرَحَتِ الدَّابَّةُ ضِرَاحًا: رَمَحَتْ بِرِجْلِهَا.

ينظر: الجمهرة (ضرح) ٥١٦/١، والأفعال للسَّرقِسطي (ضرح) ٢٢٥/٢.

(٥) شَبَّ الْفَرَسُ شَبَابًا: إذا رفع يديه جميعًا.

ينظر: المحيط (شَبَّ) ٢٦٩/٧، والصَّحاح (شَبَّ) ١٥١/١.

(٦) فِي الْأَصْلِ: فِي، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (د).

(٧) خَرَطَتِ الدَّابَّةُ خِرَاطًا: إذا اجْتَذَبَتْ رَسْنَهَا مِنْ يَدٍ مُمْسِكِهَا ثُمَّ مَضَتْ عَادِيَةً.

ينظر: المحيط (خرط) ٢٨٦/٤، والمحكم (خرط) ٦٩/٥.

(٨) خَلَّاتِ الدَّابَّةُ وَحَرَنْتْ: بَرَكَتْ وَرَبَضَتْ وَامْتَنَعَتْ عَنِ السَّيْرِ.

ينظر: الإبل ١٠٦، والصَّحاح (خلأ) ٤٨/١.

ولم جاز: العِضاض^(١) كالْجِرَان ؟ ولم جرى (فَعَال) في الرُّفَات [١٩٨/ب]،
والجُذَاذ، والحُطَام، والفُضاض، والفُتَات ؟ وهل ذلك لأنَّ في جميعه معنى
الرُّفَات، وإن كان من أصول مختلفة كجذَّ: قَطَّعَه، وفَضَّه: فَرَّقَه، وحَطَّمَه: بالغ
في كسره ؟.

ولم جرى (الفُعَالَة) في القُلَامَة، والقُورَة^(٢)، والقُرَاضَة^(٣)، والنُّفَايَة،
والْحُثَالَة، والحُشَافَة^(٤)، والكُشَاخَة^(٥)، والجُرَامَة^(٦) ؟ وهل ذلك لأنَّ في جميعه
شبه القُلَامَة ؟ ولم جاز: العُمَالَة، والحُبَاسَة^(٧)، والظُّلَامَة ؟ وهل ذلك لأنَّها تشبه
القُلَامَة في افتراق الشَّيْء ؟.

(١) عِضاض: هي الدَّابَّة تعَضُّ الناس.

ينظر: التَّهْذِيب (عَضَّ) ٧٤ / ١، والصَّحاح (عضض) ١٠٩٢ / ٣.

(٢) القورَة: ما قطع من الثوب وغيره قَطْعًا مستديرًا.

ينظر: الصَّحاح (قور) ٧٩٩ / ٢، والمحكم (قور) ٣٣٩ / ٦.

(٣) القُرَاضَة: ماسقط من القرض، ومنه قُرَاضَة الذَّهَب.

ينظر: المحيط (قرض) ٢٤٩ / ٥، والصَّحاح (قرض) ١١٠١ / ٣.

(٤) في الكتاب ١٣ / ٤: الحُسَالَة، وفي شرح السَّيرافي ٧٢ / ١٥: الحُسَالَة، والحشافة.

والحشافة لغة في الحشافة وهي: الماء القليل، والحشافة أيضًا: ماتناثر من التَّمَر الفاسد.

ينظر: اللِّسَان (حسف) ٤٦ / ٩، والتَّاج (حسف) ١٣٩ / ٢٣.

(٥) الكُشَاخَة: تراب مجموع كُسَح بالمكسحة وهي المكينة.

ينظر: التَّهْذِيب (كسح) ٩٢ / ٤، والمحكم (كسح) ٢٥ / ٣.

(٦) الجُرَامَة: ما يلتقط من التَّمَر بعد ما يصرم النَّخْل.

ينظر: الجمهرة (جرم) ٤٦٥ / ١، والتَّهْذِيب (جرم) ٦٧ / ١١.

(٧) الحُبَاسَة: الظُّلَامَة، وخبسه حُبَاسَة: أخذه غنيمَة.

ينظر: الجمهرة (خبس) ٢٨٩ / ١، والمحكم (خبس) ٥٥ / ٥.

ولم جاز: الكِظَّة^(١)، والبِطْنَةُ، والمِلاَّة؟ وهل ذلك (لأنَّه)^(٢) في معنى واحد من أصول مختلفة، وهو معنى الامتلاء، وإن كان البِطْنَةُ من البَطْن، والكِظَّة من كَظَّه يَكُظُّه؟.

ولم جرى (فِعَال) في الحَبَاط، والعِلَاط، والعِرَاض، والجَنَاب، والكِشَاح^(٣)؟ وهل ذلك لأنَّه من معنى واحد من أصول مختلفة، وهو أثر الوَسْم؟ وما الفرق بينه وبين وَسَمْتَه وَسَمًا، وَخَبَطْتُ البَعِيرَ خَبْطًا، وَكَشَحْتُهُ كَشْحًا؟ وهل ذلك لأنَّ الأوَّل بمعنى الأثر الذي يُرى^(٤)، والثاني بمعنى الفعل الحادث؟.

ولم جاز في الوسم: المُشْط، والدَّلُو، والخُطَاف^(٥)، فخرج عن (فِعَال)؟ وهل ذلك لأنَّه ليس بمصدر، وإنما يدلُّ به على صورة هذه الأشياء فيما يُوسم به؟.

ولم جاز [في]^(٦) الوسم: القَرَمَةُ والجَرَف^(٧)؟ وهل ذلك على [حدّ]^(٨) الاكتفاء بالعمل عن البناء الذي هو للأثر؟ وما الفرق بين هذه الأشياء حتَّى

(١) الكِظَّة: شي يعتري الإنسان عند الامتلاء من الطَّعام. وروى أبو الفرج النَّحوي عن الرَّمَانِي:

أَمُوتُ مِنَ الضَّرِّ فِي الْمَكْرَمَاتِ وَغَيْرِي يَمُوتُ مِنَ الْكِظَّةِ.

ينظر: الضَّاد والضَّاء لأبي الفرج النَّحوي ٢٨، والصَّحاح (كظظ) ٣/ ١١٧٨.

(٢) في الأصل و(د): لأن، والصَّحِيح ما أثبتَّه.

(٣) الحَبَاط، والعِلَاط، والعِرَاض، والجَنَاب، والكِشَاح من وسوم الإبل.

ينظر: الإبل ١٣٣ والمخصَّص ٧/ ١٥٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤.

(٥) المُشْط، والدَّلُو، والخُطَاف من وسوم الإبل سميت بها لأنَّها على صورتها.

ينظر: الإبل ١٣٣، والمخصَّص ٧/ ١٥٥.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) القَرَمَةُ: قطع جلد تجمع على أنف البعير، والجرفة مثلها ولكنَّها تكون في الفخذ.

ينظر: الإبل ١٣٤، والمخصَّص ٧/ ١٥٧.

(٨) زيادة من (د).

جرى الحَبَاط على الوجه، والعِلَاط والعِرَاض على العُنُق، والجَنَاب على الجنب، والكِشَاح على الكَشْح؟.

ولم جرى (فَعَلَان) على النَّزَوَان، والتَّقَزَان، والنَّفَزَان^(١)، والعَسَلَان، والرَّتَكَان^(٢)؟ وهل ذلك لأنَّه اضطراب في ارتفاع واهتزاز، فهذا المعنى جاز فيه على أنَّه من أصول مختلفة؟.

ولم جرى (فُعَال) في النَّزَاء والقُمَاص^(٣)، وفي الصوت نحو: الصُّرَاخ، والنُّبَاح؟ وهل ذلك لأنَّ فيه معنى العلاج^(٤)؟ ولم [١٩٩/أ] جاز: النَّزْو، والقَفْز كالسَّكْت والعَجْز؟ وهل ذلك لأنَّه على الفعل من غير دلالة على الهَيَجَان؟.

ولم جاز: الغَلِيَان، والغَثِيَان، والخطَرَان^(٥)، واللَّمَعَان، واللَّهَبَان، والضَّجَرَان^(٦)، والوَهَجَان؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلة الهَيَجَان، والغَلِيَان؟.

ولم جرى (فَعِيل) في الهَدِير، والضَّجِيج، والقلِخ^(٧)، والصَّهِيل، والنَّهِيْق، والشَّحِيج^(٨)؟ وهل ذلك لأنَّ فيه معنى قوَّة الصَّوت؟ ولم جاز: وَجَبَ

(١) لم يأت النَّفَزَان في الكتاب ولا شرح السِّيرافي. والنَّفَزَان والنَّزَوَان من أنواع الوثب.

ينظر: التَّهْدِيد (نزا) ٢٥٨/١٣، والصَّحاح (نفز) ٨٩٩/٣.

(٢) العسلان والرَّتَكَان: ضربان من العَدُو.

ينظر: شرح السِّيرافي ٧٤/١٥، والمخصَّص ١٣٨/١٤.

(٣) القُمَاص: هو أن يرفع الفرس أو البعير يديه ويطحهما معاً.

ينظر: الصَّحاح (قمص) ١٠٥٤/٣.

(٤) في الأجوبة: الانزعاج. وفي الكتاب ٥٤٠/٣: "ويكون العلاج كذلك نحو: النَّزَاء".

(٥) خطرَان البعير: إذا رفع ذنبه وضرب به فخذه، وخطرَان السَّيف: رفعه ووضع.

ينظر: الصَّحاح (خطر) ٦٤٨/٢، والمحكم (خطر) ٦٧/٥.

(٦) في الكتاب ٢٢١٨ (بولاقي)، ١٤/٤ (هارون): الصَّخْدَان. وذكر المحقِّق في نسخة: الضَّجَرَان.

(٧) القليخ: هدير الفحل إذا هاج.

ينظر: الإبل ١٣٦، والمجمل (قلخ) ١١٨/٤.

(٨) الشَّحِيج: صوت البغل، ونعيق الغراب.

قَلْبُهُ وَجِيئًا^(١)، وَوَجَفَ الْبَعِيرُ وَجِيئًا^(٢)، وَرَسَمَ رَسِيمًا^(٣)؟ وهل ذلك لأنَّه كالصَّحِيجِ في قوَّة الاضطراب؟ ولمَّ جاز: قَلَخَ الْبَعِيرُ يَقْلَخُ قَلِيخًا كَهَدَرَ يَهْدُرُ هَدِيرًا؟.

ولمَّ جاز: شَنِئْتُهُ شَنَانًا، وَإِنَّمَا (الْفَعْلَان) فيما لا يتعدَّى، فحمله سيبويه على الشُّذُود^(٤)، وحمله غيره على شَنِئْتُ مِنْهُ^(٥)؟.

ولمَّ جاز: (فَعْلَان)^(٦) في الطَّوْفَانِ، والدَّوْرَانِ، والجَوْلَانِ؟ وهل ذلك لأنَّه يشبه الهَيَجَانَ في كثرة التَّصَرُّفِ و(التَّقَلُّبِ)^(٧) كالغَلْيَانِ والغَيَّانِ؟.

تَمَّ والحمد لله رب العالمين وصَلَّى اللهُ على سيدنا محمد النَّبِيِّ وآله الطاهرين وسلَّم تسليماً^(٨)

يتلوه -إن شاء الله تعالى- الجزء الحادي والخمسين: ولمَّ جاز: الجَوْلُ والغَلْيُ؟. [١٩٩/ب]

= ينظر: المحيط (شحج) ٢/٣٩٠، والمجمل (شحج) ٣/٢٠٢.

(١) الوجيب: خَفَقَانُ الْقَلْبِ مِنْ فَزَعٍ.

ينظر: الجمهرة (وجب) ١/٢٧٢، والتَّهْذِيبُ (وجب) ١١/٢٢٢.

(٢) الوجيف: ضَرْبٌ مِنْ سَيْرِ الْإِبِلِ وَالْخَيْلِ.

ينظر: الإبل ١٢٦ والصَّحاح (وجف) ٤/١٤٣٧.

(٣) الرَّسِيمُ: ضَرْبٌ مِنْ سَيْرِ الْإِبِلِ.

ينظر: الإبل ١٢٥، والجمهرة (رسم) ٢/٧٢٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/١٥.

(٥) هو المبرَّد كما في الأصول ٣/٩٣. ولم أقف على قوله هذا في كتبه التي رجعت إليها.

(٦) في الأصل و(د): في فعْلَان، والصَّحِيجُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٧) في الأصل و(د): التَّقَطُّبُ، والتَّصْوِيبُ مِنَ الْأَجُوبَةِ.

(٨) في هامش الأصل: بلغ مقابلة بأصله، والحمد لله وحده.

[الجزء الحادي والخمسون]

من شرح كتاب سيبويه

إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النّحويّ أيّده الله^(١).

(١) زيادة يقتضيها منهج الكتاب..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلَّى الله على النبيِّ الكريم

ربِّ يسر.

ولم جاز: الجَوَل والغَلَى على (الفعل)^(١)؟ وهل الحَيَدَان والمِيَلَان كالأَوَّل في معنى الهَيَجَان؟.

ولم جاز: وَثَبَ وَثْبًا وَوُثُوبًا، وَهَدَأَ هَدَأً وَهُدُوءًا؟ ولم جاز: رَقَصَ رَقْصًا كطَلَبَ طَلَبًا^(٢)؟ ولم جاز: خَبَّ يُحِبُّ خَبِيًّا وَخَبِيًّا^(٣) كالصَّهِيل^(٤)؟.

ولم جرى (فَعَلَة) في الرِّزْمَة^(٥)، والجلَبَة^(٦)، والحدَمَة، والوَحَاة^(٧)؟ وهل ذلك لجريان شدة الصوت فيه. وتحْدُم النار: شدة صوتها^(٨)؟.

(١) ينظر: الكتاب ١٥ / ٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٦ / ٤.

(٣) الخبيب: ضرب من سير الإبل.

ينظر: الإبل ١٢٤، والتعليقات والنوادر ١٠٩٧ / ٣.

(٤) في الكتاب ٦ / ٤: كالذَّمِيل والصَّهِيل.

(٥) الرِّزْمَة: صوت الرَّعْد، أو صوت الضَّبَع والنَّاقَة.

ينظر: الجمهرة (رزم) ٨٠٩ / ٢، والمحيط (رزم) ٤٨ / ٩.

(٦) الجلَبَة: اختلاط الأصوات.

ينظر: الصَّحاح (جلب) ١٠١ / ١، والمحكم (جلب) ٣٠٤ / ٧.

(٧) الوحَاة: الصوت، أو صوت الطَّائِر.

ينظر: المحيط (وحى) ٢٤١ / ٣، والمحكم (وحى) ٢٨ / ٤.

(٨) ينظر: الجمهرة (حدم) ٥٠٥ / ١، والتَّهْذِيب (حدم) ٤٣٣ / ٤.

ولم جرى في الطَّيْرَانِ، والنَّفْيَانِ كَنَفْيَانِ الرِّيحِ: التُّرَابُ^(١)؟ وهل ذلك لأنَّه كاهيَّجان؟.

ولم جرى (فَعَالَة) في يَسْتُ يَأْسًا وَيَأْسَةً، وَسَيَمْتُ سَأْمًا وَسَأَمَةً، وزَهْدَتْ زَهْدًا وزَهَادَةً؟ وهل ذلك للمبالغة في ترك الشَّيء والإعراض عنه؟.

ولم جرى (فَعِلْ يَفْعَلْ فَعَلًا) في أَجِمَ يَأْجِمُ أَجْمًا وهو أَجَمٌ^(٢)، وَسَنَقَ يَسْنُقُ سَنَقًا وهو سَنَقٌ^(٣)، وَغَرَضٌ يَغْرِضُ غَرَضًا وهو غَرِضٌ^(٤)؟ وهل ذلك لأنَّ فيه معني ترك الشَّيء^(٥)؛ ضجرًا به؟.

ولم جاز: هَوَى يَهْوَى هَوًى وهو هَوٍ؟ وهل ذلك؛ لأنَّه نَقِيضُ غَرِضٍ يَغْرِضُ غَرَضًا؟.

ولم جاز: قَنِعَ يَقْنَعُ قَنَاعَةً كَزَهَدَ يَزْهَدُ زَهَادَةً وهو قَانِعٌ وزَاهِدٌ، وَقَنِعٌ كَغَرِضٍ؟.

(١) النَّفْيَانِ: ما تطيره الرِّيح من التُّرَابِ.

ينظر: الصَّحاح (نفي) ٢٥١٤/٦، والقاموس (نفي) ٣٩٩/٤.

(٢) أَجِمَ الطَّعَامُ: كرهه من المداومة عليه، والآجِمُ: الكاره للشَّيء.

ينظر: الصَّحاح (أجم) ١٨٥٨/٥ والمحكم (أجم) ٣٤٥/٧.

(٣) السَّنَقُ: البشم، وهو كالتَّخْمَةِ، ويكون في الدَّوَابِّ.

ينظر: التَّهْذِيب (سنق) ٤١٠/٨، والصَّحاح (سنق) ١٤٩٨/٤.

(٤) الغرض: الملالة والضَّجْر.

ينظر: الصَّحاح (غرض) ١٠٩٣/٣.

(٥) في الكتاب: ما كان من التَّرك والانتهاة. وفي نسخة الزَّجاج من الكتاب، وأنَّه ضده ترك الشَّيء.

ينظر: الكتاب ١٧/٤، وجهود الزَّجاج ٢٤٤/١.

ولم جاز: بَطْنٌ يَبْطُنُ بَطْنًا^(١) وهو بَطِينٌ وَبَطْنٌ، وَتَبِنَ [يَتَبِنُ]^(٢) تَبْنًا وهو تَبِنٌ^(٣)، وَثَمَلٌ يَثْمَلُ ثَمَلًا وهو ثَمَلٌ، وَطَبِنَ يَطْبُنُ طَبْنًا وهو طَبِنٌ^(٤)؟ وهل ذلك في نقيض غرض؟

(١) البَطْن: عظيم البطن من الشَّبع.

ينظر: الصَّحاح (بطن) ٢٠٧٩/٥، والقاموس (بطن) ٢٠٤/٤.

(٢) زيادة من الأجوبة.

(٣) التَّبِن: الفَطْن، أو الذي انتفخ بطنه.

ينظر: التَّهْذِيب (تبين) ٣٠٢/١٤، والمخَصَّص ١٣٩/١٤.

(٤) الطَّبِن: هو الفَطْن الذي يفطن للأمور، ورجل طَبِنٌ: عالم حاذق بكل شيء.

ينظر: المحيط (طبن) ١٩٠/٩، والصَّحاح (طبن) ٢١٥٧/٦.

❖ الجواب:

ويجري في معنى الهياج من أصول مختلفة: (فَعَال) كقولهم: الشَّرَاد، والنَّفَار، والشَّاس، والفَرَار، والطَّاح، والضَّرَاح، والشَّبَاب. فأَمَّا النُّفُور، والشُّمُوس، [والشُّبُوب] ^(١) فعلى الأصل فيما لا يتعدَّى. وتقول: شَبَّ الفَرَسُ شَبِيًّا كَصَهْلٍ صَهِيلاً على التشبيه؛ لأنَّ (فَعِيلاً) في المصدر يجري في الصَّوت ^(٢).

فأَمَّا الحِرَاط، والشَّبَاب، [والخِلَاء] ^(٣)، والحِرَان (فهو) ^(٤) كالهياج في الاضطراب، وكذلك العِضَاض.

ويجرى معنى التَّقْتِيت في [٢٠٠/أ] (فَعَال) كقولهم: الرُّفَات، والجُذَاز، والحُطَام، والفُضَاض، والفُتَات ^(٥).

ويجري الافتراق ^(٦) من الشَّيء في (الْفُعَالَة) كقولهم: القَلَامَة، والقَوَارَة، والقُرَاضَة والنُّفَايَة، والحَيَّسَافَة ^(٧)، والكُسَاحَة، والجُرَامَة، والحُثَالَة. وكذلك الْعَمَالَة، والحُبَاسَة، والظُّلَامَة كالفُضَالَة ^(٨).

ويجرى معنى الامتلاء في (فَعْلَة) كقولهم: الكِظَة، والمِلَاءَة، والبِطْنَة.

(١) زيادة من (ف).

(٢) قال السَّيرافي ١٥/٧٠: "وَفَعِيل وفُعال أختان كما اتَّفقا في النَّعت كقولك: طويل وطوال".

(٣) زيادة من (ف).

(٤) ساقط من (ف).

(٥) في شرح الأصول ٢٣٢: "وبناء فُعال للدَّاء من نحو: السُّكَات، والعُطَاس ويحيى في الحُطَام، والفُتَات، والفُضَاض؛ لأنَّه ممَّا لو ترك بالحيوان لكان داء".

(٦) في (ف): الاقتراف.

(٧) في (ف): الحشافة.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/١٣، والأصول ٣/٩١.

وأَمَّا ^(١) (الْخِبَاطُ) ^(٢)، وَالْعِلَاطُ، وَالْعِرَاضُ، وَالْجَنَابُ، وَالْكِشَاحُ، فَيَجْرِي فِيهِ مَعْنَى الْوَسْمِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْهِيَاجِ. فَأَمَّا خَبَطْتُ الْبَعِيرَ خَبْطًا، وَكَشَحْتُهُ كَشْحًا (فَعَلَى الْفَعْلِ مِنْ غَيْرِ تَضْمِينِهِ) ^(٣) شَبَهَ الْهِيَاجِ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ ^(٤) فِي الْوَسْمِ: الْمُسْطُ، وَالْدَّلُو، وَالْخُطَّافُ، فَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِصُورَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، كَأَنَّهُ قَالَ: عَلَيْهِ مِنَ السِّمَةِ مِثْلُ الْمُسْطِ، أَوْ قَالَ: مِثْلُ الْخُطَّافِ، أَوْ الدَّلُو ^(٥).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْوَسْمِ: الْقَرْمَةُ، وَالْجَرْفُ، فَعَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِالْعَمَلِ عَنِ الْبِنَاءِ الَّذِي هُوَ الْأَثَرُ ^(٦). وَأَمَّا الْخِبَاطُ ^(٧) فَعَلَى الْوَجْهِ ^(٨)، وَالْعِلَاطُ عَلَى الْعُنُقِ طَوْلًا، وَالْعِرَاضُ عَلَى الْعُنُقِ عَرْضًا ^(٩)، وَالْجَنَابُ عَلَى الْجَنْبِ، وَالْكِشَاحُ عَلَى الْكَشْحِ. وَقَوْلُهُمْ: النَّزَوَانُ، وَالنَّقَزَانُ، [وَالنَّقَزَانُ] ^(١٠)، وَالْعَسَلَانُ، وَالرَّتْكَانُ،

(١) فِي (ف): وَأَمَّا.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ(د): الْخِرَاطُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٣) فِي (ف): تَضْمِينُهُ.

(٤) أَثْبَتَ فِي الْأَصْلِ فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ.

(٥) فِي شَرْحِ الْأَصُولِ ٢٣٣: "فَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ أَجْلِ اخْتِلَافِ صُورِهَا؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الصُّورَةِ لَمَّا كَانَ أَوْكَدَ شَيْءٍ فِي اخْتِلَافِ الْمَعْنَى، اقْتَضَى اخْتِلَافَ الْأَبْنِيَةِ".

(٦) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ١٣/٤، وَشَرْحُ السِّيَرِ فِي ١٥/٧٣.

(٧) فِي (ف): فَالْخِبَاطُ.

(٨) هَذَا تَفْسِيرُ سَيْبَوِيهِ. وَقِيلَ: يَكُونُ فِي الْفَخْذِ طَوْلًا وَهُوَ سِمَةٌ لِبْنِي سَعْدٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ فَوْقَ الْخَدِّ.

يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ١٤/٤، وَالتَّعْلِيلَاتُ وَالنُّوَادِرُ (خَبَطَ) ١٠٩٨/٣، وَاللِّسَانُ (خَبَطَ) ٢٨٠/٧.

(٩) فَسَّرَ سَيْبَوِيهِ الْعِلَاطُ وَالْعِرَاضُ بِأَنَّهُ عَلَى الْعُنُقِ. وَنَقَلَ ابْنُ مَنْظُورٍ وَالزَّيْدِيُّ تَعْرِيفَ الرَّمَانِيِّ لِلْخِبَاطِ. يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ١٤/٤، وَاللِّسَانُ (خَبَطَ) ٢٨٠/٧ وَالتَّاجُ (عَرَضَ) ٤٠٥/١٨.

(١٠) زِيَادَةٌ مِنْ (ف).

(والرَّجْفَان) ^(١) [كاهِيَجَان] ^(٢) في معنى الارتفاع في اهتزاز، وله ^(٣) طريقان كما أنَّ (الفِعَال) و (الفَعْلَان) يجري في الهِيَاَج والهِيَجَان.

ويجري الانزعاج بالصِّيَاح في معنى التُّزَاء، [والقُصَاص] ^(٤)، والصُّرَاخ، والنُّبَاح. فأما ^(٥) النَّزْو، والقَفْز فعلى (الفَعْل) كَالسَّكْتُ والعَجْز من غير دليل على الهِيَجَان.

وأما الغَثِيَان والغَلِيَان ^(٦)، والْخَطَرَان، واللَّمَعَان، واللَّهَبَان، والضَّجَرَان، و (الْوَهَجَان) ^(٧)، فكلُّه في معنى الارتفاع في اهتزاز كاهِيَجَان والغَلِيَان.

وأما الهَدِير، والضَّجِيج، والقَلِيخ، والصَّهِيل، والنَّهِيْق، والشَّحِيج، فجاز في معنى شِدَّة الصَّوْت على انزعاج فيه ^(٨). وقولهم: [وَجَبَ قَلْبُهُ وَجِيْبًا، و] ^(٩) وَجَفَ البَعِير وَجِيْفًا، وَرَسَمَ رَسِيْمًا، فهو كالضَّجِيج في الانزعاج. وكذلك قَلَخَ قَلِيخًا كَهْدَرَ هَدِيرًا ^(١٠).

فأما [٢٠٠/ب] شَبَّتُهُ شَبَاتًا فَشَذَّ عَلَى التَّشْبِيهِ أَبْغَضْتَهُ مِنَ الْفَعْلِ الْمُتَعَدِّي، وغير سيبويه يقول: "إِنَّمَا هُوَ شَبَّتٌ مِنْهُ عَلَى الْقِيَاسِ فِيْمَا لَا يَتَعَدَّى" ^(١١).

(١) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة، وسقطت من (ف).

(٢) زيادة من (ف).

(٣) في (ف): فله.

(٤) زيادة من المسائل، والكتاب ١٤ / ٤.

(٥) في (ف): وأما.

(٦) في (ف): الغليان والغثيان.

(٧) في الأصل و (د): الوجهان، والتصويب من (ف).

(٨) في شرح الأصول ٢٣٤: "وفعل في المصدر لما كان فيه زعزعة وانزعاج".

(٩) زيادة من المسائل، والكتاب ١٤ / ٤.

(١٠) ينظر: الكتاب ١٤ / ٤، وشرح السِّيرافي ٧٥ / ١٥، وشرح الأصول ٢٣٤.

(١١) في شرح الأصول ٢٣٤: "لأنَّه من هذا الباب الذي لا يتعدَّى لما فيه من الاستمرار كالخلق الجاري على منهاج".

وقولهم: الطَّوْفَان، والدَّوْرَان، والجَوْلَان على شبه الهَيْجَان في كثرة التَّصَرُّف والتَّقَلُّب كالغَلْيَان والغَيَّان.

فأمَّا الغَلْي والجَوْل فعلى (الفعل) من غير تضمُّن^(١) معنى الهَيْجَان^(٢).
وقولهم: الحَيْدَان، والمَيْلَان كالهَيْجَان^(٣).

وتقول: وَثَبَ وَثْبًا وَوُثُبًا، وَهَدَأَ هَدَأًا وَهُدُوءًا^(٤)، فَ(فُعُول) على القياس، و(فَعْل) على التشبيه بالمتعدي من نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا. وتقول: رَقَصَ رَقْصًا كَطَلَبَ طَلَبًا^(٥) على الخروج إلى أخفِّ الأبنية المتحرِّكة. وتقول: خَبَّ يَخْبُّ خَبًّا وَخَبِيًّا على التشبيه بالصَّهِيل^(٦) في الانزعاج للعمل.

فأمَّا الرَّرْزَمَة، والجَلْبَة، والحدَمَة، والوَحَاة، فجرى شِدَّة الصَّوْت في (فَعَلَة)^(٧).

وأمَّا الطَّيْرَان والنَّفْيَان كَنَفْيَان الرِّيح: التُّرَاب، فهو ارتفاع في اهتزاز كالهَيْجَان^(٨).

وتقول: يئُسْتُ يَأْسًا وَيَأْسَةً، وَسِئِمْتُ سَأْمًا وَسَأْمَةً، وَزَهَدْتُ زَهْدًا وَزَهَادَةً، فجرى ترك الشيء على جهة الإعراض عنه في (فَعَالَة).

(١) في (ف): تضمين.

(٢) ينظر: الكتاب ١٥/٤، والمخصص ١٣٨/١٤.

(٣) قال السيرافي ٧٦/١٥: "الحيدان والميلان شاذَّ خارج عن قياس فعلان كما يخرج بعض المصادر عن بابه".

(٤) ينظر: الكتاب ١٥/٤، وشرح السيرافي ٧٦/١٥.

(٥) ينظر: الكتاب ١٦/٤، وشرح السيرافي ٧٦/١٥.

(٦) ينظر: الكتاب ١٦/٤، وشرح السيرافي ٧٦/١٥.

(٧) ينظر: الكتاب ١٦/٤، والأصول ٨٩/٣.

(٨) في شرح السيرافي ٧٦/١٥: "وقالوا الطَّيْرَان كالتَّزْوَان، وقالوا: نفيان المطر، شبهوه بالطَّيْرَان".

وتقول: أَجَمٌ يَأْجَمُ أَجْمًا وهو أَجِمٌ، وَسَنَقٌ يَسْنُقُ سَنَقًا وهو سَنِقٌ، وَغَرَضٌ يَغْرُضُ غَرَضًا وهو غَرِضٌ، فَجَرَى فِي (فَعَلَ يَفْعُلُ فَعَلًا) فِي مَعْنَى الضَّجْرِ، وَجَرَى نَقِيضُهُ عَلَيْهِ فِي هَوَى يَهْوَى هَوًى وَهُوَ هَوٍ عَلَى نَقِيضِ غَرِضٍ غَرَضًا^(١).

وتقول: قَنَعَ يَقْنَعُ قَنَاعَةً وَهُوَ قَانِعٌ كَزَهْدٍ يَزْهَدُ زَهَادَةً وَهُوَ زَاهِدٌ، وَقَنَعَ كَغَرَضٍ^(٢)، وَبَطِنٌ يَبْطِنُ بَطْنًا وَهُوَ بَاطِنٌ^(٣) (وَبَطِنٌ)^(٤)، وَتَبَنٌ يَتَبَنُّ تَبْنًا وَهُوَ تَبَنٌ، وَثَمَلٌ يَثْمَلُ ثَمَلًا وَهُوَ ثَمَلٌ، وَطَبَنٌ يَطْبِنُ طَبْنًا وَهُوَ طَبَنٌ، كُلُّ ذَلِكَ فِي نَقِيضِ غَرَضٍ يَغْرُضُ غَرَضًا وَهُوَ غَرِضٌ^(٥).

(١) ينظر: الكتاب ١٦/٤، وشرح السَّيرافي ٤/ ٤٠٧، وشرح الأصول ٢٣٣.

(٢) في شرح الأصول ٢٣٣: "قنع يقنع قناعة كزهد يزهد زهادة في أنه ترك للشيء وانتهاء عنه".

(٣) قال السَّيرافي ٧٨/١٥: "قال بعض أصحابنا: زيدت الياء في بطين للزوم الكسرة لهذا الباب يعني لفعل، فيصير بمنزلة المريض والسَّقِيم وما أشبه ذلك".

(٤) ساقط من (ف).

(٥) في الكتاب ١٧/٤ لأنَّ بناء الفعل واحد، وأَنَّهُ ضِدُّ تَرَكَ الشَّيْءِ، وَذَكَرَ السَّيرافي ٧٨/١٥: أَن هَذِهِ الْأَشْيَاءُ خُلِقَتْ كَالْأَشْرِ وَالْفَرَحِ، وَهُوَ لَمَّا يَقَعُ فِي الْجِسْمِ.

باب الداء الذي يجري في فعل [أ/٢٠١] يفعل فعلاً وهو فعل^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في (الداء الذي يجري في «فعل يفعل فعلاً» وهو فعل^(٢)) ممّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في الداء الذي يجري في (فعل يفعل) وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جرى في هذا المعنى من أصول مختلفة؟ ولم جاز فيما قاربه ولم يجر فيما بُعد عنه؟ ولم استوى البناء في وجع يوجع وجعاً وهو وجع، وحبط يحبط حبطاً وهو حبط^(٣)، وحج يحج حجاً وهو حج، فالأصول مختلفة، وتصريف الفعل فيه واحد؟.

ولم جاز: مَرَضَ يَمْرُضُ مَرَضاً وهو مَرِيضٌ، وَسَقَمَ يَسْقَمُ سَقَمًا وهو سَقِيمٌ، ب(فعل) في موضع (فعل)؟ ولم جاز: سَقَمَ وَعَسَرَ عَسَرًا وهو عَسِيرٌ؟ ولم جاز: السَّقَمَ والحَزَنَ في معنى السَّقَمَ والحَزَنَ، وحَزَنٌ وحَزِينٌ؟.

ولم جرى في وَجَلَ يَوْجَلُ وَجَلًا وهو وَجِلٌ؟ وهل ذلك^(٤) لداء عرض له؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ماجاء من الأدواء على مثال وجع يوجع وجعاً وهو وجع؛ لتقارب المعاني".

ينظر: الكتاب ٢/٢١٩ (بولاق)، ٤/١٧ (هارون).

(٢) في (ف): هذا الباب.

(٣) الحبط والحج: انتفاخ بطون الإبل، من كثرة الأكل.

ينظر: الإبل ١٢٠، والمخصّص ١٤/١٤٠.

(٤) في (د): ذكر.

ولم جرى في رَدِي يَرْدِي رَدَى وهو رَدٍ؟ وهل ذلك ^(١) لَأَنَّهُ هَلَكَ بَدَاء؟
 وَلَوِي يَلْوِي لَوَى [وَهُوَ لَوٍ] ^(٢)؟ وهل ذلك ^(٣)؛ لَأَنَّهُ يَلْتَوِي عَنْ ^(٤) حال الصَّحَّة
 بَدَاء ^(٥)؟ ولم جرى في وَجِي يَوْجِي وَجَى وهو وَجٍ؟ وهل ذلك ^(٦) لَأَنَّهُ دَاء
 يعرض في الرَّجُل من شِدَّة الحَفَاء ^(٧)؟ ولم جرى في عَمِي قلبه يَعْمَى وهو عَمٍ؟
 وهل ذلك ^(٨) لَدَاء يعرض لقلبه فيصير به كَعَمَى العين؟.

ولم جرى في فَزَعَتَ تَفَزَعُ فَزَعًا وهو فَزَعٌ، وفَرِقتَ تَفَرَّقُ فَرَقًا وهو فَرَقٌ،
 وَوَجَلَّ يَوْجَلُّ وَجَلًّا وهو وَجَلٌّ، وَوَجَرَ يَوْجَرُ وَجَرًا وهو وَجَرٌ وَأَوْجَرُ ^(٩)؟
 وهل ذلك ^(١٠) لَدَاء عرض له فَأَفْزَعَهُ؟ ولم جاز: وَجَرٌ وَأَوْجَرُ؟ وهل ذلك ^(١١)
 للمؤاخاة بينهما بالصَّفة الخارجة عن الجارية (على) ^(١٢) الفعل كالمؤاخاة بين
 (فَعْلَان) و(فَعِل)، فجاز: شَعِثُ وَأَشْعَثُ، وَحَدِبُ وَأَحْدَبُ، وَجَرِبُ وَأَجْرَبُ،

(١) في (د): ذكر. وينظر: الكتاب ٤ / ١٨.

(٢) زيادة من الأجوبة.

(٣) في (د): ذكر.

(٤) في (د): على.

(٥) اللوى: وجع البطن.

ينظر: الأفعال للسَّرقسطي (لوى) ٢ / ٤٣٩، والمخصَّص ١٤ / ١٤٠

(٦) في (د): ذكر.

(٧) ينظر: شرح السَّيرافي ١٥ / ٧٩، والمخصَّص ١٤ / ١٤٠.

(٨) في (د): ذكر.

(٩) الوجر: خوف وغصَّة في الجوف.

ينظر: التَّهذيب (وجر) ١١ / ١٨١، والمحيط (وجر) ٧ / ١٧٢.

(١٠) في (د): ذكر.

(١١) في (د): ذكر.

(١٢) في الأصل و(د): عن، والتَّصويب من الأجوبة.

وَكَدِرٌ وَأَكْدَرُ، وَحَقٌّ وَأَحَقُّ، وَقَعِسٌ وَأَقْعَسُ^(١)، وَخَشِنٌ وَأَخْشَنُ؟.

ولم دخل فَرِقَتَهُ، وفَزَعَتَهُ في باب ما لا يتعدَّى^(٢)؟ ولم جاز [٢٠١/ب]: صَدٌّ
وصَدْيَان، وعَطِشٌ وعَطْشَان في معنى واحد؟.

ولم جاز: خَشِيَّ يَخْشَى خَشِيَّةً وهو خَاشٍ على الخروج من بابه؟ وهل ذلك
على التشبيه بِرَحِمٍ يَرْحَمُ رَحْمَةً وهو رَاحِمٌ على معنى الإنعام على المحتاج الذي
ليس فيه معنى الدَّاء في الحقيقة؟.

ولم جرى في أَشَرَ يَأْشُرُ أَشْرًا وهو أَشَرُّ^(٣)، وبَطَرَ يَبْطُرُ بَطْرًا وهو بَطِرٌ،
وفَرَحَ يَفْرَحُ فَرَحًا وهو فَرِحٌ، وَجَذَلَ يَجْذُلُ جَذَلًا وهو جَذِلٌ؟ وهل ذلك لأنَّه
يعرض في نفسه شبه الدَّاء من المرح الذي يُخرجه عن الحق؟ ولم جاز: جَذِلٌ
وَجَذْلَان في معنى (كَسِلٌ)^(٤) وكَسْلَان وسَكِرٌ وسَكْرَان^(٥)؟.

ولم جاز: نَشِطٌ يَنْشِطُ نَشَاطًا وهو نَشِيطٌ؟ ولم جاز: النَّشَاطُ على (فَعَال)
كالسَّقَام، والجَمَال؟ وهل ذلك لتحقيق أنَّه ممَّا لا يتعدَّى كسَقَم سَقَامًا، وجَمَل
جَمَالًا، وكَمُل كَمَالًا^(٦)؟.

ولم جرى في سَهَكَ يَسْهَكُ سَهَكًا وهو سَهِكٌ^(٧)، وَقَنِمَ يَقْنَمُ قَنَمًا

(١) الأقعس: الذي في صدره بروز.

ينظر: التهذيب (قعس) ١٨١/١، والمختص ١٨١/١٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٩/٤.

(٣) الأشر: البطر والمرح.

ينظر: المحيط (أشر) ٣٧٨/٧، والصَّحاح (أشر) ٥٧٩/٢.

(٤) في الأصل و(د): وكسل، والتَّصْوِيب من الأجوبة، والكتاب ١٩/٤.

(٥) في (د): كسر وكسران.

(٦) كَمُل كَمَالًا لم ترد في الكتاب.

(٧) السَّهَك: الرِّيح الكريمة المنتنة للعرق أو اليد، وقال قوم: ريح السَّمَك.

ينظر: الجمهرة (سهك) ٨٥٨/٢، ومختصر العين للزَّبيدي (سهك) ٣٤٨/١.

وهو قَنِمٌ^(١) وذلك لأنَّه عيب كالذَّاء؟ ولم جرى في خِطِّ يَحْمُطُ خَطًّا وهو خِطُّ -
والخَمَط: الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ^(٢) -؟ وهل ذلك لأنَّه نَقِيضُ الذَّاء؟.

ولم جاز: عَقَرْتُ عُقْرًا كَسُقُمْتُ سُقْمًا، وعَاقِرٌ كَمَاكِثٌ؟.

ولم جرى في أَرْجٍ يَأْرُجُ أَرْجًا وهو أَرْجٌ - في شِدَّةِ الرِّيحِ وسطوعها -^(٣)؟
وهل ذلك لأنَّه كالذَّاء (الذي)^(٤) يعرض في الشِّدَّة. وكذلك حِمْسٌ يَحْمَسُ حَمَسًا
وهو حِمْسٌ - حين يَهِيَجُ ويغضب -^(٥)؟ وهل ذلك لأنَّ الهِيَجَ كالذَّاء الذي
يبعث على الأمر؟ ولم جاز: حِمْسٌ وأَحْمَسٌ؟.

ولم جاز: رَجُلٌ أَهِيْمٌ وَهِيْمَانٌ بمعنى العطشان^(٦)؟.

ولم جرى في سَلِسٍ يَسْلَسُ سَلَسًا وهو سَلِسٌ، وَقَلِقٌ يَقْلُقُ قَلَقًا وهو قَلِقٌ،
وَنَزِقٌ يَنْزِقُ نَزَقًا وهو نَزِقٌ^(٧)؟ وهل ذلك لأنَّه على شِدَّةِ كَشِدَّةِ الذَّاء، ومنه غَلِقٌ
يَغْلِقُ غَلَقًا وهو غَلِقٌ^(٨)؟

(١) القَنَمَةُ: الرَّائِحَةُ المنكُرة.

ينظر: شرح السِّيرافي ٨٢ / ١٥، والمخصَّص ١٤١ / ١٤.

(٢) ينظر: شرح السِّيرافي ٨٢ / ١٥، والمخصَّص ١٤١ / ١٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٠ / ٤. والأرج: توهُّج رِيحِ الطَّيِّبِ إذا فاح، وسطع سطوعًا: انتشر وانبسط.

ينظر: المحيط (سَلَع) ٣٥٠ / ١، والصَّحاح (أَرْج) ٢٩٨ / ١.

(٤) في الأصل: التي، وطمست في (د)، والتَّصْوِيبُ من الأجوبة.

(٥) الحمس: هو الذي يغضب للقتال، وهو الشَّدِيدُ الشُّجَاع.

ينظر: شرح السِّيرافي ٨٣ / ١٥، والمخصَّص ١٤١ / ١٤.

(٦) في الكتاب ٢١ / ٤: "يقولون: رجل أهيم وهيمان، يريدون شيئًا واحدًا وهو العطشان".

(٧) النَّزِق: خَفَّةٌ في كُلِّ عَمَلٍ، وعجلة في جهل وحق.

ينظر: التَّهْذِيبُ (نَزَق) ٤٣٦ / ٨، والمحيط (نَزَق) ٣٠٨ / ٥.

(٨) الغَلِق: الذي يطيش حتى تذهب حَجَّتُهُ.

ينظر: شرح السِّيرافي ٨٣ / ١٥، والمخصَّص ١٤٢ / ١٤.

ولم جرى في عَسِرَ يَعْسُرُ عَسْرًا^(١) وهو عَسِرٌ، وشكس [٢٠٢/أ] يَشْكُسُ
شَكْسًا وهو شكس^(٢)؟ ولم جاز فيه: الشكاسة كالسقامة؟

و[لم جرى في] ^(٣)لَقَسَ يَلْقَسُ لَقْسًا وهو لَقَسٌ^(٤)، وَلَحَزَ يَلْحَزُ لَحْزًا وهو
لَحْزٌ^(٥)؟ وهل ذلك^(٦) للتكره الذي فيه تكرر الداء؟ ولم جاز: عسر الأمر وهو
عسير، وسقم وهو سقيم؟.

ولم جرى في نكد يَنكُدُ نَكْدًا وهو نَكْدٌ وَأَنكَدُ، وَلَحَجَ يَلْحَجُ لَحْجًا وهو
لَحَجٌ^(٧)؟ وهل ذلك لأنه كالداء في شدة التكره؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٢١.

(٢) الشكس: سيء الخلق.

ينظر: الجمهرة (شكس) ٢ / ٨٣٢، والمحيط (شكس) ٦ / ١٥٩.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) اللقس: سيء الخلق، خبيث النفس.

ينظر: الجمهرة (لقس) ٢ / ٨٥١، والتّهذيب (لقس) ٨ / ٤٠٧.

(٥) اللّحز: الشحيح النفس، والبغيض البخيل الضيق.

ينظر: الجمهرة (لحز) ١ / ٥٢٨، والمحيط (لحز) ٣ / ٩.

(٦) في (د): ذكر.

(٧) اللّحج: النُشوب في الشّيء وعدم التخلّص منه إلا بشدّة.

ينظر: الجمهرة (لحج) ١ / ٤٤١، والمخصّص ١٤ / ١٤٢.

❖ الجواب:

الذي يجوز في (الدَّاء الجاري في (فَعَلَ يَفْعَلُ))^(١) إجراؤه بهذا المعنى وشبهه من أصول مختلفة. ولا يجوز في ما بُعد من هذا المعنى^(٢) كما يجوز فيما قُرْب؛ لأنَّ البعيد منه لا يقوم مقامه كما يقوم القريب منه، فجرى في وَجَعَ يَوْجَعُ وَجَعًا وهو وَجَعٌ؛ لأنَّ الوجد داء، وفي حَبِطَ يَحْبِطُ حَبَطًا وهو حَبِطٌ، وَحَبَجَ يَحْبِجُ حَبَجًا وهو حَبَجٌ؛ لأنَّ في جميع هذا معنى الدَّاء^(٣)، وإن كان الحَبَج أشدَّ في الدَّاء.

وجرى في مَرَضَ يَمْرُضُ مَرَضًا وهو مَرِيضٌ، وَسَقِمَ يَسْقُمُ سَقَمًا وهو سَقِيمٌ؛ لأنَّه داء، ووقع سَقِيم في موقع سَقَم؛ (للمؤاخاة بينهما (في الصِّفة))^(٤) الخارجة عما يجري على الفعل. وجاز: سَقَمُ^(٥) سَقَمًا وهو سَقِيمٌ، وَعَسَرَ عَسَرًا وهو عَسِيرٌ؛ لتحقيق أنَّ هذا الباب مما لا يتعدَّى. وجاز: السُّقْمُ والحِزْنُ في موضع السَّقَم والحِزْن؛ للمقاربة بينهما في الحفَّة، إذ الحِزْن أحد الأبنية الثلاثة الخفيفة، والحِزْن على أخفَّ الأبنية المتحرِّكة، وحِزْنٌ وحِزِينٌ كسَقِمٍ وسَقِيمٍ. وجرى في وَجَلَ يَوْجَلُ وَجَلًا وهو وَجَلٌ؛ لدَّاء عرض له أخرجه إلى الوجَل^(٦).

وجرى في رَدَى يَرْدَى رَدًى وهو رَدٍ؛ لأنَّه هلك بداء، وفي لَوَى يَلْوَى

(١) في (ف): هذا الباب.

(٢) في الأصل تكرَّرت هنا عبارة: وشبهه من أصول مختلفة. ووضعها النَّاسخ بين قوسين، وأثبتت في (د)، ولم ترد في (ف).

(٣) ينظر: الكتاب ١٧/٤، وشرح السِّيرافي ٧٩/١٥، والمخصَّص ١٣٩/١٤.

(٤) في الأصل: والصِّفة، والتَّصويب من (ف).

(٥) من قوله: للمؤاخاة إلى قوله: سقم. ساقط من (د).

(٦) ينظر: الكتاب ١٧/٤، وشرح السِّيرافي ٧٩/١٥، والمخصَّص ٤٠٨/١٤.

لَوَّى وهو لَوٍّ؛ لَأَنَّهُ يَلْتَوِي عن حال الصَّحَّة بداء في جوفه^(١)، أو حَلَقَه^(٢).
وَجَرَى في وَجِيٍّ يَوْجِيٍّ وَجِيٍّ وهو وَجٌّ؛ لَأَنَّهُ داء يعرض له في الرَّجُل [٢٠٢/ب]
من شِدَّة الحفاء. وَجَرَى في عَمِيٍّ قلبه يَعْمَى عَمًى وهو عَمٌّ؛ لَأَنَّهُ داء يمنعه
من الإدراك كَعَمَى العين^(٣).

وَجَرَى في فَرْعٍ يَفْزَعُ فَرْعًا وهو فَرْعٌ، وَفَرِقَ يَفْرُقُ فَرْقًا وهو فَرْقٌ، وَوَجَلَ
يُوجَلُ وَجَلًا وهو وَجَلٌ، وَوَجَرَ يُوْجِرُ وَجْرًا وهو وَجْرٌ؛ لداء عرض له أخرجه
إلى حال الفزع، وراز: وَجَرَ وَأَوْجَرَ؛ للمؤاخاة بينهما بالصَّفة الخارجة عن
طريقة ما يجري على الفعل، فجاء: شَعَثٌ وَأَشْعَثُ، وَحَدَبٌ وَأَحْدَبٌ، وَجَرَبٌ
وَأَجْرَبٌ، وَكَدَرٌ وَأَكْدَرُ، وَحَمَقٌ وَأَحْمَقُ، وَقَعَسٌ وَأَقْعَسُ، وَخَشِنٌ وَأَخْشَنُ^(٤).
فكلُّ هذا على المؤاخاة بين بناءٍ لا زيادة فيه، وبين بناءٍ فيه زيادة من الصَّفة^(٥).

وراز: فَرِقْتُهُ وَفَزَعْتُهُ فيما لا يتعدى؛ لأنَّ الأصل: فَرِقْتُ منه (وَفَزَعْتُ
منه)^(٦). ويجوز: صَدَّ وَصَدَّيَانِ، وَعَطِشُ وَعَطِشَانِ في معنى؛ للمؤاخاة بين
(فَعِل) و(فَعْلَان)^(٧).

ويجوز: خَشِيَّ يَخْشَى خَشْيَةً وهو خَاشٍ على الخروج من باب الدَّاء؛
للتَّفاؤل بَأَنَّهُ لا بأس فيه، فَأَجْرِي مجرى رَحِمٍ يَرْحَمُ رَحْمَةً وهو رَاحِمٌ؛ لأنَّهم لم

(١) ينظر: الكتاب ١٨/٤، وشرح السَّيرافي ٧٩/١٥.

(٢) لم أجد في معاجم اللغة التي وقفت عليها أنَّ اللوى داء في الحلق، والمشهور أنَّه داء في الجوف.

(٣) قال السَّيرافي ٧٩/١٥ "والعرب تقول: عميت عينه تعمى عمًى فهو أعمى، وعمى قلبه يعمى
عمًى فهو عم، ففصلوا بينهما في اسم الفاعل للفرق".

(٤) قال السَّيرافي ٨٠/١٥: "يريد أن باب الأدواء يجيء على فَعِل يَفْعَل فهو فَعِل، فإذا استعمل فيه
أَفْعَل فقد دخل في غير بابه، وباب الخلق والألوان: أَفْعَل، فإذا دخل فيه فَعِل فقد دخل في غير
بابه".

(٥) ينظر: الكتاب ١٨/٤، والمخصَّص ١٤٠/١٤.

(٦) ساقط من (ف).

(٧) ينظر: شرح السَّيرافي ٨٠/١٥.

يُضْمَنُوا هَذَا بِالذَّاءِ، إِذْ لَمْ يَأْتِ عَلَى الْبِنَاءِ الَّذِي يُذَكِّرُ بِهِ؛ لِتَخْلُصَ الرَّحْمَةُ عَلَى
مَعْنَى النِّعْمَةِ، وَشُبِّهَتْ الْخَشْيَةُ بِهِ فِي أَثْمَا مَقْرُونَةٍ بِالسَّلَامَةِ^(١).

وَجَرَى فِي أَشَرٍ يَأْشُرُ أَشْرًا وَهُوَ أَشَرٌّ، وَبَطَرٌ يَبْطُرُ بَطْرًا وَهُوَ بَطْرٌ، وَفَرَحٌ
يَفْرَحُ فَرَحًا وَهُوَ فَرِحٌ؛ لِأَنَّهُ يَعْرُضُ فِي نَفْسِهِ شَبَهَ الذَّاءِ مِنَ الْمَرْحِ الَّذِي يُخْرِجُهُ عَنِ
الْحَقِّ^(٢). فَأَمَّا جَذَلٌ يَجْذُلُ جَذَلًا وَهُوَ جَذَلٌ بِمَعْنَى الشُّرُورِ^(٣)، فَهُوَ فِي نَقِيضِ
حَزَنٍ يَحْزَنُ حَزْنًا وَهُوَ حَزِنٌ. وَجَازٌ: جَذَلٌ وَجَذْلَانٌ؛ لِلْمُؤَاخَاةِ بَيْنَ (فَعِل) وَ
(فَعْلَانِ) فِي الصِّفَةِ كَمَا يَجُوزُ: كَسِلٌ وَكَسْلَانٌ، وَسَكِرٌ وَسَكْرَانٌ.

وَيَجُوزُ: نَشِيطٌ يَنْشِطُ نَشَاطًا وَهُوَ نَشِيطٌ، فَيَجُوزُ (الْفَعَالُ) فِيهِ كَالسَّقَامِ،
وَالْجَمَالِ، وَالْكَمَالِ؛ لِتَحْقِيقِ أَنَّهُ مِمَّا لَا يَتَعَدَّى^(٤).

وَجَرَى فِي سَهَكٍ يَسْهَكُ سَهَكًا وَهُوَ [٢٠٣/١] سَهِكٌ، وَقَنِمٌ يَقْنَمُ قَنَمًا وَهُوَ
قَنِمٌ؛ لِأَنَّهُ عِيبٌ كَالذَّاءِ^(٥).

وَجَرَى فِي خَطٍ يَخْطُ خَطًا وَهُوَ خَطٌ؛ لِأَنَّهُ عَلَى نَقِيضِ الذَّاءِ. وَالْحَمَطُ:
الرَّيْحُ الطَّيِّبَةُ^(٦).

وَيَجُوزُ: عَقَرْتُ عُقْرًا، وَسَقَمْتُ سُقْمًا؛ لِتَحْقِيقِ أَنَّهُ مِمَّا لَا يَتَعَدَّى. وَيَجُوزُ:
عَاقِرٌ كَمَا كَثَرَ فِي مَكْثٍ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَعَدَّى فَهُوَ عَلَى طَرِيقِ الْفَعْلِيَّةِ فِي

(١) قَالَ الْأَعْلَمُ فِي النُّكْتِ ٢/ ١٠٤٠: "فَجْعَلُوا: خَشِيٌّ وَهُوَ خَاشٌ كَقَوْلِهِمْ: رَجِمَ وَهُوَ رَاحِمٌ، وَلَا
يَقْدَرُ فِي رَجِمَ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ".

(٢) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/ ١٩، وَالْمَخْصَصُ ١٤/ ١٤١.

(٣) يَنْظُرُ: الْجُمُهرَةُ (جَذَلٌ) ١/ ٤٥٤، وَالْمَحِيطُ (جَذَلٌ) ٧/ ٦٦.

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/ ١٩، وَالْمَخْصَصُ ١٤/ ١٤١.

(٥) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/ ١٩، وَشَرْحُ السَّيرَاقِيِّ ١٥/ ٨١.

(٦) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/ ١٩، وَالْمَخْصَصُ ١٤/ ١٤١.

المتعدّي (١).

وجرى في أَرَجٍ يَأْرَجُ أَرَجًا وهو أَرَج - لشدة الرِّيح وسطوعها -؛ لأنَّه في نقيض الدَّاء الذي يعرض في الشُّدَّة (٢). وجرى في حِمْسٍ يَحْمَسُ حِمْسًا وهو حِمْسٌ - حين يهيج ويغضب - (٣)؛ لأنَّه كالذَّاء الذي يبعث على الهيج. ويجوز: حِمْسٌ وأَحْمَسٌ؛ للمؤاخاة بينهما، وهو الأكثر في أن يُؤاخى بين بناءٍ خفيف لا زيادة فيه، وبناءٍ فيه زيادة؛ ليكون أحدهما للخفَّة، والآخر للمبالغة بعلامة (٤).

ويجوز: رَجُلٌ أَهِيْمٌ وَهِيْمَانٌ بمعنى العطشان، وهذا للمؤاخاة بين (أَفْعَل) و(فَعْلَان)، وهو أَقْلٌ من (فَعِل) و(فَعْلَان)؛ لما بيَّنَّا.

وجرى في سَلِسٍ [يَسْلُسُ] (٥) سَلَسًا وهو سَلِسٌ، وَقَلِقٌ يَقْلُقُ قَلَقًا وهو قَلِقٌ، وَنَزِقٌ يَنْزِقُ نَزَقًا وهو نَزِقٌ؛ لأنَّه على شدة كشدَّة الدَّاء (٦). ومنه غَلِقَ يَغْلُقُ غَلَقًا وهو غَلِقٌ (٧).

وجرى في عَسِرٍ يَعْسُرُ عَسْرًا وهو عَسِرٌ، وَشَكِسَ يَشْكُسُ شَكْسًا وهو شَكِسٌ؛ لأنَّه شدة كشدَّة الدَّاء. وجاز: الشكاسة كالسَّقَامَةِ؛ لتحقيق أنَّه ممَّا لا يتعدَّى (٨).

(١) ينظر: السِّيرافي ٨٢ / ١٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٠ / ٤، وشرح السِّيرافي ٨٢ / ١٥، والمخصَّص ١٤١ / ١٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٠ / ٤، وشرح السِّيرافي ٨٣ / ١٥.

(٤) قال سيبويه ٢٠ / ٤: "وقالوا: أَحْمَس، كما قالوا: أوجر، وصار أَفْعَل هاهنا بمنزلة فَعْلَان وَغَضْبَان، وقد يدخل أَفْعَل على فَعْلَان كما دخل فعل عليهما".

(٥) زيادة من المسائل، والكتاب ٢٠ / ٤.

(٦) في الكتاب ٢٠ / ٤: "حيث كان خفَّةً وتحركًا مثل الحمس والأرج".

(٧) ينظر: الكتاب ٢٠ / ٤، وشرح السِّيرافي ٨٣ / ١٥، والمخصَّص ١٤٢ / ١٤.

(٨) قال سيبويه ٢١ / ٤: "فلما صارت هذه الأشياء مكروهة عندهم صارت بمنزلة الأوجاع".

وجرى في لِقَسْ يَلْقَسْ لَقَسًا وهو لِقَسٌ، [وَلِحَسْ يَلْحَسُ لَحَسًا وهو
لِحَسٌ] ^(١)، وَلِحَزْ يَلْحَزُ لَحَزًا وهو لِحَزٌ؛ لَأَنَّ التَّكْرُّهَ الذي فيه كَتَّكْرُهُ الدَّاءُ ^(٢).
وجرى [في] ^(٣) نَكِدَ يَنْكِدُ نَكْدًا وهو نَكِدٌ وَأَنْكَدُ، وَلِحَجَّ يَلْحَجُّ لَحَجًّا وهو
لِحَجٌّ؛ لَأَنَّهُ كَالدَّاءِ فِي شِدَّةِ التَّكْرُّهِ ^(٤).



(١) زيادة من (ف).

(٢) ينظر: الكتاب ٢١/٤، والنُّكْت ١٠٤١/٢.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) في الكتاب ٢١/٤: لَأَنَّ معناه قريب من معنى العَسِر، وقال السَّيرافي ٨٤/١٥: "لَأَنَّ معناه قريب من معنى السَّقَم".
وينظر: النُّكْت ١٠٤١/٢.

باب المصدر الذي تجيء الصفة منه على فعْلان^(١)

الغرض فيه أن يُبين فيه ما يجوز (في المصدر الذي تجيء الصفة منه على فعْلان ممّا لا يجوز)^(٢).

❖ مسائل هذا الباب [٢٠٣/ب]:

ما الذي يجوز في المصدر الذي تجيء الصفة منه على (فعْلان)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك^(٣)؟ ولم جرى معنى الجوع والعطش في (فَعَلٌ يَفْعُلُ فَعْلًا وهو فعْلان)؟ ولم جرى معنى العطش في ظَمِىءٌ يَظْمَأُ ظَمًا وهو ظَمَانٌ، وَعَطِشٌ يَعْطِشُ عَطْشًا وهو عَطْشَانٌ، وَصِدِي يَصْدِي صَدًى وهو صَدِيَانٌ؟ ولم جاز: الظَّهَاءُ كالسَّقَامَةِ؟

ولم جرى في غَرِثٍ يَغْرِثُ غَرِثًا هو غَرِثَانٌ^(٤)، وَعِلَةٌ يَعْلُهُ عَلَهَا وهو عَلَهَاَنٌ - وهو الحرص على الأكل -^(٥)؟ ولم جاز: عَلَةٌ وَعَلَهَاَنٌ كَعَجَلٍ وَعَجْلَانٌ؟ ولم جرى في طَوِيٍّ يَطْوِي طَوًى وهو طَيَّانٌ^(٦)، وهو من الانطواء؟ ولم جاز فيه: الطَّوَى كالشَّبَعِ؟ وما معنى قوله: "لأنَّ فَعَلَ وفَعَلَ شيء واحد

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب فعْلان ومصدره وفعله".

ينظر: الكتاب ٢/٢٢٠ (بولاق)، ٤/٢١ (هارون).

(٢) في (ف): في هذا الباب وما لا يجوز.

(٣) في (د): ذكر.

(٤) الغرثان: هو الجائع.

ينظر: التهذيب (غرث) ٨/٨٨، والصَّحاح (غرث) ١/٢٨٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٢١، والصَّحاح (عله) ٦/٢٢٤٢.

(٦) الطَّيَّان: هو الجائع أيضًا.

ينظر: المقصور والممدود للقالبي ٨٩، والصَّحاح (طوى) ٦/٢٤١٥.

إِلَّا فِي كَسْرَةِ الْأَوَّلِ^(١)؟

وَلَمْ جَرَى فِي شَبَعٍ يَشْبَعُ شَبَعًا وَهُوَ شَبَعَانُ، وَلَمْ يَجِيءَ مَصْدَرُهُ عَلَى (فَعَلَ) وَجَاءَ عَلَى طَرِيقِ الْكَبَرِ وَالسَّمَنِ؟

وَلَمْ جَرَى فِي رَوِي يَرَوِي رِيًّا وَهُوَ رِيَّانُ [و]^(٢) فِي خَزِي يَخْزِي خَزِيًّا^(٣) وَهُوَ خَزِيَّانُ؟ وَلَمْ جَازَ فِيهِ: الْخَزَى، وَهَلْ ذَلِكَ^(٤) لِأَنَّهُ أَحَدُ الْأَبْنِيَةِ الثَّلَاثَةِ الْمَتَّاحِيَةِ فِي الْخِفَّةِ؛ وَلِذَلِكَ جَاءَ السُّكْرُ كَمَا جَاءَ الْخَزِي؟

وَلَمْ جَازَ الْخُرُوجَ عَنْ ذَلِكَ^(٥) الْأَصْلَ فِي سَعَبٍ يَسْعُبُ سُعْبًا وَهُوَ سَاعِبٌ^(٦) كَقَوْلِهِمْ: سَفَلٌ يَسْفُلُ سُفْلًا وَهُوَ سَافِلٌ؟ وَلَمْ (جَازَ)^(٧): جَاعَ يَجُوعُ جُوعًا وَهُوَ جَائِعٌ، وَنَاعَ يَنْوَعُ نَوْعًا وَهُوَ نَائِعٌ^(٨)؟ وَهَلْ ذَلِكَ^(٩) لِلتَّشْبِيهِ بِحَالِ الْمَارِّ سُفْلًا مِنْ جِهَةِ أَنَّ اسْتِمْرَارَهُ بِهِ هَلَاكٌ فِيهِمَا؟ وَلَمْ جَازَ: جَوَّعَانَ كَغَرَّثَانَ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ؟

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٢.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ضُبُطَ هُنَا فِي الْأَصْلِ: خَزِيًّا، وَضَبَطَهُ فِي نَهَايَةِ الْفَقْرَةِ الْخَزِي، وَهُوَ الصَّوَابُ كَمَا فِي الْكِتَابِ ٢/ ٢٢١ (بولاق)، وَشَرَحَ السَّيْرَاقِيُّ ١٥/ ٨٦، وَالسَّيْرَاقِيُّ النَّحْوِيُّ ٩٣.

(٤) فِي (د): ذَكَرَ.

(٥) فِي (د): ذَكَرَ.

(٦) السَّاعِبُ: الْجَائِعُ.

يَنْظُرُ: الْمَحِيطُ (سَعَبٌ) ١٨/ ٥.

(٧) سَاقَطَ مِنْ (د).

(٨) النَّائِعُ: الَّذِي يَتِمَّائِلُ مِنَ الْجُوعِ وَقِيلَ: الْعَطْشَانُ، وَقِيلَ: إِتْبَاعُ لِلْجَائِعِ، يُقَالُ: رَجُلٌ جَائِعٌ نَائِعٌ.

يَنْظُرُ: الصَّحَّاحُ (نَوْعٌ) ٣/ ١٢٩٤، وَالْأَفْعَالُ لِلْسَّرْقَسْطِيِّ (نَاعٌ) ٣/ ٢٣٦.

(٩) فِي (د): ذَكَرَ.

ولم جاز في العطش هَامَ يَهِيْمُ هَيِّمًا وهو هَائِمٌ؟ وهل ذلك ^(١)؛ لَأَنَّهُ يَسْتَمِرُّ به كما يستمر السَّيْحُ بالسَّائِحِ ^(٢)؟ ولم جاز فيه: هَيِّمَانُ كَعَطْشَانُ؟.

ولم جاز: سَاغِبٌ وَسَغَابٌ، وَجَائِعٌ وَجِيَاعٌ، وَهَائِمٌ وَهِيَامٌ بجمع (فَاعِلٌ) على (فِعَالٍ) وليس [أ/٢٠٤] أصل الباب؟ وهل ذلك ^(٣) لَأَنَّهُ في معنى غِرَاثٍ وَعِطَاشٍ، فَكَأَنَّهُ جمع (فَعْلَانٍ) إِذَا بُنِيَ على المعنى؟.

ولم جاز: سَكِرَ يَسْكُرُ سَكْرًا وهو سَكْرَانٌ؟ وهل ذلك ^(٤)؛ لَأَنَّهُ يُشَبِّهُ حال الرِّيِّ من الماء؟ ولم جاز فيه: السَّكْرُ وَالسُّكْرُ ^(٥)؟ ولم جرى في مِلْتُتٌ من الطَّعَامِ ^(٦) تَمَلُّاً مَلًّا فَأَنْتَ مَلَانٌ؟.

ولم جاز: قَدَحٌ نَصْفَانُ وَجُمُجْمَةٌ نَصْفَى ^(٧)، وَقَدَحٌ قَرْبَانُ وَجُمُجْمَةٌ قَرَبَى كَمَلَانٌ وَمَلَأَى في المعنى، ولم يُصَرَفَ على (فَعِلٍ) كَقَوْلِكَ: قَرِبَ وَلَا عَلَى نَصِفَ؟ وهل ذلك ^(٨) للاكتفاء بقَارَبَ وَنَصَفَ؟ ولم جاز: أَعَزَّلُ وَعَزَّلٌ، ولم يُجْزَ: أَعَازِلُ كَأَبَاطِحَ؟.

(١) في (د): ذكر.

(٢) السَّائِحُ: الماء الجاري، والسَّائِحُ: الدَّاهِبُ في الأرض عشقًا.

ينظر: الصَّحاح (سيح) ٣٧٧/١، والأفعال للسَّرقسطي (سيح) ٥٦٢/٣.

(٣) في (د): ذكر.

(٤) في (د): ذكر.

(٥) في هامش الكتاب ٢٣/٤ قال الأخفش: "فيها ثلاث لغات: سَكْرًا وَسُكْرًا وَسَكْرًا".

(٦) في الكتاب ٢٣/٤: "وزعم أبو الخطاب أَنَّهُم يقولون: ملئت من الطعام، كما يقولون: شبت".

(٧) الجمجمة: قذح من الخشب وضرب من المكايل.

ينظر: الصَّحاح (جم) ١٨٩١/٥، والمحكم (جم) ١٦٨/٧.

(٨) في (د): ذكر.

ولم جاز: شَهْوَانٌ وشَهْوَى كَغَرَثَانٍ وَغَرَثَى؟ ولم جاز: شَهِيْتُ شَهْوَةً^(١)
كَحَرَّتْ نَحَارُ حَيْرَةً، وَحَيْرَانٌ كَشَهْوَانٍ؟

ولم جاز: خَزَيَانٌ وَخَزِيَا، وَرَجَلَانٌ وَرَجَلَى، وَعَجَلَانٌ وَعَجَلَى؟ وهل ذلك^(٢)
لأنَّه كَمَلَانٌ وَمَلَأَى في الامتلاء من هذا المعنى؟ ولم جاز: نَادِمٌ^(٣) وَرَاجِلٌ وَصَادٍ^(٤)
في موضع (فَعْلَان)؟ وهل ذلك^(٥) لأنَّه جرى على (الفعل)^(٦)؟

ولم جرى غَضِبَ يَغْضُبُ غَضْبًا وهو [غَضْبَانٌ وهي]^(٧) غَضْبَى كَمَلَانٌ
وَمَلَأَى، وَعَطُشَانٌ وَعَطُشَى؟

ولم جاز: مَلَانَةٌ مع قولهم: مَلَأَى، ولم يُجْز: غَضْبَانَةٌ؟ وما معنى قوله:
"شَبَّهوه بِخَمَصَانَةٍ وَنَدْمَانَةٍ"^(٨)؟

ولم جرى في ثَكِلَ يَثْكُلُ ثَكَلًا وهو ثَكْلَانٌ وَثَكْلَى كَعَطُشَانٌ وَعَطُشَى؟
وهل ذلك^(٩) لأنَّ حرارة الثَّكَلِ في الجوف كحرارة العطش؟ ولم جرى في لَهَفَ
يَلْهَفُ لَهْفًا وهو لَهْفَانٌ وَلَهْفَى؟

ولم جرى في حَزِنَ يَحْزَنُ حَزْنًا وهو حَزْنَانٌ وَحَزْنَى؟ وهل ذلك^(١٠) لأنَّه

(١) في الكتاب ٢٣/٤: "وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون: شَهِيْتُ شَهْوَةً، فجاءوا بالمصدر على فَعْلَةٍ".

(٢) في (د): ذكر.

(٣) في (د): راحم.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٤/٤.

(٥) في (د): ذكر.

(٦) ضبط في الأصل: الفَعْلُ، والتَّصْوِيبُ من الكتاب ٢٤/٤.

(٧) زيادة من الأجوبة.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٤/٤.

(٩) في (د): ذكر.

(١٠) في (د): ذكر.

شَدَّة تَأْلُم كالتَأْلُم بالجوع والعطش^(١)؟ ولم جاز: نَدْمَانَةٌ^(٢) مع قولهم: نَدْمَانٌ وَنَدْمَى كشدوذ مَلَانَةٌ؟.

ولم جاز: جَرِبَ يَجْرِبُ جَرَبًا وهو جَرَبَانٌ وَجَرَبَى؟ ولم جاز: جَرِبٌ وَأَجَرِبٌ وَجَرَبَاءُ؟.

ولم جرى في عِبَرَتٍ تَعَبَرُ عَبْرًا^(٣) وهي عَبْرَى كَحَزِنَتْ وهي حَزْنَى؟ ولم جاز: الثَّكُلُ والثَّكَلُ كالسُّكْرِ [٢٠٤/ب] والسَّكْرِ؟.

ولم جرى في عِمْتٍ تَعَامُ عَيْمَةً وهو عَيْمَانٌ وهي عَيْمَى على مخالفة المصدر فقط - والعَيْمَانُ: الذي يشتهي اللَّبَنَ كما يشتهي العطشان الماء -^(٤) وهل زيادة الهاء في عَيْمَةٍ عوض من حركة (فَعِل)؟.

ولم جرى في غِرْتٍ تَغَارُ غَيْرَةً وهو غَيْرَانٌ^(٥) وَغَيْرَى، وَحِرْتٌ تَحَارُ حَيْرَةً وهو حَيْرَانٌ وَحَيْرَى كَسَكْرَانٍ وَسَكْرَى؛ لَأَنَّ كِلَيْهِمَا مُرْتَجٌّ^(٦) عليه؟.

(١) في الكتاب ٤ / ٢٤: "لأنَّه غَمٌّ في جوفه وهو كالثَّكُل؛ لأنَّ الثَّكُل من الحزن".

(٢) في (د): حرمانه.

(٣) العَبَر: الحزن، ورجل عبران، وامرأة عبرى إذ كانا حزينين.

ينظر: التَّهْذِيب (عبر) ٢ / ٢٨٠، والمحيط (عبر) ٢ / ٣٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٤، والجمهرة (عيم) ٢ / ٩٥٤، والصَّحاح (عيم) ٥ / ١٩٩٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٥.

(٦) رَتَجَهُ أَرْتَجَهُ: أوثق إغلاقه، وأَرْتَجَ الباب فهو مُرْتَجٌّ؛ أي مُغْلَقٌ، وأَرْتَجَ عليه: استغلق عليه الكلام.

ينظر: المحيط (رتج) ٧ / ٥٨، والمحكم (رتج) ٧ / ٢٤٩.

❖ الجواب:

الذي يجوز (في المصدر الذي الصِّفة منه على (فَعْلَان))^(١) إجراؤه على معنى الجوع والعطش على (فَعْلَ يَفْعَلُ فَعْلًا وهو فَعْلَانُ)، ولا يجوز خروجه عن ذلك إِلَّا للتشبيه بأصل الباب من وجه قريب^(٢). فقولهم: ظَمِيَ يَظْمَأُ ظَمًا وهو ظَمَانٌ على أصل الباب. وكذلك عَطِشَ يَعْطِشُ عَطْشًا وهو عَطْشَانٌ، وَصَدِيَ يَصْدِي صَدًى وهو صَدْيَانٌ. وقالوا: الظَّمَاءُ كالسَّقَامَةِ؛ لأنَّهما كالعلة في الشِّدَّةِ^(٣).

وجرى في غَرِثَ يَغْرِثُ غَرِثًا وهو غَرِثَانٌ، وَعَلِهَ يَعْلَهُ عَلَهَا وهو عَلَهَاَنٌ - وهو الحرص على الأكل للجوع - وجاز: عَلِهَ وَعْلَهَاَنُ كَعَجِلٍ وَعَجَلَانٍ؛ للمؤاخاة بين (فَعْلَ) و(فَعْلَان).

وجرى في طَوِي يَطْوِي طَوًى وهو طَيَّانٌ والأصل فيه: الانطواء من الجوع، وقالوا: الطَوًى كالشَّبَعِ؛ للمؤاخاة بين (فَعْلَ) و(فَعْلَ)، إذ^(٤) ليس بينهما إِلَّا كسرة الأوَّل^(٥).

وجرى في شَبَعٍ يَشْبَعُ شَبَعًا وهو شَبَعَانٌ، ولم يَجْزُ فيه: (فَعْلَ)؛ للاكتفاء بالشَّبَعِ المؤاخي لـ(فَعْلَ)^(٦).

(١) في (ف): فيه.

(٢) في شرح الأصول ٢٣٩: "وإذا اطَّرد البناء في معنى دخل في بابه نقيضه، ونظيره، وسببه، وموجه، فكلُّ ما يدخل في الباب فهو على خمسة أقسام: ما كان لنفس المعنى، أو نظيره، أو نقيضه، أو سببه، أو موجه، وفعله يجيء على فَعْلَ يَفْعَلُ فَعْلًا والصفة منه فَعْلَانٌ".

(٣) قال سيبويه ٢١/٤: "لأنَّ المعنيين قريب، كلاهما ضرر على النَّفْس".

(٤) في (ف): و.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٢/٤، والمخصَّص ١٤٢/١٤.

(٦) في شرح الأصول ٢٣٩: "فأما شَبَعٍ يَشْبَعُ شَبَعًا وهو شَبَعَانٌ فإنَّما جاز؛ لأنَّه نقيض غَرِثَ يَغْرِثُ
⇐=

وجرى في رَوِي يَرَوِي رِيًّا وهو رِيَّانٌ^(١) وهي رَيَّى، وجاء مصدره على (فِعْل) كالخَزِي؛ للمؤاخاة بينه وبين (فَعَل) في الخَفَّة.

وجرى في خَزِي يَخْزِي خَزِيًّا وهو خَزِيَّانٌ؛ لأنَّه قد امتلاء من هذا المعنى كامتلاء الرِّيَّان، وجاز فيه: الخَزِي^(٢) [١/٢٠٥] كالرِّيِّ؛ لمؤاخاة (فَعَل) في الخَفَّة.

وقالوا: سَغِبَ يَسْغَبُ سَغْبًا وهو سَاغِبٌ على التشبيه بسَفَلَ يَسْفُلُ سَفْلًا وهو سَافِلٌ من جهة أنَّ استمراره في هذا^(٣) المعنى هلاك. وعلى ذلك جاء جَاعَ يَجُوعُ جُوعًا وهو جَائِعٌ، وَنَاعَ يَنْوَعُ نُوعًا وهو نَائِعٌ. وقالوا: جُوعَانُ كَغَرَّثَانِ على أصل الباب^(٤).

وقالوا: هَامَ يَهِيْمُ هَيْمًا وهو هَائِمٌ كَسَاحَ يَسِيحُ سَيْحًا وهو سَائِحٌ؛ لأنَّ استمرار المعنى فيه سواء^(٥)، وقالوا: هَيْمَانُ كَعَطْشَانِ على أصل الباب.

وجاء: سَاغِبٌ وَسِغَابٌ، وَجَائِعٌ وَجِيَاعٌ، وَهَائِمٌ وَهِيَامٌ، وليس أصل الجمع في (فاعِل)^(٦): (فِعَال)، ولكن لما كان فيه معنى (فَعْلَان) جاء على (فِعَال) كَعَطْشَانٍ وَعِطَاشٍ، وَغَضَبَانٍ وَغِضَابٍ، وَغَرَّثَانٍ وَغِرَاثٍ.

= فهو غرَّثَان، وجاز الشُّبْع؛ للإِذَان بمعنى النَّقِيض في الاستواء في الصِّفَة.

(١) ينظر: الكتاب ٢٢ / ٤، وشرح السِّيرافي ٨٦ / ١٥، والمخصَّص ١٤٢ / ١٤.

(٢) في (د): الحزِين.

(٣) في (ف): بهذا.

(٤) في شرح الأصول ٢٤٠: "فأما جَاعَ يَجُوعُ وهو جَائِعٌ، فخرج عن هذه الأبنية؛ لأنَّه ليس فيه معنى الشَّدَّة، وجاءوا بالصِّفَة على جوعان؛ لأنَّ فيه معنى شَدَّة الجوع، وكأنَّه قد امتلاء بالجوع".

(٥) ينظر: الكتاب ٢٢ / ٤، وشرح السِّيرافي ٨٧ / ١٥.

(٦) في الأصل و(د): فعاقل، والتَّصْوِيب من (ف).

وجرى سَكِرَ يَسْكُرُ سَكْرًا وهو سَكْرَانٌ وهي سَكْرَى؛ لَأَنَّهُ مَلَّانٌ^(١) من الشَّرَابِ كالامتلاء من الماء. وجاز: السَّكْرُ والسُّكْرُ؛ لمُواخَاةٍ (فَعَلَ) في الخَفَّةِ.

وجرى في مَلِئْتُ من الطَّعَامِ تَمْلَأُ مَلًّا - مقصور^(٢) - فأنت مَلَّانٌ وهي مَلَأَى، ثم جرى في الامتلاء من كُلِّ شَيْءٍ على التَّشْبِيهِ بهذا، وهي حال الشَّبَعَانِ. وقالوا: قَدَحُ نَصْفَانِ، وَجُمُوعُهُ نَصْفَى، وَقَدَحُ قَرَبَانِ، وَجُمُوعُهُ قَرَبَى كَمَلَّانِ وَمَلَأَى في المعنى، ولم يُصْرَفْ^(٣) على قَرَبٍ ولا نَصِفَ؛ للاكتفاء بِقَارَبَ وَنَصِفَ كالاكتفاء في أَعَزَلَ وَعُزِّلَ عن أَعَازِلِ^(٤)، والإهمال في هذا كالاإهمال في ذاك^(٥).

وقالوا^(٦): شَهْوَانٌ وَشَهْوَى كَعَرْثَانِ وَعَرْثَى؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ في أَنَّهُ يَشْتَهِي، إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا جَارٍ^(٧) في كُلِّ شَيْءٍ من المُشْتَهَى، والآخر في شهوة الطَّعَامِ خَاصَّةً. وقالوا: شَهِيَتْ تَشَهَّى شَهْوَةً كَحِرْتُ تَحَارُّ حَيْرَةً وَأَنْتَ حَيْرَانٌ^(٨).

وقالوا: خَزَيَانٌ وَخَزِيَا، وَرَجَلَانِ وَرَجُلَى، وَعَجَلَانِ وَعَجَلَى كَمَلَّانِ وَمَلَأَى في الامتلاء من هذا المعنى. فَأَمَّا نَادِمٌ، وَرَاجِلٌ، وَصَادٍ فَجَرَى على (الفعل)^(٩) [٢٠٥/ب].

(١) في (ف): من ملآن..

(٢) ساقط من (ف)، ولعلَّه يريد لغة القصر، ففي اللسان (ملأ): "مَلَأْتُهُ مَلًّا، فَإِنْ خَفَّفْتَ قُلْتَ: مَلًّا".

(٣) في (ف): تصرف.

(٤) في شرح الأصول ٢٣٩: "وقدح نصفان وجمجمة نصفى، فهذا نظير الشَّبَعَانِ في الامتلاء؛ لَأَنَّهُ قد امتلأ إلى حدِّ النِّصْفِ، وقدح قربان وجمجمة قربى، فهذا؛ لَأَنَّهُ قد قارب الامتلاء".

(٥) في (ف): ذلك.

(٦) في (ف): فقالوا.

(٧) في (ف): جاز.

(٨) في شرح الأصول ٢٣٩: "وشهوان وشهوى كعطشان وعطشى؛ لتوقان النَّفْسِ إلى الشَّيْءِ".

(٩) قال سيبويه ٢٣/٤: "وقد دخل في هذا الباب فاعل كما دخل فعل".

و(قالوا)^(١): غَضِبَ يَغْضَبُ غَضَبًا وهو غَضْبَانٌ وهي غَضْبَى كَمَلَانٍ وَمَلَأَى، كَأَنَّهُ قد امتلأ غضبًا^(٢). وقال بعضهم: مَلَأَنَهُ، ففي هذا وجهان: أحدهما: أن يكون من لغتين^(٣)، والآخر: أن يخرج عن الأصل؛ تشبيهاً بخَمَصَانَةٍ. وسبيل نَدَمَانٍ ونَدَمَى هذا السبيل فيمن قال: نَدَمَانَةٌ^(٤).

وجرى في ثَكِلَ يَثْكُلُ ثَكَلًا وهو ثَكْلَانٌ وَثَكَلَى كَعَطَشَانٍ وَعَطَشَى؛ لأنَّ حرارة الثَّكَلِ في جوفه كحرارة العطش.

وجرى في لَهَفَ يَلْهَفُ لَهْفًا وهو لَهْفَانٌ وَلَهَفَى على ذلك^(٥) المعنى. وكذلك حَزَنَ يَحْزَنُ حَزْنًا وهو حَزْنَانٌ وَحَزَنَى؛ لأنَّ التَّأَلَّمَ بذلك كالتَّأَلَّمَ بالجوع والعطش^(٦).

وقالوا: جَرِبَ يَجْرِبُ جَرْبًا وهو جَرْبَانٌ وَجَرَبَى؛ لأنَّهَا بليَّةٌ بالجوع. وجاز: جَرِبٌ وَأَجْرِبُ وَجَرْبَاءُ؛ للمؤاخاة بين (فَعِلَ) و(أَفْعَلُ).

وجرى في عَبَرْتُ تَعْبَرُ عَبْرًا وهي عَبْرَى كحَزَنْتُ وهي حَزْنَى؛ لأنَّه يكون عن^(٧) الحُزْنِ^(٨).

(١) في الأصل: قال، والتَّصْوِيب من (د) و(ف).

(٢) في الكتاب ٢٤ / ٤: لأنَّ الغضب يكون في جوفه كما يكون العطش.

(٣) بنو أسد يدخلون تاء التَّأْنِيث في مؤنث فَعْلَان الذي أنثاه فَعَلَى فيقولون: سَكْرَان وسَكْرَانَة.

ينظر: شرح السِّيرافي ٨٨ / ١٥، والمخصَّص ١٤٤ / ١٤.

(٤) نقل السِّيرافي ٨٩ / ١٥ عن المبرِّد أن ندمان الذي من النَّدَامَة على الشَّيْء المؤنَّث منه ندمى، ولا يقال فيه: ندمانة، وإنَّهَا نَدَمَان وندمانة لباب المناداة.

(٥) في (د): ذكر.

(٦) في الكتاب ٢٤ / ٤: لأنَّه غَمٌّ في جوفه وهو كالثَّكَل.

(٧) في (ف): من.

(٨) في شرح الأصول ٢٣٩: "لأنَّهَا ممتلئة بالحزن".

وجاز: الثُّكُل والثُّكُل كالسُّكْر والسُّكْر؛ للمؤاخاة بين هذه الأبنية في الحفّة^(١).
 وجرى في عِمْتُ تَعَامُ عَيْمَةً وهو عِيَانٌ وهي عَيْمَى على^(٢) مخالفة المصدر
 عن (فَعَلَ)^(٣) إلى (فَعَلَة)؛ لأنَّ العين حرف عِلَّة، فَأُمِيتَ بالسُّكُون، وعُمُوَّض
 بالهاء من الحركة. والعِيَان: الذي يشتهي اللبن كما يشتهي العطشان الماء^(٤).

وجرى في غِرْتُ تَغَارُ غَيْرَةً وهو غَيْرَانٌ وهي غَيْرَى، وَحِرْتُ تَحَارُ حَيْرَةً
 وهو حَيْرَانٌ وَحَيْرَى كَسَكْرَانٍ وَسَكْرَى؛ لأنَّ كليهما مُرْتَجٌّ عليه^(٥).



(١) من بداية الباب من قوله: الذي يجوز في المصدر إلى هذا الموضع تداخل في (ف) في باب مصدر الفعل المعتلّ اللام مقدار لوحة.

(٢) في (د): عن.

(٣) في الكتاب ٢٤ / ٤: "لأنَّه كان في الأصل على فَعَلَ كما كان العطش ونحوه على فَعَلَ".

(٤) ينظر: الكتاب ٢٥ / ٤، وشرح السير في ٩٠ / ١٥، وشرح الأصول ٢٣٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٥ / ٤. وقال في شرح الأصول ٢٤٠: "فهذا نظير سكران؛ لأنَّه قد امتلاء حيرة".

باب مصدر أَفْعَلَ^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في مصدر أَفْعَلَ و(ما)^(٢) لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في مصدر (أَفْعَلَ)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك^(٣)؟
وما مصدر (أَفْعَلَ) من الألوان؟ ولم جرى على (فُعْلَة) بغير زيادة، و(افْعِيلال) و(افْعِلال) بالزيادة؟ ولم جرى الفعل بغير [٢٠٦/١] زيادة في اللَّون على (فَعْل) يَفْعُل، وبالزيادة على (افْعال) و(افْعَل)؟ ولم جاز فيه: (فَعْل يَفْعَل) كأَدِمَ يَأْدُم مع قولهم: أَدَمَ يَأْدُم أَدَمَةً^(٤)؟ ولم جاز: شَهَبَ يَشْهَبُ شُهْبَةً، وقَهَبَ يَقْهَبُ قُهْبَةً^(٥)، وكَهَبَ يَكْهَبُ كُهْبَةً^(٦)، وأَدَمَ يَأْدُمُ أَدَمَةً؟ (ولم جاز فيه: أَدِمَ وَكَهَبَ وَشَهَبَ)^(٧).

ولم جاز: صَدِي يَصْدَأُ صُدْأَةً وَصَدَأًا؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما يُبنى على أَفْعَلَ".

ينظر: الكتاب ٢/٢٢٢ (بولاق)، ٤/٢٥ (هارون).

(٢) في الأصل و(د): مما، والتصويب من (ف).

(٣) في (د): ذكر.

(٤) في الكتاب ٤/٢٥: "ومن العرب من يقول: الأَدَمَةُ". وهي السَّواد في النَّاس، والبياض في الإبل.

ينظر: التهذيب (أدم) ١٤/٢١٤، والمحيط (أدم) ٩/٣٨٤.

(٥) القُهْبَة: بياض تعلوه كدرة، أو غبرة إلى سواد، أو الذي فيه حمرة فيها غبرة.

ينظر: الصَّحاح (قهب) ١/٢٠٧، والمخصَّص ١٤/١٤٥.

(٦) الكُهْبَة: غبرة وكدرة في اللَّون، أو لون ليس بخالص في الحمرة، أو الحمرة خاصّة.

ينظر: الصَّحاح (كهب) ١/٢١٥، والمخصَّص ١٤/١٤٥.

(٧) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة، وسقطت من (د).

ولم جاز: العَيْسُ والأَعْيَسُ^(١) في البعير^(٢) الذي يضرب إلى البياض؟ ولم جاز فيه: العَيْسَة، وفي الغَبَس: الغُبْسَة^(٣)؟.

ولم جرى في اشْهَابٍ، واذْهَامٍ، وادَاَمٍ، وازْرَاقٍ^(٤)، واخْضَارٍ، واصْفَارٍ، واحْمَارٍ، واشْرَابٍ، واَبْيَاضٍ، واسْوَادٍ، وفي جمعه (أَفْعَلٌ)؟ ولم اطرْد فيه: (أَفْعَالٌ) و(أَفْعَلٌ) وكثر، ولم يكثر فيه: (فَعْلٌ) ولا (فَعِلٌ)؟ وهل ذلك^(٥) لأن هذا البناء بالزيادة له خاصّة، فهو أحقُّ بأن يطرد فيه ويكثر؟.

ولم جاز: الصُّهُوبَةُ كالرُّعُونَةِ في أرْعَن^(٦)؟ وهل ذلك للاختلاط^(٧) في كل واحد منهما، إذ الرّعن نادر من الجبل، مُدخل فيه، كأنّه ليس منه؟.

ولم جاز: فيه البَيَاض والسَّوَاد كالصَّبَاح والمَسَاء؟.

ولم جاز فيه: جَوْنٌ ووَرْدٌ^(٨) على حذف الزوائد؟ ولم جاز فيه: الوُرْدَةُ والجَوْنَةُ من غير أن يُقال منه: (أَفْعَلٌ)؟ ولم أَهْمَل منه (أَفْعَلٌ)؟.

(١) في الكتاب ٢٥/٤: الغبس والأغبس، وذكر المحقق: العيس والأعيس في نسخة أخرى. وقال السيرافي ٩١/١٥: "وقالوا: الغُبْسَة، كما قالو: الحُمْرَة، وفي نسخة أخرى العَيْسَة".

(٢) ينظر: الكتاب ٢٥/٤، والإبل ١٢٨.

(٣) الغُبْسَة من ألوان الإبل.

ينظر: الإبل ١٥٠، والتّهذيب (غبس) ٣٩/٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٦/٤.

(٥) في (د): ذكر.

(٦) الرّعن: أنف الجبل المتقدم، وجمعه الرُّعُون والرّعان.

ينظر: التّهذيب (رعن) ٣٤٠/٢، والصّحاح (رعن) ٢١٢٥/٥.

(٧) في (د): ذكر للاحتياط.

(٨) الوَرْد: لون يضرب إلى الصُّفْرَة، وهو من ألوان الخيل.

ينظر: الخيل ١٠٦، الجمهرة (ورد) ٦٤١/٢.

ولم جاز: أَخْصَفَ وَخَصِيفَ بمعنى الأسود الذي يضرب إلى الخُضْرَةِ^(١)؟
 وهل ذلك^(٢) للمؤاخاة بين (أَفْعَل) و(فَعِيل) كمؤاخاة الخُضْرَةِ للسَّوَادِ؟.

ولم جرى العيوب الظاهرة للحس في (فَعَلَ يَفْعَلُ فَعَلًا وهو أَفْعَلُ)؟
 ولم جرى في عَوَرَ يَعَوُرُ عَوْرًا وهو أَعَوُرُ، [و] أَدَرَ يَأْدُرُ أَدْرًا وهو آدَرُ^(٤)، وَشَتَرَ
 يَشْتَرُ شَتْرًا وهو أَشْتَرُ^(٥)، وَحَبَنَ يَحْبِنُ حَبْنًا وهو أَحْبَنُ^(٦)، وَصَلَعَ يَصْلَعُ صَلْعًا
 وهو أَصْلَعُ؟.

ولم جاز: رَجُلٌ أَجْذَمُ^(٧)، وَأَقْطَعُ من غير أن يُقال: جَذَمَ وَلَا قَطَعَ؟ وهل ذلك
 للاستغناء بَقُطِعَتْ يده وَجُذِمَتْ؟ ولم جاز في موضع القَطْع: قُطِعَ وَقُطِعَ^(٨)،
 وَجُذِمَ وَجُذِمَ، وَصُلِعَ وَصُلِعَ؟ وهل ذلك^(٩) لأنَّ موضع هذا الفعل يشبه
 اللون في الأثر [٢٠٦/ب] الظاهر، ثمَّ آخُوا بين (فُعْلَة) و(فَعْلَة) في الخَفَّة؟.

(١) ينظر: الكتاب ٢٦/٤، والصَّحاح (خصف) ١٣٥١/٤.

(٢) في (د): ذكر.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الأَدَر: عظيم الخصيتين من النَّاسِ والخيَل.

ينظر: الجُمهرة (أدر) ١٠٥٧/٢، والمحيط (أدر) ٣٤٣/٩.

(٥) الأَشْتَر: منشق أو منقلب جفن العين.

ينظر: الجُمهرة (شتر) ٣٩٢/١، والصَّحاح (شتر) ٦٩٣/٢.

(٦) الأَحْبَن: عظيم البطن، والأَحْبَن: داء يعظم له البطن.

ينظر: مختصر العين للزُّبيدي (حبن) ٣٠٣/١، والتَّهذيب (حبن) ١١٤/٥.

(٧) الأَجْذَم: مقطوع اليد.

ينظر: المَجمل (جذم) ٤١٧/١.

(٨) ينظر: الكتاب ٢٧/٤.

(٩) في (د): ذكر.

ولم جاز: رَجُلٌ أَسْتَهَ وامرأة سَتَهَاءَ على ضِدِّه من أَرْسَحَ^(١) ورَسَحَاءَ،
 وَأَخْرَمَ^(٢) وخَرَمَاءَ وهو الخَرَم؟ وَلِمَ جاز: أَهْضَمَ وهَضَمَاءَ وهو الهَضَم؟.
 ولم جاز في العظيم الرَّقَبَة: أَغْلَبَ^(٣)، وفي العظيم الزُّبْرَة^(٤): أَزْبَرَ؟ وهل
 ذلك لَأَنَّهُ يجري مجرى ضِدِّ العيب الظَّاهر للحسِّ؟.
 ولم جاز في العظيم الأذن: آذَنَ وَأَذْنَاءَ على ضِدِّ أَسَكَّ^(٥) وَسَكَّاءَ؟.
 ولم جاز: أَخْلَقَ^(٦)، وَأَمْلَسَ، وَأَجْرَدَ على ضِدِّ أَحْشَنَ؟ ولم جاز: الخُشْنَة
 كالحُمْرَة؟ ولم جاز: الخُشُونَة كالصُّهُوبَة؟.
 ولم جرى في مؤنَّث (أَفْعَل): صفة (فعلاء)؟ ولم جاز: مَالٌ يَمِيلُ
 وهو مَائِلٌ وَأَمِيلُ^(٧)، ولم يَجِئ على صَيْدٍ يَصِيدُ صَيْدًا وهو أَصِيدُ^(٨)؟ وهل
 ذلك لَأَنَّهُ لم يخلص له معنى العيب؟.

(١) الأرسح: قليل لحم العجز والفخذين، والرَّسح: صغر العجيزة.

ينظر: المحيط (رسخ) ٤٨٣/٢، والصَّحاح (رسح) ٣٦٥/١.

(٢) الأخرم: الذي قطعت وترة أنفه، أو طرف أنفه.

ينظر: مختصر العين للزَّبيدي (خرم) ٤٥٣/١، والصَّحاح (خرم) ١٩١٠/٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٧/٤، والصَّحاح (غلب) ١٩٥/١، والمحكم (غلب) ٣١٣/٥.

(٤) الزُّبْرَة: موضع الكاهل، والزُّبْرَة: الشَّعر المجتمع في موضع الكاهل.

ينظر: التَّهْذِيب (زبر) ١٩٧/١٣، والصَّحاح (زبر) ٦٦٧/٢.

(٥) الأَسَكَّ: صغير الأذنين.

ينظر: الجمهرة (سكك) ١٣٤/١، والصَّحاح (سكك) ٦٥٩٠/٤.

(٦) الأَخْلَقَ: الأملس.

ينظر: المنتخب ٤٣١/٢، والصَّحاح (خلق) ١٤٧٢/٤.

(٧) الأَمِيلُ: الذي في عنقه ميل خلقه، والأَمِيلُ: المختال في مشيته.

ينظر: نوارد أبي مسحل ٤٦٥/٢، والصَّحاح (ميل) ١٨٢٢/٥.

ولم جاز: شَابَ يَشِيْبُ شَيْبًا وهو أَشِيْبُ كقولهم: أَشْمَطُ؟ فَلِمَ جرى
 مجرى شَاخَ يَشِيخُ؟ ولم يَجِءَ من هذا: (أَفْعَل)؟
 ولم جاز: أَشْعَرُ^(٢) على ضده في أَجْرَدَ، ونظيره في أَزَبَ^(٣)؟
 ولم جاز: (هَوَجَ)^(٤) يَهْوَجُ هَوَجًا وهو أَهْوَجُ، وَثَوَلٌ يَثْوُلُ ثَوَلًا وهو أَثْوُلُ
 - والثَّوَل: الجنون -^(٥)؟

(١٦) الأُصِيد: الذي يرفع رأسه كبرًا، والأُصِيد: الذي لا يستطيع الالتفات من داء ونحوه.

ينظر: التَّهْذِيب (صاد) ١٢ / ٢٢١، والصَّحاح (صيد) ٢ / ٤٩٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٨.

(٣) الأَزَب: كثير الشعر، أو كثير شعر الذراعين والحاجبين والعين.

ينظر: المجرَّد ١١٥، والتَّهْذِيب (زيب) ١٣ / ١٧٢.

(٤) أثبتت في الاصل في هامش الصَّفحة.

والأَهْوَج: الأحمق. ينظر: الصَّحاح (هوج) ١ / ٣٥١.

(٥) ينظر: الكتاب ٤ / ٢٨، والتَّهْذِيب (ثول) ١٥ / ١٢٥.

❖ الجواب:

الذي يجوز في (مصدر (أَفْعَل))^(١) إجراؤه في اللَّون على (فَعَلَ يَفْعُلُ فُعْلَةٌ وهو أَفْعَلُ) في ما لا زيادة فيه، وإجراؤه بالزيادة على (أَفْعَالٌ وَأَفْعَلٌ أَفْعِيلاً و(أَفْعِيلاً)^(٢). وجرى في شَهَبٍ يَشْهَبُ شُهْبَةً، وَقَهْبٍ يَقْهَبُ قُهْبَةً، وَكُهْبٍ يَكْهَبُ كُهْبَةً، وَأَدَمٌ يَأْدُمُ أَدَمَةً؛ لَأَنَّهُ أَصْلٌ فِيهِ بغير زيادة. ويجوز فيه: أَدَمٌ، وَكُهْبٌ، وَشَهَبٌ؛ تشبيهاً بنظيره من العيب الظاهر للحسِّ في حَوْلٍ وَعَوْرٍ^(٣).

ويجوز: صَدِيٌّ يَصْدَأُ صِدْأَةً وَصَدَأٌ؛ لِلْمُؤَاخَاةِ بَيْنَ (فُعْلَةٍ) و(فَعَلَ) في الخَفَّة. وكذلك الْعَيْسُ وَالْعَيْسَةُ، وهي (فُعْلَةٌ)، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ كُسِرَ؛ لِتَصَحُّ الْيَاءِ^(٤). وَالْأَعْيَسُ: الْبَعِيرُ الَّذِي يَضْرِبُ إِلَى الْبَيَاضِ. وَالْغُبْسَةُ وَالْغَبَسُ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وجرى في أَشْهَابٍ، وَأَذَامٍ، وَأَذْهَامٍ، وَأَزْرَاقٍ، وَأَخْضَارٍ، وَأَصْفَارٍ، وَأَحْمَارٍ، وَأَشْرَابٍ، وَأَبْيَاضٍ، وَأَسْوَادَ [٢٠٧/أ]. ويجوز في (جميعه)^(٥): (أَفْعَلٌ) على حذف الألف للتخفيف^(٦).

وَأَطْرَدَ (أَفْعَالٌ) و(أَفْعَلٌ) وكثُرَ في اللَّون وما أشبهه من العيب؛ لَأَنَّهُ

(١) في (ف): ذلك.

(٢) في الأصل و(د): أفعالا، والتصويب من (ف).

(٣) في شرح الأصول ٢٤٠: "لأنَّها تجري مجرى اللَّون في أَنَّهُ أَثَرٌ يَرَى".

(٤) كذا قال سيبويه في بعض نسخ الكتاب.

ينظر: شرح السَّيرافي ٩١/١٥، والمخصَّص ١٤٥/١٤، والنُّكت ١٠٤٣/٢.

(٥) في الأصل و(د): جمعه، وأثبت ما في (ف).

(٦) قال السَّيرافي ٩٢/١٥: "يعني الأصل: أفعالٌ وهو أَحْمَارٌ وَأَسْوَادٌ، ثُمَّ خَفَّفَ، فَقَالُوا: أَحْمَرٌ وَأَسْوَدٌ، وَالْمَخَفَّفُ الَّذِي ذَكَرَهُ أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ، وَفَعِلَ فِيهِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مَخَفَّفٌ عَنْ أَفْعَلٍ، وَيَسْتَدِلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: عَوْرٌ وَحَوْلٌ، فَلَا يُعْلَوْنَ الْوَاوِ".

مختص به^(١). وليس كذلك (فَعَلَ)؛ لأنَّه (مشارك)^(٢) كقولك: كَرَّم وشَرَّف.
 وراز: الصُّهُوبَةُ على التَّشْبِيهِ بالرُّعُونَةِ^(٣) في الاختلاط، وجاء أَرَعَن
 كأَصْهَب. فالصُّهُوبَةُ داخلَةٌ على الرُّعُونَةِ، وأَرَعَن داخل على أَصْهَب.
 ويجوز: البياض والسَّوَاد في المصدر بالتَّشْبِيهِ بالصَّباح والمساء^(٤).
 ويجوز: جَوْن، ووَرَد على حذف الزَّوائد^(٥) كما حُذِف من: خيرٌ منك،
 وشَرٌّ منك، والأصل فيه: (أَفْعَل)^(٦). وجاء: الوُرْدَةُ، والجَوْنَةُ على
 الأصل^(٧)، وقام: جَوْن، ووَرَدَ مقام (أَفْعَل) فيه.
 وجاء: أَخْصَف^(٨) وخَصِيف في معنى الأسود الذي يضرب إلى الخُضرة؛
 للمؤاخاة بين (أَفْعَل) و(فَعِيل) كالمؤاخاة بين السَّواد والخُضرة.
 وجرى في العيب الظَّاهر للحسِّ (فَعِلَ يَفْعَلُ فَعَلًا وهو أَفْعَلُ كقولهم:
 [عَوَرَ يَعْوَرُ عَوْرًا وهو أَعْوَرُ، و] ^(٩)أَدَرَ يَأْدُرُ أَدْرًا وهو آدَرُ، وشَتَرَ يَشْتَرُ شَتْرًا وهو
 أَشْتَرُ، وَحَبِنَ يَحْبِنُ حَبْنًا وهو أَحْبَنُ، وَصَلَعَ يَصْلَعُ صَلَعًا وهو أَصْلَعُ.
 ويجوز: رَجُلٌ أَجْدَمُ وأَقْطَعُ من غير أن يقال: قَطَعَ ولا جَدَمَ؛ للاستغناء

(١) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال ٣٣٩، وذكر الزَّبيدي في التَّعريف ٦٥ مجيء كلمات ليست من الألوان. نحو: أرماق: ضعف.

(٢) في الأصل و(د): مشروط، والتَّصْوِيب من (ف).

(٣) ينظر: الكتاب ٢٦/٤، والمخصَّص ١٤/١٤٦.

(٤) في شرح الأصول ٢٤١: "والأصل الاسوداد والابيضاض؛ لأنَّهم شَبَّهوه بالصَّباح والمساء".

(٥) ينظر: الكتاب ٢٦/٤، وشرح السَّيرافي ٤/٤١٥.

(٦) ينظر: حقائق الآداب ٥٣٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٦/٤، وشرح السَّيرافي ٤/٤١٥، وشرح الأصول ٢٤١.

(٨) في الكتاب ٢٦/٤: وقالوا: أخصف وهو أقيس.

(٩) زيادة من المسائل.

بُقِطِعَتْ يَدُهُ وَجُذِمَتْ^(١). ويجوز في موضع القَطْع: قُطِعَ وَقَطَعَا، وَجُذِمَ وَجَذِمَ، وَصِيلَعَة (وَصَلَعَة)^(٢) في الموضع؛ للمؤاخاة بين (فُعْلَة) و(فَعْلَة) في الخفّة، وجرى على شبه اللون في الأثر الظاهر للحسّ.

ويجوز^(٣): رَجُلٌ أَسْتَهْ وَأَمْرَأَةٌ سَتَهَاءُ على نقيضه من قولهم: رَجُلٌ أَرْسَحٌ وَأَمْرَأَةٌ رَسْحَاءُ. وقالوا^(٤): آذَنٌ وَأَذْنَاءُ على أَسَكٌ وَسَكَاءُ^(٥). ويجوز: أَخْرَمٌ^(٦) وَخَرْمَاءٌ وهو الخَرَم على أَشْمٌ وَشَمَاءٌ وهو الشَّمَم. ويجوز: أَهْضَمٌ وَهَضْمَاءٌ؛ لأنّه عيب في الخيل^(٧)، ويجيء على نقيض العيب في^(٨) صفة المرأة^(٩).

ويجوز: أَغْلَبٌ في العَظِيم الرّقبة، وَأَزْبَرٌ في العَظِيم الزُّبْرَة، فجرى على نقيض العيب. ويجوز: أَخْلَقَ، وَأَمْلَسَ، وَأَجْرَدَ على نقيض العيب في أَخْشَنَ وَخَشْنَاءَ، والفعل منه خَشْنٌ [ب/٢٠٧] يَخْشُنُ خُشْنَةً كَالْحُمْرَةِ، ويجوز: الْخُشُونَةُ كَالصُّهُوبَةِ والرُّعُونَةُ في الاختلاط، إذ جزء مرتفع وجزء منخفض، يستمرُّ على ذلك^(١٠) الاختلاط.

وجرى مُؤْنَث (أَفْعَل) صفة على (فَعْلَاء)؛ لأنّه أصل فيه. ويجوز: مَالٌ

(١) قال السيرافي ٩٣/١٥: "وكان القياس أن يقال: مقطوعة ومجدومة، ولكنهم قالوا: أقطع وأجزم على أن فعله: قَطَعَ وَجَذِمَ، وإن لم يستعمل".

(٢) ساقط من (ف).

(٣) من قوله: فعل يفعل، إلى قوله: ويجوز، ساقط من (د).

(٤) قدم الجواب هنا، وفي الكتاب والمسائل جاءت بعد قوله: أغلب وأزبر.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٧/٤، وشرح السيرافي ٩٣/١٥، وشرح الأصول ٢٤١.

(٦) في الكتاب ٢٧/٤: على بناء ضده وهو قولهم: رجل أَرْسَحٌ وَرَسْحَاءٌ وَأَخْرَمٌ وَخَرْمَاءٌ.

(٧) ينظر: الخيل ٤٨.

(٨) في (ف): صورة صفة.

(٩) امرأه هضماء: إذ كانت غليضة الثنايا والرُّباعيات، قال ابن دريد في الجمهرة ٩١٢/٢: "ولم

يذكر ذلك من أصحابنا في خلق الإنسان إلا الحرمازي وحده".

(١٠) في (د): ذكر.

يَمِيلُ^(١) وهو مَائِلٌ وَأَمِيلٌ؛ لَأَنَّهُ لم يخلص معنى الْعَيْبِ فِيهِ^(٢) كَصِيدٍ يَصِيدُ صَيْدًا وهو أَصِيدٌ.

ويجوز: شَابَ يَشِيبُ شَيْبًا وهو أَشِيبُ كَقَوْلِهِمْ: أَشْمَطُ، فَأَشِيبُ مضمَّن بالعيب، وشَابَ يَشِيبُ مُشَبَّه بِشَاخٍ يَشِيشُ، ولم يحىء من هذا (أَفْعَل)؛ لَأَنَّهُ لم يُضمَّن بالعيب^(٣).

ويجوز: أَشْعَرَ على (ضدّه)^(٤) من أَجْرَد، ونظيره من أَزَبَّ. وفي أَزَبَّ معنى العيب.

ويجوز: هَوَجَ يَهْوَجُ هَوَجًا وهو أَهْوَجُ، وَثَوَلَ يَثْوُلُ ثَوَلًا وهو أَثَوَلَ - وهو الجُنُون - وجاء على الأصل في العيب الظَّاهِر للحسِّ^(٥).

(١) قال السِّيرافي ٩٤ / ١٥: وقد حكى غير سيبويه: مِيلٌ يَمِيلُ مَيْلًا فهو أَمِيلٌ كما قالوا: جَيِدٌ يَجِيدُ جَيِدًا فهو أَجِيدٌ.

(٢) في شرح الأصول ٢٤١: "وأما أَمِيلٌ فقد يكون؛ للانحراف عن الاستواء ولم يجيئوا بفعله عليه؛ لَأَنَّهُ قد يميل إلى الحق عن الباطل، فجعلوا الصِّفَةَ للعيب في أَمِيلٌ، وجعلوا الفعل من المحتمل للعيب والمدح، فقالوا: مَالٌ يَمِيلُ وهو مَائِلٌ".

(٣) ينظر: الكتاب ٢٧ / ٤، وشرح السِّيرافي ٩٤ / ١٥، وشرح الأصول ٢٤١.

(٤) في الأصل و(د): ضد، والتَّصْوِيب من (ف).

(٥) ينظر: الكتاب ٢٨ / ٤، وشرح الأصول ٢٤١.

باب مصدر الخصال التي تكون (في النفس) ^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في مصدر الخصال التي تكون في النفس ممّا ^(٢) لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في مصدر الخصال التي تكون في النفس؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جرى الحُسْن والقُبْح في (فَعْلٌ يَفْعُلُ فَعَالَةً وَفُعْلًا) ^(٣) كَقُبْحٍ يَقْبُحُ قَبَاحَةً وَقُبْحًا، وَحُسْنٌ يَحْسُنُ حُسْنًا؟ وهل جاز في الحُسْن (فَعَالَةً)؟ وهل ذلك لطلب التّخفيف كما خُفِّفَ في الصِّفَةِ، ففعل: حَسَنٌ، ولم يجيء على حَسِينٍ كَقَبِيحٍ؟ ولم جاز في المصدر: قُبُوحَةٌ؟ وهل ذلك للمؤاخاة بين (فُعُولَةٍ) و(فَعَالَةٍ) بحرف اللّين والموقع؟.

ولم جرى في وَسْمٌ يَوْسُمُ وَسَامَةً وَوَسَامًا؟ فلم جاز فيه: (فَعَالٌ)؟ وهل ذلك لأنّ الهاء؛ لتكثير الاسم، فتحذف تارةً، وتثبت تارةً كالسَّقَامِ والسَّقَامَةِ؟ ولم جرى في جَمَلٌ يَجْمَلُ جَمَالًا على الاقتصار دون (فَعَالَةٍ)؟.

ولم جرت الصِّفَةُ على (فَعِيلٍ) في قَبِيحٍ، وَوَسِيمٍ، وَجَمِيلٍ [٢٠٨/١]، وَشَقِيحٍ ^(٤)، وَدَمِيمٍ؟ وهل ذلك لأنّ (فَعِيلًا) أَحَقُّ بـ(فَعِيلٍ) الذي هو قياس الباب؟.

(١) بياض في (د)، وترجمته عند سيبويه: هذا باب أيضًا في الخصال التي تكون في الأشياء.

ينظر: الكتاب ٢٢٣/٢ (بولاق)، ٢٨/٤ (هارون).

(٢) في (ف): وما.

(٣) في الكتاب ٢٨/٤: "فَعَالًا وَفَعَالَةً وَفُعْلًا".

(٤) شقيح: إتباع لقبيح، وشقح البسر: غيرت خضرته، وأشقاح الكلاب: أدبارها.

ينظر: الإتباع ٥٥، والتّهذيب (شقح) ٢٢/٤، والمجمل (شقح) ١٦٩/٣.

وما نظير حَسَنٌ في الصِّفَةِ من قولهم: بَطُلٌ، وَرَجُلٌ قَدَمٌ وامرأةٌ قَدَمَةٌ
بمعنى أَنَّ لها (قدماً) ^(١) في الخير؟.

ولمَ جاز: نَضَرَ وجهه يَنْضُرُ؟ وهل ذلك للتشبيه بَخَرَجَ يَخْرُجُ في أَنَّهُ
[لا] ^(٢) يتعدَّى، وجاء (ناضِر) ^(٣) عليه، وأمَّا (نَضِير) ^(٤) فبمنزلة وَسِيم على
أصل الباب؟ ولمَ جاز: نَضَرَ؟ وهل ذلك لطلب الخَفَّة كحَسَن والأصل فيهما:
(فَعِيل)؟.

ولمَ جاز: ضَخَمَ وَضَخِيم عند أبي العباس ^(٥)، ولمَ يَجْزِ إِلَّا ضَخَمَ عند
سيبويه ^(٦)؟.

وما وجه قولهم: النَّضَارَةُ كالْوَسَامَةِ؟ وما نظير الحَسَن من قولهم: السَّبَطُ
وَالْقَطَطُ؟ ولمَ جاز: سَبَطَ سَبَاطَةً وَسُبُوطَةً؟ وهل ذلك لِمُؤَاخَاة (فَعِلَ)
ل(فَعَلَ)؟ وما نظير النَّضَرَ من الجَعْدُ؟.

ولمَ جرى في مَلَحٌ مَلَا حَةً وَمَلِيحٌ، وَسَمَحَ سَمَاحَةً وَسَمِيحٌ وَسَمَحٌ،
وَسَمُجَ سَمَاجَةً وهو سَمِيحٌ ^(٧)، وَبَيَّوْا يَبْهَوْا بِهَاءٍ وَبَهْيٍّ، وَشَنَعَ شِنَاعَةً
وَشَنِيعٌ؟ ولمَ جاز فيه: أَشْنَعُ؟ وما نظيره من خَصِيفٍ وَأَخْصَفَ؟.

ولمَ جرى في نَظْفَ نَظَافَةً، وَطَهَرَ طَهَارَةً، (وَطْهَرًا) ^(٨)، وَصَبَحَ صَبَاحَةً
وهو صَبِيحٌ كَنَظِيفٍ؟ ولمَ جاز: طَاهِرٌ كَمَا كَثَ؟ ولمَ جاز: طَهَرَتِ المرأةُ أيضاً

(١) في الأصل و(د): قدم، والتصويب من الأجوبة.

(٢) زيادة من الأجوبة.

(٣) في الأصل ود: ناظر، والتصويب من الأجوبة.

(٤) في الأصل ود: نظير، والتصويب من الأجوبة.

(٥) ينظر: شرح السيرافي ٤/ ٤١٧، والمخصص ١٤/ ١٤٨، والنكت ٢/ ١٠٤٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٩.

(٧) في الكتاب ٤/ ٢٩: سمح سباحة وسمح. وذكر المحقق في نسخة: وسمح وسباحة وسمح. وفي

شرح السيرافي ١٥/ ٩٧: سمح سباحة، وذكر المحقق في نسخة: وسمح سباحة.

(٨) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة.

كَطَمَّتْ وَمَكَثَتْ^(١)؟.

ولم جاز: سَبَطَ وَسَبِطٌ وَسَبْطٌ^(٢)؟.

ولم جرى الصَّغَرُ والكِبَرُ في (فَعَلَ يَفْعُلُ فُعْلًا وَفَعَالَةً) كما جرى الحُسْنُ والقُبْحُ [كقولهم]^(٣): نَبْلٌ يَنْبُلُ نَبَالَةً وَنُبْلًا وَهُوَ نَبِيلٌ، وَصَغُرَ يَصْغُرُ صَغَارَةً وَهُوَ صَغِيرٌ، وَعَظُمَ يَعْظُمُ عَظَامَةً وَهُوَ عَظِيمٌ، وَقَدَّمَ يَقْدُمُ قَدَامَةً وَهُوَ قَدِيمٌ؟ ولم جاز: الصَّغَرُ والكِبَرُ والقَدَمُ والعِظَمُ والضَّخَمُ؟ وهل ذلك للمؤاخاة بين (فُعْل) و(فَعَلَ) في الخَفَّةِ؟.

ولم جاز في الصِّفَةِ: ضَخَمَ، وَفَخَمَ، وَعَبَلَ^(٤)؟.

ولم جاز: الجُهِومَةُ^(٥)، والمُلُوحَةُ، والبُحُوحَةُ^(٦)؟.

ولم جرى في كَثُرَ (يَكْثُرُ)^(٧) كَثَارَةً وَهُوَ كَثِيرٌ؟، ولم جاز: الكَثَرَةُ؟.

ولم جاز في صفة الإنسان: قَلِيلٌ كَقَصِيرٍ؟.

ولم جاز: سَمِنَ [ب/٢٠٨] سِمْنًا وَهُوَ سَمِينٌ^(٨)، وَكَبِرَ كِبَرًا وَهُوَ كَبِيرٌ، وَبَطَنَ يَبْطُنُ بَطْنَةً وَهُوَ بَاطِنٌ؟ ولم جاز: كَبُرَ على الأمرِ كَعَظُمَ؟.

(١) ينظر: الكتاب ٣٠ / ٤.

(٢) في هامش الكتاب ٣٠ / ٤ في بعض النسخ: "قال أبو الحسن: قالوا: سبط وسبط سبوطه وسباطة، وبنو الاسم على سَبَطَ وَسَبِطَ وَسَبْطَ". وينظر: شرح السيرافي ٩٨ / ١٥.

(٣) زيادة من الأجوبة.

(٤) عَبَلَ الشَّيْءُ عِبَالَةً: عَظُمَ، وَرَجُلٌ عَبَلَ الذَّرَاعَيْنِ: ضَخَمَهُمَا.

ينظر: الصَّحاح (عبل) ١٧٥٦ / ٥، والأفعال للسَّرقسْطِيّ (عبل) ٢٣١ / ١.

(٥) جَهْمٌ جَهَامَةٌ وَجُهِومَةٌ: كُرْهُ مَنْظَرِهِ، وَرَجُلٌ جَهْمٌ الْوَجْهُ غَلِيظُهُ وَفِيهِ جُهِومَةٌ؛ أَي غَلِظَ.

ينظر: التَّهْذِيبُ (جهم) ٦٧ / ٦، والأفعال للسَّرقسْطِيّ (جهم) ٣٠١ / ٢.

(٦) بَحَّ بَحَّةً وَبُحُوحَةً: أَي فِي صَوْتِهِ جَشَّةٌ.

ينظر: الصَّحاح (بحح) ٣٥٤ / ١، والأفعال لابن القَطَّاع (بحح) ٩٧ / ١.

(٧) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٨) ينظر: الكتاب ٣١ / ٤.

❖ الجواب:

الذي^(١) يجوز في (مصدر الخصال التي تكون في النَّفس)^(٢) إجراء المعنى فيها على طريقة (فَعْلٌ يَفْعُلُ فَعَالَةً وَفُعْلًا)، وما خرج عن ذلك فالتشبيه بما قاربه، ولا يجوز فيما بُعد عنه؛ لأنَّه لا يقوم مقامه. وجرى^(٣) الحُسْن والقُبْح فيه؛ لأنَّه من الخصال التي تكون في النَّفس كقولهم: قَبَحَ يَقْبُحُ قَبَاحَةً وَقُبْحًا، وَحَسَنَ يَحْسُنُ حُسْنًا^(٤)، ولم يجيء فيه: (فَعَالَةً)؛ لطلب التَّخفيف كما يخفف في الصِّفة من قولهم: حَسَنٌ، والأصل: حَسِينٌ. ويجوز: فُبُوحة؛ للمؤاخاة بين (فُعُولَةٍ) و(فَعَالَةٍ) بحرف اللين، والموقع، وهاء التَّأنيث.

وجرى في وَسَمَ يُوْسِمُ وَسَامَةً وَوَسَامًا، ولم يجيء: وَسَمًا؛ لثقل الواو أولاً مضمومة، مع الاستغناء عنها بـ(فَعَالَةٍ)، وجاز: وَسَامًا؛ لأنَّ الهاء لما كانت لتكثير الاسم، جاز أن تثبت للتفخيم، وتُحذف للتخفيف كالسَّقام والسَّقَامَة. وجرى في جَمَلٌ يَجْمُلُ جَمَالًا على الاقتصار في (فَعَالٍ) للرخفة^(٥).

وجرى في الصِّفة على (فَعِيلٍ) كقَبِيحٍ، وَوَسِيمٍ، وَشَقِيحٍ، وَدَمِيمٍ؛ لأنَّ قياس (فَعْلٍ) إجراؤه في الصِّفة على (فَعِيلٍ). ونظير حَسَنٍ في الصِّفة قولهم: بَطُلٌ^(٦)، وَرَجُلٌ قَدَمٌ، وامرأة قَدَمَةٌ بمعنى أن لها قدمًا في الخير.

(١) في (ف): والذي.

(٢) في (ف): ذلك.

(٣) في (ف): فجرى.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٨/٤، وشرح الأصول ٢٤٦، والمخصَّص ١٤/١٤٧.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٨/٤، وشرح الأصول ٢٤٦.

(٦) في شرح الأصول ٢٤٦: "لأنَّهم أتوا به على أنَّه قد بطلت شجاعة غيره مع شجاعته، فكذلك قالوا: حَسَنٌ، ففيه مبالغة إذا أطلقت الصِّفة، كأنَّهم قالوا: قد بطل حسن غيره مع حسنه".

ويجوز: نَضَرَ وجهه يَنْضُرُ؛ للتشبيه بها^(١) لا يتعدَّى من باب خَرَجَ يَخْرُجُ.
وجاء ناضِر كخارج، وأما نَضِير فبمنزلة وَسِيم على أصل الباب. ويجوز: نَضَرَ
للخفة كما جاء حَسَن^(٢) للخفة، والأصل فيها (فَعِيل)^(٣).

ويجوز: ضَخَمَ وضَخِمَ عند أبي العباس، ولا يجوز عند سيبويه إلا
ضَخَمَ؛ لأنَّه على الاقتصار بالاستغناء به عن (فَعِيل) كالاستغناء بحَسَن
عن^(٤) حَسِين. وأجازه أبو العباس على أنَّه مسموع، وإن قلَّ استعماله^(٥).

ويجوز: النَّضَارَةُ [٢٠٩/أ] كالْوَسَامَةِ على أصل الباب.

فأما الحَسَن، والسَّبَط، والقَطَط فعلى الخروج عن أصل الباب؛ للخفة^(٦).
ويجوز: سَبَطَ سَبَاطَةً وسُبُوطَةً؛ للمؤاخاة بين (فَعَل) و(فَعَل) من جهتين:
أحدهما: اختصاص كل واحد منها بمضارع هو له دون غيره على خلاف
(فَعَل) الذي يشترك فيه: (يَفْعُل) و(يَفْعُل)^(٧).

والوجه الآخر: أنَّ (فَعَل) لا يتعدَّى (ويقاربه (فَعَل) في أنَّه لا يتعدَّى)^(٨) على
خلاف (فَعَل)، إذ التَّعْدِي في (فَعَل) أكثر منه في (فَعَل).

(١) في (ف): بها.

(٢) في الكتاب ٢٩/٤: إلا أن هذا مسكَّن الأوسط.

(٣) في شرح الأصول ٢٤٦: "وأما نضر وجهه وهو ناضر، فجاز للبيان عن المعنى من غير جهة
الصيغة الخاصة، وقد قالوا: نضر ونضير ونضارة، فأجروه على قياس الباب من الوسامة".

(٤) في (ف): على.

(٥) في الكتاب ٣٠/٤: قال: هذيل تقول: سميح ونذيل؛ أي: نذل وسمج، وفي الأصول ٩٨/٣:
قال أبو العباس: هذيل تقول: سميح ونذيل، ولم يذكر الرَّمَانِي والسَّيرافي ذلك في شرحهما.

قلت: عبارة الكتاب توحى أن القائل ليس سيبويه، فلعله من كلام المبرِّد أقحم في فص الكتاب.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٩/٤، وشرح الأصول ٢٤٦.

(٧) ينظر: الأصول ٨٨/٣، وشرح الأصول ٢٢٧.

(٨) ساقط من (ف).

ونظير النَّضْر^(١): الجَعْدُ في الصِّفَةِ.

ويجري في مَلَحٍ يَمْلُحُ مَلَا حَةً وَمَلِيحٌ، وَسَمَحَ سَمَاحَةً وَسَمِيحٌ، (وَسَمَجٌ يَسْمُجُ سَمَاجَةً وَسَمِيحٌ وَسَمَجٌ)^(٢) كَنَضْرٍ، وَبَهُوَ يَبْهَوُ بِهِاءً وَهُوَ بِهِيٌّ، وَشَنَعٌ يَشْنَعُ شَنَاعَةً وَهُوَ شَنِيعٌ وَأَشْنَعُ؛ لِلْمُؤَاخَاةِ بَيْنَ (أَفْعَلٍ) وَ(فَعِيلٍ) كَأَخْصَفٍ وَخَصِيفٍ^(٣).

وجرى في نَظَفٍ نَظَافَةً، وَطَهَّرَ يَطْهَرُ طَهَارَةً وَطُهِرًا^(٤)، وَصَبَحَ يَصْبُحُ صَبَاحَةً وَهُوَ صَبِيحٌ كَنَظِيفٍ، وَجَازَ طَاهِرٌ كَمَا كَثَ، وَطَهَرَتِ الْمَرْأَةُ كَمَا كَثَتْ وَطَمَثَتْ^(٥).

ويجوز: سَبَطٌ وَسَبِطٌ وَسَبْطٌ. أَمَّا سَبَطٌ؛ فَلِلْخَفَةِ كَحَسَنٍ، وَسَبِطٌ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْأَشْيَاءِ إِلَيْهِ، وَسَبْطٌ كَكَبِدٍ وَكَبْدٍ^(٦).

وجرى^(٧) الصَّغَرُ وَالْكِبَرُ فِي (فَعْلٌ يَفْعُلُ فَعَالَةً وَفُعْلًا)؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْخِصَالِ الَّتِي تَكُونُ فِي النَّفْسِ كَقَوْلِهِمْ: نَبِيلٌ يَنْبِيلُ نَبَالَةً وَنُبَلًا وَهُوَ نَبِيلٌ، وَصَغُرَ يَصْغُرُ صَغَارَةً وَهُوَ صَغِيرٌ، وَعَظُمَ يَعْظُمُ عَظَامَةً وَهُوَ عَظِيمٌ، وَقَدِمَ يَقْدُمُ قَدَامَةً وَهُوَ قَدِيمٌ^(٨).

(١) في (ف): النَّضِير.

(٢) ساقط من (ف).

(٣) في الكتاب ٢٩/٤: "فأدخلوا أفعل في هذا إذ كان خصلة فيه كاللون".

(٤) في شرح الأصول ٢٤٦: "فأجروه على هذا الباب؛ لأنه من الحسن، ولم يجز فيه: فَعِيلٌ، نقضوه عن الصِّفَةِ؛ لأنه قد يكون مما يظهر في الحكم وإن لم يحسن في رأي العين".

(٥) قال السيرافي ٩٨/١٥: "فاستعملوا طاهرًا على قولهم: طَهَّرَتْ لا على قولهم: طَهَّرَتْ. وقالوا: مَكَّتْ وَمَكَّتْ مُكَّتًا وَهُوَ مَآكْتُ، وَقَدْ قَالُوا: مَكَيْتْ، فَيُحْمَلُ مَآكْتُ عَلَى مَكَّتْ، وَمَكَيْتْ عَلَى مَكَّتْ".

(٦) ينظر: الكتاب ٢٩/٤ إصلاح المنطق ٢٦٧، والأصول ٢٤٦.

(٧) في (ف): يجري.

(٨) ينظر: الكتاب ٣٠/٤، وشرح السيرافي ٩٨/١٥، وشرح الأصول ٢٤٦.

ويجوز: الصَّغَر، والكِبَر، والقِدَم، والعِظَم، والضَّخَم^(١)؛ للمؤاخاة بين (فُعَل) و(فَعَل) في الخَفَّة.

ويجوز: ضَخَم، وفَخَم، وعَبَل في الصِّفَة^(٢)؛ لأنَّه أخفُّ الأبنية.

ويجوز: الجُّهُومَة، والبُحُوحَة، والمُلُوحَة^(٣)؛ للمؤاخاة بين (فُعُولَة) و(فَعَالَة).

وجرى في كَثُرٍ يَكْثُرُ كَثَارَةً و(هو)^(٤) كَثِيرٌ؛ للتَّشْبِيهِ بعِظَمٍ يَعْظُمُ عَظَامَةً وهو عَظِيمٌ^(٥) وراز: الكَثَرَة^(٦)؛ لأنَّها كالمرَّة الواحدة.

ويجوز في صفة الإنسان: قَلِيل [ب/٢٠٩] بمعنى قليل الشَّخْص كقصير، كما راز: واسع بمعنى واسع الفضل^(٧).

وراز: سَمِنَ سِمْنًا وهو سَمِينٌ، وكَبَرَ كِبَرًا وهو كَبِيرٌ، وبَطِنَ يَبْطُنُ بَطْنَةً وهو بَاطِنٌ^(٨) وراز: بَطْنَةً، كَنَقَمَ يَنْقُمُ نَقْمَةً، فهذا في (فَعَلٍ يَفْعَلُ)؛ للمؤاخاة بينه وبين (فَعَلٍ يَفْعَلُ)^(٩).

ويجوز: كَبَرَ عَلَيَّ الأمر كَعِظَمَ على أصل الباب^(١٠).

(١) ينظر: الكتاب ٣٠/٤، والمخصَّص ١٤/١٤٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٠/٤، والأصول ٣/٩٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٠/٤، وشرح السَّيرافي ١٥/٩٨.

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٥) قال في شرح الأصول ٢٤٧: "لأنَّه نظير الكِبَر".

(٦) ينظر: الكتاب ٣٠/٤، والمخصَّص ١٤/١٤٨.

(٧) ينظر: اشتقاق أسماء الله الحسنی ٧٧، والزَّاهر ١/١٩٣.

(٨) ينظر: الكتاب ٣١/٤، والأصول ٣/٩٨، وشرح السَّيرافي ١٥/٩٩.

(٩) في شرح الأصول ٢٤٧: "فأخرجوه عن فَعَلٍ إلى فَعَلٍ؛ لأنَّه نظيره في أنَّه يغلب عليه ترك التَّعدي، وإن كان فَعَلٌ يختصُّ بترك التَّعدي ففيه الغلبة والاختصاص".

(١٠) ينظر: الكتاب ٣١/٤، وشرح السَّيرافي ١٥/١٠٠.

❖ مسائل هذا الباب أيضاً:

ولم جَرَت الشَّجَاعَةُ والجُبْنُ والقُوَّةُ والضعفُ^(١) على طريقة الحسن والقبح، وهل ذلك لأنَّها من أخلاق النفس؟ ولم جرى في ضَعْفٍ يَضَعُفُ ضُعْفًا وهو ضَعِيفٌ، وراز: الضَّعْفُ بالفتح؟ ولم جرى في شَجَعٍ يَشْجَعُ شَجَاعَةً وهو شَجِيعٌ؟ ولم جاز في الصِّفَةِ: (شَجَاعٌ)^(٢)؟ ومن أين صار (فَعِيل) أَخَا (فَعَال) (كقولهم)^(٣): طَوِيلٌ وطُوَالٌ، وكَبِيرٌ وكُبَارٌ، وشَجِيعٌ وشَجَاعٌ؟ ولم جاز في الصِّفَةِ: جَبَانٌ؟ ولم جاز: الوَقَارَةُ من وَفَرٍ، والصِّفَةِ: وَقُورٌ، ورَزَنَ رَزَانَةً؟.

ولم جرى في جَرَوْ [يَجْرُو] ^(٤) جُرَاءَةً وهو جَرِيٌّ، وفي غَلْظٌ يَغْلُظُ غِلْظًا وهو غَلِظٌ، وفي سَهْلٌ يَسْهَلُ سُهُولَةً وهو سَهْلٌ^(٥) كقولهم: رَجُلٌ ضَخْمٌ؟ ولم جاز: جَبَنَ يَجْبُنُ كَنَضَرَ يَنْضَرُ^(٦)؟.

ولم جاز: قَوِيٌّ يَقْوَى قَوَايَةً وهو قَوِيٌّ كَسَعِدَ يَسْعَدُ سَعَادَةً وهو سَعِيدٌ؟ وهل ذلك لأنَّه لما لم يُجْزَ فيه: (فَعُل)؛ لثقل الضَّمَّة على الواو مع^(٧) ما يلزم في الفعل من واو بعدها- عُدِلَ إلى مُؤَاخِ لهذا البناء ممَّا له نظير قد عُدِلَ إليه بالمؤاخاة فقط؟ ولم جاز: القُوَّةُ كالجُرَاءَةِ^(٨)؟

ولم جرى في سَرَعٍ يَسْرَعُ سَرَعًا وهو سَرِيعٌ، وبَطُوٌّ يَبْطُؤُ بَطَاءً وهو بَطِيءٌ؟

(١) في الكتاب ٣١ / ٤: "الشَّدَّةُ والجُرَاءَةُ والضعفُ والقُوَّةُ".

(٢) في الأصل و(د): وشجاع، والصَّحِيح ما أثبتته.

(٣) في الأصل و(د): لقولهم، والتَّصْوِيب من الأجوبة.

(٤) زيادة من الأجوبة. وفي الكتاب ٣١ / ٤: "جَرَوْ يَجْرُو جُرَاءَةً وجراءة وهو جَرِيٌّ".

(٥) ينظر: الكتاب ٣٢ / ٤.

(٦) في الكتاب ٣١ / ٤: "وقد قال بعض العرب جَبَنَ يَجْبُنُ كما قالوا: نَضَرَ يَنْضَرُ".

(٧) في (د): ومع.

(٨) في الكتاب ٣٤ / ٤: "كما قالوا: الشَّدَّةُ، إلا أنَّ هذا مضموم الأوَّل".

ولم جاز: السَّرْعَةُ كَالْقُوَّةِ وَالْجُرْأَةُ، وَالسَّرْعُ كَالْكَرَمِ؟.

ولم جرى في ثَقُلَ يَثْقُلُ ثِقَلًا وهو ثَقِيلٌ، وفي كَمْشَ يَكْمُشُ كَمَاشَةً وهو كَمِيشٌ^(١)، وفي حَزُنَ يَحْزُنُ حُزُونَةً وهو حَزَنٌ^(٢) كَسَهْلٍ [٢١٠/أ]، وَحُزُونَةً كَسُهُولَةٍ، وفي صَعَبَ يَصْعَبُ صُعُوبَةً وهو صَعْبٌ كَحَزَنٍ؟.

ولم جرى في الرَّفْعَةِ وَالضُّعَةِ على طريقة الحُسْنِ وَالْقُبْحِ؟.

ولم جرى في شَرَفَ يَشْرَفُ شَرَفًا وهو شَرِيفٌ^(٣)، وَكَرُمَ يَكْرُمُ كَرَمًا وهو كَرِيمٌ، وَلَوْمَ يَلْوُمُ لَامَةً وهو لَوِيْمٌ، وَدَنُوَ يَدْنُو دَنَاءَةً وهو دَنِيٌّ، وَ«مَلَأَ [يَمْلَأُ]»^(٤) مَلَاءَةً وهو مَلِيٌّ، وَوَضَعَ يَوْضَعُ (ضَعَةً)^(٥) وهو وَضِيعٌ؟ ولم جاز: الضُّعَةُ كَالرَّفْعَةِ؟ ولم جاز: رَفِيعٌ، ولم يَجْزُ: رَفَعَ على الاختصار على ارتفاع؟.

ولم جرى في نَبَهَ يَنْبَهُ نَبَاهَةً وهو نَبِيهٌ^(٦)؟.

ولم [جاز]^(٧): غَنِيَ يَغْنَى غِنًى وهو غَنِيٌّ، وَكَبَرَ يَكْبُرُ كِبَرًا وهو كَبِيرٌ؟ ولم جاز: الْفَقْرُ وَالْفَقْرُ، ولم يَجْزُ: فَقَّرَ بالاختصار على افتقر؟.

ولم جاز: سَعِدَ يَسْعَدُ سَعَادَةً وهو سَعِيدٌ، وَشَقِيَ يَشْقَى شَقَاوَةً وهو

(١) الكميش: الرَّجُلُ السَّرِيعُ الْمَاضِي، وَكَمْشَ الرَّجُلُ كَمَاشَةً: عَزَمَ عَلَى أَمْرِهِ، وَالْكَمَاشَةُ: الشَّجَاعَةُ.

ينظر: الكتاب ٣٢/٤، وَالصَّحاح (كمش) ١٠١٨/٣، وَالْأَفْعَالُ لابن الْقُطَّاع (كمش) ٨٠/٣.

(٢) الْحَزَنُ: مَا غَلِظَ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ مَا فِيهِ خَشُونَةٌ مِنَ الدَّوَابِّ وَالْأَرْضِ.

ينظر: التَّهْذِيبُ (حزن) ٣٦٥/٤، وَالصَّحاح (حزن) ٢٠٩٨/٥.

(٣) لم يلتزم الرَّمَّانِي هنا بترتيب الكتاب فَقَدِمَ شَرَفٌ وَمَا بَعْدَهَا عَلَى غِنًى وَكَبَرٍ.

(٤) زيادة من الأجوبة.

(٥) في الأصل و(د): وَضَعَةً، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْأَجُوبَةِ، وَالْكِتَابُ ٣٣/٤.

(٦) في الكتاب ٣١/٤: وهو نابِه، ثُمَّ قَالَ: وَقَالُوا: نَبِيهٌ كَمَا قَالُوا: نَضِيرٌ.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

شَقِيٌّ؟ ولم جاز: الشَّقَاءُ^(١) كالْجَمَالِ واللَّذَازِ بالحذف؟.

ولم جاز: رَشِدٌ يَرَشُدُ رَشْدًا ورُشْدًا وهو رَاشِدٌ، وَسَخِطَ يَسْخُطُ سَخَطًا
وَسُخْطًا وهو سَاخِطٌ؟ ولم جاز: رَشِيدٌ كَسَعِيدٍ، والرَّشَادُ كالشَّقَاءِ؟.

ولم جاز: بَخِلٌ يَبْخُلُ بُخْلًا وهو بَخِيلٌ؟ ولم جاز: البَخْلُ^(٢) كالْفَقْرِ،
والبَخْلُ كالكَرَمِ؟.

ولم جرى في أَمْرٍ عَلَيْنَا يَأْمُرُ إِمْرَةً كالرَّفْعَةِ، وإِمَارَةٍ كالْوِلَايَةِ وهو أَمِيرٌ؟.

ولم جاز: وَكَيْلٌ وَوَصِيٌّ وَجَرِيٌّ؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِأَمِيرٍ؛ لَأَنَّهُ وَلَايَةٌ؟.

ولم جرى (فَعِيلٌ) فِي الْجَلِيسِ، والعَدِيلُ^(٣)، والضَّجِيعُ، والكَمِيعُ^(٤)،
والخَلِيطُ، والنَّزِيعُ؟ وهل لَأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِأَخْلَاقِ النَّفْسِ فِي اللُّزُومِ؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٤.

(٢) البَخْلُ والبَخْلُ لغات فِي البُخْلِ، أنشد الفارابي فِي ديوان الأدب ١ / ١٢٣ لجرير:

تُرِيدِينَ أَنْ أَرْضَى وَأَنْتَ بِخَيْلَةٍ وَمَنْ ذَا الَّذِي يُرْضِي الْأَخْلَاءَ بِالْبَخْلِ.

(٣) العدِيلُ: الَّذِي يَعَادِلُكَ فِي الْوِزْنِ وَالْقَدْرِ، وعدلت الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ: ساوَيْتَهُ.

ينظر: الصَّنَاح (عدل) ٥ / ١٧٦١، والأفعال للسَّرْقَسْطِي (عدل) ١ / ٢٧٩.

(٤) الضَّجِيعُ والكَمِيعُ: الَّذِي يَضَاجِعُ امْرَأَتَهُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ.

ينظر: التَّهْذِيبُ (جضع) ١ / ٣٣٥، والأفعال للسَّرْقَسْطِي (كمع) ٢ / ١٧٠.

❖ الجواب:

وتجري الشَّجَاعَة، والجُبْن، والقُوَّة، والضَّعْف على طريقة الحُسْن والقُبْح؛
لأنَّها من أخلاق النَّفْس التي تستمرُّ كاستمرار الطَّبع في الشَّيْء، فجرى في
ضَعْفَ يَضْعُفُ ضُعْفًا وهو ضَعِيفٌ، وجاز: الضَّعْف؛ لأنَّه أخفُّ الأبنية؛
تشبيهاً بـ(فُعْل). [وَجَرى] ^(١) في شَجْع [ب/٢١٠] يشجُّع شَجَاعَةً وهو شَجِيعٌ ^(٢)
على الأصل، وجاز: شُجَاع على المؤاخاة بين (فَعِيل) و(فُعَال) كقولك: طَوِيل
وطُوال، وكَبِير وكُبَّار. وجاز في الصِّفة: جَبَان لمقاربة (فُعَال) لـ(فُعَال). وجاز:
الوَقَارَة من وَقَرَّ على الأصل، والصِّفة: وَقُور، للمبالغة ^(٣). وجرى رَزْن رَزَانَةً وهو
رَزِينٌ على الأصل.

وَجَرى في جَرَوْ يَجْرُو جُرْأَةً وهو جَرِيءٌ ^(٤) على الأصل، إِلَّا أَنَّ الهاء
دخلت في جُرْأَةً كدخولها في قُوَّة وسُرْعَة؛ للمبالغة.

وَجَرى غَلَطَ يَغْلُظُ [غِلَظًا] ^(٥) وهو غَلِظٌ ^(٦) إِلَّا أَنَّ المصدر خرج؛
للمؤاخاة (بالخَفَّة) ^(٧).

وَجَرى في سَهْلَ يَسْهَلُ سُهُولَةً، إِلَّا أَنَّ (فُعُولَةً) جاز؛ للمؤاخاة بينه وبين
(فَعَالَةً)، وهو سَهْلٌ كقولهم: رَجُلٌ ضَخْمٌ على أخفِّ الأبنية ^(٨).

(١) زيادة من المسائل.

(٢) في شرح الأصول ٢٤٧: "من أجل أنَّه يكثر اشتراكها في معنى نحو: طويل وطوال"

(٣) ينظر: الكتاب ٣١/٤، وشرح السيرافي ٩٩/١٥، والمخصَّص ١٤٩/١٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٣١/٤، وشرح السيرافي ٩٩/١٥، وشرح الأصول ٢٤٧.

(٥) زيادة من المسائل، والكتاب ٣١/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٣١/٤، وشرح الأصول ٢٤٧.

(٧) في النُّسخ: الخَفَّة، والصَّحيح ما أثبتَّه.

(٨) في شرح الأصول ٢٤٧: "وقالو: سَهْلٌ فأخرجوه عن فَعِيل؛ لتباعده قليلاً عن ضعيف".

وجاز: جَبَنَ يَجْبُنُ^(١) كَنَضَرَ يَنْضُرُ على التشبيه بما لا يتعدَّى من قَعَدَ يَقْعُدُ.

وجاز: قَوِيَ يَقْوَى قَوَايَةً على الخروج إلى نظير (فَعَلَ)؛ لثقل (فَعَلَ) فيه للضمة على الواو، مع لزوم واو بعدها؛ ففرَّوا عنه إلى مُوَاخٍ له، وجاز^(٢): قَوَايَةً على أصل الباب، وكذلك قَوِيٌّ. فَأَمَّا سَعِدَ يَسْعَدُ سَعَادَةً وهو سَعِيدٌ، فجاء المصدر والصفة على أصل الباب، وخرج الفعل إلى نظير (فَعَلَ).

وجرى في سَرَعَ يَسْرِعُ سَرَعًا وهو سَرِيعٌ، وبَطَؤَ يَبْطُؤُ بَطًًا وهو بَطيءٌ^(٣)، وجاز: السَّرْعُ كالكَرَم؛ للمُواخاة بالخفة^(٤).

وجرى في ثَقُلَ يَثْقُلُ ثِقَلًا وهو ثَقِيلٌ، وجاز: الثَّقَلُ^(٥)؛ للمُواخاة بالخفة. وجرى في كَمْشَ يَكْمِشُ كِمَاشَةً وهو كَمِيشٌ^(٦)، وفي حَزَنَ يَحْزُنُ حُزُونَةً وهو حَزَنٌ - في المكان - كَسَهْلٍ، وحُزُونَةٌ كُسْهُولَةٌ، وفي صَعَبَ صُعُوبَةً وهو صَعْبٌ كَسَهْلٍ.

وجرى في الرِّفْعَةَ والضَّعَةَ على طريقة الحُسْنِ والقُبْحِ؛ لأنَّه من أخلاق النَّفْسِ، [فجرى]^(٧) في شَرَفَ يَشْرَفُ شَرَفًا وهو شَرِيفٌ، وكَرَّمَ يَكْرُمُ كَرَمًا وهو كَرِيمٌ، وَلَوْمٌ يَلُومُ [٢/١١] لَامَةً وهو لَيْيَمٌ، وَدُنُوٌّ يَدْنُوُّ دَنَاءَةً وهو دَنِيءٌ^(٨).

(١) جَبَنَ يَجْبُنُ، وَجَبَنَ يَجْبُنُ: لغتان، والأكثر: جَبَنَ يَجْبُنُ.

ينظر: شرح السيرافي ٩٩/١٥، والأفعال للسَّرقسطي (جبن) ٢٧٠/٢.

(٢) في (ف): جاء.

(٣) في شرح الأصول ٢٤٧: "ودخلا في هذا الباب؛ لأنَّ أحدهما أقوى على أمره من الآخر".

(٤) لم يذكر السرعة وقد ذكرها في المسائل. وينظر: شرح السيرافي ١٥/١٠٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٢/٤، وشرح السيرافي ١٥/١٠٠.

(٦) في شرح الأصول ٢٤٧: "وتقول: كمش كِمَاشَةً وكَمِيشٌ؛ لأنَّه من باب القوة كَسَّرَ وسريع".

(٧) زيادة من (ف).

(٨) ينظر: الكتاب ٣٢/٤، والانتصار ٢٤٧، وشرح الأصول ٢٥٠.

وجرى في مَلَأَ يَمْلَأُ مَلَاءَةً وهو مَلِيٌّ من قولهم: هو مَلِيٌّ بهذا الأمر أي: قِيمَ به^(١)، وفي وَضَعَ يَوْضَعُ ضَعَةً وهو وَضِيعٌ، وجاز: الضُّعَّة كالرَّفْعَةِ^(٢)، وجاز: رَفِيعٌ، ولم يُجْز: رَفَعَ؛ للاستغناء عنه بارتفع^(٣).

وجرى في نَبَهَ يَنْبُهُ نَبَاهَةً وهو نَبِيهٌ^(٤).

وجاز: غَنِيَ^(٥) يَغْنَى [غَنَى]^(٦)، وكَبِرَ يَكْبُرُ كِبَرًا على الخروج إلى النِّظِير، وجرى غَنِيَ وكَبِرُ على الأصل. [وجاز: الْفُقْر على الأصل]^(٧) والْفَقْر على المؤاخاة بالخَفَّة، ولم يُجْز: فَقُر؛ للاستغناء عنه بافتقر.

وجاز: سَعِدَ يَسْعَدُ، وشَقِيَ يَشْقَى على الخروج إلى النِّظِير، وجاز^(٨): (سَعِيدٌ و)^(٩) شَقِيٌّ على الأصل^(١٠)، وجاء الشَّقَاء كاللَّذَاذ على الحذف؛ للاستخفاف.

وجاز: رَشَدَ يَرشُدُ رَشَدًا على النِّظِير، ورُشِدًا على القياس، ورَاشِدٌ على التَّشْبِيهِ بما لا يتعدى من قاعد (ونحوه)^(١١). وجاز: سَخِطَ يَسْخَطُ سَخَطًا

(١) ينظر: الصَّحاح (ملاً) ٧٣/١، وشمس العلوم ٩/٦٣٧٣.

(٢) الضُّعَّة وزنها فِعْلَةٌ، والأصل وَضْعَةٌ مثل: عدة وزنة.

ينظر: شرح السِّيرافي ١٥/١٠٠، والنُّكت ٢/١٠٤٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٣٣، وشرح الأصول ٢٥٠.

(٤) في شرح الأصول ٢٥٠: "لأنه من باب كبر الشَّان، وجاز فيه: نابه على تقدير: نَبَهَ".

(٥) في شرح الأصول ٢٤٩: "لم يجز فيه: فَعَلَ من جهة ثقله فيه كثقله في قوي".

(٦) زيادة من (ف).

(٧) زيادة من (ف).

(٨) في (د): جاء.

(٩) ساقط من (ف).

(١٠) في شرح الأصول ٢٥٠: "لأنه من موجب كبر الشَّان، إذ السَّعيد قد كبر شأنه بالسَّعادة، وتقول:

شقي يشقى شقاوة وهو شقي؛ لأنه من موجب صغر القدر".

(١١) ساقط من (ف).

وهو سَاخِطٌ على هذا، وجاء سُيْخِطٌ على الأصل. و(رَشِيدٌ كَسَعِيدٌ)^(١) على القياس، والرَّشَادُ كالشَّقَاءِ على الاستخفاف.

وجاز: بَخَلَ يَبْخُلُ بُخْلًا وَبَخْلًا وهو بَخِيلٌ، فَبَخُلَ وَبَخِيلَ على القياس، والفعل على النَّظِيرِ، وجاز: البَخْلُ كالفَقْرِ على المؤاخاة بينه وبين الأصل في الحَقَّةِ، وكذلك البَخْلُ كالكَرَمِ^(٢).

وجرى في أَمْرٍ عَلَيْنَا يَأْمُرُ إِمْرَةً كَالرَّفْعَةِ، وَإِمَارَةً كَالْوِلَايَةِ، وهو أَمِيرٌ على الأصل^(٣).

وجاز: وَكَيْلٌ، وَوَصِيٌّ، وَجَرِيٌّ؛ لَأَنَّهُ مُشَبَّهٌ (بَأَمِيرٍ)^(٤) مِنْ جِهَةِ الْوِلَايَةِ^(٥).

وجرى (فَعِيلٌ) فِي الْجَلِيسِ، وَالْعَدِيلِ، وَالضَّجِيعِ، وَالْكَمِيعِ، وَالْحَلِيطِ، وَالنَّزِيعِ؛ لَأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِأَخْلَاقِ النَّفْسِ فِي الزُّزُومِ^(٦).

(١) في النسخ: سعيد كرشيد، والتصويب من المسائل، والكتاب ٣٤ / ٤.

(٢) في شرح الأصول ٢٥١: "في البخل ثلاثة أوجه: البُخْلُ والبَخْلُ، والبَخْلُ. أمَّا البُخْلُ؛ فلأنَّه نظير القُبْحِ في صغر القدر، وأما البَخْلُ؛ فلأنَّه جرى على: حذر يحذر حذرًا؛ لكثرة الفعل في باب فَعَلَ، وأمَّا البَخْلُ؛ فلأنَّ أصل مصدر الثلاثي كُلُّه فَعَلَ".

(٣) قال السيرافي ١٥ / ١٠٢: "في بعض النسخ: أَمْرٌ عَلَيْنَا كَنَبَهُ مَفْتُوحَان، والفتح أجود وأفصح".

(٤) ساقط من (ف).

(٥) ينظر: الكتاب ٣٤ / ٤، وشرح السيرافي ١٥ / ١٠٢، وشرح الأصول ٢٤٣.

(٦) قال السيرافي ١٥ / ١٠٢: "ألا ترى أنك تقول: في هذا كُلُّه؛ فاعلته، تقول: عادلته فهو عدِيلٌ، وجالسته فهو جَلِيسٌ، وإنَّما قال: أصل هذا كُلُّه العدِيلُ؛ لأنَّهما تعادلا في فعل كل واحد منهما بالآخر".

❖ مسائل [من] ^(١) هذا الباب ^(٢) :

ولم جرى ما كان من العقل وضده من الحمق مجرى الحُسن والقُبْح؟ فلم جرى في حَقِّ يَحْمُقُ حَقًّا وَحَقًّا ^(٣)؟ ولم جاز: أَحَقُّ؟

ولم جاز: عَقْلٌ يَعْقِلُ وهو (عَاقِلٌ، فخالف باب (فَعَلَ) وهو) ^(٤) [٢١١/ب] منه في المعنى؟ وهل ذلك لأنَّه مُشَبَّهٌ بعقل البعير ^(٥) الذي يمنعه من أن يثور ^(٦)؟

ولم جرى في حَلَمٍ يَحْلُمُ حِلْمًا وهو حَلِيمٌ، وخالف في المصدر، وجرى في ظَرْفٍ يَظْرِفُ ظَرْفًا وهو ظَرِيفٌ ^(٧)، وخالف في المصدر؟ ولم جاز: جَهْلٌ يَجْهَلُ جَهْلًا وهو جَاهِلٌ في ضدِّ العلم، وجاز: عَلِمَ يَعْلَمُ عِلْمًا وهو عَالِمٌ؟ ولم جرى في عَلِيمٍ كَحَلِيمٍ؟

ولم جاز: فَهٌّ يَفْقَهُ فَهْقًا، وجرى في فقيه كَعَلِيمٍ؟

ولم جرى في قولهم: اللَّبُّ واللَّبَابَةُ واللَّيِّب؟ وما نظيره من قولهم: اللَّؤْمُ واللامَّةُ وَلَيِّمٌ؟

ولم جاز: فَهْمٌ يَفْهَمُ فَهْمًا وهو فَهْمٌ، وَنَقَهَ يَنْقَهُ نَقَهًا ^(٨) وهو نَقَهٌ وَنَاقَةٌ؟ ولم

(١) زيادة من (ف).

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٤.

(٣) لم يلتزم بالترتيب، فقدم: حَقٌّ وعَقْلٌ في بداية المسائل، وهما حسب ترتيب الكتاب بعد قول سيبويه ٤ / ٣٥: "وقالو: رَفَقَ يَرَفِقُ رَفَقًا وهو رَفِيقٌ".

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة.

(٥) في (د): بفعل التغيير.

وعقل البعير: هو ثني وظيفه مع ذراعه فيشدَّان جميعًا في وسط الذراع، وذلك الحبل هو العقال.

ينظر: الإبل ١٠٩، والصَّحاح (عقل) ٥ / ١٧٧١.

(٦) ينظر: شرح الأصول ٢٤٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٥.

(٨) نَقَهْتُ الحَدِيثَ وَنَقَيْتُهُ: فهمته.

ينظر: الجمهرة (نقه) ٢ / ٩٧٩، والأفعال للسَّرقسطي (نقه) ٣ / ٢٠٧.

جری فی الفہامۃ^(١) کالبابۃ؟.

ولم جاز: لَبِقٌ يَلْبِقُ لَبَاقَةً وهو لَبِقٌ كَفِهِم فَهَامَةً وهو فَهِمٌ؟.

ولم جاز: حَدَقٌ يَحْدُقُ حَدْقًا وهو حَادِقٌ كَصَبَرٍ يَصْبِرُ وهو صَابِرٌ؟.

ولم جری فی رَفَقٌ يَرْفُقُ رِفْقًا وهو رَفِيقٌ كَحَلَمٍ يَحْلُمُ وهو حَلِيمٌ؟ ولم جاز: رَفِقَ كَفَقَةٍ؟.

ولم جاز فی رَزُنَ يَرْزُنُ رَزَانَةً وهو رَزِينٌ وَرَزِينَةٌ^(٢)، وفي (المرأة)^(٣): حَصْنَتْ تَحْصِنُ حُصْنًا^(٤) وهي حَصَانٌ كَجَبَانٍ؟ ولم جاز: حِصْنًا كَقَوْلِكَ: عِلْمًا، وجاز في صفة المرأة: رَزَانٌ كَثَقَالٌ^(٥)؟.

ولم جاز: صَلَفٌ يَصْلَفُ [صَلَفًا]^(٦) وهو صَلِفٌ؟.

ولم جری: رَقَعَ رَقَاعَةً وهو رَقِيعٌ^(٧)؟ ولم جاز: أَحْمَقُ كَأَشْنَعِ؟^(٨) ولم جری فی خَرَقٌ يَخْرُقُ خُرْقًا وهو أَخْرَقُ^(٩)؟ ولم جری فی النّوَاكَةِ، وجاز:

(١) في الكتاب ٣٥ / ٤: النّفاهة والفهامة.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٦ / ٤.

(٣) في الأصل ود: المرء، والتّصويب من الأجوبة.

(٤) حَصْنَتْ المرأة وحَصْنَتْ: امتنعت بالعفاف.

ينظر: الصّحاح (حصن) ٢١٠١ / ٥، والأفعال للسّرقسطي (حصن) ٣٦٢ / ١.

(٥) في الكتاب: ٣٦ / ٤: ثقال ورزان.

(٦) زيادة من الأجوبة.

والصّلف: أن يتكلم الشّخص بما يكرهه النّاس، والصّلف: مجاوزة قدر الظّرف والبراعة.

ينظر: التّهذيب (صلف) ١٢ / ١٩٠، والعباب (صلف) ٣٥٨.

(٧) الرّقيع: الأحمق.

ينظر: المحيط (رقع) ١ / ١٧١، والصّحاح (رقع) ٣ / ١٢٢٢.

(٨) اقتصر على أحمق في المسائل والأجوبة، وفي الكتاب ٣٦ / ٤: "كقولهم: حمق حماقة؛ لأنّه مثله في المعنى، وقالوا: الحمق كما قالوا: الجبن، وقالوا: أحمق كما قالوا: أشنع". وفي شرح السّيرافي ١٠٤ / ١٥: "وقالوا: الحمق كما قالوا: الحصن.... وفي بعض النّسخ: كما قالوا: الجبن".

(٩) الأخرق: الأحمق.

أَنُوكَ^(١) واستَنُوكَ، ولم يُجْز: نوك كما لم يُجْز: فُقر؟ ولم جاز: حَقُّ وأَحَقُّ كَنَكِدَ وأنَّكَدَ؟.

وما حكم المضاعف؟ ولم لا يجوز فيه (فَعَلَّ) على قياس هذا الباب؟ ولم جاز: ذَلَّ يَذِلُّ ذَلًّا وذِلَّةً وهو ذَلِيلٌ؟ ولم جرى في الذِّلَّ والذَّلِيل، ولم يجز في الفعل؟.

ولم جاز: شَحَحَتْ تَشَحُّ شُحًّا^(٢) وأنت شَحِيحٌ، فجرى في المصدر والصفة، وامتنع من الفعل؟.

ولم جاز: ضَبِنَتْ ضَنَانَةً^(٣) كَسَقِمَتْ [٢١٢/أ] سَقَامَةً، وضَنَنْتَ ضِنًّا كَرَفَقَتْ رَفَقًا؟.

ولم جاز: لَبَّ يَلْبُّ على مخالفة الباب، وجرى في اللَّبِّ واللَّبَابَةِ واللَّبِيب على موافقته؟.

ولم جرى في كَثُرَ يَكْثُرُ كَثْرَةً وهو كَثِيرٌ، ولم يجيء في التَّقْيِض من قَلَّ يَقِلُّ وهو قَلِيلٌ، إلَّا في الصِّفَةِ؟.

ولم جاز: عَفَّ يَعِفُّ عَفَّةً وهو عَفِيفٌ، فلم يُجْز إلَّا في الصِّفَةِ؟.

ولم جاز في قول بعض العرب^(٤): كَبَيْتَ تَلْبُّ، مع أَنَّهُ من المضاعف؟.

= ينظر: الجمهرة (خرق) ١٢ / ٥٩٠، والتَّهْذِيب (خرق) ٧ / ٢٤.

(١) الأَنُوك: الأَحَق.

ينظر: ديوان الأدب ٣ / ٤١٥، والمجمل (نوك) ٤ / ٣٦٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ٣٧.

(٣) الضَّنَانَة: البخل والإمساك.

ينظر: المحيط (ضن) ٧ / ٤٣٤، والمجمل (ضن) ٣ / ٢٧٨.

(٤) حكاه يونس عن العرب على فَعَلْ يَفْعُل بضمهم جميعاً، وحكاه الزَّجَاج واليزيديون عن العرب: كَبَيْتَ تَلْبُّ على فَعَلْ يَفْعُل بضمَّ الماضي وفتح المضارع، وحكي: كَبَيْتَ تَلْبُّ على فَعَلْ يَفْعُل بكسر الماضي وضمَّ المضارع.

ينظر: الكتاب ٤ / ٣٧، وليس في كلام العرب ٧٤، وأبنية الأسماء والأفعال ٣٣٣.

❖ الجواب:

وجرى فيما كان من العقل وضده مجرى الحُسْن والقُبْح؛ لأنَّه من أخلاق النفس، فجرى في حَقِّ يَحْمُقُ حَمَاقَةً وَحُمُقًا، وجاز: أَحْمَقُ؛ للمؤاخاة بين (فَعِيل) و(أَفْعَل) في الخروج عن الصِّفة الجارية على الفعل^(١).

وجاز: عَقَلَ يَعْقِلُ عَقْلًا وهو عَاقِلٌ على التشبيه بعقل البعير الذي يمنعه من أن يثور كعقل الإنسان الذي يمنعه من الإقدام على القبيح^(٢).

وجرى في حَلَمٍ يَحْلُمُ وهو حَلِيمٌ؛ للمؤاخاة بينه وبين العقل في المعنى مع أنَّه من أخلاق النفس^(٣)، وجاز: (الحَلَم)^(٤)؛ للمؤاخاة بينه وبين (فُعَل) في الحفَّة. وجرى في ظَرْفٍ يَظْرِفُ [ظَرْفًا]^(٥) وهو ظَرِيفٌ؛ لأنَّه يكون من العقل على الخلق المستمر^(٦). وجاز: جَهْلٌ يَجْهَلُ جَهْلًا وهو جَاهِلٌ في ضِدِّ عِلْمٍ يَعْلَمُ وهو عَالِمٌ، وجرى في عَلِيمٍ كَحَلِيمٍ، فجاء الفعل على نظير (فعله)^(٧)؛ لأنَّ الغالب عليه الاكتساب، (وجاء عليه الاكتساب)^(٨)، وجاء: عَلِيمٌ؛ لأنَّه إذا استمرَّ به العِلْم صار كالخُلُق في الاستمرار^(٩).

(١) في شرح الأصول ٢٤٣: "وقالوا: أحق كما قالوا: أنوك؛ لأنَّه عيب ظاهر".

(٢) في شرح الأصول ٢٤٢: "لأنَّهم شبهوه بعقل البعير في التقييد عن الشُّرود؛ لأنَّ العقل يتقيد به المعنى في النفس فلا يذهب عنها كما يتقيد البعير بالعقل فلا يذهب".

(٣) في شرح الأصول ٢٤٢: "فلأنَّه موجب العلم والعقل".

(٤) في الأصل و(د): الحكم، والتَّصويب من (ف).

(٥) زيادة من المسائل، والكتاب ٣٥ / ٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٥ / ٤، وشرح السِّيرافي ١٥ / ١٠٢، وشرح الأصول ٢٤٢.

(٧) في الأصل و(د): فعل، والتَّصويب من (ف).

(٨) ساقط من (ف).

(٩) قال السِّيرافي ١٥ / ١٠٣: "قالوا: عالم، كما قالوا في الضدِّ: جاهل، وقالوا عليهم كما قالوا: حلِيم"

وجاز: فِقَهَ يَفْقَهُ فِقْهًا على قياس عِلِمَ يَعْلَمُ عِلْمًا، وجاز: فِقِيه كَعَلِيْم، فجاء في الصِّفَةِ على (فَعِيل)؛ لاستمرار المعنى به حتَّى صار كالحُلُق من أخلاق النَّفْس^(١).

وجرى في اللَّبِّ واللَّبَابَةِ واللَّبِيب على قياس الباب، وخرج في لَبَّ يَلْبُ؛ لثقل التَّضْعِيف والضَّمَّة في (فَعُل)^(٢).

وجاز: فَهَمَ يَفْهَمُ فَهَمًا^(٣) وهو فَهَمٌ؛ لأنَّ فيه معنى الاكتساب، وكذلك [٢١٢/ب] نَقَهَ يَنْقَهُ نَقْهًا [وهو نَقَهٌ]^(٤)، و[جاز]^(٥): نَاقِه كَعَالِم، والفَهَامَةُ كَاللَّبَابَةِ على أصل الباب^(٦).

وجاز: لَبِقَ يَلْبُقُ لَبَاقَةً وهو لَبِقٌ؛ لأنَّه نفاذ في الأمر كَفَهَمَ فَهَامَةً وهو فَهَمٌ. وجاز: حَذَقَ يَحْذِقُ حِذْقًا [وهو]^(٧) حَازِقٌ على التَّشْبِيهِ بما لا يتعدَّى من نحو: صَبَرَ يَصْبِرُ وهو صَابِرٌ.

وجرى في رَفَقَ يَرْفُقُ وهو رَفِيقٌ، وجاز: الرَّفْقُ كَالْحِذْقِ وَالْحِلْمِ، وجاز: رَفِقَ كَفَقَه^(٨).

(١) في شرح الأصول ٢٤٢: "فلأنَّه نظير العلم في أنَّه علم بمفهوم المعنى ومتضمَّنُه عند التَّأَمُّل له".

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥/٤، وشرح السِّيرافي ١٥/١٠٣، والتَّعليق ٤/١٢٧.

(٣) ذكر غير سيبويه: الفَهَمُ بتسكين الهاء، وبه سمي فَهَمٌ وعدوان قبيلتان من قيس.

ينظر: شرح السِّيرافي ١٥/١٠٣، والمخصَّص ١٤/١٥١.

(٤) زيادة من المسائل، والكتاب ٣٥/٤.

(٥) زيادة من (ف).

(٦) ينظر: الكتاب ٣٥/٤، والأصول ٩٦/٣.

(٧) زيادة من (ف).

(٨) ينظر: الكتاب ٣٥/٤، وشرح السِّيرافي ١٥/١٠٣، والمخصَّص ١٤/١٥١.

وجرى في رَزْنٍ يَرُزْنُ رَزَانَةً^(١) وهو [رَزِينٌ و] رَزِينَةٌ. و[في]^(٣) المرأة: حَصْنَتْ تَحْصُنُ حُصْنًا وهي حَصَانٌ كَجَبَانٍ، وجاز: حِصْنًا كَقَوْلِكَ: عَلِمًا. ويجوز في صفة المرأة: رَزَانٌ أَيْضًا كَثَقَالٍ^(٤).

ويجوز: صَلِفٌ يَصْلَفُ صَلْفًا وهو صَلِيفٌ^(٥)؛ لما فيه من معنى الاكتساب، فهو بين ذلك وبين أخلاق النَّفْسِ المحضّة.

وجرى في (رَقْعٌ رَقَاعَةٌ وهو رَقِيعٌ؛ لَأَنَّهُ من أخلاق النَّفْسِ)^(٦) الخسيسة^(٧). وجاء: أَحْمَقُ كَأَشْنَعٍ؛ لخروجه إلى القبيح (المستنكر)^(٨). وجرى في النّوَاكَةِ؛ لِأَنَّهَا كَالْحِمَاقَةِ، وجاز: أَنَوَكُ كَأَحْمَقٍ، ولم يُجْزَ: نَوَكٌ؛ للاستغناء بِاسْتِنَوَكٍ كما أُسْتُغْنِي عن فَقْرٍ بِافْتَقَرٍ. وجاز: حَمَقٌ وَأَحْمَقُ كَنَكِدٍ وَأَنكَدٍ؛ للمقاربة في المعنى.

وحكم (المضاعف)^(٩) في هذا الباب العدول عن (فَعَل) إلى (فَعِل)؛ لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ مع الضَّمَّةِ في (فَعِل) إذا قلت فيه: (فَعِلْتُ)^(١٠).

(١) في شرح الأصول: ٢٤٢: "فَلَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَلَمِ فِي أَنَّهُ مُوجِبٌ لِلْعَقْلِ".

(٢) زيادة من (ف).

(٣) زيادة من (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٣٦/٤، وشرح السّيرافي ١٥/١٠٣، وشرح الأصول ٢٤٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٦/٤، والمخصّص ١٤/١٥٢.

(٦) ساقط من (ف).

(٧) في شرح الأصول ٢٤٣: "وَأَمَّا رَقْعٌ رَقَاعَةٌ، وَحَمَقٌ حِمَاقَةٌ وَحَمَقٌ وَحَمَقٌ، فَبِجَاءِ عَلَى أَنَّهُ مِمَّا أَدَّى إِلَيْهِ الْجَهْلُ".

(٨) في الأصل و(د): المستذكر، والتّصويب من (ف).

(٩) في الأصل و(د): المضاف، والتّصويب من (ف).

(١٠) ينظر: الكتاب ٣٧/٤، والنُّكْت ٢/١٠٤٥، وشرح الأصول ٢٤٣.

وجاز: ذَلَّ يَذِلُّ ذُلًّا وَذِلَّةً [وهو] ^(١) ذَلِيلٌ، فالفعل معدول إلى شبه ما لا يتعدَّى، والمصدر والصفة في ذُلٍّ وَذِلَّةٍ على القياس، وأَمَّا الذِّلَّةُ؛ فَلأنَّه مُشَبَّهٌ بِالْقِلَّةِ. وجاز: شَحَحْتُ شَحْحًا وَأَنْتَ شَحِيحٌ على العدل بالفعل إلى النِّظِيرِ ^(٢)، وإجراء الصِّفَةِ والمصدر على القياس.

وجاز: ضَنَنْتَ ضَنَانَةً كَسَقِمْتَ سَقَامَةً؛ للمقاربة في المعنى، وجاز: ضَنَنْتَ ضِنًّا كَرَفَقْتَ رَفَقًا من تقليل الأمر ^(٣).

وجرى [في] ^(٤): كَثُرَ يَكْثُرُ وهو كَثِيرٌ، وجاء: الكثرة على طريق المَرَّةِ؛ (لِلإِذَانِ أَنَّ الكثرة تتضاعف على جهة المَرَّةِ) ^(٥) بعد المَرَّةِ. وجاز: قَلَّ [٢١٣/أ] يَقِلُّ قِلَّةً على مخالفة نقيضه ^(٦)؛ لما بينهما من الخلاف في المعنى من طريق الخاصَّة. وذلك أَنَّ الكثرة تستمرُّ لا إلى نهاية، ولا تستمرُّ القِلَّةُ لا إلى نهاية؛ فلذلك عُدِلَ به عن الأصل إلى مُشَبَّهٍ له. وجاء (قَلِيلٌ) ^(٧) ككَثِيرٍ؛ لأنَّه لا بَدَّ (فيه) ^(٨) من أن تبقى بقيَّة، والفعل (لو استمرَّ في القِلَّة بعد القِلَّة) ^(٩) لم يبق منه شيء.

وجاء: عَفَّ يَعِفُّ عِفَّةً على تضمينه معنى الاكتساب، وجاء عَفِيفٌ على أصل الباب ^(١٠).

(١) زيادة من (ف).

(٢) في الكتاب ٣٧/٤: كما قالوا: بَخِلْتُ، وذلك لأنَّ الكسرة أخفُّ عليهم من الضَّمة.

(٣) قال السَّيرافي ١٥/١٠٥: "حكي سيبويه ضَنَنْتَ تَضَنَ كَعَضَضْتَ تَعْضُضُ، وضَنَنْتَ تَضَنُ كَقَرَرْتَ تَقَرَّرُ، والأوَّلُ أفصح."

(٤) زيادة من (ف).

(٥) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٦) قال السَّيرافي ١٥/١٠٥: "يريد أنَّهم لم يقولوا: قَلَّلْتُ، كما قالوا: كَثُرْتُ استثقالاً."

(٧) ساقط من (ف).

(٨) في النُّسخ: في، والصَّحيح ما أثبتته.

(٩) في (ف): قليل استمرَّ في القِلَّة.

(١٠) ينظر: الكتاب ٣٧/٤، وشرح السَّيرافي ١٥/١٠٥، والمخصَّص ١٤/١٥٢.

وجاء في قول بعض العرب: لُبِّتَ تَلْبٌ على القياس في (الأصل)^(١)، وإن كان شاذًّا في التَّضْعِيفِ^(٢).

(وأخلاق النَّفْس: هي الخصال التي تستمرُّ عليها النَّفْس، وهي على خمسة أقسام:

الأوَّل: الحُسْن والقُبْح.

الثَّاني: الكِبَر والصَّغَر.

والثَّالث: الشَّجَاعَة والجُبْن.

والرَّابِع: الكَرَم واللُّؤْم.

والخامس: العَقْل والحُفْم^(٣).

والقياس في جميعها أن تجري على (فَعَلَ يَفْعُلُ)؛ لأنَّه ليس من المعاني التي تتعدَّى. (وتجري)^(٤) الصِّفَة على (فَعِيل)، والمصدر على (فُعْل) و(فَعَالَة). ويجوز أن تخرج للتَّصَرُّف في البيان عن المعنى إلى نظيره من (فَعِل يَفْعَلُ)^(٥).

(١) في النُّسخ: أصل، والصَّحِيح ما أثبتُّه.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٧/٤، والنُّكْت ١٠٤٤/٢.

(٣) ينظر: الأصول ٩٧/٣، وشرح الأصول ٢٤١.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) من قوله: وأخلاق النَّفْس، إلى قوله: فَعِل يَفْعَل. أثبت في الأصل في هامش الصَّفْحَة، وساقط من (د).

باب الفعل المتعدي^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في الفعل المتعدي من الأبنية ممَّا^(٢) لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في الفعل المتعدي من الأبنية؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم لا يجوز فيه (فَعَلَ)؟ وهل ذلك لأنَّ ما لا يتعدَّى أضيّق، فلم يصلح أن يدخل عليه المتعدي؛ لأنَّه أوسع؟.

وما أبنية المتعدي؟ ولم كان (فَعَلَ) أغلب على المتعدي من (فَعِلَ)؟ ولم جاز في (فَعَلَ): (يَفْعُلُ) و(يَفْعُلُ) على الاطراد، ولم يحز مثل ذلك في (فَعِلَ)؟.

وما المتعدي من (فَعَلَ يَفْعُلُ)؟ وما المتعدي من (فَعَلَ يَفْعُلُ)؟ وما المتعدي من (فَعِلَ^(٣) يَفْعُلُ)؟ وما الذي لا يتعدَّى من (فَعَلَ يَفْعُلُ)؟ ولم أطلق أنَّه ليس في الكلام فَعَلْتَهُ متعدياً^(٤) مع وجود قُلْتَهُ وطلُّتَهُ؟.

ولم انقسم المضارع في المتعدي على ثلاثة أبنية: (يَفْعُلُ)، و(يَفْعُلُ)، و(يَفْعُلُ)، ولم يحز في الماضي إلَّا بناءان؟ وهل ذلك لما يجب في (فَعَلَ) من الشَّرْكة بالحفَّة التي له؟.

ولم قَسَمَ الأفعال على أربعة أقسام^(٥)، وليس في الماضي إلَّا ثلاثة أقسام، ولا في المضارع أيضًا إلَّا ثلاثة أقسام؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب علم كلَّ فعل تعدَّاك إلى غيرك".

ينظر: الكتاب ٢/٢٢٦ (بولاق)، ٣٨/٤ (هارون).

(٢) في (ف): وما.

(٣) ضبط في الأصل بضمَّ العين: فَعُلَ، والصَّحيح ما أثبتُّه.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٨/٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٨/٤.

ولمَ جاز: (فعل يفعل) على طريق الشُّذوذ؟ [٢١٣/ب] وهل ذلك على التشبيه بقولهم: (فَعْلٌ يَفْعُلُ) في إلزام العين الحركة الواحدة، فلمَ جاز: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَيَسَّسَ يَسِّسُ، وَيَسَّسَ يَسِّسُ، وَنَعِمَ (يَنْعِمُ) ^(١)؟

وما الشَّاهد في قول الشاعر:

وَهَلْ يَنْعِمَنَّ مَنْ كَانَ فِي الْعُصْرِ الْحَالِي ^(٢)؟

وقوله:

وَاعْوَجَّ غُضُنُكَ مِنْ لَحْوٍ وَمِنْ قَدَمٍ لَا يَنْعِمُ الْغُضُنُ حَتَّى يَنْعِمَ الْوَرَقُ ^(٣)؟

وقول الفرزدق:

وَكُومٍ تَنْعِمُ الْأَضْيَافُ عَيْنَا وَنُصْبِحُ فِي مَبَارِكِهَا ثَقَالًا ^(٤)؟

ولمَ جاز الفتح ^(٥) في جميع هذه الأفعال، وكان أقيس؟.

ولمَ جاز على الشُّذوذ: (فعل يفعل) ^(٦)؟ وهل ذلك للمؤاخاة بين (يَفْعُلُ)

(١) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة.

(٢) من الطَّويل، لامرئ أقيس وصدرة:

إِلَّا عَمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي

والشَّاهد فيه: بناء المستقبل من نَعِمَ على يَنْعِمُ، والأصل فيه: يَفْعُلُ بالفتح.

ينظر: الديوان ٩٠، والكتاب ٣٩/٤، والحليبات ١٢٤، وتحصيل عين الذَّهَب ٥٤٦.

(٣) من البسيط، لم أقف على قائله، والشَّاهد فيه: (يَنْعِمُ) بالكسر، والأصل فيه: يَفْعُلُ بالفتح.

ينظر: الكتاب ٣٩/٤، وشرح السَّيرافي ١٥/١٠٧، والمخصَّص ١٤/١٥٤، والنُّكْت ٢/١٠٤٥.

(٤) من الوافر، والشَّاهد فيه: (تَنْعِمُ) بالكسر كما تقدَّم.

ينظر: الديوان ٢/٦١٥، والكتاب ٣٩/٤، والجمل ٣٩٧، وشرح السَّيرافي ١٥/١٠٨.

(٥) في (د): القبح.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٠/٤.

و(يَفْعُلُ) و(لَمَّا)^(١) جاز: (فَعِلَ يَفْعُلُ)، جاز المؤاخي له من (يَفْعُلُ) في (فَعِلَ يَفْعُلُ)، وهذا أدق ما يكون من القياس، وقد ذكر هذه سيبويه^(٢)؟.

ولم جاز: فَضِلَ يَفْضُلُ، وَمَتَّ تَمَوْتُ مع جواز: فَضَلَ يَفْضُلُ، وَمَتَّ تَمَوْتُ؟.

ولم جاز: (فَعُلَ يَفْعُلُ) على الشذوذ؟ وهل ذلك للمؤاخاة بين هذه الحركات؟ وما معنى قوله: "وكما"^(٣) ترك الكسرة كذلك ترك الضَّمَّة "^(٤)؟ وهل معناه أنه ترك الضَّمَّة في مَتَّ تَمَوْتُ إلى أختها وهي الكسرة، كذلك ترك الكسرة في كُذت تكاد إلى أختها وهي الضَّمَّة؟.

(١) في الأصل و(د): لم، والصحيح ما أثبتته.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ٤٠.

(٣) في (د): ما.

(٤) ينظر: الكتاب ٤ / ٤٠.

باب المصدر الذي فيه ألف التَّأْنِيث^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في (المصدر الذي فيه ألف التَّأْنِيث)^(٢) ممَّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في المصدر الذي فيه ألف التَّأْنِيث؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم لا يجوز إلَّا لتفخيم أو تكثير؟ ولم جازت ألف التَّأْنِيث في المصدر؟ وما الفرق بين رَجَعْتُهُ رُجْعِي وبين رَجَعْتُهُ رَجْعًا^(٣)، وبين بَشَرْتُهُ بُشْرَى [٢١٤/١] وبَشَرْتُهُ تَبْشِيرًا^(٤)، وذَكَرْتُهُ ذِكْرِي وذَكَرْتُهُ تَذْكِيرًا^(٥)، واشْتَكَيْتُ شَكْوَى واشْتَكَيْتُ اشْتِكَاءً^(٦)؟ ولم جاز فيه: (فَعَلِي)، و(فَعْلَى)، و(فُعْلَى)؟ وهل ذلك لأنَّها لحقت أخفَّ الأبنية التي تتعاقب على الفاء فيها الحركة؟ وما الفرق بين أعداه عَدْوً وأعداه إعداءً^(٧)، وأَفْتَيْتُهُ فُتْيًا وأَفْتَيْتُهُ إِفْتَاءً^(٨)، وأَبَقَيْتُهُ بُقْيًا وأَبَقَيْتُهُ إِبْقَاءً^(٩)؟

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما جاء من المصادر وفيه ألف التَّأْنِيث".

ينظر: الكتاب ٢/٢٢٨ (بولاق)، ٤٠/٤ (هارون).

(٢) في (ف): هذا الباب.

(٣) رَجَعْتُهُ رَجْعًا: لم ترد في الكتاب، ويجوز فيه: رُجْعِي رُجُوعًا ورُجْعًا ومرْجِعًا ورُجْعَانًا.

ينظر: إصلاح المنطق ٤١٠، والأفعال للسَّرقسطي (رجع) ٢٣/٣.

(٤) بَشَرْتُهُ تَبْشِيرًا: لم ترد في الكتاب.

(٥) ذَكَرْتُهُ تَذْكِيرًا: لم ترد في الكتاب.

(٦) اشْتَكَيْتُ اشْتِكَاءً: لم ترد في الكتاب.

(٧) أعداه إعداءً: لم ترد في الكتاب.

(٨) أَفْتَيْتُهُ إِفْتَاءً: لم ترد في الكتاب.

(٩) أَبَقَيْتُهُ إِبْقَاءً: لم ترد في الكتاب.

وما معنى، قوله: "فَأَمَّا الْحُذْيَا فَالْعَطِيَّةُ، وَالسُّقْيَا: مَا سَقَيْتَ،
وَالدَّعْوَى: مَا ادَّعَيْتَ" (١)؟.

ولم جاز: اللهمَّ أَثَرِكُنَا فِي دَعْوَى الْمُسْلِمِينَ (٢)؛ بمعنى دعائهم؟.
وما الشَّاهد في قول بشير بن النُّكث (٣):
وَلَّتْ وَدَعَوَاهَا كَثِيرٌ صَخْبُهُ (٤)؟

ولم جاز: الكِبْرِيَاءُ بمعنى الكِبَرُ على قَلَّةٍ في زيادة الألفين في المصادر؟ ولم
جاز في المصادر: (الْفَعِيلِي)؟ فَلِمَ خُصَّ هَذَا بِالتَّكْثِيرِ فِي قَوْلِهِمْ: كَانَ بَيْنَهُمْ رَمِيًّا،
وكذلك الْحَجَّيزَى (وَالْحِثِّي) (٥) في كثرة المحاجزة وكثرة الحَثِّ (٦)؟.
وما الدَّلِيلُ؟ ولم حمله على الرُّسُوخِ في الدَّلَالَةِ؟ وما القِتِّيَتِي (٧)؟ وما
الهِجِيرَى؟ ولم حمله على كثرة الكلام المهجور (٨)؟ ولم جاز: الإِهْجِيرَى (٩) في هذا
المعنى؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٠، والصُّحاح (حذا) ٦/ ٢٣١١.

(٢) هذا قول من أقوال العرب. ينظر: الكتاب ٤/ ٤٠، وشرح السَّيرافي ١٥/ ١٠٩.

(٣) هو بشير ابن النُّكث اليربوعي، ويقال: بِشْر، راجز إسلامي.

ينظر: المؤلف والمختلف ٧٩، وتبصير المنتبه ١/ ٩٢.

(٤) من الرِّجْز، والشَّاهد فيه: (الدَّعْوَى) حيث استعمله بمعنى الدُّعاء، كما قالوا: الرُّجْعِي فِي الرُّجُوعِ.

ينظر: الكتاب ٤/ ٤١، والمخصَّص ١٤/ ١٥٥، والنُّكث ٢/ ١٠٤٧، وعين الذَّهَب ٥٤٨.

(٥) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ٤١، ومختصر أمثلة سيبويه ١٠٦.

(٧) القِتِّيَتِي: النَّمِيمة.

ينظر: تفسير غريب سيبويه ٨٥، ومختصر أبنية سيبويه ٢٦١.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/ ٤١، وتفسير غريب سيبويه ٥٠.

(٩) في هامش الكتاب ٤/ ٤١: "قال أبو الحسن: الإِهْجِيرَى به وكثرة كلامه بالثِّيء يردده".

تَمَّ والحمد لله رب العالمين، وصَلَّى الله على محمد وآله.

يتلوه في الجزء الثاني وخمسين:

الجواب عن الباب الأوَّل:

الذي يجوز في الفعل المتعدي إجراؤه على ثلاثة أقسام [٢١٤/ب].



[الجزء الثاني والخمسون]

من شرح كتاب سيبويه

إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النّحويّ أيّده الله^(١).

(١) زيادة يقتضيها منهج الكتاب.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّر

❖ الجواب عن الباب الأول^(١) :

الذي يجوز في (الفعل المتعدّي)^(٢) إجراؤه^(٣) على ثلاثة أقسام: (فَعَلَ يَفْعُلُ)، و(فَعُلَ يَفْعُلُ)، و(فَعَلَ يَفْعُلُ)، فهذه الأقسام الثلاثة للمتعدّي^(٤)، ويدخل عليها ما لا يتعدّي بالشبه إلا أنه أقل مما يتعدّي^(٥). و(فَعُلَ يَفْعُلُ) يختص بغير المتعدّي^(٦)، فقد فرّق بين المتعدّي وما لا يتعدّي في الأصل، وصلاح أن يدخل ما لا يتعدّي على المتعدّي؛ لكثرتِه واتّساعه في بابه^(٧). ولا يجوز أن يدخل المتعدّي على ما لا يتعدّي؛ لضيق الذي لا يتعدّي، واتّساع المتعدّي.

وإنما كان المتعدّي أكثر؛ لأنه أحق بالفعليّة ممّا يكون خُصلة لازمة في الموصوف به في الحُسن والقُبْح، ويقاربه القيام والقعود، إذ ليس شرط الفعل أن يكون للفاعل، وإنّما الأغلب عليه أن يكون في غيره، ويصلح أن يفعل في نفسه بأن يتحرّك ويُسكّن، فيشبه ذلك الخصال التي تجري في الإنسان، وتستمرّ فيه كأخلاق النّفس^(٨).

(١) ينظر: الكتاب ٣٨/٤.

(٢) في (ف): ذلك.

(٣) في (د): اداوه.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٨/٤، والتكملة ٥١٧.

(٥) في (ف): ممّا لا يتعدّي.

(٦) ينظر: شرح الأصول ٢٢٧.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٨/٤، وشرح السيرافي ١٥/١٠٧.

(٨) قال ابن السّراج في الأصول ١/١٦٩: "والأفعال التي لا تتعدّي هي ما كان خلقه، أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له، أو فعلاً من أفعال النّفس غير متشبث بشيء خارج عنها".

و(فَعَلَ) أغلب على المتعدي من (فَعَلَ)؛ لقرب (فَعَلَ) من (فَعَلَ) باختصاص مضارعه بطريقة واحدة. و(فَعَلَ) أقوى الأبنية الثلاثة؛ لحفّته^(١)، ولذلك جاز إجراؤه على مضارعين: (يَفْعَلُ) و(يَفْعُلُ). فالمتعدي من (فَعَلَ) يَفْعَلُ كقولك: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَحَمَلَ يَحْمِلُ، وَشَتَمَ يَشْتِمُ. والمتعدي من (فَعَلَ) يَفْعُلُ (كقولك)^(٢): قَتَلَ يَقْتُلُ، وَذَكَرَ يَذْكُرُ، وَهَجَرَ يَهْجُرُ^(٣). والذي يتعدى من (فَعَلَ) يَفْعُلُ [كقولك]^(٤): لَحَسَ يَلْحَسُ، وَلَقِمَ يَلْقَمُ، وَطَعِمَ يَطْعَمُ^(٥). وأمّا (فَعَلَ) يَفْعُلُ فهو لما لا يتعدى كقولك: كَرَّمَ يَكْرُمُ، وَشَرَّفَ يَشْرِفُ. وليس في الكلام (فَعَلْتَهُ)^(٦) متعدياً إلا مغيراً عن أصله ممّا نُقِلَ عن (فَعَلَ) إلى (فَعَلَ) كقولهم: قُلْتُهُ، وَطَاوَلَنِي فَطُلْتُهُ فهذا في الأصل: (فَعَلْتَهُ) نُقِلَ إلى [٢١٥/١] (فَعَلْتَهُ)^(٧).

وقسمة الفعل الماضي على ثلاثة أوجه: (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)، و(فَعُلَ). وقسمة الفعل المضارع على ثلاثة أوجه أيضاً: (يَفْعَلُ)، و(يَفْعُلُ)، و(يَفْعَلُ)، إلا أنّ المتعدي يختصّ في الماضي ببنائين: (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)، وليس كذلك المضارع؛

(١) في شرح الأصول ٢٢٧: "أخفّها بانفتاح العين".

(٢) ساقط من (ف).

(٣) في (ف): هجره يهجره.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) طعمت المأكول: أكلته، وطعمته: ذقته.

ينظر: الأفعال للسرقسطي (طعم) ٢٥٨/٣.

(٦) في (ف): فعلية.

(٧) قال يقول عند الخليل: فَعَلَ يَفْعُلُ، وعند غيره من البصريين هو محول من فَعَلَ إلى فَعُلَ. وأمّا طُلْتُ فهو على أصله غير محول، وعند الكسائي هما: فَعُلَ يَفْعُلُ،. وحكى أبو علي الفارسي: أنّ هذيلاً تعدّي فَعُلَ إذا قبل للتعدي.

ينظر: الكتاب ٤/٣٤٠، والأصول ٣/٢٧٨، ودقائق التصريف ٢٥٤، والمحكم ٣/٢٣٩.

لما يجب فيه من الشَّرْكة في (فَعَلَ يَفْعُلُ) و (يَفْعُلُ) ^(١).

وقسمة الأفعال في الجملة على أربعة أقسام: (فَعَلَ يَفْعُلُ)، و (فَعَلَ يَفْعُلُ)، و (فَعَلَ يَفْعُلُ)، و (فَعَلَ يَفْعُلُ). ويجوز على الشُّذوذ: (فَعَلَ يَفْعُلُ) على التشبيه بقولهم: (فَعَلَ يَفْعُلُ) بلزوم حركة العين في المضارع والماضي وذلك: حَسَبَ يَحْسِبُ، وَيَيْسَ يَيْسُ، (وَيْسَ يَيْسُ) ^(٢)، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ^(٣)

وقال الشاعر:

وَهَلْ يَنْعَمُ مَنْ كَانَ فِي الْعُضْرِ الْخَالِي ^(٤)

وقال آخر:

وَاعْوَجَّ غُصْنُكَ مِنْ لَحْوٍ وَمِنْ قَدَمٍ لَا يَنْعِمُ الْغُصْنُ حَتَّى يَنْعِمَ الْوَرَقُ ^(٥)

وقال الفرزدق:

وَكُومٍ تَنْعِمُ الْأَضْيَافُ عَيْنًا وَنُصْبِحُ فِي مَبَارِكِهَا ثِقَالًا ^(٦)

ويجوز في جميعها الفتح؛ لأنه الأصل والقياس، وما خرج عنه فالشُّذوذ ^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٣٨/٤، وشرح السِّيرافي ١٥/١٠٧، وشرح الأصول ٢٢٧.

(٢) ساقط من (د) و (ف).

(٣) زاد بعض علماء اللغة: قَطَطَ يَقْنِطُ، وعَرِضَتْ لَهُ الْغُولُ تَعْرِضُ، وَقَدِرَ يَقْدِرُ، وَفَضِلَ يَفْضِلُ، وَضَلِلَتْ أَضِلُّ.

ينظر: أبنية الأسماء والأفعال ٣٢٨، وبغية الآمال ٧٧.

(٤) تقدّم تخريجه ص (٢٨٣) من التحقيق.

(٥) تقدّم تخريجه ص (٢٨٣) من التحقيق.

(٦) تقدّم تخريجه ص (٢٨٣) من التحقيق.

(٧) ينظر: إصلاح المنطق ٣٤٣، وأدب الكاتب ٤٨٣، وشرح لامية الأفعال ١٨.

ويجوز: (فَعِلَ يَفْعُلُ)؛ للمؤاخاة بين (يَفْعِلُ) و(يَفْعُلُ) في الشَّرْكَة التي يجري عليها (فَعَلَ)، فلَمَّا جازت الكسرة في (يَفْعُلُ) من (فَعَلَ) - لما بَيْنًا - جاز أختها من الضَّمَّة في (يَفْعُلُ)، وهذا يُوجب أن (فَعَلَ يَفْعِلُ) أقوى من (فَعَلَ يَفْعُلُ)؛ لأنَّ الأوَّل محمول على الأصل^(١)، والثاني محمول على فرع^(٢)، فحَسِبَ يَحْسِبُ [محمول بالشَّبه على كَرَمٍ يَكْرُمُ، وأمَّا فَضِلَ يَفْضُلُ فمحمول على حَسِبَ يَحْسِبُ]^(٣)؛ للمؤاخاة التي بين (فَعِلَ) و(يَفْعُلُ)، وكذلك مِتَّ تَمُوتُ. ويجوز: فَضِلَ يَفْضُلُ، ومِتَّ تَمُوتُ؛ لأنَّه الأصل والقياس المطَّرد في الباب^(٤).

ويجوز: (فَعَلَ يَفْعُلُ) على الشُّذوذ؛ للمؤاخاة بين هذه الحركات، فكما ترك الضَّمَّة إلى الكسرة في مِتَّ تَمُوتُ، كذلك ترك الكسرة إلى الضَّمَّة في كُذَّتَ [٢١٥/ب] تَكَادَ. فترك الضَّمَّة إلى أختها الكسرة في مِتَّ تَمُوتُ كترك الكسرة إلى أختها الضَّمَّة في كُذَّتَ تَكَادَ^(٥)، وهذا من أطف القياس^(٦).

(١) أي: فَعُلَ يَفْعُلُ.

(٢) أي: فَعِلَ يَفْعِلُ.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) من العرب من يقول: فَضِلَ يَفْضُلُ مثل حَذِرَ يَحْذَرُ.

ينظر: إصلاح المنطق ٣٣٦، وأدب الكاتب ٤٨٤.

(٥) يجوز أيضاً: مِتَّ تَمُوتُ، وكُذَّتَ تَكَودُ على قياس: قُلْتُ تَقُولُ. وحُكِيَ: مِتَّ تَمَاتَ على قياس فَعِلَ يَفْعُلُ.

ينظر: المنصف ٢٥٦/١، وأبنية الأسماء والأفعال ٣٣٣، وبغية الآمال ٨٠.

(٦) هذا قول الخليل. وذهب بعض علماء العربية إلى أن هذه الأشياء لغات تداخلت.

ينظر: الكتاب ٤/٤٠، والحلبيات ١٢٥، والتعليقة ١٢٧/٤ وشرح عيون سيبويه ٢٥٦.

❖ والجواب عن الباب الثاني^(١) :

الذي يجوز في (المصدر الذي فيه ألف التَّأْنِيث)^(٢) إجراؤه فيما فيه تفخيم أو تكثير؛ لأنَّ الألف كـ (هاء) التَّأْنِيث في علامة ونسابة. ولا يجوز إلا فيما^(٣) فيه تفخيم أو تكثير؛ ليكون على شبه الهاء في هذا الوجه الذي يقتضي تفخيم اللفظ بالزيادة؛ لتفخيم المعنى. ولا يكون على سائر الوجوه التي تزداد فيها هاء التَّأْنِيث؛ لشبه الألف بالزيادة التي ليست للتَّأْنِيث من جهة دخولها في الاسم حتى تصير (كحروف الأصل. فالهاء أَيْبُنُ في العلامة للمعاني المتعاقبة)^(٤) بثبوتها تارةً، وحذفها تارةً، وبكونها في الوقف^(٥) على خلاف حالها في الوصل، فتقول: رَجَعْتُه رُجْعِي، وإلى الله الرُّجْعَى، على تفخيم المعنى. فأَمَّا رَجَعْتُه رَجْعًا فعلى المصدر الجاري على الفعل.

وكذلك بَشَرْتَهُ بُشْرَى، وبَشَرْتَهُ تَبْشِيرًا، وذَكَرْتَهُ ذِكْرَى، وذَكَرْتَهُ تَذْكِيرًا، واشْتَكَيْتُ شَكْوَى، واشْتَكَيْتُ اشْتِكَاءً^(٦) على طريقتين:

إحدهما: على المصدر الجاري على الفعل، والآخر: على المصدر الذي هو لتفخيم المعنى^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٠.

(٢) في (ف): ذلك.

(٣) في (ف): ما.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) في (ف): الوقت.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٠، والأصول ١٠٩.

(٧) في شرح الأصول ٢٦٨: "والمصدر الذي فيه ألف التَّأْنِيث خارج إلى المبالغة، وهو كالجاري على أصله؛ لأنَّه يشبه التَّأْكِيد".

وجاز فيه: (فَعَلَى)، و(فِعَلَى)، و(فُعَلَى)؛ ليستوفي الأبنية التي هي أخفُّ بسكون عين الفعل، وتعاقب الحركات على الفاء. وكذلك المصدر في أعداه عَدَوَى، وأعداه عَدَاءً، وأَفْتَيْتُهُ فُتْيًا^(١)، وأَفْتَيْتُهُ إِفْتَاءً.

فأَمَّا الحُذْيَا فهي العطية، جرى المصدر على المفعول في المُعْطَى كما جرى في قولك: رَجُلٌ رَضًا.

وكذلك السُّقْيَا: ما سَقَيْتَ، والدَّعْوَى: ما ادَّعَيْتَ.

وقالوا: اللهم أَشْرِكْنَا في دَعْوَى [٢١٦/أ] المسلمين؛ أي: في دعائهم، فهذا المصدر على الأصل^(٢)، وقال بشير بن النكت:

وَلَّتْ وَدَعَوَاهَا كَثِيرٌ صَخْبُهُ^(٣)

أي: ودعاؤها.

فأَمَّا الكِبْرِيَاءُ بمعنى الكِبَرِ فقليل في المصدر؛ لآثته على زيادة الألفين مُشَبَّهًا بما زيد فيه الألف (الواحدة)^(٤) كما شُبَّهَتِ الألف بهاء التَّأْنِيثِ^(٥).

وأَمَّا المصدر الذي يجيء للتكثير فهو (الفِعْلِي) بتشديد العين كتشديدها في (فَعَلَ) للتكثير، فمن ذلك: كان بينهم رَمِيًّا، يدلُّ على كثرة التَّرامِي^(٦).

(١) أهل نجد يقولون: الفُتْيَا، وأهل الحجاز يقولون: الفتوى، وقيل: الفُتْيَا لغة أهل المدينة.

ينظر: العين (فتو) ١٣٧/٨، ودقائق التصريف ٣٠٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٤٠، وشرح السيرافي ١٥/١٠٩، وشرح الأصول ٢٦٩.

(٣) تقدّم تخريجه ص (٢٨٦) من التحقيق.

(٤) في الأصل و(د): الواردة، والتصويب من (ف).

(٥) في شرح الأصول ٢٦٩: "والكبرياء تخرج إلى أعلى مراتب الكبر، وإنما أصله أن يكون بمعنى الكبر المبهم الذي يحتمل الأعلى والأدنى؛ ولذلك جاءوا فيه بألفي التَّأْنِيثِ، فكثرت الزيادة التي قليلها يقتضي المبالغة وكثيرها يقتضي النِّهاية، والكبرياء لله عز وجل وحده".

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٤١، وشرح السيرافي ١٥/١١٠، والمخصَّص ١٤/١٥٥.

وكذلك الحَجَّيزَى، والحِثِّي في كثرة المحاجزة وكثرة الحثِّ (١).
وأما الدَّلِيلُ فرسوخ الدَّلِيل في الدَّلالة، وكذلك القِتِّي، كأنَّه قد رسخ
بالنَّميمة (٢).

والهَجَّيرَى: كثرة الكلام المهجور والمداومة عليه. وقالوا: الإهْجِيرَى (٣) في
هذا المعنى؛ للمُواخاة بين (فَعَّلَ) و(أَفْعَلَ) في الزيادة على المعنى الأوَّل؛
فكذلك (٤) آخوا بين التَّشديد والهمزة في الهَجَّيرَى والإهْجِيرَى.



(١) ينظر: الكتاب ٤/٤١، وشرح الأصول ٢٦٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٤١، والنُّكت ٢/١٠٤٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤١، وشرح السِّيرافي ١٥/١١٠، والمخصَّص ١٤/١٥٥.

(٤) في (ف): وكذلك.

باب المصدر الذي على فعول^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في (المصدر الذي على فعول)^(٢) مما لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في المصدر الذي على (فعول)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم أدخل في هذا الباب ما جاء مخالفاً من المصدر لأصل بابه؟ وما المصدر الجاري على فعله في تَوَضَّأتُ وتَطَهَّرْتُ؟ وما المصدر المخالف للجاري على فعله؟ ولم كان تَوَضَّأتُ وَضُوءًا، وَتَطَهَّرْتُ^(٣) طَهُورًا من المخالف لأصله؟ وما الجاري في أُولَعْتُ به وَلُوعًا^(٤)؟ وما المخالف؟.

وما الجاري في وَقَدَتِ النَّارُ وَقُودًا؟ وما المخالف؟ وما الجاري في قَبَلْتَهُ قَبُولًا؟ وما المخالف؟ ولم كان الْوُقُودُ أكثر في معنى المصدر، والْوُقُودُ أكثر في الحطب^(٥)؟.

ولم جاز: إِنَّ عَلَى فُلَانٍ لَقَبُولًا^(٦) بالفتح؟.

ولم اختلف المصدر [ب/٢١٦] في شَبِعْتُ شَبْعًا وَأَصَابَ شَبْعَهُ وَهَذَا شَبْعُهُ؟

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما جاء من المصادر على فعول".

ينظر: الكتاب ٢/٢٢٨ (بولاقي)، ٤/٤٢ (هارون).

(٢) في (ف): هذا الباب.

(٣) في الأصل و(د): طهرت، والتَّصْوِيبُ من (ف)، والأجوبة.

(٤) تَطَهَّرْتُ طَهُورًا، لم ترد في الكتاب ٤/٤٢، وذكر المحقق في نسخة: "وتطهرت طهورًا حسنًا وأولعت ولوعًا".

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٤٢، وإصلاح المنطق ٥١٤.

(٦) من أقوال العرب؛ أي ما يقبله القلب من أجله.

ينظر: شرح السيرافي ١٥/١١٢، والمخصَّص ١٤/١٥٦.

ولم يختلف في طَعِمْتُ طُعْمًا، وليس له طَعْمٌ، وَمَلَأْتُ السَّقَاءَ مَلَأًا وهو مِلٌّ؟
هذا؛ أي: قدر ما يملؤه؟.

ولم اتَّفَق الاسم والمصدر في رَوَيْتُ رِيًّا وأصاب رِيَّه، وطَعِمْتُ طُعْمًا
وأصاب طُعْمَه، ونَهَلَ نَهْلًا وأصاب نَهْلَه؟.

ولم يختلف في خَرَصَه خَرَصًا، وما خِرْصُه؛ أي: قَدْرُه^(١)؟ وكَالَه
كَيْلًا، وما كَيْلُته؟ و(قُتُّه)^(٢) قَوْتًا - و«القُوْتُ»: الرِّزْق - ولم اتَّفَق في حَلَبَه
حَلَبًا، وهذا حَلَبٌ؛ أي: حَلِيبٌ؟.

ولم يختلف في مَرَيْتُهَا مَرِيًّا^(٣)، وحَلَبْتُهَا مَرِيَّةً على غير معنى (الفِعْلَة)،
ولكن كالِدَّرَّة والحَلَب؟.

ولم جاز: لُعْنَة للذي يُلْعَن، ولُعْنَة للذي يُلْعَنُ^(٤)، واللَّعْنَة المصدر؟ ولم
اتَّفَق الخَلَق والمخلُوق في المصدر؟

ولم يختلف كَرَعَ كُرُوعًا - والكَرَعُ: الماء الذي يُكْرَع فيه -^(٥)؟.

(١) الخَرَص: خرس النخل والكرم إذا حزرت ثمره، والخزر: تقدير بظن. وهو في العدد والكيل.

ينظر: التهذيب (خرص) ١٣٠/٧، والمحيط (خرص) ٢٤٤/٤.

(٢) في الأصل و(د): قدرته، والتَّصْوِيب من الأجوبة.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٣/٤.

(٤) لُعْنَة للذي يُلْعَن لم ترد في الكتاب. وفي هامشه ٤٤/٤: قال أبو الحسن: "يقولون: حلبته حلبًا،
ويقولون: اللَّعْنَة، وهو الذي يلعن الناس".

وينظر: إصلاح المنطق ٦٧٥، وأدب الكاتب ٣٣٢.

(٥) ينظر: الصَّحاح (كرع) ١٢٧٥/٣، والأفعال للسَّرقسْطِيّ (كرع) ٥٣/٢.

ولم يختلف دَرَأُهُ دَرَاءً وهو ذو تُدْرٍ؛ أي: ذو عُدَّةٍ وَمَنْعَةٍ^(١) لا يُراد به العمل؟.

ولم يختلف في سَبِّهِ سَبًّا، وهذا سُيِّبَةٌ كَاللُّغْنَةِ؛ أي: المشهور بالسَّبِّ والَّلَعْنِ^(٢) كالشُّهْرَةِ؟.

ولم جاز: ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا، وهذا درهمٌ ضَرَبُ الأَمِيرِ؛ أي: مَضْرُوب الأَمِيرِ؟.

ولم جاز: رجلٌ غَمٌّ^(٣)، وَرَجُلٌ نَوْمٌ في معنى الغامِّ والنَّائِمِ^(٤)، وَمَاءٌ صَرَّى^(٥)؛ أي: صَرٍ، و«مَعْشَرٌ كَرَمٌ»^(٦)؟.

ولم جاز: رَضِيَ رِضًا وهو رِضًا بمعنى المرَضِيِّ؟.
ولم جاز: شَمَطَ وشَمَطَةً، [وشَيْبٌ]^(٧) وشَيْبَةٌ كَبَيْضٌ وَبَيْضَةٌ^(٨)؟.

(١) ينظر: المخصَّص ١٤/١٥٧، والعباب (درء) ٥٤.

(٢) ينظر: أدب الكاتب ٣٣٢.

(٣) في الكتاب ٤/٤٣: يومٌ غَمٌّ، وفي شرح السَّيرافي ١٥/١١٥، وهامش الأصول ٣/١١١، وشرح الأصول ٢٦٦: رجلٌ غَمٌّ.

(٤) ينظر: أدب الكاتب ٦١٩.

(٥) ماء صَرَّى: إذا طال انتفاعه حتى يصفَر، وصرى اللَّبن إذا تغيَّر طعمه.

ينظر: إصلاح المنطق ٦٤١، والمخصَّص ١٤/١٥٧.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٤٤.

(٧) زيادة من الأجوبة.

(٨) في الكتاب ٤/٤٤: بَيْضٌ وَبَيْضَةٌ وَجَوْزٌ وَجَوْزَةٌ.

❖ الجواب:

الذي يجوز في (المصدر الذي على فَعُول)^(١) إجراؤه على طريق النَّادر للتَّصَرُّف في المصادر بقوَّتها في بابها، ولا يجوز إطراده؛ (لأنَّ)^(٢) للفعل مصدرًا هو أحقُّ به. وأدخل سيبويه في هذا الباب المصدر الذي هو مخالف في المعنى^(٣)؛ لأنَّه نظير (فَعُول) الذي خالف في اللَّفْظ.

وقولهم: تَوَضَّأتُ وَتَطَهَّرْتُ له مصدران: أحدهما: جارٍ على الفعل، والآخر: غير جارٍ. فَتَطَهَّرْتُ [٢١٧/أ] تَطَهَّرًا^(٤)، وَتَوَضَّأتُ تَوَضُّأً من المصدر الجاري على الفعل، وَتَطَهَّرْتُ (طَهُورًا)^(٥)، وَتَوَضَّأتُ وَضُوءًا من المصدر الذي لا يجري على الفعل^(٦)؛ لأنَّه لا يطرَد اطراد الجاري على الفعل. وكذلك أولَعْتُ به إِيلاَعًا، وأولَعْتُ به وَلُوعًا، وَوَقَدْتُ النَّارَ وَقُودًا وَوَقَدْتُ وَقُودًا، وَقَبَلْتُهُ قَبُولًا. وَالْوُقُودُ أكثر في معنى المصدر؛ لأنَّه الأصل.

وتقول: إِنَّ على فلانٍ لَقَبُولًا بالفتح على طريق المصدر^(٧).

(١) في (ف): ذلك.

(٢) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٢.

(٤) في (ف): تطهيراً.

(٥) في الأصل و(د): تطهراً، والتَّصْوِيب من (ف).

(٦) قال السَّيرافي ١١٢/ ١٥: "وقد قالوا: إنَّ الوُضُوء اسم للماء الذي يُتَطَهَّر به، والوُضُوء بضمِّ الواو اسم المصدر الذي هو التَّطَهُّر".

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٢، وشرح الأصول ٢٧١.

ومن المخالف في المعنى واللفظ: شَبَعْتُ شِبَعًا، و«أصاب شِبَعَهُ»، وهذا شِبَعُهُ؛ أي: قدر^(١) ما يُشبعه، ففيه^(٢) دليل على معنى المُشبع له، إلا أنه خرج مخرج الجنس كالمصدر الذي هو جنس الفعل. وتقول: طَعِمْتُ طُعْمًا، وليس له طَعْمٌ؛ أي: طيب^(٣) عند التَّطعم به، (فكأنه إذا) قيل^(٤): له طعم، فمعناه: يُوجد له طيب^(٥) عند التَّطعم به^(٦).

وتقول: مَلَأْتُ السَّقَاءَ مَلَأً على المصدر، وهو مِلٌّ هذا؛ أي: قدر ما يملؤه^(٧).

وتقول: رَوَيْتُ رِيًّا، وأصاب رِيَّهُ؛ أي: قدر ما يرويه. وكذلك طَعِمْتُ طُعْمًا، وأصاب طُعْمَهُ^(٨)، ونَهَلَ نَهْلًا، وأصاب نَهْلَهُ، كُلُّ هذا على جهة: قدر كذا، كأنه محذوف منه؛ و(لهذا)^(٩) اتَّفَقَ اللفظ في المصدر الذي هو على معنى الفعل، والمصدر الذي ليس على معنى الفعل.

فأَمَّا خَرَصَهُ خَرَصًا وما خَرَصُهُ؟ فاختلف الاسم والمصدر؛ ليدلَّ على معنى الفعل والقدر بصيغته من غير حذف فيه.

(١) في (ف): مقدار.

(٢) في (ف): وفيه.

(٣) في (ف): أطيّب.

(٤) في الأصل و(د): كان، وأثبت ما في (ف).

(٥) في (ف): طعم.

(٦) من قوله: فكأنه، إلى قوله: به، أثبتت في الأصل في هامش الصفحة.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٢، وشرح السَّيرافي ١٥/ ١١٣، وشرح الأصول ٢٧٢.

(٨) في شرح الأصول ٢٧٢: "فالطَّعم قد خرج إلى اسم الجنس المُدرَك بالحسِّ من نحو: الخلاوة والخموضة وما أشبه ذلك، وأمَّا الطَّعم فيجري على وجهين: طعمت طُعْمًا، فهذا على المصدر، فأَمَّا قولهم: هذا طُعْمه فخارج إلى اسم الجنس".

(٩) في الأصل و(د): لم، والتَّصويب من (ف).

وكذلك كَالِه كَيْلًا وما كَيْلَتْهُ؟، وَقْتَه قَوْتًا وما قُوْتُهُ؟؛ أي: ما الرِّزْق الذي يَقْتَاتُهُ؟^(١). فَأَمَّا حَلَبْتُهُ حَلَبًا وهذا حَلَبٌ؛ أي: حليب، فجاز اتِّفَاقه في اللَّفْظ؛ لِأَنَّهُ يقع موقع الصِّفَةِ في حَلِيب، فيدلُّ على المعنى.

وَأَمَّا^(٢) مَرَيْتُهَا مَرِيًّا فعلى معنى المصدر، وليس كذلك حَلَبْتُهَا مَرِيَّةً؛ لِأَنَّهُ كَالدَّرَةِ في اسم اللَّبَنِ^(٣)، والهاء فيه؛ لتكثير الاسم على ضربٍ من تفخيمه.

وتقول: هذا^(٤) لُعْنَةٌ لِلَّذِي يُلْعَنُ، وهذا لُعْنَةٌ لِلَّذِي يُلْعَنُ. وكذلك رَجُلٌ ضُحْكَةٌ^(٥) [٢١٧/ب] (ورَجُلٌ ضُحْكَةٌ)^(٦)، وَرَجُلٌ هُزْأَةٌ وَرَجُلٌ هُزْأَةٌ^(٧)، فَأَمَّا المصدر فاللُّعْنُ واللُّعْنَةُ. وتقول: خَلَقَهُ اللهُ خَلْقًا حَسَنًا، وهؤلاء خَلَقٌ كَثِيرٌ، على معنى المخلوق^(٨).

فما كان في هذا الباب يقع موقع الصِّفَةِ فهو دليل على المعنى، وما كان لا يقع موقع الصِّفَةِ ممَّا يوافق المصدر الجاري على الفعل، فَإِنَّمَا هو على حذف يدلُّ على المعنى كقولك: قدر كذا. وما خرج عن هذين فقد غُيِّرَتِ صِيغَتُهُ؛ لِيَدُلَّ على المعنى الذي خرج إليه.

(١) في شرح الأصول ٢٧٣: "فَأَمَّا القوت فتجوز فيه الوجهان: أحدهما: قاته قَوْتًا على المصدر.

والآخر: القوت: الرِّزْق على اسم الجنس".

(٢) في (ف): فَأَمَّا.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤٣، وشرح الأصول ٢٧٣.

(٤) في (ف): وهذا.

(٥) ما جاء على فُعْلَةٍ من النُّعوت، فهو في تأويل فَاعِلٍ، وما جاء على فُعْلَةٍ في تأويل مَفْعُول.

ينظر: إصلاح المنطق ٦٧٥، وأدب الكاتب ٣٣٢.

(٦) ساقط من (ف).

(٧) ضُحْكَةٌ وهُزْأَةٌ لم تأت في الكتاب، وجاءت في شرح السِّيرافي ١٥/١١٥.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/٤٣، وشرح الأصول ٢٧٣.

وتقول: كَرَعَ كُرُوعًا - والكَرَعُ: الماء الذي يُكْرَعُ فيه^(١) - فقد اختلفت الصِّيْغة لاختلاف المعنى^(٢).

وتقول: دَرَأَتْهُ دَرَاءً على المصدر الجاري على الفعل، وهو ذو تُدْرَأٍ؛ أي: ذو عُدَّةٍ يمتنع بمثلها؛ أي: يَدْرَأُ بها^(٣) العدو، وليس على معنى العمل، وإنما على السَّلاح والخيْل والرَّجال ونحو ذلك^(٤).

وتقول: سَبَّهَ سَبًّا وهو^(٥) سُبَّةٌ كاللُّعْنَةِ، وَضَرَبَهُ ضَرْبًا، وهذا درهمٌ ضَرْبُ الأمير؛ أي: مضروب الأمير.

وتقول: رَجُلٌ غَمٌّ، وَرَجُلٌ نَوْمٌ، على معنى قولك: رَجُلٌ غَامٌّ، وَرَجُلٌ نَائِمٌ^(٦).

وتقول: مَاءٌ صَرَّى؛ أي: (صَرٍ)^(٧)، وَمَعَشَرٌ كَرَمٌ؛ أي: كِرَامٌ^(٨)، وَرَضِي رِضًا على المصدر، وَرَجُلٌ رِضًا؛ أي: مَرْضِيٌّ.

وتقول: هذا شَمَطٌ وهذه شَمَطَةٌ، وهذا شَيْبٌ وهذه شَيْبَةٌ على طريق: هذا بَيْضٌ وهذه بَيْضَةٌ، بإفراد الواحد من الجنس في المصدر، كإفراده في الجنس الذي ليس له مصدر^(٩).

(١) ينظر: الكتاب ٤/٤٣، وشرح السَّيرافي ١٥/١١٤.

(٢) في شرح الأصول ٢٧٣: "فقد خرج إلى اسم الجنس وتغيَّرَ لفظه ومعناه".

(٣) في (ف): بهذا.

(٤) في شرح الأصول ٢٧٣: "كأنَّك قلت: له درءٌ عَزٌّ ومنعة، فخرج إلى معنى النَّوع على طريق المبالغة".

(٥) في (ف): هذا.

(٦) ينظر: الأصول ٣/١١١، وشرح السَّيرافي ١٥/١١٥، وشرح الأصول ٢٧٢.

(٧) في الأصل و(د): المصدر، والتَّصْوِيب من (ف).

(٨) في شرح الأصول ٢٧٢: "ومعشر كرم بمعنى كُرْمَاء".

(٩) ينظر: الكتاب ٤/٤٤، وشرح السَّيرافي ١٥/١١٦.

فالمصدر^(١) الخارج عن الجاري على الفعل على وجهين:

أحدهما: خارج في اللفظ، والآخر: خارج في المعنى.

ف(فَعُول): خارج في اللفظ، ورَضًا: خارج في المعنى.

والخارج في المعنى على ثلاثة أوجه:

الأوّل: ما يُوصف به كقولك: رَجُلٌ عَدْلٌ، وَرَجُلٌ رِضًا، فهذا وقوعه موقع الصِّفَةِ يدلُّ على المعنى.

والثاني: ما غُيِّرَت صِيغَتُهُ كقولك للرِّزْق: القُوت، وللمصدر: القُوت، فتغيير الصِّغَةِ دليل على المعنى.

والثالث: [٢١٨/أ] ما حُذِفَ منه كلمة تدلُّ على المعنى بالخَلْفِ^(٢) منها، كقولك: رَوَيْتُ رِيًّا (وأصاب)^(٣) رِيَّةً؛ أي: قدر رِيَّةً^(٤).

(١) في (ف): والمصدر.

(٢) في (ف): للخلف.

(٣) في الأصل و(د): فأصاب، والتَّصْوِيبُ من (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٤، وشرح السِّيرافي ١٥/ ١١٣، وشرح الأصول ٢٦٨.

باب الفِعْلَةِ التي فيها معنى الحال^(١)

الغرض (فيه)^(٢) أن يُبيِّن ما يجوز في الفِعْلَةِ التي فيها معنى الحال ممَّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (الفِعْلَةِ) التي فيها معنى [الحال]^(٣)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما الفرق بين (الفعل)، و(الفِعْلَةِ)، و(الفِعْلَةِ) في قَتَلَهُ قَتْلًا، وقَتَلْتَهُ قَتْلًا سُوءًا، وقَتَلْتَهُ قَتْلًا؟ ولم جاز: هو حَسَنُ الطَّعْمَةِ، ولم يُجْز: هو حَسَنُ الطَّعْمِ، كما يجوز: هو لَذِيذُ الطَّعْمِ، وطَيِّبُ الطَّعْمِ؟ ولم جاز: هو حَسَنُ الْوَجْهِ، وحَسَنُ الصَّوْتِ^(٤)، ولم يُوصَفِ الطَّعْمُ بِالْحُسْنِ كما يُوصَفِ الصَّوْتُ؟ وما الفرق بين بُسَّتِ الْمَيْتَةُ، وبين بُسَّتِ الْمَوْتَةُ؟ ولم جاز: "هو الطَّهُّورُ ماؤه، والحِلُّ مَيْتَتُهُ"^(٥)، ولم يُجْز في هذا الموضع: مَيْتَتُهُ ولا مَوْتَتُهُ؟.

وما الفرق بين الرُّكْبَةِ، والجلِسة، والقعدة، وبين الرُّكُوب، والجلُّوس، والقعود؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما تجيء فيه الفِعْلَةُ تريد بها ضربًا من الفعل". وهو ما يُعرف باسم الهيئة عند الصَّرْفِيِّين.

ينظر: الكتاب ٢/٢٢٩ (بولاقي)، ٤/٤٤ (هارون).

(٢) ساقط من (ف).

(٣) زيادة من الغرض والأجوبة.

(٤) حسن الوجه وحسن الصَّوْتِ لم ترد في الكتاب.

(٥) حديث أخرجه الإمام مالك وأصحاب السُّنَنِ، وصحَّحه ابن حبان، والألباني.

ينظر: الموطأ (٣٩٥)، وسنن ابن ماجه برقم (٣٢٤٦)، وصحيح ابن حبان برقم ٥٢٥٨، وصحيح سنن النسائي للألباني برقم ٤٣٦١.

(ولم جاز)^(١) أن تجيء (الفِعْلَة) (على غير معنى الحال؟ وكيف يصح الدليل على معنى الحال في (الفِعْلَة))^(٢) مع هذا الاشتراك؟ وهل ذلك لخاصة الاسم بالحروف والبنية، (أم تقويته؟ ولم جاز)^(٣): الشدة، والشُّعْرَة، والدَّرِيَة^(٤) من غير معنى الحال، وكذلك الدَّرَة^(٥)؟.

ولم جاز: ليت شِعْري^(٦)، ولم يُجْز بالتَّاء، والمعنى عليه في الشُّعْرَة؟ ولم جاز: ذَهَبَ بِعُذْرَتِهَا، ولم يُجْز بإسقاط التَّاء كما جاز: أبو عُذْرٍهَا^(٧)؟ ولم جاز في المثل: تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي لا أن تراه^(٨)، ولم يجب فيه ما وجب في تصغير مَعْدِي؟.

ولم جاز: هو بَزَنَتْه على معنى أنه بقدره من غير معنى الحال؟ ولم جاز: العِدَّة في معنى العدَد من غير معنى الحال؟ ولم جاز: الضُّعَّة، والقِحَّة، والرَّدَّة بمعنى الارتداد^(٩)، وليس فيه معنى الحال؟.

ولم جرى المصدر على (فَعْلَة) بمعنى [٢١٨/ب] المرَّة في الثلاثيِّ بغير زيادة؟ ولم وجب أن كلَّ (فَعَلَ) فالمرَّة منه (فَعْلَة) مع اختلاف المصادر في (فُعُول)

(١) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٢) ساقط من (د).

(٣) في الأصل: لمجاز، وصُوِّبَتْ في هامش الصَّفحة.

(٤) أثبت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٥) في مطبوعتي الكتاب ٢٢٩/٢ (بولاق)، ٤٢/٤ (هارون): وقد قالوا: الدَّرِيَة، وفي شرح السِّيرافي ١١٧/١٥ عن سيبويه: "وذلك نحو: الشُّدَّة، والشُّعْرَة، والدَّرَة".

(٦) يراد بها: معنى علمي، ومعرفتي. وأسقطت الهاء؛ لكثرة الاستعمال، حتى جرت كالمثل.

ينظر: شرح السِّيرافي ١١٧/١٥، والنُّكْت ١٠٤٧/٢.

(٧) حذفوا الهاء؛ لأنَّه صار مثلاً، يقال للرجل إذا بنى بالمرأة، ويضرب لمن سبق إلى الشَّيء.

ينظر: شرح السِّيرافي ١١٧/١٥، وجمهرة الأمثال ٣٦٩/٢.

(٨) ينظر: الأمثال لأبي عبيد ٩٧، وجمهرة الأمثال ٢٦٦/٢.

(٩) ينظر: الكتاب ٤٥/٤.

ونحوه حتّى جرى في قَعَدْتُ قَعْدَةً، وَجَلَسْتُ جَلْسَةً، وَأَتَيْتُ أَتِيَةً؟.

ولمّ جاز: أَتَيْتُهُ إِتْيَانَةً، وَلَقَيْتُهُ لِقَاءَةً وَاحِدَةً مع خروجه عن الأصل؟ وهل ذلك لأنّه مُشَبَّهٌ بِأَعْطَاهُ إِعْطَاءَةً، وَاسْتَدْرَجَ اسْتِدْرَاجَةً؟.

ولمّ جاز: غَزَا غَزَاةً بمعنى الْعَمَلَةِ الواحدة، وَحَجَّ حِجَّةً (بمعنى عمل سنة واحدة)^(١)؟.

ولمّ جاز: قَنَمَةً، وَسَهَكَةً، وَخَمَطَةً^(٢) فيما جعل اسماً لبعض الرِّيح من غير معنى الحال؟ ولمّ جاز: الْبَنَّةُ^(٣)، وَالشَّهْدَةُ، وَالْعَسَلَةُ^(٤) من غير معنى (الْفَعْلَةُ) التي هي مرّة واحدة؟.

(١) في الأصل: بمعنى عمل فيما جعل اسماً سنة واحدة، وحذف النَّاسِخَ عبارة: فيما جعل اسماً، وأثبتت في (د)، وفي الكتاب ٤ / ٤٥: "يراد به عمل سنة".

(٢) الْقَنَمَةُ: ما علق باليد من رائحة الزَّيْتِ.

وَالسَّهَكَةُ: ما علق بها من رائحة الحديد.

وَالْخَمَطَةُ: ما علق بها من رائحة الخُلِّ.

ينظر: مبادئ اللغة ١٤٩، وفقه اللغة ١٢٩.

(٣) الْبَنَّةُ: رائحة، طيبة كانت أو متنتة، وَالْبَنَّةُ: مَرَابِضُ الْغَنَمِ.

ينظر: الجمهرة (بنن) ١ / ٧٦، وَالصَّحَّاح (بنن) ٥ / ٢٠٨٠.

(٤) في الأصل و(د): السَّعْلَةُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْأَجُوبَةِ.

❖ الجواب:

الذي يجوز في (الفِعْلَة التي فيها معنى الحال)^(١) إجراؤها على هذه الجهة للخاصّة^(٢) والبنية. فكلُّ خاصّة مع بنية (فِعْلَة) مُضمّنة بمعنى الحال في المصدر - فهي دالّة عليه، ولا يجوز مثل ذلك في (الفِعْلَة) التي ليست مُضمّنة بمعنى^(٣) الحال.

والأصل في هذا الباب دلالات وضعيّة تجري في معانيها بحسب ما ضُمّنت به. فإذا ضُمّنت بحروف مخصوصة (مع بنية مخصوصة)^(٤)، صارت تلك الحروف مع البنية المخصوصة دليلاً على المعنى، وأيّهما^(٥) انفرد من صاحبه، فإنّه لا يدلُّ على ذلك المعنى، وذلك كركوب وركبة.

(فرُكوب يدلُّ على المصدر، ولا يدلُّ على معنى الحال، وركبة)^(٦) تدلُّ على المصدر ومعنى الحال، ودلالته بخاصّة^(٧) الحروف التي على جهة المصدر مع بنية (فِعْلَة). وكذلك سبيل القعدة والجلسة؛ لأنَّ الحروف مع البنية الدائرة في هذه المصادر مُضمّنة بمعنى الحال. ولا يجب مثل ذلك في الشدة؛ لأنّها لم تضمّن بمعنى الحال، فلم تكن^(٨) دليلاً على الحال؛ لأنَّ هذه الدلائل وضعيّة، فما ضُمّن منها بالمعنى دلّ عليه، و(ما)^(٩) لم يُضمّن به لم يدلّ عليه.

(١) في (ف): ذلك.

(٢) في (ف): بالخاصّة. وقال في منازل الحروف ٧٥: "الخاصّة معنى صفة الشيء دون غيره".

(٣) في (ف): معنى.

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة.

(٥) في (ف): أنّهما.

(٦) ساقط من (ف).

(٧) في (ف): خاصّة.

(٨) في (د): يكن.

(٩) ساقط من (ف).

ونظير [٢١٩/أ] ذلك: مَوْجُود على نقيض معنى مَعْدُوم، فهذا لم يُضْمَنَّ بواجِد^(١)، ولا ضُمَّن مَعْدُوم بِمَعْدُوم ولا غيره، فليس فيه دليل على ذلك. فأما مَوْجُود بمعنى مَعْلُوم فهو مُضْمَّن بواجِد، وهو العَالَم^(٢). وكذلك سبيل قَادِر ومُقَدِّر، [فَمُقَدِّر]^(٣) مُضْمَّن بِمُقَدِّر، وصفة قَادِر ليست مُضْمَّنة بِمُقَدِّر. وكذلك: عَالَم ومُعَلِّم، وخَارِج ومُخْرِج. فيقيّد ما هو مُضْمَّن في صفته، وما هو مطلق غير مُضْمَّن على هذا النّحو.

ورِكْبَة^(٤) مُضْمَّن بمعنى الحال في الرُّكُوب، كما أَنَّ جِلْسَة مُضْمَّن بمعنى الحال في الجُلُوس. وكذلك القِعْدَة، وليس كذلك الشِّدَّة؛ لأنّها غير مُضْمَّنة بمعنى الحال في الشِّدَّة^(٥).

وإنّما تجري مثل هذه الأشياء؛ للتّصَرُّف في وجوه الدَّلالات، فمرّة يدلُّ على الصَّيْغَة بمجرّدها، ومرّة يدلُّ على المعنى بحسب ما قارن الصَّيْغَة، ومرّة يدلُّ بخاصّة الحروف مع البنية، ومرّة [يدلُّ]^(٦) بمثل تلك البنية مع المخالفة في خاصّة الحروف. كلّ هذا من مذاهب العرب في كلامهم^(٧).

وتقول: قتله قتلاً، وقتله قِتْلَةً سُوء، وقتله قِتْلَةً، فتختلف الأبنية في هذه المصادر؛ لاختلاف المعنى.

وتقول: هو حَسَنُ الطَّعْمَة، ولا يجوز: هو حَسَنُ الطَّعْم، ولكن هو طَيِّبُ

(١) في (د): بواحد.

(٢) ينظر: الطَّرَاز الأوّل (وجد) ٣٠٢/٦.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) في (ف): فركبة.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٤٤، والأصول ١١٠، وشرح السّيرافي ١١٨/١٥.

(٦) زيادة من (ف).

(٧) قَسَم ابن جنى في الخصائص ٣/١٠٠ الدَّلالة إلى ثلاثة أقسام فأقواها اللفظيّة ثمّ الصّناعيّة ثمّ المعنويّة.

الطَّعْمُ؛ لَأَنَّ (الحُسْنَ)^(١) يجري على الحال الظَّاهِرَة (للحَاسَّة)^(٢) كظهورها للرَّائِي في حُسْن الوجه، وللَّسَّامِع في حُسْن الصَّوْت. وليس الطَّعْم بهذه المنزلة؛ لأنَّه ليس ممَّا يُدْرِك مع الانفصال من المُدْرِك.

وتقول: (بُسَّتِ المَيِّتَةُ على معنى بُسَّتِ الحال التي مات عليها، ولا يصلح في هذا المعنى)^(٣): بُسَّتِ المَوْتَةُ؛ لأنَّها على المَرَّة^(٤). وفي الحديث - في البحر -: "هو الطَّهُّور ماؤه، والحِلُّ مَيِّتُهُ"، ولا يصلح: الحِلُّ مَوْتُهُ؛ لأنَّه إنَّما يجري الحلال والحرام في هذا على ما يُتناول كالماء والطَّعام ونحوهما. ولا يجوز أيضًا: الحِلُّ مَيِّتُهُ^(٥)؛ لأنَّه بمنزلة الحال التي وقع الموت عليها. ولا يصلح أن يُقال في ذلك: حلال^(٦) [٢١٩/ب] ولا حرام؛ لأنَّه ليس من فعل الإنسان ومن جرى مجراه من المكلفين. [فلو قيل]^(٧): حلالٌ تناول مَوْتَهُ على الحال [التي]^(٨) مات (عليها)^(٩) لم يكن لهذا معنى. والمَيِّتَةُ: هي الموت على الحال التي يموت [عليها]^(١٠) المَيِّت.

وقد بان الفرق بين الرُّكْبَةِ والقِعدَةِ والجلِسة، وبين الرُّكُوب والقُعود

(١) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٢) في الأصل و(د): للحالية، والتَّصْوِيب من (ف).

(٣) ساقط من (د).

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٤، وشرح الأصول ٢٧٠.

(٥) قال الخطَّابي في اصلاح غلط المحدثين ٢٠: "عوام الرُّوَاة يولعون بكسر الميم من الميتة. يقولون: مَيِّتته، وإنَّما هي مَيِّتته، مفتوحة الميم، يريدون حيوان البحر إذا مات".

(٦) في (د): بحلال.

(٧) زيادة من (ف).

(٨) زيادة من (ف).

(٩) في الأصل و(د): عليه، والتَّصْوِيب من (ف).

(١٠) زيادة من (ف).

والجُلُوس، من جهة أنَّ أحدهما فيه معنى الحال، وليس كذلك الآخر، وأنَّ اشتراك^(١) (الفِعْلَة) بين ما فيه معنى الحال، وما ليس فيه معنى الحال لا يخلُّ بالدلالة في ذلك؛ لأنَّ مع الذي في معنى الحال التَّضمينَ بخاصَّة تلك الحروف^(٢).

وأما الشَّدة، والشَّعْرة، والدَّرْية، والدَّرَّة، فليس في شيء من هذا تضمين خاصَّة الحروف على هذه البنية بمعنى الحال^(٣).

وتقول: ليت شِعْري، ولا يجوز بالتَّاء التي في الشَّعْرة؛ لأنَّه كُثر استعماله، حتَّى وجب له التَّخفيف بحذف التَّاء. وكذلك تقول: ذهب بِعُذْرَتِها، وهو أبو عُذْرِها، [ولا يجوز بالتَّاء]^(٤)؛ لكثرة الاستعمال إلى حدٍّ^(٥) لا يخلُّ به الحذف. وتقول في المثل: تَسْمَعُ^(٦) بالمُعَيْدِي لا أن تراه، وإذا صَغَّرت في غير المثل قلت: «مُعَيْدِي»؛ لأنَّ المثل أحقُّ شيء بالتَّخفيف، فجرى على ذلك، ولم يُجْز تغييره^(٧). وتقول: هو (بِزْنَتِه)^(٨)؛ أي: بقدره^(٩) كأنَّه على مثل حاله في الوزن^(١٠).

(١) في (د): اشترك.

(٢) عقد الرَّمَانِي باباً للتَّضمين في كتابه النُّكت في إعجاز القرآن ١٠٢ وقسمه إلى وجهين: أحدهما ما كان يدلُّ عليه الكلام دلالة الإخبار، والآخر ما يدلُّ عليه دلالة القياس.

(٣) في شرح الأصول ٢٧٠: "وأما الشَّدة والشَّعْرة والدَّرْية والدَّرَّة فعلى معنى الحال، ولكنَّه خرج إلى المبالغة؛ لأنَّ هاء التَّأنيث تكون للمبالغة من نحو: علامة ونسَّابه".

(٤) زيادة من (ف).

(٥) في (د): أحد.

(٦) في (د): يسمع.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/٤٤، وشرح السِّيرافي ١٥/١١٨، والشِّيرازيات ١/٨١.

(٨) في الأصل و(د): بوزنته، والتَّصويب من (ف).

(٩) في (د): بقدرته.

(١٠) ينظر: الكتاب ٤/٤٤، والأصول ٣/١١٠.

وتقول: هذه عِدَّة، كأنَّها على مثل حال الرِّكْبَةِ في الوجود^(١)، وإمَّا العَدَدَ فمصدر مطلق، وعلى ذلك جرت: الضُّعَّة، والقِحَّة، والرَّدَّة، كأنَّها على حال الرِّكْبَةِ في الوجود، فهذا من المُشَبَّه^(٢).

وكلُّ (فَعَلَ) فأصلة في المرَّة الواحدة أن^(٣) يجيء على (فَعَلَة)، وإن اختلفت المصادر في المتعدِّي وغير المتعدِّي؛ لأنَّ الماضي لما كان على (فَعَلَ) بغير زيادة اقتضى مثل ذلك في المصدر، وكان أحقَّ به؛ لأنَّه الأصل، فلم يخرج عنه في الوضع، ولكن فُرِّق بين المتعدِّي وغير المتعدِّي بأن أُخرج غير المتعدِّي إلى (فُعُول)؛ لما [٢٢٠/أ] يقتضيه الاسم من تمام البيان بما ليس للفعل، فإذا صاروا إلى المرَّة الواحدة رجع جميع ذلك إلى (الفَعَلَة) على الأصل الأوَّل لكلِّ ما كان على (فَعَلَ)، فتقول: قَعَدَ قَعْدَةً، وجَلَسَ جَلْسَةً، وأَتَيْتُ أَتِيَةً.

فأما أَتَيْتُهُ إِيَّانَهُ، وَلَقَيْتُهُ لِقَاءَهُ، فيجوز على طريق النَّادر؛ تشبيهاً بِأَعْطَيْتُهُ إِعْطَاءَهُ^(٤).

وكلُّ ما زاد على الثلاثي من (أَفْعَلَ)، و(اسْتَفْعَلَ) و(افْتَعَلَ) و(انْفَعَلَ)^(٥)، ونحو ذلك (فمصدره)^(٦) في المرَّة على لفظ المصدر الجاري عليه نحو: أَعْطَيْتُهُ إِعْطَاءَهُ، واسْتَخَرَجْتُ اسْتِخْرَاجَهُ، وانْطَلَقْتُ انْطِلَاقَهُ^(٧).

(١) في (ف): الوجوب.

(٢) في شرح الأصول ٢٧٠: "فأما الزَّنة، والعِدَّة، والضُّعَّة، والقِحَّة فليس على معنى الحال، ولكنَّ الهاء عوض من المحذوف إذ أصله من وزنت، ووعدت، والوضيع، والوقح".

(٣) في (د): أي.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٤٥، والأصول ٣/١١٠، وشرح السَّيرافي ١٥/١١٩.

(٥) زيادة من (ف).

(٦) في الأصل و(د): فلمصدره، والتَّصويب من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٤/٤٥، وشرح السَّيرافي ١٥/١١٩، والمخصَّص ١٤/١٥٩.

وَأَمَّا ^(١) غَزَى غَزَاً بِمَعْنَى الْعَمَلَةِ الْوَاحِدَةِ فَعَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ ^(٢)، وَكَذَلِكَ حَجَّ حِجَّةً وَاحِدَةً. كُلُّ هَذَا مُشَبَّهٌ بِالْمَصْدَرِ مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ^(٣).

فَأَمَّا قَنَمَةً، وَسَهَكَةً، وَخَمَطَةً فَإِنَّمَا دَخَلَتْ الْهَاءُ فِيهِ؛ لِتَكْثِيرِ الْاسْمِ فِي هَذَا الْمَعْنَى مِنْ اسْمِ الرِّيحِ. وَأَمَّا الْبَنَّةُ ^(٤)، وَالشَّهْدَةُ، وَالْعَسَلَةُ فَمُشَبَّهٌ بِالْمَرَّةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ قِطْعَةٌ مِنْهُ ^(٥). فَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى (فَعْلَةٍ) بِخَاصَّةٍ مُضْمَنَةً بِمَعْنَى الْحَالِ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ وَمَوْضُوعٌ لَهُ، وَكُلُّ (فَعْلَةٍ) مِنْ غَيْرِ خَاصَّةٍ مُضْمَنَةً بِمَعْنَى الْحَالِ، فَلَيْسَ ^(٦) بِدَلِيلٍ عَلَيْهِ. فَعَلَى هَذَا مَجْرَى الْبَابِ.



(١) فِي (ف): فَأَمَّا.

(٢) فِي شَرْحِ الْأَصُولِ ٢٧١: "فَأَمَّا غَزَاهُ غَزَاً بِمَعْنَى الْفَعْلَةِ فَخَارِجٌ عَلَى بِنَاءِ الْفَعْلَةِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا دَلَّ عَلَى الْمَعْنَى فِيهِ بِتَضْمِينِهِ دُونَ صِيغَتِهِ الَّتِي هِيَ لَهُ فِي أَصْلِهِ".

(٣) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّعْلِيقَةِ ١٢٨/٤: "غَزَاةٌ وَحِجَّةٌ عَلَى فَعْلَةٍ، فَكَانَ يُقَالُ: غَزَوْهُ وَحِجَّتهُ، وَلَكِنْ اسْمٌ لِهَذَا أَيْ: لِلْعَمَلَةِ الْوَاحِدَةِ".

(٤) فِي (د): الْبَنَّةُ، وَفِي (ف): الْبَنَّةُ.

(٥) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/٤٥، وَشَرْحُ الْأَصُولِ ٢٧١.

(٦) فِي (ف): وَلَيْسَ.

باب مصدر الفعل المعتلّ اللام^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز (في مصدر الفعل المعتلّ اللام)^(٢) ممّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في مصدر الفعل المعتلّ اللام؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم كان الأصل للمعتلّ مع الصّحيح حتّى وجب أن يجري على قياسه؟....^(٣) [٢٢٠/ب]، ومَحَاه يَمْحُوهُ مَحَوًّا وهو مَاحٍ، وَقَلَاه يَقْلُوهُ قَلَوًّا وهو قَالَ^(٤) على (فَعَلَه يَفْعَلُه فَعَلًّا وهو فاعل)؟.

ولم لا يجوز في (فَعَلَه) من بنات الياء إلّا (يَفْعَلُه)، ولا فيه من بنات الواو إلّا (يَفْعَلُه)؟ ولم جاز: لَقَيْتُهُ أَلْقَاه لِقَاءً وَلُقِيًّا؟ وما نظيره من السّفاد والنّهوك؟ وهل ذلك لأنّه خرج إلى أقوى الزيادات؟ ولم جاز: قَلَيْتُهُ أَقْلِيه قَلِيًّا، وَشَرَيْتُهُ أَشْرِيه شَرِيًّا؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي الياء والواو منهن في موضع اللّامات".

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣٠ (بولاق)، ٤/ ٤٦ (هارون).

(٢) في (ف): هذا الباب.

(٣) بياض في الأصل. ويظهر أنّ الكلام مبتور وتقديره على منهج الشّارح: ولم جرى رَمَيْتُهُ يَرْمِيه رَمِيًّا وهو رَامٍ، وَمَرَاه يَمْرِيه مَرِيًّا وهو مَارٍ، وَطَلَاه يَطْلِيه وهو طَالٍ على فَعَلَه يَفْعَلُه فَعَلًّا وهو فاعلٌ ولم جرى غَزَاه يَغْزُوهُ غَزَوًّا وهو غَازٍ؟.

(٤) قلا العير قَلَوًّا: طردها وساقها، وَقَلَوْتُ الشَّيْءَ وَقَلَيْتُهُ قَلَوًّا وَقَلِيًّا: طبخته، والقلى: البغض.

ينظر: الصّحاح (قلا) ٦/ ٢٤٦٦، والأفعال للسّرقسطي (قلا) ٢/ ١٢٩.

ولم جاز: لِمَي يَلْمَى لُمِيًّا وَلَمِيًّا - إِسْوَدَّتْ شَفْتَهُ - (١)؟.

ولم جاز: هَدَيْتُهُ أَهْدِيهِ هُدًى؟ ولم كان (فُعَل) في هَدَيْتُهُ عِوضًا من (فَعَل)؟ وما وجه الشَّرْكَ بين (فُعَل) و(فُعَل)، وكونهما عِوضًا من (فُعَل) حتى جاز: قَلَيْتُهُ قَلًى، وَقَرَيْتُهُ قَرًى (٢) كما جاز: هَدَيْتُهُ هُدًى؟ وما نظير اشتراكهما في المصدر من (اشتراكهما في الجمع) (٣) من قولهم: كَسَوَهُ وَكُسِيَ، وَجَذَوَهُ وَجُذِيَ (٤)، وَصَوَّهَ وَصُوًى (٥)؟ وما نظير ذلك من كَسَرَهُ وَكُسِرَ، وَبُرِمَهُ وَبُرِمَ؟ ولم غلب (فُعَل) على (فُعَل) في المصدر والجمع حتى كَثُرَ (فُعَل)، وَقَلَّ (فُعَل)، فكان أكثر العرب (٦) يقول: رُشُوهُ وَرِشَا، وَحُبُوهُ وَحِبا، وَكُسُوهُ وَكِسَى، وَجَذُوهُ وَجَذَى، مع أَنَّ الأصل في (فُعَلَة): (فُعَل)؟ وهل ذلك لطلب الخفة بالكسرة في المعتل؟.

ولم جاز: شَرَيْتُهُ شَرًى، وَرَضَيْتُهُ رِضًا؟.

(١) أو سمره في الشَّفَتَيْنِ أو اللَّثَّة. ويقال: اللَّمَى، واللَّمَى، وبالضَّمِّ لغة أهل الحجاز عن الهجري.

ينظر: المقصور والممدود للقالبي ٧٥، واللَّسان (لأ) ١٥/٢٥٧.

(٢) قرئت الضيف قرًى، وقراء: أحسنت إليه، وقرئت الماء في الحوض قرًى وقرًى؛ أي: جمعته.

ينظر: المقصور والممدود للقالبي ١٨٠، والصَّحاح (قرى) ٦/٢٤٩١.

(٣) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٤) الجذوة: عود غليظ فيه نار، وفيه ثلاث لغات: جذوة وجذوة وجذوة.

ينظر: المقصور والممدود للقالبي ١٨٠، والصَّحاح (جذى) ٦/٢٣٠٠.

(٥) الصُّوَى: الأعلام المنصوبة في الطُّرُق، أو الأرض الصَّلْبة الغليظة.

ينظر: المقصور والممدود للقالبي ٢٢٤، والصَّحاح (صوى) ٦/٢٤٠٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٤٧.

ولم [جاز]^(١): عَتَا يَعْتُو عُتْوًا كَخَرَجَ خُرُوجًا، وَثَبَتَ ثُبُوتًا؟ ولم جاز: دَنَا [يَدْنُو]^(٢) دُنُوًا، وَثَوَى يَثْوِي ثَوِيًا^(٣)، وَمَضَى يَمْضِي مَضِيًّا، وَهُوَ عَاتٍ، وَثَاوٍ، وَدَانٍ وَمَاضٍ؟.

ولم جاز: نَمَى يَنْمِي^(٤) نَمَاءً، وَبَدَا يَبْدُو بَدَاءً، وَنَثَا يَنْثُو نَثَاءً^(٥)، وَقَضَى يَقْضِي قَضَاءً على كثرة (الْفَعَال) فيه في موضع (الْفُعُول)؟ وما نظيره من الصَّحِيح في الثَّبَات والذَّهَاب؟.

ولم جاز: بَدَا يَبْدُو بَدَاءً، وَنَثَا يَنْثُو نَثًا بالقصر والمد؟ وما نظيره في الجمع من قولهم: غَزَى وَالسُّقَا؟ وما نظيره من الصَّحِيح في الحَلَب، وَالسَّلَب [٢٢١/أ]، وَالْجَلَب.

ولم جاز: جَرَى جَرِيًّا، وَعَدَى عَدُوًّا كَسَكَّتْ سَكَّتًا؟.

ولم جاز: زَنَى يَزْنِي زِنًى، وَسَرَى يَسْرِي سُرًى، وَتَقَى يَتَّقِي تُقًى كَهَدَى يَهْدِي هُدًى؟.

(١) زيادة يقتضيها السَّيَاق.

(٢) زيادة من الأجوبة.

(٣) ثوى بالمكان ثواءً وثويًا: أقام به.

ينظر: المقصور والممدود لابن ولاد ٧٥، والصَّحاح (ثوى) ٢٢٩٦/٦.

(٤) ينمي وينمو لغتان، وعند علماء اللغة ينمي أفصح من ينمو، وينمولغة لبعض العرب، وقال الفراء في كتابه البهي: رأيت نحوي أهل الحجاز يقولون للخضاب وأشباهه: ينمو، وللحال: ينمي، وأنشد:

..... وانم كما ينمي الخضابُ في اليد.

ينظر: تصحيح الفصيح ٤٠، وتحفة المجد الصريح ١٦.

(٥) الثَّاء من القول مثل الثَّناء؛ إلا أنه في الخير والشر جميعًا، والثَّناء في الخير خاصَّة.

ينظر: المقصور والممدود للقاللي ٨٦، والصَّحاح (نثا) ٢٥٠١/٦.

ولم جاز: بَهُوَ يَنْهُو بِهِاءً وهو بِهِي^(١) كَجَمَلٍ جَمَالًا وهو جَمِيلٌ؟.

ولم جاز: سَرَوْ يَسْرُو سَرَوًا وهو سَرِيٌّ، وظَرْفَ ظَرْفًا؟.

ولم جاز: بَذُو يَبْذُو بَذَاءً وهو بَذِيٌّ كَسَقَمٍ سَقَامًا وهو سَقِيمٌ؟ ولم أُجْري
الشَّقَاءَ مجرى البَذَاءِ^(٢)، وجاز: بَذَيْتُكَمَا جاز: شَقِيتُ^(٣)، وَدَهَوْتُ دَهَاءً وأنت
دَهِيٌّ ك(سَمَحَ سَمَاحًا)^(٤)؟ ولم جاز: دَاهٍ كَعَاقِلٍ؟ ولم جاز: عَاقِرٌ فِي عَقْرِ؟ ولم
أُجْري: (دَهِيٌّ)^(٥) مجرى لَيْبٍ؟.

ولم جاز: دَهَا يَذْهُو وَدَاهٍ كَعَقَلٍ وَعَاقِلٍ؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٨.

(٢) في (د): النداء.

وفي الكتاب ٤/ ٤٨: "وقالوا: البذاء كما قالوا: الشَّقَاءُ".

(٣) في الكتاب ٤/ ٤٨: "وبعض العرب يقول: بذيت، كما تقول: شَقِيت".

(٤) في الأصل و(د): سمح سماجًا، والتَّصْوِيبُ مِنَ الْأَجُوبَةِ والكتاب ٤/ ٤٨.

(٥) في الأصل و(د): بهي، والتَّصْوِيبُ مِنَ الْأَجُوبَةِ والكتاب ٤/ ٤٨.

❖ الجواب:

الذي يجوز في (مصدر الفعل المعتل اللام)^(١) إجراؤه على نظيره من الصحيح، إلا بمقدار ما يقتضيه الاعتلال^(٢)، ولا يجوز إخراجه عن ذلك؛ لأنَّ الصحيح هو الأصل، إذ الثقل في حروف العلة عارض، والأصل هو المطرد اللّازم، والغالب على الباب يجري مجرى اللّازم^(٣)، وكلُّ نادر فهو فرع على الأصل المطرد^(٤)، والاعتلال نادر، والصحيح مُطرد، فهو أصل من هذا الوجه. ويوضح ذلك أنّه لو كان في موضع حرف العلة [حرف]^(٥) صحيح، لجرى جميع ذلك على قياس واحد، وكذلك [لو]^(٦) وقع حرف العلة ساكنًا قبله فتحه - لصح^(٧). وهذا يدلُّ على أنَّ الاعتلال إنّما يكون لعارض الثقل في حروف العلة خاصّة.

وتقول: رَمَيْتُهُ أَرَمِيهِ رَمِيًّا وأنا رَامَ، وَمَرَاهُ يَمْرِيهِ مَرِيًّا وهو مَارٍ، وطلّاه يَطْلِيهِ طَلِيًّا وهو طَالٍ^(٨)، فيجري جميع ذلك على قياس الأصل في (فَعَلَهُ يَفْعَلُهُ فَعْلًا وهو فَاعِلٌ). وتقول: غَزَاهُ يَغْزُوهُ غَزَوًا وهو غَازٍ، وَمَحَاهُ يَمْحُوهُ مَحَوًّا وهو مَاحٍ، وَقَلَاهُ يَقْلُوهُ قَلَوًا وهو قَالَ [ب/٢٢١]. فيجري جميع ذلك على قياس الأصل

(١) في (ف): ذلك.

(٢) ينظر: شرح الأصول ٢٦٢.

(٣) في (د): اللام.

(٤) الغالب مع كثرته يتخلف بخلاف المطرد الذي يستمرُّ في الكلام ولا يتخلف.

ينظر: داعي الفلاح ٣١٢/١.

(٥) زيادة من (ف).

(٦) زيادة من (ف).

(٧) ينظر: سر الصناعة ٢٠/١.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/٤٦، وشرح السيرافي ١٥/١٢١، والمخصّص ١٤/١٦٠.

في (فَعَلَهْ يَفْعُلُهْ فَعَلًا وهو فاعِل) ^(١)، إِلَّا بمقدار ما اقتضاه الاعتلال ^(٢) من لزوم (فَعَل) من بنات الياء لـ (يَفْعَل)، ولزوم (فَعَل) من بنات الواو لـ (يَفْعَل)؛ ليكون دالًّا على أصل الحرف من الياء أو الواو.

ولا يخرج بنات الياء إلى (يَفْعَل)، فيخرج إلى الثقل بقلب الياء واوًا، فجرى كل واحد منهما على ما هو أحقُّ به. ولم يخرج بذلك ^(٣) عن ما يجوز في نظيره من الصحيح، إذ الجائر المُطَرَّد نظير اللّازم المُطَرَّد. وتقول: لَقَيْتُهُ لِقَاءً وَلُقِيًّا ^(٤) على الخروج ^(٥) إلى أقوى الزيادات بخفتها وكثرتها كما خرج سَفَدَه يَسْفُدُه سِفَادًا، وَنَهَكُه يَنْهَكُه نُهُوًّا.

وتقول: قَلَيْتُهُ أَقْلِيَه قَلًى، وَشَرَيْتُهُ أَشْرِيَه شَرًى ^(٦) على الخروج عن (فَعَل) إلى (فِعَل)؛ لَأَنَّهُ يُؤَاخِيَه؛ لَأَنَّهُ ^(٧) على ثلاثة أحرف من غير زيادة، إذ كانت الأحرف الثلاثة في (فَعَل)، و (فِعَل)، و (فُعَل) متآخية بسكون العين، وتعاقب الحركات على الفاء، وكانت الأحرف الثلاثة التي بعدها من (فَعَل) و (فِعَل) و (فُعَل) متآخية بفتحة العين، وتعاقب الحركات على الفاء. والأحرف الستة كلّها متآخية، وإن كان بعضها أقرب إلى بعض من البعض الآخر.

(١) من قوله: غزاه يغزوه إلى قوله: يقلوه قُلُوا. تكرر في الأصل و (د).

(٢) في شرح الأصول ٢٦٢: "غزاه يغزوه غزواً وهو غازٍ ومغزوٌّ، فهذا كقتله يقتله قتلاً وهو قاتل ومقتول إِلَّا بمقدار ما اقتضاه الاعتلال".

(٣) في (د): بذكره.

(٤) لُقِيًّا: وزنها فُعُول وأصلها لُقُويٌّ وقلبت الواو ياء؛ لسبقها بالسكون.

ينظر: شرح السيرافي ١٥/١٢١، والمخصّص ١٤/١٦٠.

(٥) في الأصل: على الأصل الخروج، وشطب النَّاسخ لفظة: الأصل، وأثبتت في (د).

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٤٦، والحلبات ١٣٥، وشرح الأصول ٢٦٢.

(٧) في (ف): بَأَنَّهُ.

وتقول: لِمَي يَلْمَى لِمِيًا [وَلَمِيًا]^(١)، (فُلْمِي)^(٢) على قياس الأصل في جَلَسَ
يَجْلِسُ جُلُوسًا، وَلَمِيًا على التشبيه بالمتعدي من ضَرَبَ ضَرْبًا.

وتقول: هَدَيْتُهُ أَهْدِيهِ هُدًى؛ لَأَنَّ (فَعَلَ) يُؤَاخِي (فَعَلَ) من جهة أَنَّهُ
ليس بينهما إِلَّا الضَّمَّة في موضع الكسرة، و(فَعَلَ) و(فَعَلَ) في المصدر عوض
من (فَعَلَ) الذي منع منه، وهو الأصل فيه^(٣).

وتقول: قَلَيْتُهُ قَلًى، وَقَرَيْتُهُ قَرًى كما (تقول)^(٤): هَدَيْتُهُ هُدًى، فيشتركان في
مصدر (فَعَلْتُهُ) [٢٢٢/١] كما يشتركان في الجمع من قولهم: جُذَوَةٌ وَجِذًى
وَجُذًى، وَصَوَّةٌ وَصَوًى وَصَوًى، وَرُشَوَةٌ وَرِشًا وَرُشًا^(٥). ونظير ذلك في
الصَّحِيحِ كِسْرَةٌ وَكِسْرٌ، وَبُرْمَةٌ وَبُرْمٌ، ليس بينهما إِلَّا ضَمَّةُ الفاء موضع
الكسرة^(٦). و(فَعَلَ) أَغْلَبَ من (فَعَلَ) في المصدر والجمع؛ لطلب الخفة
بالكسرة^(٧) في المعتل.

وتقول: شَرَيْتُهُ أَشْرِيهِ شَرًى، وَرَضَيْتُهُ أَرْضِيهِ رَضًا^(٨)، فيجيء في
(فَعَلْتُهُ)، و(فَعَلْتُهُ): (فَعَلَ).

(١) زيادة من (ف).

(٢) في الأصل و(د): وَلُمِي، والتصويب من (ف)

(٣) قال أبو علي في التعليلة ١٢٩/٤: "جعلوا هُدًى عوضًا من المصدر في هديت، ولم يجيء له
مصدر؛ لأنَّ هُدًى صار عوضًا منه، والبدل والمبدل منه لا يجتمعان".

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة.

(٥) ذكر في المسائل زيادة على ذلك: حُبَوَةٌ وَحِبَا، وَكُسُوَةٌ وَكِسَى.

وتنظر هذه اللغات في: إصلاح المنطق ١٧٥، والمنتخب ٥٣٣/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٦/٤، والتعليلة ٤٣٠/٤، وشرح الأصول ٢٦٢.

(٧) في (ف): في الكسرة.

(٨) رَضًا تكتب بالألف على مذهب البصريين، وعلى مذهب الكوفيين تجوز بالألف والياء.

ينظر: المقصور والممدود للقال ١٨٢، والمقصود والممدود لابن ولاد ١٢٨.

وتقول: عَتَا يَعْتُو عُتْوًا عَلَى قِيَاسِ الْأَصْلِ فِيمَا لَا يَتَعَدَّى. وَكَذَلِكَ دَنَا يَدْنُو دُنُوًا، وَثَوَى يَثْوِي ثَوِيًا، وَمَضَى يَمْضِي مُضِيًا^(١).

وتقول^(٢): نَمَى يَنْمِي نَمَاءً، وَبَدَا يَبْدُو بَدَاءً وَبَدَاً، وَنَثَا يَنْثُو نَثَاءً وَنَثًا - بالقصر والمد - عَلَى نَظِيرِهِ فِي الْجَمْعِ مِنْ غَزَى وَالسَّقَا، وَقَضَى يَقْضِي قَضَاءً عَلَى كَثَرَةِ (الْفَعَالِ) فِي مَوْضِعِ (الْفُعُولِ)؛ طَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ فِي الْمَعْتَلِّ، مَعَ إِجْرَائِهِ عَلَى نَظِيرِهِ فِي الثَّبَاتِ وَالذَّهَابِ^(٣). وَإِجْرَاءُ النَّثَا وَالْبَدَا^(٤) - بالقصر - عَلَى نَظِيرِهِ مِنَ الْحَلَبِ، وَالسَّلَبِ، وَالْجَلَبِ^(٥).

وتقول: جَرَى يَجْرِي جَرِيًا، وَعَدَا يَعْدُو عَدْوًا كَسَكَّتَ سَكْتًا فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الرُّجُوعُ إِلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ فِي أَنْ كُلَّ مَا كَانَ عَلَى (فَعَلٍ) فَلَهُ (الْفُعْلُ) فِي الْمَصْدَرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَتَعَدِّيِّ، إِذْ قَدْ كَثُرَ فِيمَا لَا يَتَعَدَّى (الْفُعُولُ) حَتَّى صَارَ أَغْلَبَ عَلَيْهِ.

وتقول: زَنَى يَزْنِي زِنًى، وَسَرَى يَسْرِي سُرًى، وَتَقَى يَتَّقِي تُقًى^(٦) كَهَدَى يَهْدِي هُدًى؛ لِلْمُنَاسَبَةِ الَّتِي [بَيْنَ] (فَعَلٍ)، وَ(فُعْلٍ) عَلَى مَا بَيَّنَّا^(٨).

(١) فِي شَرْحِ الْأَصُولِ ٢٦٢: "فَهُوَ فُعُولٌ إِلَّا أَنَّهُ أَدْرَكَهُ الْإِعْتِلَالُ".

(٢) فِي (د): تَقُولُ.

(٣) كَثُرَ الْفَعَالُ فِي مَعْتَلِّ اللَّامِ لِكِرَاهِيَةِ الْيَاءِ مَعَ الْكُسْرَةِ، وَالْوَاوَاتِ مَعَ الضَّمَّةِ، فَعَدَلُوا عَنْ فُعُولٍ إِلَى فَعَالٍ، فَلَوْ جَاءَ عَلَى فُعُولٍ لَقَالُوا: بَدَا بُدُوًا، وَهَكَذَا الْبَاقِي.

يَنْظُرُ: شَرْحُ السِّيَرَاتِي ١٥/١٢٤، وَالْمَخْصَصُ ١٤/١٦٢.

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/٤٧، وَالْأَصُولُ ٣/١٠٦، وَشَرْحُ السِّيَرَاتِي ١٥/١٢٤.

(٥) فِي شَرْحِ الْأَصُولِ ٢٦٢: "وَنَثَا نَثًا كَقَوْلِكَ: سَرَقَ سَرَقًا".

(٦) قَالَ السِّيَرَاتِي ١٥/١٢٢: "وَبَعْضُ النَّاسِ يَظُنُّ أَنَّهُ يُقَالُ: تَقَى يَتَّقِي بِسُكُونِ النَّاءِ، وَلَوْ كَانَ كَمَا ظَنَّ لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ رَمَى يَرْمِي، وَلَكِنْ الْأَمْرُ مِنْهُ: اتَّقِ يَا زَيْدُ كَمَا تَقُولُ: اِرْمِ يَا زَيْدُ".

(٧) زِيَادَةٌ مِنْ (ف).

(٨) يَنْظُرُ: ص (٣١٨) مِنَ التَّحْقِيقِ.

وتقول: **بِهَوَّ يَبْهَوُ بِهَاءٌ** وهو **بِهِيٌّ** ك**جَمَلٍ يَجْمَلُ** **جَمَالًا** وهو **جَمِيلٌ** ^(١) على القياس في أخلاق النَّفْسِ، إذ هو من الخصال التي تستمرُّ عليها النَّفْسُ، والمصدر **يَجِيءُ** في الأصل على ثلاثة أوجه: (فُعِلَ)، و(فَعَالَةٌ)، و(فَعَالَ).

وتقول: **سَرَوْ يَسْرُو سَرَوًا** وهو **سَرِيٌّ** على القياس في أخلاق النَّفْسِ [٢٢٢/ب] إلا في المصدر، فإنه مُشَبَّه بنظيره في الفعل من **يَقْتُلُ قَتْلًا**، وعلى ذلك جاء **ظَرَفَ ظَرْفًا** ^(٢).

وتقول: **بَذُو يَبْذُو بَذَاءً** و(هو **بَذِيٌّ**) ^(٣) على القياس في أخلاق النَّفْسِ، ونظيره: **سَقَمَ يَسْقُمُ سَقَامًا** وهو **سَقِيمٌ**. وأجري الشَّقَاءُ مجرى البَذَاءِ؛ للتَّقَارُبِ بينهما كما أجزى **بَذِيَّتٌ** مجرى **شَقِيَّتٍ** ^(٤).

و[تقول] ^(٥): **دَهِيَّو يَدْهَوُ دَهَاءً** وهو **دَهِيٌّ** على القياس في أخلاق النَّفْسِ **كَسَمَحَ يَسْمُحُ سَمَاحًا**، ويجوز: **دَاهٍ** على التشبيه بعَاقِلَ.

وتقول: **عَقَرَّ** وهو **عَاقِرٌ**، فيخرج إلى (فَاعِلٍ)؛ لآتِه أقوى الصِّفَاتِ. ويجوز: **دَهِيٌّ** ك**لَبِيبٍ** في أخلاق النَّفْسِ. فأما قولهم: **دَهَا يَدْهَوُ** وهو **دَاهٍ**، فعلى التشبيه بعَاقِلَ وهو **عَاقِلٌ** ^(٦).

(١) ينظر: الكتاب ٤/٤٨، وشرح الأصول ٢٦٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٤٨، وشرح السِّيرافي ١٥/١٢٥، والمخصَّص ١٤/١٦٠.

(٣) في النُّسخ جاءت بعد قوله: في أخلاق النَّفْسِ، وإثباتها هنا أولى.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٤٨، وشرح السِّيرافي ١٥/١٢٥، وشرح الأصول ٢٦٣.

(٥) زيادة من (ف).

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٤٨، وشرح السِّيرافي ١٥/١٢٦، والمخصَّص ١٤/١٦٢.

باب المصدر (المعتل) ^(١) العين في الثلاثي ^(٢)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في (مصدر المعتل العين من الثلاثي ممّا لا يجوز) ^(٣).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في مصدر المعتل العين في الثلاثي؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جاز: بَعَثَهُ يَبْعًا، وَكَلَّمَهُ كَلِمًا، وَكَأَنَّ وَبَائِعٌ؟. ولم جاز: سَقَطَهُ سَوَقًا، وَقُلْتُهُ قَوْلًا، وَسَائِقٌ وَقَائِلٌ؟. ولم جاز: زُرْتُهُ زِيَارَةً، وَعُدْتُهُ عِيَادَةً، وَحُكِمَتْهُ حِيَاكَةً؟ وما معنى قوله: "فَرُّوا مِنْ فُعُولٍ إِلَى فِعَالَةٍ فِي هَذَا" ^(٤)؟. ولم جاز: عَبَدَهُ عِبَادَةً، وَعَمَرَ الدَّارَ عِمَارَةً؟ ولم جاز: خَفَّتُهُ أَخَافُهُ خَوْفًا وَأَنَا خَائِفٌ، وَهَبْتُهُ أَهَابُهُ وَأَنَا هَائِبٌ؟ ولم جاز: هَيَّيْتُ وَخَشَيْتُ؟. ولم جاز: رَجُلٌ خَافٌ ^(٥)؟ وما زنة خَافٍ؟ ولم حمله على (فَعِل)؟. ولم جاز: نَلَّتُهُ أَنَالُهُ (نَيْلًا) ^(٦) وَأَنَا نَائِلٌ ^(٧)، وَذِمَّتُهُ أَذِيْمُهُ ذَامًا، وَعَبْتُهُ أَعِيْبُهُ عَابًا، وَسَرَقَهُ سَرَقًا؟.

(١) في الأصل و(د): المعتدل، والتصويب من (ف).

(٢) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الواو والياء التي الياء والواو فيهن عينات". ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣١ (بولاق)، و٤٩/ ٤ (هارون).

(٣) في (ف): هذا الباب وما لا يجوز.

(٤) عبارة الكتاب ٤/ ٤٩: "كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا الْفُعُولَ فَفَرُّوا إِلَى هَذَا كَرَاهِيَّةِ الْوَاوَاتِ وَالضَّمَاتِ".

(٥) في الكتاب ٤/ ٤٩: "وقد قال بعض العرب: هذا رجل خاف".

(٦) في الأصل: تتلا، والتصويب من (د).

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٠.

ولم جاز: سُؤْتُهُ سُوءٌ، وَقْتُهُ قُوتٌ، كَشَغَلَهُ شُغْلًا، وَسَاءٌ كَشَاغِلٌ؟.

ولم جاز: عِفَّتُهُ أَعَاَفُهُ عِيَاَفَةً وَأَنَا عَائِفٌ؟ ولم جاز [٢٢٣/أ]: (زِدْتُهُ أَزِيدُهُ (زِيَادَةً)^(١) وَأَنَا زَائِدٌ؟.

ولم جاز)^(٢): سُرْتُهُ أَسُورُهُ سُؤُورًا^(٣) وَأَنَا سَائِرٌ، وَغُرْتُ أَغُورُ غُؤُورًا وَأَنَا غَائِرٌ كَجَمَدٍ جُمُودًا وَهُوَ جَامِدٌ - وَغُرْتُ فِي الشَّيْءِ غُؤُورًا وَغِيَارًا: إِذَا دَخَلْتُ فِيهِ^(٤) -؟ وما الشَّاهد في قول الأَخْطَلِ^(٥):

لَمَّا أَتَوْهَا بِمِصْبَاحٍ وَمِيزٍ لَهُمْ سَارَتْ إِلَيْهِمْ سُؤُورُ الْأَبْجَلِ الضَّارِي^(٦)؟

وقول العَجَّاجِ^(٧):

سُرْتُ إِلَيْهِ فِي أَعَالِي السُّورِ^(٨)؟

(١) ساقط من (د).

(٢) من قوله: زدته، إلى قوله: جاز، أثبت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٣) سار إليه يسور سُؤُورًا: وثب، وارتفع.

ينظر: الصَّحاح (وثب) ٢ / ٦٩٠، والقاموس (سور) ٢ / ٥٤.

(٤) ينظر: البارع (غار) ٤٠٧، والمحكم (غور) ٦ / ٣٤.

(٥) هو غياث بن غوث بن الصَّلْتِ التَّغْلَبِي، المعروف بالعَجَّاج، راجز مشهور. ت (٩٠هـ).

ينظر: الشُّعر والشُّعراء ١ / ٤٧٣، والأعلام ٥ / ١٢٣.

(٦) من البسيط، والشَّاهد فيه: (سُؤُور) على القياس؛ لَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ فَجَاءَ عَلَى الْأَصْلِ.

ينظر: الدِّيوان ١٢٩، والكتاب ٤ / ٥٠، وشرح السِّيرافي ١٥ / ١٢٧، والمخصَّص ١٤ / ١٦٣.

(٧) هو عبد الله بن رُوْبَةَ بن لبيد التَّمِيمِي. ت (٩٠هـ).

ينظر: طبقات فحول الشُّعراء ٢ / ٣٧٨، والأعلام ٤ / ٨٦.

(٨) من الرَّجَز، والشَّاهد فيه: (السُّور) حيث أراد السُّؤُور، فحذف إحدى الواوين استئقلاً.

ينظر: الدِّيوان ٢٣٠، والكتاب ٤ / ٥١، والنُّكت ٢ / ١٠٥٠، وتحصيل عين الذهب ٥٤٨.

ولم جاز: غَابَتِ الشَّمْسُ غُيُوبًا، وَبَادَتِ تَبِيدُ بُيُودًا^(١)؟.

ولم جاز: صَامَ يَصُومُ صِيَامًا، وَأَبَتِ الشَّمْسُ إِيَابًا وَأُؤُوبًا كَرَجَعَ رُجُوعًا؟.

ولم جاز: النَّفَارُ، وَالنُّفُورُ، وَالشُّبَابُ؟ ولم جاز: نَاحَ يَنْوُحُ نِيَاحَةً، وَقَافَ يَقُوفُ قِيَاْفَةً^(٢)، وَعَافَ يَعِيفُ عِيَاْفَةً؟ ولم جاز: صَاحَ صِيَاْحًا، وَغَابَتِ الشَّمْسُ غِيَابًا؟.

ولم جاز: دَامَ يَدُومُ دَوَامًا وَهُوَ دَائِمٌ^(٣)، وَزَالَ يَزُولُ زَوَالًا وَهُوَ زَائِلٌ، وَرَاحَ يَرُوحُ رَوَاحًا وَهُوَ رَائِحٌ؟.

ولم جاز: حَاضَتِ حَيْضًا، وَصَامَتِ صَوْمًا، وَحَالَ حَوَالًا كَسَكَتَ سَكْتًا، وَمَالَ يَمِيلُ مَيْلًا؟.

ولم جاز: لِعَتَ تَلَاعٌ لَاعًا وَهُوَ (لَاعٌ)^(٤) كَجَزَعَ جَزَعًا وَهُوَ جَزَعٌ؟.

ولم جاز: دِئْتَتَ تَدَاءُ دَاءً وَهُوَ دَاءٌ كَوَجَعَتِ وَجَعًا وَهُوَ وَجَعٌ؟ ولم جاز: لِعَتَ وَ(أنت) ^(٥) لَائِعٌ مِثْلَ بَعْتِ وَأنتَ بَائِعٌ؟ ولم كان لَاعٌ أَكْثَرُ؟.

(١) بادت الشمس بُيُودًا: غربت.

ينظر: اللسان (بید) ٩٧/٣، والقاموس (باد) ٢٨٩/١.

(٢) قاف الأثر قياْفة: تتبعه.

ينظر: التهذيب (قاف) ٣٣٠/٩، والمحکم (قوف) ٢٥٦/٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٢/٤.

(٤) في الأصل و(د): لاح، والتَّصْوِيبُ من (ف).

ولاع يلاع ويلوع لوعًا ولاعة: جبن، ولاع يلاع: ساء خلقه، ورجل هاع لاع؛ أي: جزوع ضجر.

ينظر: إصلاح المنطق ٥٩٤، والأفعال للسَّرقِسطي (لاع) ٤٧٠/٢.

(٥) في الأصل و(د): لأنت، والتَّصْوِيبُ من الأجوبة.

❖ الجواب:

الذي^(١) يجوز في مصدر المعتلّ العين في الثلاثيِّ إجراؤه على (قياس)^(٢) نظيره من الصَّحيح، إلَّا بمقدار ما اقتضاه (من)^(٣) الاعتلال كما جاز في المعتلّ اللّام. ولا يجوز خروجه عنه؛ لأنّه الأصل فيه. وتقول: بَعُثَ بَيْعًا، وَكَلَّتْهُ كَيْلًا، وَأَنَا كَائِلٌ وَبَائِعٌ، فهذا على قياس الأصل. وكذلك: سُقْتُه سَوْقًا، وَقُلْتُه قَوْلًا، وَسَائِقٌ وَقَائِلٌ^(٤).

وتقول: زُرْتُه زِيَارَةً، وَعُدْتُه عِيَادَةً، وَحُكِّتْهُ حِيَاكَةً، فذكر سيبويه أنّهم عدلوا إلى (فِعَالَةٍ)؛ فِرَارًا من ثِقَلِ^(٥) (فُعُول) في المعتلّ^(٦). ولقائل أن يقول: (فُعُول) [٢٢٣/ب] ليس بأصل في المتعدي، فما وجه قوله: "عدلوا عمّا ليس بأصل فيه إلى غيره"؟ وجوابه: أنّه لما كان (فُعُول) أصلًا يطرّد في المصادر، جاز أن يؤمّمه، فإذا ثَقُلَ عدلوا عنه إلى مناسب له خفيف.

ويحتمل وجهًا آخر: وهو أنّ بناء (فُعُول)^(٧) و(فِعَال) متآخيان بحرف العلة الواقعة ثالثة، مع أنّهما يحيئان في معنى واحد (كالنُّفُور)^(٨) والنَّفَار، والشُّبُوب والشَّبَاب، فلمّا تناسبت هذه الأبنية الثلاثة من (فُعُول)، و(فِعَال)، و(فِعَال) قويت، وجاز أن تقوم مقام الأصل في (فَعَل).

(١) في (ف): والذي.

(٢) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة.

(٣) ساقط من (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٤٩، وشرح الأصول ٢٦٣.

(٥) في (د): يقل.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٤٩. وكلام سيبويه بمعناه.

(٧) في النسخ: فعال، والأصحّ ما أثبتته لدلالة الكلام عليه.

(٨) في الأصل و(د): كنفور، والتّصويب من (ف).

فأَمَّا دخول الهاء فيكون عَوْضًا لِمَا^(١) مُنِعَ من الأصل مع الإيذان بمناسبة هذه الأبنية الثلاثة، وقد جاز في الصَّحِيح: عَبَدَه عِبَادَةً، وَعَمَرَ الدَّارَ عِمَارَةً، فهو في المعتلُّ أقوى إذ جاز في الصَّحِيح^(٢).

وتقول: خِفْتُهُ أَخَافُهُ خَوْفًا وأنا خَائِفٌ، وَهَبْتُهُ أَهَابُهُ وأنا هَائِبٌ، فهذا على قياس الأصل. فَأَمَّا هَيْبَةٌ وَخَشْيَةٌ فجاز؛ للاستغناء بـ(فَعْلَةٍ) في هذا عن جنس الفعل الذي هو (الفعل)^(٣)، وَحَسُنَ ذلك؛ لأنَّ قليل الهَيْبَةِ كثير، قد قام مقام الجنس. ويجوز: رَجُلٌ خَافٌ، وهو (فَعِل) كَفَرِقَ^(٤).

وتقول: نِلْتُهُ أَنَالَهُ نَيْلًا وأنا نَائِلٌ، وَذِمْتُهُ أَذِيمُهُ ذَيْمًا^(٥)، وَعَبَيْتُهُ أَعَيْبُهُ عَيْبًا، وَذَائِمٌ وَعَائِبٌ، فهذا على الأصل. فَأَمَّا (الذَّامُ)^(٦) والعَابُ، فهو (فَعَل) كالسَّرَقِ^(٧).

ويجوز: سُوِّتُهُ سُوءًا، وَقَتُّهُ قُوًّا^(٨) كَشَغَلْتُهُ شُغْلًا؛ لمناسبة (فُعِل) لـ(فَعَل)، فجاز أن يقوم مقامه، وسَاءَ كَشَاغِلٌ على القياس.

وتقول: عَفَيْتُهُ أَعَافُهُ عِافَةً وأنا عَائِفٌ، فهو على الأصل، إِلَّا في عِافَةٍ فَإِنَّهَا على المناسبة بقوة [هذه]^(٩) الزَّيَادَةُ كَقُوَّةِ الأصل في (الفعل).

(١) في (ف): مما.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٤٩، وشرح السَّيرافي ١٥/١٢٦، والمخصَّص ١٤/١٦٣.

(٣) في (د): العقل.

(٤) قال السَّيرافي ١٥/١٢٧: "وأصله خَوْفٌ، فقلبت الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها".

(٥) ذَيْمًا: لم ترد في الكتاب والسَّيرافي.

(٦) في الأصل وَ (د): الذَّام، والتَّصْوِيب من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٤/٥٠، والأصول ٣/١٠٧، وشرح السَّيرافي ١٥/١٢٧.

(٨) جعل سيبويه ٤/٥٠: القُوت مصدر، وقد تقدَّم في باب: ما جاء من المصادر على فُعُول ٤/٤٢:

أن المصدر القُوت، والقُوت: اسم لما يُقْتَت، وقد نبَّه على ذلك السَّيرافي ١٥/١٢٧.

(٩) زيادة من (ف).

وتقول: زِدْتُهُ أَزِيدُهُ زِيَادَةً وَأَنَا زَائِدٌ، (فالزِّيَادَةُ)^(١) كالْعِيَاةِ^(٢) في الخروج إلى مناسبٍ للأصل.

وتقول: سُرْتُهُ أَسُورُهُ سُؤُورًا وَأَنَا سَائِرٌ، فهذا على الأصل فيما [٢٢٤/أ] لا يتعدى إذ هو محذوف من سُرْتُ إليه.

وتقول: غُرْتُ أَغُورُ غُؤُورًا وَأَنَا غَائِرٌ كَجَمَدٍ جُمُودًا وهو جَامِدٌ، وَغُرْتُ في الشَّيْءِ غُؤُورًا وَغِيَارًا^(٣)، فغُؤُورٌ على الأصل، وَغِيَارٌ على المناسب للأصل^(٤). وقال الأخطل:

لَمَّا أَتَوْهَا بِمِصْبَاحٍ وَمِيزٍ لَهُمْ سَارَتْ إِلَيْهِمْ سُؤُورُ الْأَبْجَلِ الضَّارِي^(٥)

وقال العجاج:

سُرْتُ إِلَيْهِ فِي أَعَالِي السُّورِ^(٦).

وتقول: غَابَتْ الشَّمْسُ غُيُوبًا، وَبَادَتْ تَبِيدُ بَيُودًا، فهذا على الأصل.

وتقول: صَامَ يَصُومُ صِيَامًا، وَآبَتْ الشَّمْسُ إِيَابًا، ف(فَعَال) على المناسب للأصل في القوَّة. فَأَمَّا آبَتْ أَوْوَبًا، فهذا على الأصل كَرَجَعَ رُجُوعًا^(٧).

وتقول: نَاحَ يُنَوِّحُ نِيَاحَةً، وَقَافَ يَقُوفُ قِيَاةً، وَعَافَ يَعِيفُ عِيَاةً. فهذا كله على الأصل، إِلَّا (فِعَالَةً) فَإِنَّهُ عَلَى الْمُنَاسِبِ لِلأَصْلِ. وتقول: صَاحَ يَصِيحُ

(١) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٠، وشرح السِّيرافي ١٥/ ١٢٧، والمخصَّص ١٤/ ١٦٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٠، والأصول ٣/ ١٠٧، وشرح السِّيرافي ١٥/ ١٢٧.

(٤) أي كون حرف العلة ثالثًا.

(٥) تقدَّم تخريجه ص (٣٢٣) من التَّحْقِيقِ.

(٦) تقدَّم تخريجه ص (٣٢٣) من التَّحْقِيقِ.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٥١، وشرح السِّيرافي ١٥/ ١٢٧.

صِيَاْحًا، وَغَابَتْ الشَّمْسُ غِيَابًا^(١). فهذا على المناسب للأصل.

وتقول: دَامَ يَدُومٌ دَوَامًا وهو دَائِمٌ، وَزَالَ يَزُولُ زَوَالًا وهو زَائِلٌ، وَرَاحَ يَرُوحُ رَوَاحًا وهو رَائِحٌ^(٢)، فهذا على الأصل [إِلَّا]^(٣) في (فَعَال) فَإِنَّهُ عَلَى المناسب للأصل، وَإِنْ كَانَ (فَعَال) أَشَدَّ مَنَاسِبَةً لِلأَصْلِ؛ لَأَنَّهُ (إِلَى)^(٤) (فُعُول) أَقْرَبُ، وَيَجِبُ لَهُ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكْثَرُ.

وتقول: حَاضَتْ حَيْضًا، وَصَامَتْ صَوْمًا، وَحَالَ حَوْلًا، وَمَالَ يَمِيلُ مَيْلًا كَسَكَّتْ سَكَّتًا^(٥)، فهذا مُشَبَّهٌ بِالْمُتَعَدِّي. ويجوز أَنْ يَكُونَ مِمَّا رُدَّ إِلَى الْأَصْلِ الْأَوَّلِ؛ فِرَارًا مِنْ (الْفُعُول) فِي الْمَعْتَلِّ.

وتقول: لِعَتَ تَلَاعٌ لَاعًا وَأَنْتَ لَاعٌ^(٦)، (فهذا على الأصل إِلَّا فِي الْمَصْدَرِ وَالصِّفَةِ. فَاَلْمَصْدَرُ: لَاعٌ)^(٧)، وَتَقْدِيرُهُ: لَوَعٌ^(٨)، وَالصِّفَةُ: لَاعٌ، وَتَقْدِيرُهَا: لَوَعٌ^(٩).

(١) ينظر: الكتاب ٥٢/٤، وشرح السيرافي ١٥/١٢٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٢/٤، وشرح السيرافي ١٥/١٢٧، والمختصص ١٤/١٦٣.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ(د): عَلَى، التَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٥) ينظر: الكتاب ٥٢/٤، وشرح السيرافي ١٥/١٢٨.

(٦) فِي (ف): لَائِعٌ.

(٧) سَاقَطَ مِنْ (ف).

(٨) فِي شَرْحِ الْأَصُولِ ٢٦٣: "فَالْمَصْدَرُ وَالصِّفَةُ عَلَى صِيغَةٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا أَنَّ الْمَصْدَرَ: فَعَلَ أَدْرَكَهُ الْإِعْتِلَالُ فَصَارَتْ وَآوَهُ أَلْفًا، وَالصِّفَةُ: فَعَلَ أَدْرَكَهَا الْإِعْتِلَالُ، فَصَارَتْ وَآوَهَا أَلْفًا".

(٩) سَاقَطَ مِنْ (ف).

وتقول: دِئَتْ تَدَاءُ دَاءً وهو دَاءٌ على هذا القياس^(١). ويجوز: لِعَتْ وأنت لَائِعٌ مثل [٢٢٤/ب] بَعْتُ وأنت بَائِعٌ، ولاعٌ أكثر؛ لأنه بفرق أشبه^(٢).

تمَّ والحمد لله وحده، وصلواته على محمد نبيه وعبداه.

يتلوه في الجزء الثالث والخمسين:

باب مصدر الفعل المعتلّ الفاء [٢٢٥/أ].



(١) ينظر: الكتاب ٥٢/٤، وشرح السيرافي ١٢٨/١٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٢/٤، وشرح الأصول ٢٦٣.

الجزء الثالث والخمسون

من شرح كتاب سيبويه.

إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النّحويّ

أيّده الله [٢٢٥/ب] [تعالى] ^(١)

(١) زيادة من (د).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسَّر

باب مصدر الفعل المعتلّ الفاء (١)

الغرض (فيه) (٢) أن يُبين ما يجوز في (مصدر المعتلّ الفاء) (٣) ممّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في مصدر المعتلّ الفاء؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم
جاز: وَعَدْتُهُ أَعِدُّهُ وَعَدًّا، وَوَزَنْتُهُ أَزِنُّهُ وَزَنًّا، وَوَأَذَنْتُهُ أَيْدُهُ وَأُذًا بإعلال الفاء من
(يَفْعُل) وتصحيحها في (فَعْل)، و(فَعَل)؟ ولم لا يجوز (يَفْعُل) في هذا الباب؟
ولم جاز في يَوْجَلُ أربعة أوجه، ولم يحذف؟ ومن أين صار الثقل في
يَوْجَلُ في دون منزلة الثقل في يُوْعَد حتّى اختلف حكمهما بتوفير حروف
أحدهما، ونقصها في الآخر؟ وهل ذلك؛ لأنّ الواو في أحدهما بين ياء وكسرة (٤)،
وفي الآخر بين ياء وفتحة؟

وما وجه قول بعض العرب: وَجَدَ يَجِدُ (٥)؟ ولم قلّ مثل هذا في الكلام

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو التي الواو فيهن فاء "

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣٢ (بولاق)، ٤/ ٥٢ (هارون).

(٢) ساقط من (ف).

(٣) في (ف): هذا الباب.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٣.

(٥) هي لغة بني عامر. قال ابن القطّاع: أنشد سيبويه لجرير:

لو شئتَ قد تقَعَ الفؤادُ بشربةٍ تدعُ الصّوادي لا يجِدُن غليلا

ولم يرد هذا الشاهد في الكتاب وشرّحه.

ينظر: ديوان الأدب ٣/ ٢٤٨، وأبنية الأسماء والأفعال ٣٢٧.

حتى لا يكاد يُعرف مثله؟.

ولم جاز: وَرَدَ يَرُدُّ وَرُودًا، وَوَجَبَ يَجِبُ وَجُوبًا؟.

ولم جاز: وَضُوٌّ يَوْضُوٌّ، وَوَضْعٌ يَوْضَعُ على الإتمام في القياس مع أَنَّ الواو التي بين ياء وضمه أثقل من الواو التي بين ياء وكسرة؟.

ولم جاز: وَرَمَ يَرِمُ^(١)، وَوَرَعَ يَرِعُ، وَوَرَعًا وَوَرَمًا؟ ولم جاز في لغة بعض العرب: يَوْرَعُ وَيَوْرَعُ^(٢)، ولم يَجْز: يَوْرَمُ؟ ولم جاز: وَخَدَ يَخْدُ وَخَدًا^(٣)، و«وَعَرَ يَوْعَرُ وَغَرًا»^(٤)؟ ولم جاز: وَلِيَّ يَلِيَّ؟.

وما حكم: (يَفْعِلُ) فيما فاؤه ياء؟ ولم جاز: يَأْسُ يَيْئُسُ وَيَسَرَّ يَيْسِرُ^(٥) (وَيَمَنُ يَيْمَنُ؟ وما وجه قول بعض العرب: يَأْسُ يَيْئُسُ)^(٦)؟ ولم كان هذا في القلّة كيَجْدُ؟.

وما وجه قولهم: وَطِئَ يَطِئُ، وَوَسَعَ يَسَعُ، فهلاً ظهرت الواو كما تظهر^(٧) في يَوْجَلُ؟ ولم قَدَّرَه على (يَفْعِلُ)^(٨) ثم فُتِحَ لأجل حروف الحلق؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٤، والمحكم (ورع) ٢/ ٢٥١.

(٣) في طبعتي الكتاب ٢/ ٢٣٣ (بولاق)، ٤/ ٥٤ (هارون): وَجَدَ يَجِدُ وَجْدًا، وفي شرح السَّيرافي ١٥/ ١٣٠: وَخَدَ البعير يَخْدُ. ووخد البعير: أسرع ووسّع الخطأ.

ينظر: الإبل ١٤٨، والمحكم (وخد) ٥/ ١٧٤.

(٤) ضبطت في الكتاب ٤/ ٥٤: وَغَرًا.

وَوَغَرَ صدره يَوَغَرُ وَغَرًا، وَوَغَرَ يَغَرُ وَغَرًا: توقد من الغيظ.

ينظر: الصَّحاح (وغر) ٢/ ٨٤٦، والأفعال للسَّرقسطيَّ (وغر) ٤/ ٢٣٨.

(٥) في بُغْيَةِ الآمال ١٠٠: يَسَرَّ يَيْسِرُ إذا ضرب بالقداح، ويسر يَيْسِرُ إذا استغنى.

(٦) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٧) في (د): يظهر.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٥.

❖ الجواب:

الذي يجوز في مصدر المعتل الفاء إجراؤه في (فَعَلَ) على (يَفْعُلُ)، ولا يجوز فيه^(١): (يَفْعُلُ) [٢٢٦/أ] إِلَّا على طريق النَّادر؛ لثقل الواو بين ياء وضمّة، مع وجود السَّبيل إلى ما هو أخفُّ منه وهو (يَفْعُلُ) على قياس الصَّحيح في (فَعَلَ يَفْعُلُ)^(٢). فأمّا (فَعَلَ) فيلزمه (يَفْعُلُ)، وكذلك (فَعُلُ) يلزمه (يَفْعُلُ). والثقل في هذا الباب على ثلاثة أوجه: أثقلها (يَفْعُلُ)؛ لوقوع الواو بين (ياء وضمّة، ثم يَفْعُلُ؛ لوقوع الواو بين ياء وكسرة، ثم يَفْعُلُ؛ لوقوع الواو بين (ياء وفتحة؛ ولذلك^(٤) عُمِلَ في التَّخفيف بمقتضى حاله، فَرُفِضَ (يَفْعُلُ) في (فَعَلَ) إذ وُجِدَ طريق إلى رفضه، وخُفِّفَ (يَفْعُلُ) بحذف الواو الثَّقيلة^(٥)، ولم يُجْزَ في (يَفْعُلُ) حذف الواو، ولكن خُفِّفَ بما دون ذلك من قلب الحرف إلى ما هو أخفُّ منه مع توفير الحروف.

وتقول: وَعَدْتُهُ أَعِدْهُ وَعَدًّا، وَوَزَنْتُهُ أَرِزْهُ وَزَنًّا، وَوَأَدْتُهُ أَيْدُهُ وَأَدًّا، وَوَصَفْتُهُ أَصِفْهُ وَصَفًّا فَكُلُّ هذا [على]^(٦) قياس الأصل في إعلال الواو بالحذف، وتصحيح (فَعَلَ) و (فَعُلُ)^(٧)؛ لأنَّ (فَعَلَ) أخفُّ الأبنية كلّها، و (فَعَلَ) أخفُّ الأبنية المتحرّكة بغير زيادة.

(١) في (ف): ولا يجوز فيه التَّغيير.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٢، وشرح السَّيرافي ١٥/ ١٢٩، وشرح الأصول ٢٦٣.

(٣) ساقط من (د).

(٤) في (د): كذلك.

(٥) يرى الكوفيون أنَّ الواو سقطت في باب يَعِدُ فرقًا بين ما يتعدَّى وبين ما لا يتعدَّى وأبطل السَّيرافي قولهم من وجوه عدة.

ينظر: شرح السَّيرافي ١٥/ ١٢٩، والمخصَّص ١٤/ ١٦٤، والإنصاف ٢/ ٦٤٤.

(٦) زيادة من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٢، والأصول ٣/ ١٠٨، وشرح السَّيرافي ١٥/ ١٢٩.

ويجوز في (يَوْجَلُ) ^(١) أربعة أوجه: يَوْجَلُ؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ مِنْ غَيْرِ عِلَّةٍ تُوجِبُ الْمَنْعَ مِنْهُ ^(٢). ويجوز: يَاجَلُ؛ لِقَلْبِ الْوَاوِ إِلَى حَرْفٍ مُنَاسِبٍ لَهَا هُوَ أَخْفُ مِنْهَا ^(٣). ويجوز: (يَيَجَلُ) ^(٤)؛ لِقَلْبِ الْوَاوِ إِلَى حَرْفٍ أَقْرَبَ إِلَيْهَا وَأَخْفُ مِنْهَا، إِذْ كَانَتْ الْيَاءُ أَقْرَبَ إِلَى الْوَاوِ مِنْهَا إِلَى الْأَلْفِ، إِلَّا أَنَّ الْأَلْفَ أَخْفُ مِنَ الْيَاءِ ^(٥). ويجوز: يَيَجَلُ عَلَى طَرِيقَةٍ مِنْ قَالَ: تَعَلَّمَ؛ لِتَقَلُّبِ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ بِأَمْرٍ لَا زَمَ، وَلَا ^(٦) يَلْزَمُ عَلَى هَذَا كَسْرُ الْيَاءِ فِي يَعَلَّمُ ^(٧). فهذه أربعة أوجه في يَوْجَلُ.

وقال بعض العرب على طريق النَّادِر: وَجَدَ يُجْدُ، فِجَاءٌ بِهِ عَلَى (يَفْعُلُ)، وَأَعْلَ بِحَذْفِ الْوَاوِ؛ تَشْبِيهًا بِ(يَفْعُلُ). وَوَجْهٌ ذَلِكَ الْإِذْنَانِ بِأَنَّ (فَعَلَ) لَهُ: (يَفْعُلُ)، وَ(يَفْعُلُ)، وَإِنَّمَا عُذِلَ عَنْ (يَفْعُلُ)؛ لِلثَّقَلِ ^(٨).

وتقول: وَرَدَ يَرِدُ وَرُودًا، وَوَجَبَ يَجِبُ وَجُوبًا، فَهَذَا عَلَى الْقِيَاسِ فِيمَا لَا يَتَعَدَّى.

وتقول: وَضُؤٌ يَوْضُؤُ، وَوَضْعٌ يَوْضُعُ [٢٢٦/ب] عَلَى الْإِتْمَامِ ^(٩)؛ لَأَنَّهُ

(١) في الأصل و(د): يوجى، والتصويب من (ف).

(٢) هذه لغة نسبها سيبويه ٤ / ١١ إلى الحجازيين، ونسبها الفراء في لغات القرآن ٨ لقريش وكنانة.

(٣) هذه لغة نسبها الفراء في لغات القرآن ٨ إلى بني عامر.

(٤) في الأصل و(د): وييجل، والتصويب من (ف).

(٥) هذه لغة نسبها ابن خالويه في ليس في كلام العرب ٨٥ إلى بني أسد.

(٦) في (د): ما.

(٧) هذه لغة نسبت إلى بني تميم، كسروا الياء في هذا النوع خاصة، وأنشدوا:

قَعِيدَكَ أَلَا تُسْمِعِيهِ مَلَامَةً وَلَا تُنَكِّي قُرَحَ الْفَوَادِ فَيَبْجَعَا.

ينظر: الجمل المنسوب للخليل ٢٩٢، ولغات القرآن ٨، ودقائق التصريف ٢٢٥.

(٨) في شرح الأصول ٢٦٤: "وقالوا: وجد يُجْدُ على الشُّدُودِ، وهو شاذ في القياس والاستعمال، ويجد أكثر في الاستعمال، والنظائر كلها على يفعل، ولكنه جاز يُجْدُ؛ للإشعار بالاشتراك في فعل".

(٩) ينظر: الكتاب ٤ / ٥٣، والحليبات ١٢٩.

لا طريق إلى الإعلال بأنه ليس موضع تغيير كما هو في (يَفْعُلُ) بلزومه دون «يَفْعُلُ»، فترك على أصله، وكان أحق به. وذلك أن موضع التَّغْيِيرُ بَعْلَةٌ لازمة يُؤنس بتغيير التَّخْفِيفِ كما جرى في (فَعِيلَة) و(فَعِيل) في النَّسَبِ، واطرد^(١) القياس في (فَعِيلَة) بال حذف فيه كقولك: حَنِيفَةٌ وَحَنَفِيٌّ، وَرَبِيعَةٌ وَرَبْعِيٌّ. ولم يجب مثل ذلك في (فَعِيل)، بل القياس فيه تركه على حاله كقولك: ثَقِيفِيٌّ، وَإِنَّمَا جاز: ثَقِيفِيٌّ؛ لكثرة الاستعمال. فأما لو نسبت إلى رَغِيفٍ أو حَمِيدٍ لم يَجُزْ إِلَّا رَغِيفِيٌّ وَحَمِيدِيٌّ^(٢).

وتقول: وَرِمَ يَرِمُ، وَوَرَعَ يَرَعُ وَوَرَعًا، وَوَرَمًا، فهذا على حَسَبِ يَحْسِبُ، والمعتلُّ أحقُّ به؛ لأنَّه يكتسب خفَّةً. والوَرَعَ والوَرَمَ على قياس الأصل. وبعض العرب يقول: وَرَعَ يَوْرَعُ، وَوَعَرَ يَوْعَرُ، وَوَحَرَ يَوْحَرُ على قياس الأصل^(٣). ولا يجوز: يَوْرَمُ للاستغناء بِيَرِمُ^(٤). وتقول: وَخَدَ يَخْدُ وَخَدًا؛ لأنَّه على قياس الأصل، وَوَعَرَ يَوْعَرُ وَوَعَرًا، (فالمصدر)^(٥) على (فَعْل)؛^(٦) للتَّشْبِيهِ^(٧) بـ(فَعْل) في المتعدي.

وتقول: وَلِي يَلِي على حَسَبِ يَحْسِبُ، وقياس المصدر فيه (فَعْل) كقولك:

(١) في (ف): فاطر د.

(٢) باب فُعِيلَة اجتمع فيه سببان موجبان للحذف، وهما: طلب التَّخْفِيفِ، وتأنيس التَّغْيِيرِ لحذف تاء التَّأْنِيثِ، وباب فَعِيلٍ ليس فيه إلَّا سبب واحد وهو طلب التَّخْفِيفِ.

ينظر: أسرار العربية ٣٧٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٤/٤، والأصول ١٠٨/٣، وشرح السَّيرافي ١٣٢/١٥.

(٤) في شرح الأصول ٢٦٤: "فأما ورم يرم ففيه مثل ما ذكرنا، إلا أنَّه لزمه التَّغْيِيرُ؛ للإشعار بقوة فعل يفعل في المعتل على منزلته في الصَّحِيح، فلم يجوز: يورم لهذه العلة".

(٥) في الأصل و(د): في المصدر، والتَّصْوِيبُ من (ف).

(٦) ساقط من (ف).

(٧) في (ف): التَّشْبِيهِ.

وَلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٌّ^(١).

وَأَمَّا مَا فَأَوَّه يَاء فَتَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ الَّتِي بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ (أَخْفُ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ)^(٢). يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ يُقَرُّ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِي مِثْلِ لَوَيْتُ يَدَهُ لَيًّا. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ أَثْقَلُ مِنَ الْيَاءِ إِذْ كَانَتْ لَا تَصَحُّ مَعَهَا، وَلَا يُقَرُّ إِلَّا إِلَى الْيَاءِ، فَتَقُولُ: يَأْسَ يَيْسُسُ، وَيَسَرَ يَيْسِرُ، وَيَمَنُ يَيْمَنُ، وَيَعَرَّ يَيْعِرُ^(٣)، كُلُّ هَذَا عَلَى الْقِيَاسِ. فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: يَأْسَ يَيْسُسُ فَنَادِرٌ كَيْجِدُ. وَوَجْهُ التَّشْبِيهِ يَجِدُ مِنْ جِهَةِ وَقُوعِ الْيَاءِ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، كَالْوَاوِ الَّتِي بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ^(٤).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَطِئَ يَطَأُ، وَوَسَعَ يَسَعُ، فَلَيْسَ هَذِهِ الْفَتْحَةُ هِيَ الَّتِي تَجِبُ لـ (فَعِلَ) فِي (يَفْعَلُ)، وَإِنَّمَا هِيَ فَتْحَةٌ وَجِبَتْ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ، وَهُوَ [٢٢٧/أ] عَلَى حَسَبِ يَحْسَبُ كَقَوْلِكَ فِي الْمَعْتَلِّ: وَرِمُ يَرِمُ^(٥)، ثُمَّ فَتَحَتْ الْعَيْنُ مِنْ أَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ كَمَا تُفْتَحُ فِي يَقْرَأُ وَيَضَعُ^(٦).

(١) فِي شَرْحِ الْأَصُولِ: "وَأَمَّا وَلِيٍّ يَلِيٍّ فْفِيهِ مِثْلُ مَا فِي وَرِمَ يَرِمُ مَعَ اكْتِنَافِ حَرْفِ الْعَلَّةِ طَرَفِيهِ، فَعُدِّلَ بِهِ إِلَى يَفْعِلُ لِلْخَفَةِ بِحَذْفِ الْوَاوِ".

(٢) أُثْبِتَ فِي الْأَصْلِ فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ.

(٣) يَعَرَّ يَيْعِرُ لَمْ تَأْتِ فِي الْمَسَائِلِ، وَلَمْ تَرُدْ فِي الْكِتَابِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَذَكَرَهَا سِيبَوَيْهِ فِي بَابٍ: مَا كَانَتْ الْيَاءُ فِيهِ أَوَّلًا ٣٣٧ / ٤. وَيَعَرَّتِ الْغَنَمُ تَيْعَرُ: صَاحَتْ.

يَنْظُرُ: الصَّحَّاحُ (يَعَرُ) ٨٥٩ / ٢، وَالْأَفْعَالُ لِلْسَّرْقَسْتِي (يَعَرُ) ٢٩٨ / ٤.

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٥٤ / ٤، وَالْحَلَبِيَّاتُ ١٣٠، وَشَرْحُ الْأَصُولِ ٢٦٤.

(٥) فِي (ف): يَرِمُ.

(٦) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٥٥ / ٤، وَالتَّكْمِلَةُ ٥٧٧، وَشَرْحُ الْأَصُولِ ٢٦٤.

باب أفعِل (١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في (أفعل) (٢) ممّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (أفعل)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك (٣)؟ ولم كان الأصل فيه التعدية؟ وهل ذلك لأنّه جارٍ على معنى التعدية لا يخرج عنها إلّا إلى ما أشبهها على طريق التفرّيع على الأصل؟ ولم جرى في خرج وأخرجته، ودخل وأدخلته، وجلس وأجلسته، وفرع وأفرغته، وخاف وأخفّته، وجال وأجلّته (٤)، ومكث وأمكّثته؟.

ولم جاز الاشتراك في فرّخته وأفرّخته، وغرّمته وأغرّمته، وفرّغته وأفرّغته (٥)، وملّحته وأملّحته (٦)، وفرّغته وأفرّغته؟.

ولم جاز: ظرّفته ونبّلته، وقلّ فيه (أفعلته)؟.

ولم جاز: نزّلته وأنزّلته؟ ولم الشاهد في: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾ (٧)؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في الفعل للمعنى".

ينظر: الكتاب ٢/٢٣٣ (بولاق)، و٤/٥٥ (هارون).

(٢) في (ف): هذا الباب.

(٣) في (د): ذكره.

(٤) بعدها في الكتاب ٤/٥٥: وجاء وأجأته.

(٥) فرّغته وأفرّغته لم ترد في الكتاب وشرح السّيرافي.

(٦) في الكتاب ٤/٥٥: "وسمعنا من العرب من يقول: أملّحته". قال أبو حاتم السّجستاني في فعلت وأفعلت ١٠٦: "ملّحت القدر: ألقيت فيها ما كفهاها، وأملّحت القدر: أفسدتها بكثرة الملح".

(٧) سورة الأنعام: الآية ٣٧. والقراءة في طبعتي الكتاب ٢/٢٣٥ (بولاق)، و٤/٥٦ (هارون):

ولم جاز: كَثَرَهُمْ وَأَكْثَرَهُمْ^(١)، وَقَلَّلَهُمْ وَأَقَلَّلَهُمْ؟.

ولم كان (فَعَّلَهُ) في هذا هو الدَّاخل على (أَفْعَلَهُ)، ولم يكن (أَفْعَلَهُ) هو الدَّاخل على (فَعَّلَهُ)؟.

ولم جاز: طَرَدْتُهُ بمعنى نَحَيْتُهُ، وَأَطْرَدْتُهُ: جَعَلْتُهُ طَرِيدًا^(٢)، وكلاهما يتعدى؟ وهل ذلك؛ لأنَّه يشبه المتعدّي على مفعولين إذ هو بمنزلة جعلته طريدًا، والأوّل بمنزلة جعلتُ تنحيته، وإن كان كل واحد منهما في مخرج اللَّفْظ يتعدّى إلى واحد، وطردتِ الكلابُ الصَّيْدَ؛ أي: جعلتُ (تُنَحِّيهِ)^(٣) من جهة إلى جهة؟.

ولم جاز: طَلَعْتُ؛ أي: بَدَوْتُ، وَأَطْلَعْتُ عليهم؛ أي: بَدَوْتُ بالهجوم عليهم^(٤)؛ أي: جعلتهم مهجومًا عليهم؟.

ولم جاز: شَرَقَتِ الشَّمْسُ: بَدَتْ، وَأَشْرَقَتْ: أَضَاءَتْ وَصَفَتْ^(٥)؛ أي: صار بدؤها مضيئًا [مُشْرِقًا]^(٦)؟ ولم جاز: سَرَعَ وَأَسْرَعُ، وَبَطُؤُ وَأَبْطَأُ وكلاهما [٢٢٧/ب] لا يتعدى؟ وهل ذلك لأنَّ أَسْرَعَ في معنى المتعدّي، إذ هو بمنزلة صار سَرِيعًا في عمله، وليس كذلك: سَرَعَ؛ لأنَّه في نفسه، وكذلك: بَطُؤُ كأنَّها غريزة فيه كقولك: خَفَّ وَثَقُلَ؟.

= (لولا أنزل عليه)، بالتخفيف، وفي شواذ القراءات للكرماني ١٦٧ عن أبي واقد: (لولا نَزَلَ).

(١) ينظر: الكتاب ٥٦/٤.

(٢) في الكتاب ٥٦/٤: "جعلته طريدًا هاربًا".

(٣) في الأصل و(د): تنحيته، والتصويب من الأجوبة.

(٤) في الكتاب ٥٦/٤: أطلعت عليهم أي: هجمت عليهم.

(٥) ينظر: فعلت وأفعلت للزجاج ٣٤، والألفات لابن خالويه ٨٣.

(٦) طمست في الأصل، وأثبتها من (د).

ولم جاز: فَتِنَ الرَّجُلُ وَفَتْنَتْهُ، وَحَزِنَ وَحَزْنَتْهُ، [وَرَجَعَ] ^(١) وَرَجَعَتْهُ عَلَى أَنَّ أحدهما متعدّ والآخر غير متعدّ، وكلاهما على (فَعَلَ) من غير زيادة الهمزة (في أوَّلِه) ^(٢)؟ وهل ذلك لأنَّ اختلاف البناء في (فَعَلَ) و(فَعَلْتُهُ) يقوم مقام زيادة الهمزة. فأَمَّا رَجَعَ وَرَجَعَتْهُ؛ فللاشعار بتضمّن معنى التَّعْدِيَةِ في أحدهما دون الآخر كما يتضمّن وَجَدْتُ بمعنى عَلِمْتُ، خلاف وَجَدْتُ بمعنى وَجَدْتُ الضَّالَّةَ ^(٣)؟ ولم جاز: فَتْنَتْهُ وَأَفْتَنْتُهُ ^(٤)، وَحَزْنَتْهُ وَأَحْزَنْتُهُ وكلاهما يتعدّى إلى واحد؟ وهل ذلك لأنَّ أَفْتَنْتُهُ بمنزلة المتعدّي إلى اثنين إذ معناه جعلته فَاتِنًا. وكذلك أَحْزَنْتُهُ: جعلته حَزِينًا. فأَمَّا فَتْنَتْهُ: فجعلت فِتْنَةً فيه، وَحَزْنَتْهُ: جعلت حُزْنًا فيه كما تقول: كَحَلْتُهُ: جعلت كُحْلًا فيه، وَدَهَنْتُهُ: جعلت دُهْنًا فيه ^(٥)؟

ولم جاز: شَتَرَ الرَّجُلُ وَشَتَرْتُ عَيْنَهُ ^(٦)؟ وهل ذلك لأنَّ اختلاف البناء يقوم في البيان مقام (زيادة الهمزة) ^(٧)؟ ولم جاز: شَتَرَ الرَّجُلُ وَأَشْتَرْتُهُ كَفَرَعَ وَأَفْزَعْتُهُ؟ ولم لا يكون: شَتَرْتُ عَيْنَهُ تَغْيِيرًا عن الأصل من شَتَرَ الرَّجُلُ؟ وهل ذلك لأنَّه ليس فيه زيادة على الأصل، وإنَّما هو اختلاف حركات لاختلاف المعنى؟

(١) زيادة من الأجوبة.

(٢) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٣) ينظر: تصحيح الفصح ١٨٧.

(٤) قال بعض أهل اللغة: لا يقال إلا فتنته وهي اللغة الكثيرة، وقال آخرون: أفتنته.

ينظر: فعلت وأفعلت لأبي حاتم ٩١، والجمهرة (فتن) ٤٠٦/١.

(٥) في الكتاب ٥٦/٤: "جعلت فيه كحلًا، وجعلت فيه دهنًا".

(٦) ينظر: الكتاب ٥٧/٤.

والشَّتْر: إنشقاق جفن العين، وقيل: انقلاب في جفن العين الأسفل.

ينظر: الجمهرة (شتر) ٣٩٢/١، والمحيط (شتر) ٣٠٥/٧.

(٧) في الأصل ود: زيادة هل الهمزة، والصَّحِيح ما أثبتته.

ولم جاز: عَوَرَتْ عَيْنُهُ وَعُرْتُهَا كَحَزَنَ وَحَزْنَتْهُ، وَسَوَدَتْ وَسِيدَتْهَا؟ وما الشَّاهد في قول نصيب^(١):

سَوَدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنَ الْقُوهِي بِيضٌ بَنَائِقُهُ^(٢)؟

ولم جاز في إنشاد بعضهم: سُدْتُ عَلَى مَعْنَى سَوَدْتُ؟.

ولم جاز في قول بعض العرب: أَفْتَنْتُ الرَّجُلَ^(٣)، وَأَحَزَنْتُهُ^(٤)، وَأَرْجَعْتُهُ^(٥)، وَأَعَوَرْتُ عَيْنَهُ [٢٢٨/١] مع أَنَّهُ يَكْفِي فِي التَّعْدِيَةِ (فَعَلْتُهُ) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ؟ وهل ذلك لبيان أَنِّي جعلته على الصَّفة التي هو عليها كقولك: جعلته حزيناً، وجعلته فاتناً، وجعلته راجعاً، وجعلته أعورَ، وقد تجعله كذلك بحكمك أَنَّهُ هَكَذَا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَجْعَلَ الْمَعْنَى فِيهِ؟.

ولم جاز: جَبَرَتْ يَدَهُ وَجَبَرْتُهَا، وَرَكَضَتِ الدَّابَّةَ وَرَكَضْتُهَا، وَنَزَحَتْ الرِّكِيَّةَ^(٦) وَنَزَحْتُهَا، وَسَارَ الدَّابَّةَ وَ(سَرْتُهَا)^(٧)، وَنَقَصَ الدَّرْهَمَ وَنَقَصْتُهُ،

(١) هو نصيب بن رباح، مولى كنانة، شاعر فحل، من شعراء العصر الأموي. ت (١٠٨هـ).

ينظر: الشعر والشعراء ٣٩٨/١، والأعلام ٣١/٨.

(٢) من الطَّوِيل، والشَّاهد فيه: (سَوَدْتُ)، وهو يريد اسْوَدَدْتُ فَبَنَاهُ عَلَى فَعَلْتُ.

ينظر: الديوان ١١٠، والكتاب ٥٧/٤، وشرح السيرافي ١٣٦/١٥، وتحصيل عين الذهب ٥٤٩.

(٣) فتنته لغة أهل الحجاز، وأهل نجد يقولون: أفتنته.

ينظر: فعلت وفعلت لأبي حاتم ٩١، واللَّسان (فتن) ٣١٧/١٣.

(٤) حزنه لغة قريش، وأحزنه لغة تميم.

ينظر: الصَّحاح (حزن) ٢٠٩٨/٥، واللَّسان (حزن) ١١١/١٣.

(٥) أَرَجَعْتُهُ لُغَةً هَذَا فِي رَجَعْتُهُ.

ينظر: شرح أشعار الهذليين ٢٤/١، وديوان الأدب ٣١٠/٢.

(٦) الرِّكِيَّة: البئر، ونزحت البئر: استقيت ماءها كله، وبئر نزوح: قليلة الماء.

ينظر: المجلد (نزع) ٣٩٦/٤، والصَّحاح (ركا) ٢٣٦١/٦.

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ(د): سَرْتُهُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

وْغَاضَ الْمَاءِ وَغَضَّتُهُ.

ولمَ جاز: رَجَسَ الرَّجُلُ وَرَجَسْتُهُ؟ فَلِمَ جاز في الأوَّل اختلاف المعنى مع اتِّفَاق الصِّيْغَةِ؟.

ولمَ جاز: فَطَرْتُهُ فَأَفْطَرَ، وَبَشَّرْتُهُ فَأَبْشَرَ عَلَى أَنَّ الأوَّل متعدٍّ، والثَّاني غير متعدٍّ؟ وهل ذلك لأنَّه في معنى المتعدِّي كقولك: صار مفطراً، وصار مستبشراً؟ ولمَ كان هذا النحو قليلاً؟.

ولمَ جاز: خَطَّأْتُهُ، وَفَسَقْتُهُ، وَزَيَّيْتُهِ، وَسَقَيْتُهُ، وَرَعَيْتُهُ؛ أي: قلت له: سقاك الله ورعاك، وَلَحَنْتُهُ، وَجَدَعْتُهُ، وَعَقَّرْتُهُ^(١)، وَأَفَفْتُ بِهِ؟ وهل ذلك لأنَّ جميعه في معنى القول له بتسميته، أو الدَّعاء له، أو عليه، فجاء على صفة المبالغة لما يقتضيه القول من المبالغة في البيان عنه؟.

ولمَ جاز: أَسْقَيْتُهُ في معنى سَقَيْتُهُ؛ أي: قلت له: سقاك الله؟ ولمَ كانت (أَفَعَلْتُهُ) في هذا هو الدَّاخِل على (فَعَلْتُهُ)؟ وما الشَّاهد في قول ذي الرُّمَّة^(٢):
وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لِيَّةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي حَوْلَهُ وَأُخَاطِبُهُ
وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مَاءُ أَبْنَاهُ تُكَلِّمُنِي أَحْبَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(٣)؟

ولمَ جاز: قَتَلْتُهُ وَأَقْتَلْتُهُ؛ أي: عَرَّضْتُهُ لِلْقَتْلِ^(٤)؟ وهل ذلك لأنَّ أَقْتَلْتُهُ بمنزلة المتعدِّي إلى مفعولين، إذ معناه جعلت غيري يَقْتُلُهُ، وإن كان على مخرج

(١) عَقَرَهُ: جرحه، وعَقَّرَا له أي: عقر الله جسده، وعَقَّرْتُهُ: قلت له: عَقَّرَكَ اللهُ.

ينظر: الصَّحاح (عقر) ٧٥٣/٢، والمَخْصَص ١٦٩/١٤.

(٢) هو غيلان بن عقبه بن بهيش العدوي، شاعر أمويٍّ، من فحول الشُّعراء. ت (١١٧هـ).

ينظر: الشُّعْر والشُّعراء ٥١٥/١، والأعلام ١٢٤/٥.

(٣) من الطَّوِيل والشَّاهد فيه: (أُسْقِيهِ)، والمعنى أدعوه بالسُّقْيَا.

ينظر: الدِّيوان ٨٢١/٢، والكتاب ٥٩/٤، وشرح السِّيرافي ١٣٨/١٥، وتحصيل عين الذهب ٥٤٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٩/٤.

المتعدّي إلى واحد، إذ هو مُضْمَنٌ بواحد في لفظه يقتضي ذكره [٢٢٨/ب] بعده، وهو في معناه مُضْمَنٌ بإثنين لا يقتضي ذكرهما جميعاً بعده؟ ولمّ جاز: قَبْرُته بمعنى دَفَنَتْه، وأَقْبَرُته بمعنى جعلتُ له قَبْرًا^(١)؟ وهل ذلك لأنّه في معنى المتعدّي إلى مفعولين، وإن كان في اللفظ متعدّيًا إلى واحد؟.

ولمّ جاز: سَقَيْته فَشَرَب، وأسَقَيْته؛ أي: جعلت له ماءً وسُقِيًا^(٢) كقولك: أسَقِيه نهرًا؟.

ولمّ جاز: أَجْرَبَ الرَّجُلُ^(٣)، وَأَنْحَزَ، وَأَحَالَ بِألف التَّعدية من غير تعدية؟ وهل ذلك لأنّ معناه معنى المتعدّي كقولك: صار صاحب جَرِبٍ، وَحِيَالٍ، وَنَحَازٍ^(٤)؟.

ولمّ جاز: مُشِدُّ، وَمُقْطِفٌ، ومُقْوٍ؛ أي: صائر صاحب (قوّة وشِدّة في ماله، وقِطَافٍ^(٥)؟.

ولمّ جاز: لَامَهُ فُلَانٌ، وَأَلَامَ فُلَانٌ؛ أي: صار صاحب^(٦) لائِمة، فتعدّي (فَعَلَ)، ولم يتعدّ (أَفْعَلَ)؟ وهل ذلك لأنّه متعدّد في المعنى، إذ معناه صار صاحب لائِمة، وليس بمنقول من لَامَهُ^(٧)، ولكنّه من مقدّر على لَوْمٍ في نفسه - وإن لم يستعمل -، وما يجري على النَّفس وإنّما المعنى فيه أنّ النَّفس على الصّفة؟

(١) ينظر: فعلت وأفعلت للزجاج ٣٥، وأدب الكاتب ٤٦٤.

(٢) ينظر: فعلت وأفعلت لأبي حاتم ١٤٥، والأصول ١١٨.

(٣) أَجْرَبَ الرَّجُلُ: أَجْرَبَتْ إبله، وَأَنْحَزَ الرَّجُلُ: أَصَابَ إبله النُّحَاز، وَأَحَالَ الرَّجُلُ: حالت إبله.

ينظر: إصلاح المنطق ٤١٦، وديوان الأدب ٣٠٢/٢، والصّحاح (حول) ١٦٨٠/٤.

(٤) ينظر: المخصّص ١٤/١٦٩.

(٥) أي: صاحب إبل قويّة، وخيل تُقْطِف، وإبل شداد.

ينظر: شرح السّيرافي ١٣٩/١٥، والمخصّص ١٤/١٦٩.

(٦) ساقط من (د).

(٧) ينظر: الكتاب ٦٠/٤.

ولم جاز: أَسَمَنْتَ، وَأَكْرَمْتَ فاربط^(١)، وَأَلَمْتَ^(٢)؛ أي: صرت صاحب سِمَانٍ، وكِرَامٍ، أو لِيَامٍ؟.

ولم جاز: أَضَرَمَ النَّخْلَ، وَأَمْضَغَ، وَأَخْصَدَ الزَّرْعَ، وَأَجَزَّ النَّخْلَ، وَأَقْطَعَ^(٣)، غير متعدٍّ في اللفظ، مع أن فيه ألف التَّعْدِيَّة؟ وهل ذلك لأنه في معنى المتعدِّي؟ أي: صار يستحقُّ الصَّرْمَ، والمَضْغَ، والحَصْدَ، والجَزَّ، والْقَطْعَ^(٤)؟ ولم جاز: صَرَمْتُ النَّخْلَ، وَجَزَزْتُهُ، وَقَطَعْتُهُ بالتَّعْدِي فِي (فَعَلْتُ) فِي اللفظ، وكان (أَفْعَل) منه لا يتعدَّى في اللفظ؟ وهل ذلك لأنه لما أُحْتِيجَ إلى أن يكون غير متعدٍّ في اللفظ، متعدِّياً في المعنى - قُدِّرَ أخذه ممَّا لا يتعدَّى في اللفظ ولا المعنى؛ حتَّى يجري على قياس صحيح؟.

ولم جاز: حَمَدْتُهُ بمعنى جَزَيْتُهُ بِحَمْدِي لَهُ، وَأَحْمَدْتُهُ بمعنى وَجَدْتُهُ مُسْتَحَقًّا لِلْحَمْدِ مِنِّْي^(٥)؟ وهل ذلك لأنَّ أَحْمَدْتُهُ في معنى ما يتعدَّى إلى مفعولين؟.

ولم جاز: رَأَيْتُ رَأَيْتُ بِاللَّغَةِ، وَأَرَابَ غير متعدٍّ، وهذا [٢٢٩/أ] قلب ما عليه الباب؟ وهل ذلك لأنَّ أَرَابَ بِمَنْزِلَةِ أَلَامَ؟ أي: صار صاحب رِيَّة؟.

ولم جاز: أَبَقَّتِ الْمَرْأَةُ، وَأَبَقَّ الرَّجُلُ، وَبَقَّتْ وَلَدًا عَلَى أَنَّ (أَفْعَلَ) غير متعدٍّ، و(فَعَلَ) متعدٍّ، وَبَقَّتْ كَلَامًا كَقَوْلِكَ: نَثَرْتُ كَلَامًا؟ وهل ذلك لأنَّ أَبَقَّتِ الْمَرْأَةُ بمعنى صار لها أولاد^(٦)؟.

(١) يقال ذلك للرجل إذا وجد شيئاً نفيساً يرغب فيه ويتمسك به.

ينظر: شرح السيرافي ٤/ ٤٤٠، والنُّكْتُ ٢/ ١٠٥٤.

(٢) في الكتاب ٤/ ٦٠، والأصول ٢٨٢: أَلَأَمْتَ

(٣) ينظر: النُّخْل والكرم ٧٩.

(٤) ينظر: الأصول ٣/ ١١٨، والمخصَّص ١٤/ ١٧٠.

(٥) ينظر: أدب الكاتب ٤٦٣، وفعلت وأفعلت للزجاج ١٣.

(٦) ينظر: فعلت وأفعلت لأبي حاتم ١٤٦، والمخصَّص ١٤/ ١٧٠.

ولم جاز: الْمُعْسِرُ، والمُوسِرُ، والمُقِلُّ على أَعْسَرَ، وأَيْسَرَ، وأَقْلَّ، من غير أن يجري على (فَعَلَ)؟ ولم جاز: عَسَرْتُهُ، وَيَسَّرْتُهُ على خلاف معنى (أَفْعَلَ)؟.

ولم جاز: قِلْتُهُ البيعَ وأَقْلَيْتُهُ^(١)، وشَغَلَهُ وأشْغَلَهُ، وَصَرَّ وأَصَرَّ^(٢)، وبَكَرَ وأَبَكَرَ، وَحَرَّثْتُ الظَّهْرَ^(٣) وأَحَرَّثْتُهُ على أَنْ (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ) بمعنى واحد؟ ولم وَجَّهه على لغتين^(٤)؟ ولم جاز: أَدْنَفَ، ولم يُجْزِ فيه: دَنَفَ^(٥) كَبَكَرَ وأَبَكَرَ؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ على مقدَّر؟.

ولم جاز: أَصْبَحْنَا، وأَمْسَيْنَا، وأَسْحَرْنَا، وَأَفْجَرْنَا من غير رجوع إلى (فَعَلَ)؟.

ولم جاز: نَعِمَ اللهُ بك عَيْنًا، وَأَنْعَمَ اللهُ بك عَيْنًا على اتِّفَاقِ المعنى في (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ)^(٦)؟ ولم جاز: زُلْتُه من مكانه وأَزَلْتُه، على اتِّفَاقِ المعنى^(٧)؟.

ولم جاز: عَفَلْتُ؛ أي: صِرْتُ غَافِلًا، وَأَغْفَلْتُ؛ أي: تركت شيئًا وصلت غفلي^(٨) إليه؟ وهل ذلك لَأَنَّ أَغْفَلْتُ بمعنى المتعدي إلى مفعولين، وإن كان

(١) ينظر: الكتاب ٦١ / ٤. وأقلته البيع إقاله: فسخته، وقلته البيع لغة قليلة.

ينظر: فعلت وأفعلت لأبي حاتم ١١٨، والصَّحاح (قيل) ١٨٠٨ / ٥.

(٢) صَرَّ وأَصَرَّ: أصغى بأذنيه إلى الصَّوت. وفرَّق بعض العلماء بينهما، فصرَّ للمتعدِّي وأصرَّ للآزم.

ينظر: فعلت وأفعلت للزَّجاج ٢٥، والصَّحاح (صرر) ٧١١ / ٢.

(٣) في شرح السَّيرافي ١٤٢ / ١٥: "حرثت الظَّهر: أتعبه، والظَّهر: المركوب".

(٤) هذا التَّوجيه نسبة سيبويه ٦١ / ٤ إلى الخليل.

(٥) ذكر ابن السَّكيت أَدْنَفَ الرَّجُلِ ودَنَفَ دَنَفًا. والدَّنَف: الثَّقِيل الذي يراه المرض.

ينظر: الكتاب ٦١ / ٤، والألفاظ ٨١، وديوان الأدب ٣١٤ / ٢.

(٦) ينظر: أدب الكاتب ٤٤٣، وفعلت وأفعلت للزَّجاج ٣٩.

(٧) ينظر: أدب الكاتب ٤٣٩، وفعلت وأفعلت للزَّجاج ٢٠.

(٨) في (د): عقلي.

لا يتعدَّى في اللَّفْظ كقولك: شيئًا مَغْفُولًا عنه. فأَغْفَلْتُهُ بهذه المنزلة، وَغَفَلْتُ عنه بمنزلة المتعدِّي إلى واحد في المعنى؟.

ولم جاز: لَطَفَ له وَأَلْطَفَه^(١) على تعدِّي أحدهما بحرف، والآخر بغير حرف؟ ولم جاز: لَطَفَ به، وهو في معنى المتعدِّي وبناء ما لا يتعدَّى أصلاً؟ ولم جاز: بَصَّرَ وما كان بَصِيرًا، وَأَبْصَرَه على التَّعدِّي؟.

ولم جاز: وَهَمَ يَهُمُ وَأَوْهَمَ كقولك: غَفَلَ وَأَغْفَلَ؟.

ولم جاز الاشتراك في وَعَزْتُ^(٢) إِلَيْهِ وَأَوْعَزْتُ^(٣) إِلَيْهِ، وَخَبَّرْتُه وَأَخْبَرْتُه، وَسَمَّيْتُهُ وَأَسَمَنْتُهُ^(٤) في معنى واحد^(٥)؟.

ولم جاز: عَلَّمْتُهُ وَأَعْلَمْتُهُ باختلاف المعنى، فَعَلَّمْتُ: أَدَّبْتُ، وَأَعْلَمْتُ: أَذْنْتُ^(٦)؟ [٢٢٩/ب]، وهل ذلك لأنَّ عَلَّمْتُهُ: كَثُرَتْ أسباب العلم له، وَأَعْلَمْتُ: أَوْصَلْتُ العلم إليه على القياس؟ ولم جاز: أَذْنْتُ وَأَذْنْتُ^(٧) على الآذان والإيذان باختلاف المعنى؟.

ولم جاز: مَرَّضْتُ؛ أي: قمت عليه وولَّيْتُهُ، وَأَمَرَّضْتُه؛ أي: جعلته مريضاً باختلاف المعنى^(٨)؟ ولم جاز: أَقْدَيْتُ عينه؛ أي: جعلتها قَدِيَّةً، وَقَدَّيْتُهَا: نظَّفتها

(١) في الكتاب ٦٢/٤: لطف به وألطف غيره، وفي شرح السيرافي ١٥/١٤٢: لطف به وألطف غيره ولطف له.

(٢) في (د): وغرت.

(٣) في (د): أوغرت.

(٤) في الكتاب ٢٣٦/٢ (بولاق)، ٦٢/٤ (هارون)، وشرح السيرافي ١٥/١٤٣: سَمَّيْتُ وَأَسَمَيْتُ.

(٥) ينظر: أدب الكاتب ٤٦٠.

(٦) ينظر: المخصَّص ١٤/١٧٢.

(٧) في الكتاب ٦٢/٤: وبعض العرب يجري أَذْنْتُ وَأَذْنْتُ مجرى سَمَّيْتُ وَأَسَمَيْتُ.

(٨) ينظر: أدب الكاتب ٤٦١، والمخصَّص ١٤/١٧٢.

من القذى (١)؟.

ولم جاز: كثر فينا مثلك، وأكثر الله فينا مثلك؟ وما الفرق بين أكثرت وكثرت؟ فلم كان أكثرت بمنزلة جعلت الكثير، وكثر بمنزلة ضاعف بأن جعلت قليلاً كثيراً، وإن جاء بقليل قلت: أقللت؛ أي: جعلت قليلاً، وإن نقص شيئاً من شيء قلت: قللت؟ ولم جاز: أقللت وأكثرت في معنى قللت وكثرت (٢)؟.

وما الفرق بين أصبَحْنَا، وأمسينا، وأسحرنا، وبين صَبَحْنَا، ومَسِينَا، وسَحَرْنَا؟ ولم جاز هذا على أتيناه صباحاً، ويَتَنَاه: أتيناه يياتاً؟.

ولم جاز: يُشَجِّع، ويُجَبِّن، ويُقَوِّل (٣)؛ أي: يرمى بذلك (٤)، وقد شُيِّع (٥) الرجل؛ أي: قد رُمي بذلك؟.

ولم جاز: أغلقت الباب، وغلقت الأبواب؟ وما الشاهد في قول الفرزدق:

مَا زِلْتُ أُغْلِقُ (٦)؟

فلم أجراه على التَّكثير؟.

ولم جاز: أجدت وجودت بمعنى؟ ولم فرَّق أبو عمرو (٧) بين نَزَلْتُ

(١) ينظر: أدب الكاتب ٤٦١، وفعلت وأفعلت للزجاج ٣٥.

(٢) ينظر: أدب الكاتب ٤٦٠، والمخصَّص ١٤/١٧٢.

(٣) كذا في النسخ، وفي طبعتي الكتاب ٢/٢٣٧ (بولاق)، ٤/٦٣ (هارون): يقوى.

(٤) ينظر: أدب الكاتب ٤٦١.

(٥) في الكتاب ٤/٦٣ (هارون): شُنع، وفي الكتاب ٢/٢٣٧ (بولاق)، وشرح السَّيرافي ١٥/١٤٤: شُيع. قال السَّيرافي: "قد شُيع الرجل؛ أي: قد رُمي بذلك. والمشييع: الشُّجاع".

(٦) من البسيط، وتماه سيأتي في الأجوبة، والشاهد فيه: (أغلق)، و(أفتحها) جاءت للتَّكثير.

ينظر: الديوان ١/٣٨٢، والكتاب ٤/٦٣، وشرح السَّيرافي ١٥/١٤، وشرح المفصل ١/٢٧.

(٧) هو زَبَان بن العلاء بن عمار التَّيمي المازني، أحد القراء السبعة. ت (١٥٤هـ).

وَأَنْزَلْتُ^(١)؟.

ولم جاز: أَبَانُ وَأَبْنَتْهُ؟ وهل ذلك لأنَّ أَبَانُ في معنى المتعدي ولفظ غير المتعدي؛ لأنَّ لفظه لم يُضْمَنَ بمفعول يُذكر بعده كما ضُمِّنَ أَبْنَتْهُ؟ ولم جاز: اسْتَبَانَ واسْتَبْنَتْهُ بمنزلة: حَزَنَ وحَزَنَتْهُ، وكذلك: بَيَّنَّ وبَيَّنَّتُهُ؟.

= ينظر: طبقات النحويين واللغويين ٣٥، وتاريخ العلماء النحويين ١٤٠.

(١) قال السيرافي ١٥/ ١٤٤: "كان أبو عمرو يختار التخفيف في كل موضع ليس فيه دلالة من الخط على التكثر إلا في موضعين..." وينظر: الكتاب ٤/ ٦٣، والسبعة ١٦٥.

❖ الجواب:

الذي يجوز في (أَفْعَل) الجاري^(١) على أصل الباب نقله من (فَعَلَ) إلى (أَفْعَلَ)؛ للتعدية، وإن^(٢) كان (فَعَلَ) لا يتعدى صار (أَفْعَلَ) يتعدى إلى واحد، وإن كان (فَعَلَ) يتعدى إلى واحد صار (أَفْعَلَ) يتعدى [٢٣٠/١] إلى اثنين، وإن كان فَعَلَ يتعدى إلى اثنين^(٣) صار (أَفْعَلَ) يتعدى إلى ثلاثة. فهذا أصل الباب، وهو نقله للتعدية^(٤). ولا يجوز أن يخرج عن الأصل، إلّا إلى مُشَبَّه له يقتضي الحكم على قياس ذلك في سائر أبواب العربية؛ لأنّه ظاهر في كلام العرب أنّهم يجرون المشبّه للشيء - بالشبّه^(٥) القريب - مجرى نفس الشيء^(٦)، فعلى هذا جرت هذه الأبواب؛ لما فيها من حُسن البيان، مع التصرّف في الكلام، ووجوه الدلالات.

وتقول: خَرَجَ وأَخْرَجْتُهُ، ودَخَلَ وأَدْخَلْتُهُ، وجَلَسَ وأَجْلَسْتُهُ، وفَرَعَ وأَفْرَعْتُهُ، وخَافَ وأَخَفْتُهُ، وَجَالَ وأَجَلْتُهُ، وَمَكَثَ وَأَمَكَّتُهُ. فكلُّ هذا على قياس الأصل^(٧).

وتقول: فَرَحْتُه وأَفْرَحْتُهُ، وَغَرَمْتُه وأَغْرَمْتُهُ، وَفَرَّغْتُه وأَفَرَّغْتُهُ، وَمَلَّحْتُهُ

(١) في (ف): الذي يجري.

(٢) في (ف): فإن.

(٣) أثبت في الأصل في هامش الصفحة.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٥/٤، وشرح السيرافي ١٣٣/١٥.

(٥) في (ف): وبالشبه.

(٦) قسّم الأنباري القياس إلى ثلاثة أقسام: قياس علّة، وقياس شبه، وقياس طرد. وقياس الشبّه أن يحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير الصلة التي علّق عليها الحكم في الأصل.

ينظر: لمع الأدلة ١٠٥، ١٠٧.

(٧) ينظر: الكتاب ٥٥/٤، والمخصّص ١٦٦/١٤.

وَأَمْلَحَتْهُ، وَفَرَعَتْهُ وَأَفْرَعَتْهُ، فهذا إنَّما جاز؛ للمناسبة بين (فَعَّلَتْهُ) و (أَفْعَلَتْهُ) في الزيادة على معنى (فَعَّلَتْ)، إذ كان أحدهما على زيادة تعدية، والآخر على زيادة تكثير. وليس ذلك في فَرَحَ، وَغَرِمَ، وَفَرَعَ، وَفَزَعَ، وَمَلَحَ. فخرج (فَعَّلَتْهُ) إلى التعدية كما خرج (أَفْعَلَتْهُ) إليها؛ للشبه^(١) الذي بينهما بالزيادة على معنى الأصل^(٢).

وتقول: ظَرَفْتُهُ وَنَبَّلْتُهُ على الاختصار عليه دون (أَفْعَلْتُهُ)، وهو منقول عن ظَرَفَ وَنَبَّلَ، ولا يستنكر (فيه أفعَلْتُهُ، ولكنه قليل؛ للاستغناء بفَعَّلْتُهُ على ما بينا)^(٣) من مذهب العرب من أنَّهم قد يستغنون بالشَّيء عن الشَّيء حتى يصير المستغنى عنه مهملاً، لا يُستعمل^(٤).

وتقول: نَزَلْتُهُ وَأَنْزَلْتُهُ، فهذا ممَّا دخل فيه (فَعَّلْتُهُ) على (أَفْعَلْتُهُ)^(٥)، ودليله قول الله جلَّ وعزَّ^(٦): ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾. فلو لا دخول أحدهما على الآخر، لم يكن الثاني مطابقاً للأوَّل، إذ الأوَّل على معنى التعدية، وجوابه على معنى التكثير. ولكن تداخلهما قد أوجب [٢٣٠/ب] أن يكون الأوَّل على مثل ما عليه الثاني من التكثير أو التعدية؛ ليتقابل المعنى ولا يتنافر^(٧).

وتقول: كَثَرَهُمْ وَأَكْثَرَهُمْ، وَقَلَّلَهُمْ وَأَقَلَّلَهُمْ، وَإِنَّمَا كَانَ (فَعَّلَ) داخلاً

(١) في (د): للتشبيه.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٥، المخصص ١٤/ ١٦٦.

(٣) ساقط من (ف).

(٤) عقد ابن جني في الخصائص ١/ ٢٦٧، باباً في الاستغناء بالشَّيء عن الشَّيء.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٥٥، والمخصص ١٤/ ١٦٦.

(٦) في (ف): عزَّ وجلَّ.

(٧) قال الأزهري في معاني القراءات ٥٧: "العرب تقول: نَزَلَتِ الْقَوْمَ مَنَازِلَهُمْ، وَأَنْزَلْتَهُمْ مَنَازِلَهُمْ بمعنى واحد، ومنهم من يستعمل التشديد فيما يتكرَّر ويكثر العمل فيه، ويخفف فيما لا يكثر ولا يتكرَّر".

على (أَفْعَل) في هذا؛ لأنَّ المنقول على معنى التَّعدية هو الأكثر الأظهر.

وتقول: طَرَدْتُهُ بمعنى نَحَيْتُهُ، وَأَطَرَدْتُهُ: جعلته طَرِيدًا، وكلاهما يتعدَّى إلى واحد^(١). وإنَّما [جاز]^(٢) ذلك؛ لأنَّ أَطَرَدْتُهُ في معنى المتعدِّي إلى اثنين، إذ معناه جعلته طَرِيدًا. وَطَرَدَتِ الْكَلَابُ الصَّيْدَ؛ أي: جعلت تُنَحِّيهِ من جهة إلى جهة^(٣).

وتقول: طَلَعْتُ؛ أي: بَدَوْتُ، واطْلَعْتُ عليهم؛ أي: بَدَوْتُ بالهجوم [عليهم]^(٤)، فاطْلَعْتُ^(٥) في معنى المتعدِّي؛ أي: جعلتهم مهجومًا^(٦) عليهم. وتقول: شَرَقَتِ الشَّمْسُ: بَدَتْ، وَأَشْرَقَتْ: أَضَاءَتْ، وَصَفَتْ؛ أي: صارت مُضِيئةً مُشْرِقةً^(٧).

وتقول: سَرَعَ وَأَسْرَعَ، وَبَطُؤَ وَأَبْطَأَ، ف(فَعَلَ) بمنزلة الغريزة؛ لأنَّه من باب أخلاق النَّفس (التي تستمرُّ عليها النَّفس)^(٨). فأمَّا أَسْرَعَ فبمنزلة جعل عمله سَرِيعًا، كَأَنَّكَ قلت: أَسْرَعَ في عمله. وكذلك: أَبْطَأَ؛ أي: جعل عمله بطيئًا، وَأَبْطَأَ في عمله^(٩).

(١) قال السَّيرافي ١٣٤ / ١٥: "يعني أنَّ أَطَرَدْتُهُ ليس بنقلٍ لطرده".

(٢) زيادة من (ف).

(٣) ينظر: الكتاب ٥٦ / ٤، وشرح السَّيرافي ١٣٤ / ١٥.

(٤) زيادة من (ف).

(٥) في (ف): وأطلعت.

(٦) في (ف): هجوماً.

(٧) ينظر: الكتاب ٥٦ / ٤، والمخصَّص ١٦٧ / ١٤.

(٨) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٩) قال السَّيرافي ١٣٥ / ١٥: "سَرَعَ وبَطُؤَ كَأَنَّهما غريزة، أي: صار طبعه الإسراع والإبطاء، وفي أسرع وأبطأ ليس بطبع".

وتقول: فَتَنَ الرَّجُلَ وَفَتَّنَتْهُ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ^(١). وإِنَّمَا جاز دخول (فَعَلَ) و(فَعَلَتْهُ) في هذا الباب؛ لَأَنَّهُ نظير (فَعَلَ) و(أَفْعَلَتْهُ)، أَلَّا أَنَّهُ في (أَفْعَلَتْهُ) بزيادة الهمزة، وفي (فَعَلَتْهُ) باختلاف الصَّيْغَةِ. وَأَمَّا رَجَعَ وَرَجَعَتْهُ فهو نظير (أَفْعَلَتْهُ) في التَّعْدِيَةِ، إِلَّا أَنَّهُ بالقرينة التي تصحب^(٢) الكلام مع اتِّفَاقِ الصَّيْغَةِ كَوَجَدْتُ^(٣) من الموجدَةِ، وَوَجَدْتُ من وجدان الضَّالَّةِ، و(لا يكون المعنى فيهما واحداً؛ لَأَنَّهُ لو كان)^(٤) المعنى [فيهما]^(٥) واحداً لما تعدَّى أحدهما، ولم يتعدَّ الآخر. ولكن المعنى في المتعدِّي مُضْمَنٌ بذكر مفعول بعده، يصحُّ أن يُذكر في مرتبته، والآخر غير مُضْمَنٍ^(٦).

وتقول: فَتَنَتْهُ [وَأَفْتَنَتْهُ]^(٧)، وَحَزَنَتْهُ (وَأَحْزَنَتْهُ، وكلاهما يتعدَّى إلى واحد في اللَّفْظِ، إِلَّا أَنَّ (أَفْعَلَتْهُ) يتعدَّى إلى اثنين في المعنى كقولك: جعلته فَاتِنًا، وجعلته حَزِينًا؛ أي: جعلته على الصَّفَةِ فَحَزَنَتْهُ، وإن كان بمنزلة أَحْزَنَتْهُ^(٨) في التَّعْدِيَةِ. وكذلك: فَتَنَتْهُ وَأَفْتَنَتْهُ، فَإِنَّ التَّعْدِيَةَ فيهما مختلفة^(٩)، إذ هو في (أَفْعَلَتْهُ) بمعنى جعلته على الصَّفَةِ، وفي (فَعَلَتْهُ) جعلت فيه المعنى، كقولك: كَحَلَّتْهُ؛ أي:

(١) ينظر: الكتاب ٥٦/٤، والمخصَّص ١٤/١٦٧.

(٢) في (د): يصحب.

(٣) في (ف): فوجدت.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) زيادة من (ف).

(٦) يتعدَّى رَجَعَتْهُ إِذَا ضُمِّنَ معنى رَدَدَتْهُ.

قال ابن دريد في الجمهرة، (رجع) ١/ ٤٦٠: رجعت إلى أهله، أي: رَدَدَتْهُ إِلَيْهِمْ.

(٧) زيادة من (ف).

(٨) في (د): أذنته.

(٩) في (ف): مختلف.

جعلت فيه كُحْلًا. وكذلك^(١) فَتَنَّتْهُ: جعلت فيه فِتْنَةً، فَأَمَّا أَفْتَنَّتْهُ: فجَعَلَتْهُ فَاتِنًا بحكمي أو بغير ذلك، كما تقول: أَكْفَرْتُهُ؛ أي: جعلته كَافِرًا بحكمي أو بغير ذلك، ولا يحتمل ذلك فَتَنَّتْهُ وَحَزَنَّتْهُ^(٢)؛ لَأَنَّهُ ليس معناه جعلته على الصِّفَةِ، ولكن أوصلت إليه الْفِتْنَةَ وَالْحُزْنَ^(٣).

وتقول: شَتَرَ الرَّجُلُ وَشَتَرْتُ عَيْنَهُ، فهذا كَحَزَنَ وَحَزَنَّتْهُ. وتقول: [٢٣١/١] شَتَرَ الرَّجُلُ وَأَشْتَرْتُهُ، وَفَزَعَ وَأَفْزَعْتُهُ، فهذا على أصل الباب. ولا يكون شَتَرْتُ عَيْنَهُ تَغْيِيرًا^(٤) عن الأصل من: شَتَرَ الرَّجُلُ؛ لَأَنَّهُ ليس فيه حرف زائد كما في (أَفْعَلَ)، فيجب له من هذا الوجه، وإِنَّمَا [هو]^(٥) اختلاف الحركات التي تدلُّ على اختلاف المعنى^(٦).

وتقول: عَوَرْتُ عَيْنَهُ وَعُورْتُهَا، فهذا كَحَزَنَ وَحَزَنَّتْهُ. وكذلك: سَوَدَتْ وَسُدَّتْهَا. فَأَمَّا قول نصيب:

سَوَدْتُ فَلَمْ أَمْلِكْ سَوَادِي وَتَحْتَهُ قَمِيصٌ مِنَ الْقَوْهِ بِيضٌ بَنَائِقُهُ^(٧)

(١) في (ف): فلذلك.

(٢) من قوله: وأحزنته إلى قوله: وحزنته. أثبت في الأصل في هامش الصفحة.

(٣) قال السِّيرافي ١٣٥/١٥: "مذهب سيبويه أَنَّ أَفْعَلْتَهُ الذي لِلنَّقْلِ معناه: جعلته فاعلاً للفعل الذي كان له؛ أي: صَيَّرْتَهُ فاعلاً، وفعلته؛ أي: فعلت فيه ذلك الفعل".

(٤) التَّغْيِير من مصطلحات سيبويه، ويعني به النَّقْل.

ينظر: الكتاب ٥٧/٤، وشرح السِّيرافي ١٣٥/١٥، والمخصَّص ١٦٨/١٤.

(٥) زيادة من (ف).

(٦) ذهب الكوفيون إلى أَنَّ شَتَرَ تعدَّى بنقل الحركة من الكسرة إلى الفتحة.

ينظر: الملخص ٣٦١، والتَّذْيِيل والتَّكْمِيل ٢٧/٧.

(٧) تقدَّم تخريجه ص (٣٤٠) من التَّحْقِيق.

- ومنهم من يُنشده سُدْتُ في هذا المعنى - لأنَّ البيت يقتضي أن يكون غير متعدٍّ على معنى سَوِدْتُ من السَّوَادِ^(١).

وتقول: أَفْتَنْتُ الرَّجُلَ، وَأَحْزَنْتُهُ، وَأَرْجَعْتُهُ، وَأَعَوَزْتُ عَيْنَهُ، فكلُّ هذا (على معنى)^(٢) جعلته على الصِّفَةِ، ولم يُغن عن ذلك: فَتَنْتُهُ وَحَزَنْتُهُ، وإن كان مثله في التعدِّي؛ لاختلاف معنى التعدِّي فيهما.

وتقول: جَبَرْتُ يَدَهُ وَجَبَرْتُهَا، وَرَكَصْتُ الدَّابَّةَ وَرَكَصْتُهَا، وَنَزَحْتُ الرَّكِيَّةَ وَنَزَحْتُهَا، وَسَارَ الدَّابَّةَ وَ(سَرَّهَا)^(٣)، وَنَقَصَ الدَّرْهَمُ وَنَقَصْتُهُ، وَغَاصَ الْمَاءُ وَغَضَّتُهُ، فكلُّ هذا على حَزَنٍ وَحَزْنَةٍ باختلاف المعنى واتِّفَاقِ الصِّيْغَةِ.

وتقول: رَجِسَ^(٤) الرَّجُلُ وَرَجَسْتُهُ فهذا كَحَزَنٍ وَحَزْنَتُهُ.

وتقول: فَطَّرْتُهُ فَأَفْطَرَ، وَبَشَّرْتُهُ فَأَبَشَرَ، ومثل هذا قليل؛ لأنَّ الثَّانِي متعدٍّ (في المعنى)^(٥) فقط (في)^(٦) (أَفْعَلَ)، وفيه معنى المطاوعة، وهي كقولك: بَصَّرْتُهُ فَأَبَصَّرَ؛ أي: صار بَصِيرًا^(٧).

وتقول: خَطَأْتُهُ، وَفَسَقْتُهُ، وَزَيَّيْتُهُ، وَسَقَيْتُهُ؛ أي: قلت له: سقاك الله، وَرَعَيْتُهُ؛ قلت له: رعاك الله. وكذلك: جَدَعْتُهُ، وَعَقَّرْتُهُ، وَلَحَنْتُهُ؛ قلت له:

(١) في المخصَّص ١٤/١٦٨: قال أبو علي: "وقد رُوي بيت نصيب: سُدْتُ على احتمال الثَّرم".

(٢) ساقط من (ف).

(٣) في الأصل و(د): سرته، والتَّصَوُّب من (ف).

(٤) كذا ضبط في المخطوط، وضبط في طبعتي الكتاب ٢/٢٣٥ (بولاقي)، ٤/٥٨ (هارون): رَجِسَ الرَّجُلُ وَرَجَسْتُهُ. وفي شرح السَّيرافي ١٥/١٣٦: "وبعض العرب يقول: رَجِسَ".

(٥) ساقط من (ف).

(٦) ساقط من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٤/٥٨، والتَّعليق ٤/١٣٤

يَا لِحْنُ^(١)، أو يا بن اللّٰحناء، وَأَفَفْتُ بِهِ؛ أَي: قَلْتُ لَهُ: أَفٌّ، فجميع هذا في معنى القول بالتَّسمية أو الدُّعاء له أو عليه^(٢).

وقد يجيء^(٣) (أَفَعَلْتُهُ) داخلاً على هذا؛ لأنَّ الأكثر في هذا المعنى (فَعَلْتُهُ)، وذلك نحو: أَسْقَيْتُهُ في معنى [ب/٢٣١] سَقَيْتُهُ؛ أَي: قَلْتُ لَهُ: سَقَاكَ اللهُ^(٤). وقال ذو الرُّمَّة:

وَقَفْتُ عَلَى رُبْعٍ لِيَّةٍ نَاقَتِي فَمَا زِلْتُ أَبْكِي حَوْلَهُ وَأَخَاطِبُهُ
وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مَمَّا أَبْتُهُ تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ^(٥)

فمعناه أقول له: سَقَاكَ اللهُ.

وتقول: قَتَلْتُهُ و(أَقْتَلْتُهُ)^(٦) على التَّعْدِي في اللَّفْظ إلى واحد، ومعنى (أَقْتَلْتُهُ)^(٧): عَرَّضْتَهُ لِلْقَتْلِ؛ أَي: جَعَلْتَ غَيْرِي يَقْتُلُهُ، فهذا متعدُّ إلى اثنين في المعنى. وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ تَعْدِيَهُ إلى اثنين في المعنى إنَّما هو دلالته على مفعولين. وليس كلُّ شيء دَلٌّ على معنى فأَنَّهُ يصلح أن يُبنى عليه في اللَّفْظ؛ لأنَّ: ضَرَبَ زَيْدٌ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ، وَلَا يَصْلَحُ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ. وإنَّما يكون المتعدي في اللَّفْظ والمعنى ما جُعِلَ مُضْمَنًا بِمَدْلُولِهِ في الذِّكْر بعده، فإن كان - مع دلالته عليه - مُضْمَنًا بِصَحَّةِ ذِكْرِهِ بعده، صَحَّ اقْتِضَاؤُهُ لَهُ، وبنائُهُ عَلَيْهِ. وإن لم يكن فيه إِلَّا أَنَّهُ دَالٌّ عَلَيْهِ فقط، لم يكف هذا في صَحَّةِ بِنَائِهِ عَلَيْهِ حَتَّى

(١) في (ف): يا للحن.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٨/٤، وشرح السِّيرافي ١٥/١٣٧، والمخصَّص ١٤/١٦٩.

(٣) في (ف): يجوز.

(٤) ينظر: الكتاب ٥٨/٤، وأدب الكاتب ٤٦٢.

(٥) تقدَّم تخريجه ص (٣٤١) من التَّحْقِيق.

(٦) في الأصل و(د): أَقْتَلْتُهُ، والتَّصْوِيب من (ف).

(٧) في الأصل و(د): أَقْتَلْتُهُ، والتَّصْوِيب من (ف).

يُضَمَّنْ بذكره^(١) بعده على ما يَنبَأ.

ويُوضَّح ذلك أيضًا دلالة ضَارَبْنَا وَتَضَارَبْنَا على فاعلين مفعولين، إِلَّا أَنَّهُ فِي تَضَارَبْنَا يُبْنَى الْفَاعِلَانِ جَمِيعًا عَلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِكَ: تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَلَا يُبْنَى الْفَاعِلَانِ جَمِيعًا عَلَى ضَارَبَ، وَإِنَّمَا يُبْنَى عَلَيْهِ أَحَدُهُمَا، فَيَقَالُ: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا. وَكُلُّ هَذَا لَهُ عِلَلٌ تَقْتَضِي^(٢) اخْتِلَافَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ، وَذَلِكَ أَنَّ تَضَارَبَ (زَيْدٌ)^(٣) وَعَمْرُو فِيهِ مَعْنَى تَسَاوِي الْفَاعِلَيْنِ فِي الْمَنْزِلَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي اخْتِلَافَ حَالِهِمَا فِي الضَّرْبِ، كَأَنَّ الْمُبْتَدَى بِهِ هُوَ الَّذِي بُنِيَ عَلَى الْفِعْلِ بِطَرِيقَةِ الْفَاعِلِ فَقَابِلُهُ الْآخَرُ، أَوْ يَكُونُ^(٤) أَحَدُهُمَا أَحْرَصَ عَلَى الضَّرْبِ، أَوْ^(٥) مَا شَاكَلَ هَذَا الْمَعْنَى. وَأَمَّا ضَرَبَ زَيْدٌ فَإِنَّمَا (لَمْ)^(٦) يُجْزَأَنَّ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ الْفَاعِلُ؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ عَلَى (اخْتِرَالِ)^(٧) الْفَاعِلِ، فَذَكَرَ الْفَاعِلَ مُنَاقِضَ لِلْغَرَضِ الَّذِي بُنِيَ [٢٣٢/أ] لَهُ.

وتَقُولُ: قَبَرْتُهُ وَأَقْبَرْتُهُ بِمَعْنَى دَفَنْتُهُ، وَأَقْبَرْتُهُ بِمَعْنَى جَعَلْتُهُ مَقْبُورًا بِوَجْهِ مِنْ وَجْهِهِ الْجَعْلِ.

وتَقُولُ: سَقَيْتُهُ فَشَرِبَ، وَأَسْقَيْتُهُ؛ أَي: جَعَلْتُهُ ذَا مَاءٍ وَسُقْيَا^(٨)، كَقَوْلِكَ: أَسْقَيْتُهُ نَهْرًا^(٩).

(١) فِي (ف): لَذَكَرَهُ.

(٢) فِي (د): يَقْتَضِي.

(٣) سَاقَطَ مِنْ (ف).

(٤) فِي (ف): وَيَكُونُ.

(٥) فِي (ف): وَ.

(٦) سَاقَطَ مِنْ (د).

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ(د): احْتِرَاكٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٨) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٥٩/٤، وَالْمَخْصَصُ ١٦٩/١٤.

(٩) يَرَى بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ سَقَيْتِهِ وَأَسْقَيْتِهِ.

وتقول: أَجْرَبَ الرَّجُلُ، وَأَنْحَزَ، وَأَحَالَ^(١) بِأَلْفِ التَّعْدِيَةِ، وهو لا يتعدَّى في اللَّفْظِ؛ لَأَنَّ الْمَعْنَى صَارَ صَاحِبَ جَرَبٍ، وَحِيَالٍ، وَنَحَازٍ.

وتقول: هو مُشِيدٌ وَمُقْطِفٌ وَمُقْوٍ؛ أَي: صَائِرٌ صَاحِبٌ قُوَّةٍ، وَشِدَّةٍ فِي مَالِهِ، وَقِطَافٍ^(٢).

وتقول: لَأَمَّهُ فَلَانٌ وَأَلَامٌ فَلَانٌ؛ أَي: صَارَ صَاحِبَ لَائِمَةٍ، فَهَذَا لَيْسَ مَنقُولًا مِنْ لَأَمَّهُ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَإِنَّمَا هُوَ مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ فِي الْمَعْنَى، إِلَّا أَنَّهُ مَنقُولٌ مِنْ مُهْمَلٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: لَوْمٌ^(٣) فِي نَفْسِهِ. وَ(أَلَامٌ)^(٤) بِمَعْنَى صَارَ صَاحِبَ لَائِمَةٍ^(٥).

وتقول: أَسَمَنْتَ وَأَكْرَمْتَ (فَارْبِطْ)^(٦) وَأَلَمْتَ، فَهَذَا لَا يَتَعَدَّى فِي اللَّفْظِ، وَيَتَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَى وَاحِدٍ؛ أَي: صَرْتُ صَاحِبَ سَمَانٍ، وَكَرَامٍ، وَلِيَامٍ.

وتقول: أَضْرَمَ النَّخْلَ، وَأَمْضَغَ، وَأَحْصَدَ، وَأَجَزَّ النَّخْلَ، وَأَقْطَعَ، غَيْرَ مُتَعَدٍّ فِي اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى صَارَ مُسْتَحَقًّا لِلصَّرَمِ، وَالْمَضْغِ، وَالْحَصْدِ، وَالْجَزِّ، وَالْقِطْعِ. وتقول: صَرَمْتُ النَّخْلَ، وَجَزَزْتُهُ، وَقَطَعْتُهُ بِالتَّعْدِيِّ إِلَى وَاحِدٍ فِي اللَّفْظِ^(٧)، وَلَيْسَ هَذَا^(٨) مَنقُولًا مِنْ (فَعَلْتُهُ)؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ؛ لَتَعَدَّى فِي

= ينظر: شرح السَّيرافي ١٣٨/١٥، والمخصَّص ١٦٩/١٤.

(١) في (ف): أحلل.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٩/٤، شرح السَّيرافي ١٣٩/١٥.

(٣) في هامش (ف): لوم بغير همز.

(٤) في الأصل و(د): لام، والتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٥) قال السَّيرافي ١٤٠/١٥: "ويقال: إنه قيل له: أَلَامٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ أَنْ يُلَامَ".

(٦) في الأصل و(د): واربط، والتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٦٠/٤، وشرح السَّيرافي ١٤٠/١٥، والمخصَّص ١٧٠/١٤.

(٨) أي: أصرم وما بعدها.

المعنى إلى مفعولين، وإِنَّمَا هو متعدّدٌ إلى واحد، وهو على مهمل، كَأَنَّهُ بمعنى حصل^(١) على الصَّرم، وغيره من هذه الأشياء^(٢).

وتقول: حَمِدْتُهُ بمعنى جَزَيْتُهُ بالحمد، وأَحْمَدْتُهُ بمعنى وجدته مُستحقًّا للحمد مني^(٣)، وليس هذا منقولاً من حَمِدْتُهُ؛ لَأَنَّهُ ليس على معنى جعلت غيري يحمده.

وتقول: رَأَيْتُ رَأْبِي وَأَرَأَبَ، (فَرَأْبِي)^(٤): أَتَانِي بِرِيَّةٍ^(٥)، وَأَرَأَبَ: صار صاحب رِيَّةٍ تُظَنُّ به^(٦)، فهو متعدّدٌ إلى واحد في المعنى، وليس منقولاً من رَأْبِي؛ لَأَنَّهُ يجب أن يتعدّى [٢٣٢/ب] إلى مفعولين في هذا النّقل.

وتقول: أَبَقَّتِ الْمَرْأَةُ وَأَبَقَّ الرَّجُلُ، وَبَقَّتْ وَلَدًا وَبَقَّتْ^(٧) كَلَامًا كَقَوْلِكَ: نَثَرْتُ كَلَامًا، فَأَبَقَّتْ بمعنى صارت والدّة، وَبَقَّتْ وَلَدًا بمعنى ولدت وَلَدًا^(٨)، وليس منقولاً من هذا الفعل؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يتعدّى إلى واحد في المعنى.

وتقول: هُوَ الْمُوسِرُّ، وَالْمُعْسِرُ، وَالْمُقِلُّ عَلَى أَيْسَرٍ، وَأَعْسَرَ، وَأَقْلَّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى فِعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُسْتَعْمَلَةِ، وَلَكِنَّهُ عَلَى مَهْمَلٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: عَسَّرَ

(١) في (ف): حُل.

(٢) قال ابن جني في الخصائص ٢/٢١٧: "غير أَنَّ ضرباً من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة، فتجد فَعَلَ فيها متعدّياً، وأفَعَلَ غير متعدّ".

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٦٠، والأصول ٣/١١٨.

(٤) في الأصل و(د): فَأَرَأْبِي، والتّصويب من (ف).

(٥) في الكتاب ٤/٦٠: جعل لي رِيَّة.

(٦) قال بعض أهل اللغة: رَأْبِي: تَبَيَّنَتْ مِنْهُ الرِّيَّةُ، وَأَرَأَبَ: إِذَا أَتَاهُمْ بِهِ. وهذيل تقول: أَرَأْبِي فلان.

ينظر: شرح السّيرافي ١٥/١٤١، والصّحاح (ديب) ١/١٤١.

(٧) في (ف): أَوْ نَفَقَتْ.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/٦٠، وشرح السّيرافي ١٥/١٤١.

عليه أمره، وصار ذا عُسرة. وكذلك (فَعَلَ) من أَيْسَرَ، وأَقْلَ، كَأَنَّهُ [قِيلَ] ^(١):
يَسَّرَ أمره، وقَلَّ ماله. فَأَمَّا عَسَّرْتُهُ، وَيَسَّرْتُهُ فبمنزلة شَدَّدْتُ الأمر فيه وكَثَّرْتُهُ ^(٢).
وتقول: قَلَّتهُ البيعَ وَأَقْلَّتهُ ^(٣)، كَأَنَّكَ قلت: حصلته على القيلولة، وقَلَّتهُ
في البيع. فَأَمَّا أَقْلَّتهُ فجعلته ذا قيلولة في البيع. وتقول: شَغَلْتُهُ وَأَشْغَلْتُهُ،
فَشَغَلْتُهُ: أَوْصَلْتُ الشُّغْلَ إليه، وَأَشْغَلْتُهُ: جعلته ذا شغل. وتقول: صَرَّ
وَأَصَرَّ ^(٤)، فَصَرَّ: حصل على لزوم الأمر، وَأَصَرَّ: صار صاحب لزوم للأمر.
وتقول: بَكَرَ وَأَبْكَرَ، فَبَكَرَ: حصل على البكور، وَأَبْكَرَ: صار صاحب
بكور ^(٥).

وتقول: حَرَّثْتُ الظَّهْرَ وَأَحْرَثْتُهُ (على أَنْ فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ بمعنى، وذلك
أَنَّهُ يختلف في التَّقْدِيرِ، وَيَتَّفَقُ في المعنى. فَحَرَّثْتُ في الظَّهْرِ: جعلت فيه
الحرث وحصلته فيه، وَأَحْرَثْتُهُ: ^(٦) جعلته محروثًا. ويتوجَّه أن يكون أَحْرَثْتُهُ
على مهمَل، كَأَنَّهُ قِيلَ: حَرَّثَ الظَّهْرُ - وإن لم يُسْتَعْمَل - فيكون هذا على
لغتين ^(٧). وتقول: أَدْنَفَ الرَّجُلُ؛ [أَي] ^(٨): صار صاحب دنف، ولا يُقال منه:
دِنْفَ كَبِكَرٍ وَأَبْكَرٍ ^(٩)؛ للاستغناء بِأَدْنَفَ ^(١٠).

(١) زيادة من (ف).

(٢) في الكتاب ٦٠ / ٤: "وَأَمَّا عَسَّرْتُهُ فتقول: ضَيِّقْتُ عليه، وَيَسَّرْتُهُ: تقول: وسعت عليه".

(٣) ينظر: الكتاب ٦١ / ٤، وشرح السَّيرافي ١٥ / ١٤١.

(٤) ينظر: الكتاب ٦١ / ٤، وشرح السَّيرافي ١٥ / ١٤١.

(٥) في الكتاب ٦١ / ٤: "أَنْ فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ لغتان، ثم تختلط، فستعمل اللغتان".

(٦) ساقط من (د).

(٧) ينظر: الكتاب ٦١ / ٤، والمخصَّص ١٤ / ١٧١.

(٨) زيادة من (ف).

(٩) في (د): كنكر وأنكر.

(١٠) ينظر: الكتاب ٦١ / ٤، وشرح السَّيرافي ١٥ / ١٤١.

وتقول: أَصْبَحْنَا، وَأَمْسَيْنَا، وَأَسْحَرْنَا، وَأَفْجَرْنَا من غير رجوع إلى (فَعَلَ) في المستعمل، ولكنه على مقدّر مهمل^(١).

وتقول: نَعِمَ اللهُ بك عَيْنًا، وَأَنْعَمَ اللهُ بك عَيْنًا، فالمعنى متّفق [١/٢٣٣] والتّقدير مختلف، وعَيْنًا على معنى المفعول فيهما. ولا يصلح أن يكون: نَعِمَ اللهُ بك عَيْنًا، كقولهم: نَعِمْتُ بك عَيْنًا؛ لأنّه في معنى نَعِمْتُ عيني بك، وهذا بشع في صفة الله عزّ وجلّ^(٢)، فتقديره: جعل الله عَيْنًا ناعمةً بك، وتقدير الأوّل: جعل الله نعيمَ عينٍ بك؛ أي: فعل نعيمَ عينٍ بك. وتقول: زُلْتُه من مكانه وأزَلْتُه على اتّفاق المعنى واختلاف التّقدير. فأزَلْتُه من مكانه: جعلته زائلًا منه، وزُلْتُه من مكانه: جعلتُ زواله من مكانه.

وتقول: غَفَلْتُ؛ أي: صِرْتُ غَافِلًا، وَأَغْفَلْتُ؛ أي: صيرتُه مغفولًا عنه بإعراضي عن جهته.

وتقول: لَطَفَ له وألطفه، فهذا يجوز أن يكون من ذهب به وأذهبَه^(٣)، ويجوز: لطف به على المتعدّي في المعنى، وليس بمتعدّد في اللفظ. وتقول: بَصُرَ وما كان بصيرًا، وأبصره على التعدّي^(٤).

وتقول: وَهَمَ يَهْمُ وأَوْهَمَ كقولك: غَفَلَ وأَغْفَلَ، فَوَهَمَ: حصل على الوَهَم، وأَوْهَمَ: صار صاحب وَهَم^(٥).

(١) «أفعل» هنا معناه الدُّخول في الوقت؛ أي: دخلت في وقت الصباح والمساء والسّحر والفجر.

ينظر: شرح السّيرافي ١٥/١٤٠، والنُّكت ٢/١٠٥٤.

(٢) قال السّيرافي ١٥/١٤٢: "ويقال: إنَّ قومًا من الفقهاء كانوا يكرهون استعمال هذه اللفظة، وهي نَعِمَ اللهُ بك عَيْنًا؛ لأنّه لا يستعمل في الله عزّ وجلّ نَعِمَ اللهُ".

(٣) كلامه يُشعر أنّ المعنى: لطف به وألطفه، والمثبت في النّسخ: لطف له وألطفه.

(٤) قال السّيرافي ١٥/١٤٢: "ويقال: بَصُرَ الرجل فهو بصير، إذا خبّرت عن وجود بصره وصحّته لا على معنى وقوع الرؤية منه؛ لأنّه قد يقال: بصير لمن غمّض عينه ولم ير شيئًا".

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٦٢، والمخصّص ١٤/١٧٢.

وتقول: وَعَزَتْ إِلَيْهِ وَأَوْعَزْتُ إِلَيْهِ، وَخَبَرْتُهَ وَأَخْبَرْتُهُ، وَسَمَّيْتُهُ وَأَسَمَّيْتُهُ بمعنى واحد على الاشتراك؛ (للتَّشَابُه) ^(١) الذي بين (فَعَلْتُهُ) و(أَفَعَلْتُهُ) في زيادة المعنى الذي يجري في كُلِّ واحد منهما، إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا تَكْثِيرٌ، وَالْآخَرُ تَعْدِيَةٌ ^(٢). وتقول: عَلَّمْتُهُ وَأَعْلَمْتُهُ، فَعَلَّمْتُهُ: أَدَبْتُهُ؛ أَي: كَثَّرْتَ أَسْبَابَ الْعِلْمِ لَهُ، وَأَعْلَمْتُهُ: أَوْصَلْتُ الْعِلْمَ إِلَيْهِ. وتقول: آذَنْتُ وَأَذَنْتُ، فَآذَنْتُ: كَثَّرْتَ فِيهَا ^(٣) يَعْلَمُ بِهِ، وَأَذَنْتُ: أَعْلَمْتُ، فَهَذَا بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى ^(٤).

وتقول: مَرَّضْتُهُ؛ أَي: كَثَّرْتَ الْأَسْبَابَ فِي إِزَالَةِ الْمَرَضِ عَنْهُ، وَأَمَرَّضْتُهُ: جَعَلْتَهُ مَرِيضًا. وَمِثْلُهُ قَذَّيْتُ عَيْنَهُ؛ أَي: كَثَّرْتَ الْأَسْبَابَ فِي إِزَالَةِ الْقَذَى عَنْهَا، وَأَقَذَّيْتُهَا: جَعَلْتُهَا قَذِيَّةً ^(٥).

فَأَمَّا كَثُرَ (فِينَا) ^(٦) مِثْلُكَ، وَأَكْثَرَ [٢٣٣/ب] اللَّهُ فِينَا مِثْلَكَ فَعَلَى قِيَاسِ الْأَصْلِ.

وتقول: كَثُرَتْ بِمَنْزِلَةِ ضَعْفَتْ؛ أَي: جَعَلْتَ الْقَلِيلَ كَثِيرًا. فَأَمَّا أَكْثَرْتُ: فَجَعَلْتَ الشَّيْءَ كَثِيرًا. وَكَذَلِكَ: قَلَلْتُ وَأَقَلَلْتُ فِي نَقِيضِ الْمَعْنَى ^(٧).

وتقول: أَصْبَحْنَا، وَأَمْسَيْنَا، وَأَسَحَرْنَا، فَهَذَا عَلَى مَهْمَلٍ بِمَعْنَى حَصَلَ عَلَى الصَّبَاحِ وَصَارَ ذَا صَبَاحٍ. فَأَمَّا صَبَحْنَا، وَمَسَيْنَا، وَسَحَرْنَا: (فَأَتَيْنَاهُ) ^(٨) فِي

(١) في الأصل و(د): المشابهة، والتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٦٢، وشرح السَّيرَاقِي ١٥/١٤٣

(٣) في (ف): بيا.

(٤) في الكتاب ٤/٦٢، والسَّيرَاقِي ١٥/١٤٣: آذَنْتُ: أَعْلَمْتُ، وَأَذَنْتُ: النَّدَاءُ وَالتَّصْوِيبُ بِإِعْلَانِ.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٦٢، والمَخْصَصُ ١٤/١٧٢.

(٦) في الأصل و(د): فيها، والتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٤/٦٢، والنُّكْتُ ٢/١٠٥٤.

(٨) في الأصل و(د): وأَتَيْنَاهُ، والتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

هذا الوقت^(١).

وتقول: هو يُشَجَّعُ وَيُجَبَّنُ وَيُقَوَّلُ^(٢)؛ أي: يُرمى بذلك؛ لأنَّه يكثر نسبته إليه. وقد شُيِّعَ الرَّجُلُ؛ أي: قد رُمي بذلك على هذا التَّقدير^(٣).

وتقول: أَغْلَقْتُ البابَ، وَغَلَقْتُ الأبوابَ، فغَلَقْتُ: كَثَرْتُ، وَأَغْلَقْتُ: صَيَّرْتُ البابَ ذا غَلَقٍ. وقال الفرزدق:

مَا زِلْتُ أَغْلِقُ أَبْوَابًا وَأَفْتَحُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنِ عَمَّارٍ^(٤)

فجاء بأغْلَقْتُ على معنى غَلَقْتُ؛ للتَّكثير^(٥)؛ لأنَّه مفهوم من معنى البيت، ولذلك قال: أَبْوَابًا بالجمع^(٦).

وتقول: أَجَدْتُ وَجَوَّدْتُ بمعنى واحد؛ للاشتباه الذي بينهما^(٧).

فأَمَّا نَزَلْتُ وَأَنْزَلْتُ فَأَبُو عمرو بن العلاء يفرِّق بينهما بمقتضى الأصل فيهما^(٨)، وغيره يوفق بينهما؛ للاشتباه الذي بين (فَعَّلْتُ) و(أَفْعَلْتُ)، كما جاء: سَمَنْتُ وَأَسَمَنْتُ، وعلى ذلك يُؤَوَّلُ قوله جَلَّ وعَزَّ^(٩): ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ﴾

(١) في شرح السَّيرافي ١٥ / ١٤٤: "أي: جعلت الكثير قليلاً، وهو في معنى صَيَّرْتُ".

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ٦٣، والسَّيرافي ١٥ / ١٤٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٦٣، والمخصَّص ١٤ / ١٧٢.

(٤) تقدَّم تخريجه ص (٣٤٦) من التَّحقيق.

(٥) في الكتاب ٤ / ٦٣: "وإن قلت: أغلقت الأبواب كان عربياً جيداً".

(٦) ينظر: تحصيل عين الذهب ٥٥٠.

(٧) ينظر: الكتاب ٤ / ٦٣، والأصول ٣ / ١١٩.

(٨) في أدب الكاتب ٤٥٧: "وكان الكسائي يفرِّق بينهما، وكذلك: قَلَّتْ وأقلَّتْ، وكَثُرَتْ وأكثرَتْ.

(٩) في (ف): عزَّ وجَلَّ.

مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُزِيلَ آيَةً ﴿١﴾. فهذا يقتضي اتفاق المعنى ^(١).

وتقول: أَبَانَ وَأَبْتَهُ، فَأَبَانَ كَأَنَّهُ (أظهر) ^(٢) نفسه، وَأَبْتَهُ: أَظْهَرْتُهُ، فعلى هذا جرى، (أو) ^(٣) على تقدير: صار بَيِّنًا، فهذا يكون منقولاً من بَانَ. فَأَمَّا أَبْتَهُ: فجعلته بَيِّنًا، وليس منقولاً من بَانَ؛ لَأَنَّهُ يتعدَّى إلى مفعولين في المعنى على هذا التقدير. ويتوجَّه فيه النقل على أَنَّ بَانَ: ظهر، وَأَبْتَهُ: أَظْهَرْتُهُ، ويجوز أن يكونا بمعنى ^(٤) واحد [٢٣٤/أ] إِلَّا أَنَّ أَحدهما مُضَمَّنٌ بذكر المفعول، والآخر دالٌّ عليه من غير تضمين، وكذلك: بَيَّنَّ وَبَيَّنْتَهُ ^(٥). فَأَمَّا اسْتَبَانَ واستَبَنْتَهُ فبمنزلة: رَجَعَ وَرَجَعْتُهُ ^(٦).



(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٥٥.

(٢) في الأصل و(د): ظهر، والتَّصْوِيب من (ف).

(٣) في الأصل و(د): و، والتَّصْوِيب من (ف).

(٤) في (ف): لمعنى.

(٥) قال السَّيرافي ١٥ / ١٤٥: "وقد يجوز أن يكون بَيَّنَّ في معنى أَبَانَ، ويجوز أن يكون للتَّكثِير".

(٦) في الكتاب ٤ / ٦٣: بمنزلة: حَزَنَ وحزنته.

[أبواب الأصل الدائر]^(١):

باب أَفْعَلْ

(فَأَفْعَلْ ينقسم على خمسة وعشرين وجهًا في هذا الباب)^(٢):

١. (أَفْعَلْ) الجاري على أصله: خَرَجَ وَأَخْرَجْتُهُ^(٣).
٢. (أَفْعَلْ) الخارج إلى مُشَبَّه: فَرَّخْتُهُ وَأَفْرَخْتُهُ^(٤).
٣. (أَفْعَلْ) الخارج إلى مستغنى به: ظَرَفْتُهُ^(٥).
٤. (أَفْعَلْ) الخارج إلى تعديه في المعنى فقط: أَطْرَدْتُهُ؛ أي: جعلته طريدًا^(٦).
٥. (أَفْعَلْ) الخارج إلى ما لا يتعدَّى في اللَّفْظ، ويتعدَّى في المعنى إلى اثنين: أَطْلَعْتُ عَلَيْهِمْ؛ أي: جعلتهم مهجومًا عليهم^(٧).
٦. (أَفْعَلْ) الخارج إلى ما لا يتعدَّى في اللَّفْظ، ويتعدَّى في المعنى إلى واحد: أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ: صارت مضيئة صافية^(٨).
٧. (أَفْعَلْ) الخارج عن غريزة إلى ما لا يتعدَّى في اللَّفْظ، ويتعدَّى إلى

(١) زيادة من (ف). والأصل الدائر عند الرُّمَانِيّ يعني به الاشتقاق، وعرفه بأنَّه الفروع التي تدور في تصاريفها على أصل واحد. قال العُكْبَرِيُّ في حدِّ الاشتقاق: "أقرب عبارة فيه ما ذكره الرُّمَانِيّ".

ينظر: الحدود ٦٩، والتَّبين عن مذهب النُّحَوِّيِّين ١٤٤.

(٢) في (ف): جاءت هذه العبارة قبل الباب.

(٣) ينظر: ص (٣٤٨) من التَّحْقِيق.

(٤) ينظر: ص (٣٤٨) من التَّحْقِيق.

(٥) ينظر: ص (٣٤٨) من التَّحْقِيق.

(٦) ينظر: ص (٣٥٠) من التَّحْقِيق.

(٧) ينظر: ص (٣٥٠) من التَّحْقِيق.

(٨) ينظر: ص (٣٥٠) من التَّحْقِيق.

اثنين في المعنى: سُرِعَ وأسْرَعَ؛ أي: جعل العمل سريعاً. وكذلك: بَطُؤَ وأَبْطَأَ^(١).
 ٨. (أَفْعَلَ) الخارج إلى نظير في التعدية باختلاف اللفظ: فَتِنَ الرجلُ
 وَفَتَّنَتْهُ، وَحَزَنَ وَحَزَنَتْهُ^(٢).

٩. (أَفْعَلَ) الخارج إلى نظير في التعدية باتِّفاق اللفظ لأجل القرينة: رَجَعَ
 وَرَجَعَتْهُ^(٣).

١٠. (أَفْعَلَ) الخارج إلى الفرق بين (فَعَّلَتْه) و(أَفْعَلْتَه): (أَحْزَنْتَه)^(٤):
 جعلته حزيناً، وَأَفْتَنْتَهُ: جعلته فاتناً، وأرجعته: جعلته راجعاً، فيكون بمعنى
 جعلته على الصِّفة بحكمي، وليس كذلك^(٥) (فَعَّلْتَه)؛ أي: حَزَنْتَهُ وَفَتَّنَتْهُ^(٦).

١١. (أَفْعَلَ) الخارج (إلى)^(٧) المطاوعة والتعدية في المعنى فقط: فَطَّرْتَهُ
 فَأَفْطَرَ، وَبَشَّرْتَهُ فَأَبْشَرَ^(٨).

١٢. (أَفْعَلَ) الخارج إلى مُشَبِّه: سَقَيْتُهُ وَأَسْقَيْتُهُ؛ أي: قلت له: سقاك الله،
 ومنه: كَفَّرْتَهُ وَأَكْفَرْتَهُ؛ قلت: هو كافر^(٩).

١٣. (أَفْعَلَ) الخارج إلى التَّعْرِيضُ للفعل: أَقْتَلْتَهُ: عَرَّضْتَهُ للقتل؛ أي:

(١) ينظر: ص (٣٥٠) من التَّحْقِيق.

(٢) ينظر: ص (٣٥١) من التَّحْقِيق.

(٣) ينظر: ص (٣٥١) من التَّحْقِيق.

(٤) في الأصل و(د): وَأَحْزَنْتَهُ، والتَّصْوِيب من (ف).

(٥) في (ف): كَذ.

(٦) ينظر: ص (٣٥١) من التَّحْقِيق.

(٧) في الأصل و(د): في، والتَّصْوِيب من (ف).

(٨) ينظر: ص (٣٥٣) من التَّحْقِيق.

(٩) ينظر: ص (٣٥٤) من التَّحْقِيق.

جعلته [٢٣٤/ب] مُعَرَّضًا^(١).

١٤. (أَفْعَل) الخارج إلى الفرق بين (فَعَلْتَهُ) و (أَفْعَلْتَهُ)؛ أي: جعلت له كذا: قَبْرُهُ: دَفْنُهُ، وَأَقْبَرُهُ: جعلت له قبرا، وَسَقَيْتُهُ فَشْرِب، وَأَسْقَيْتُهُ: جعلت له ماءً وَسُقِيًّا^(٢).

١٥. (أَفْعَل) الذي لا يتعدى في اللفظ ويتعدى في المعنى على جهة صار صاحب كذا: أَجْرَبَ الرَّجُل، وَأَنْخَزَ وَأَحَالَ، ومنه أَلَام^(٣).

١٦. (أَفْعَل) الذي يتعدى إلى واحد في اللفظ واثنين في المعنى على جهة وجدته مستحقا [لكذا: أحمده: وجدته مستحقا]^(٤) للحمد مني^(٥).

١٧. (أَفْعَل) الذي لا يتعدى في اللفظ، و (فَعَلَ) منه يتعدى في اللفظ: أَرَابَ: صار صاحب ريبة، وَرَابَهُ: جعل فيه ريبة^(٦).

١٨. (أَفْعَل) الخارج إلى مشاركة (فَعَلَ) في معناه: شَغَلَهُ وَأَشْغَلَهُ، وَقَلْتُهُ الْبَيْعَ وَأَقْلَنْتُهُ، وَصَرَّ وَأَصَرَّ، وَبَكَرَ وَأَبْكَرَ^(٧).

١٩. (أَفْعَل) الذي لا يتعدى في اللفظ ويتعدى في المعنى على جهة صرنا في كذا: أَصْبَحْنَا، وَأَمْسَيْنَا، وَأَسْحَرْنَا، وَأَفْجَرْنَا^(٨).

٢٠. (أَفْعَل) الخارج إلى المتعدى إلى واحد في اللفظ واثنين في المعنى،

(١) ينظر: ص (٣٥٤) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٣٥٥) من التحقيق.

(٣) ينظر: ص (٣٥٦) من التحقيق.

(٤) زيادة من (ف).

(٥) ينظر: ص (٣٥٧) من التحقيق.

(٦) ينظر: ص (٣٥٧) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (٣٥٨) من التحقيق.

(٨) ينظر: ص (٣٥٩) من التحقيق.

و(فَعَلَ) منه إلى واحد في اللفظ فقط: أَغْفَلْتُهُ: جَعَلْتُهُ مَغْفُولًا عنه، وَغَفَلْتُ: صِرْتُ غَافِلًا، كَأَنَّهُ قَالَ: جعلت نفسي غافلاً عنه بتركي له^(١).

٢١. (أَفْعَلَ) الخارج إلى معاقبة الباء في (فَعَلَ): بَصُرَ به وَأَبْصَرَهُ، ومنه ذَهَبَ به وَأَذْهَبَهُ^(٢).

٢٢. (أَفْعَلَ) الخارج إلى خلاف (فَعَّلْتُ): أَقْذَيْتُ عينه: جعلتها^(٣) قَذِيَّةً، وَقَذَيْتُهَا: نَطَّفْتُهَا من القَذَى^(٤).

٢٣. (أَفْعَلَ) الخارج إلى ما لا يتعدى في اللفظ، ويتعدى (إلى اثنين في المعنى)^(٥) على جعلت الذي جئت به كذا: أَكْثَرْتُ؛ أي: جعلت الذي جئت به كثيرًا. وكذلك أَقَلَلْتُ؛ أي: جعلته قليلًا^(٦).

٢٤. (أَفْعَلَ) الخارج إلى ما لا يتعدى في اللفظ، و(فَعَلَ) منه لا يتعدى أصلاً: بَانَ وَأَبَانَ بمعنى، إِلَّا أَنَّ تقدير [أ/٢٣٥] بَانَ: ظَهَرَ، وتقدير أَبَانَ: صار بَيِّنًا^(٧).

٢٥. (أَفْعَلَ) الخارج إلى أَنَّهُ و(أَفْعَلْتُهُ) بمعنى واحد: أَبَانَ وَأَبْنَتْهُ، فَأَبَانَ: صار بَيِّنًا، وَأَبْنَتْهُ: جعلته بَيِّنًا^(٨).

(١) ينظر: ص (٣٥٩) من التحقيق.

(٢) ينظر: ص (٣٥٩) من التحقيق.

(٣) في (ف): جعلت.

(٤) ينظر: ص (٣٦٠) من التحقيق.

(٥) في (ف): في المعنى إلى اثنين.

(٦) ينظر: ص (٣٦٠) من التحقيق.

(٧) ينظر: ص (٣٦٢) من التحقيق.

(٨) ينظر: ص (٣٦٢) من التحقيق.

باب فَعَّلْتُ (١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في (فَعَّلْتُ) (٢) ممّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (فَعَّلْتُ)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جاز الاشتراك في (فَعَّلْتُ) و(أَفَعَّلْتُ) مع اختلاف أصلهما؟ وهل ذلك للتشابه الذي بينهما بالزيادة، إذ تكثير المعنى كتكثير المفعول؟ ولم جاز: (فَعَّلْتُ) من غير شركة في هذا الباب؟ ولم كان (فَعَّلْتُ) أولى بالتكثير؟ وما الفرق بين كَسَرَتْها وكَسَّرَتْها، وقَطَعَتْها وقَطَّعَتْها؟ ولم جاز مَزَّقَتْه من غير أن يجري على (فَعَّلْتُ)؟ وما نظيره من طَفَّفَ (٣)؟.

ولم جاز: عَلَطْتُ البعير (٤) وَعَلَطْتُ الإبل وإِبْلٌ معلَّطٌ، وجَرَحَتْه وجَرَحَتْه، وظَلَّ يُفَرِّسُهَا (٥) السَّبع ويؤكِّلها ويفرِّسها ويأكلها، ومَوَّتَتْ ومَاتَتْ، وقَوَّمَتْ وقَامَتْ - في جماعة الإبل - (٦)، وهو يُجَوِّلُ؛ أي: يُكثِّرُ الجولان، ويُطَوِّفُ؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب دخول فَعَّلْتُ على فَعَّلْتُ لا يشرحه في ذلك أفعلت".

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣٧ (بولاق)، ٤/ ٦٤ (هارون).

(٢) في (ف): هذا الباب.

(٣) طَفَّفَ: مأخوذ من التَّطْفِيف وهو نقص المكيال والميزان، وأصل الطَّفِيف: الشَّيء القليل.

ينظر: التَّهْذِيب (طفف) ١٣/ ٣٠٠، والصَّحاح (طفف) ٤/ ١٣٩٥.

(٤) عَلَطْتُ البعير تعليلًا: نزعته من عنقه العِلَاط، وهو حبل في عنق البعير.

ينظر: الإبل ١٠٥، والصَّحاح (علط) ٣/ ١١٤٤.

(٥) الفَرَس: أن يدقَّ الدُّبُّ أو الأسد عنق فريسته، ثم كثر استعماله حتى صار كلُّ قتل فرسًا.

ينظر: إصلاح المنطق ٤٠٣، والصَّحاح (فرس) ٣/ ٩٥٨.

(٦) ينظر: المَخَصَّص ١٤/ ١٧٤.

ولم جاز بالتَّخفيف، وفيه معنى التَّكثير؟ وما نظيره من الرُّكْبَة والجلِسة التي يكون معناها في الرُّكوب والجلوس^(١)؟ وما الفرق بين الرِّيح والرَّائحة، وبين الصَّرف والصَّرفة^(٢)؟ ولم جاز التَّدخل في هذه الأشياء؟ وما الشَّاهد في قول الفرزدق:

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بَنَ عَمَّارٍ^(٣)؟
وما الشَّاهد في قوله جلَّ وعزَّ: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾^(٤)؟
وقوله: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٥)؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٦٥.

(٢) في مطبوعتي الكتاب ٢/ ٢٣٧ (بولاق)، ٤/ ٦٥ (هارون): الصُّوف والصُّوفة، وفي شرح السِّيرافي ١٥/ ١٤٧، والنُّكت ٢/ ١٠٥٥، والمخصَّص ١٤/ ١٧٤ عن سيبويه: وكما أنَّ الصَّرف والرِّيح قد يكون فيه معنى صرفة ورائحة.

(٣) تقدَّم تخريجه ص (٣٤٦) من التَّحقيق، وروايته هناك: ما زلت أغلق أبوابًا وأفتحتها.

(٤) سورة ص: الآية ٥٠.

(٥) سورة القمر: الآية ١٢.

❖ الجواب:

الذي يجوز في (فَعَّلْتَ) إجراؤه على التَّكْثِيرِ في الأصل، ولا يجوز أن يخرج عنه [٢٣٥/ب] إِلَّا إِلَى مُشَبَّهٍ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمُشَبَّهَ يَجُوزُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ (مُشَبَّهٍ) ^(١) بِهَا لَا يَكُونُ فِيمَا تَبَاعَدَ عَنْهُ. وَيَجُوزُ الْإِشْتِرَاكُ فِي (فَعَّلْتَ)، وَ(أَفَعَّلْتَ)؛ لِلتَّشَابُهِ الَّذِي بَيْنَهُمَا بِالزِّيَادَةِ لِلتَّكْثِيرِ، إِذْ تَكْثِيرُ الْمَعْنَى كَتَكْثِيرِ الْمَفْعُولِ. وَيَجُوزُ (فَعَّلْتَ) مِنْ غَيْرِ شَرَكَةٍ؛ لِإِجْرَائِهِ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ. وَ(فَعَّلْتَ) أَوْلَى بِالتَّكْثِيرِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَضْعِيفِ اللَّفْظِ لَتَكْثِيرِ الْمَعْنَى ^(٢). وَتَقُولُ: كَسَرْتُهَا وَكَسَّرْتُهَا، وَقَطَعْتُهَا وَقَطَّعْتُهَا، فَلَيْسَ ^(٣) فِي (فَعَّلْتَ) دَلِيلٌ عَلَى التَّكْثِيرِ، وَفِي (فَعَّلْتَ) دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ ^(٤). فَأَمَّا مَزَقَّتُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى (فَعَّلْتَ)، فَلَكْثَرَةٌ مَا يَكُونُ هَذَا الْمَعْنَى عَلَى تَكْثِيرِ الْفِعْلِ ^(٥). وَنَظِيرُهُ طَفَّفَ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الَّذِي يَبْخَسُ فِي الْكِيلِ وَالْوِزْنِ أَنْ يَتَكَرَّرَ مِنْهُ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّ مِنْ شَأْنِ الْغَضَبَانِ أَنْ يُكْثَرَ الْخُرُوقُ فِي الشَّيْءِ.

وَتَقُولُ: عَلَطْتُ الْبَعِيرَ، وَعَلَّطْتُ الْإِبِلَ، وَلَا مَعْنَى لِقَوْلِكَ: عَلَطْتُ الْبَعِيرَ، إِذِ الْعَلَاطُ يَكُونُ مَرَّةً، وَيَسْتَعْنِي بِهِ عَنْ تَكَرُّرِهِ ^(٦). فَأَمَّا جَرَّحْتُهُ فَيَصْلَحُ فِيهِ التَّخْفِيفُ بِإِجْرَاءِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى أَصْلِهِ ^(٧). وَكَذَلِكَ ظَلَّ يُفَرِّسُهَا السَّبْعَ وَيُؤَكِّلُهَا، وَيَصْلَحُ بِالتَّخْفِيفِ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(د): مُشَبَّهٌ لَهُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٢) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/ ٦٤، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ ٤٦٠، وَشَرْحُ السِّيَرَاتِي ١٥/ ١٤٦.

(٣) فِي (ف): وَلَيْسَ.

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/ ٦٤، وَالْأَصُولُ ٣/ ١٢١.

(٥) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/ ٦٤، وَشَرْحُ السِّيَرَاتِي ١٥/ ١٤٦.

(٦) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/ ٦٤، وَشَرْحُ السِّيَرَاتِي ١٥/ ١٤٦.

(٧) قَالَ السِّيَرَاتِي ١٥/ ١٤٦: "وَجَرَحْتُ الرَّجُلَ: إِذَا جَرَحْتَهُ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ، وَجَرَّحْتَهُ: إِذَا أَكْثَرْتَ الْجَرَاحَاتِ فِي جَسَدِهِ".

وتقول: مَوَّتَ الإِبْلُ ومَاتَتْ، وَقَوَّمَتْ وَقَامَتْ، ولا يصلح: مَوَّتَ البعيرُ؛
لأنَّها مَوْتَةٌ واحدة. وَأَمَّا ^(١) قَوْمَ السَّلْعَةِ ^(٢) ففيه معنى التَّكْثِيرِ، كَأَنَّكَ [قلت] ^(٣):
مِثْلَ في أمرها ^(٤) حَتَّى ظهرت قيمتها، أو قَلَّبَهَا حَتَّى تَبَيَّنَ القيمة لها ^(٥).

وتقول: (هو) ^(٦) يُجَوِّلُ وَيُجَوِّلُ، وَيُطَوِّفُ وَيَطَوِّفُ بِإِجْرَاءِ كُلِّ واحدٍ منهما
على أصله. ويجوز تخفيف الفعل وفيه معنى التَّكْثِيرِ؛ لاجتماع سببين:
أحدهما: التَّشَابُه الذي بين (فَعَلْتُ)، و(فَعَّلْتُ).

والآخر: الدَّلِيل الذي يصحب الكلام كقول الفرزدق:
مَازَلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بَنَ عَمَّارٍ ^(٧)
[٢٣٦/١] فَأَفْتَحُ هنا بمعنى أَفْتَحُ؛ للدَّلِيل الذي صحب الكلام في قوله:
مازلت على هذا الأمر، ونظير ذلك قولك: أما ترى ما أحسن رُكُوبه، وفيه
معنى: ما أحسن رِكْبَتَهُ ^(٨).

والفرق بين الرِّيحِ والرَّائِحَةِ، أَنَّ الرَّائِحَةَ مشمومة، والرِّيحَ هو: الجسم

(١) في (ف): فأما.

(٢) قَوْمَ السَّلْعَةِ: قَدَرُهَا، وأهل مكة يقولون: اسْتَقَمَّتْ السَّلْعَةُ؛ أي قَدَرْتُهَا.

ينظر: الصَّحاح (قوم) ٢٠١٧/٥، واللَّسان (قوم) ٤٩٦/١٢.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) التَّمْيِيلُ بين أمرين: التَّرْجِيحُ بينهما، ومِثْلُ بين أمرين مايل بينهما؛ ليرى أيُّهما أفضل.

ينظر: الصَّحاح (ميل) ١٨٢٣/٥، والتَّكْمِلَةُ (ميل) ٥٢١/٥.

(٥) قَلْبُ التَّاجِرِ السَّلْعَةَ: فَتَشَّ عَنْ حَالِهَا.

ينظر: التَّاجِ (قلب) ٧٩/٤.

(٦) في الأصل و(د): هي، والتَّصَوِّبُ من (ف).

(٧) تقدم تخرجه ص (٣٤٦) من التَّحْقِيقِ.

(٨) ينظر: الكتاب ٦٥/٤، وشرح السَّيرافي ١٤٧/١٥، والنُّكْتُ ١٠٥٥/٢.

اللَّطِيفُ الَّذِي يَهَبُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ^(١)، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَسْتَعْمَلُ الرِّيحُ فِي مَعْنَى الرَّائِحَةِ، كَمَا تَقُولُ إِذَا شَمِمْتَ رَائِحَةَ الْعُودِ: هَذِهِ رِيحٌ طَيِّبَةٌ^(٢). وَأَمَّا الصَّرْفَةُ فَهِيَ الْمَرَّةُ مِنَ الْإِنْصِرَافِ عَنِ الشَّيْءِ، وَالصَّرْفُ اسْمُ الْجِنْسِ الَّذِي يَصْلَحُ لِلْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ^(٣).

وَيَجُوزُ التَّدَاخُلُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ؛ لِلتَّشَابُهِ، مَعَ الدَّلِيلِ الَّذِي يَزِيلُ اللَّبْسَ.

وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾^(٤)، فَهَذِهِ عَلَى تَكْثِيرِ الْأَبْوَابِ^(٥)، وَلَيْسَ عَلَى تَكْثِيرِ الْفَتْحِ وَالْإِغْلَاقِ فِي الْبَابِ الْوَاحِدِ^(٦). فَأَمَّا: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾، فَيَحْتَمِلُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى تَكْثِيرِ^(٧) الْعُيُونِ الَّتِي فُجِّرَتْ، وَتَكَرُّرِ الْفِعْلِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا.

(١) ينظر: المصباح المنير (روح) ١/ ٢٤٤.

(٢) قال السيرافي ١٥/ ١٤٧: "وإذا قلت: شممت ريحاً، فيجوز أن تريد معنى الرائحة، كأنه جعل الرائحة للواحدة والريح للجنس... فأما الرائحة فأكثر ما تستعمل فيما يفوح في دفعة واحدة".

(٣) ينظر: النُّكْتُ ٢/ ١٠٥٥، والمخصَّص ١٤/ ١٧٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٦٥، وشرح السيرافي ١٥/ ١٤٧.

(٥) قال الأعلام في تحصيل عين الذهب ٥٥٠: "لأنَّ الأبواب جماعة؛ فيكثر الفعل الواقع بها".

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ٦٥، والشِّيرَازِيَّات ١/ ٣٢١.

باب فعل المطاوع^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في فعل المطاوع ممَّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في فعل المطاوع؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جاز: كَسَرْتُهُ فَاِنْكَسَرَ؟ وما فائدته مع أن كَسَرْتُهُ يدلُّ على انْكَسَرَ؟ وهل يكون ذلك للتأكيد، ويتوجَّه على طَوَّلَت كسره فَاِنْكَسَرَ؟ وما الفرق بينه وبين جَذَبْتُهُ فَاِنْجَذَبَ، وَقُدَّتُهُ فَاِنْقَادَ^(٣)؟ ولم جاز: جَذَبْتُهُ فلم يَنْجَذَبْ، وَقُدَّتُهُ فلم يَنْقَدْ؟ وهل يجيء على ذلك: كَسَرْتُهُ فلم يَنْكَسِرْ؟ وما حكم: حَطَّمْتُهُ فَاِنْحَطَّم^(٤)، وَحَسَرْتُهُ فَاِنْحَسَرَ، وَشَوَّيْتُهُ فَاِنْشَوَّى؟ ولم جاز: شَوَّيْتُهُ فَاِنْشَوَّى^(٥) مع أن (اِفْتَعَلَ) يتعدَّى؟ ولم جاز: غَمَمْتُهُ فَاِنْغَمَّ، وَهَلَّا أَغْنَى [٢٣٦/ب] أحدهما عن الآخر؟ وما حكم: صَرَفْتُهُ فَاِنْصَرَفَ، وَقَطَعْتُهُ فَاِنْقَطَعَ؟ ولم جاز: صَرَفْتُهُ فلم يَنْصَرِفْ؟ وما حكم: أَدْخَلْتُهُ فَدْخَلَ، وَأَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ؟

ولم جاز فعل المطاوع في (فَعَلَ)؟ وهل ذلك لأنَّه منقول إلى ما جعله على الصِّفة في (أَفْعَلَ)؟ ولم جاز: طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ، ولم يجز: فَاِنْطَرَدَ وَلَا فَاِنْطَرَدَ^(٦)؟ وهل ذلك؛ للاستغناء عنه بذهاب مع الإشعار بأنَّ الاعتماد في هذا على المعنى؟

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما طواع الذي فعله على فَعَلَ وهو يكون على انفعال وافتعل".

ينظر: الكتاب ٢/٢٣٨ (بولاق)، ٤/٦٥ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في (د): وانقاد

وَجَذَبْتُهُ فَاِنْجَذَبَ، وَقُدَّتُهُ فَاِنْقَادَ، لم ترد في الكتاب.

(٤) في (د): وانحطم.

(٥) في الكتاب ٤/٦٥: "شَوَّيْتُهُ فَاِنْشَوَّى، وبعضهم يقول: فَاِنْشَوَّى".

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٦٦.

وما حكم: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَعَشَيْتُهُ فَتَعَشَّى، وَغَدَيْتُهُ فَتَغَدَّى؟ ولم جاز: (تَفَعَّلَ) في فعل المطاوع؟ وهل ذلك لأنه بمنزلة صِيَرْتُهُ على الصِّفَةِ فصار عليها؟ ولم جاز عليها: فَاعَلْتُهُ فَتَفَاعَلَ نحو: نَاوَلْتُهُ فَتَنَاوَلَ؟ ولم ضُمَّتِ الياء في يُنَاوِلُ، ولم تُضَمَّ في يَتَنَاوَلُ؟ وهل ذلك لأنه في معنى (الانْفِعَال) و(الافْتِعَال)، وكلّما في أوّله ألف الوصل فهو خلاف ما في أوّله ألف القطع في ضمّ حرف المضارعة للفرق بينهما؟.

وما حكم: دَخَرَجْتُهُ فَتَدَخَّرَجَ، وَقَلَقَلْتُهُ فَتَقَلَقَلَ، وَمَعَدَدْتُهُ فَتَمَعَدَدَ^(١)، وَصَعَّرْتُهُ فَتَصَعَّرَ^(٢)؟ ولم جرى فعل المطاوع في الرُّبَاعِي مع ثقل الرُّبَاعِي؟ وما وجه قولهم: تَقَيَّسَ، وَتَنَزَّرَ، وَتَتَمَّمَ^(٣)؟ ولم حمّله على كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ^(٤)؟ ولم لا يكون مثل نَزَّرَهُم فَتَنَزَّرُوا ملحقاً بالرُّبَاعِي^(٥)؟.

(١) معددته: حملته على الخشونة والصلابة، وتمعدد الغلام شبَّ وغلظ.

ينظر: التّهذيب (معد) ٢/٢٥٩، والمخصّص ١٤/١٧٥.

(٢) صعّرتّه فتصعّرت: دَوَّرْتَهُ فاستدار.

ينظر: الصّحاح (صعر) ٢/٧١٢، والمخصّص ١٤/١٧٥.

(٣) أي: نُسِبَ إِلَى قَيْسٍ وَتَمِيمٍ وَنَزَارٍ مِنْ قِبَائِلِ الْعَرَبِ.

ينظر: المخصّص ١٤/١٧٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٦٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٦٧.

باب فُعل على غير فَعَلت^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في فُعل على غير فَعَلت ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (فُعل) على غير (فَعَلت)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟
ولم جاز: جُنَّ الرَّجُلُ، وسُلَّ، وزُكِمَ، ووُرِدَ من غير أن يكون منه (فَعَل)؟ ولم
جاز: مَجْنُونٌ، [و]^(٣) مَسْلُولٌ، ومَحْمُومٌ، ومَوْزُودٌ: - وهو (المَحْمُوم)^(٤) -، فلم
صُرِفَ في هذا، ولم يُصَرَفَ [٢٣٧/أ] في (فَعَل)؟.

وما نظيره في الحمل على مهمل من قولهم: يَدَع وَيَذَر؟ وما نظيره من
الاستغناء بقطع عن قطع، ومن الاستغناء بـ(أَفَعَلت) عن (فَعَلت) في محبوب في
مذهب أكثر العرب؟ ولم جاز: حَبَبْتُ في قول بعضهم^(٥)، وقرأ أبو رجاء
العُطَارِدِيُّ^(٦) ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(٧)؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما جاء فُعل منه على غير فَعَلته".

ينظر: الكتاب ٢/٢٣٨ (بولاق)، ٤/٦٧ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل و(د): المحمود، والتصويب من الأجوبة. وينظر: التهذيب (ورد) ١٤/١٦٤.

(٥) هي لغة تميم وأسد وقيس. قال الكسائي: "هي على لغة من قال: حَبَّ، وهي لغة قد ماتت".

ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٢١، وشرح الأصول ٢٧٥.

(٦) هو أبو رجاء العُطَارِدِيُّ عمران بن تميم البصري، من كبار علماء البصرة. ت (١٠٥هـ).

ينظر: طبقات القراء ١/٧٦، والإصابة ٢/١٤٧٧.

(٧) سورة آل عمران: آية ٣١. وقراءة العُطَارِدِيُّ (يُحِبُّكُمْ) وقرأ أيضاً (يُحِبُّكُمْ).

ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٠، والبحر المحيط ٢/٦٨٧.

ولمَّ وجب أن يكون: جُنَّ وُسِّلَ بمعنى جُعِلَ فيه الجنون والسُّلَّ، ولم يكن
بمعنى صار على الصِّفة؟.

ولمَّ جاز: أَحْزَنْتُهُ فهو مَحْزُونٌ، وَأَحْبَبْتُهُ فهو مَحْبُوبٌ مع جواز: مُحَبَّبٌ،
وَمُحْزَنٌ؟.

❖ الجواب عن الباب الأول:

الذي يجوز فيه^(١) إجراؤه على طريقة (فَعَلْتُهُ فأنفَعَل) في أن الأول متعدّد، والثاني غير متعدّد، صار على الصّفة بتصيير^(٢) الأول. ولا يجوز أن يكون الثاني متعدّياً كالأول؛ لأنّه يخرج عن حدّ المطاوع^(٣) الذي يجري على طريقة (فَعَلْتُهُ فأنفَعَل). وتقول: كَسَرْتُهُ فأنكسر، فتدلّ على أنك صيّرْتُهُ على الصّفة، فصار عليها على سبيل المطاوعة^(٤)، فهذا إفصاح بالمعنى، وإن كان في كَسَرْتُهُ دليل على معنى انكسر من غير إفصاح بذلك. وهذا ضرب من التّأكيد مفهوم، يُفصح فيه بالمعنى الذي كان خفياً في الأول.

فأمّا جَذَبْتُهُ فأنجذب فيفيد فعل المطاوع على غير التّأكيد؛ لأنّه^(٥) يصلح أن (تقول)^(٦): جَذَبْتُهُ فلم ينجذب. وكذلك قُدْتُه فلم ينقد، فإذا قلت: قُدْتُه فانقَادَ، أفاد. ولا يصلح مثل هذا في كَسَرْتُهُ، إلّا أن يصحبه دليل يقتضي معنى (حاولت)^(٧) كَسَرَهُ فلم يَنكسر^(٨). ويُقال - في الرّجل - كَسَرْتُهُ عن هذا الأمر فلم يَنكسر، كقولك: صَرَفْتُهُ عنه فلم يَنصَرِف^(٩).

وتقول: حَطَمْتُهُ فأنحطَمَ، وحَسَرْتُهُ فأنحَسَرَ، وشَوَيْتُهُ فانشوى، فهذا كلّهُ

(١) في (ف): في هذا.

(٢) في (ف): بتغيير.

(٣) قال السّيرافي ١٥ / ١٤٨: "ومعنى قولنا مطاوعة أن المفعول به لم يمتنع ممّا رامه الفاعل".

(٤) ينظر: الكتاب ٤ / ٦٧، وشرح السّيرافي ١٥ / ١٤٨.

(٥) في (ف): لا.

(٦) في الأصل و(د): يقول، والتّصويب من (ف).

(٧) في الأصل و(د): حاولته، والتّصويب من (ف).

(٨) قال السّيرافي ١٥ / ١٤٨: "وكسرتة فلم ينكسر؛ أي: أوردت أسباب الكسر فلم تؤثر".

(٩) ينظر: الأفعال لابن القوطيّة (كسر) ٢٦٧.

على الباب. فَأَمَّا شَوَيْتُهُ فَاشْتَوَى^(١)، فقولك: اشْتَوَى^(٢) [٢٣٧/ب] لا يتعدى في هذا الموضع؛ لَأَنَّهُ [في]^(٣) موضع (انْفَعَلَ)، وإن جاز أن [تقول]^(٤): اشْتَوَيْتُ اللَّحْمَ بِمَعْنَى شَوَيْتُهُ^(٥). وتقول: غَمَمْتُه فَاغْتَمَّ، فهذا الكثير في الاستعمال، ويجوز: غَمَمْتُه فَاغْتَمَّ، قال سيبويه: "وهي عربيّة"^(٦). وتقول: قَطَعْتُهُ فَاِنْقَطَعَ على قياس الباب.

وتقول: أَذْخَلْتُهُ فَدَخَلَ، وَأَخْرَجْتُهُ فَخَرَجَ؛ لِأَنَّ فَعَلَ المَطَاوِعَ لَمَّا كَانَ عَلَى مَعْنَى صَيَّرْتُهُ عَلَى الصِّفَةِ فَصَارَ - وَجِبَ فِي (أَفْعَلْتُهُ فَفَعَلَ) أَنْ يَجْرِيَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ؛ لِأَنَّ (فَعَلَ) مِنْ (أَفْعَلَ) بِمَنْزِلَةِ (انْفَعَلَ) مِنْ (فَعَلْتُهُ).

وتقول: طَرَدْتُهُ فَذَهَبَ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ: (انْفَعَلَ)، وَلَا (افْتَعَلَ)^(٧)؛ لِلِاسْتِغْنَاءِ بِذَهَبَ، مَعَ الْإِشْعَارِ بِأَنَّ التَّصْرِيفَ فِي هَذَا (لِلْمَعْنَى)^(٨)، لَا لِلْفَرْقِ فَقَطْ، كَقَوْلِكَ: قَرَبَ وَاقْتَرَبَ. وتقول: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ، وَعَشَّيْتُهُ فَتَعَشَّى، وَغَدَّيْتُهُ فَتَغَدَّى، فَهَذَا نَظِيرُ: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ^(٩).

وتقول: نَاوَلْتُهُ فَتَنَاوَلَ، فَوْقَ (تَفَاعَلَ) مَوْقِعَ (انْفَعَلَ) فِي (فَعَلْتُهُ فَاِنْفَعَلَ)، وَصَارَ فَعَالًا لَوْاحِدًا. وَتُفْتَحُ الْيَاءُ فِي يَتَنَاوَلُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى (الْاِنْفَعَالِ)

(١) روى سيبويه: انشوى واشتوى، ومنع غيره: اشتوى؛ لِأَنَّ الْمُشْتَوِيَّ هُوَ الشَّوِي.

ينظر: الكتاب ٤/٦٥، أدب الكاتب ٤٥٨.

(٢) في (ف): فاشتوى.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) زيادة من (ف).

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٦٥، وشرح السيرافي ١٥/١٤٨، والمخصّص ١٤/١٧٥.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٦٥.

(٧) في الصّحاح (طرد) ٢/٥٠٢ "ولا يقال منه انْفَعَلَ وَلَا افْتَعَلَ إِلَّا فِي لُغَةٍ رَدِيئَةٍ".

(٨) في الأصل و(د): المعنى. والتّصويب من (ف).

(٩) ينظر: الكتاب ٤/٦٦، وشرح السيرافي ١٥/١٤٨، والمخصّص ١٤/١٧٥.

و(الافتعال)، وكلُّ ما دخله ألف الوصل فحرف المضارعة [منه]^(١) مفتوح؛
للفرق بين ألف الوصل، وألف القطع^(٢) في أَكْرَم يُكْرِمُ، وَأَحْسَنَ يُحَسِّنُ
وبابه^(٣).

وتقول: دَخَرَجْتُهُ فَتَدَخَّرَجَ، وَقَلَقَلْتُهُ فَتَقَلَقَلَ، وَمَعَدَدْتُهُ فَتَمَعَدَدَ،
وَصَعَّرْتُهُ فَتَصَعَّرَ، فَسَبِيلَ (تَفَعَّلَ) فِي (فَعَلَّتْهُ) كَسَبِيلَ (انْفَعَلَ) فِي (فَعَلَّتْهُ)^(٤)،
واحتمل هذا الرباعي مع ثقله؛ لقوة الفعل في التصريف.

فأما قولهم: تَقَيَّسَ، وَتَنَزَّرَ، وَتَتَمَّمَ، فعلى كَسَرْتُهُ [فتكسّر]^(٥)؛ لقولهم:
نَزَرْتُهُمْ فَتَنَزَّرُوا، فأجراه على قياس نظيره.

ولا يكون (فَعَّلَ) ملحقا؛ لأنَّ الزيادة فيه لمعنى، كما لا يكون (فَاعِلَ)
ملحقا لهذه العلة^(٦)، إذ كان الملحق حقّه أن يجري مجرى (الأصل)^(٧) في
إخلاص^(٨) الحرف للبناء^(٩).

(١) زيادة من (ف).

(٢) في (ف): قطع.

(٣) ينظر: شرح الألفات لابن الأنباري ١٦، والألفات لابن خالويه ٢٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٦/٤، وشرح السيرافي ١٥/١٤٩، والنكت ٢/١٠٥٦.

(٥) زيادة من (ف).

(٦) ينظر: الكتاب ٦٦/٤، والخصائص ١/٢٢٤.

(٧) في الأصل و(د): الألف، والتصويب من (ف).

(٨) في (ف): اخلا لان.

(٩) ينظر: المنصف ١/٣٥.

❖ الجواب عن الباب الثاني: [٢٣٨/أ]

الذي يجوز في (فُعِلَ) على غير (فَعَلْتَ) إجراؤه على مهمل كما بيّنّا ذلك في الجمع^(١)، والتّصغير^(٢)، وغيرهما من أبواب العربية^(٣). ولا يجوز أن يكون البناء أصلاً لهذا المعنى كما يكون في (سُقِطَ)^(٤) الحائط من قبل أن الباب مُطَرَّد في نقل (فُعِلَ) عن (فَعَلَ)، مع أنّه قد جاء على نظير يقتضيه، ومع أنّه مفهوم على (فُعِلَ) الفاعل عن العرب^(٥) كما قال سيبويه: "كأنّك إذا قلت: جُنَّ الرَّجُلُ، فقد قلت: جُعِلَ فيه جُنُونٌ"^(٦).

وتقول: جُنَّ الرَّجُلُ، وسُئِلَ، ووُرِدَ، من غير أن يكون منه (فَعَلَ) في الكلام على ما بيّنّا. وإنّما جرى في هذا؛ لأنّها آفة مستبهمة، لا تدري ما الذي أوجبه إلا بالاستدلال اللطيف، والاختلاف في مثله كثير، فترك فعل الفاعل فيه؛ لهذه^(٧) العلة^(٨)، وإن كان فيه دليل أنّه قد جعله جاعل [على]^(٩) الصّفة. وجاء مجنون، ومسئول، ومحّموم، ومورود على هذا؛ لأنّه مصرّف من معناه، ولم يلزمه ترك هذا التصريف كما لزم ترك التصريف في فعل الفاعل.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرّماني (أحمد عتيق) ٧٣٩.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرّماني (أحمد عتيق) ٣٨٤.

(٣) ينظر: ص (٣٥٨)، (٤٠٥) من النصّ المحقّق.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) في شرح الأصول ٢٧٤: "وكل فعل جاء على طريق ما لم يسم فاعله فهو على تغييره إلى طريقة فُعِلَ عن طريقة فَعَلَ التي هي للفاعل إلا أشياء شذّت في هذا الباب قليلة معدودة".

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٦٧.

(٧) في (د): هذه.

(٨) ذكر في شرح الأصول ٢٧٤: أن هذا تعليل ابن السّراج. وينظر: الأصول ٣/١١٢.

(٩) زيادة من (ف).

ونظيره في الحمل على مهمل: يَدْعُ وَيَذَرُ^(١)، ونظيره في الاستغناء بدلالة (فُعِلَ) عن جعله جاعل على هذه الصِّفة: (الاستغناء)^(٢) بَقُطِعَ عن قَطَعَ، فلم يجز^(٣) على نظائره من حَوَلَ وَعَوَرَ، وَصَلَعَ، وكالاستغناء في مَحْبُوبٍ بِأَحَبِّتٍ عن حَبِّتٍ في قول الأكثر، وقد قال بعضهم: حَبِّتُ^(٤)، وقرأ أبو رجاء العطاردي: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(٥).

والفرق بين صار على الصِّفة، وبين صَيَّرَته فصار على الصِّفة، كالفرق بين سَقَطَ الحائط، وأسَقَطْتُهُ فسقط.

ومنه من يقول: أَحْزَنْتُهُ فهو مُحْزُونٌ، وَأَحَبَّيْتُهُ فهو مَحْبُوبٌ، فتوقعه موقع مُحْزَنٌ وَمُحَبٌّ^(٦) [٢٣٨/ب].



(١) يَدْعُ وَيَذَرُ لم يُستعمل منهما إلا المضارع والأمر، وأهمل استعمال ماضيهما، واستغني عنه بترك.

ينظر: تصحيح الفصح ٢٦٠، والخصائص ١/ ٢٦٧.

(٢) في الأصل و(د): للاستغناء، والتَّصَوُّب من (ف).

(٣) في (ف): يجوز.

(٤) في شرح الأصول ٢٧٥: "فجاز هذا على أحد وجهين: إمَّا الاستخفاف بحذف الهمزة، أو أن يكون على قول بعض بني تميم: حَبِّتُ أَحَبُّ".

(٥) في (د) و(ف): يُحِبُّكُمْ. وهي أيضًا مروية عن أبي رجاء العطاردي.

(٦) ينظر: الكتاب ٦٧/٤، والتعليق ١٣٧/٤.

باب دخول الزيادة في فَعَلْتُ للمعاني^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في دخول الزيادة على فَعَلْتُ للمعاني ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في دخول الزيادة على (فَعَلْتُ) للمعاني؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم وجبت الزيادة في اللَّفْظ دون أن يكون على لفظ الأصل؟ ولم جاز الخروج عن الأصل في هذا الباب، ولم يُجْز في كلّ باب؟ وما الأصل في (فَاعَلْتَهُ)؟ وما الفرق بينه وبين (تَفَاعَلْتُ) وكلا الفعلين من اثنين؟ ولم جاز: ضَارَبْتُهُ، وفَارَقْتُهُ، وكَارَمْتُهُ، وعَارَزْتُهُ، وخَاصَمْتُهُ على أنَّ الفاعل واحد، والآخر مفعول، وكلاهما في معنى الفاعل، ولم يُجْز مثل ذلك في تضارب الزيدان؟ وهل ذلك لما في (تَفَاعَلَ) من معنى التساوي في الفعل وليس ذلك في (فَاعَلَ)؟.

وما حكم: (يَفْعَلُ) من هذا الباب؟ ولم جرى على الضَّمِّ في خاصمَني فخصمته أخصمته، وشاتمَني فشمته أشتمه، وعازني فعزته أعزه؟ ولم لا يجوز مثل ذلك في باب واعدني (أَعِدُّهُ)^(٣)؟.

ولم جاز: (نَاذَعَنِي)^(٤) فغلبته؟ ولم يُجْز: (نَاذَعَنِي)^(٥) فنزعته، على قياس الباب؟ وهل ذلك للاستغناء عنه بغلبته، مع الإشعار بأنَّ في جميع نظائره معنى الغلبة؛ فلذلك استغنى بالإفصاح به؟.

(١) كذا ترجمته عند سيبويه.

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣٨ (بولاق)، ٤/ ٦٨ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في الأصل و(د): ألا أعدّه، والصَّحِيح ما أثبتّه.

(٤) في الأصل و(د): ناعني، والتَّصْوِيب من الأجوبة، والكتاب ٤/ ٦٨.

(٥) في الأصل و(د): ناعني، والتَّصْوِيب من الأجوبة، والكتاب ٤/ ٦٨.

ولم جاز: ناولته، وعاقبته^(١)، وعافاه الله، وشاردت^(٢)، وظاهرته عليه، وناعمته، وطارقت^(٣) (النعل)، وليس هذا الفعل من اثنين؟ وهل ذلك لشبهه لما كان من اثنين من جهة أنه قد كان من كل واحد منهما فعل، وإن لم يكن على اتفاق الصفة كما يكون في جازيته، والأول ليس بجزء، ولكنه يجري مجراه في [٢٣٩/أ] المقابلة كما قالوا: الجزء بالجزء؟.

ولم جاز: ضاعفت وضعفت، وناعمت ونعمت بمعنى واحد؟ وهل ذلك للشبه في زيادة التكرير؟ وهل يجري ذلك المجري: تعطينا وتعطينا في زيادة التكرير^(٤)؟.

وما حكم: (تفاعلت) في التعدّي؟ ولم لا يجوز أن يتعدّي؟ وهل ذلك لأنه قد استوفى معنى الفاعل والمفعول بذكر الفاعلين في (تفاعلنا) كما استوفى في (فاعلت) معنى الفاعلين، إلا أن أحدهما على طريقة المفعول؟.

ولم جاز: تضاربنا، وتراَمينا، وتقاتلنا على الإفصاح بفاعلين، والدلالة على مفعولين؟ ولم جاز: تضاربوا واضطربوا، وتقاتلوا واقتتلوا، وتجاوروا واجتاوروا، وتلاقوا والتقوا بمعنى واحد؟ وهل ذلك للشبه في زيادة التكرير (إذ)^(٥) (افتعل) على تكثر مبالغة، و(تفاعل) على تكثر (فاعل)؟.

ولم جاز: تقاربت من ذلك، وتراعى له، وتقاصيته، وتعاطيت منه أمراً

(١) في (د): عافيته.

(٢) في مطبوعتي الكتاب ٢٣٩/٢ (بولاق)، ٦٨/٤ (هارون)، وشرح السيرافي ١٥٣/١٥، والمخصّص ١٧٩/١٤: سافرت.

(٣) في الأصل و(د): الفعل، والتصويب من (ف). وطارقت النعل لم ترد في الكتاب.

وطارقت الرجل نعليه: خصف إحداها على الأخرى.

ينظر: التهذيب (طرق) ٢٣٣/١٦، والصّحاح (طرق) ١٥١٦/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٩/٤.

(٥) في الأصل و(د): إذا، والأصح ما أثبتّه.

قيحًا، وتمايرتُ في ذلك؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلة جَارِيَّتِهِ في أنَّه قد كان من كلِّ واحد منكما فعل، وإن كان الموصوف بأنَّه جزاء أحدهما؟.

ولم جاز: تَغَافَلْتُ عنه، وتَعَامَيْتُ، وتَعَاشَيْتُ^(١)، وتَعَارَجْتُ، وتَجَاهَلْتُ، فجرى على هذا؛ لِيُريكَ أنَّه في حال ليس بها؟ وهل ذلك لما فيه من طلب المساواة لك فيما أظهرته من المعنى إذا أردت أن يوافقك السَّامع في معنى ما أظهرته، وإن كنت لا تعتقده؟ وما الشَّاهد في قول الشَّاعر:

إِذَا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ^(٢)؟

ولم جاز: تَذَاءَبَتِ الرِّيحُ وتَذَابَّتْ^(٣)، وتَنَاوَحَتِ وتَنَوَّحَتْ^(٤)؟ وهل ذلك لأنَّ فيه معنى تقابلت من الجهات؟.

(١) تعاشى: إذا أرى من نفسه أنَّه أعشى، وهو الذي لا يبصر بالليل.

ينظر: المقصور والممدود للقالبي ٣٤، والصَّحاح (عشا) ٢٤٢٦/٦.

(٢) من الرِّجز، لعمر بن العاص رضي الله عنه، أو النَّجاشي الحارثي في شرح أبيات سيبويه ٣٩٤/٢ وهو في ديوان النَّجاشي ١٢٢، وللمساور بن هند في فرحة الأديب ١٦٠، ولأرطاة بن سُهيَّة في الاقتضاب ٢٨٩/٣ وهو في شعره ١٢٧، وللأغلب العجلي في شرح أدب الكاتب للجواليقي ٢٣٤ وهو في شعره ١٧٢.

والشَّاهد فيه: (تخازر)، وهو الذي يقارب بين جفنية إذا نظر ليوهم أنَّه لا يتأمَّل ما ينظر إليه.

ينظر: الكتاب ٦٩/٤، وشرح السِّيرافي ١٥/١٥٥.

(٣) تَذَاءَبَتِ الرِّيحُ وتَذَابَّتْ: إذا هَبَّتْ من كل جانب. ونُقل عن سيبويه أنَّه قال في حلقة: العرب تقول: تَذَاءَبَتِ الرِّيحُ؛ أي فعلت فعل الذَّب ليختل، فيتوهم النَّاظِر أنَّها عدَّة ذئاب.

ينظر: إصلاح المنطق ٢٢٥، والرِّيح ٧١، وطبقات النُّحويين واللُّغويين ٦٧.

(٤) تَنَاوَحَتِ الرِّيحُ: إذا تقابلت في المهَبِّ، والمتناوحة التي تهبُّ من جهات مختلفة.

ينظر: التَّهذيب (نوح) ٢٥٦/٥، والصَّحاح (نوح) ١/٤١٣.

❖ والجواب:

الذي [٢٣٩/ب] يجوز في (دخول الزيادة في فَعَلْتُ للمعاني)^(١) إجراء ذلك^(٢) على زيادة الحرف لزيادة المعنى^(٣) على مقتضى الزيادة في بنية الكلمة. ولا يجوز إجراء ذلك على لفظ الأصل؛ لأنه لما كان المعنى زائداً على الأصل اقتضى (ذلك)^(٤) زيادة (في)^(٥) اللفظ تدلُّ^(٦) على زيادة المعنى، مع أن الأصل في المعنى دائر في جميع التصارييف، فكذلك الأصل في اللفظ دائر في جميع التصارييف^(٧).

ولا يجوز الخروج عن هذا العقد الذي أصْلناه في هذا الباب؛ إلا إلى مُشَبَّه له من وجه يقتضي الحكم، ويحسُنُ خروجه إليه على قياس نظائره ممَّا يخرج عن الأصل بالشَّبه. وليس كلُّ باب يصلح أن يخرج عنه شيء بالشَّبه؛ لأنه قد يكون ممَّا ليس له شبه قريب يحسن أن يخرج عن الأصل لأجله. والأصل في (فَاعَلْتُهُ) إجراء الفعل من اثنين يُبنى عليه أحدهما على طريق الفاعل، والآخر على طريق المفعول، وهو زيادة على معنى الفعل من واحد^(٨). والفرق بينه وبين (تَفَاعَلْتُ) أنَّ الفعل في (تَفَاعَلْتُ) من اثنين يُبنى عليه كلُّ واحد منهما على طريق الفاعل، بالعطف في التّفصيل، وبالتّثنية^(٩) والجمع في الجملة.

(١) في (ف): ذلك.

(٢) في (ف): إجراءه.

(٣) في (ف): المعاني.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) ساقط من (ف).

(٦) في (د): يدل.

(٧) ينظر: منازل الحروف ٦٩.

(٨) ينظر: الكتاب ٦٨/٤، وشرح السيرافي ١٥/١٥٢، والتّثنية في التصريف ٧٦.

(٩) في (ف): بالتثنية.

وتقول: ضَارَبْتُهُ، وفَارَقْتُهُ، وكَارَمْتُهُ، وعَازَزْتُهُ، وَخَاصَمْتُهُ، فهذا على قياس الأصل الذي عَقَدْنَا^(١).

فَأَمَّا تَضَارِبُ الْعُمَرَانِ، وَتَضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرُوٌ فَعَلَى بِنَاءِ الْفَاعِلِينَ عَلَى الْفَعْلِ. وَلَا يَتَعَدَّى (تَفَاعَلَ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَوْفَى مَقْتَضَاهُ بِذِكْرِ الْفَاعِلِينَ كَمَا اسْتَوْفَى (فَاعَلْتُهُ) بِذِكْرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَجْرِي عَلَى مَا بَيَّنَّا. وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ حَكْمُهُمَا؛ لِأَنَّ (تَفَاعَلَ) فِيهِ مَعْنَى التَّسَاوِي مِنْ الْاِثْنَيْنِ فِي الْفَعْلِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (فَاعَلْتُهُ)^(٢)؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا أَغْلَبَ عَلَى الْفَعْلِ بِأَنَّهُ ابْتَدَأَ بِهِ، أَوْ^(٣) كَانَ أَحْرَصَ عَلَيْهِ، أَوْ أَقْوَى فِيهِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ بِهَا [٢٤٠/أ] يُغْلَبُ^(٤) بِهِ، فَلِذَلِكَ جَرَى عَلَى طَرِيقِ الْفَاعِلِ، وَالْآخَرِ عَلَى طَرِيقِ الْمَفْعُولِ.

وَحُكْمُ (فَعَلَ)^(٥) مِنْ هَذَا الْبَابِ أَنْ يَجِيءَ الْمُضَارَعُ مِنْهُ عَلَى (يَفْعُلُ) فِي جَمِيعِ الْبَابِ إِلَّا بَابَ وَعَدَ يَعِدُ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ (يَفْعُلُ) فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ^(٦)، وَإِنَّمَا ذَلِكَ؛ لِيَدُلَّ عَلَى مَعْنَى الْغَلْبَةِ بِالضَّمَّةِ الَّتِي يُخْرِجُ إِلَيْهَا. وَكَانَتْ أَحَقَّ بِذَلِكَ مِنَ الْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهَا أَبْعَدُ مِنْ إِيْهَامِ طَلَبِ الْخَفَّةِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: خَاصَمَنِي فَخَصَمْتُهُ [أَخْصَمُهُ]^(٧)، وَشَاتَمَنِي فَشَتَمْتُهُ أَشْتَمُهُ، وَعَازَزَنِي فَعَزَزْتُهُ

(١) ينظر: الكتاب ٦٨/٤، وشرح السيرافي ١٥٤/١٥، والمخصّص ١٧٧/١٤.

(٢) في (ف): فاعلت.

(٣) في (ف): أذ.

(٤) في (ف): يقلب.

(٥) في الأصل و(د): يفعل، والتّصويب من (ف).

(٦) باب المُغَالَبَةِ يُبْنَى عَلَى فَعَلْتُهُ أَفْعَلُهُ، وَيَسْتَشْنَى مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مُعْتَلُّ الْفَاءِ، وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ أَوْ اللَّامِ الْيَائِي فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى فَعَلْتُهُ أَفْعَلُهُ.

ينظر: الخصائص ٢/٢٢٨، وشرح الشافعية للجاربردي ٦٠.

(٧) زيادة من (ف).

أَعَزُّهُ، وعلى ذلك تقول: [ضَارَبَنِي] ^(١) فَضَرَبْتُهُ ^(٢) أَضْرَبُهُ.

فَأَمَّا نَازَعَنِي فَغَلَبْتُهُ، فلا يجوز فيه: فَنَزَعْتُهُ؛ لاجتماع سببين:

أحدهما: الاستغناء [بغلبته] ^(٣)، والآخر: البيان عن أن معنى الغلبة في جميع الباب ^(٤).

وتقول: نَاولْتُهُ، وعَاقَبْتُهُ، وعَافَاهُ اللهُ، وَشَارَدْتُ، وَظَاهَرْتُ عليه، و(نَاعَمْتُهُ) ^(٥)، وَطَارَقْتُ (النَّعْلَ) ^(٦)، فهذا مما خرج عن الأصل؛ للشبه القريب، وذلك أن عَاقَبْتُهُ فيه معنى قابلته على فعله بالعقاب كقولك: جَازَيْتُهُ. ^(٧)

وَأَمَّا عَافَاهُ اللهُ فَأَتَاهُ بِالْعَافِيَةِ عَلَى تَقَبُّلٍ لَهَا بِطَبْعِهِ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى فَعْلَيْنِ. وَأَمَّا شَارَدْتُ فَهُوَ مِثْلُ تَابَعْتُ الشَّيْءَ فَتَتَابَعَ، فَهُوَ أَيْضًا [يَدُلُّ] ^(٨) عَلَى فَعْلَيْنِ. وَكَذَلِكَ: ظَاهَرْتُ عَلَيْهِ فَظَهَرَ أَتَمَّ مِنَ الظُّهُورِ قَبْلَ، وَمِنْهُ: ظَاهَرْتُ عَلَيْهِ بِالْحُجَّةِ؛ أَيِ ^(٩): زِدْتُ ظُهُورًا عَلَى ظُهُورٍ ^(١٠). وَمِنْهُ طَارَقْتُ النَّعْلَ بِجَعْلِ طَبَقَةٍ

(١) زيادة من (ف).

(٢) في الأصل: ضربته، وصوبها النَّاسِخُ في الهامش.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) ينظر: شرح السِّيرافي ١٥/١٥٢، والمخصَّص ١٤/١٧٨.

(٥) في الأصل و(د): ناعمت، والتَّصْوِيبُ من (ف).

(٦) في الأصل و(د): الفعل، والتَّصْوِيبُ من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٤/٦٨، وشرح السِّيرافي ١٥/١٥٣، والمخصَّص ١٤/١٧٨.

(٨) زيادة من (ف).

(٩) في (د): أن.

(١٠) قال السِّيرافي ١٥/١٥٣: "معنى ظاهرت عليه؛ أي: أضعفت عليه لباسه، كقولك: ظاهرت عليه درعين وثوبين، أي جعل أحدهما ظهارة والآخر بطانة".

فوق طبقة، فصارت كذلك^(١). وَأَمَّا نَاعَمْتُهُ فهو فعل النِّعَم مع تَقَبُّل الطَّع له.
وتقول: ضَاعَفْتُ وَضَعَفْتُ، وَنَاعَمْتُ وَنَعَّمْتُ بمعنى واحد؛ للشَّبه
الذي بينهما بزيادة التَّكْثِير، وعلى ذلك جرى نَعَّاطِينَا وَتَعَطَّيْنَا^(٢).

وتقول: تَضَارَبْنَا، وَتَرَامَيْنَا، وَتَقَاتَلْنَا، فهذا على قياس الأصل الذي بَيْنَا؛
لِأَنَّ كُلَّ واحد منهما مُضَارِبٌ مُضَارَبٌ على التَّساوي في الفعل^(٣).

وتقول: تَضَارَبُوا [٢٤٠/ب] واضْطَرَبُوا، وَتَقَاتَلُوا واقتتلوا، وَتَجَاوَرُوا
واجْتَوَرُوا^(٤)، وَتَلَاقُوا وَالتَّقُوا بمعنى واحد؛ للشَّبه الذي بين (تَفَاعَلَ)،
و(افْتَعَلَ) في زيادة التَّكْثِير؛ لِأَنَّ (افْتَعَلَ) للمبالغة التي تجرى مجرى التَّكْثِير^(٥).

وتقول: تَقَارَبْتُ من ذلك، وَتَرَاءَيْتُ له، وَتَقَاضَيْتُهُ، وَتَعَاطَيْتُ منه أَمْرًا قَبِيحًا،
وَتَمَارَيْتُ في ذلك، فهذا مما خرج بالشَّبه المقارب. فَتَقَارَبْتُ من ذلك للتَّساوي
(في)^(٦) أَنَّ كُلَّ واحد منهما قد قرب من الآخر، وَتَرَاءَيْتُ له: طلبت التَّساوي في
أن يراني وأراه، وَتَقَاضَيْتُهُ: ساوَيْتُهُ في المجازبة لِأَن أطلب منه ويدفعني،
وَتَعَاطَيْتُ منه أَمْرًا [قَبِيحًا]^(٧): لَأَنَّا كَأَنَّا قد تساوينا في التَّهْلِي على القُبْح^(٨)،
وَتَمَارَيْتُ في ذلك: لِأَنَّ نفسي نازعتني في ذلك وَنَازَعْتُهَا. وَكُلُّ هذا مُشَبَّه لأصل

(١) ينظر: المنصف ٩٢/١، والمقاييس (طرق) ٤٥٢/٣.

(٢) قال السَّيرافي ١٥٣/١٥: "كَأَنَّكَ قلت: عاطيته الكأس؛ أي: أعطاني كأسًا فأعطيته مثلها، فإذا قلت: تعطينا، فقد أردت التَّكْثِير في هذا المعنى".

(٣) قال السَّيرافي ١٥٤/١٥: "فإذا قلت: تضاربنا وتشاتمنا فقد ذكرت فعل كل واحد منكما بالآخر، ولا مفعول غيركما، وهو الذي أراد سيبويه أَنَّهُ لا يكون معملًا في مفعول".

(٤) ينظر: الكتاب ٦٩/٤، والتَّعليق ١٣٧/٤.

(٥) ينظر: المنصف ٧٥/١، والممتع ١٩٢/١.

(٦) ساقط من (د).

(٧) زيادة من (ف).

(٨) في (ف): القبح.

الباب شبهًا قريبًا يحسن أن يخرج في تصريف الكلام إليه.

وَأَمَّا تَغَاغُلْتُ عَنْهُ، وَتَعَامَيْتُ، وَتَعَاشَيْتُ، وَتَعَارَجْتُ، وَتَجَاهَلْتُ، فالمعنى في جميع هذا أَنَّهُ يُرِيكَ أَنَّهُ فِي حَالٍ لَيْسَ بِهَا^(١)، وَرَجُوعِهِ إِلَى الْأَصْلِ أَنَّهُ يَطْلُبُ التَّسَاوِي مِنَ الْمُكَلِّمِ؛ لِيَتَوَهَّمْ مِنْ ذَلِكَ مَا تَوَهَّمَهُ فِيهَا أَظْهَرَهُ، فَجَرَى عَلَى (تَفَاعَلْتُ) لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا تَخَاَزَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ^(٢)

فَقَوْلُهُ: وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ، يَدُلُّ عَلَى (هَذَا)^(٣) الْمَعْنَى الَّذِي بَيَّنَّا.

وَتَقُولُ: تَذَاءَبَتِ الرِّيحُ وَتَذَابَّتْ، وَتَنَاوَحَتْ وَتَنَوَّحَتْ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى (تَقَابَلَتْ)^(٤) مِنْ الْجِهَاتِ^(٥).

تَمَّ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

يَتْلُوهُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ وَالْخَمْسِينَ: بَابُ اسْتَفْعَلْتُ [٢٤١/أ].

(١) ينظر: الكتاب ٦٩/٤، وشرح السِّيرافي ١٥٥/١٥، والمخصَّص ١٨٠/١٤.

(٢) تقدَّم تخريجُه ص (٣٨٣) مِنَ التَّحْقِيقِ.

(٣) ساقط من (د).

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ(د): تَعَاقَبَ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف)، وَالْمَسَائِلُ.

(٥) ينظر: الكتاب ٧٠/٤، وشرح السِّيرافي ١٥٥/١٥.

الجزء الرابع والخمسون من شرح كتاب سيبويه.

إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله [٢٤١/ب]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(رَبِّي يَسِّر) (١)

باب استفعلت (٢)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في استَفَعَلْتُ ممَّا تُوجبه زيادته ممَّا لا يجوز (٣).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (استَفَعَلْتُ) على ما تُوجبه زيادته؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم لا يجوز أن يخرج عن معنى الطَّلَب إِلَّا إلى مُشَبَّه به؟ ولم جاز: استَجَدُّهُ؛ أي: أَصَبَّهُ جَيِّدًا، واستَكْرَمْتُهُ؛ أي: أَصَبَّهُ كَرِيمًا، واستَعْظَمْتُهُ؛ أي: أَصَبَّهُ عَظِيمًا، واستَسَمَنْتُهُ؛ أي: أَصَبَّهُ سَمِينًا؟ وهل ذلك؛ لأنَّه عن طلب لباطن حاله، فوجدته على هذه الصِّفَة، فلهذا رجع إلى الأصل في معنى الطَّلَب؟.

ولم جاز: استَلَام (٤)؛ أي: صار صاحب لائمه؟ وهل ذلك لأنَّه كأنَّه طلب أن يُلام بفعل ما يُوجب اللُّوم؟ ولم جاز: استَخَلَفَ لأهله بمعنى أَخْلَفَ لأهله؟ وهل ذلك لأنَّ في استَخَلَفَ طلب المعنى بأن قصد له كأنَّه استَسْقَى الماء؛ لطلب الرِّيِّ لأهله (٥)، وليس في أَخْلَفَ، هذا المعنى بنفس الصِّيْغَة؟.

فلم جاز: استَعْطَيْتُ؛ أي: طلبت العطية، واستَعْتَبْتُ؛ أي: طلبت إليه

(١) ساقط من (د).

(٢) كذا ترجمته عند سيبويه

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٣٩ (بولاق)، ٤/ ٧٠ (هارون).

(٣) لم يرد الغرض في (ف).

(٤) في الكتاب ٤/ ٧٠: استَلَام، وفسره السَّيرافي ١٥/ ١٥٦ بأنَّه من لبس اللَّأَمَة، وهي الدَّرْع.

(٥) أَخْلَفَ واستخلف: استسقى.

ينظر: المحيط (خلف) ٤/ ٣٤٦، والصَّحاح (خلف) ٤/ ١٣٥٧.

العُتْبَى ^(١)، وَاسْتَفْهَمْتُه؛ أَي: طلبت منه الفهم، وَاسْتَخْبَرْتَه؛ أَي: طلبت منه أن يُخْبِرَنِي، وَاسْتَشْرَفْتُه؛ أَي: طلبت (إِثَارَتَه) ^(٢)، وَاسْتَخَرَجْتُه؛ أَي: طلبت خروجه؟ وَلَمْ جاز: اخْتَرَجْتُه فِي مَوْضِعِ اسْتَخَرَجْتُه؟ وَهَلْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (افْتَعَلْتُ) مبالغة فِي الْعَمَلِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ الْأَمْرُ، فَهُوَ كَطَلَبٍ وَقَوْعِهِ، وَعَلَى ذَلِكَ جاز: افْتَعَلْتُه وَانْتَزَعْتُه؟.

وَلَمْ جاز: قَرَّ فِي مَكَانِهِ وَاسْتَقَرَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ؟ وَهَلْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اسْتَقَرَّ فِيهِ مَعْنَى طَلَبٍ؛ أَي: يَقَرُّ فِي الْمَكَانِ، وَلَيْسَ فِي قَرَّ، مَعْنَى الطَّلَبِ، فَلِذَلِكَ تَدَاخَلَا؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ وَاحِدًا فِي وَقْعِ الْقَرَارِ فِي الْمَكَانِ؟.

وَلَمْ جاز: اسْتَحَقَّه؛ أَي: طَلَبَ حَقَّهُ [أ/٢٤٢]، وَاسْتَخَفَّه؛ أَي: طَلَبَ خِفَّتَهُ، وَاسْتَعْمَلَهُ؛ أَي: طَلَبَ عَمَلَهُ، وَاسْتَعْجَلَ وَمَرَّ مُسْتَعْجَلًا؛ أَي: مَرَّ طَالِبًا ذَاكَ مِنْ نَفْسِهِ؟.

وَلَمْ جاز: عَلَا (قِرْنَهُ) ^(٣) وَاسْتَعْلَاهُ بِمَعْنَى ^(٤)؟ وَهَلْ ذَلِكَ لَوْقُوعِ الْعُلُوفِ عَلَيْهِ، إِلَّا إِنْ أَحَدُهُمَا بِطَلَبٍ، وَالْآخَرُ مُطْلَقٌ؟.

وَلَمْ جاز: اسْتَنَوَقَ الْجَمْلُ ^(٥)؛ أَي: تَحَوَّلَ إِلَى حَالِ النَّاقَةِ (فِي الْخُلُقِ) ^(٦)؟ وَاسْتَيْسَتْ الشَّاةُ ^(٧)؛ أَي: تَحَوَّلَتْ إِلَى خُلُقِ التَّيْسِ؟ وَمِنْ أَيْنَ خَرَجَ (اسْتَفْعَلَ)

(١) العُتْبَى: الرُّضَا مِنَ الْعُتْبِ.

ينظر: الكتاب ٧٠ / ٤، والمخصَّص ١٤ / ١٨٠.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ(د): إِثَارَةٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْأَجُوبَةِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ(د): قَرَحَهُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْأَجُوبَةِ، وَالْكِتَابُ ٧١ / ٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٧١ / ٤.

(٥) مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ، يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ الْوَاهِنِ الرَّأْيِ، الْمُخْلَطُ فِي كَلَامِهِ.

ينظر: جمهرة الأمثال ٣٩ / ٢، ومجمع الأمثال ٩٣ / ٢.

(٦) ساقط من (د).

(٧) مِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ، يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ إِذَا عَزَّ بَعْدَ الذَّلَّةِ.

إلى التَّحَوُّل؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ طلب حال غيره فصار عليه؟ ولم أدخل سيبويه (تَفَعَّلَ) ^(١) في هذا الباب ^(٢)؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ للمقاربة بين (تَفَعَّلَ)، و(اسْتَفَعَلَ)، وذلك أَنَّ (اسْتَفَعَلَ): طلب الفعل، و(تَفَعَّلَ): تَعَمَّلَ للفعل كقولك: تَزَيَّنَ: تَعَمَّلَ للزينة، وكذلك تَحَسَّنَ وَتَجَمَّلَ: تَعَمَّلَ للجمال والحسن؟.

ولم جاز: تَشَجَّعَ، وَتَبَصَّرَ، وَتَحَلَّمَ ^(٣)، وَتَجَلَّدَ، وَتَمَرَّأَ؟.

وما الشَّاهد في قول حاتم ^(٤):

تَحَلَّمَ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبَقَ وَدَّهَمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلِّمَ ^(٥)؟

ولم جاز: تَقَيَّسَ، وَتَنَزَّرَ، وَتَعَرَّبَ؟.

ولم جاز: تَعَظَّمَ وَاسْتَعَظَمَ، وَتَكَبَّرَ وَاسْتَكَبَرَ، وَتَيَقَّنَ وَاسْتَيْقَنَ، وَتَبَيَّنَتْ وَاسْتَبَيَّنَتْ، وَتَثَبَّتْ وَاسْتَثَبَّتْ بمعنى واحد؟ وهل ذلك للمقاربة بين (تَفَعَّلَ)، و(اسْتَفَعَلَ)؟.

ولم جاز: تَقَعَّدْتُه؛ أي: رَيَّثْتُهُ عن حاجته؟ وهل ذلك لَأَنَّكَ تَعَمَّلْتَ لِقَعُودِهِ عَنْهَا؟ ولم جاز: تَهَيَّيْتُ الْبِلَادَ ^(٦)؟ وهل يجوز بتأويل من ذهب إلى أَنَّهُ في معنى المقلوب بمعنى تَهَيَّيْتُ الْبِلَادَ ^(٧)؟ ولم صار كأنَّهَا تَهَيَّيْتُ لعظم شأني أحسن

= ينظر: الأمثال لأبي عبيد ١٢٠، وجمهرة الأمثال ٣٩ / ٢.

(١) في الأصل و(د): في تَفَعَّلَ، والتَّصْوِيب من الأجوبة.

(٢) ينظر: الكتاب ٧١ / ٤.

(٣) في (د): تحار.

(٤) هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي، من شعراء الجاهليَّة وفرسانها، يضرب المثل بكرمه وجوده.

ينظر: الشَّعر والشُّعراء ٢٣٥ / ١، ونزهة الجليس ٤٢٩ / ١.

(٥) من الطَّوِيل، والشَّاهد فيه: (تَحَلَّمَ)، حيث جاء على بناء تَفَعَّلَ لمن أدخل نفسه في الشَّيء.

ينظر: الديوان ٢٢٣، والكتاب ٧١ / ٤، وشرح السَّيرافي ١٥٧ / ١٥، والنُّكت ١٠٥٩ / ٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٧٢ / ٤.

(٧) هذا قول أبي الحسن الأَخْفَش، وأنشد عليه:

- أحسن في التَّأْوِيل؟ ولمَّ جاز: تَكَادَنِي^(١) في ذلك الأمر؛ أي: شَقَّ علي^(٢)؟
 ولمَّ جاز: تَنَقَّصْتُهُ وَتَنَقَّصَنِي كَأَنَّهُ الْأَخْذُ مِنَ الشَّيْءِ، الْأَوَّلُ فَلِأَوَّلٍ؟
 ولمَّ جاز: تَفْهَمَ، وَتَبَصَّرَ، وَتَأَمَّلَ؟
 ولمَّ جاز: تَجَرَّعَهُ، وَتَحَسَّاهُ، وَتَفَوَّقَهُ؟
 ولمَّ جاز: تَغَفَّلَهُ^(٣) في معنى يختله عن أمر يعوقه عنه؟ ولمَّ جاز: تَمَلَّكَه^(٤)؟
 ولمَّ جاز: تَظَلَّمَنِي؛ أي: ظَلَمَنِي مَالِي؟ وهل ذلك؛ لَأَنَّهُ [٢٤٢/ب] تَعَمَّلَ
 لِأَخْذِ مَالِي ظَلَمًا؟
 ولمَّ جاز: تَخَوَّفَهُ؟ وهل ذلك لما دخله من معنى توقع أمرًا لا يأمنه منه،
 وليس كقولك: خافه^(٥)؟
 ولمَّ جاز: تَخَوَّنَتْهُ الْأَيَّامُ بِمَعْنَى تَنَقَّصَتْهُ الْأَيَّامُ؟
 ولمَّ جاز: تَسَمَّعَ، وَتَحَفَّظَ، وَتَحَيَّرَ؟
 ولمَّ جاز: تَغَمَّجَ^(٦)؛ أي: شَرِبَ، وَتَعَمَّقَ^(٧) في الأمر، وَتَدَخَّلَ فِيهِ؟

= وَإِنْ أَنْتَ لَا قِيَّتَ فِي نَجْدَةٍ فَلَا تَتَهَيَّئِكَ أَنْ تُقْدِمَا.

ينظر: إيضاح الشعر ١٢٥، وشرح أبيات المغني ١١٦/٨.

(١) في (د). يكادني.

(٢) ينظر: شرح السيرافي ١٥٨/١٥، والمخصَّص ٤٥١/١٤.

(٣) في مطبوعتي الكتاب ٢٤٠/٢ (بولاق)، ٧٢/٤ (هارون)، تعقله، وفي شرح السيرافي ١٥٨/١٥، والمخصَّص ١٨٢/١٤: تغفَّله.

(٤) تَمَلَّكَه وَتَمَلَّقَ لَهُ: تَوَدَّدَ إِلَيْهِ وَتَلَطَّفَ يَرِيدُ أَنْ يَدِيرَهُ عَنِ الشَّيْءِ.

ينظر: الصَّحاح (ملق) ١٥٥٦/٤، والمخصَّص ١٨٢/١٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٧٣/٤.

(٦) في مطبوعتي الكتاب ٢٤١/٢ (بولاق)، ٧٣/٤ (هارون)، وشرح السيرافي ٤٥٢/٤: التَّعَمُّجُ
 بِالْمَهْمَلَةِ، وَفِي الْمَخْصَص ١٨٤/١٤: التَّعَمُّجُ بِالْمَعْجَمَةِ. وينظر: الصَّحاح (غمج) ٣٣٢/١.

(٧) في (د): يعمَّق.

ولم جاز: تَنْجَزَ حَوَائِجَهُ وَاسْتَنْجَزَ بِمَعْنَى، كَتَيْقَنَ، وَاسْتَيْقَنَ؟.

ولم أدخل سيبويه (افْتَعَلَتْ) في هذا الباب^(١)؟ وهل ذلك للمقاربة بينه وبين (اسْتَفْعَلَتْ) (إِذْ)^(٢) (افْتَعَلَتْ) مبالغة في العمل؛ ليقع الأمر، و(اسْتَفْعَلَتْ) طلب وقوع الأمر؟ ولم جاز: اشْتَوَى القوم؛ أي: اتَّخَذُوا شِوَاءً؟ وهل ذلك لأنّه مبالغة في العمل؛ ليكون الشّواء على الصّفة التي تُراد؟ وما الفرق بينه وبين شَوِيْتُ كقولك: أَنْضَجْتُ؟ وما الفرق بين خَبَزَ وَاخْتَبَزَ^(٣)، وَطَبَخَ وَاطْبَخَ، وَذَبَحَ وَادْبَحَ؟ وهل في جميع هذا معنى اتَّخَذَ كذا؟ وما الفرق بين اتَّخَذَ وَلَدًا^(٤)، وَأَخَذَ وَلَدًا؟ وهل اتَّخَذَ: بالغ في الأمر؛ ليكون له ولد، وليس ذلك في أَخَذَ؟.

ولم جاز: قَدَرَ وَاقْتَدَرَ؟ وهل ذلك لأنّ في اقْتَدَرَ مبالغة في القهر للأمر؟.

ولم جاز: افْتَقَرَ واشْتَدَّ؟ وهل ذلك لأنّه مبالغة فيما نزل به من الفقر والشّدّة؟ وما الفرق بين كَسَبَ وَاكْتَسَبَ؟ ولم حمله في اكْتَسَبَ على التّصَرُّف والاجتهاد^(٥) بوقوع الكسب؟ وما الفرق بين حَبَسْتُهُ وَاحْتَبَسْتُهُ؛ أي: اتَّخَذْتُهُ حَبِيسًا؟.

ولم جاز: ادَّخَلُوا، وَاتَّلَجُوا بِمَعْنَى تَدَخَّلُوا، وَتَوَلَّجُوا؟.

ولم جاز: قَرَأْتُ وَاقْتَرَأْتُ بِمَعْنَى، وَخَطِفَ وَاخْتَطَفَ على ذلك؟.

وما الفرق بين نَزَعَ وَانْتَزَعَ؟ ولم حُمِلَ انتزع على الخطفة كقولك:

(١) جاء باب افْتَعَلْتُ عند سيبويه والسّيرافيّ مستقلًّا، ووافق الفارسيّ الرّمانيّ في دمج البابين.

ينظر: الكتاب ٧٣/٤، وشرح السّيرافيّ ١٥/١٦٠، والتعليقة ٤/١٣٩.

(٢) في الأصل و(د): إذا، والأصحّ ما أثبتّه.

(٣) ينظر: الكتاب ٧٤/٤.

(٤) اتَّخَذَ وَأَخَذَ لم ترد في الكتاب. وينظر: معاني القراءات ٣٠٤، وتفسير القرطبيّ ١٣/٥١٩.

(٥) في الكتاب ٧٤/٤: "وَأَمَّا اكْتَسَبَ فَهُوَ التَّصَرُّفُ وَالطَّلَبُ. والاجتهاد بمنزلة الاضطراب".

اسْتَلَبَ^(١)، وليس في نَزَعٍ إِلَّا تحوِيلُ الشَّيْءِ عنه، وكذلك: قَلَعَ واقتَلَعَ، و«جَذَبَ واجْتَذَبَ، وَصَبَّ وَاضْطَبَّ؟».

ولمَ جاز: اِكْتَلَّ واتَّزَنَ، ووَزَنَتْهُ وَاكْتَلَّتْهُ، واِكْتَالَ واتَّزَنَ؟ وما الشَّاهد في قول رؤبَة^(٢) [١/٢٤٣].

يُعْرِضَنَّ إِعْرَاضًا لِلدِّينِ الْمُفْتَنِ^(٣)

بمعنى المفتون؟ فلمَ جاز: أُفْتِنَ وَفُتِنَ بمعنى^(٤)؟.

(١) في (د): اسلبت.

(٢) هو رؤبَة بن العجَّاج بن رؤبَة السَّعْدِيّ، راجز، من الفُصحاء المشهورين. ت (١٤٥هـ).

ينظر: الشُّعر والشُّعراء ٥٧٨/٢، والأعلام ٣/٣٤.

(٣) من الرَّجَز، والشَّاهد فيه: (المُفْتَن) حيث جاء بمعنى المفتون.

ينظر: الدِّيوان ١٦١، والكتاب ٧٥/٤، وشرح السِّيرافي ١٦١/١٥، وشرح عيون سيبويه ٢٥٨.

(٤) أُفْتِنَ وَفُتِنَ لم ترد في الكتاب، وجاءت عند السِّيرافي ١٦١/١٥ في قول منسوب للبصريين في تخريج الشَّاهد السَّابِق.

❖ الجواب:

الذي (يجوز)^(١) في (اسْتَفْعَلَ) إجراؤه في معنى الطَّلَب، ولا يجوز أن يخرج عن ذلك، إلَّا إلى مشبَّه قريب يقتضي صحَّة الحكم بالخروج على قياس غيره ممَّا يخرج عن الأصل الموضوع للمعنى إلى مشبَّه قريب ممَّا قد ثبت في مذاهب العرب^(٢). وتقول: اسْتَجْدْتُه؛ أي: أَصْبَتْهُ جَيِّدًا، واسْتَكْرَمْتُه؛ أي: أَصْبَتْهُ كَرِيمًا، واسْتَعْظَمْتُه؛ أي: أَصْبَتْهُ عَظِيمًا، واسْتَسَمْتُهُ؛ أي: أَصْبَتْهُ سَمِينًا، وكلُّ^(٣) [ذلك]^(٤)؛ لأنَّه عن طلبٍ لباطن حاله، فوجدته على الصَّفة، فعلى هذا المعنى رجع إلى أصل الطَّلَب.

وتقول: اسْتَلَامَ؛ أي: صار صاحب لائمة، وذلك؛ لأنَّه صار يفعل ما يُلام عليه^(٥)، كأنَّه قد طلب اللائمة. وتقول: اسْتَخْلَفَ لأهله بمعنى أَخْلَفَ لأهله، إلَّا أنَّ اسْتَخْلَفَ (كأنَّه)^(٦) عن طلب.

وتقول: اسْتَعْطَيْتُ؛ أي: طلبتُ العطيَّة، واسْتَعْتَبْتُه؛ أي: طلبتُ إليه العُتْبَى، واسْتَفْهَمْتُه؛ أي: طلبتُ منه الفهم، واسْتَخْبَرْتُه؛ أي: طلبتُ منه أن يُخبرني، واسْتَشَرْتُه؛ أي: طلبتُ إثارته، واسْتَخْرَجْتُه؛ أي: طلبتُ خروجه^(٧)، فكلُّ هذا على الأصل بطلب^(٨) المعنى الذي أخذ منه (اسْتَفْعَلْتُ).

(١) ساقط من (ف).

(٢) قال السيرافي ١٥٦/١٥: "اعلم أنَّ أصل استفعلت الشَّيء في معنى: طلبته واستدعيته، وهو الأكثر، وما خرج عن هذا فهو يحفظ وليس بالباب".

(٣) في (ف): فكل.

(٤) زيادة من (ف).

(٥) ينظر: اللسان (لوم) ٥٥٧/١٢.

(٦) في الأصل و(د): كان، والتَّصْوِيب من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٧٠/٤، وشرح السيرافي ١٥٦/١٥، والمخصَّص ١٨٠/١٤.

(٨) في (ف): في طلب.

وتقول: اخْتَرَجْتُهُ وَاسْتَخَرَجْتُهُ بِمَعْنَى^(١)، وذلك للمقاربة التي بين (اِفْتَعَلْتُهُ)، و(اسْتَفَعَلْتُهُ) (إِذ)^(٢) (اِفْتَعَلْتُهُ): مبالغة في الأمر لصحة متعلّقه، و(اسْتَفَعَلْتُهُ): [طَلَبْتُ]^(٣) لمتعلّقه. وتقول: اِفْتَعَلْتُهُ، وَاَنْتَزَعْتُهُ؛ أي: بالغت في الأمر؛ ليقع القلع والنزع.

وتقول: قَرَّرَ وَاسْتَقَرَّرَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ^(٤) في حصوله في المكان، إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا عَنْ طَلَبِ الْقَرَارِ، وَلَيْسَ (ذَلِكَ)^(٥) فِي الْآخِرِ.

وتقول: اسْتَحَقَّه؛ أي: طلب حَقَّه على الأصل، وَاسْتَحَقَّ الْمَالُ لَوَقْتِ مُحَلِّهِ، كَأَنَّ الْوَقْتَ يَطْلُبُ حَقًّا فِيهِ. وعلى ذلك [يُقَالُ]^(٦): اسْتَحَقَّ الذَّمَّ بِإِسَاءَتِهِ كَأَنَّهَا تَطْلُبُ حَقًّا بِأَنْ يُذَمَّ [ب/٢٤٣]. وَاسْتَحَقَّ الْحَمْدَ بِإِحْسَانِهِ عَلَى ذَلِكَ. وتقول: اسْتَخَفَّه؛ أي: طلب خِفَّتَهُ، فحمله دون الثَّقِيلِ الَّذِي وَقَعَ بَدَلَهُ. وتقول: اسْتَعْجَلَ فِي عَمَلِهِ؛ أي: طلب الْعَجَلَةَ مِنْ نَفْسِهِ^(٧).

وتقول: عَلَا قِرْنَهُ وَاسْتَعْلَاهُ^(٨) بِمَعْنَى حَصُولِ الْعُلُوِّ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا عَنْ طَلَبٍ^(٩).

(١) قال السَّيرافي ١٥٦/١٥: "وذكر أبو بكر مبرمان عن أصحابه الذين أخذ منهم التفسير أن استخرجته: طلبت خروجه وقتاً بعد وقت، وأخرجته: أخرجته دفعة كما قالوا: انتزعتة".

(٢) في الأصل و(د): إذا، والتصويب من (ف).

(٣) زيادة من (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٧٠/٤، وشرح السَّيرافي ٤٥٠/٤.

(٥) في الأصل و(د): كذلك، والتصويب من (ف).

(٦) زيادة من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٧٠/٤، وشرح السَّيرافي ١٥٧/١٥.

(٨) في (د): استعلا.

(٩) قال السَّيرافي ١٥٧/١٥: "وما عد ذلك فأنه يحفظ حفظاً، كقولك: علا قرنه واستعلاه".

وتقول: اسْتَنَوَقَ الجمل؛ أي: تحوّل (إلى)^(١) حال الناقة في الخلق، واستتيسّت الشاة: إذا تحوّلت إلى خلق التيس، وذلك بأنّه^(٢) طلب حال غيره، فصار عليه^(٣).

وأدخل سيبويه (تَفَعَّلَ)^(٤) في هذا الباب؛ لمقاربتة (اسْتَفْعَلَ)، إذ (تَفَعَّلَ) بمعنى تَعَمَّلَ للفعل، و(اسْتَفْعَلَ) بمعنى طلب الفعل، فترزّن: تَعَمَّلَ للزينة، وتَجَمَّلَ بمعنى تَعَمَّلَ للجمال، وكذلك تَحَسَّنَ بمعنى تَعَمَّلَ للحسن، وكذلك يُقال: تَشَجَّعَ، وَتَبَصَّرَ، وَتَحَلَّمَ، وَتَجَلَّدَ، وَتَمَرَّأَ^(٥)، كل ذلك على معنى تَعَمَّلَ للفعل الذي أخذ منه. وقال حاتم:

تَحَلَّمْ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبِقْ وَدَّهْمَ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّأَ^(٦)

وكذلك: تَقَيَّسَ، وَتَنَزَّرَ، وَتَعَرَّبَ؛ أي: تَعَمَّلَ لأن يكون من قيس أو نزار أو العرب.

وتقول: تَعَظَّمَ واستَعَظَّمَ، وَتَكَبَّرَ واستَكَبَّرَ، وَتَيَقَّنَ واستَيَقَّنَ، وَتَبَيَّنَتْ واستَبَيَّنَتْ، [وَتَثَبَّتْ واستَثَبَّتْ]^(٧)، كل ذلك بمعنى واحد؛ للمقاربة التي بين (تَفَعَّلَ)، و(استفعل)^(٨).

(١) ساقط من (ف).

(٢) في (ف): لآئه.

(٣) ينظر: الكتاب ٧٠ / ٤، وشرح السّيرافي ١٥ / ١٥٧، والمخصّص ١٤ / ١٨١.

(٤) في هامش (ف): مطلب تفعل. وينظر: الكتاب ٧١ / ٤.

(٥) في (د): تمر.

(٦) تقدّم تخريجه ص (٣٩٢) من التحقيق.

(٧) زيادة من (ف).

(٨) ينظر: الكتاب ٧١ / ٤، وشرح السّيرافي ١٥ / ١٥٧، والمخصّص ١٤ / ١٨١.

وتقول: تَقَعَّدْتُه عن الأمر؛ أي: تَعَمَّلْتُ لِقَعُودِهِ عَنْهُ^(١). فَأَمَّا تَهَيَّبْتَنِي^(٢) البلادُ ففيه وجهان:

أحدهما: أَنَّهُ من المقلوب بمعنى تَهَيَّبْتُ البلادَ، كَأَنَّهُ كره أن يقول ذلك بالإضافة إلى نفسه على طريق الإفصاح به، فأضافه إلى البلاد.

والوجه الآخر: أَنَّهُ على التشبيه، كَأَنَّ البلادَ قد تَهَيَّبَتْهُ لعظم شأنه^(٣).
وتقول: تَكَادَنِي ذلك الأمر، كَأَنَّهُ تَعَمَّلَ لما يُشَقُّ علي.
وتقول: تَنَقَّصْتُه وَتَنَقَّصَنِي؛ لَأَنَّهُ تَعَمَّلَ لنقصان حالي، وتَعَمَّلَ لذلك^(٤).

وتقول: تَفَهَّم، وَتَبَصَّرَ، وَتَأَمَّلَ على الأصل، وكذلك تَجَرَّعَهُ [٢٤٤/١]، وَتَحَسَّاهُ، وَتَفَوَّقَهُ^(٥).

وتقول: تَغَفَّلَهُ؛ أي: (تَعَمَّلَ)^(٦)؛ لِيَعْفَلَ^(٧) عنه، وَتَمَلَّقه: تَعَمَّلَ لِمَلَقِهِ^(٨).
وتقول: تَظَلَّمَنِي؛ أي: ظَلَمَنِي مالي، إِلَّا أَنَّ أَحَدَهُمَا عَنْ تَعَمُّلٍ لِلْحِيلَةِ^(٩) عليه^(١٠).

(١) قال المسكوري ٧: "هو مثله في أن أدخلته في أهل القعود وليس منهم، وأدخلته فيهم مكلفاً له ذلك، حاملاً عليه فيه، وإن ليس منهم".

(٢) في (د): نهيتني.

(٣) قال السيرافي ١٥/١٥٨: "معناه هابني أهل البلاد".

(٤) في الكتاب ٧٢/٤: تنقصته وتنقصني، فكأنه الأخذ من الشيء الأول فالأول.

(٥) ينظر: الكتاب ٧٢/٤، وشرح السيرافي ١٥/١٥٨.

(٦) في الأصل: يعمل، و(د): التفعّل، والتصويب من (ف).

(٧) في (ف): لأن يغفل.

(٨) في (د): الملقه.

(٩) في (د): اللحيلة، وفي (ف): بالحيلة.

(١٠) ينظر: الكتاب ٧٢/٤، وشرح السيرافي ١٥/١٥٨، والمخصّص ١٤/١٨٢.

وَأَمَّا تَخَوَّفَهُ فَهُوَ تَعَمَّلَ لَمَّا [لَا] ^(١) يَأْمَنُ وَقَوْعَهُ مِنْ مَكْرُوهِهِ، فَدَخَلَهُ مَعْنَى التَّوَقُّعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ: خَافَهُ ^(٢). وَتَقُولُ: (تَخَوَّنَتْهُ) ^(٣) الْيَوْمَ، كَأَنَّهَا تَعَمَّلَتْ لِنَقْصَانِ حَالِهِ. فَأَمَّا تَسَمَّعَ، وَتَحَفَّظَ، وَتَحَيَّرَ فَعَلَى الْأَصْلِ.

وَتَقُولُ: تَغَمَّجَ؛ أَيُ: شَرِبَ عَنْ تَعَمَّلَ لِلشُّرْبِ، وَتَعَمَّقَ فِي الْأَمْرِ؛ أَيُ: تَعَمَّلَ لِبُلُوغِ ^(٤) الْعُمُقِ فِيهِ، وَتَدَخَّلَ؛ أَيُ: تَعَمَّلَ لِلدُّخُولِ.

وَتَقُولُ: تَنْجَزَ حَوَائِجُهُ وَاسْتَنْجَزَ، وَتَيَقَّنَ وَاسْتَيَقَّنَ؛ لِلْمُقَارَبَةِ بَيْنَ (اسْتَفْعَلَ) وَ(تَفَعَّلَ).

وَأَدْخَلَ سِيبَوِيهِ (افْتَعَلْتُ) ^(٥) فِي هَذَا الْبَابِ؛ لِلْمُقَارَبَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ (اسْتَفْعَلْتُ)، إِذْ (افْتَعَلْتُ): مِبَالِغَةٌ فِي الْعَمَلِ لِيَقَعَ الْأَمْرُ، وَ(اسْتَفْعَلْتُ): طَلَبُ وَقُوعِ الْأَمْرِ. وَتَقُولُ: اشْتَوَى الْقَوْمُ؛ أَيُ: اتَّخَذُوا شِوَاءً، كَأَنَّهُ قَالَ: احْتَفَلُوا ^(٦) بِإِصْلَاحِ الشُّوَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِبَالِغَةٌ فِي الْعَمَلِ؛ لِيَقَعَ عَلَى الْمُرَادِ. فَأَمَّا شَوِيْتُ فَبِمَنْزِلَةِ أَنْضَجْتُ. وَتَقُولُ: خَبَزَ وَاخْتَبَزَ، فَاخْتَبَزَ: [بَالِغٌ] ^(٧) فِي الْعَمَلِ لِيَقَعَ الْخَبْزُ، وَخَبَزَ: أَوْقَعَ الْخَبْزَ، وَطَبَخَ ^(٨) وَاطْبَخَ مِثْلَهُ. وَكَذَلِكَ (ذَبَحَ) ^(٩) وَادَّبَحَ. وَتَقُولُ: اتَّخَذَ وَلَدًا، كَأَنَّهُ بَالِغٌ فِي الْأَمْرِ؛ لِيَصِحَّ لَهُ الْوَلَدُ، وَهُوَ خِلَافُ أَخَذَ وَلَدًا.

(١) زيادة من (ف).

(٢) قال السِّيرَافِيُّ ١٥٩/١٥: "فَرَّقَ سِيبَوِيهِ بَيْنَ تَخَوَّفَ وَخَافَ، وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ تَهَيَّبَ وَهَابَ".

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ(د): تَخَوَّفَتْهُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٤) فِي (د): يَعْمَلُ الْبُلُوغَ.

(٥) فِي هَامِشِ (ف): مَطْلَبُ افْتَعَلْتُ. وَيَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٧٣/٤.

(٦) فِي (ف): اخْتَفَلُوا.

(٧) زيادة من (ف).

(٨) فِي (ف): اطْبَخَ.

(٩) فِي الْأَصْلِ وَ(د): تَذَبَحَ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

وتقول: قَدَرَ واقتَدَرَ، ففي اقتَدَرَ مبالغة في الصِّفة؛ ليصحَّ المقدور، وقَدَرَ: حصل على الصِّفة التي يصحُّ^(١) بها المقدور. وعلى ذلك جاء كَسَبَ واكتَسَبَ؛ لأنَّ في اكتَسَبَ معنى المبالغة في طلب الكسب^(٢).

وتقول: افْتَقَرَ، واشْتَدَّ كأنَّه صار على حال مبالغة؛ ليقع الفقر، والشَّدة^(٣).
وتقول: حَبَسْتُهُ واحتَبَسْتُهُ^(٤)؛ أي: (اتَّخَذْتُهُ)^(٥) حَبِيسًا بالمبالغة^(٦) فيما يُجْبَسُ به.

وتقول: ادَّخَلُوا واَتَّلَجُوا في معنى تَدَخَّلُوا وتَوَلَّجُوا؛ للمقاربة بين (افْتَعَلَ)، و(تَفَعَّلَ). وتقول: قَرَأْتُ واَقْتَرَأْتُ بمعنى، إِلَّا أَنَّ في [٢٤٤/ب] اقْتَرَأْتُ معنى بالغت في القراءة.

وتقول: خَطِفَ واخْتَطَفَ، وَنَزَعَ واِنْتَزَعَ، وَسَلَبَ واسْتَلَبَ، ففي كلِّ ذلك مبالغة في (افْتَعَلَ) منه. وكذلك قَلَعَ واَفْتَلَعَ، وَجَذَبَ واجْتَذَبَ، وَصَبَّ الماء واضْطَبَّهُ^(٧). وتقول: كَالَ واكْتَالَ، وَوَزَنَ واَتَّزَنَ على المبالغة التي بيَّنَّا.

وقد جاء (فَعَلَ) و(أَفْعَلَ) على هذا (باتِّفاق)^(٨) المعنى، قال رؤية:

يُعْرِضُنْ إِعْرَاضًا لِدِينِ الْمُفْتَنِ^(٩)

(١) في (ف): يصلح.

(٢) قال السِّيرافي ١٥ / ١٦٠: "فَرَّقَ سيبويه بين كَسَبَ واكتَسَبَ، وقال غيره: لا فرق بينهما".

(٣) قال السِّيرافي ١٥ / ١٦٠: "يريد أنَّهم يبنون على افْتَعَلَ ما لا يراد به إلا معنى فعل لا زيادة فيه، ولا يستعمل إلا بالزيادة كقولهم: افتقر فهو فقير، ولا يستعمل: فُقِّرَ".

(٤) في (ف): احتسبت له.

(٥) في الأصل و(د): أخذته، والتَّصْوِيبُ من (ف).

(٦) في (ف): للمبالغة.

(٧) ينظر: الكتاب ٤ / ٧٥، وشرح السِّيرافي ١٥ / ١٦١، والمخصَّص ١٤ / ١٨٣.

(٨) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة، وسقطت من (د).

(٩) تقدَّم تخريجه ص (٣٩٥) من التَّحْقِيق.

بمعنى المفتون. وإِنَّمَا جاز: أُفْتِنَ وَفُتِنَ بمعنى^(١) كقولك: صار على الصِّفة
وَصِيَّرَ فِي [معنى]^(٢) ما يُؤُولُ إِلَى معنى واحد، وهو حصوله على الصِّفة.



(١) هذا الشَّاهد أَشْكَلُ وَقُوعُهُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى النَّحَاةِ، وَهَذَا التَّخْرِيجُ نَسْبُهُ السَّيرَافِي ١٥ / ١٦١ إِلَى
بَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ، وَنَقَلَ الْمُسْكُورِيُّ ٩ عَنْ كِتَابِ الْإِصْلَاحِ لِابْنِ طَاهِرٍ أَنَّ الرِّوَايَةَ: الْمُفْتَنُ.
(٢) زِيَادَةٌ مِنْ (ف).

باب افْعَوْعَلْتُ^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في افْعَوْعَلْتُ ممَّا يوجبُه زيادته^(٢) ممَّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (افْعَوْعَلْتُ) ممَّا تدلُّ عليه زيادته؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما المناسبة بينه وبين (فَعَّلْتُ) الذي هو للتَّكثِير في اللَّفْظ والمعنى؟ وما قسمة المبالغة التي يدلُّ عليها الفعل بالزيادة التي هي لها؟ ولم جاز: خَشَنَ واخْشَوْشَنَ؟ وما الفرق بينهما؟ ولم جاز: اعْشَوْشَبَتِ الأرضُ بالزيادة، واحلُولَى؟.

ولم جاز: (اقْطَرُ)^(٣) النَّبْتُ واقْطَارَ، وابْهَارَ اللَّيْلُ من غير أن يجوز فيه: (فَعَلَ)؟ وما نظيره من ارْعَوَيْتَ^(٤)، واجْلَوَّذْتَ، واعْلَوَّطْتَ، و(اذْلَوَّى)^(٥)، واجْلَوَّذَ^(٦)؟ واعْلَوَّطَ: إذا جدَّ به السَّير^(٧)، واقْطَارَ النَّبْتُ: إذا ولَّى وأخذ يجفَّ^(٨).

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب افْعَوْعَلْتُ وما هو على مثاله ممَّا لم نذكره".

ينظر: الكتاب ٢/٢٤١ (بولاق)، ٤/٧٥ (هارون).

(٢) في (د): زيادة، ولم يرد الغرض في (ف).

(٣) في الأصل و(د): اقتطر، والتَّصْوِيب من (ف)، والأجوبة.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٧٦.

(٥) في الأصل و(د): احلولى، والتَّصْوِيب من الأجوبة، والكتاب ٤/٧٦.

(٦) زاد أبو حاتم في تفسير غريب سيبويه ١٣٧: اخرَّوط.

(٧) كذا في الكتاب ٢/٢٤٢ (بولاق)، ٤/٧٦ (هارون). ويظهر أن في عبارة الكتاب تقدماً وتأخيراً؛ لأنه إذا جدَّ به السَّير تفسير اجلوَّذ، واعلوَّط فسرهُ سيبويه بعد ذلك بأسطر: ركبته بغير سَرَج.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/٧٦، والصَّحاح (قطر) ٢/٧٩٦.

وما وجه تفسير غير سيبويه: "اقطارَ الشَّجَرُ: إذا تقطَّرَ عن ورق أخضر"^(١). وهو أصله: بلغ منتهاه؟ وابهارَ اللَّيْلُ: كَثُرَتْ ظِلْمَتُهُ، وابهارَ القمرُ: إذا كَثُرَ ضَوْؤُهُ^(٢).

ولمَ جاز: اعْرَوْرَيْتُ الْفُلُوءَ: إذا ركبته عُرْيًا^(٣)؟ ولمَ جاز: اعلَوَّطْتُهُ: إذا ركبته بغير سرج^(٤)؟ فلمَ جازت المبالغة [٢٤٥/أ] في هذه الأبنية التي ليس فيها مضاعفة العين؟ وما نظير اقطر^(٥) من اقشعررت، واشمأززت؟.

وما الفرق بين قعس واقعنسس^(٦)، وحلي واحلولى؟.

وما حكم: اسحنكك^(٧) في الإلحاق ببناء احرنجم^(٨)، وصعرت ببناء دحرجت؟.

(١) هو ابن دريد كما في الجمهرة (قطر) ٧٥٨ / ٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٦ / ٤، والمختصص ١٨٤ / ١٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٧٦ / ٤، وتفسير غريب سيبويه ١١٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٧٦ / ٤، ومختصر أمثلة سيبويه ٤٤.

(٥) في مطبوعتي الكتاب ٢ / ٢٤٢ (بولاق)، ٧٦ / ٤ (هارون): ونظير اقطاراً.

(٦) اقعنسس: امتنع، واقعنسس الرجل: إذا أخرج بطنه وصدره فأدخل ظهره.

ينظر: مختصر أمثلة سيبويه ٤٤، وشرح أبنية سيبويه ٥١.

(٧) قال سيبويه: "اسحنكك: اسود". واسحنكك اللَّيْلُ: ذات ظلمته.

وينظر: الكتاب ٧٦ / ٤، والتَّهْذِيب (سحك) ٩٢ / ٤، والمختصص ١٨٤ / ٤.

(٨) احرنجم القوم: اجتمعوا، واحرنجم الرجل: إذا أراد أمراً فرجع عنه.

ينظر: مختصر أمثلة سيبويه ٤٥، وشرح أبنية سيبويه ٤٧.

❖ الجواب:

الذي يجوز في (أَفْعَوَعَلْتَ) إجراء الزيادة للمبالغة والتوكيد، كما قال الخليل^(١). ولا يجوز أن يخرج عن ذلك كما خرج (فَعَلَ) للتعدية؛ لأنه لم يُشبه أصلاً آخر يقتضي أن يخرج إليه كما أشبه (فَعَلَ): (أَفْعَلَ) في الزيادة الواحدة على (فَعَلَ) بالتخفيف. وجرى^(٢) هذا الباب على تضعيف اللَّفْظ؛ لتضعيف المعنى، إلا أن تضعيف العين^(٣) أكثر من تضعيف اللام.

والمبالغة على وجهين: أحدهما: مبالغة التَّكْثِيرِ^(٤)، والآخر: مبالغة تعظيم الشَّأن في الخصلة الواحدة ككذب^(٥) مسيلمة^(٦) في ادِّعاء النبوة^(٧). فقولهم: خَشَنَ واخْشَوْشَنَ جاءت الزيادة في هذا للمبالغة على معنى خَشُنَ. وكذلك اعْشَبَتِ الأرض واعْشَوْشَبَتِ، وحَلِيَ الثَّيِّءُ واحْلَوْلَى^(٨).

وتقول: اقْطَرَّ النَّبْتُ واقْطَارَّ على معنى المبالغة من غير أن يُقال منه: (فَعَلَ)، فيجوز أن يكون على مهملٍ بعد استعمال. ويجوز أن يكون دَلَّ على [المبالغة]^(٩) التَّضْعِيفُ الذي فيه من غير أن يكون له (فَعَلَ) أصلاً.

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٧٥.

(٢) في (ف): خرج.

(٣) في (ف): المعنى.

(٤) في (ف): تكثير.

(٥) في (ف): كذب.

(٦) هو مسيلمة الكذاب بن ثمامة بن كبير الحنفي، مدَّعي النبوة، يُضرب المثل بكذبه. ت (١٢هـ).

ينظر: شذرات الذهب ١ / ٢٣، والأعلام ٧ / ٢٢٦.

(٧) جعلها في كتابه النُّكْت في إعجاز القرآن ١٠٤: ستّة أوجه.

(٨) ينظر: الكتاب ٤ / ٧٦، وشرح السِّيرافي ١٥ / ١٦٢.

(٩) زيادة من (ف).

وفسروه على وجهين: فقال سيبويه: "اقطّر النَّبْتُ: إذا ولى وأخذ يجفّ" ^(١)، وكذلك قال الخليل في كتاب العين ^(٢).

وقال غيره ^(٣): "اقطّر الشَّجَرُ: إذا تقطّر عن ورق أخضر" ^(٤). والأصل فيه واحد: وهو القطر بمعنى النّاحية التي هي منتهى الشّيء ^(٥). فيكون اقطّر بمعنى تقطّر عن ورق أخضر؛ أي: بلغ منتهاه في حُسن ما يُتوقع منه. ومن ذهب في تفسيره إلى أنّه ولى وجفّ؛ فلائّه بعد بلوغ منتهاه [٢٤٥/ب] أخذ في النقصان، فولّى وجفّ.

وتقول: اجلّوّذتُ، واعلّوّطتُ، وارعويتُ على المبالغة بالتّضعيف ^(٦) الذي وقع (بالحرف) ^(٧) الزّائد؛ تشبيهاً بتضعيف العين أو اللّام.

وأما اذلّوّلى فعلى الأصل في المبالغة ^(٨). وتقول: ابهارّ الليل: إذا كثرتْ ظلمته، وابهارّ القمر: إذا كثرتْ ضوؤه، فهذه مبالغة تكثير ^(٩).

وتقول: اعروّريتُ الفُلُومَ: إذا اركبته عُرِيّاً، فهذه مبالغة عِظَم شأن؛ لصعوبة ركوبه عُرِيّاً. وكذلك اعلّوّطته: إذا ركبته بغير سرج ^(١٠).

(١) ينظر: الكتاب ٢/٧٦.

(٢) ينظر: العين ٥/٩٦.

(٣) في (ف): عمدته.

(٤) ينظر: الجمهرة (قطر) ٢/٧٥٨.

(٥) ينظر: الصّحاح (قطر) ٢/٧٩٥.

(٦) في (ف): للتّضعيف.

(٧) في الأصل و(د)، بالحذف. والتّصويب من (ف).

(٨) ينظر: الكتاب ٤/٧٥، وشرح السّيرافي ٥/١٦٢.

(٩) ذكر المسكوري ١١: أنّ ابن الطّراوة اعترض بقولهم: بهر القمر السّماء، وأجاب بأنّ المعنى غلب ظلمتها بضوئه.

(١٠) ينظر: الكتاب ٤/٧٦، وشرح السّيرافي ١٥/١٦٢.

ونظير اقْطَرَمَن الرُّبَاعِي: اقْشَعَرَّ، واشْمَأَزَّ^(١).

وتقول: قَعَسَ واقْعَنَسَسَ بمنزلة حَلِي واحْلَوْلَى في المبالغة.

فَأَمَّا اسْحَنَكَ فَهُوَ ثَلَاثِي^(٢) أُلْحَقَ بِنَاءِ احْرَنْجَمَ كَمَا أُلْحَقَ صَعْرَرَ بِنَاءِ دَحْرَجَ^(٣).



(١) ينظر: الكتاب ٧٦/٤، والمختصص ١٨٤/١٤.

(٢) اسْحَنَكَ أصله ثلاثي من السَّحَك، أُلْحَقَ باحْرَنْجَمَ، لَأَنَّ أَفْعَلَلَ يُطَاوَعُ فَعَلَّلَ الرُّبَاعِي، نَحْوُ حَرْجَمْتُ الْإِبِلَ فَاحْرَنْجَمْتُ؛ أَيِ جَمَعْتُهَا فَاجْتَمَعَتْ.

ينظر: المنصف ٨٧/١، والصُّحاح (سحك) ١٥٨٩/٤، وفتح الأقفال ١٤٠.

(٣) قال السَّيرافي ١٦٣/١٥: "يريد أنهم ألحقوا اقْعَنَسَسَ واسْحَنَكَ باحْرَنْجَمَ بزيادة سين على اقعنس، وكاف على اسحنك، كما ألحقوا صَعْرَرْتُ بدَحْرَجْتُ بإحدى راءِي صَعْرَرْتُ".

باب أبنية الفعل الذي لا يتعدَّى^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في أبنية الفعل الذي لا يتعدَّى ممَّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في أبنية الفعل الذي لا يتعدَّى؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما الفعل المتعدَّى؟ وما الفعل الذي لا يتعدَّى؟ وكم أبنية الفعل الذي لا يتعدَّى؟ ولم جرت على ثمانية أبنية: (فَعَلَ)، و(انْفَعَلَ)، و(أَفْعَلَ)، و(افْعَالَ)، و(تَفَاعَلَ)، و(افْعَنْلَل)^(٣)، و(افْعَنْلَى)، و(افْعَلْتُ) في الرباعي؟ ولم جاز أن يكون من الأبنية ما لا يتعدَّى أصلاً، ولم يحز أن يكون منها ما لا يكون إلا متعدِّياً؟ ولم ترك سيبويه ذكر (تفاعَلَ) وهو من الأبنية التي لا تتعدَّى؟ ولم لا يكون الحدُّ فيما لا يتعدَّى إلى مفعول أنَّه فعل لا يدلُّ على مفعول؟.

ولم وجب في انْطَلَقْتُ، وَاَنْكَمَشْتُ، وَاَنْجَرَدْتُ، وَاَنْسَلَلْتُ^(٤) أنَّه لا يتعدَّى؟ ولم لا يتعدَّى اِخْرَنْجَمْتُ؟ وما معنى قوله: "لأنَّه نظير اِنْفَعَلْتُ"^(٥)؟ وهل ذلك للزوم النون وألف [٢٤٦/أ] الوصل؟.

ولم لا يتعدَّى اسْحَنُكْكَ، ولم لا يتعدَّى اسْلَنْقَى ولم لا يتعدَّى اِحْمَرَّ، ولا اِحْمَارَّ؟ ولم لا يتعدَّى اِطْمَأَنَّ؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما لا يجوز فيه فعلته".

ينظر: الكتاب ٢/٢٤٢ (بولاق)، و٤/٧٦ (هارون).

وخلت شروح الكتاب من هذا الباب.

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٤) في مطبوعة الكتاب (هارون) ٤/٧٦: انسلك.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٧٧.

ولمَ جاز أن يتعدَّى (افْعَوْعَلَ)؟ وما في مضاعفة العين من شبه (أَفْعَلَ)؟
وما الشَّاهد في قول حميد الهلالي^(١):

فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنْ الضَّرْعِ وَاحْلُولِي دِمَائِي وَدُهَا^(٢)؟

ولمَ تعدَّى (افْعَوْعَلَ) حتى جاز: اعلَّوْطُته؟ ولمَ تعدَّى (فَعَلَّلْتَ) حتى جاز: صَعَّرْته؟ وما معنى قوله: "لأنَّهم أرادوا بناء دَحْرَجْته"^(٣)؟ وما الشَّاهد في قول الشاعر:

سُودٌ كَحَبِّ الْفُلْفُلِ الْمُصْعَرِّ^(٤)؟

ولمَ تعدَّى (فَوَعَلْتُ) نحو: كَوَكَبْتُهُ مُكَوَكَبَةً^(٥)؟ ولمَ وجب أن ما لا^(٦) يتعدَّى أقلُّ في الكلام ممَّا يتعدَّى؟ وهل ذلك لكثرة الأفعال التي تدلُّ على المفعول مع قوَّة التَّصَرُّف في الكلام؟.

ولمَ جاز: اعرورَيْتُ الفُلُو، واعرورَيْتَ منِّي أَمْرًا قَبِيحًا^(٧) بالتَّعدِّي كما جاز: احلُولِي ذلك؟.

(١) هو حميد بن ثور بن عبد الله الهلالي، شاعر مخضرم، إدرك الجاهليَّة والإسلام. ت (٣٠هـ).

ينظر: معجم الأدباء ١٢٢/٣، والأعلام ٢٨٣/٢.

(٢) من الطويل، والشَّاهد فيه: (احلُولِي دِمَائِي)، حيث تعدَّى احلُولِي إلى دِمَائِي.

ينظر: الديوان ٦٦، والكتاب ٧٧/٤، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٥/٢، وتحصيل عين الذهب ٥٥١.

(٣) ينظر: الكتاب ٧٧/٤.

(٤) من الرجز، لغيلان بن حُرَيْث، والشَّاهد فيه: (المُصْعَرِّ) اسم مفعول دلَّ أن فَعَلَّلْتَ يتعدَّى.

ينظر: الكتاب ٧٨/٤، وأدب الكتاب ٤٧٠، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٢/٢.

(٥) كَوَكَبَ الشَّيْءُ: معظمه، والكوكب من النَّبْت: ما طال، وغلَام كوكب: ممتلئ.

ينظر: الصَّحاح (ككب) ٢١٣/١، والمحکم (كوكب) ٤١٧/٦.

(٦) في (د): لى.

(٧) أي: ركبته. ينظر: أدب الكاتب ٤٧٠.

❖ الجواب:

الذي يجوز في أبنية الفعل الذي لا يتعدَّى اختصاصها بترك التّضمين بالمفعول^(١)، وسواء في ذلك أكانت ممّا يدلُّ على معنى المفعول، أو^(٢) لم تكن^(٣). ولا يجوز أن يتعدَّى الفعل إلى ما دلَّ عليه من غير تضمين؛ لصحّة ذكره بعده من قبل تمكين دلالة اللفظ، وأنَّ الأحكام تجري عليه^(٤). فإذا كان اللفظ والمعنى جميعاً قد ضُمَّنَا بمفعول صحَّ التّعدّي، وإذا^(٥) كان المعنى فقط مُضمَّنًا بمفعول لم يصحَّ التّعدّي، نحو صفة ضارب أمس يدلُّ على مضروب، ولا يصحَّ أن يتعدَّى إليه؛ لا يجوز: ضاربٌ زيدًا أمس^(٦). وكذلك أمر، يدلُّ على مأمور، ومأمور به، إلّا أنّه مُضمَّنٌ بذكر المأمور بعده، وليس مُضمَّنًا بذكر المأمور به من غير وسيطة^(٧).

وما يتعدَّى بحرف في حكم ما لا يتعدَّى، فالفعل المتعدّي هو المُضمَّن بمفعول في اللفظ والمعنى، والذي^(٨) لا يتعدَّى [ب/٢٤٦] بخلاف ذلك، وهو على وجهين: منه ما لا يدلُّ على مفعول، ومنه ما يدلُّ على مفعول من جهة المعنى،

(١) في (ف): للمفعول.

(٢) في (ف): أم.

(٣) في (د): يكن.

(٤) في (ف): عليها.

(٥) في (ف): إذا.

(٦) يعمل اسم الفاعل إذا كان دالًّا على الحال أو الاستقبال، ومن الكوفيين من يعمله بمعنى الماضي.

ينظر: البصريّات ١/ ٥٤١، واللُّباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٣٧.

(٧) اختلف الأصوليون في دلالة المأمور فهي عند بعض المعتزلة كأبي هاشم وغيره تدلُّ عليه، وعند الجمهور أنّها لا تدلُّ عليه إلّا بشروط.

ينظر: تقريب الأصول ١٨٣، والسَّراج الوهاج ١/ ٤٣٥.

(٨) في (د): الذي.

إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ اللَّفْظَ مُضْمَّنًا بِهِ.

وأبنية الفعل الذي لا يتعدَّى ثمانية^(١): (فَعَلَ)، و(انْفَعَلَ)، و(افْعَلَّ)، و(افْعَالٌ)، و(تَفَاعَلَ)، و(افْعَنْلَلْ)، و(افْعَنْلَى)^(٢)، و(افْعَلَلْتُ) في الرباعي^(٣).

وإنَّما جاز أن يكون من الأبنية ما لا يتعدَّى أصلاً؛ لقوَّة الفاعل على المفعول^(٤)، فحُصَّ بأبنية لا تكون إلَّا له في أصل الموضوع، وجُعِلَ ما عداها مشتركاً بينه وبين ما يتعدَّى إلى مفعول. وترك سيبويه ذكر (تَفَاعَلَ)؛ اقتصاراً على أَنَّهُ قد بيَّن حكمه فيما لا يتعدَّى في غير هذا الباب^(٥).

ولا يجوز أن يكون الحدُّ الذي يُفَرِّق بين المتعدِّي وما لا يتعدَّى أَنَّ الذي لا يتعدَّى لا يدلُّ على مفعول - لما بيَّنَّا قبل - من أَنَّهُ قد يدلُّ على مفعول من جهة المعنى، إلَّا أَنَّ اللَّفْظَ غير مُضْمَّن به، فلا يتعدَّى إليه^(٦).

وتقول: انْطَلَقْتُ، وَاكْمَشْتُ، وَاَنْجَرَدْتُ، وَاَنْسَلَلْتُ. فهذا كله لا يتعدَّى؛ لأنَّه (انْفَعَلَ). وَاخْرَنْجَمْتُ لا يتعدَّى؛ لأنَّه نظير (انْفَعَلْتُ) في لزوم النون موضعاً تطرَّد^(٧) فيه، ولزوم ألف الوصل. وَاَسْحَنْكَ لا يتعدَّى؛ لأنَّه ملحق باخْرَنْجَمَ، وكذلك: (اسْلَنْقَى)^(٨). وَاَحْمَرَّ وَاَحْمَارًا لا يتعدَّى؛ لأنَّه (افْعَلَّ)،

(١) في (ف): ثمانية.

(٢) ذكر ابن جنِّي في المنصف ١ / ٨٦ أَنَّهُ على ضربين: متعدٍّ وغير متعدٍّ.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٧٧، وأدب الكاتب ٤٧١، والمنصف ٢ / ٨٠.

(٤) ينظر: علل النَّحو ٣٧٧، واللُّباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٥٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٤ / ٦٥، باب: ما طاعَ الذي فعله على فَعَلَ.

(٦) ينظر: المغني ٥ / ٦٧٧.

(٧) في (د): يطرد.

(٨) في الأصل و(د): استلقى، والتَّصْوِيب من (ف).

و(أَفْعَالٌ). واطْمَأَنَّ لَا يَتَعَدَّى؛ لَأَنَّهُ فِي الرَّبَاعِي نَظِيرُ أَحْمَرَ فِي الثَّلَاثِي^(١).
 فَأَمَّا (أَفْعَوْعَلٌ) فَيَتَعَدَّى؛ لَأَنَّهُ صَارَ بِمِضَاعِفَةِ الْعَيْنِ مِشْبَهًا لـ(فَعَّلَ) الْمُؤَاخِي لـ(أَفْعَلَّ)، وَزِيَادَةِ (أَفْعَلَّ) لِلتَّعْدِيَةِ^(٢). وَقَالَ حَمِيدُ الْهَلَالِي:
 (فَلَمَّا)^(٣) أَتَى عَامَانٌ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الصَّرْعِ وَاحْلَوْلَى دِمَانًا يَرُودُهَا^(٤)
 فَعَدَّى احْلَوْلَى.

وَأَمَّا (أَفْعَوَلٌ) فَيَتَعَدَّى؛ لَأَنَّهُ بِالتَّضْعِيفِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ يَشْبَهُ^(٥) (فَعَّلَ)،
 تَقُولُ: اَعْلَوْتُه. وَ(فَعْلَلْتُ) كَقَوْلِكَ^(٦): صَعَّرْتُه يَتَعَدَّى؛ لَأَنَّهُ مَلْحَقٌ بِمَا يَتَعَدَّى
 مِنْ قَوْلِهِمْ: دَحَرَجْتُه. وَقَالَ الشَّاعِرُ [أ/٢٤٧]:
 سُودٌ كَحَبِّ الْفُلْفُلِ الْمُصْعَرِّ^(٧)
 فَقَوْلُهُ: مُصْعَرٌّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ (مُتَعَدٍّ)^(٨).

و(فَوَعَلْتُ) يَتَعَدَّى نَحْوُ: كَوَكَبْتُهُ مُكَوَكَبَةً؛ لَأَنَّهُ مَلْحَقٌ بِدَحَرَجْتُهُ^(٩).
 وَمَا لَا يَتَعَدَّى أَقْلٌ فِي الْكَلَامِ مِمَّا يَتَعَدَّى، وَذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ سَبَبِينَ: كَثْرَةُ
 الْأَفْعَالِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى مَفْعُولٍ، مَعَ قُوَّةِ التَّصَرُّفِ فِي الْكَلَامِ.

(١) ينظر: الكتاب ٧٧/٤، وأدب الكاتب ٤٧١.

(٢) يأتي أفعوعل متعدياً وغير متعدٍّ، فغير المتعدي نحو: اعشوشبت الأرض، واغدودن النبت.

ينظر: أدب الكاتب ٤٧٠، والمنصف ٨٢/٢.

(٣) في الأصل و(د): ولما، والتصويب من (ف).

(٤) تقدّم تخريجه ص (٤٠٩) من التحقيق.

(٥) في (د): شبه.

(٦) في (ف): كقولهم.

(٧) تقدّم تخريجه ص (٤٠٩) من التحقيق.

(٨) في الأصل و(د): متعدي، والتصويب من (ف).

(٩) في المنصف ٨٤/١: يكون متعدياً وغير متعدٍّ، نحو: صومعته صومعة، وخوقلت حوقلة.

وتقول: اعْرَوْرَيْتُ الْفُلُوَّ، [واعْرَوْرَيْتُ مِنْى أَمْرًا قَبِيحًا] ^(١) بالتَّعْدِي ^(٢)؛
لأنَّه بمنزلة احْلَوْلَى دِمَاشًا عَلَى الْعَلَّةِ الَّتِي بَيْنَا.



(١) زيادة من المسائل، والكتاب ٧٨/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٧٨/٤، وأدب الكاتب ٤٧٠.

باب مصدر الثلاثي الذي تلحقه الزيادة للمعنى^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في مصدر الثلاثي الذي تلحقه الزيادة للمعنى ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في مصدر الثلاثي الذي تلحقه الزيادة للمعنى؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم لا يجوز أن يختلف كما يختلف مصدر الثلاثي بغير زيادة؟ وما الذي يلحقه من ذلك الوصل؟ وما الذي لا تلحقه ألف الوصل؟ وما الذي يلزمه ألف قبل آخره؟ وما الذي لا يلزمه؟ ولم ذلك؟.

وما مصدر (أَفْعَلْتُ)؟ ولم لزمه (الإفْعَال) بكسر^(٣) أوّله وزيادة الألف قبل آخره؟ ولم جاز: أَعْطَيْتُ إعطاءً، وأَخْرَجْتُ إخراجاً، ولم يجز: أَعْطَيْتُ عَطِيَّةً على المصدر الجاري على الفعل، وإنّما هو بمنزلة يدّعه تركاً^(٤)؟.

ولم جاز: أَخْرَجْتُهُ إخراجاً، ولم يجز: أَخْرَجْتُهُ خُروجاً، إلّا على تأويل فخرَجَ خُروجاً، وما شاهده من: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٥)؟.

وما مصدر (افْتَعَلْتُ)؟ ولم وجب فيه (افْتِعَال) بألف الوصل، وألف قبل

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب مصادر لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة".

ينظر: الكتاب ٢/٢٤٣ (بولاق)، ٤/٨٤ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في (د): بكسرة.

(٤) أعطيت عطية لم ترد في الكتاب.

ولم يرد في الأجوبة تنظيره، وهو قوله: بمنزلة يدّعه تركاً. وسترّد في الباب الآتي.

(٥) سورة نوح: آية ١٧. وهذه الآية من شواهد الباب الآتي.

آخره؟ ولم جاز: اَحْتَبَسْتُ اَحْتِبَاسًا^(١)، واَقْتَدَرْتُ اَقْتِدَارًا^(٢)، واَحْتَمَلْتُ اَحْتِمَالًا؟
ولم جاز: اَنْطَلَقْتُ اَنْطِلَاقًا، وَاَنْكَسَرَ اِنْكِسَارًا، وَاَنْقَمَعَ اِنْقِمَاعًا^(٣)؟ ولم جاز:
اَحْمَرَزْتُ اَحْمِرَارًا، وَاَبْيَضُضْتُ اَبْيَضَاضًا [٢٤٧/ب] واسْوَدَدْتُ اسْوَدَادًا^(٤)؟.

ولم جاز: اسْتَخَرَجْتُ اسْتِخْرَاجًا، واسْتَضَعَبْتُ اسْتِضْعَابًا، واسْتَدْعَيْتُ
اسْتِدْعَاءً^(٥)؟ ولم جاز: اشْهَيْبْتُ اشْهَيْبًا^(٦)، واحْمَارَزْتُ احْمِرَارًا؟ ولم جاز:
اقْعَسَسْتُ اقْعَسَاسًا، وَاَحْرَنْجَمْتُ اَحْرَنْجَامًا^(٧)؟ ولم جاز: اَجْلَوَذْتُ اَجْلَوَاذًا؟
وهل جميع هذا على الأصل لم يخرج عنه بوجه؛ لأنه على توفير الحروف التي في
ماضي الفعل، وزيادة الألف قبل الآخر لتدل على (معنى)^(٨) المصدر، فهذا
أصل الباب في كل فعل ثلاثي، وقد لحقته الزيادة لمعنى؟.

وما مصدر (فَعَّلْتُ)؟ ولم جرى على (التَّفْعِيل) من غير كسر أوله، ولا
لحاق ألف قبل آخره على قياس نظيره من (إِفْعَال)؟ فهل ذلك؛ لأنه خرج
عن حدّه بخلو أوله من الزيادة، فخرج عن طريقته في المصدر كما خرج عن
طريقته في الفعل؟.

ولم زيدت التَّاء في أوله، والياء قبل آخره؟ ولم وجب أن تكون التَّاء في
أولّه، والياء قبل آخره؟ ولم وجب أن تكون التَّاء عوضاً في (فَعَّلْتُ) في غير
موضع العين، والياء عوضاً من الألف في موضع الألف؟ وهل ذلك ليجري

(١) ينظر: الكتاب ٧٩/٤.

(٢) اقتدرت اقتداراً، واحتملت احتمالاً، لم ترد في الكتاب.

(٣) انكسر انكساراً، وانقمع انقماعاً، لم ترد في الكتاب.

(٤) في الكتاب ٧٩/٤ فقط: احمررت احمراراً.

(٥) استدعيت استدعاء لم ترد في الكتاب.

(٦) في (د): اشها بنت اشهبينا.

(٧) احماررت احمراراً، واحرنجمت احرنجاماً، لم ترد في الكتاب.

(٨) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة.

على قياس نظيره في المصدر الذي في أوّله زيادة، فجرى على مقتضى شيئين: شبه (إِفْعَال)، وشبه فعله الذي أخذ منه؟ ولم جاز: كَسَرْتُهُ تَكْسِيرًا، وَعَدَبْتُهُ تَعْدِيًا، وَحَسَنْتُهُ تَحْسِينًا^(١)؟.

ولم جاز: كَلَّمْتُهُ كِلَامًا، وَحَمَلْتُهُ حِمْلًا، وَكَذَبْتُهُ كِذَابًا؟ وهل ذلك؛ لأنّه على قياس نظيره من (أَفْعَلْتُهُ إِفْعَالًا)؟ ولم كان بـ (التَّفْعِيل) أحقّ منه بـ (الفِعَال)؟ وهل ذلك لأنّه أعدل في الشّبه لأصلين مختلفين؟.

وما مصدر (تَفَعَّلْتُ)؟ ولم وجب فيه (التَّفْعُل) على مخالفة سائر المصادر التي فيها الزيادة للمعنى من غير كسر أوّله، ولا لحاق ألف قبل آخره؟ وهل ذلك لأنّ الكسر إنّما يجب لما أوّله ألف الوصل، وما شُبّه به في الوزن، أو ألف القطع [٢٤٨/أ]، والألف قبل الآخر تجب مع كسر الأوّل؟ وهلا عَوَّضَ من الألف قبل آخره؟ وهل ذلك لتوفير حروفه من غير تغيير بحذف وعوض، فلمّا لم يلحقه النقص لم يستحقّ العوض، ولمّا كانت فيه زيادة أغنت عن العوض ممّا يكون في النّظير؟.

ولم ضَمَّت العين في (التَّفْعُل)؟ وهل ذلك لأنّ الضمّ أبعد من اللبس بالفعل؟ ولم جاز: تَكَلَّمْتُ تَكَلُّمًا، وَتَقَوَّلْتُ تَقَوُّلًا، وَتَكَرَّمْتُ تَكَرُّمًا^(٢)؟ ولم جاز: تَحَمَّلْتُ تَحِمْلًا على كَذَبْتُهُ كِذَابًا؟.

وما مصدر (فَاعَلْتُ)^(٣)؟ ولم جرى على (مُفَاعَلَة)؟ ولم زيدت الميم في أوّله؟ وهل ذلك ليكون كالمصادر التي في أوّلها زيادة؛ لأنّها الأكثر؟.

و[ما]^(٤) معنى قوله: "إنّ الميم عوض من الألف التي بعد أوّل حرف

(١) حسنته تحسیناً لم ترد في الكتاب.

(٢) تکرّم تکرّماً لم ترد في الكتاب.

(٣) ينظر: الكتاب ٨٠ / ٤.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

منه، والهاء عوض من الألف التي تكون قبل آخر الحرف في نظيره^(١)؟ ولم
جاز: جالسته مجالسةً، وقاعدته مقاعدةً، وشاربته مشاربةً؟ ولم جاء كالمفعول
(إلا بمقدار زيادة الهاء؟ وما قياس ذلك على تحمّلت تحمّلاً؟ ولم وجب):^(٢)
قاتلت قيتالاً وقتالاً، وماريته مراءً^(٣)؟.

ولم كثر (فِعال) في (فَاعَلْتُ) على حذف الياء، وكانت (المُفاعلة) أحقُّ به،
وأحرى فيه؟.

وما مصدر (تَفَاعَلْتُ)؟ ولم وجب فيه (التَّفَاعُل) على قياس (التَّفَعُّل)؟
ولم ضُمَّت العين فيه، ولم تُكسر ولم تُفتح؟ وهل ذلك لأنَّ الكسر يلتبس بالجمع،
والفتح يلتبس بالفعل؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٨٠.

(٢) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ٨١.

❖ الجواب:

الذي يجوز في مصدر الثلاثي الذي تلحقه الزيادة للمعنى إجراؤه على الفعل الماضي في توفير الحروف مع كسر أوله، ولحاق الألف قبل آخره^(١). أمّا توفير الحروف؛ فليدُلُّ على زيادة المعنى كما يدلُّ الفعل، وأمّا زيادة الألف قبل آخره؛ فليدُلُّ على المصدر. والكسرة في أوله تُؤذن بذلك، وتُمكن المعنى فيه، وجرت في ذلك على ما يجب لألف الوصل من الكسر^(٢). وإنّما وجب أن تكون الألف قبل آخر المصدر؛ لأنّه لمّا وجب توفير حروف الفعل فيه، مع خروجه إلى الاسم - وجب له حرف [ب/٢٤٨] يدلُّ على خروجه.

وكانت الألف أحقُّ بالزيادة؛ لكونها^(٣) أخفَّ الحروف^(٤)، وأقواها^(٥) في الزيادة^(٦) [من غير عارض يمنع من ذلك]^(٧)، فجرت على العلامة في الأوّل بالكسر، وفي الآخر بالألف؛ لأنّ الدلالة فيه على المعاني بالحروف، وليس كالثلاثي من غير زيادة؛ لأنّه لا يحتاج في الدلالة على المصدر إلى أكثر من (الصيغة)^(٨).

ولا يجوز أن تختلف أبنية المصادر في ذلك عن طريقة الفعل كما تختلف في الثلاثي من غير زيادة؛ لأنّه لمّا كان فيه حرف زائد؛ ليدلُّ على زيادة المعنى، وجب أن يُؤتى به في المصدر؛ ليدلُّ على ذلك المعنى، وأن يُؤتى بحرف؛

(١) ينظر: الكتاب ٧٨/٤، وشرح السيرافي ١٦٤/١٥.

(٢) ينظر: شرح الألفات ١٨، والألفات ٤١، والأزهية ٢٨.

(٣) في (ف): لأنها.

(٤) ينظر: سر الصناعة ٢١/١.

(٥) في (ف): أقواها.

(٦) ينظر: التكملة ٥٥٧، والمنصف ١/١١٨.

(٧) زيادة من (ف).

(٨) في الأصل و(د): الضيغة، والتصويب من (ف).

ليدّل على (معنى) ^(١) المصدر - على ما بيّنّا - مع أنّه فرع على الثلاثيِّ بغير زيادة، فلم يحتمل من اختلاف الأبنية ما يحتمله الأصل. ولم تكفِ الكسرة في أوّله لسببين ^(٢): أحدهما: أنّه تذهب ألف الوصل في درج الكلام، فيبطل دليل المصدر في الوصل، (ولا يكون فرق بينه وبين الفعل) ^(٣).

والوجه الآخر: أنّه لما كان من الأفعال ^(٤) التي تجري على الزيادة في اللفظ للمعنى - كانت أحقُّ بزيادة الحرف في المصدر؛ ليدّل على معنى الاسم، مع أنّ دلالة الحرف أقوى من دلالة الحركة ^(٥).

فلما وجب أن يُمكن للمصدر (بها) ^(٦) يجري مجرى الصيغة التي هي له دون غيره، جرى على كسر أوّله، وزيادة الألف في آخره، فظهرت دلالة أتمّ الظهور، واستمرّ على ذلك لما بيّنّا. والذي يلزمه ألف الوصل هو الذي يُبنى أوّله على السكون، فيحتاج إلى زيادة متحرّكة؛ ليقع الابتداء بها. وما عدا ذلك فإنّه لا يحتاج إلى ألف الوصل ^(٧).

ومصدر (أفعلتُ): (إفعال) ^(٨) بكسر أوّله، وزيادة الألف قبل آخره على القياس الذي بيّنّا. فتقول على ذلك: أعطيتُ إعطاءً، وأخرجتُ إخراجاً، وأكرمتُ إكراماً ^(٩). فأما أعطيتُ عطيةً فعلى إيقاع الاسم موقع المصدر الجاري

(١) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة، وسقطت من (د).

(٢) في (د): الشئتين.

(٣) ينظر: شرح الألفات ١٨، والألفات ومعرفة أصولها ٢٥.

(٤) في (د): الفعال.

(٥) ينظر: سر الصناعة ٣٢ / ١.

(٦) في الأصل: ربها، والتصويب من (د) و(ف).

(٧) ينظر: الألفات ٢٠، والمنصف ١ / ٥٥.

(٨) ينظر: الكتاب ٧٨ / ٤، وأبنية سيبويه ٣٢٣.

(٩) ينظر: الكتاب ٧٨ / ٤، وشرح السيرافي ١٥ / ١٦٤.

على الفعل^(١). وَأَمَّا أَخْرَجْتُهُ [أ/٢٤٩] خُرُوجًا؛ لِأَنَّ فِي أَخْرَجْتُهُ مَعْنَى خُرَجَ خُرُوجًا كَمَا فِي أَعْلَمْتُهُ مَعْنَى عَلِمَ عَلِمًا. وعلى ذلك جاء: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (١٧).

ومصدر (افْتَعَلْتُ): (افْتَعَلَ) بألف الوصل؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ مَبْنِي عَلَى السُّكُونِ، وبزيادة الألف قبل آخره؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ كَسْرَةٌ، قد جرى على الأصل في هذا الباب^(٢). وتقول: احْتَبَسْتُ احْتِبَاسًا، واقتَدَرْتُ اقْتِدَارًا، واخْتَمَلْتُ اخْتِمَالًا، فهذا على الأصل. وتقول: انْطَلَقْتُ انْطِلَاقًا، وانْكَسَرَ انْكِسَارًا، وانْقَمَعَ انْقِمَاعًا فهذا على القياس في كسر أوله، وزيادة الألف قبل آخره^(٣). وتقول: احْمَرَزْتُ احْمِرَارًا على هذا القياس. فَأَمَّا احْمَارَزْتُ، فتقول فيه: احْمِرَارًا؛ لِأَنَّهُ لَمَّا انْكَسَرَ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ، صَارَتْ يَاءٌ^(٤).

وتقول: اسْتَخَرَجْتُ اسْتَخْرَاجًا عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي بَيْنَا. وكذلك اقْعَسَسْتُ اقْعِنَسَاسًا، واجْلَوَذْتُ اجْلَوَاذًا، فكلُّ هذا على قياس أصل واحد؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَوْفِيرِ الْحُرُوفِ الَّتِي فِي مَاضِي الْفِعْلِ، مع كسر أوله، وزيادة الألف قبل آخره.

فَأَمَّا مَصْدَرُ (فَعَّلْتُ) فَـ (التَّفْعِيلُ)^(٥)؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ لَمْ يُبَيِّنْ عَلَى السُّكُونِ،

(١) هذا أحد الأقوال في المصدر واسم المصدر، أن المصدر ماتضمَّن حروف فعله، واسم المصدر مادَّل على معنى المصدر ونقص عن حروف فعله. واسم المصدر عند سيبويه هو علم الجنس الذي ليس له فعل كَفَجَارٍ وَيَسَارٍ، ويستعمل بعض النُّحاة المصدر واسم المصدر في الشَّيْنَيْنِ المتقارِبَيْنِ لفظًا: أحدهما للفعل والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطُّهُورِ والطَّهُّورِ. ينظر: الكتاب ٣/ ٢٧٤، والآمالِي النَّحْوِيَّة ٤/ ١٢٦، وشرح الحدود النَّحْوِيَّة ٣٣١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٧٩، وأبْنِيَّة الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ١٥٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٧٩، وشرح السَّيْرَاقِي ١٥/ ١٦٤، والمَخْصَص ١٤/ ١٨٤.

(٤) قال الرَّضِي فِي شَرْحِ الشَّافِيَّة ٣/ ١٢١: "يعني أن باب أَفْعَالٍ مَقْصُورٍ أَفْعِيلَالٍ فِي بَعْضِ الْكَلِمَاتِ، يُقَالُ: احْمِرَارٌ وَاحْمِرَارٌ".

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ٧٩، وأبْنِيَّة سيبويه ٣٢٣.

فخرج عن طريقة ما أوله مبني على السكون إلى طريقة أخرى؛ ليؤذن بمخالفته لما بُني أوله على السكون، وكان مع ذلك على شبه أصلين:

أحدهما: الفعل، وأن فيه معنى التّكثير كما في الفعل.

والآخر: أنه مصدر لما فيه زيادة في اللفظ؛ لزيادة المعنى.

واقضى ذلك زيادة في أوله^(١)؛ لشبهه بهذه المصادر التي في أولها زيادة، واقضى أن تكون الزيادة عوضاً من تشديد العين في (فَعَّلْتُ) من غير كسر أوله؛ لئلا يلزم بذلك زيادة الألف قبل آخره، وصارت الياء^(٢) عوضاً من الألف التي تكون في نظيره^(٣) لما مُنِعَ منها عوض الياء في موضعها. ولم يجب مثل ذلك في التّاء؛ لما بيّنّا من أن الزيادة تجب أن تكون في أوله؛ لشبهه بالمصادر (التي)^(٤) تجرى أوائلها [٢٤٩/ب] على الزيادة^(٥).

وتقول: كَسَرْتُهُ تَكْسِيرًا، فيجري على القياس الذي بيّنّا^(٦) من خروجه عن أصل العقد^(٧) إلى (التّفْعِيل)؛ لما عرض فيه من التّباعد عن النظائر.

فأما كَلَمَتُهُ كِلَامًا، وَحَمَلْتُهُ حِمَالًا، وَكَذَبْتُهُ كِذَابًا، فجرى على أصل العقد في كلّ ثلاثيّ لحقته الزيادة للمعنى في أنه يُكسر أوله، وتلحقه الألف قبل آخره، مع توفير حروفه، فصار بمنزلة (أَفْعَلْتُهُ إِفْعَالًا)^(٨). و(التّفْعِيل) أحقُّ أن يطرد

(١) من قوله: ولا يكون فرق إلى قوله: في أوله، أدخله النّاسخ في (ف) في موضع آخر كما سيأتي.

(٢) في (د): الباء.

(٣) ينظر: الكتاب ٧٩/٤، والانتخاب ٦٠٨/٤.

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصّفحة.

(٥) ينظر: التّعليقة ١٤١/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٧٩/٤، والمخصّص ١٨٥/١٤.

(٧) عقد الحبل والبيع والعهد: شدّه، وأصل العقد نقيض الحلّ.

ينظر: الصّحاح (عقد) ٥١٠/٢، والتّاج (عقد) ٣٩٤/٨.

(٨) ينظر: الكتاب ٧٩/٤، وشرح السّيرافي ١٦٥/١٥.

فيه؛ لأنَّه أعدل في الشَّبه بأصلين^(١) مختلفين.

وأما^(٢) مصدر (تَفَعَّلْتُ) فـ(التَّفَعُّلُ)^(٣)، وعلَّته في الخروج عن أصل العقد كعلَّة (فَعَّلْتُ)، إلَّا أنَّه لم يحتج إلى العِوض؛ لتوفير حروفه من غير نقص لحقه^(٤) بالتَّغيير له، ومع لزوم الزَّيادة في أوَّله التي تشبه^(٥) الزَّيادة للعِوض.

وُضِّمَت العين [في]^(٦) (التَّفَعُّلُ)؛ للفرق بين المصدر والفعل^(٧)، مع إجرائه على (التَّفَعُّلُ)^(٨) الذي قد وجب له الضَّمُّ دون الكسر والفتح؛ لعلَّة لزمته.

وتقول: تَكَلَّمْتُ تَكَلُّماً على القياس الذي بيَّنا من الخروج عن أصل العقد. وأما^(٩) تَحَمَّلْتُ تَحِمَّالاً فعلى الإجراء على أصل العقد.

ومصدر (فَاعَلْتُ) الذي يطرد فيه: (مُفَاعَلَة)^(١٠)، وعلَّته كعلَّة (فَعَّلْتُ)، و(تَفَعَّلْتُ)، و(تَفَاعَلْتُ)؛ لأنَّ هذه [الأبنية الأربعة]^(١١) بُنِيَتْ أوائلها على الحركة، فخالفت طريقة ما بُنِيَتْ أوائلها على السُّكون. وزِيدَت الهاء في (مُفَاعَلَة)؛ عِوضاً من الألف قبل آخر الاسم، وزِيدَت الميم؛ عِوضاً (من الألف)^(١٢) في ثاني الكلمة؛ لأنَّها لمَّا وقعت ثالثة، لحقه نقص بتغيير الموقع الذي قد وجب

(١) في (ف): لأصلين.

(٢) في (د): إنها.

(٣) في (د): أو التَّفَعُّل، وفي (ف): فالتَّفَعُّل.

(٤) في (ف) في هذا الموضع تداخل النص المذكور ص (٤٢١).

(٥) في (د): إلى شبه.

(٦) زيادة من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٧٩/٤، وشرح السِّيرافي ١٦٥/١٥.

(٨) في (ف): الفاعل.

(٩) في (ف): فأما.

(١٠) ينظر: الكتاب ٧٩/٤، وأبنية سيبويه ٣٢٣، والمخصَّص ٢٨٥/١٢.

(١١) زيادة من (ف).

(١٢) ساقط من (ف).

للألف التي يُراد بها أن تكون في موقع^(١) غير موقع الفعل؛ ليكون تمكيناً لمعنى المصدر، فزِيدَت الميم عَوْضًا من ذلك^(٢).

وتقول: جَالَسَتْهُ^(٣) مُجَالَسَةً على القياس الذي بَيَّنَّا. وكانت زيادة الميم أحقَّ به في هذا الموقع؛ لشبهه بالمفعول في مجَالَسٍ، من جهة أنه يوافقُه في معنى المفعول^(٤)، إِلَّا أَنَّ المصدر مفعول مطلق^(٥).

فأَمَّا [٢٥٠/أ] تَحَمَّلْتُ تَحِمًّا لَا فعلى أصل العقد في الباب، وكذلك: قَاتَلْتُ قَيْتَالًا وَقِتَالًا على الحذف^(٦). و(المُفَاعَلَة) أَحَقُّ به، وأجرى فيه؛ لأنه أقرب إلى (فَعَّلْتُ) وأخواته^(٧).

ومصدر (تَفَاعَلْتُ): (التَّفَاعُل) على قياس (التَّفَعُّل)، وعَلَّتَه كَعَلَّتَه، ولم (يجز)^(٨) الكسر في العين؛ لئلا يلتبس بالجمع في التَّجَارِبِ ونحوه، ولا الفتح؛ لئلا يلتبس بالفعل الماضي^(٩).

(١) في (ف): موضع.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٨٠، والانتصار ٢٤٩.

(٣) في (ف): جالست.

(٤) قال السيرافي ١٥/ ١٦٦: "والجيد في هذا ما وجدته في نسخة أبي بكر مبرمان، وهو أن هذه المصادر جاءت مخالفة للأصل".

(٥) هذه تسمية ابن السراج في الأصول ١/ ١٥٩ وعليها المتأخرون، وسماه سيبويه بالمصدر كما هو في ترجمة الباب، وسماه في أول الكتاب ١/ ٣٤ بالحدثان.

(٦) في (د): الحرف.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٨٠، وشرح السيرافي ١٥/ ١٦٥، والتعليقة ٤/ ١٢١.

(٨) في الأصل و(د): يجب، وأثبت ما في (ف).

(٩) ينظر: الكتاب ٤/ ٨١، وأبنية سيبويه ٣٢٤، والتعليقة ٤/ ١٤٢.

باب المصدر الجاري على غير فعله^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في المصدر الجاري على غير فعله ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في المصدر الجاري على غير فعله مع مخالفته للأصل في هذا؟ وما حكم: اجْتَوَرُوا تَجَاوَرًا، وَتَجَاوَرُوا اجْتَوَارًا؟ ولمّ جاز: انْكَسَرَ كَسْرًا، وَكُسِرَ انْكِسَارًا، مع مخالفة انْكَسَرَ لكُسِرَ في تضمين^(٣) معنى الفاعل في أحدهما دون الآخر؟ وما الشاهد في قول الله جلّ وعزّ: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٤)؟ وقوله: ﴿وَبَنَىٰ إِلَيْهِ بَنِيًّا﴾^(٥)؟ وما الأصل فيه؟ ولمّ جاز في قراءة ابن مسعود^(٦): ﴿وُنَزِّلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا﴾^(٧)؟ وما الشاهد في قول القطامي^(٨):

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأنّ المعنى واحد".

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٤٤ (بولاقي)، و ٤/ ٨١ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في (د): تضمير.

(٤) سورة نوح: آية ١٧.

(٥) سورة المزمل: آية ٨.

(٦) هو الصّحابيّ الجليل عبد الله بن مسعود بن غافل الهذليّ رضي الله عنه. ت (٣٢هـ).

ينظر: الاستيعاب ٣/ ٩٨٧، والإصابة ٢/ ١١٢٢.

(٧) سورة الفرقان: آية ٢٥. وقراءة ابن مسعود نَزَلَ وَأَنْزَلَ، وقرأ الجمهور نَزَّلَ لِمَا لم يُسمّ فاعله.

ينظر: مختصر الشّواذ ١٠٤، وتفسير القرطبي ١٥/ ٤٠٠، والبحر المحيط ٦/ ٥٦٧.

(٨) هو عُمر بن شبيب بن عمرو التّغلبيّ، شاعر إسلاميّ، من فحول شعراء الغزل. ت (١٣٠هـ).

ينظر: معجم الشعراء ١٠٢، والأعلام ٥/ ٨٨.

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبَعَهُ أَتْبَاعًا^(١)

وقول رؤبة:

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الْحِضْبِ^(٢)؟

ولم جاز: يَدْعُهُ تَرْكًا شَدِيدًا؟.



(١) من الوافر، والشَّاهد فيه: (تَبَّعَهُ أَتْبَاعًا)، حيث جاء اتباعًا مصدرًا لَتَتَّبَعْتُ، وهو مصدر اتبعت.

ينظر: الديوان ٢٦٣، والكتاب ٨٢/٤، والأصول ١٣٤/٣، وشرح السيرافي ١٥/١٦٧.

(٢) من الرجز، والشَّاهد فيه: (تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءً)، حيث جاء انطواء مصدر لَتَطَوَّيْتُ، وهو مصدر انطويت.

ينظر: الديوان ١٦، والكتاب ٨٢/٤، والأصول ١٣٥/٣، وشرح السيرافي ١٥/١٦٨.

باب الهاء التي تلحق المصدر للعوض^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في الهاء التي تلحق المصدر للعوض ممَّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في الهاء التي تلحق المصدر للعوض؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما حكم: أَقَمْتُهُ إِقَامَةً [ب/٢٥٠] واستَعَنْتُهُ اسْتِعَانَةً، وأَرَيْتُهُ إِرَاءَةً؟ ولم وجب العوض في هذا من أجل الحذف الذي وقع فيه، ولم يجب في كل ما يقع فيه حذف^(٣)؟ وما حكم المصدر في هذا إذا أُضِيف؟ وما الشَّاهد في قول الله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةَ﴾^(٤)، وهَلَّا لزمه العوض كما يلزم في أَقَمْتُ إِقَامَةً؟.

وهل يجوز: أَرَيْتُهُ إِرَاءَةً، وَأَقَمْتُهُ إِقَامَةً على هذا؟.

وما حكم: عَزَيْتُهُ تَغْزِيَةً؟ ولم لا يجوز الحذف فيه كما جاز في الأوَّل من المعتل اللَّام؟ وما في قولهم: الإِخْوَاذُ وَالِاسْتِخْوَاذُ مِنَ الدَّلِيلِ؟ وما حكم تَجَزَّئَةً وَتَهْنِئَةً؟ ولم لزمه العوض؟ وما الخلاف فيه بين سيبويه وأبي العباس؟ ولم جاز عند أبي العباس: هَنَأْتُهُ تَهْنِئَةً، وَخَطَّأْتُهُ تَخْطِئَةً^(٥)؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب".

ينظر: الكتاب ٢/٢٤٤ (بولاق)، ٨٣/٤ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في (د): حرف.

(٤) سورة النور: آية ٣٧.

(٥) نقل المبرّد الإتمام عن أبي زيد وجميع النحويين.

ينظر: الكتاب ٨٣/٤، والأصول ٣/١٣٣، وشرح السِّيرافي ١٥/١٧٢.

❖ الجواب عن الباب الأول:

الذي يجوز في (المصدر الجاري على غير فعله)^(١) حملة على معنى الفعل الأول، إذ فيه معنى الفعل المأخوذ منه، (ولا يجوز إذا لم يكن فيه معنى الفعل المأخوذ منه)^(٢)، فتقول على هذا: اجْتَوَرُوا تَجَاوَرًا، وَتَجَاوَرُوا اجْتَوَارًا؛ لِأَنَّ^(٣) الفعل فيهما قد صار على معنى واحد^(٤)، وإن كان أصل الزيادة فيهما لوجهين مختلفين، (فهي)^(٥) في (افْتَعَلَ) للمبالغة، وفي (تَفَاعَلَ) للفعل من اثنين، يُبنى كُلُّ واحد منهما على الفعل على طريقة الفاعل، إِلَّا إِنَّهُمَا خَرَجَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى معنى واحد؛ لِأَنَّ الْجَوَازَ لَمَّا كَانَ مُضْمَّنًا بِاتِّفَاقِ الصِّفَةِ فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْاِثْنَيْنِ جَازٌ لِمُصَاحِبِهِ - صَارَ مُضْمَّنًا بِاتِّفَاقِ الصِّفَةِ، وَلَوْ قِيلَ فِيهِ: (فَعَلَ) مَوْضِعَ (تَفَاعَلَ). فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ خَرَجَ اجْتَوَرُوا إِلَى معنى تَجَاوَرُوا، وَلَمْ تَكُنِ الْمُبَالَغَةُ لَتَخَلُّ بِالْمَعْنَى؛ فَمِنْ أَجْلِ هَذَا خَرَجَا إِلَى معنى واحد، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ مُخْتَلِفًا.

وهذا الباب على ثلاثة أوجه: منه ما يكون الفعلان جميعًا فيه على معنى واحد مثل يَدَعُ وَيَتْرُكُ، فليس في هذا إِلَّا اخْتِلَافُ اللَّفْظِ [٢٥١/أ] فقط، فتقول: يَدَعُهُ تَرْكًا^(٦)، ويحسن ذلك لهذه العلة.

والثاني: أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ مُخْتَلِفًا فِي الْمَعْنَى، (ثُمَّ)^(٧) فِي مَوْضُوعِهِ، ثُمَّ يُخْرَجُ

(١) في (ف): ذلك.

(٢) ساقط من (ف).

(٣) في (ف): لا لأن.

(٤) قال ابن جني في المنصف ١/ ٢٦١: "ولو بنيت افْتَعَلُوا من لفظ جَوَر، وأنت لا تريد به معنى: تَفَاعَلُوا لوجب إعلاله فكنت تقول: اجتاروا".

(٥) في الأصل وَ (د): وهي، والتصويب من (د).

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ٨١، وشرح السيرافي ١٥/ ١٦٧.

(٧) ساقط من (ف).

إلى اتفاق نحو: اجْتَوَرُوا، وَتَجَاوَرُوا^(١).

والثالث: أن يكون معنى^(٢) الفعلين مختلفاً، إلا أن في الأول معنى الثاني، كقولك: كُسِرَ انْكِسَارًا^(٣)، فكُسِرَ يخالف معنى انْكَسَرَ؛ لأن أحدهما يدل على الكاسِر، ولا يدل عليه الآخر من جهة لفظه، فتقول على هذا: كُسِرَ انْكِسَارًا، كل ذلك جائز حسن، وإن كان انْكَسَرَ لا يدل على الكاسِر من جهة لفظه، ولكن يدل من جهة القياس العقلي الذي يقتضي أن كل فعل^(٤) فله فاعل.

ولا يجوز أن يجري المصدر على غير فعله فيما خرج عن هذا الحد الذي بيننا، فلو قلت: ضَرَبَهُ تَرْكًا لم يجز، وكذلك لا يجوز: أَخَذَهُ قِيَامًا ولا قُعُودًا؛ لأن المصدر في هذا إنما يؤكد المعنى الذي قد ذكر^(٥)، فإذا لم يذكر استحال أن يؤكد ما قد ذكر وهو لم يذكر.

وتقول: انْكَسَرَ كَسْرًا^(٦)؛ لأن انْكَسَرَ وإن لم يدل على الكاسِر من جهة اللفظ، فهو يدل عليه من جهة القياس. وفي التنزيل: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٧)؛ لأن في أَنْبَتَ معنى نَبَتَ، حتّى كأنه قد نطق بنَبْتُمْ نَبَاتًا^(٨). ونظير ذلك: أَعْلَمَكُمْ عِلْمًا كَثِيرًا؛ لأن في أَعْلَمَكُمْ معنى عَلِمْتُمْ.

وفي التنزيل: ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾^(٩)؛ لأن في الأمر بَتَبْتَلْ إليه معنى بَتَّلْ نَفْسَكَ [تَبْتِيلًا]^(١٠)، وهو كقولك: تَحَرَّكْ يا رجلُ تَحْرِيكًا، كأنك قلت: حَرَّكْ

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ٨١، والمخصّص ١٤/ ١٨٦.

(٢) في (د): في معنى.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ٨١، والأصول ٣/ ١٣٤.

(٤) في (ف): فعله.

(٥) ينظر: الأصول ٢/ ٢٩٧، وعلل النحو ٢٣/ ٤٢٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ٨١، والأصول ٣/ ١٣٤.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٨١، والأصول ٣/ ١٣٤.

(٨) زيادة من (ف).

نفسك تحريكًا. وفي قراءة ابن مسعود: ﴿وَنَزَلَ الْمَلَكُ تَنْزِيلًا﴾ (٢٥)؛ لأنَّ أُنْزِلَ
 وَنُزِّلَ بمعنى واحد^(١)، وإن كان الأصل مختلفًا، فقد خرجا في هذا الموضع إلى
 اتفاق في المعنى؛ للتشابه الذي بينهما في التعدية والتكثير^(٢). وقال القطامي:
 وَخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبَعَهُ أَتْبَاعًا^(٣)
 [٢٥١/ب] لأنَّ تَتَّبَعَ فيه معنى اتَّبَعَ^(٤)، إذ كان إنما الأصل فيه: تَعَمَّلَ لِلْحَاقِ
 به، وَاَتَّبَعَ: بالغ في اللِّحاق (به)^(٥)، فخرجا إلى معنى واحد من هذه الجهة. وقال
 رؤية:

وَقَدْ تَطَوَّيْتُ أَنْطِوَاءَ الْحِضْبِ^(٦)

لأنَّ في تَطَوَّيْتُ، معنى الانطواء^(٧)، إذ تَطَوَّيْتُ: تَعَمَّلْتُ لِلطِّي، وَاَنْطَوَيْتُ:
 طَاوَعْتُ فِي الطِّي، فمن ها هنا صلح المصدر في هذا الفعل؛ لتقارب المعنى.

(١) ينظر: الكتاب ٨١ / ٤، والمخصَّص ١٨٦ / ١٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٨١ / ٤، وشرح السِّيرافي ١٦٧ / ١٥، والمخصَّص ١٨٦ / ١٤.

(٣) تقدم تخريجه ص (٤٢٥) من التحقيق.

(٤) ينظر: الكتاب ٨١ / ٤، وشرح السِّيرافي ١٦٧ / ١٥.

(٥) ساقط من (ف).

(٦) تقدَّم تخريجه ص (٤٢٥) من التحقيق.

(٧) ينظر: الكتاب ٨٢ / ٤، وشرح السِّيرافي ١٦٨ / ١٥، والنُّكت ١٠٦١ / ٢.

❖ الجواب عن الباب الثاني:

الذي^(١) يجوز في الهاء التي تلحق المصدر للعوض لزومها لما^(٢) حُذِفَ منه موضع العين في المعتل، أو حُذِفَ منه حرف زائد يتصل باللام؛ لأنَّ الهاء إنما هي عوض من المحذوف الذي لولا العوض لاختلَّ الكلام بالحذف.

وليس كلُّ حذف يلزم منه العوض^(٣)؛ لأنَّ ما حذف للتخفيف فقط لا يلزم فيه العوض نحو: يَدٌ وَدَمٌ^(٤). فإذا حُذِفَ حرف للتخفيف لم يلزم العوض، فإذا حُذِفَ أكثر من حرف جاز العوض؛ لأنَّ الحذف حينئذٍ يفيد تخفيفاً على نحو الحذف من اقْعِنْسَاسٍ وأشْهِيَابٍ في التَّصْغِيرِ^(٥). فإذا حذف من مثل فَرَزْدَقٍ حرف واحد، فلم يحذف للتخفيف فقط^(٦)، ولكن للتخفيف، مع إجرائه^(٧) على النُّظَرِ^(٨).

(١) في (د): التي.

(٢) في (ف): فيها.

(٣) ينظر: شرح المسكوري ١٧.

(٤) يَدٌ وَدَمٌ أصلهما: يَدِي، وَدَمِي، فحذفت الياء؛ لكثرة الاستعمال، والقياس إثباتها؛ لسكون ما قبلها.

ينظر: المفتاح في التصريف ٩٧، وشرح الشافية للجاربردي ٥٦٦.

(٥) يقال في تصغيرها: قُعَيْسِيْسٌ وشُهَيْيْبٌ.

ينظر: شرح الأصول ١٢٥، وشرح الشافية للرَّضِي ٢٦١ / ١.

(٦) في تصغير فَرَزْدَقٍ وجهان: فُرَيْزِدٌ بحذف آخر الاسم، وفُرَيْزِقٌ بحذف الدال؛ لشبهها بالزوائد.

ينظر: الأصول ٣ / ٣٩، وشرح الشافية للجاربردي ١٣٣.

(٧) في (ف): الإجراء.

(٨) أي الخُمَاسِي الذي ليس فيه زيادة أو ما أشبهت الزيادة نحو سَفَرَجَلٍ؛ فيقال في تصغيره: سَفِيرَج.

ينظر: الأصول ٣ / ٣٩، والمنصف ١ / ٣٣.

وتقول: أَقَمَّتْهُ إِقَامَةً، وَاسْتَعْتَتْهُ اسْتِعَانَةً، وَأَرَيْتُهُ إِرَاءَةً فَتَعَوَّضَ مِنْ الْعَيْنِ الْمَحذُوفَةِ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ^(١): الهاء. وَإِنَّمَا كَانَتْ الْهَاءُ أَحَقُّ بِالْعَوَضِ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ فِي مِثْلِ^(٢) فَرَاذِنَةٍ وَبَابِهِ^(٣)؛ لِلْعَوَضِ، مَعَ تَمَكِينِ الْأَسْمِ بِخُرُوجِهِ إِلَى طَرِيقَةٍ^(٤) الْوَاحِدِ. فَإِذَا كَانَتْ قَدْ وَجِبَ لَهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنْ يُعَوَّضَ بِهَا، ثُمَّ أُحْتِيجَ إِلَى الْعَوَضِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، كَانَتْ هِيَ أَحَقَّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ قَدْ صَارَ تَوَاطُؤًا لِلثَّانِي. وَفِي التَّنْزِيلِ^(٥): ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ بِحَذْفِ الْهَاءِ مِنْ إِقَامَةٍ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ قَدْ صَارَ فِي مَوْضِعِ الْعَوَضِ، وَأَغْنَى عَنْهُ.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا: أَقَمْتُ إِقَامًا، وَلَكِنْ قَدْ أَجَازَ سِيبَوَيْهِ أَرَيْتُهُ [٢٥٢/أ] إِرَاءَةً، وَأَقَمَّتْهُ إِقَامًا؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّه قَدْ يَجِيءُ عَلَى الْأَصْلِ^(٦) فِي النَّظِيرِ، فَيَدُلُّ عَلَى الْمَحذُوفِ، وَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْمَذْكُورِ، إِذْ قَدْ جَاءَ فِي إِخْوَاذٍ وَاسْتِحْوَاذٍ، فَصَارَ يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي أَقَامٍ وَاسْتِقَامٍ^(٧)، وَيَقْوَى الْأَمْرُ فِيهِ بِوَجْهِ قَرِيبٍ مِنْهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَقِلُّ اسْتِعْمَالُهُ بِغَيْرِ عَوَضٍ، إِلَّا مَعَ الْمُضَافِ الَّذِي يُغْنِي عَنِ الْعَوَضِ^(٨).

(١) قَالَ السَّيْرَافِيُّ ١٥/١٦٩: "فاجتمع ساكنان: أحدهما عين الفعل المعتلة، والآخر ألف إفعال فسقط أحدهما وجعلت هاء التأنيث عوضاً من الحرف الذاهب".

(٢) فِي (ف): مَوْضِعٌ.

(٣) فِي شَرْحِ الْأَصُولِ ١٠٠: "اجتمع فيه شيئان: العوض للحذف الذي وقع والعجمة"

(٤) فِي (ف): الطَّرِيقَةُ.

(٥) فِي (ف): قَالَ أَبُو الْحَسَنِ: وَفِي التَّنْزِيلِ.

(٦) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٨٣/٤.

(٧) فِي (ف): اسْتَعَانَ.

(٨) لَمْ يَجْزِ الْفَرَاءُ إِسْقَاطَ الْهَاءِ إِلَّا مِمَّا كَانَ مُضَافًا؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ عَوَضٌ مِنَ الْهَاءِ.

يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢/٢٥٤، وَشَرْحُ السَّيْرَافِيِّ ١٥/١٧٠.

فَأَمَّا عَزِيَّتُهُ تَعْزِيَةً فَلَا يَجُوزُ فِيهِ حَذْفُ الْعِوَضِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ شَيْءٌ (مِنْهُ) ^(١)
عَلَى الْأَصْلِ، فَيَكُونُ (فِيهِ) ^(٢) تَقْوِيَةٌ لِلْمَحْذُوفِ، وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
بِغَيْرِ عِوَضٍ ^(٣).

وَأَمَّا جَزَّتُهُ مَجْزَةً، وَهَنَاتُهُ تَهْنَةً، فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُ الْعِوَضُ عِنْدَ سَبِيوِيهِ؛ لِأَنَّهُمْ
أَلْحَقُوهُ (بِنَظِيرِهِ) ^(٤) مِمَّا لَا مَهْ حَرْفَ الْعِلَّةِ مِنْ نَحْوِ: تَعْزِيَةٌ. وَخَالَفَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ،
فَذَكَرَ أَنَّهُ يَجُوزُ: هَنَاتُهُ تَهْنِيًّا، وَخَطَّائُهُ تَخْطِيًّا، وَأَنَّ ^(٥) ذَلِكَ صَوَابٌ عِنْدَ جَمِيعِ
النَّحْوِيِّينَ سِوَى سَبِيوِيهِ ^(٦). وَالْقِيَاسُ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ ^(٧)؛ لِأَنَّ الِهْمْزَةَ الَّتِي
قَبْلَهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ تَصَحُّ، نَحْوُ: خَطِيئَةٌ، وَمَقْرُوءَةٌ ^(٨). فَالْقِيَاسُ عَلَى هَذَا أَنْ
تَصَحَّ فِي تَخْطِيٍّ وَتَهْنِيٍّ، وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ جَوَازِ: تَهْنَةٍ وَتَخْطِئَةٍ عَلَى التَّشْبِيهِ
بَتَعْزِيَةٍ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخَفَةِ، مَعَ الْحَمْلِ عَلَى النَّظِيرِ.

(١) ساقط من (ف).

(٢) ساقط من (ف).

(٣) قال المسكوري ١٧: "نطق بالأصل، فلم يلزم الحذف، فلم يلزم العوض".

(٤) في الأصل و(د): نظيره، والتصويب من (ف).

(٥) في (ف): فأن.

(٦) ينظر: الكتاب ٨٣/٤، شرح السيرافي ١٥/١٧٢، والنكت ٢/١٠٦٢.

(٧) قال السيرافي ١٥/١٧٢: "الذي عندي أن سيبويه لم يرد ما قاله أبو العباس من الإتيان بالمصدر على التمام، وإنما أراد أنه لا يجوز حذف الهاء من الناقص من «تَفْعِلَةٌ» كما جاز في إقام".

(٨) ويجوز فيها خطيئة ومقرؤة يقلب الهمزة ياء وواو.

ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٤٤٤، وشرح الشافية لليزدي ٢/٧٥٥.

باب المصدر الذي للتكثير على غير الفعل^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في المصدر الذي للتكثير على غير الفعل ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في المصدر الذي للتكثير على غير الفعل؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جرى على (التفعّال) بزيادة التاء دون غيرها من الزيادات؟ ولم جاز في الهذر: التهذار^(٣)، وفي اللّعب: التّلعاب، وفي الصّفق^(٤): التّصفاق، وفي الرّد: التّرداد، وفي الجّولان: التّجوال؟ ولم جاز: التّقّال والتّسيار؟ ولم لا يكون ذلك على (فعلت)؟ وهل [٢٥٢/ب] ذلك؛ لأنّه لو كان على (فعلت) لكان في (فعلت) معناه كما في صرّبت معنى الضرب؟ ولم لا يكون التّبيان كالتّسيار في تكثير البيان؟ وما معنى قوله: "التّبيان كالغارة من أغرت، والنّبات من أنبت"^(٥)؟ وهل يُوجب ذلك أن يبيّنه تبياناً (بمنزلة فبان تبياناً)^(٦)؟ ولم وجب هذا؟ وهل ذلك لأنّ مصدر (فعلت) تختلف أبنيته اختلافاً كثيراً، وليس مثل ذلك في (فعلت)؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت فتلحق الزوائد وتبينه ببناء آخر".

ينظر: الكتاب ٢/٢٤٥ (بولاق)، ٤/٨٣ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٨٤.

(٤) الصّفق: ضرب الكفّ على الأخرى.

ينظر: الصّحاح (صفق) ٤/١٥٠٧، واللّسان (صفق) ١٠/٢١٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٨٤.

(٦) ساقط من (د).

ولم جاز: لِقَيْتُهُ لِقَاءً وَلُقْيَانًا وَتَلْقَاءُ^(١)؟ وما الشَّاهد في قول الرَّاعي:
أَمَلْتُ خَيْرَكَ هَلْ تَدْنُو مَوَاعِدُهُ فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ تِلْقَائِكَ الْأَمَلُ^(٢)؟



(١) في الكتاب ٨٤ / ٤: ونظيرها التَّلَقُّاءُ وإنَّما يريدون اللُّقْيَان.

(٢) من البسيط، والشَّاهد فيه: (تِلْقَائُكَ) حيث جاء بكسر التَّاء، وهو بمعنى اللِّقَاء. ورواية سيبويه: تأتي مواعده.

ينظر: الدِّيوان ٢٢٠، والكتاب ٨٤ / ٤، وشرح السِّيرافي ١٧٤ / ١٥، وتحصيل عين الذَّهَب ١٠٦٣ / ٢.

باب مصدر الرباعي^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في مصدر الرباعي ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في مصدر الرباعي؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جرى على (فَعَلَّلَ)، و(فَعْلَل) ^(٣)؟ ولم جاز: دَخَرَجْتُهُ دَخَرَجَةً ودِخْرَجًا ^(٤)، وزَلَزَلْتُهُ زَلَزَلَةً وزِلْزَالًا؟ ولم جرى الملحق هذا المجرى ^(٥) في حَوَقَلْتُهُ حَوَقَلَةً وحيقلاً ^(٦)، وزَحَوَلْتُهُ زَحَوَلَةً ^(٧)؟ ولم زيدت الهاء؟ ولم وجب أنّها عوض من الألف التي تكون قبل آخر المصدر؟.

ولم جاز فيه: الزَّلْزَال والْقَلْقَال بفتح أوله؟ وما وجه تشبيهه بـ(التَّفْعِيل)؟ ولم كان (الفَعْلَلَة) أمكن من (الفَعْلَل) في هذا الباب كـ(المُفَاعَلَة)، و(الفِعَال)؟.

وما مصدر ذوات الزيادة من بنات الأربعة؟ ولم وجب أن يجيء على مثال (الاستِفْعَال)؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب مصادر بنات الأربعة".

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٤٥ (بولاقي)، ٤/ ٨٥ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في (د): فعْلَل.

(٤) لم يذكر سيبويه: دِخْرَجًا، وقال السِّيرافي ١٥/ ١٧٥: "لم يُسمع".

(٥) جاء عند السِّيرافي ١٥/ ١٧٥ في عرضه لكلام سيبويه: "فهذا الأصلي، والملحق نحو: حَوَقَلْتُهُ حَوَقَلَةً" وذكر محقق السِّيرافي النحوي ٢٢٤ سقوط هذا النص من بعض النسخ، ولم يرد هذا القول في مطبوعتي الكتاب.

(٦) لم يذكر سيبويه: حيقلاً، وأجاز السِّيرافي ١٥/ ١٧٥: فعْلَلًا إذا كان فعللته مضاعفًا.

(٧) زحولته: أزلته عن مكانه. ينظر: المحكم (زحل) ٣/ ١٦٤، والتَّاج (زحل) ٢٩/ ١٢٠.

ولم وَجَبَ أن يكون اِخْرَنْجَمْتُ اِخْرَنْجَامًا، واطْمَأْنَنْتَ اِطْمِئْنَانًا على المصدر الجاري على الفعل؟ ولم يجب مثل ذلك في الطُّمَأْنِينَةِ والقُشْعَرِيرَةِ^(١)؟ وهل ذلك لأنَّه لا يجري في بابه ولا نظيره؟ وهل هو بمنزلة النَّبَاتِ من اُنْبَتَ^(٢)؟

(١) القُشْعَرِيرَةُ: ما يصيب جلد الإنسان من نفضة أو برد أو خوف.

ينظر: تصحيح الفصح ٣٣٩، والتَّرتيب في اللُّغة ٣٧٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٨٦/٤.

❖ الجواب عن الباب الأول:

الذي يجوز في (المصدر الذي للتكثير على غير الفعل)^(١) إجراؤه [٢٥٣/١] على (التَّفْعَال) بزيادة التَّاء في أوله، وفتحها؛ ليكون على قياس نظيره في (التَّفْعِيل)، مع الفضيلة^(٢) التي تجب للمصدر؛ لأنَّه^(٣) الأصل الذي تُؤخذ^(٤) منه الأفعال والصفات^(٥)، فوجب له في التكثير بناءان: (التَّفْعِيل) و(التَّفْعَال): أحدهما: جارٍ على الفعل، مطرَّد فيه. والآخر: غير^(٦) جارٍ على الفعل؛ لأنَّه لتفضيل المصدر به. ولا يجوز تغيير البناء؛ لأنَّه يقتضي تغيير المعنى عن حدِّ التكثير في المصدر^(٧).

وتقول في الهذر: التَّهْذَار، وفي اللَّعْب: التَّلْعَاب، وفي الصَّفَق: التَّصْفَاق، وفي الرَّد: التَّرْدَاد، وفي الجَوْلَان: التَّجْوَال؛ لأنَّه على الأصل الذي بيَّنَّا. ولا يجوز أن يكون على (فَعَلْتُ)؛ لأنَّه لو كان عليه لوجب أن يكون فيه معناه، كما أنَّ معنى الضَّرْب في ضَرَبْتُ، ومعنى القتل في قَتَلْتُ، ومعنى الشَّتْم في شَتَمْتُ.

(١) في (ف): هذا المصدر.

(٢) في (ف): التَّفْضِيل.

(٣) في (ف): بَأَنَّهُ.

(٤) في (د): يُؤْخَذ.

(٥) في (ف): المضاف.

(٦) في (ف): على غير.

(٧) قال السَّيرافي ١٧٣/١٥: "وكان الفراء وغيره من الكوفيين يجعلون التَّفْعَال بمنزلة التَّفْعِيل، والألف عوضًا من الياء ويجعلون ألف التَّكْرَار والتَّرْدَاد بمنزلة ياء تَكْرِير وترديد، والقول ما قاله سيبويه؛ لأنَّه يقال: التَّلْعَاب، ولا يقال: التَّلْعِيب."

وَأَمَّا التَّبَيَّنَ فَهُوَ عَلَى بَانَ تَبَيَّنًا^(١)، وَلَيْسَ كَالْتَّسْيَارِ؛ لِمَا يَبَيَّنُ مِنْ تَغْيِيرِ الصَّيْغَةِ بِالْكَسْرِ فِي التَّاءِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى بَيَّنْتُ^(٢)؛ لِأَنَّ التَّبَيَّنَ هُوَ الَّذِي يَجِبُ مِنْ بَيَّنْتُ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْتَلِفَ مَصَادِرُ الثَّلَاثِيَّ الَّتِي فِيهَا الزِّيَادَةُ؛ لِمَا يَبَيَّنُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا^(٣)، وَتَخْتَلِفُ مَصَادِرُ الثَّلَاثِيَّ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ. (فَإِنَّمَا)^(٤) التَّبَيَّنَ عَلَى بَانَ، لَا عَلَى بَيَّنْتُ.

وَتَقُولُ: لَقِيْتُهُ لِقَاءً وَلُقِيَانًا وَلُقِيًّا وَلِقَاءً، فَإِنَّمَا (التَّلْقَاءُ)^(٥) عَلَى لَقِيْتُهُ، كَمَا أَنَّ التَّبَيَّنَ عَلَى بَانَ، وَقَالَ الرَّاعِي^(٦):

أَمَلْتُ خَيْرَكَ هَلْ تَدْنُو مَوَاعِدُهُ فَالْيَوْمَ قَصَّرَ عَنْ نِلْقَائِكَ الْأَمَلُ^(٧)

فهذا مسموع هكذا بكسر التَّاء^(٨)، ونظيره: التَّبَيَّنَ.

(١) تَفْعَالٌ مِنْ أُنْبِيَةِ الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ فِي الْمَصَادِرِ شَاذٌ، لَمْ يَأْتِ مِنْهُ إِلَّا تَلْقَاءٌ وَتَبَيَّنَ بِاتِّفَاقٍ، وَهُمَا فِي الْقُرْآنِ، وَتَنْضَالٌ وَتِيْفَاقٌ بِاخْتِلَافٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا مَصْدَرَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا اسْمَيْنِ.

ينظر: دقائق التصريف ٤٨، وما جاء على تَفْعَالٍ للمعري ٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٨٤، وشرح السيرافي ١٥/ ١٧٤.

(٣) ينظر: ص (٤١٨) من التحقيق.

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٥) في الأصل و(د): التَّقَاءُ، والتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٦) في (ف): الشَّاعِرُ.

(٧) تقدَّم تخريجه ص (٤٣٤) من التحقيق.

(٨) ينظر: تحصيل عين الذهب ٥٥٢.

❖ الجواب عن الباب الثاني:

الذي^(١) يجوز في مصدر الرُّباعيِّ إجراؤه على (فَعَلَّلَ)، و (فَعْلَل) ^(٢). ولا يجوز تكثير الأبنية (فيه) ^(٣) كما جاز في الثلاثيِّ بغير زيادة؛ لأنَّ الثلاثيَّ لما كان أمكن الأبنية، وأخفَّها ^(٤)، وأكثرها استعمالاً - اقتضي له ذلك من التَّصَرُّف في المصدر تكثير الأبنية فيه ^(٥)؛ لكثرة في الكلام. وليس كذلك [٢٥٣/ب] الرُّباعيِّ ^(٦)؛ لأنَّه لما زاد بحرف خرج عن ذلك الحدِّ، فصار كالذي زاد بحرف من الثلاثيِّ في أنَّه قد خرج عن ذلك الحدِّ. أمَّا الحرف الزَّائد لزيادة المعنى فلا يختلف؛ ليدلَّ على زيادة المعنى في المصدر كما دلَّ في الفعل. وأمَّا الرُّباعيُّ فلثقل الذي يلزمه، وقلة الاستعمال في الكلام. و (الفَعْلَلَة) أمكن فيه من (الفَعْلَل) ^(٧)؛ لأنَّ الزَّيادة وقعت في الموقع الذي هو أحقُّ بالزيادة، وهو آخر الاسم، وليس كذلك ما وقع في حشو الاسم؛ لأنَّه يُوجب نقص البنية، وليس كذلك الزَّيادة في آخره ^(٨)، وعلى ذلك جرى (المُفَاعَلَة)، و (الفَعْلَل) في أنَّ (المُفَاعَلَة) أمكن في الباب، وهي تطرَّد في (فَاعَلْتُ) ^(٩)، ولا تنكسر فيه.

(١) في (ف): والذي.

(٢) في (ف): فعلا.

(٣) ساقط من (ف).

(٤) في (ف): وأحقها.

(٥) في (ف): به.

(٦) ينظر: الكتاب ٨٥ / ٤، وأبنية سيبويه ٧١، وشرح السِّيرافي ١٥ / ١٧٥.

(٧) ينظر: الكتاب ٨٥ / ٤، وأبنية سيبويه ٣٣٦، والمخصَّص ١٤ / ١٩٠.

(٨) قال السِّيرافي ١٥ / ١٧٥: "وألزموا فَعْلَلَة الهاء عوضاً من الألف التي قبل آخر فَعْلَل فإذا كان فعللته مضاعفاً جاز الفَعْلَل".

(٩) في (ف): فاعلته.

وتقول: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَدَحْرَاجًا، وَزَلَزْتُهُ زَلْزَلَةً وَزَلْزَالًا عَلَى الْأَصْلِ
الَّذِي بَيَّنَّا^(١). والملحق يجري هذا المجرى؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا زِيدَ فِيهِ حَرْفُ الْإِلْحَاقِ؛
لِيَكُونَ لِلثَّلَاثِيَّ مِنَ الْأَبْنِيَةِ الَّتِي يَتَصَرَّفُ فِيهَا مَا لِلرُّبَاعِيِّ^(٢)، فَلَا يَكُونُ الرُّبَاعِيُّ
أَفْضَلَ مِنْهُ، مَعَ قُوَّتِهِ، وَتَمَكُّنِهِ، وَخَفَّتِهِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: حَوَقَلْتُهُ حَوَقَلَةً
وَحِيقَالًا، وَزَحَوَلْتُهُ [زَحَوَلَةً]^(٣)، وَكَذَلِكَ بَيَّطَرْتُ بَيَّطَرَةً.

والهاء في (فَعَلَّلَ) عِوَضٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي تَلْحَقُ قَبْلَ آخِرِ الْمَصْدَرِ فِي غَالِبِ
الْأَمْرِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا مُنِعَ ذَلِكَ لِحَقِّهِ النِّقْصُ بِالْمَنْعِ مِمَّا هُوَ لِنَظِيرِهِ، (فَجُعِلَ)^(٤) الْحَرْفُ
الزَّائِدُ فِيهِ عِوَضًا مِنْ ذَلِكَ النِّقْصِ. وَقَدْ قَالُوا: الزَّلْزَالُ وَالْقَلْقَالُ - بَفَتْحِ أَوَّلِهِ -
عَلَى التَّشْبِيهِ بِ(التَّفْعِيلِ)؛ لِثَلَاثِ الْيَخْلُو الرُّبَاعِيُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَا هُوَ فِي الْمُؤَاخِي
لَهُ مِنَ الْحَرَكَةِ الَّتِي لَا تَحِلُّ بِهِ^(٥).

ومصدر ذوات الزيادة من بنات الأربعة كُلُّهُ يَجِيءُ عَلَى زَنَةِ (الاسْتِفْعَالِ)
فِي الْحَرَكَةِ وَالشُّكُونِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الزِّيَادَاتُ، كَمَا أَنَّ نِهَايَةَ الْجُمُوعِ كُلُّهُ تَجِيءُ
عَلَى زَنَةِ (مَفَاعِلِ) وَ(مَفَاعِيلِ)، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ^(٦) الزِّيَادَاتُ؛ لِيُضْبَطَ ذَلِكَ بِالزَّنَةِ
الَّتِي تَعَمُّهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ^(٧) الزِّيَادَاتُ فِيهِ^(٨)، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا [٢٥٤/أ]:

(١) ينظر: ص (٤٣٩) من التحقيق.

(٢) في شرح الأصول ٢٧٨: "والذي على وزن الرُّبَاعِي وليس بملحق ما كانت الزيادة فيه لمعنى،
وهو على ثلاثة أبنية: فَعَّلَ، وَأَفْعَلَ، وَفَاعِلٌ، ومصادرهما مخالفة لمصادر الرُّبَاعِي لِيُؤْذَنَ أَنَّهَا غَيْرُ
ملحقة".

(٣) زيادة من (ف).

(٤) في الأصل و(د): يجعل، والتصويب من (ف).

(٥) ينظر: التعليقة ٤/ ١٢٢.

(٦) في (د): اختلف.

(٧) في (د): اختلف.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/ ٨٥، وأبنية سيبويه ٣٣٧، والمخصص ١٤/ ١٩١.

اَحْرَنْجَمْتُ اَحْرَنْجَامًا، وَاَطْمَأْنَنْتُ اَطْمَأْنَانًا، وَاَقْشَعَرَزْتُ اَقْشَعَرَارًا^(١). وَأَمَّا
الطُّمَأْنِينَةُ وَالْقُشْعَرِيرَةُ، فليس على هذا الفعل؛ لَأَنَّهُ لَا يَطَّرَدُ فِيهِ، وَلَا فِي نَظِيرِهِ،
إِذْ نَظِيرُهُ يُوجِبُ زَنَةً (الاسْتِفْعَالُ)، وَبَابُهُ يُوجِبُ ذَلِكَ أَيْضًا، فَمَنْزَلَتُهُ كَمَنْزَلَةِ
النَّبَاتِ مِنْ أَثْبَتِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ الَّتِي بَيَّنَّا^(٢).



(١) ينظر: الكتاب ٨٥/٤، والأصول ١٣٧/٣.

(٢) قال السَّيرافي ١٧٦/١٥: "يُرِيدُ أَنَّ الْقُشْعَرِيرَةَ وَالطُّمَأْنِينَةَ اسْمَانِ وَلَيْسَا بِمَصْدَرَيْنِ لِهَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ، وَإِنْ كَانَا قَدْ يَوْضَعَانِ فِي مَوْضِعِ الْمَصْدَرِ، فَيَقَالُ: اَطْمَأْنَنْتُ طُمَأْنِينَةً، وَاَقْشَعَرَزْتُ قُشْعَرِيرَةً، كَمَا أَنَّ النَّبَاتَ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ لِأَثْبَتِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَوْضَعُ فِي مَوْضِعِهِ".

باب الفَعْلَةُ مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في الفَعْلَةُ مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (الفَعْلَةُ) فيما زاد على الثلاثة؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جاز: أُعْطِيَتْ إعْطَاءً، وَأُخْرِجَتْ إخراجاً، واحْتَرَزَتْ احتِرَازاً، وانْطَلَقَتْ انْطِلَاقاً^(٣)، واقْعِنَسَتْ اقْعِنَسَاسَةً، واغْدُودَنْ اغْدِيدَانَةً، وعَدَّبَتْه تعْذِيبَةً، وتَقَلَّبَ تَقَلُّبَةً^(٤)، وتَغَافَلَ تَغَافُلَةً، وتَعَاوَلَ تَعَاوُلَةً^(٥)؟ ولم جرى في جميع هذا على زيادة الهاء في مصدره؟ وهل ذلك لأنَّ الهاء تفصل الواحد من الجنس في تَمَرَّةٍ وتَمَرٍ^(٦)، فجرت في المصدر على هذا القياس؟ ولم كانت أحقَّ بالفصل من الجنس؟ وهل ذلك لأنَّها أدلُّ على الفرع الخارج عن الأصل، إذ التَّائِيثُ كُلُّه خارج عن التذكير؟

وما (الفَعْلَةُ) من (فَاعَلَتْ)؟ ولم جرت على لفظ المصدر من غير علامة على طريقة (المُفَاعَلَةِ)؟ فلمَ جاز: قَاتَلَتْهُ مُقَاتَلَةً واحدة، ورَامَيْتُهُ مَرَامَةً واحدة^(٧)؟

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب نظائر ضَرْبُهُ ضَرْبَةً ورَمَيْتُهُ رَمِيَةً من هذا الباب". وهو ما يطلق عليه اسم المَرَّة عند الصَّرفيين.

ينظر: الكتاب ٢/٢٤٦ (بولاق)، ٤/٨٦ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في الكتاب ٤/٨٦: احْتِرَازَةً واحدةً وانْطَلَقَتْ انْطِلَاقَةً واحدةً.

(٤) في الكتاب ٤/٨٦: تَقَلُّبَةً واحدة.

(٥) تَعَاوَلَ تَعَاوُلَةً لم ترد في الكتاب، ووردت في شرح السَّيرافي ١٥/١٧٧، والمخصَّص ١٤/١٩٢.

(٦) قال سيبويه ٤/٤٥: "فإذا جاءوا بالمرَّة جاءوا بها على فَعْلَةٍ كما جاءوا بتمرَّة على تمر".

(٧) في الكتاب ٤/٨٦: قَاتَلَتْهُ مُقَاتَلَةً، ورَامَيْتُهُ مَرَامَةً.

ولم جاز مثل ذلك في الإقالة والاستغاثه، فتقول: أَقَلَّتْهُ إِقَالَةٌ واحدة،
وَأَقَلَّتْهُ إِقَالَةٌ مَرَّاتٍ كَثِيرَةً^(١)؟.

ولم جاز: اجْتَوَرْتُ^(٢) تَجَاوَرَةً واحدة^(٣)؟ وهل ذلك لأنه وضع تَجَاوَرَةً
موضع اجْتَوَرَةً كما وضع أصل المصدر ذلك الموضع؟.
وهل يجوز: يَدْعُهُ^(٤) تَرْكَةً واحدة؟ وهلاً كان يَدْعُهُ مَرَّةً واحدةً أَحَقَّ به؟.



(١) لم يذكر في الأجوبة قوله: أَقَلَّتْهُ إِقَالَةٌ مَرَّاتٍ كَثِيرَةً.

(٢) في (د): جتورت.

(٣) ينظر: الكتاب ٨٧ / ٤ وفيه: تجاورة.

(٤) في (د): تدعه.

باب الفَعْلَة من بنات الأربعة^(١) [٢٥٤/ب]

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في الفَعْلَة من بنات الأربعة ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (الفَعْلَة) من بنات الأربعة؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم اختلفت (الفَعْلَة) في بنات الثلاثة بغير زيادة، وبنات الثلاثة بزيادة، وبنات الأربعة؟ وهل ذلك لأنّها جرت على المصدر الذي هو أصل في كلّ واحد منها^(٣)؟ ولم جاز: دَحَرَجْتُهُ دَحْرَجَةً، وزَلَزْتُهُ زَلْزَلَةً واحدةً، ولم يُجَزَّ^(٤) دِحْرَاجَةً ولا زِلْزَالَةً؟ وهل ذلك للإيدان بأنّ (الفَعْلَة) هو الأصل الأغلب في الرباعيّة؟.

ولم جاز: اَحْرَنْجَمْتُ اَحْرَنْجَامَةً، واقْشَعَرَزْتُ اقْشَعْرَارَةً؟ وهل ذلك لأنّ ذوات الزوائد من الرباعيّة كذوات الزوائد من الثلاثيّة؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق ببنائها من بنات الثلاثة".

ينظر: الكتاب ٢/٢٤٦ (بولاق)، ٤/٨٧ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في (د): منها.

(٤) في (د): يحسن.

❖ الجواب عن الباب الأول:

الذي^(١) يجوز في (الفَعْلَة فيما زاد على الثلاثة)^(٢) إجراؤه على لفظ المصدر الذي هو الأصل، مع إلحاق الهاء في آخره. ولا يجوز فيما فيه الهاء إلحاق هاء أخرى تدلُّ على المَرَّة، من قبل أنَّه لا يدخل تأنيث على تأنيث في شيء من الكلام؛ لاستحالة ذلك في التَّأْنِيث الحقيقي، فجرى التَّأْنِيث [كُلُّه]^(٣) على هذا، وصار التَّأْنِيث اللَّفْظي يمنع من دخول تأنيث على تأنيث كما يمتنع الحقيقي؛ لتمكين العلامة أنَّها واحدة لم تخرج عن حدِّها الذي هو التَّأْنِيث^(٤). فتقول على هذا: أَعْطَيْتُ إعْطَاءً واحدة، وَأَخْرَجْتُ إخراجاً، واحْتَرَزْتُ احتِرازاً، وانْطَلَقْتُ انْطِلاقاً، واقْعَنْسَسَ اقْعِنْسَاسَةً، واغْدُودَنَ اغْدِيدَانَةً، وعَذَّبْتُهُ تعذيباً، وتَقَلَّبْتُ تقلُّباً، وتَغَاوَلَ تغافلَةً، [وتَعَاوَلَ تعاقلةً]^(٥). يجري في جميع هذا على قياس (واحد)^(٦)، وعَلَّة واحدة، وهي الهاء التي تلحق (لفظ)^(٧) الأصل في المصدر؛ لتفصل المَرَّة منه كما لحقت في الثلاثي بغير زيادة لفظ الأصل في المصدر من نحو: ضَرَبْتُ [أ/٢٥٥] ضَرْبَةً، وأَكَلْتُ أَكْلَةً، ورَمَيْتُ رَمِيَةً.

والهاء تفصل المَرَّة من الفعل كما تفصل الواحد من الجنس في تَمَرَةٍ وتمَرٍ، وكانت أحقَّ بالفصل؛ لأنَّها في أصل التَّأْنِيث تفصل المؤنَّث الذي هو فرع من

(١) في (د): التي.

(٢) في (ف): ذلك.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) قال السَّيرافي ١٥ / ١٧٧: "اعلم أن حكم المَرَّة الواحدة من مصدر ما تجاوز الثلاثة أن تزيد على مصدره الهاء، فإن كان المصدر تلزمه الهاء اكتفيت بها يلزمه من الهاء، وإن كان للفعل مصدران جعلت الواحد من لفظ المصدر الذي هو الأصل والأكثر".

(٥) زيادة من (ف).

(٦) في الأصل و(د): واحدة، والتَّصْوِيب من (ف).

(٧) في الأصل و(د): وهو، والتَّصْوِيب من (ف).

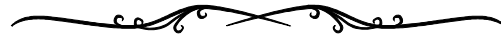
المُذَكَّر الذي هو الأصل^(١) في قائم وقائمة، وحسن وحسنة، وشديد وشديدة.

تمّ والحمد لله ربّ العالمين.

يتلوه: والمرّة من (فَاعَلْتُ) على (المُفَاعَلَة).



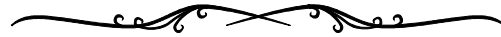
(١) ينظر: الكتاب ٨٦/٤، وشرح السّيرافيّ ١٧٧/١٥، وعلل النّحو ٦١٤.



(الجزء الخامس والخمسون)

من شرح كتاب سيبويه .

إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله ^(١) [٢٥٥ / ب]



(١) ساقط من (د).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(رَبِّ يَسِّر) (١)

والمرّة من (فاعلت) على (المُفاعلة) في لفظ الأصل من غير زيادة؛ لئلا يدخل تأنيث على تأنيث، فلم^(٢) يُجْزَأُ أن يخرج (عن)^(٣) (المُفاعلة) إلى (الِفْعَالَة)؛ لأنّها الأصل الأغلب، وإنّما المرّة الواحدة تجري على لفظ الأصل الأغلب^(٤). فإذا منع مانع من لحاق الهاء بَيِّن ذلك بالصّفة، فتقول: قَاتَلَهُ مُقَاتَلَةٌ واحدةً، وَرَامَيْتُهُ مَرَامَاً واحدةً، وكذلك أَقْلَتَهُ إِقَالَةٌ واحدةً، وَاسْتَغْتَتُهُ اسْتِغَاةً واحدةً؛ لأنّ الهاء تمنع من لحاق هاء (الفَعْلَة) في هذا كما مُنعت في (المُفاعلة).

وتقول: اجْتَوَزْتُ مَجَاوِرَةً واحدةً، فتضع المصدر الذي بمعنى (الفَعْلَة) موضع اجْتَوَارَةٍ، كما وضعت التَّجَاوُرُ موضع الاجْتَوَارِ؛ لأنّ المعنى واحد. وتقول^(٥): يَدْعُهُ تَرْكَةً، ولا يكون يَدْعُهُ مَرَّةً واحدةً أَحَقَّ به من هذا؛ لأنّ يَدْعُهُ تَرْكًا قد جرى مجرى المصدر الذي هو الأصل، وصار لا يجوز غيره، فكان^(٦) معاملته بما هو الأصل^(٧) أَحَقُّ من (مَرَّةً) لهذه العلة^(٨).

(١) ساقط من (د).

(٢) في (ف): ولم.

(٣) في الأصل و(د): على، والتّصويب من (ف).

(٤) قال الشّاطبيّ في المقاصد الشّافية ٤/ ٣٦٧: إذا كان للفعل مصدران قياسيان فالأغلب هو المقول للمرّة، أو سماعيان فكذاك، أو قياسيٌّ وسماعيٌّ فالقياسيُّ.

(٥) في (ف): يقول.

(٦) في (ف): وكان.

(٧) في (ف): للأصل.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/ ٨٧، وشرح السّيرافي ١٥/ ١٧٧، والتّعليقة ٤/ ١٤٥.

❖ والجواب عن الباب الثاني :

الذي يجوز في (الفَعْلَة من بنات الأربعة بغير زيادة)^(١) إجراؤها^(٢) على (الفَعْلَلَة) الذي هو [لفظ]^(٣) الأصل. وعلته كعلّة (المُفاعلة) من الغلبة، والكثرة^(٤)، وامتناع دخول تأنيث على تأنيث [فيه]^(٥). ولا يجوز لحاق الهاء (فِعْلاً)؛ لأنّه ليس بالأصل الذي يغلب على هذا الباب. وتقول^(٦) على هذا: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً واحدةً، وزَلَزَلْتُهُ زَلَزَلَةً واحدةً، ولا يجوز: دِحْرَاجَةً، ولا زَلَزَالَةً كما لا يجوز: قِتَالَةً، ولا ضِرَابَةً فِي قَاتَلْتُ، وضَارَبْتُ.

وأما ذوات الزيادة من الرُّباعي فتجري على الأصل في زيادة الهاء، تقول اَحْرَنْجَمْتَ اَحْرَنْجَامَةً، وافْشَعْرَزْتُ افْشَعْرَارَةً^(٧). ف(الفَعْلَة) تكون على أربعة أوجه: الأوّل: الثلاثي بغير زيادة.

والثاني: الثلاثي بزيادة.

والثالث: الرُّباعي بغير [٢٥٦/أ] زيادة.

والرَّابع: الرُّباعي بزيادة.

فقد بان أن أحكام ذلك^(٨) وعلة.

(١) في (ف): ذلك.

(٢) في (ف): الإجراء.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٨٧/٤، وشرح السِّيرافي ١٧٩/١٥.

(٥) زيادة من (ف).

(٦) في (ف): فتقول.

(٧) ينظر: الكتاب ٨٧/٤، وشرح السِّيرافي ١٧٩/١٥، والمخصَّص ١٩٢/١٤.

(٨) في (د): ذكره.

باب الاشتقاق لموضع الفعل على طريقة مَفْعَل^(١)

(الغرض)^(٢) فيه أن يُيِّن ما يجوز في الاشتقاق لموضع الفعل على طريقة مَفْعَل و(ما)^(٣) لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في الاشتقاق لموضع الفعل على طريقة (مَفْعَل)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك^(٤)؟ ولم وجب أن يكون الأصل^(٥) فيه إجراؤه على زنة المضارع، إلا أن يمنع مانع؟ وهل ذلك^(٦) للإيدان على تضمُّن^(٧) معنى الفعل الواقع فيه؟ ولم جاز أن يجري الزَّمان في ذلك^(٨) مجرى المكان؟ ولم خالفهما المصدر، فكان الأصل فيه الفتح في (مَفْعَل)؟.

ولم جاز: هذا مَحْبِسُنَا، وَمَضْرِبُنَا، وَمَجْلِسُنَا، بكسر عين الفعل؟ ولم جاز: إِنَّ فِي أَلْفِ دَرْهَمٍ لَمْضَرْبًا^(٩)، وفي التَّنْزِيلِ ﴿أَيْنَ الْمَفْرُوءِ﴾^(١٠) بمعنى أين الفرار، وفي المكان: الْمَفْرُوءُ كَقَوْلِهِم: الْمَيْتِ، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التي ليست فيها زيادة من لفظها". ينظر: الكتاب ٢/٢٤٦ (بولاق)، ٤/٨٧ (هارون).

(٢) بياض في (د).

(٣) في الأصل و(د): ممَّا، والصَّحِيح ما أثبتَّه، ولم يرد الغرض في (ف).

(٤) في (د): ذكر.

(٥) في (د): هو الأصل.

(٦) في (د): ذكر.

(٧) في (د): تضمين.

(٨) في (د): ذكر.

(٩) هذا قول من أقوال العرب. ينظر: الكتاب ٤/٨٧، والصَّحاح (ضرب) ١/١٦٨.

(١٠) سورة القيامة: الآية (١٠).

﴿١١﴾؛ أي: عَيْشًا، كُلُّ ذَلِكَ^(٢) على القياس؟.

ولم جاز: أَتَتِ النَّاقَةُ على مَضْرِبِهَا، وَأَتَتْ على مَتَجِهَا، بمعنى حين الضَّرَابِ، وحين النَّتَاجِ^(٣)؟.

ولم جاز في المصدر: المَرْجِعُ، وفي التَّنْزِيلِ ﴿مَرْجِعُكُمْ﴾^(٤) ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾^(٥)؛ أي: الحيض، والمَعْجَزُ بمعنى العَجَز؟ ولم جاز: المَعْجَزُ والمَعِيشَةُ في المصدر، والمَزَلَّةُ في موضع الزَّلَلِ؟.

ولم جاز: المَعْدِرَةُ، والمَعْتَبَةُ بالكسر والفتح في المصدر^(٦)؟.

ولم جاز: المَصِيفُ كالمَضْرِبِ في الزَّمانِ^(٧)؟ ولم جاز: المَشْتَاةُ؟.

ولم جاز: المَعْصِيَةُ، والمَعْرِفَةُ في المصدر، والمَشْيِئَةُ، والمَحْمِيَةُ^(٨)؟ وما الشَّاهد في قول الرَّاعِي:

بُنِيَتْ مَرَاْفَقُهُنَّ فَوْقَ مَزَلَّةٍ لَا يَسْتَطِيعُ بِهَا الْقَرَادُ مَقِيلًا^(٩)؟
بمعنى قِيلُولَةً؟.

(١) سورة النبأ: الآية (١١).

(٢) في (د): ذكر.

(٣) هذه من أقوال العرب. ينظر: الكتاب ٤/ ٨٨، والصَّحاح (ضرب) ١/ ١٦٩.

(٤) سورة آل عمران: آية ٥٥.

(٥) سورة البقرة: آية ٢٢٢.

(٦) لم يذكر سيبويه فيهما سوى الفتح، قال ٤/ ٨٨: "وقالوا: المَعْدِرَةُ والمَعْتَبَةُ فألحقوا الهاء وفتحوا على القياس". وفي اللسان (عتب) ١/ ٥٧٦: رويت المَعْتَبَةُ بالفتح والكسر.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٨٩.

(٨) المَحْمِيَةُ: موضع الكَلأ الذي يُجْمَى، وجعل فلان أرضه حمى؛ أي منعها أن تقرب.

ينظر: المقصور والممدود للقالبي ١٧٦، والمحيط (حمى) ٣/ ٢٣٠.

(٩) من الكامل، والشَّاهد فيه: (مَقِيلًا)، وهو مصدر: قال يقلل من القائلة فبناه على مَفْعِل، والمصدر الجاري عليه: قِيلُولَةٌ، وأيضاً: مَزَلَّةٌ على مفعلة لاسم الموضع الذي يزل فيه.

ينظر: الديوان ٢٥٣، والكتاب ٤/ ٨٩، وشرح السَّيرافي ١٥/ ١٨٢، وتحصيل عين الذهب ٥٥٣.

وما حكم: (يَفْعَل) فيما يُؤخذ منه للمكان والزَّمان والمصدر؟ ولم كان الأصل في جميع ذلك^(١) الفتح؟ ولم جاز: مَشْرَب، وملَبَس في المكان [٢٥٦/ب] والمصدر؟.

ولم جاز: علاه المكبر^(٢) في المصدر، والمذهب في المكان؟.
ولم جاز: المحمّدة بالتأنيث والكسرة^(٣)؟.

وما حكم: (يَفْعُل) فيما يُؤخذ منه للمكان والزَّمان والمصدر؟ ولم جرى على (مَفْعَل) في الجميع؟ ولم جاز: المقتل، والمقام، والمقال، والملام؟ ولم جاز: الملامة، والمقالة، والمرد، والمكر^(٤) في المصدر؟ ولم جاز: المدعاة والمأدبة في المصدر؟.

ولم جاز: أتيئك عند مَطْلَعِ الشَّمْس؛ أي: عند طلوع الشَّمْس في مذهب بني تميم^(٥)، وجاز الفتح على مذهب أهل الحجاز^(٦)؟.

ولم جاز: المنبت والمطلع للمكان؟ وما وجه قولهم: البصرة مَسْقُط رَأْسِي للموضع، وجاز: المَسْقُط في المصدر؟.
وما وجه قولهم: المسجّد؟.

(١) في (د): ذكر.

(٢) علاه المكبر من أقوال العرب، يُقال للشيخ إذا كَبُر في السِّن.

ينظر: التهذيب (كبر) ١٠/٢١٥، والصَّحاح (كبر) ٢/٨٠١.

(٣) المحمّدة ضدّ المذمّة، ذكرها سيبويه ٤/٩٠ بكسر الميم، وفي مختار الصَّحاح (حمد) ١١٧: المحمّدة والمحمّدة، والمذمّة والمذمّة لغتان.

(٤) المَكْرُ: من كرَّ على الشَّيء إذا عطف عن الشَّيء ورجع.

ينظر: الأفعال لابن القطّاع (كر) ٣/٩٩، وإكمال الأعلام ٢/٦٦٧.

(٥) هم بنو تميم بن مرّ بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، أحد جماجم العرب.

ينظر: الديباج ١١٣، وجمهرة أنساب العرب ٤٤٦.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/٩٠، والأصول ٣/١٤٢، وشرح السَّيرافي ١٥/١٨٣.

وما وجه قولهم: المَكْحَلَّة، والمَحْلَب، والمَيْسَم^(١) على غير الزَّنة التي تدلُّ على أحد الأوجه الثلاثة؟ وهل ذلك^(٢) كالمُدَّق^(٣)، والجُلْمُود؟ وهل يجري هذا المجرى المقْبَرَة، والمَشْرَبَة^(٤) في اسم المكان على غير معنى وقوع الفعل فيه، ولكن على معنى الذي من شأنه ذلك^(٥)؟ وهل المقْبَر هو الموضع الذي يُقبر فيه؟.

ولم جَرَتِ المَشْرَبَة - بمعنى الغُرْفَة^(٦) - ذلك^(٧) المجرى في أَنَّهُ اسم؟ وما وجه قولهم: المُدْهَن والمَظْلَمَة.

ولم جعل المَظْلَمَة بمنزلة^(٨) المُدْهَن في أَنَّهُ على غير الفعل، وإنَّما هو اسم لما أُخذ منه^(٩)؟.

ولم جاز: مَضْرَبَة السَّيْف في اسم الحديد، وجاز: مَضْرَبَة^(١٠)، وكان بمنزلة: مَقْبَرَة، ومَشْرَبَة، وإن كان بالكسر والفتح؟ ولم جعل المِنْخَر بمنزلة المُدْهَن؟.

(١) ينظر: الكتاب ٩١/٤.

(٢) في (د): ذكره.

(٣) المُدَّق على غير قياس: ما يدقُّ به من حجر، وجاء أيضاً بكسر الميم وفتح الدال على القياس.

ينظر: إكمال الإعلام ٦٠٧/٢، والمصباح المنير (دق) ١٩٧/١.

(٤) ويجوز فيها الفتح أيضاً: المقْبَرَة والمَشْرَبَة.

ينظر: ديوان الأدب ٢٨٤/١، وإكمال الإعلام ٦٣٨/٢.

(٥) في (د): ذكره.

(٦) ينظر: شرح أبنية سيبويه ١٠٧، والمخصَّص ١٩٥/١٤.

(٧) في (د): ذكر.

(٨) في (د): بمعنى.

(٩) ينظر: الكتاب ٩١/٤.

(١٠) في مطبوعتي الكتاب ٢٤٦/٢ (بولاقي)، ٩١/٤ (هارون)، ضبطت مَضْرَبَة بالكسر والضَّم.

ولم جعل المَشْرُبة والمَشْرُقة على غير الفعل، وإنَّما المَشْرُبة^(١): الشَّعر الممدود في الصَّدر؟ ولم كان (المَفْعَلَة) في جميع ذلك^(٢) على غير الفعل؟
ولم جاز: مَعْذَرَة، ومَأْذِبَة، ومَيْسَرَة^(٣) على غير الفعل؟
ولم جاز: المَطْبَخ^(٤)، والمِرْبَد^(٥) على غير الفعل؟

- (١) كذا في النُّسخ، وفي الكتاب ٢/٢٤٨ (بولاق)، و ٤/٩١ (هارون)، وشرح السَّيرافي ١٥/١٨٦: مسربة، وهو الذي نصَّت عليه المعاجم بأنَّه الشَّعر الممدود في الصَّدر إلى السُّرَّة.
ينظر: خلق الإنسان لثابت ٢٥٣، ومختصر أمثلة سيبويه ٢٩١، والمحكم (سرب) ٨/٣١٩.
(٢) في (د): ذكره.
(٣) المَأْذِبَة والمَيْسَرَة: يجوز فيها الوجهان: ضمُّ العين وفتحها. ينظر: أدب الكاتب ٥٥٨.
(٤) ينظر الكتاب ٤/٩٢.
(٥) المِرْبَد: الموضع الذي تحبس فيه الإبل، وعند أهل الحجاز الموضع الذي يحفظ فيه التَّمر.
ينظر: النُّخل والكرم ٨١، والتَّهذيب (ربد) ١٤/١٠٨.

❖ الجواب:

الذي يجوز في [٢٥٧/أ] (الاشتقاق لموضع الفعل على طريقة مَفْعَل) ^(١) إجراؤه على زنة المضارع؛ ليدلّ بالحركة المناسبة للفعل ^(٢) على أنّها ^(٣) الموضع الذي وقع فيه الفعل. والزّمان يجري مجرى المكان في هذا؛ للمضارعة بينهما في معنى الظرف والاختصاص بالفعل، من غير أن يكون له شيء من لفظ الفعل سوى ما جاء على طريقة (المَفْعَل). والمكان أحقُّ بهذا؛ لشدّة الحاجة إليه، إذ لا يجري ^(٤) معنى الظرف في جميعه، وإنّما هو في المَبْهُم منه خاصّة، ثمّ الزّمان؛ لشبهه بالمكان (في الظرف) ^(٥)، كأنّه ^(٦) غريب من لفظ الفعل.

فأمّا المصدر فله من لفظ الفعل أصل يجري عليه، وهو الفعل من الثلاثي. وإنّما يجوز فيه: (المَفْعَل) للتّصريف في الكلام، والاتّساع في وجوه الدّلالات، مع المؤاخاة بين ^(٧) هذه الأوجه الثلاثة: المكان، والزّمان، والمصدر؛ لأنّها ^(٨) لكلّ فعل، وليس لها منه صفة كما يكون للمفعول. فلمّا وجب للمكان والزّمان البناء على المضارع - إلّا أن يمنع مانع - وبقي المصدر أختير له أخفّ الحركات، وهو الفتح. فالأصل فيه حركة واحدة، وما خرج ^(٩) عن ذلك ^(١٠) فبحقّ الشّبه.

(١) في (ف): ذلك.

(٢) في (د): بالفعل.

(٣) في (ف): أنّه.

(٤) في (د): يجري مجرى.

(٥) في الأصل: للظرف، والتّصويب من (د) و(ف).

(٦) في (ف): وأنّه.

(٧) في (ف): من.

(٨) في (ف): في أنّها.

(٩) في (ف): يخرج.

(١٠) في (د): ذكره.

وتقول: هذا مَحْبُسُنَا، وَمَضْرُبُنَا، وَمَجْلِسُنَا، بالكسر على الأصل في البناء على (تَفْعِل) ^(١).

وتقول: إِنَّ فِي أَلْفِ دَرَاهِمٍ لِمَضْرَبًا، بالفتح على الأصل في المصدر، وفي التَّنْزِيل ﴿أَيْنَ الْمَقَرُّ ١٠﴾؛ أي: أين الْفِرَار، على الأصل في المصدر. وَأَمَّا الْمَكَانَ فَهُوَ الْمَقَرُّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ فَرَّ يَفِرُّ ^(٢) (كَالْمَيْتِ) ^(٣) مِنْ بَاتَ يَبِيتُ. وفي التَّنْزِيل ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ١١﴾؛ أي: عِيشًا على الأصل في المصدر ^(٤).

وتقول: أَتَتْ النَّاقَةُ عَلَى مَضْرِبِهَا، وَمَتَّجِهَا؛ أي: على زَمَنٍ ضَرَابِهَا وَنِتَاجِهَا، فهذا على الأصل في الزَّمان ^(٥).

وتقول: الْمَرْجِعُ فِي الرُّجُوعِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَكَانِ، وفي التَّنْزِيل ﴿إِلَى مَرْجِعِكُمْ﴾ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾؛ أي: الْحَيْض ^(٦).

وقالوا: الْمَعْجَزُ بِمَعْنَى الْعَجْزِ، وَالْمَعْجَزُ عَلَى الْقِيَاسِ، وقالوا: الْمَعْجَزَةُ فَأَدْخَلُوا الْهَاءَ فِي الْمَصْدَرِ؛ لَتَفْخِيمِ شَأْنِ [٢٥٧/ب] الْعَجْزِ. وكذلك ^(٧) الْمَعِيشَةُ، إِلَّا أَنَّهَا بِالْكَسْرِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَكَانِ ^(٨). فَأَمَّا الْمَزَلَّةُ لِمَوْضِعِ الزَّلَلِ فَعَلَى الْقِيَاسِ.

(١) ينظر: الكتاب ٨٧/٤، وشرح السِّيرافي ١٨٠/١٥.

(٢) ينظر: فتح الأقفال ٧٣.

(٣) في الأصل و(د): وَالْمَيْتِ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٨٨/٤، وشرح السِّيرافي ١٨٠/١٥، وشرح الهسكوري ٢١.

(٥) ينظر: شرح السِّيرافي ١٨٠/١٥، والتَّعليق ١٤٧/٤.

(٦) قال الهسكوري ٢١: "يقال: هذه الآية لا دليل فيها؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ زَمَانًا؛ أي: يسأَلُونَكَ عَنْ زَمَانِ الْمَحِيضِ أَيْبَاشِرَ فِيهِ أَمْ لَا".

(٧) في (د): كَذَا.

(٨) في (ف): لِلْمَكَانِ.

وقالوا: المَعْدَرَةُ والمَعْتَبَةُ (في المصدر)^(١) بالكسر، والفتح^(٢). أمَّا الكسر فعلى التشبيه بالمكان، وأمَّا الفتح فعلى الأصل في المصدر.

وقالوا: المَشْتَاة، والمَشْتَى؛ لأنَّه من شَتَا يَشْتُو^(٣)، فجاء على الأصل.

وأمَّا المَعْصِيَّة، والمَعْرِفَةُ في المصدر، والمَشِيَّة، والمَحْمِيَّة فعلى التشبيه والتَّفْخِيم لشأن المعنى. وقال الرَّاعِي:

بُنِيَتْ مَرَّافِقُهُنَّ فَوْقَ مَزَلَّةٍ لَا يَسْتَطِيعُ بِهَا الْقِرَادُ مَقِيلًا^(٤)

فالمَقِيل كالمَحِيض في المصدر^(٥).

وحكم: (يَفْعُلُ) فيما يُؤْخَذ منه للمكان والزَّمان إجراؤه على (مَفْعَل)؛ لأنَّه يجب له أن يجري على المضارع، والمضارع مفتوح العين. وأمَّا المصدر فيجب أن يجري على أصله بالفتح الذي هو أخفُّ الحركات؛ لأنَّه ليس له في مناسبة الفعل حقُّ تجب له به علامة من لفظ المضارع، فتقول: مَشَرَبٌ، وملَبَسٌ للمكان^(٦) على يَشْرَبُ، ويَلْبَسُ؛ لأنَّه مبني على حركة المضارع، ويُفْتَح في المصدر على الأصل فيه^(٧).

(١) في الأصل و(د): للمصدر، والتَّصْوِيب من (ف).

(٢) قال أبو علي في التَّعليقة ١٤٩/٤: "هذان الحرفان في نسخة غير أبي العباس: مَعْدَرَةُ وَمَعْتَبَةُ مفتوحان، وهذا شبيه بقوله: ألحقوا الهاء وفتحوا على القياس".

(٣) في النَّسخ: يشْتَو بالالف زائدة بعد الواو، والمشهور أنَّ هذه الألف لا تزداد إلا بعد واو الجماعة، إلا أنَّ ابن قتيبة ذكر زيادتها بعد الواو في الأفعال، ونُسب هذا المذهب للكوفيين.

ينظر: أدب الكاتب ٢٢٥، وعمدة الكُتَّاب ١٩٨، والمطالع النَّصْرِيَّة ٣٠٦.

(٤) تقدَّم تخريجه ص (٤٥١) من التَّحْقِيق.

(٥) ذكر الهسكوري ٢٣ أنَّ الشَّاهد قد يكون (مَزَلَّةً)، لقول سيبويه قبل الشَّاهد: وقالوا المَزَلَّة. إلَّا أنَّ الأوَّل أظهر.

(٦) في (ف): في المكان.

(٧) ينظر: الكتاب ٨٩/٤، وشرح السِّيرافي ١٨٢/١٥، وشرح الهسكوري ٢١.

وقالوا: علاه المكبر في المصدر على التشبيه بموضع الفعل، والمذهب في المكان على القياس^(١).

وقالوا: المحمّدة بالهاء للتفخيم، وبالكسر للتشبيه.

وحكم (يَفْعُل) فيما يؤخذ منه للمكان والزمان والمصدر إجراؤه على (مَفْعَل)؛ لأنه لما لم يكن في الكلام (مَفْعُل)^(٢) امتنع من البناء على المضارع، وصار بمنزلة المصدر الذي ليس له ما يُوجب أن يُبنى على الفعل المضارع، فاستحقَّ أخفَّ الحركات^(٣) بمثل ما استحقَّه المصدر من [هذا]^(٤) الوجه الذي بيّنّا، فتقول^(٥): المَقْتَل، والمَقَام، والمَقَال، والمَلَام على القياس فيما يجب من (يَفْعُل). وتقول: المَلَامَة، والمَقَالَة؛ لتفخيم شأن المعنى. والمَرْدُّ، والمَكْرُّ بمعنى الرَّدِّ، والكُرُور على القياس.

وتقول: المدعاة، والمأدبة في المصدر على القياس بالفتح^(٦)، وإدخال الهاء؛ لتفخيم شأن المعنى [٢٥٨/أ].

وتقول: أتيئك عند مَطْلَعِ الشَّمْسِ؛ أي: عند طلوع الشَّمْسِ في مذهب بني تميم؛ للتشبيه بموضع الطُّلُوع^(٧)، وبالفتح على مذهب أهل الحجاز على القياس،

(١) ينظر: الكتاب ٨٩/٤، والأصول ١٤٢/٣، وشرح السيرافي ١٨٢/١٥.

(٢) روي الكوفيون مَفْعُل بغير هاء نحو: مَكْرُم ومَعُون ومَقْبُر، وأنشدوا:

ليوم روعٍ أو فعّالٍ مَكْرُم.

ينظر: معاني القرآن للقرّاء ١٥٢/٢، وشرح السيرافي ١٨٤/١٥، وأبنية سيبويه ٢٢٠.

(٣) قال السيرافي ١٨٤/١٥ "وقد جاءت عن العرب أحد عشر حرفاً على مَفْعَل".

(٤) زيادة من (ف).

(٥) في (ف): تقول.

(٦) ينظر: الكتاب ٩٠/٤، وشرح السيرافي ١٨٣/١٥.

(٧) على مذهبهم قرأ الكسائي: (حتّى مطلع الفجر) معناه: حتى طلوع الفجر.

ينظر: شرح السيرافي ٤٦٣/٤، والسبعة ٦٩٣.

فهذا مذهب سيبويه^(١).

ومن النحويين من يقول: المَطْلَع للمكان، والمَطْلَع للمصدر، كأنه حمله بالكسر على التشبيه بموضع الطلوع^(٢)؛ لأنه أحقُّ به، إذ كان (المَفْعِل) يكون في الموضع كثيراً، وحمل الفتح على المصدر؛ لأنه أحقُّ به، إذ هو الأصل فيه^(٣).
وتقول: المنبِت للمكان، فيكون كالمَطْلَع، والبصرة مَسْقُط رأسي للموضع، والمَسْقُط في المصدر.

وأما المسجِد فليس على واحدٍ من هذه الأوجه [الثلاثة]^(٤)، وإنما هو اسم للبيت المهيأً للسُّجود، وموضع السُّجود: المسجِد.

وقولهم: المكْحَلَة، والمِخْلَب، والمَيْسَم فهو اسم للمعنى^(٥)، وليس [فيه]^(٦) أحد هذه الأوجه. وإنما المكْحَلَة: اسم لوعاء الكحل^(٧)، والمِخْلَب: اسم للشَّيء المهيأً لأن يُخْلَب فيه^(٨)، والمَيْسَم: اسم للشَّيء المهيأً لأن يُوسَم به، ولا إشكال في هذا لخروجه عن الزَّنة التي تُوجب أحد الأوجه الثلاثة.
وكذلك المَدْق، والجُلْمُود، والمَقْبَرَة، والمَشْرُقة^(٩). وكلُّ ما كان على

(١) ينظر: الكتاب ٩٠/٤.

(٢) في هامش الكتاب ٩٠/٤: يختلف النَّاس في المَطْلَع، فبعضهم يزعم أنَّ المَطْلَع هو المكان الذي يطلع فيه ويجعل المَطْلَع المصدر، وبعضهم يقول كما قال سيبويه: "وينظر: الأصول ١٤٣/٣".

(٣) قال السَّيرافي ١٥/١٨١: "والقول ما قال سيبويه؛ لأنه لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر".

(٤) زيادة من (ف).

(٥) ينظر: الكتاب ٩١/٤، والأصول ١٤٣/٣.

(٦) زيادة من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٩١/٤، وإكمال الإعلام ٦٦٧/٢.

(٨) ينظر: المصباح المنير ١/١٤٦.

(٩) في (د): المشرفة.

(مَفْعُلة) فهو خارج عن الأوجه الثلاثة، لأنَّه ليس على (مَفْعُلة)، وإنَّما هو مبنيٌّ مع الهاء؛ ليدلَّ على المعنى، وكذلك المَقْبَرَة: اسم للبقعة المهيأة لأن يُقْبَرَ فيها^(١)، فأَمَّا المَقْبَر^(٢): فهو الموضع الذي قُبِرَ فيه، والمَشْرَبَة بمعنى الغرفة المهيأة للشرب، والمُدْهَن بَيَّن في هذا المعنى في أَنَّهُ المهيأ لأن يُجعل فيه الدَّهْن^(٣)، والمَظْلَمَة: اسم لما أخذ منك ظُلماً، ومَضْرَبَة السَّيْف - بالفتح والكسر -: اسم للحديدة المهيأة للضرب بها، والمِنْخَر بمنزلة المُدْهَن^(٤).

والمَشْرَبَة، والمَشْرُقَة على غير معنى^(٥) الأوجه الثلاثة.

وقد قالوا: المَادَّة والمَعْدَرَة؛ أي: الذي من شأنه أن يتأدَّب به أو يُعذر، وكذلك المَيْسَرَة^(٦) هي التي من شأنها أن يُوسر بها، وعلى ذلك جرى المِطْبَخ، والمِرْبَد على غير الفعل^(٧) [٢٥٨/ب].

(١) ينظر: المصباح المنير ٢/ ٤٨٧.

(٢) في (د): المقبرة.

(٣) ينظر: تهذيب الصَّحاح (دهن) ٢/ ٨٣٤.

(٤) ينظر: شرح السَّيرافي ١٥/ ١٨٦.

(٥) في (د): هذه.

(٦) استشهد سيبويه بقراءة (فنطرة إلى مَيْسَرَة)، وأنكرها السَّيرافي، لأنَّه ليس في الكلام مَفْعُلة. وهي قراءة سبعية يجب قبولها. قال مكي: "وهي لغة هذيل".

ينظر: الكتاب ٤/ ٩١، وشرح السَّيرافي ١٥/ ١٨٦ والكشف عن وجوه القراءات ١/ ٣١٩، وحجَّة القراءات ١٤٩.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ٩١، وشرح السَّيرافي ١٥/ ١٨٦، والمخصَّص ١٤/ ١٩٦.

باب مَفْعَل في المعتلّ اللام^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في مَفْعَل المعتلّ اللام ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (مَفْعَل) المعتلّ اللام؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك^(٣)؟ ولم وجب إجراؤه في الأوجه الثلاثة على (مَفْعَل) بالفتح؟ ولم لا يجوز فيه أن يُبنى على المضارع؟ وهل ذلك^(٤) لأنّه لمّا كان يجوز فيه: (مَفْعَل) في التّشبيه فيما ليس فيه ثقل، ثمّ انضاف إلى ذلك^(٥) سبب آخر، وهو الثّقَل الذي يُوجب الاعتلال لباب الإعراب - لزم الحكم؟ وما نظير ذلك من الشّقاوة والشّقاء في أنّه لمّا وقع موضع حرف الإعراب لزم الإعلال، ولو لم يقع ذلك^(٦) الموقع لم يلزم الإعلال؟ ولم جاز: مَرَمَى، ومَقْضَى، ومَحْيَا؟.

ولم جاز: مَعْصِيَة، ومَحْمِيَة على (مَفْعَلَة) مع الهاء، ولم يجز مع (مَفْعَل) بإسقاط الهاء؟ وما حكم بنات الواو؟ ولم كانت أحقّ بـ (مَفْعَل) من بنات الياء؟ وهل ذلك^(٧) لأنّ فيها ما في بنات الياء، وأنّه ليس لها^(٨) مضارع يصلح أن يُبنى عليه، إذ مضارعه (يَفْعَل)؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما كان من هذا النّحو من بنات الياء والواو التي الياء فيهن لام".

ينظر: الكتاب ٢/٢٤٨ (بولاقي)، و٤/٩٢ (هارون)

(٢) لم يرد الغرض في (ف)

(٣) في (د): ذكره.

(٤) في (د): ذكره.

(٥) في (د): ذكره.

(٦) في (د): ذكره.

(٧) في (د): ذكره.

(٨) في (د): له.

باب مَفْعَلٍ فِي الْمَعْتَلِّ الْفَاءِ^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في مَفْعَلِ المَعْتَلِّ الْفَاءِ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (مَفْعَلِ) المَعْتَلِّ الْفَاءِ؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك^(٣)؟
ولم لا يجوز فيه إِلَّا (مَفْعَلِ) بالكسر؟ وهل ذلك^(٤) للزوم المضارع (يَفْعَلِ)^(٥) من
غير ثقل يلزم في حرف العلة، إذ هو ساكن على خلاف حكم اللّام، فكما وجب
أن يلزم (مَفْعَلِ) في المَعْتَلِّ اللّام للثقل؛ لا اعتلال حرف العلة، وجب أن يلزم
(مَفْعَلِ) بالكسر للخفة في حرف العلة بلزومه السكون؟.

ولم ذكر سيبويه حكم المَعْتَلِّ اللّام والفاء، ولم يذكر حكم المَعْتَلِّ العين؟
وهل ذلك^(٦) لأنّه كالصّحيح فيما يجوز فيه نحو: المَحِيضُ [أ/٢٥٩]، والمَسِيرُ في
البناء على المضارع في تَحْيِيزٍ وتَسِيرٍ؟.

[ولم]^(٧) جاز: المَوْضِعُ، والمَوْعِدُ، والمُورِدُ في المكان، والمَوْجِدَةُ، والمَوْعِدَةُ
في المصدر؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما كان من هذا النَّحْوِ من بنات الواو التي الواو فيهن فاء".

ينظر: الكتاب ٢/٢٤٨ (بولاقي)، ٤/٩٢ (هارون)

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في (د): ذكر.

(٤) في (د): ذكر.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٩٣.

(٦) في (د): ذكر.

(٧) طمست في الأصل وأثبتها من (د).

وما حكم: وَجَلَّ يَوْجَلْ، وَوَحَلَ يَوْحَلْ^(١) فيما يُؤخذ منه من (مَفْعِل)؟
ولم يختلف حكمه، وجاز فيه: مَوْجَلْ، وَمَوْحَلْ، وَمَوْجَلْ، وَمَوْحَلْ، فهل
ذلك^(٢) لأنّه جرى على اختلاف حكم المضارع فيه؟ ولم جاز: مَوْدَّة بالفتح، ولم
يجز غيره؟ وهل ذلك^(٣) لأنّ الواو تسلم في يَوْدٌ ولا يجوز فيها ما جاز في واو
يَوْجَلْ؛ لأنّ الإدغام قد منع من ذلك؟.

ولم جاز: مَوْحَد بالفتح على خلاف قياس الباب؟ وهل ذلك^(٤) لخروجه
عن الأوجه الثلاثة إلى العدل عن واحد؟ ولم جاز: مَوْهَب ومَوْرَد^(٥)؟ وهل
ذلك لخروجه عن الأوجه الثلاثة إلى اسم (موضوع)^(٦) للمعنى؟ ولم جاز:
مَوَّالَة - اسم رجل -^(٧)؟

وما حكم بنات الياء التي في موضع الفاء^(٨)؟ ولم جرت مجرى الصّحيح؟
وهل ذلك^(٩) لأنّ الفعل فيها يصحّ، ولا يعتلّ؟ ولم جاز: مَيْسَرَة، ومَيْسُرَة
كمشركة، ومشركة؟.

(١) في الكتاب ٩٣/٤: وقال أكثر العرب.

(٢) في (د): ذكر.

(٣) في (د): ذكر.

(٤) في (د): ذكر.

(٥) في الكتاب ٩٣/٤: مورك، وذكر المحقق في إحدى النسخ: الموزن، وذكر مؤلف كتاب السيرافي
النحويّ ٢٤٤ في نسخة من نسخ السيرافي: المورّد.

(٦) في الأصل ود: الموضوع، والتصويب من الكتاب ٩٣/٤.

(٧) مَوَّالَة من قولهم: وَآل الرَّجُل يَيْلُ فهو وائل، إذا نجا، وَآل يَيْلُ وَآلًا: لجا.

ينظر: الاشتقاق ٢٦١، والصّحاح (وأل) ١٨٣٨/٥.

(٨) ينظر: الكتاب ٩٤/٤.

(٩) في (د): ذكر.

❖ الجواب عن الباب الأول:

الذي يجوز في (مَفْعَلُ المَعْتَلِّ اللَّامِ) ^(١) إجراؤه على (مَفْعَلُ بالفتح) ^(٢)، ولا يجوز (فيه) ^(٣) الكسر؛ لاجتماع سببين: أنه كان يصلح في نظيره من الصَّحيح (مَفْعَلُ) بالتشبيه، فلمَّا انضاف إلى ذلك ثقل يُوجب الإعلال بذهاب الإعراب - وجب الحكم في (مَفْعَلُ) الذي يخرج فيه إلى الألف التي هي أخفُّ الحروف، (فتقول) ^(٤): مَرْمَى، وَمَقْصَى، وَمَحْيَا على القياس الذي بيَّنَّا ^(٥).

وقالوا: مَعْصِيَةٌ، وَمَحْمِيَّةٌ، فجاز ذلك؛ لدخول الهاء التي يقع عليها الإعراب، كما جاز: الشَّقَاوَةُ وَالصَّلَاةُ مع دخول الهاء، ولم يَجْزْ مع سقوطها ^(٦).
وحكم بنات الواو إجراؤها على هذا، وهي أحقُّ بالحكم؛ لامتناع بناء (مَفْعَلُ) على المضارع، إذ هو على (يَفْعُلُ) - بالضم - لا يجوز غيره، فتقول على هذا: مَغْزَى، وَمَلْهَى وَمَدْعَى ^(٧).

(١) في (ف): ذلك.

(٢) في (ف): الفتح.

(٣) ساقط من (ف).

(٤) في الاصل: فيقول، والتصويب من (د).

(٥) ينظر: الكتاب ٩٢/٤، وشرح السيرافي ١٨٧/١٥.

(٦) قال السيرافي ١٨٧/١٥: "يريد أن الشَّقَاءُ أصله الشَّقَاوُ، فوقعت الواو طرفاً بعد ألف واستثقل الإعراب عليها، فقلبت همزة، فإذا كان بعد هاء يقع الإعراب عليها جاز أن لا تقلب".

(٧) ينظر: الكتاب ٩٢/٤، والتعليق ١٥٠/٤.

❖ والجواب [٢٥٩/ب] عن الباب [الثاني] ^(١)؛

الذي يجوز في (مَفْعِلُ المَعْتَلِّ الفاء) ^(٢) إجراؤه على (مَفْعِلُ في) ^(٣) الأوجه الثلاثة على خلاف حكمه فيما اعتلَّتْ لامه؛ لأنَّ حرف ^(٤) العَلَّة لما كان (يلزمه) ^(٥) السُّكُون رجع إلى الأصل في البناء على (يَفْعَل)، ولم يخرج عن ذلك، كما لم يخرج نظيره من المعتلِّ اللَّام عن (مَفْعِل)، فتقول على ذلك: المَوْعِد، والمَوْضِع، والمُورِد في المكان. فأَمَّا المَوْجِدَة، والمَوْعِدَة فجرى في المصدر، إلَّا أنَّ الهاء دخلت؛ لتفخيم الشَّأن مع الفرق.

وأَمَّا (فَعِلَ يَفْعَلُ) من هذا الباب فيجري فيما صحَّ فيه (يَفْعَل) على القياس، كقولهم: وَجِل يُوَجِّل، وَوَحِل يُوَحِّل، وَمَوْجَل وَمَوْحَل ^(٦) بالبناء على المضارع. فأَمَّا من يُغَيِّر المضارع من العرب، فيقول: يَيَّجَل، ويَاجَل، وَيَيَّجَل، فَإِنَّهُ يُغَيِّرُ في (المَفْعِل)، فيقول: مَوْجَل، وَمَوْحَل؛ للإشعار بالبناء على تغيير المضارع، إلَّا أَنَّهُ غَيَّرَ إلى (مَفْعِل)؛ لأنَّه ليس فيه إلَّا بناءان: الكسر والفتح. (فالفتح) ^(٧) واجب بالإجراء على (يَفْعَل) على الصَّحَّة، فإذا غَيَّرَ (يَفْعَل) ^(٨) بالإعلال أشبه باب يَعِد ونحوه، فخرج إلى (مَفْعِل) ^(٩).

وتقول: مَوْدَّة بالفتح على يَوَدُّ، لا يجوز غيره؛ لأنَّ الإدغام قد منع من

(١) طمست في الأصل، واثبتتها من (د).

(٢) في (ف): ذلك.

(٣) ساقط من (ف).

(٤) في (د): حروف.

(٥) في الأصل و(د): لا يلزمه، والتَّصْوِيب من (ف)، والمسائل.

(٦) في الكتاب ٩٣/٤: "وحدثنا يونس وغيره أنَّ ناساً من العرب يقولون في وَجِل يُوَجِّل".

(٧) ساقط من (ف).

(٨) ساقط من (ف).

(٩) ينظر: الكتاب ٩٣/٤، والتَّعليق ١٥٢/٤، وشرح المسكوري ٢٨.

الإعلال الذي يجوز في يَوْجَل^(١). وَأَمَّا مَوْحَد^(٢) فخرج عن (مَفْعِل)؛ لخروجه عن الأوجه الثلاثة، إذ هو معدول عن واحد كعدول مثنى عن اثنين^(٣).

وَأَمَّا مَوْهَب ومَوْرَد فخرج عن الكسر؛ لخروجه عن الأوجه الثلاثة إلى الشبيه بمثل ما خرج مَوَأَلَة - اسم رجل -^(٤).

وحكم بنات الياء التي في موضع الفاء إجراؤها مجرى الصَّحِيح؛ لأنَّ الياء تصحُّ فيه ولا تعتلُّ، نحو: يَسْرِيَسِر، وَيَعْرِيَعِر، وَيَمْنِيَمِن^(٥). وقالوا: مَيْسَرَة، ومَيْسَرَة^(٦) على التشبيه بباب مَشْرَقَة، ومَشْرُقَة، إذ كان هذا لا يجوز فيه إِلَّا (مَفْعَل)؛ لآئه من باب (فَعْل يَفْعُل).



(١) ينظر: الكتاب ٩٣/٤، والتعليقة ١٥٢/٤.

(٢) في (ف): يوجل.

(٣) ينظر: الكتاب ٩٣/٤، والنكت ١٠٦٥/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٩٣/٤، والسِّيرافيّ النَّحويّ ٢٤٤.

(٥) في (د): نمر ينمر.

(٦) ينظر: الكتاب ٩٤/٤، والأصول ١٤٧/٣.

باب مَفْعَلَةٌ الَّتِي تَكُونُ لِلتَّكْثِيرِ ^(١) [٢٦٠/أ]

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في مَفْعَلَةٌ الَّتِي تَكُونُ لِلتَّكْثِيرِ ممَّا لا يجوز ^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (مَفْعَلَةٌ) الَّتِي تَكُونُ لِلتَّكْثِيرِ؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم كانت بالتَّكْثِيرِ في المكان خاصَّةً دون الوجهين الآخرين من المصدر والزَّمان؟ ولم كُثِرَتْ في الثُّلاثِيَّ، وَقَلَّتْ في الرَّباعِيَّ؟ ولم لا يقاس عليه في الثُّلاثِيَّ مع كثرته فيه؟ ولم جاز: مَسْبَعَةٌ، ومَأْسَدَةٌ، ومَذَابَةٌ ^(٣)؟ ولم صار نظير مَأْسَدَةٍ: مُثْعَلَةٌ من الرَّباعِيَّ في القياس؟.

وما وجه قولهم: أَرْضٌ مُثْعَلَةٌ، وَأَرْضٌ مُعَقَّرَةٌ ^(٤)؟ ولم قال في ثُعَالَةٍ: مُثْعَلَةٌ؟ ولم جاز: مُحْيَاةٌ، وَمَفْعَاةٌ - فيها أَفَاعٌ وَحَيَّاتٌ - ^(٥)، وَمَقْتَاةٌ - فيها الْقِثَاءُ -؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما يكون مَفْعَلَةٌ لازمة لها الهاء والفتحة".

ينظر: الكتاب ٢/٢٤٩ (بولاق)، ٤/٩٤ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) أي الأرض التي تكثر بها السَّباع والأُسْد والذُّئَاب.

ينظر: الحيوان ٦/١٣٤، والمخصَّص ١٤/١٩٨.

(٤) أي ذات ثعالب وعقارب. وضبطها الزبيدي في التَّاج (عقرب) ٣/٤٢٥: مُثْعَلَةٌ وَمُعَقَّرَةٌ بكسر اللَّام والرَّاء.

(٥) ينظر: الحيوان ٤/١٦٥، والصَّحاح (فعى) ٦/٢٤٥٦.

باب مَفْعَل الذي يجري على طريق الآلة^(١)

الغرض فيه أن يُبين [ما يجوز]^(٢) في مَفْعَل الجاري على طريق الآلة ممّا لا يجوز^(٣).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (مَفْعَل) الجاري على جهة الآلة؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم كُسر في الآلة أوّله؟ ولم جاز: المَقْصُ في المكان والمصدر، والمَقْصُ في الآلة؟.

ولم جاز: مَحْلَب، وَمَنْجَل^(٤)؟ ولم جاز: مَكْسَحَة^(٥)، وَمَسْلَة^(٦)؟ ولم جاز: المِصْفَى، والمِخْرَز، والمِخِيط؟.

ولم جاز: مِقْرَاض، ومِفْتَاح، ومِصْبَاح؟ ولم جاز: المِفْتَاح بغير ألف؟ ولم جاز: المِسْرَجَة^(٧) والمَكْسَحَة؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما عالجته به". وهو ما يُطلق عليه اسم الآلة عند الصّرفيين.

ينظر: الكتاب ٢/٢٤٩ (بولاق)، ٤/٩٤ (هارون).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) لم يرد الغرض في (ف).

(٤) المِنْجَل: ما يُحصد به.

ينظر: الصّحاح (نجل) ٥/١٨٢٦، وإكمال الإعلام ٢/٦٨٤.

(٥) المَكْسَحَة: المكنسة أو ما يكنس به الثلج.

ينظر: الصّحاح (كسح) ١/٣٩٨، والمصباح المنير (كسح) ٢/٥٣٣.

(٦) المَسْلَة: المِخِيط الضخم.

ينظر: المحيط (سل) ٨/٢٤٤، ومختار الصّحاح (سل) ٥/٢٤٥.

(٧) المِسْرَجَة: التي فيها الفتيلة والدّهْن من السّراج، ويقال أيضًا المَسْرَجَة بفتح الميم.

ينظر: تهذيب الصّحاح (سرج) ١/١٥١، والمصباح المنير (سرج) ١/٢٧٢.

باب مَفْعَلٌ مِمَّا جَاوَزَ الثَّلَاثَةَ^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في مَفْعَلٍ مِمَّا جَاوَزَ الثَّلَاثَةَ مِمَّا لَا يَجُوزُ^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (مَفْعَل) مِمَّا جَاوَزَ الثَّلَاثَةَ؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جرى على طريقة المفعول في الأوجه الثلاثة من المصدر والمكان والزمان؟ ولم جاز: هذا مُحَرَّجُنَا وَمُدْخَلُنَا وَمُصْبِحُنَا وَمُسَانَا في المكان والمصدر؟ وما الشاهد في قول أمية بن أبي الصلت^(٣) [٢٦٠/ب]:

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُمَسَانَا وَمُصْبِحَنَا بِالْخَيْرِ صَبَحْنَا رَبِّي وَمَسَانَا؟^(٤)

ولم جاز: هذا مُتَحَامِلُنَا في المكان، وما فيه مُتَحَامِلٌ؟ أي: ما فيه تحاميل؟ ولم جاز: مُقَاتَلُنَا في المكان والمصدر؟ وما الشاهد في قول مالك بن أبي كعب^(٥):

أَقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتَلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ^(٦)

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة بزيادة أو بغير زيادة".

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٥٠ (بولاق)، ٩٥/ ٤ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) هو أمية بن عبد الله أبي الصلت الثقفي، شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. ت (٥٥هـ).

ينظر: الشعر والشعراء ١/ ٤٥٠، والأعلام ٢/ ٢٣.

(٤) من البسيط، والشاهد فيه: (مُسَانَا وَمُصْبِحَنَا) حيث جاء مصدرين بمعنى الإصباح والمساء.

ينظر: الديوان ٥١٧، والكتاب ٩٥/ ٤، والسيرافي النحوي ٢٥٢، والمختصص ١٤/ ٢٠٠.

(٥) هو مالك بن أبي كعب بن القين الخزرجي، من شعراء الجاهلية.

ينظر: الأغاني ١٦/ ٢٤٠، ومعجم الشعراء ٣٠٢.

(٦) من الطويل، والشاهد فيه: (مُقَاتَلًا) حيث جاء مصدرًا بمعنى قتال.

ينظر: الكتاب ٩٦/ ٤، والمقتضب ١/ ٢١٣، والسيرافي النحوي ٢٥٢، وشرح المفصل ٦/ ٥٥.

وقول زيد الخيل^(١):

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتَلًا وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكَيْسُ^(٢)

وقول رُؤَبَة:

إِنَّ الْمُوقَى مِثْلُ مَا وَقَّيْتُ^(٣)؟

ولم جاز في المكان: هذا مَوْقَانَا؟.

وما وجه قولهم: دَعَهُ إِلَى مَيْسُورِهِ، ودَعَهُ إِلَى مَعْسُورِهِ^(٤)؟ ولم لا يكون (مَفْعُول) للمصدر؟ وما الخلاف فيه؟.

وما وجه قولهم: ليس له مَرْفُوعٌ وَلَا مَوْضُوعٌ؟ ولم تَأَوَّلْ جميع ذلك على معنى المفعول؟ وما وجه قولهم: رَجُلٌ لَهُ مَعْقُولٌ؟ ولم تَأَوَّلْهُ عَلَى عَقْلٍ لَهُ لُبَّةٌ^(٥)، مع قوله: "إِنَّهُ يُسْتَغْنَى بِهِ عَنِ الْمَفْعَلِ الَّذِي يَكُونُ مُصَدَّرًا؛ لِأَنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَيْهِ"^(٦)؟.

(١) هو زيد الخير بن مهلهل بن زيد الطائفي، شاعر مخضرم، إدرك الإسلام، وأسلم وحسن إسلامه.

ينظر: المذاكرة في ألقاب الشعراء ٤٢، والإصابة ٦٥٦/١.

(٢) من الطويل، والشاهد فيه كالذي قبله.

ينظر: الديوان ٣٣، الكتاب ٩٦/٤، والسيرافي النحوي ٢٥٢، وتحصيل عين الذهب ٥٥٤.

(٣) من الرجز، والشاهد فيه: (الموقى)، حيث جاء مصدر بمعنى التوقية.

ينظر: الديوان ٢٥، والكتاب ٩٦/٤، والسيرافي النحوي ٢٥٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٨/٢.

(٤) في طبعتي الكتاب ٢/٢٥٠ (بولاق)، ٩٧/٤ (هارون): دعه إلى ميسوره، ودع معسوره.

(٥) في الكتاب ٩٧/٤: "كأنه قال: عَقْلٌ لَهُ شَيْءٌ، أَيْ حُبْسٌ لَهُ لُبَّةٌ وَشُدْدٌ".

(٦) ينظر: الكتاب ٩٧/٤.

❖ الجواب عن الباب الأول:

الذي يجوز في (مفعلة التي تكون للتكثير)^(١) إجراؤها في الثلاثي؛ لأنه قويٌّ متمكِّنٌ بخفّته، وكثرته في الكلام. ولا يجوز ذلك في ما زاد على الثلاثة، إلا على طريق النادر فيما حروفه أصل دون ما جاوز الثلاثة بزائد؛ لأنه لما لم يبلغ في الثلاثة من الكثرة الحد الذي يُقاس عليه - نقص^(٢) عن هذه المنزلة فيما جاوز الثلاثة، فلم يُجْزَ إلا على طريق النادر فيما هو أصل بغير زائد. ولما كان المكان أحقَّ بـ (المفعَل)، جاز أن يختصَّ بضرب منه لا يكون لغيره، وهو (مفعلة) في هذا الباب، فتقول على ذلك: مسبّعة، ومأسدة، ومذأبة^(٣).

وقالوا: أرضٌ مُثْعَلَةٌ، وأرضٌ مُعْقَرَةٌ، فجاء في [٢٦١/أ] الرباعي على طريق النادر^(٤)، إلا أنه على البناء الذي يجب له لو كان مُطَرِّداً، إذ ما جاوز الثلاثة يكون (المفعَل) منه على لفظ المفعول، نحو: المَدْحَرَج، والمُسْرَهْف^(٥). ومن قال: تُعَالَة، قال: مُثْعَلَة، فردّه إلى الثلاثة. وكذلك: أرضٌ مفعاة بحذف الهمزة من أفعى، ويردّه إلى الثلاثة.

(١) في (ف): ذلك.

(٢) في (ف): الذي نقص.

(٣) ينظر: الكتاب ٩٤/٤، والمخصّص ١٤/١٩٨.

(٤) قال الرّضي في شرح الشّافية ١/١٨٩: "فلا تظنّ أنّ معنى قول سيبويه: فقالوا على ذلك: أرضٌ مثعبة ومعقربة أن ذلك ممّا سمع، بل معنى كلامه أنّهم لو استعملوا من الرباعي لقالوا كذا".

(٥) المسرهف: حسن الغذاء، والسّرهفة: نعمة الغذاء، وسرهفت الصّبي: أحسنت غذاءه.

ينظر: التّهذيب (سرهف) ٦/٥٢١، والعباب (سرهف) ٢٧٣.

وَأَرْضٌ مَحْيَاةٌ^(١): كثيرة الحَيَّات، كقولهم: أَرْضٌ مَفْعَاة: كثيرة الأفاعي. ولم يُجْز: مَفْعَاة؛ لما بَيَّنَّتْ لك من وجوب رَدِّهِ إلى الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَلَّ^(٢) فِي الثَّلَاثَةِ (شيء)^(٣)، لم يجب أن يُقَاسَ عليه، وكان الرُّبَاعِيّ يَضْعَفُ عَنْ مَنْزِلَةِ الثَّلَاثَةِ - وَجِبَ أَنْ يَمْتَنَعَ، إِلَّا عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ فِيهَا هُوَ أَصْلٌ مِنْ غَيْرِ زَائِدٍ. وقالوا: مَقْشَاةٌ - فِيهَا الْقِشَاءُ -، فَرُدُّوهُ إِلَى الثَّلَاثَةِ^(٤).

(١) مذهب سيبويه أَنَّ الْعَيْنَ مِنْ حَيَّةٍ يَاءٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ: هِيَ وَاوٌ، وَحَكَى ابْنُ السَّرَّاجِ: أَرْضٌ مَحْيَاةٌ وَمَحْوَاةٌ أَيْضًا؛ أَي: ذَاتُ حَيَّاتٍ.

ينظر: الكتاب ٩٤ / ٤، والسِّيْرَافِيُّ النَّحْوِيُّ ٢٤٧، والصَّحَّاح (حيا) ٦ / ٢٣٢٤.

(٢) فِي (د): أَقْلٌ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ(د): حَتَّى، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٩٤ / ٤، والأصول ٣ / ١٤٨.

❖ والجواب عن الباب الثاني :

الذي يجوز في (مَفْعَل الجاري على جهة الآلة)^(١)، [إجراؤه على كسر
أَوَّله في الآلة]^(٢)، وفتحه في المصدر والمكان، كقولك^(٣): المَقْصُ في [المكان
و]^(٤) المصدر، والمَقْصُ في الآلة التي يُقْصُ بها. ولا يجوز فيه إِلَّا الكسر؛
للفرق بين الآلة التي (ترجع)^(٥) إلى شخص يعمل به، وبين ما ليس كذلك.
وإنما كانت الآلة بالكسر أحقُّ^(٦)؛ لأنَّ الفتح للأوجه الثلاثة التي هي أغلب
على الفعل. فأما الآلة فتكون لبعض (الفعل)^(٧) دون بعض، فهي في المرتبة
الثانية، فاقضى ذلك أن تكون لها الحركة التي في المرتبة الثانية، وهي الكسرة،
و(للاوجه)^(٨) الثلاثة الفتحة التي هي في المرتبة الأولى.

وتقول: المَحْلَب للآلة التي يُحْلَب فيها، وَحَبُّ المَحْلَب لهذا الذي
يُطَيَّب به^(٩)، والمَنْجَل للآلة التي يُقْطَع بها^(١٠)، والمَنْجَل للمصدر.

(١) في (ف): ذلك.

(٢) زيادة من (ف).

(٣) في (د): كقولهم.

(٤) زيادة من (ف).

(٥) في الأصل و(د): يرجع، والتَّصْوِيب من (ف).

(٦) في (د): أخف.

(٧) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٨) في الأصل و(د): الأوجه، والتَّصْوِيب من (ف).

(٩) المَحْلَب: نبت طيب الرائحة، قال أبو حنيفة: "ولا بلغني أَنَّهُ ينبت بشيء من أرض العرب".

ينظر: النبات ٢١٦، وشرح أبنية سيبويه ١٠٦.

(١٠) ينظر: الكتاب ٩٤ / ٤، وتفسير غريب سيبويه ١٣٦.

وتقول: مَكْسَحَةٌ، وَمِسْلَةٌ لِلآلَةِ، إِلَّا أَنَّ الْهَاءَ دَخَلَتْ؛ لِتَفْخِيمِ شَأْنِ الْمَعْنَى.
و(أَمَّا) ^(١) الْمُصَفَّى، وَالْمَحْرَزُ، وَالْمَخِيطُ فَعَلَى الْقِيَاسِ فِي (مَفْعَل) ^(٢).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: الْمُقْرَاضُ، وَالْمِفْتَاحُ، وَالْمِصْبَاحُ، وَالْمِضْرَابُ، وَالْمِحْرَاكُ، فَجَاءَ
بِالْأَلْفِ ^(٣)؛ لِتَمَكِينِ الْبَيَانِ [ب/٢٦١] الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْآلَةِ فِي نَفْسِ مَا دَخَلَ
عَلَيْهِ، وَفِي نَظِيرِهِ مِمَّا كُسِرَ أَوَّلُهُ. وَ(كَذَلِكَ) ^(٤) جَاز: مِفْتَاحٌ وَمِفْتَاحٌ ^(٥)، فَمِفْتَاحٌ؛
لِتَمَكِينِ الْبَيَانِ عَنِ الْآلَةِ، وَمِفْتَاحٌ لِلتَّخْفِيفِ ^(٦). وَقَالُوا: الْمِسْرَجَةُ، وَالْمَكْسَحَةُ عَلَى
مَا بَيَّنَّا قَبْلَ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(د): أَنْ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٢) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٩٤/٤، وَالْمَخْصَصُ ١٩٨/١٤.

(٣) فِي (ف): فَزَادُوا الْأَلْفَ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: لِذَلِكَ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (د) وَ(ف).

(٥) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٩٥/٤، وَالْمَخْصَصُ ١٩٩/١٤.

(٦) قَالَ سِيبَوَيْهِ ٣٥٥/٤ عَنِ الْخَلِيلِ: "وَسَأَلْتُهُ عَنْ مَفْعَلٍ لِأَيِّ شَيْءٍ أَنْتُمْ وَلَمْ يَجِرْ مَجْرَى أَفْعَلٍ؟ فَقَالَ:
لَأَنَّ مِفْعَلًا إِنَّهَا هِيَ مِنْ مِفْعَالٍ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا فِي الصِّفَةِ سَوَاءٌ، تَقُولُ: مِطْعَنٌ وَمِفْسَادٌ".

❖ والجواب عن الباب الثالث:

الذي يجوز في (مَفْعَل مَمَّا جاوز الثلاثة)^(١) إجراؤه على طريقة المفعول؛ لأنَّه [مَمَّا]^(٢) وقع الاشتراك في (المَفْعَل) بين الأوجه الثلاثة، واختصَّ المفعول بطريقة مَضْرُوب، ومَقْتُول^(٣)؛ لقوَّته بأن يجري على طريقتين في إحداهما اشتراك - وجب أن يكون ما جاوز الثلاثة يضعف عن هذه المنزلة، فخرج إلى مناسب له، وذلك أنَّ الأوجه الأربعة كلّها في معنى المفعول، فالمصدر مفعول مطلق، والظرف من المكان مفعول فيه^(٤)، وكذلك الظرف من الزمان مفعول فيه، والذي ينفذ إليه الفعل المتعدي مفعول به، فكُلُّها مفعولات^(٥)، وكلُّها متناسب بهذا المعنى، فلم يكن شيء أحقَّ به من لفظ المفعول به على ما بيَّنا. ولا يجوز أن يختصَّ بها هو (للأوجه)^(٦) الثلاثة (كما كان [في]^(٧) الثلاثي؛ لضعفه عن تلك المنزلة؛ لمجاورته^(٨) الثلاثة)^(٩) في العِدَّة.

فتقول - على ما بيَّنا - في المكان والمصدر: هذا مُخْرَجُنا، ومُدْخَلُنا، ومُضَبَّحُنا، ومُتَسَانَا^(١٠)، وقال أمية بن أبي الصلت:

(١) في (ف): ذلك.

(٢) زيادة من (ف).

(٣) في (د): تقتول.

(٤) في (د): به.

(٥) في (ف): مفعول.

(٦) في الأصل و(د): من الأوجه، والتَّصْوِيب من (ف).

(٧) زيادة من (ف).

(٨) في (ف): بمجاورته.

(٩) ساقط من (د).

(١٠) ينظر: الكتاب ٩٥ / ٤، وشرح الهسكوري ٣٣.

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنْسَانًا وَمُضْبَحًا بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّانَا^(١)
فهذا على معنى الزَّمان.

وقالوا في المكان: هذا مُتَحَامِلُنَا^(٢)، كما قالوا: المُقام لموضع الإقامة.
وقالوا: ما فيه مُتَحَامِلٌ؛ أي: تَحَامِلٌ، وهذا مُقَاتِلُنَا^(٣) في المكان والزَّمان
والمصدر^(٤). وقال [مالك]^(٥) ابن أبي كعب:

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ^(٦)
[وقال زيد الخيل:

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكْيَسُ]^(٧)

[٢٦٢/١] أي: حتى لا أرى لي قِتَالًا، ويجوز أن يكون حتى لا أرى لي
موضع قتال، أو وقت قتال^(٨).

وقال رؤبة:

إِنَّ الْمَوْقَى مِثْلُ مَا وُقِّيْتُ^(٩)

أي: أَنَّ التَّوْقِيَةَ مِثْلُ تَوْقِيَّتِي^(١٠).

(١) تقدّم تخريجه ص (٤٦٩) من التَّحْقِيقِ.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٩٥، والسَّيرافي النَّحْوِي ٢٥١

(٣) في (ف): مقاتل.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٩٥، و السَّيرافي النَّحْوِي ٢٥١.

(٥) زيادة من (ف).

(٦) تقدّم تخريجه ص (٤٦٩) من التَّحْقِيقِ.

(٧) زيادة من المسائل (٤٧٠)، والكتاب ٤/ ٩٦.

(٨) ينظر: النَّكْتُ ٢/ ١٠٦٦، وتحصيل عين الدَّهَب ٥٥٤.

(٩) تقدّم تخريجه ص (٤٧٠) من التَّحْقِيقِ.

(١٠) ينظر: الكتاب ٤/ ٩٧، و السَّيرافي النَّحْوِي ٢٥٢.

وتقول في المكان: (هذا)^(١) مُوقَّنا.

وأما قولهم: دَعَه إلى مَيْسُورِه، ودَعَه إلى مَعْسُورِه ففيه^(٢) خلاف بين النّحويين: فسيبويه^(٣) يذهب إلى أنّه ليس على (معنى)^(٤) المصدر، ولا يكون مفعول على هذا الوجه البتّه، و(يتأوّلُه)^(٥): دعه إلى أمر يُوسر فيه أو يُعسر. وكذلك: ليس له مَوْضُوع ولا مَرْفُوع^(٦)؛ أي: أمر يُرْفَع أو يُوضَع. وله معقول؛ أي: له لَبٌّ يَعْقِلُ له، وقال مع ذلك: "إنّه يُستغنى به عن المفعَل الذي يكون مصدراً؛ لأنّ فيه دليلاً عليه"^(٧). والعلّة في صحّة مذهبه أنّه إذا توجّه ردُّ الشّيء إلى أصله لم يجز إخراجُه عنه؛ لأنّ أصله أحقُّ به ما توجّه المعنى عليه.

وأما الأخفش فيذهب إلى أنّه يجوز أن يكون المفعول على معنى المصدر على التّشبيه^(٨) بما جاوز الثلاثة من هذا الباب^(٩) - على ما شرحنا فيه - ولا خلاف بينهم (في)^(١٠) أنّه على جهة النّادر. وقول سيبويه أقوى (على)^(١١) ما بيننا^(١٢).

(١) ساقط من (ف).

(٢) في (ف): معنى ففيه.

(٣) في (ف): سيبويه.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) في الأصل: تقاوله، وفي (د): يقال، والتّصويب من (ف).

(٦) في (د): مرفوع ولا موضوع.

(٧) ينظر: الكتاب ٩٧/٤.

(٨) في (ف): معنى التّشبيه.

(٩) ينظر: الأصول ٢٨٤/٣.

(١٠) ساقط من (ف).

(١١) ساقط من (د).

(١٢) ذكر ابن السّراج المذهبيين في الأصول ١٤٩/٣، ورَجَّح مذهب سيبويه.

باب ما يمتنع فيه ما أَفْعَلَه^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز فيما يمتنع من ما أَفْعَلَه مِمَّا [لا]^(٢) يجوز^(٣).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يمتنع من (ما أَفْعَلَه)؟ وما الذي لا يمتنع؟ ولم ذلك؟ ولم امتنعت منه الألوان والعيوب التي (تجري)^(٤) مجرى الألوان؟ ولم امتنع منه ما جاز على الثلاثة في الفعل؟ ولم جاز: ما أَشَدَّ^(٥) حُمْرَتَه، ولم يُجْز: ما أَحْمَرَه، وما أَشَدَّ بَيَاضَه، وما أَشَدَّ عَشَاه، ولم يُجْز: ما أَبْيَضَه، ولا ما أَعْشَاه؟.

ولم وجب في كل ما امتنع من (ما أَفْعَلَه) أن يمتنع من (أَفْعَل به) و(هذا أَفْعَل من هذا)؟ ولم كثر (أَفْعَل) في الصِّفَة، وقَلَّ في الاسم^(٦)؟ وما الذي يُوجب [ب/٢٦٢] ذلك؟.

ولم لا يجوز: ما أَيْدَاه، وما أَرْجَلَه، كما جاز: ما أَشَدَّ يَدَه، وما أَشَدَّ رِجْلَه؟.

ولم لا يُبنى من صفات المبالغة (ما أَفْعَلَه)؟ فلم لا يكون ذلك من ضَرُوب، ولا من مُحْسان؟.

ولم جاز: ما أَحْمَقَه، وما أَرْعَنَه^(٧)، وما أُنَوَّكَه، وهو من العيوب؟ ولم جاز:

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما لا يجوز فيه ما أَفْعَلَه". وهو ما يُطلق عليه أسلوب التعجب.

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٥٠ (بولاقي)، و ٤/ ٩٧ (هارون).

(٢) زيادة من الرَّمَانِي النَّحْوِي ٤٤٧.

(٣) لم يرد الغرض في (ف).

(٤) في الأصل و(د): يجري، والتَّصْوِيب من الرَّمَانِي النَّحْوِي ٤٤٧.

(٥) في (د): اشتد.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ٩٨.

(٧) في الرَّمَانِي النَّحْوِي ٢٤٨: ما أركنه.

ما (أبلده)^(١)، وما أشجعه، وما أجته، وما ألسنه، وما أذكره، وما أعرفه، وما
أشنع، وما أهوجه؟.

(١) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة. وفي (د) أبلده.

❖ الجواب:

الذي يمتنع من ^(١) (ما أفعلَه) على وجهين: أحدهما: ما لا يتعاضم في أصل المعنى، والآخر: ما زاد على ثلاثة أحرف؛ لأنَّ ما لا يتعاضم لا (يُتَعَجَّب) ^(٢) منه، إذ كان يجري مجرى اليد والرجل، كما قال الخليل: "في أنَّه خلقه على شيء واحد" ^(٣). ويوضح صحَّة ذلك أنَّ عمى العين لَمَّا كان مَمَّا [لا] ^(٤) يتعاضم لم يجوز فيه: ما أعماه، ولَمَّا كان عمى القلب مَمَّا يتعاضم جاز فيه: ما أعماه ^(٥)، فكذلك كلُّ ما لا يتعاضم (لظهور) ^(٦) معنى التَّسوية فيه، فإنَّه لا يجوز فيه: (ما أفعلَه) ^(٧). وأمَّا ما زاد على ثلاثة أحرف فإنَّه لا يجوز منه - مع توفير حروفه - زيادة الهمزة التي هي للتَّعدية، ويكون مع ذلك على (أفعل)؛ لأنَّ خمسة أحرف لا يجيء منها أربعة، مع توفير حروفها؛ لأنَّ ذلك محال ^(٨).

فإن قال قائل: ولمَّ وجب هذا البناء (على) ^(٩) الضيق حتَّى امتنع منه أكثر الأفعال التي فيها ^(١٠) الزَّيادات، وامتنع منه الأفعال الرَّباعيَّة؟.

(١) في (ف): فيه.

(٢) في الأصل و(د): يُتَعَجَّب، والتَّصويب من (ف).

(٣) ينظر: الكتاب ٩٨/٤.

(٤) زيادة من (ف).

(٥) ينظر: الكتاب ٩٨/٤، والأصول ١٠٥/١.

(٦) في الأصل و(د): ظهور، والتَّصويب من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٩٧/٤، وشرح المسكوري ٣٦.

(٨) ينظر: الكتاب ٩٧/٤، والتَّعليق ٥٤/٤.

(٩) ساقط من (ف).

(١٠) في (د): منها.

قيل له: (لأنّه)^(١) لَمَّا احتيج إلى معنى التَّعدية على جهة مخصوصة ليس لشيء من الأفعال، وهو معنى المُتَعَجَّب منه على جهة التَّعَاضُظ - وجب أن يُؤْتى بالهمزة التي هي للتَّعدية في الأصل، وتدخل^(٢) على الأفعال التي كانت تدخل عليها للتَّعدية، حتّى تدلّ على معنى التَّعدية الحادثة المخصوصة بالوجه الذي بيّنّا، فاقضى ذلك أن يُنقل من (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ)، وأنّ يمتنع نقله من (اسْتَفْعَلَ) وما جرى مجراه [٢٦٣/١] ممّا زاد على الثلاثة في الفعل.

فالألوان والعيوب التي تجري مجراها في الظُّهور للحسّ تمتنع من (ما أفْعَلَه)^(٣)؛ لأنّها في الأصل تجري على طريقة واحدة. ولو أنّ حجرين متساويين في المقدار والشَّكل، وكان في كلّ جزء من أحدهما سواد خالص، ولم يمتزج شيء من تلك^(٤) الأجزاء بغير السَّواد - لشُهِد كلّ واحد منهما على مثل ما يُشاهد الآخر على الحقيقة، ولم يكن أحدهما أشدّ سوادًا من الآخر. (ولو امتزج أحدهما، فكان كلبن مُزَجَّ (بِمِدَادٍ)^(٥) لكان أحدهما أشدّ سوادًا من الآخر)^(٦). فأما على أصلهما فما يقع تعاضظ أصلًا.

(ويجوز: ما أشدّ حُمْرَتَه ممّا^(٧) ليس فوقه ما هو أشدّ منه)^(٨)، ويجوز^(٩): ما

(١) ساقط من (ف).

(٢) في (د): يدخل.

(٣) أجاز الكوفيون أن يستعمل ما أفْعَلَه في التَّعجب من البياض والسَّواد خاصّة من بين سائر الألوان، ومنع البصريون ذلك كغيرهما من الألوان.

ينظر: الإنصاف ١/ ١٢٠، والتبيين ٢٩٢.

(٤) في (د): ذلك.

(٥) في الأصل: بمزاج، والتَّصويب من (ف).

(٦) من قوله: ولو امتزج، ساقط من (د).

(٧) في الأصل و(د): بما، والتَّصويب من الرَّمَانِيّ النُّحوي ٤٤٩.

(٨) ساقط من (ف).

(٩) في (د): تجوز.

أَشَدَّ حُمْرَتَهُ بالإضافة إلى هذا الأحمر الآخر. وكذلك: ما أَشَدَّ بياضه، وما أَبْيَنَ عَشاَه^(١)، وكلُّ ما امتنع من (ما أَفْعَلَه) فهو يمتنع من (أَفْعَلُ به)، ومن (هذا أَفْعَلُ من هذا)؛ لأنَّ هذه الأبنية للتَّعَاظُم، فإذا امتنع من واحداه^(٢) امتنع من سائرهما.

و(أَفْعَل) في الصِّفَةِ أكثر منه في الاسم الذي ليس بصفة؛ لأنَّه أقرب إلى الفعل الذي له التَّصَرُّف بتعاقب الزِّيادات؛ فلذلك أُجْري (أَفْعَلُ من كذا)^(٣) مجرى الفعل في هذا الباب؛ لقربه منه بمعنى الصِّفَةِ، إذ الفعل يصلح أن يُوصَف به، وهو مشتقٌّ من المصدر، ومُضَمَّنٌ بغيره، وكلُّ ذلك في الصِّفَةِ التي هي اسم^(٤).

ولا يكون من صفات المبالغة نحو: ضَرُوبٌ ومَحِسانٌ أن يُؤْخَذَ منها (ما أَفْعَلَه)، ولا (أَفْعَلُ به)؛ لأنَّها إِنَّمَا تُؤْخَذُ من الأفعال بحرف التَّعْدِيَةِ؛ (لتجري)^(٥) على تلك الطَّرِيقَةِ، فيدلُّ على التَّعْدِيَةِ المخصوصة، فلا يصلح أخذه من هذه الصِّفَات لهذه العِلَّة^(٦).

ويجوز: ما أَحْمَقَه، وما أَرَعَنَه، وما أُنَوَّكَه، مع معنى العيب فيه؛ لأنَّها لا تجري مجرى الألوان في الظُّهور للحسِّ على طريقة واحدة، نحو عمى العين المطموسة، ونحو العور [٢٦٣/ب]، والعرج، وما أشبه ذلك^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٩٧/٤، والسَّيرافي النَّحويّ ٢٥٦

(٢) في (د): أحدها.

(٣) في (ف): منك.

(٤) ينظر: الكتاب ٩٨/٤، وشرح الهسكوري ٣٦.

(٥) في الأصل، و(د): ليجري، والتَّصْوِيب من الرَّمَانِيّ النَّحويّ ٤٥٠.

(٦) ينظر: الكتاب ٩٨/٤، والتَّعليق ١٥٤.

(٧) قال ابن السَّرَّاج في الأصول ١٢٥/٣: "وأما قولهم: ما أَحْمَقَه، وأَرَعَنَه، وأُنَوَّكَه، وفي الألدِّ: ما ألدَّه، فإن هذا عندهم من قَلَّةِ العلم ونقصان الفطنة، وليس بلون، ولا خلقة في جسد، إِنَّمَا هو كقولك: ما أنظره: تريد نظر التَّفَكِير، وكذلك ما ألسنة: تريد البيان والفصاحة".

ويجوز: ما أَلَدَّه^(١)؛ لَأَنَّهُ مِنْ لَدَدَتْ تَلِدُ^(٢)، وما أَشْجَعَهُ مِنْ شَجِيعَ،
وكذلك: ما أَبْلَدَهُ^(٣)، وما أَجَنَّهُ، وما أَلْسَنَهُ، وما أَشْنَعَهُ، وما أَهْوَجَهُ، كُلُّ ذَلِكَ
يجري مجرًى واحداً^(٤).



(١) الأَلَدُّ: الشَّدِيدُ الخصومة، ولدَدته أَلَدَّهُ لدا: غلبته بالخصومة.

ينظر: تفسير غريب سيبويه ٨٨، ومختصر شرح أمثله سيبويه ٢٧.

(٢) ينظر: الأفعال للسَّرقِسطي (لد) ٤١٩/٢.

(٣) في (ف): ما بلده.

(٤) ينظر: الكتاب ٩٨/٤، والنُّكت ١٠٦٨/٢.

باب ما أفعله الذي يُستغنى عنه بما أفعل فعله^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في ما أفعله الذي يُستغنى عنه بما أفعل فعله^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (ما أفعله) الذي يُستغنى عنه بـ (ما أفعل فعله)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما الخلاف في هذا الباب؟.

ولم جاز: ما أجود جوابه، ولم يجوز: ما أجوبه؟ ولم جاز: هو أجود جواباً منه، ولم يجوز: هو أجوب منه؟ ولم جاز: أجود (بجوابه)^(٣)، ولم يجوز: أجوب به؟ ولم اتفقوا في هذا على الحكم، واختلفوا في العلة؟.

ولم جاز: ما أكثر (قائلته)^(٤)، ولم يجوز: ما أقيله، وهو من قال يقلل^(٥)؟ ولم اختلفوا في حكم هذا وعلة؟ ولم حمله سيبويه على باب تركت الذي يُستغنى به عن ودعت^(٦)؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب يستغني فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله".

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٥١ (بولاقي)، ٩٩/ ٤ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في الأصل و(د): لجوابه، والتصويب من الأجوبة، والكتاب ٩٩/ ٤.

(٤) في الأصل و(د): قائله، والتصويب من الأجوبة، والكتاب ٩٩/ ٤.

(٥) وهو النوم في الظهيرة.

ينظر: الأصول ٣/ ١٥٣، والصّاح (قيل) ٢٥/ ١٨٠٨.

(٦) ينظر: الكتاب ٩٩/ ٤.

باب ما أفعَله على معنيين^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في ما أفعَله على معنيين ممَّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (ما أفعَله) على معنيين؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟
ولمَّ جاز: [ما]^(٣) أبغضني له، وما أبغضه، على أن [ما]^(٤) أبغضني له من معنى
مُبغض، وما أبغضه من معنى بَغْض، وما أشهاني لذلك من معنى مُشْتِهٍ له، وما
أشهاها من (فعلت) وإن لم يُستعمل، وما أمقتني له، وما أمقتَه على مَقِيت،
والأوَّل على (مَاقِت)^(٥)؟.

ولمَّ لا يجوز في ما أفبَّحه^(٦) عندي أن يجري على وجهين: قَبَّح واستَقْبَح؟
وما حكم قولهم: ما أخطأها [٢٦٤/أ] عندي؟ ولمَّ جرى على حَظِيت عندي، ولم
يكن على وجهين كما جاء ما أبغضه إليَّ، على بَغْض، وما أبغضني له^(٧)؟.



(١) كذا ترجمته عند سيبويه.

ينظر: الكتاب ٢٥١ / ٢ (بولاق)، و ٩٩ / ٤ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) زيادة من الكتاب ٩٩ / ٤، والرَّمَانِي النَّحْوِيُّ ٤٥٣.

(٤) زيادة من الأجوبة، والكتاب ٩٩ / ٤.

(٥) في الأصل و(د): ما قتر، والتَّصْوِيب من الأجوبة، والكتاب ٩٩ / ٤.

(٦) ينظر: الكتاب ١٠٠ / ٤.

(٧) أي على: مُبغض.

باب ما أَفَعَلَهُ فيما ليس له فعل^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في ما أَفَعَلَهُ في ما ليس له فعل ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في (ما أَفَعَلَهُ) الذي ليس له فعل يتصرّف؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جاز: هو أَحَنَكُ الشَّاتين، وَأَحَنَكُ البعيرين^(٣)، وهل هو على تقدير حَنِكَ، وإن لم يُستعمل؟.

ولم جاز: هو آبَلُ النَّاسِ^(٤) على تقدير آبَلٍ يَأْبَلُ، وراز: آبَلٌ، من غير فعل متصرّف؟ وهل يجوز: هو آبَلٌ منه؟ ولم جاز؟.

ولم لا يقاس على هذا الباب؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما تقول فيه: ما أَفَعَلَهُ، وليس له فعل وإنّا يحفظ حفظاً ولا يقاس".

ينظر: الكتاب ٢/٢٥٢ (بولاق)، ٤/١٠٠ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) من أقوال العرب؛ أي أشدّهما أكلاً. وهما من النّوارد؛ لأنّ ما أَفَعَلَهُ لا يأتي من الخلقة.

ينظر: المحكم (حنك) ٣/٣٣، والقاموس (حنك) ٣/٣١٠.

(٤) آبَلُ النَّاسِ: أحذقهم في الإبل وأحسنهم رعيّاً لها.

ينظر: إصلاح المنطق ٥٠٤، والمقاييس (آبَل) ١/٤٠.

❖ الجواب عن الباب الأول:

الذي يجوز في (ما أَفْعَلَه الذي يُسْتَغْنَى عنه بما أَفْعَلَ فِعْلَه) ^(١) إجراؤه على ما يُوجد في كلام العرب من إهمال (ما أَفْعَلَه) في ما يجري في نظيره. فإذا كان الاستعمال (ما أَفْعَلَ فِعْلَه)، وقد أُهْمِلَ منه (ما أَفْعَلَه) - فهم من ذلك أنه على طريق الاستغناء بالشئ عن غيره، كما يُسْتَغْنَى بترك عن ماضي يدع، فهذا مذهب سيبويه ^(٢)، وهو مذهب صحيح على ما فسرنا.

وقد خُولِفَ في ذلك، فزَعَمُوا أَنَّ هذا الباب لا يجوز البتّة، وأنّ جميع ما ذُكِرَ فيه جارٍ ^(٣) على القياس ^(٤). ونحن نُبَيِّنُ ذلك في مسألة مسألة.

فمن ذلك قولهم: ما أَجَوَدَ جَوَابَه، ولا يقولون: ما أَجَوَبَه، وهذا ^(٥) متفق عليه. واختلفوا في علته، فذهب أكثر النحويين إلى أنّه على القياس؛ لأنّه من أَجَابَ يُجِيبُ ^(٦)، كقولك: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، ولا يجوز من (أَفْعَلَ): (ما أَفْعَلَه) بإجماع ^(٧)، وإنّا نقول: ما أَحْسَنَ إِكْرَامَه، وما أَشَدَّ إِكْرَامَه لزيد.

(١) في (ف): ذلك.

(٢) ينظر: الكتاب ٩٩/٤.

(٣) في (ف): جاز.

(٤) قال ابن السّراج في الأصول ٣/١٥٣: "وقال أبو العباس: الخلق على خلافه. والقياس يوجب ما قال أبو العباس".

(٥) في (ف): فهذا.

(٦) ينظر: الكتاب ٩٩/٤، والسّيرافيّ النّحويّ ٢٦٠، والنّكت ١٠٦٩/٢.

(٧) اختلف النّحاة في صياغة التّعجب من أَفْعَلَ، فسيبويه جعله قياسيّاً، وهو اختيار ابن مالك. ومنهم من منعه، وما شدَّ يُحْفَظ ولا يُقَاس عليه، وهو اختيار الأخفش والجرميّ. ومنهم من فصل في ذلك، فيمنعه إن كانت همزته للنقل، ويُجيزه إن كانت لغير ذلك، وصحّحه ابن عصفور.

ينظر: الكتاب ٧٣/١، والمقرب ٧٣/١، وشرح التّسهيل ٤٦/٣، والارتشاف ٤٢/٣.

ووجه قول سيبويه في ذلك أنه وجد المصدر في جَوَاب [٢٦٤/ب] يدلُّ على الفعل [الذي] ^(١) على طريقة (فَعَلَ يَفْعُلُ) « (كما أنَّ شَهِيَّةً تَدُلُّ على الفعل الذي على طريقة فَعَلَ يَفْعُلُ) ^(٢)؛ وإن كان مُهْمَلًا ^(٣) فيها. فالقياس أن يجوز: ما أَجَوَبَهُ، على المصدر في الجَوَاب كما جاز: ما أَشْهَاهَا على الصِّفَةِ في شَهِيَّة ^(٤)، إِلَّا (أنَّه) ^(٥) ترك ذلك؛ للاستغناء عنه بما أَجَوَدَ جَوَابَهُ، وكذلك أَجَوَدَ بجَوَابِهِ، وهو أَجَوَدُ منه جوابًا ^(٦).

ومن ذلك قولهم: ما أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ، فالقياس في هذا: ما أَقِيلَهُ؛ لأنَّه من قَالَ يَقِيلُ، إِلَّا أنَّه استغنى عن ما أَقِيلَهُ بما أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ ^(٧).

وخالفه في ذلك كثير من النحويين، وزعموا أنَّه قد سُمِعَ ما أَقِيلَهُ من العرب، وهذا الذي ذكروا غير مدفوع، ولا هو مُفْسِدٌ لمذهب سيبويه؛ لأنَّه وجد الأغلب في كلام العرب: ما أَكْثَرَ قَائِلَتَهُ ^(٨)، فاستخرج العِلَّةَ في ذلك، وهي الاستغناء به في الأكثر عن ما أَقِيلَهُ ^(٩).

(١) طمست في الأصل، وفي (د): الثلاثي، وأثبت ما في (ف)

(٢) ساقط من (ف).

(٣) في (ف): مهمل.

(٤) في الرَّمَانِي النحوي ٤٥٥: الشَّهِيَّة.

(٥) ساقط من (ف). وفي الهامش: فلم يجوز: إلا ترك.

(٦) ينظر: الكتاب ٩٩/٤، والأصول ١٥٣/٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٩٩/٤، والسِّيَرَاتِي النحوي ٢٦٠.

(٨) قال ابن سيده في المخصَّص ٥٥/٩: "قال أبو أسحق: وإنما لم يقولوا: ما أَقِيلَهُ في الفائلة لئلا يظن أنه أَفْعَلَ من قولهم: قَلَّتْهُ البَيْعُ".

(٩) ينظر: الكتاب ٩٩/٤، والسِّيَرَاتِي النحوي ٢٦٠.

❖ والجواب عن الباب الثاني :

الذي يجوز في (ما أَفَعَلَه على معنيين)^(١) إجراؤه على وجهين: أحدهما: هو الأصل، والآخر: ليس بأصل، ولكنه جارٍ على حذف الزوائد.

فمن ذلك قولهم: ما أَبْغَضَنِي له^(٢)، فهذا من أَبْغَضَ، على حذف الزوائد، إذ كان المعنى فيه أَنَّكَ مُبْغِضٌ له جدًّا، فجاء على حذف الزيادة، كما جاء ما أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ، وما أَوْلَاهُ بِالْمَعْرُوفِ^(٣). وهذا لا يُقَاس، (ولكن يبين وجهه إذا تكلمت العرب به، وإنَّما لا يُقَاس)^(٤)؛ لَأَنَّهُ على طريق النَّادِر.

والوجه الآخر: ما أَبْغَضَه، فهذا من بَغَضَ على القياس المُطَرَّد^(٥)، وهو يجري^(٦) على (وجهين. ومن ذلك قولهم: ما أَشْهَانِي لذلك)^(٧) لمن^(٨) أَشْتَهَيْتُهُ، فهذا على حذف الزوائد؛ لِأَنَّكَ تدُلُّ على أَنَّكَ مُشْتَهٍ له. فأَمَّا ما أَشْهَاهَا فعلى (فَعَلْ)، وإن لم يُسْتَعْمَل، ودليله: شَهِيَّةٌ كَقَوْلِكَ^(٩): كَرِيْمَةٌ مِنْ كَرَمٍ.

وتقول: ما أَمَقَّتَنِي له (من)^(١٠) معنى مَاقَتْ له، و(ما أَمَقَّتَه)^(١١) في نفسه

(١) في (ف): ذلك.

(٢) ينظر: الكتاب ٩٩/٤، وشرح الهسكوري ٤٢.

(٣) قال المبرِّد في المقتضب ١٧٨/٤: "وإنَّما هو من أعطى، وأولى، فهذا وإن كان خرج إلى الأربعة فإنَّما أصله الثلاثة والهمزة في أوله زائدة".

(٤) أثبت في (د) في هامش الصفحة.

(٥) في (د): المطرود.

(٦) في (ف): يجربه.

(٧) ساقط من (ف).

(٨) في (ف): من.

(٩) في (د): كقولهم.

(١٠) في الأصل: في، وضعت فوق السطر، وفي (د): في، وأثبت ما في (ف).

(١١) في الأصل و(د): أما أمقته، والتصويب من (ف).

[من معنى مَقِيت في نفسه^(١)، فهذا على وجهين^(٢)، وإن لم يكن على حذف الزوائد، ولا إشكال في [٢٦٥/أ] أَنَّهُ يجري القياس على الوجهين (جميعاً، ولكنه مشبّه بالباب^(٣) من حيث يُقال على وجهين^(٤)].

فأما ما أَحْظَاهَا عندي^(٥)، فمن حَظِيت وهي حَظِيَّة، تجري على طريقة واحدة من فعل واحد كقولك^(٦): ما أَقْبَحَهُ في نفسه، وما أَقْبَحَهُ عندي^(٧).

(١) زيادة من (ف).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٠٠، وشرح المسكوري ٤٢.

(٣) في (د): الباب.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) في (ف): ما أَحْظَاهَا وما أَحْظَاهَا عندي.

(٦) في (د): كقولهم.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ١٠٠، والأصول ٣/ ١٥٤، والسَّيرافي النَّحويّ ٢٦٢.

❖ والجواب عن الباب الثالث:

الذي يجوز في (ما أَفْعَلَهُ مِمَّا لَيْسَ^(١) له فعل يتصَرَّف فيه)^(٢) إجراؤه على التشبيه بأخذه من جنس المعنى كأخذه من جنس الفعل، فجنس الفعل المصدر، وهو الأغلب الأكثر فيما يُؤخذ منه، وجنس المعنى كالحجر أخذ منه استَحَجَرَ الطِّينَ، إذا صار كالحجر في الصَّلابة، فعلى هذا قالوا: هو أَبْلُ النَّاسِ، وهو رَجُلٌ أَبْلُ منه، وقد قالوا: رَجُلٌ أَبْلٌ، على تقدير الفعل في أَبْلٍ يَأْبُلُ، وإن لم يُصرف منه فعل^(٣)، فقد استقوه^(٤) من جنس المعنى؛ تشبيهاً بجنس الفعل، وعلى ذلك قالوا: أَحْنَكُ الشَّاتَيْنِ، وَأَحْنَكُ البعيرين على تقدير: حَنْكٌ، وإن لم يُستعمل^(٥).
فأما: أَبْلٌ منه، فيجوز في القياس، والاستعمال؛ لأنَّه لما جاز: أَبْلُ النَّاسِ، وجب أن يجوز: هو أَبْلٌ منه في القياس، وقد استعمل على ذلك^(٦).

(١) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٢) في (ف): ذلك.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٠٠، والسِّيرافي النَّحويّ ٢٦٥.

(٤) في (د): اشتقَّوه.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٠٠، والنُّكت ٢/ ١٠٧١.

(٦) ومثله: فارس. فيقال: ما أَفْرَسَه، وهو أَفْرَسٌ، وإن لم يستعمل منه فعل.

ينظر: السِّيرافي النَّحويّ ٢٦٥، والنُّكت ٢/ ١٠٧١.

باب فتح العين من يفعل فيما ماضيه على فعل^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في فتح العين من يفعل فيما ماضيه على فعل ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في فتح العين من (يفعل) فيما ماضيه على (فعل)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم كانت حروف الحلق بفتح العين إذا وقعت في موقع اللّام أو العين؟ وما حروف الحلق؟ وما الذي يفتح حروف^(٣) الحلق لموقعه لا ممّا أو عيناً؟.

ولم جاز: قرأ يقرأ^(٤)، وبدأ يبدأ، وخبأ يخبأ، وجبه يجه، وقلع يقلع، ونفع ينفع، وقرع يقرع، وسبع يسبع^(٥) وضبع يضبع^(٦) [ب/٢٦٥] وذبح يذبح، ومنح يمنح، وسلخ يسلخ، ونسخ ينسخ؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً".

ينظر: الكتاب ٢/٢٥٢ (بولاق)، ٤/١٠١ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في (د): حروف.

(٤) في بغية الآمال ٧٢: "حكى بعض أهل اللغة: قرأ يقرأ ويقرأ".

(٥) سبعت الرّجل: وقعت فيه، وسبعت القوم: صرت سابعهم، وسبعت الذّئب الغنم: أكلتها.

ينظر: الأفعال لابن القوطيّة (سبع) ٩٠، والأفعال للسرّسّطي (خبأ) ٣/٥٠٥.

(٦) ضبعت الدّواب في السّير: امتدت، وضبعت النّاقة: إذا هوت بخفّها إلى عضدها في السّير، وضبع القوم للصّلح: ما لوا إليه، وضبعت إلى الشّيء: مددت يدي.

ينظر: الإبل ٦٧، والأفعال لابن القوطيّة (ضبع) ٢٩٠.

ولم جاز: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَثَارَ يَثَارُ، وَذَالَ يَذْأَلُ^(١)، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَقَهَرَ يَقْهَرُ، وَمَهَرَ يَمْهَرُ، وَبَعَثَ يَبْعَثُ، وَفَعَلَ يَفْعَلُ، وَنَحَلَ يَنْحَلُ، وَنَحَرَ يَنْحَرُ، وَشَحَجَ [يَشْحَجُ]^(٢)، وَمَعَثَ يَمْعَثُ، وَفَعَرَ يَفْعَرُ^(٣)، وَشَغَرَ يَشْغَرُ^(٤)، وَذَخَرَ يَذْخَرُ، وَفَخَرَ يَفْخَرُ؟.

ولم جاز: بَرَأَ يَبْرُؤُ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ، وَنَزَعَ يَنْزَعُ، وَرَجَعَ يَرْجِعُ، وَنَضَحَ يَنْضَحُ، وَنَبَحَ يَنْبَحُ، وَنَطَحَ يَنْطَحُ، وَرَشَحَ يَرْشَحُ^(٥)، وَمَنَحَ يَمْنَحُ، وَجَنَحَ يَجْنَحُ، وَصَلَحَ يَصْلَحُ، وَفَرَعَ يَفْرَعُ، وَصَبَغَ يَصْبِغُ، وَمَضَغَ يَمْضِغُ، وَنَفَخَ يَنْفُخُ، وَطَبَخَ يَطْبُخُ، وَمَرَخَ يَمْرُخُ^(٦)؟.

ولم كانت الخاء والعين أحق بالأصل، والهمزة والهاء أحق بالفتح؟
ولم جاز: زَارَ يَزِيرُ، وَنَامَ يَنْتِمُ^(٧)، وَنَهَقَ يَنْهَقُ، وَنَهَتَ يَنْهَتُ^(٨)، وَنَعَرَ يَنْعَرُ،

(١) ذأل يذأل: إذا مشى بسرعة.

ينظر: المقاييس (ذأل) ١٦٩/٢، والأفعال لابن القطّاع (ذأل) / ٣٩٩.

(٢) زيادة من الكتاب ١٠٢/٤. ولم ترد في الأجوبة، ولم يلتزم هناك بما ذكره في المسائل.

(٣) في (د): قعر يقعر.

(٤) في (د): شعر يشعر. وشغر يشغر: إذا رفع الكلب إحدى رجليه ليبول.

ينظر: الزاهر ١٨٦/٢، والصّحاح (شغر) ٧٠٠/٢.

(٥) رشح يرشح: إذا سال عرقه، ورشح الحوار: مشى مع أمّه أول مشيه.

ينظر: الجمهرة (رشح) ٥١٣/١، والأفعال للسّرقسطي (رشح) ٢٩/٣.

(٦) مرخ الجسد بالدهن: ليّنه.

ينظر: الأفعال لابن القوطيّة (مرخ) ١٨٠، والأفعال للسّرقسطي (مرخ) ١٥٥/٤.

(٧) النّيم: صوت فيه ضعف كالأنين، ونأم الأسد نئيماً: إذا أن.

ينظر: الصّحاح (نأم) ٢٠٣٨/٥، والأفعال لابن القطّاع (نأم) ٢٧٢/٣.

(٨) نهت الأسد ينهت: دون الزئير، وقيل: هو الصّوت من الصّدر عند المشقّة.

ينظر: الأفعال لابن القوطيّة (نعت) ٣٠٨، والتّاج (نعت) ١٣٠/٥.

وَرَعَدَتْ تَرَعْدُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وَشَحَجَ يَشْحَجُ، وَنَحَتَ يَنْحِتُ، وَشَحَبَ يَشْحُبُ، وَنَغَرَتِ الْقَدْرُ تَنْغِرُ^(١)، وَلَغَبَ يَلْغُبُ^(٢)، وَشَعَرَ يَشْعُرُ^(٣)، وَمَخَضَ يَمْخُضُ^(٤)، وَنَخَلَ يَنْخُلُ، وَنَخَرَ يَنْخُرُ؟.

ولم جاز: اسْتَبْرَأَ يَسْتَبْرِئُ، وَأَبْرَأَ يُبْرِئُ، وَانْتَرَعَ يَنْتَرِعُ، ولم يَجْزِ الْفَتْحَ لحرف الحلق؟.

ولم جاز: صَبَحَ يَصْبُحُ، وَقَبَحَ يَقْبُحُ، وَضَخَمَ يَضْخُمُ، وَمَلَأَ يَمْلَأُ، وَقَمَّؤُ يَقْمُؤُ^(٥)، وَضَعُفَ يَضْعَفُ، ولم يَجْزِ الْفَتْحَ فِي شَيْءٍ مِنْ (فَعْلٌ يَفْعُلُ)^(٦)؟ وَهَلَا جاز فِي مَلَأَ الْفَتْحَ؟.

ولم وَجِبَ لـ (فَعْلٌ) ضَرْبَانِ فِي الْمَضَارِعِ، وَلَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ؟.

(١) نغرت القدر: غلت.

ينظر: المحيط (نغر) ٥ / ٦٤، والصَّحاح (نغر) ٢ / ٨٣٣.

(٢) فِي (د): لعب يلعب.

ولغب يلغب لغوباً: تعب وأعيا، ولغبت على القوم. أنشدت، ولغب بسهم: رآه اللُّغَاب.

ينظر: الأفعال للسَّرْقَسْطِي (لغب) ٢ / ٤٢١، وتهذيب الصَّحاح (لغب) ١ / ٩١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ١٠٣.

(٤) مخض يَمْخُضُ مِنْ بَابِ قَتَلَ، وَفِي لُغَةٍ مِنْ بَابِ ضَرَبَ، وَهُوَ تَحْرِيكُ اللَّيْنِ لِإِخْرَاجِ زَبْدِهِ.

ينظر: الأفعال لابن القوطيَّة (مخض) ٣٥٣، والمصباح المنير (مخض) ٢ / ٥٦٥.

(٥) قموء يَقْمُوءُ: صَغُرَ وَذَلَّ.

ينظر: الصَّحاح (قماً) ١ / ٦٦، والأفعال للسَّرْقَسْطِي (قماً) ٢ / ٩٠.

(٦) ينظر: الكتاب ٤ / ١٠٤.

❖ الجواب:

الذي يجوز في (يَفْعَل) من (فَعَلَ) فتح العين؛ لوقوع^(١) حرف الحلق لاماً أو عيناً^(٢). ولا يجوز مثل ذلك فيما عداه من (فَعُلْ يَفْعُلْ)^(٣)، ولا غيره؛ لأنَّه لما كان (يَفْعَل) من فِعْلٍ يتصرَّف على وجهين: (يَفْعُلْ) و(يَفْعُلْ) - صلح تصرُّفه على وجه ثالث؛ لأنَّه موضع تصرُّف^(٤). وإجراء الشَّيء على ما يقتضيه موضعه إجراء له على حقِّه، كالذي يُوجز في موضع الإيجاز، ويُطب [٢٦٦/أ] في مواضع الإطناب. فكلَّمًا لزم طريقة واحدة في الحركة فإنَّه لا يُغيَّر؛ لضيق الأمر فيه، وكلَّ ما تصرَّف فالأمر يتَّسع في تصرُّفه بما ليس فيه مثل ذلك.

وحروف الحلق إنَّما جاز أن تفتح العين في هذا الموضع للخفة، وتعديل الحروف بما لا يخلُّ بالكلام، وذلك أنَّ حروف الحلق ثقلت؛ لبعدها مخرجها^(٥)، فطلب في ذلك أخفُّ الحركات فيما بُعد متناوله، مع تعديل الحروف؛ لمشاكلة^(٦) الألف (والحركة)^(٧) التي هي منها لحروف الحلق، فجمع ذلك الخفة والتَّعديل من غير إخلال على ما بيَّنَّا.

وحروف الحلق سبعة أحرف فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف، وأوسطها مخرجاً: العين والحاء، وأدناها إلى الفم: الغين والحاء^(٨).

(١) في (ف): بوقوع.

(٢) ينظر: الكتاب ١٠١/٤، وشرح الأصول ٢٥٦.

(٣) في شرح الأصول ٢٥٧: "وحكم فَعُلْ يَفْعُلْ امتناع فتح العين لحرف الحلق؛ لأنَّه يلزمه أمر واحد من غير اشتراك كما لزم ما لحقته الزوائد".

(٤) ينظر: الكتاب ١٠١/٤، وشرح الأصول ٢٥٧.

(٥) ينظر: شرح الأصول ٢٥٦.

(٦) في (ف): بمشاكلة.

(٧) في الأصل (د): فالحركة، والتَّصويب من (ف).

(٨) ينظر: الكتاب ٤٣٣/٤، وشرح الأصول ٢٥٧.

وعلى هذا الترتيب يكون الأحقُّ بفتح العين: الهمزة والهاء، ثمَّ العين والحاء، ثمَّ الغين والحاء، فتقول: قرأَ يَقْرَأُ، وَجَبَهُ يَجِبُهُ، وَنَفَعَ يَنْفَعُ، وَمَنْحَ يَمْنَحُ، وَنَسَخَ يَنْسَخُ، وَفَرَعَ [يَفْرَعُ]^(١)، فهذا لما كان حرف الحلق فيه لامًا^(٢).

وتقول: سَأَلَ يَسْأَلُ، (وَذَهَبَ)^(٣) يَذْهَبُ، وَبَعَثَ يَبْعَثُ، وَنَحَلَ يَنْحَلُ، وَفَغَرَ يَفْغَرُ، وَذَخَرَ يَذْخَرُ، فهذا لما كان حرف الحلق فيه في موضع العين.

وتقول: بَرَأَ يَبْرُؤُ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ، وَنَزَعَ يَنْزِعُ، وَرَجَعَ يَرْجِعُ، وَنَضَحَ يَنْضَحُ، فكلُّ هذا جاز؛ لأنَّه على الأصل فيما لا يتباعد^(٤) مما جاء على التَّخْفِيف. (فالقِيَاس على ما جاء على التَّخْفِيف)^(٥)؛ لأنَّه الْمُطَرَّد الأكثر. فأما ما جاء على الأصل، وغلب عليه في الاستعمال لفظ الأصل دون غيره - فلا يحسن الخروج عنه، نحو: شَعَرَ يَشْعُرُ^(٦).

وتقول فيما جاء على الأصل: زَارَ يَزِيرُ، وَنَامَ يَنْئِمُ، وَهَقَّ يَنْهَقُ، وَنَهَتْ يَنْهَتْ^(٧).

وقياس هذا الباب الذي يُطلب فيه التَّخْفِيف إذا قُرِب من الأصل، ولم^(٨)

(١) زيادة من المسائل.

(٢) لم يذكر جميع الأمثلة التي ذكرها في المسائل. وينظر: شرح الأصول ٢٥٦.

(٣) في الأصل و(د): فذهب، والتَّصْوِيب من (ف).

(٤) في شرح الأصول ٢٥٦: "والإجراء على الأصل على ثلاث مراتب في هذا الباب: فالأبعد إلى الحلق الأقل في الإجراء على الأصل، والأقرب إلى الفم أكثر منه، والأوسط معتدل بين الأمرين في القلَّة والكثرة".

(٥) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٦) اقتصر على (يَشْعُرُ)، ولم يذكر بقية الأمثلة التي ذكرها في المسائل. وينظر: شرح الأصول ٢٥٦.

(٧) لم يذكر بقية الأمثلة التي ذكرها في المسائل. وينظر: السَّيرافي النَّحوي ٢٧١.

(٨) في (ف): فلم.

يتفاوت ما^(١) بينهما في المنزلة، أن يجوز كل واحد منهما لما له مما يقتضي صحّة الحكم فيه [٢٦٦/ب]^(٢). فلمّا كان الأصل له قوّة فيما يقتضيه، ممّا يستمرّ الكلام عليه، وإن كان^(٣) التّعديل والتّخفيف له حقّ يقتضيه فيما ثقل ممّا لا يتباعد عن الأصل؛ لأنّه بحركة بدل حركة - جاز الوجهان، وجرى على شبه عَضُد وعَضُد، وكَتِف وكَتِف^(٤).

وأما ما ثقل جدّاً فخارج عن هذا الحكم، على نحو ثقل حرفين مخرجهما واحد، فجرى مجرى مشي المُقَيّد في رفع اللّسان وردّه إلى موضعه، فهذا يثقل جدّاً، فلا يجوز فيه إلّا التّغيير بالتّخفيف^(٥)، كقولك: يَرْدُدُ في يَرْدُ. فهذا لا يجوز في الكلام، وإن كان هو الأصل؛ لأنّه يثقل بحرف يتردّد اللّسان به في موضعه، وليس كذلك إذا (أُدغم)^(٦)؛ لأنّه يصير كحرف واحد، من أجل أن اللسان يرتفع له رفعة واحدة، ولو أظهر لارتفع له رفعتين، فثقل جدّاً. فمثل هذا يجب أن يُرفض فيه الأصل، وليس كذلك ما لم يكن فيه إلّا وضع حركة مكان حركة، فتقول: استَبْرَأَ يَسْتَبْرِئُ، فلا يجوز الفتح من أجل^(٧) حرف الحلق؛ لأنّه ليس موضع تصرّف في الحركات^(٨).

وكذلك: (فَعْل يَفْعُل) ليس فيه إلّا وجه واحد، فلم يصلح أن يجري

(١) في (ف): فيها.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٠٢، وشرح المسكوري ٤٥.

(٣) في (ف): وكان.

(٤) ينظر: الغرر المثلثة ٤٨٠، ٥١١.

(٥) في (ف): للتّخفيف.

(٦) في الأصل و(د): أذعم. والتّصويب من (ف).

(٧) في (ف): لأجل.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/ ١٠٢، والسّيرافيّ النّحويّ ٢٦٦.

مجرى ما له وجهان: (يَفْعِل) و(يَفْعُل)؛ لأنَّ الخروج إلى (يَفْعُل) للتَّخفيف^(١) بالوجه الذي بَيَّنَّا كَالخروج من (يَفْعُل) إلى (يَفْعِل)، فهذا مُشاكل حسن، وعلى ذلك كلام العرب، يقولون: مَلَأَ يَمْلَأُ، وَقَمَّوْا يَقْمُوْا، وَضَعُفَ يَضْعُفُ، وَصَبَحَ يَصْبَحُ^(٢).

وإنَّما وجب لـ(فَعَلَ) ضربان في المضارع؛ لأنَّه أقوى الأبنية الثلاثة؛ لحفَّته بالفتحة، وكان بذلك أكثر في الكلام من (فَعِلَ) و(فَعُلَ)^(٣).



(١) في (د): بالتَّخفيف.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٠٣، والسَّيرافي النَّحوي ٢٧١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١٠٣، والتَّعليقة ٤/١٦٠، واقتطاف الأزاهر ٤٥.

باب حروف الحلق التي تقع في موقع الفاء من الفعل^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في حروف الحلق التي تقع في الفاء من الفعل
[٢٦٧/١] ممَّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في حروف الحلق التي تقع في موضع الفاء من الفعل؟ وما
الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم خالف حكمها في هذا الموقع حكمها في
(موقع)^(٣) اللام والعين؟ ولم جاز: أَمَرِيأَمُرُّ، وَأَكَلَ يَأْكُلُ، وَأَبَقَ يَأْبُقُ^(٤)، وَأَفَلَ
يَأْفُلُ، ولم يَجْزِ فتح العين لحرف الحلق؟ وما وجه تشبيهه بالإدغام^(٥)؟ وهل ذلك
لأنَّ الأوَّل تغيير للثاني، ولا يُغَيِّرُ الثاني الأوَّل إلا على طريق النَّادر؟ وما وجه
اعتلاله بقرب جوار العين من اللام بما يطرق عليه التَّغيير لحرف الحلق كما يتغيَّر
به لو كان في موقع العين، وليس كذلك الفاء؛ لأنَّها ساكنة، وليس يُطلب بعد
السُّكون ما هو أخفُّ منه؟.

وما وجه قولهم: أَبَى يَأْبَى^(٦)؟ ولم جاز على وجهين: تشبيهه بقرأ يَقْرَأُ،
وحمله على حَسِبَ يَحْسِبُ؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما هذه الحروف فيه فاءات".

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٥٤ (بولاق)، ٤/ ١٠٤ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) طمس بعضها في الأصل، وأثبتها من (د).

(٤) أَبَقَ العبد يَأْبُقُ: هرب عن مولاه.

ينظر: الأفعال لابن القوطيَّة (أبق) ٢١٠، والصَّحاح (أبق) ٤/ ١٤٤٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٠٥.

(٦) لم يُسمع فيه إلا فتح العين في الماضي والمضارع معًا.

ينظر: بغية الآمال ٧٠، واقتطاف الأزاهر ٥٧.

وما وجه قولهم: جَبَى يَجْبِي^(١)، وَقَلَى يَقْلَى^(٢)؟ وما وجه اعتلاله في أَبِي
يَأْبَى بقولهم: وَعَدُّه، وَمُضْجَع^(٣)؟.

وما وجه قول بعضهم: عَضَضْتُ تَعْضُّ^(٤)؟ وهل يجوز على الوجهين
كما جاز: أَبِي يَأْبَى؟.



(١) يجوز فيه: جَبَى يَجْبِي، وجَبَا يَجْبُو؛ لأنه بالواو والياء، يقال: جَبَا الماء في الحوض جَبْوًا وجَبِيًّا.

ينظر: الأفعال للسَّرْقَسْطِيّ (جبا) ٢/٢٧٩، والمخصَّص ١٤/٢١١.

(٢) في بغية الآمال ٧٠: "قَلَى يَقْلَى من البغض".

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١٠٦.

(٤) في شرح الشَّافِيَةِ للرَّضِيِّ ١/١٥٤: "وحكى سيبويه وأبو عبيدة عَضَضْتُ تَعْضُّ، والمشهور
عَضَضْتُ بالكسر".

باب المعتلّ في حروف الحلق^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في المعتلّ الذي فيه حروف الحلق ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في المعتلّ الذي فيه حروف الحلق؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم خالف حكم اللّام حكم العين في هذا الباب، فجرى في العين على قياس نظيره ممّا ليس فيه حرف الحلق، كما جرى المضاعف على ذلك، ولم يجب مثل هذا في لام الفعل؟ ولم جاز: شَأى يَشَأى^(٣)، ومَحَى يَمْحَى، وصَغَى يَصْغَى ونَحَى يَنْحَى؟.

ولم كان باب بَهْو يَبْهَوُ^(٤) أحقّ بالصّحّة من غيره؟ ولم جاز: مَحَا يَمْحُو، وصَغَا يَصْغُو، وزَهَاهُم الّآل^(٥) يَزْهَوُهُم، ونَحَا يَنْحُو^(٦)، ورَغَا يَرْغُو، ودَعَا يَدْعُو؟ ولم كان المعتلّ [ب/٢٦٧] أحقّ بترك التّغيير لحروف الحلق؟ وما حكم المعتلّ العين؟ ولم جاز على قياس ما ليس فيه حرف الحلق؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما كان من الياء والواو".

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٥٤ (بولاق)، و٤/ ١٠٦ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) شَأى يَشَأى: سبق، وشَأني: سبقني.

ينظر: الأفعال لابن القوطيّة (شَأى) ١٠١، والمخصّص ١٤/ ٢١١.

(٤) بَهْو يَبْهَوُ: إذا ملأ العين جماله.

ينظر: الأفعال لابن القطّاع (بها) ١/ ١٠٠، وبغية الآمال ٩٨.

(٥) زَهَاهُم: رفعهم، والّآل: يشبه السّراب يرى أول النّهار وآخره.

ينظر: الصّحاح (أول) ٤/ ١٦٢٧، والأفعال للسّرقسطي (زها) ٣/ ٤٨١.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ١٠٧.

ولم جاز: جَاءَ يَجِيءُ، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَتَاهَ يَتِيهُ؟.

وما حكم المضاعف؟ ولم جرى على ما ليس فيه حرف الحلق؟.

ولم جاز: دَعَّ يَدْعُ، وَشَحَّ يَشُحُّ، وَسَحَّتِ السَّمَاءُ ^(١) تَسُحُّ وَتَسِحُّ ^(٢)؟.

ولم جاز في قول بعض العرب ^(٣): كَعَّ يَكْعُ ^(٤)؟ ولم كان يَكْعُ أجود؟ وما

وجه تشبيه يَكْعُ بقولهم: يَدْعُ، ولم يجوز ذلك في شيء من باب: جاءَ يَجِيءُ؟.

(١) سَحَّتِ السَّمَاءُ: صَبَّتِ المطر، وَسَحَّ الماء، أي سال من فوق.

ينظر: الصَّحاح (سَحَّ) ١/٣٧٣، وأساس البلاغة (سَحَّ) ٣٤١.

(٢) في الكتاب ٤/١٠٧: تَسُحُّ بِالضَّمِّ، وذكر السيرافي ١٦/٧ الوجهين .

(٣) في الكتاب ٤/١٠٧: "وزعم يونس أنهم يقولون:.....".

(٤) كَعَّ كُوعًا وكعاعة: نكص على عقبيه، وكَعَّ عن الأمر يَكْعُ كعاعة: إذا وقف عليه.

ينظر: التَّعليقات والنَّوادر ٣/١٢٣٤، والأفعال للسَّرقسطي (كَعَّ) ٢/١٦٨.

❖ الجواب عن الباب الأول:

الذي يجوز في (حروف الحلق التي تقع موقع الفاء من الفعل)^(١) إجراء حرف الحلق مجرى غيره من حروف المعجم، في أنه لا يُغَيَّر لأجله عين الفعل؛ لأنَّه يقع ساكنًا، والسَّاكن ضعيف لا يُغَيَّر لأجله غيره. ومع ذلك فإنَّه لما كان لا يُغَيَّر نفسه، وهو في موقع يضعف فيه التَّغْيِير - كان من أن يُغَيَّر ما جاوره أبعد. وليس كذلك اللَّام؛ لأنَّه في موضع يقوى فيه التَّغْيِير، وأيضًا؛ لأنَّه على قياس نظيره من الإدغام، يُغَيَّر فيه الأوَّل للثَّاني نحو: يَرُدُّ، و﴿قَالَتْ طَلَّافَةٌ﴾^(٢)، ولا يُغَيَّر الثَّاني للأوَّل في القياس المُطَرَّد الأكثر^(٣). وكلُّ هذه العلل تُوجب أن لا يُغَيَّر لحرف الحلق في موقع الفاء؛ لأنَّه^(٤) لا يجري مجراه في موقع العين واللَّام.

وتقول^(٥): أَمَرَ يَأْمُرُ، وَأَكَلَ يَأْكُلُ، وَأَبَقَ يَأْبِقُ، وَأَفَلَ يَأْفُلُ، فهذا على القياس الذي بَيَّنَّا^(٦). ووجه اعتلاله بقرب جوار العين من اللَّام أنَّه لما قرب جواره من حرف متحرِّك، يقوى فيه التَّغْيِير - (جاز أن يُغَيَّر؛ لقرب جواره من حرف قويٍّ على التَّغْيِير، ولم يجز تغييره)^(٧) لقرب جواره من حرف ضعيف على التَّغْيِير؛ لسكونه وبعده من الحرف الذي تتعاقب فيه العلامات للمعاني^(٨).

(١) في (ف): ذلك.

(٢) سورة الأحزاب: آية (١٣).

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٠٤، والتعليقة ٤/ ١٦١، وشرح الأصول ٢٥٦.

(٤) في (ف): فأنه.

(٥) في (ف): تقول.

(٦) في شرح الأصول ٢٥٧: "لأنَّ حرف الحلق وقع فاء، وإذا وقع فاء كان ساكنًا لا يثقل كثقله متحرِّكًا بالضمِّ والكسر".

(٧) ساقط من (د).

(٨) تتعاقب العلامات الإعرابية؛ لاختلاف المعاني، وهو رأي جميع النحويين إلا قطرًا.

وقولهم: أَيْ يَأْبَى شاذٌّ، ووجه جواز شذوذه [تشبيهه]^(١) بقرأ يَقْرَأُ من جهة [٢٦٨/١] الهمزة، إِلَّا أَنَّ مَوْقِعَهَا فِي يَقْرَأُ يَطْرُدُ بِهِ التَّغْيِيرُ، وَلَا يَكُونُ فِي يَأْبَى إِلَّا عَلَى النَّادِرِ.

ووجه آخر: أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ حَسِبَ يَحْسِبُ؛ لِأَنَّ الْعَدُولَ عَنْ (يَفْعَلُ) إِلَى (يَفْعِلُ) كَالْعَدُولِ عَنْ (يَفْعِلُ) إِلَى (يَفْعَلُ)، بَلْ هَذَا أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ أَخَفُّ^(٢).

وقولهم: جَبَى يَجْبِي، وَقَلَى يَقْلَى عَلَى حَسَبِ يَحْسِبُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ غَيْرُ الثَّانِي لِلأَوَّلِ فِي أَبَى يَأْبَى عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ، كَمَا يُغَيَّرُ ذَلِكَ فِي الْإِدْغَامِ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَعَدُّهُ فِي مَوْضِعِ وَعَدْتُهُ، وَمُضْجَعُ فِي مُضْطَجَعِ^(٣).

فَأَمَّا (قَوْلُ)^(٤) بَعْضِهِمْ: عَضَضْتُ تَعَضُّ، فَهُوَ يَجْرِي مَجْرَى أَبَى يَأْبَى؛ لِأَنَّ فِيهِ حَرْفَ الْحَلْقِ فِي مَوْضِعِ الْفَاءِ^(٥)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَقَوْلِهِمْ: جَبَى يَجْبِي.

= ينظر: الإيضاح في علل النحو ٦٩.

(١) زيادة من (ف).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٠٥، وشرح الأصول ٢٥٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١٠٥.

(٤) في الأصل و(د): قولهم. والتصويب من (ف).

(٥) في شرح الأصول ٢٥٨: "وجاز في قول بعضهم: عَضَضْتُ تَعَضُّ عَلَى أَنْ يَكُونَ كَحَسِبَ يَحْسِبُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَدَّ بِالْعَيْنِ لِأَنَّهَا فَاءٌ".

❖ الجواب عن الباب الثاني:

الذي يجوز في (المعتل الذي فيه حروف الحلق)^(١) إجراء اللّام على (التّغير)^(٢) لحروف^(٣) الحلق على قياس نظيره من غير المعتل، وذلك؛ لقوّة التّغير في اللّام، مع اقتضاء النّظير له. ولا يجوز مثل ذلك في موضع العين؛ لضعف موضع العين في التّغير، مع ضعف التّغير لحرف (الحلق)^(٤) في المعتل؛ لأنّ الاعتلال قد أغنى بالتّخفيف الذي فيه عن التّغير بحرف^(٥) الحلق. وسبيل المدغم كسبيل المعتل العين في أنّه لا يُعتدُّ بحرف الحلق فيها^(٦)، وتقول^(٧): شَأْيٌ يَشَأْيُ، وَمَحَى يَمْحَى، وَصَغَى يَصْغَى، وَنَحَى يَنْحَى^(٨)، فهذا على القياس الذي بيّنّا؛ لأنّ حرف العلة في موضع اللّام، وحرف^(٩) الحلق في موضع العين. وأمّا بهو ييهو فهو أحقُّ [بالصّحّة]^(١٠) ممّا لم يكن فيه حرف العلة؛ لأنّه يجري (فَعْلٌ يَفْعُلُ) في الصّحيح على ترك التّغير لحرف الحلق، مع أنّه أقوى من المعتل على ذلك، فالمعتل أحقُّ بترك التّغير^(١١).

وتقول: مَحَا يَمْحُو، وَصَغَا يَصْغُو، وَزَهَا يَزْهَوُ، وَنَحَا يَنْحُو،

(١) في (ف): ذلك.

(٢) في الأصل: اليغير، والتّصويب من (د) و(ف).

(٣) في (ف): بحرف.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) في (ف): لحرف.

(٦) ينظر: شرح السّيرافيّ ٧/١٦، وشرح الأصول ٢٥٨.

(٧) في (ف): تقول.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/١٠٦، وشرح السّيرافيّ ٧/١٦، وشرح الأصول ٢٥٨.

(٩) في (د): حروف.

(١٠) زيادة من (ف).

(١١) ينظر: الكتاب ٤/١٠٦، وشرح السّيرافيّ ٧/١٦.

فيجوز فيه: (يَفْعُل) على الأصل، و(يَفْعَل)؛ لأجل حرف الحلق^(١). فَأَمَّا دَعَا يَدْعُو، وَرَغَا يَرْغُو فعلى الأصل.

وتقول: [ب/٢٦٨] جَاءَ يَجِيءُ، وَبَاعَ يَبِيعُ، وَتَاهَ يَتِيهُ، فهذا على القياس الذي بَيَّنَّا؛ لأنَّ حرف العلة في موضع (العين)^(٢)، وحرف الحلق في موضع اللام.

وتقول: دَعَّ يَدْعُ، وَشَحَّ يَشْحُ، وَسَحَّتِ السَّمَاءُ تَسْحُ وَ(تَسْحُ)^(٣) فهذا على القياس الذي بَيَّنَّا؛ لسكون المضاعف فيه.

فَأَمَّا قول بعض (العرب)^(٤): كَعَّ يَكْعُ فعلى الشذوذ، وَيَكْعُ أجود على القياس. ووجه شذوذه تشبيهه بِيَدْعُ، من جهة أَنَّهُ يُفْتَحُ مع تغييره بالإدغام كما يُفْتَحُ يَدْعُ مع تغييره بالحذف^(٥)، ومع أَنَّهُ يظهر الإدغام في (فَعَلَتْ) و(فَعَلْنَ)^(٦) ونحوه، ولا يجوز مثل ذلك في باب جَاءَ يَجِيءُ؛ لأنَّه لا يظهر^(٧) المعتل فيه على الأصل في الكلام^(٨).

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٠٦، والمختصص ١٤/٢١١.

(٢) في الأصل و(د): العلة، والتصويب من (ف).

(٣) ساقط من (ف).

(٤) في الأصل: العرب فيه، والتصويب من (د) و(ف).

(٥) في شرح الأصول ٢٥٨: "فأما قولهم: كَعَّ يَكْعُ على الشذوذ، فلأنَّ العين في نيَّة حركة فاعملها معاملة المتحرَّكة، ويكْعُ أجود على الأصل والقياس في النظائر".

(٦) في (ف): فعلت.

(٧) في (د): يظهر.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/١٠٧، وشرح السيرافي ٧/١٦، والتعليقة ٤/١٦٤.

باب حروف الحلق التي في موضع العين^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في حروف الحلق التي في موضع العين ممّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في حروف الحلق التي في موضع العين؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم كُسرت فاء الفعل لأجلها في (فَعِل) و(فَعِيل)؟ ولم جاز في (فَعِل) أربعة أوجه، ولم يُجْز في (فَعِيل) إلّا وجهان؟ ولم غيّر لفظ الفعل في ذلك بنو تميم لأجل حرف الحلق، ولم يُغيّره أهل الحجاز؟ ولم جاز: شَهِد، وسَعِيد، ونَحِيف، ورَغِيف، وبَخِيل، وبَيْس؟ ولم جاز: شَهِد، وبَيْس، ولِعَب، ومَحَك^(٣)، ونَغِل^(٤) ورَحِم في الفعل، والاسم والصفة من قولك: رَجُلٌ لِعَبٌ، ومَحَكٌ وماضِعٌ لِهَمٍّ، ورَجُلٌ وِغْلٌ^(٥)، ورَجُلٌ جِئزٌ^(٦)، وهذا عَيْرٌ نَعِرٌ^(٧)، وهذا

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عيناً وكانت الفاء قبلها مفتوحة وكان فعلاً". ينظر: الكتاب ٢/ ٢٥٥ (بولاق)، و٤/ ١٠٧ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في مطبوعتي الكتاب ٢/ ٢٥٥ (بولاق)، و٤/ ١٠٨ (هارون): ضَحَك، وفي شرح السّيرافي ٩/ ١٦: مَحَك. ورجل مَحَك: إذا كان لجوجاً عسر الخلق. ينظر: التّهذيب (محك) ٤/ ١١٥.

(٤) النّغل: فساد الأديم، ومنه قولهم: فلان نغل إذا كان فاسد النّسب.

ينظر: الجُمهرة (نغل) ٣/ ٩٦٠، وتّهذيب الصّحاح (نغل) ٢/ ٦٩٨.

(٥) في مطبوعتي الكتاب ٢/ ٢٥٥ (بولاق)، و٤/ ١٠٨ (هارون): رجل وعك، وفي شرح السّيرافي ٩/ ١٦: رجل وغل. ورجل وغل: إذا دخل على القوم في شراهم من غير أن يدعى.

ينظر: الصّحاح (وغل) ٥/ ١٨٤٤، والمخصّص ١٤/ ٢١٣.

(٦) رجل جئز: هو الذي يغصُّ بما يأكل.

ينظر: ديوان الأدب ٤/ ٢١٦، والمخصّص ١٤/ ٢١٣.

(٧) عَيْرٌ نَعِرٌ: صيَّاح. ينظر: المخصّص ١٤/ ٢١٣، وحياة الحيوان الكبرى ٢/ ١٧٩.

فِيخَذُّ؟.

ولمَ جاز: رَوْف ورَّؤوف، ولمَ يجوز فيه الضَّمُّ؛ لأجل حرف الحلق كما جاز الكسر؟ وما وجه اعتلاله ببعد الواو من الألف؟ وما نظير ذلك من قولهم: مَنْ مثلك؟ بالإدغام، ولا تقول: هَلْ مثلك فتُدغم؟. وما وجه [٢٦٩/أ] قول بعض العرب من بني تميم^(١): يَسَّ بتخفيف الهمزة من غير كسر؟ وما نظيره من شَهد؟.

وما وجه قول بعضهم: مَغِيرَة وَمَغِير^(٢)؟ وما الفرق بين هذا وبين الكسر في هذا الباب؟ ولمَ حمله على إتباع الكسر: (الكسر)^(٣) فقط كما قالوا: مِنْتِن، وَأَنْبُوك، وَأَجُوءُك؟.

وما وجه قول بعضهم: إِحِبُّ، وَيَحِبُّ^(٤) كما قالوا: يَبُي بمنزلة مِنْتِن؟ ولمَ جاز فيه على الشذوذ كما جاز: يا الله، ولمَ يجوز: يا الرجل^(٥)؟ وهَلَّا جاز الإتباع؛ لأجل حرف الحلق [في]^(٦) أَجِيَّ وَيَجِيَّ كما يَحِبُّ وإِحِبُّ؟ فما الفرق بينهما؟.

(١) نسبها سيبويه ١٠٩/٤ لبعض العرب.

(٢) كذا في الأصل. وفي (د)، وشرح السَّيرافي ١٦/١١: مَغِيرَة وَمَغِيرَة، وفي طبعتي الكتاب ٢٥٥/٢ (بولاق)، و١٠٩/٤ (هارون): مَغِيرَة وَمَعِين.

(٣) ساقط من (د).

(٤) في الكتاب ١٠٩/٤: إِحِبُّ وَنَحِبُّ وَيَحِبُّ.

(٥) بعدها في الكتاب ١٠٩/٤: "وقالوا: لَيْسَ ولم يقولوا: لاس فكذلك يَحِبُّ، ولم يجيء على أفعلت، وجاء على ما لم يستعمل كما أَنَّ يدع ويذر على ودعت ووذرت، وإن لم يستعمل، وفعلوا هذا بهذا؛ لكثرة في كلامهم". وينظر: شرح الأصول ٢٥٩.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

❖ الجواب:

الذي يجوز في (حروف الحلق التي في موضع العين)^(١) إجراء (فَعَل) بها على أربعة أوجه مُطَرَّدة: (فَعِل)، و (فَعِل)، و (فَعِل)، و (فَعِل) كقولك: شَهِد، وشَهِد، وشَهِد، وإجراء (فَعِيل) على وجهين: (فَعِيل) و (فَعِيل)، والعلّة في ذلك أنّ حروف الحلق لما ثقلت بُعِدَ متناولها - طُلب التّخفيف فيها بما لا يخلُّ بالكلمة، فكان بالإتباع لما امتنع الفتح من جهة التباسه بـ (فَعِل) الذي هو أصل في بابه، فجاز لذلك: (فَعِل)^(٢). وأمّا^(٣) من قال: (فَعِل) فإنّما جاز؛ لأنّه الأصل، و (فَعِل) بالإتباع^(٤) في حرف الحلق، و (فَعِل) للتّخفيف بعد الإِتباع، و (فَعِل) بالتّخفيف من الأصل، كقولك في كَبَد: كَبَد^(٥). والإِتباع مذهب بني تميم، والأصل مذهب أهل الحجاز^(٦). والفعل والاسم والصفة في ذلك سواء، والعلّة واحدة، فتقول: شَهِد، وسَعِيد، ورَغِيف، وبِخِيل، وبِئْس، فهذا على الأصل الذي بيّنّا. وكذلك: شَهِد، وبِئْس^(٧)، ولَعِب، ومَحَك، ونِغِل، ورِحِم كُلُّ [ذلك]^(٨) في الفعل.

(١) في (ف): ذلك.

(٢) قال السّيرافي ١٠/١٦: "وكان أيضاً يقع لبس بين ما أصله فَعَل وبين ما أصله فَعِل، وكُسِر الأوّل إِتباعاً للثّاني، ولأنّ الكسر قريب من الفتح، والياء تشبه الألف، وأتبعوا الأوّل في الكسر الثّاني، كما يتبعون الأوّل الثّاني في الإدغام".

(٣) في (ف): فأمّا.

(٤) في (ف): للإِتباع.

(٥) في (ف): للتّخفيف.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/١٠٧، وشرح الأصول ٢٥٩.

(٧) قال السّيرافي ١٠/١٦: "وعامّة العرب قالوا في نَعَم وبِئْس بكسر الأوّل، كأنّهم اتّفقوا على لغة بني تميم ثم اسكنوا الثّاني".

(٨) زيادة من (ف).

وَأَمَّا الصِّفَةُ^(١) فَقَوْلُكَ: رَجُلٌ لِعِبٍ، وَمِحْكٌ، وَمَاضِغٌ لِهِمْ، وَرَجُلٌ جِئَزٌ. وتقول في الاسم: فِخْذٌ.

وَأَمَّا رَوْفٌ، وَرَعُوفٌ فَلَا إِتْبَاعَ فِيهِ بِحَرْفِ الْحَلْقِ؛ مِنْ أَجْلِ بُعْدِ الْأَلْفِ مِنْ^(٢) الْوَاوِ، وَبُعْدِ الْفَتْحَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ [٢٦٩/ب] الْأَلْفِ مِنَ (الضَّمَّةِ)^(٣) الَّتِي هِيَ مِنَ الْوَاوِ. فَلَمَّا بَعُدَتْ مِنْهَا لَمْ يَجْزْ أَنْ تَقُومَ^(٤) مَقَامَهَا كَمَا جَازَ [أَنْ]^(٥) تَقُومَ الْكُسْرَةُ مَقَامَ الْفَتْحَةِ، فَلَيْسَ فِي الضَّمِّ إِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْأَصْلُ. وَنَظِيرُ ذَلِكَ: مَنْ مِثْلُكَ بِالْإِدْغَامِ، وَلَا يَجُوزُ: هَلْ مِثْلُكَ بِالْإِدْغَامِ؛ لِأَنَّ النَّونَ أَقْرَبَ إِلَى الْمِيمِ بِالْغَنَةِ الَّتِي فِيهَا وَالْمَخْرَجِ الْمُقَارِبِ لَهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ اللَّامُ.

فَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: يَيْسَ بِتَخْفِيفِ الْهَمْزِ^(٦) وَامْتِنَاعِهِ مِنْ بَيْسٍ؛ فَلَأَنَّهُ اِكْتَفَى بِتَخْفِيفِ الْهَمْزِ^(٧) مِنْ تَخْفِيفِ الْإِتْبَاعِ^(٨).

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: مَغِيرَةٌ وَمَغِيرٌ فَبِمَنْزِلَةِ مِثْنَيْنِ، فِي أَنَّهُ إِتْبَاعٌ لَا بِحَرْفِ^(٩) الْحَلْقِ، وَهُوَ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ^(١٠).

(١) في (د): المنية.

(٢) في (د): مع.

(٣) في الأصل و(د): الشبه، والتصويب من (ف).

(٤) في (ف): يقوم.

(٥) زيادة من (ف).

(٦) في (د) و(ف): الهمزة.

(٧) في (ف): الهمزة.

(٨) قال الهسكوري ٥٤: "لأنَّ الكسرة كانت لأجل حرف الحلق، وقد ذهب الكسرة المتبعة، بل قد ذهب حرف الحلق بأسره، لكنَّه لَمَّا كَانَ ذَاهِبًا عَارِضًا لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ.

(٩) في (ف): لحرف.

(١٠) ينظر: الكتاب ٤/١٠٨، وشرح الأصول ٢٥٩، وشرح الهسكوري ٥٥.

وكذلك (أُنْبِؤْكَ) ^(١)، وأَجْوِئُكَ، ليس على قياس الباب في حرف الحلق؛ لأنَّ هذا الباب (قد) ^(٢) اقتضاه ما ذكرنا من الحروف البعيدة المتناول في الموقع ^(٣) الذي يقتضي الإتيان لأجلها، وليس كذلك (هذا) ^(٤).

وقول بعض العرب: إِحِبُّ وَيَحِبُّ فَإِنَّمَا ^(٥) جاز؛ لأنَّه موضع تغيير على الشُّذُوز، فشاكل ذلك تغيير آخر على الشُّذُوز. ونظيره يَبْئَى جاء على أَبَى يَأْبَى. ومنه يا الله [اغفر لي] ^(٦) لما لزمته هذه الألف مع اللام هذا الاسم، وكانت عوضاً من الهمزة - جاز أن تَثَبَّتْ في النداء مع (يا). فلما ثبتت خالفت حالها في سائر الكلام؛ لأنَّه موضع تغيير يخصُّ هذا الاسم، فلا تذهب منه الألف واللام في النداء، فلما ثبت له هذا اقتضى ثبوت الهمزة؛ لأنَّه موضع تغيير إلى تصديره ثابتاً في النداء كما ثبتت الحروف الأصول، فلم تذهب ألف الوصل؛ هذه العلة على هذا التنزيل ^(٧). فكذلك قياس يَحِبُّ لما شذَّ بمجيئه ^(٨) على (فَعِلْتَ)، فكان موضع تغيير - غَيْرٌ للإتيان؛ لخروجه عن الأصل الذي يُطالب بسلامة لفظه ^(٩).

(١) في الأصل و(د): أُنْبِؤْ، والتَّصْوِيب من (ف).

(٢) ساقط من (ف).

(٣) في (ف): الموضع.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) في (ف): إِنَّمَا.

(٦) زيادة من (ف).

(٧) قال السَّيرافي ١٣/١٦: "وليس من كلامهم نداء ما فيه الألف واللام، ولا يقطعون ألف الوصل، فلما قالوا: يا الله، فنادوا ما فيه الألف واللام، قطعوا الألف، فخرجوا عن نظائره".

(٨) في (ف): طجيئه.

(٩) ذكر السَّيرافي ١٢/١٦ في يجب قولين:

أحدهما: ما قال سيبويه أن أصله حَبَّ، وإن لم يستعمل حَبَّ.

فَأَمَّا أَجِيءٌ وَيَجِيءٌ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا ^(١) عَرَضَتْ هَذِهِ الْحَرَكَةُ فِي الْحَرْفِ [أ/٢٧٠]، وَالْأَصْلُ فِيهِ السُّكُونُ، وَالْحَرَكَةُ الْعَارِضَةُ لَا تَقْوَى عَلَى التَّغْيِيرِ كَمَا تَقْوَى الْحَرَكَةُ الْأَصْلِيَّةُ فِي (فَعِل) وَ(فَعِيل)، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ قِيَاسِ نَظَائِرِهِ، كَمَا خَرَجَ يَحِبُّ عَنْ قِيَاسِ نَظَائِرِهِ، فَلَمْ يَكُنْ مَوْضِعَ تَغْيِيرٍ عَنْ حَدِّ النَّظِيرِ، فَلَمْ يَحْتَمِلِ التَّغْيِيرَ عَلَى طَرِيقِ الشُّدُودِ، كَمَا احْتَمَلَهُ إِحِبُّ وَيَحِبُّ ^(٢)، فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْإِجْرَاءُ عَلَى الْأَصْلِ ^(٣).



= والآخر: قال غيره: يَحِبُّ بالكسر أصله يُحِبُّ من قولنا: أَحَبَّ يُحِبُّ.

(١) في (ف): لما.

(٢) ينظر: الكتاب ١٠٩/٤، وشرح السيرافي ٤٨٦/٤، والتعليقة ١٦٦/٤.

(٣) في شرح الأصول ٢٥٩: "ولا يجوز في أجيتك أن تتبع الهمزة الجيم لأمرين:

أحدهما: أنَّها في نيَّة سكون، فضعفت حركتها عن أن يتبعها غيرها.

والآخر: أنَّ الضَّمَّةَ في أجيتك ضَمَّةُ إعراب، وليست كالضَّمَّةِ في يُحِبُّ، لِأَنَّهَا ضَمَّةُ بِنَاءٍ، فَجَاز أَنْ يَعدَلَ عَنْهَا إِلَى يَحِبُّ مَعَ شُدُودِهِ".

باب الفعل المضارع الذي يُكسر أوَّلُه^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في الفعل المضارع الذي يُكسر أوَّلُه ممَّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في الفعل المضارع الذي يُكسر أوَّلُه؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم أُجري ذلك في (فَعَلَ)، وكلُّ ما أوَّلُه أَلِف الوصل في الماضي منه؟ وهل ذلك لِيُشاكل به ما تصرَّف منه في (فَعَلَ يَفْعَلُ)، من غير إخلال بالكلام؟ ولم خالف ذلك (أهل)^(٣) الحجاز، ففتحوا جميع ما كسره غيرهم^(٤)؟ وهل ذلك لحمله على الباب الأوسع في (يَفْعَلُ)، وحمله غيرهم على الباب الأقرب، فكلُّ قد طلب المشاكلة (بين النظائر، وإنَّما اختلفوا في الحمل على الباب الأوسع أو الأقرب؟ ولم كان الاختيار مذهب أهل الحجاز؟ وهل ذلك لأنَّه إذا تكافأ في طلب المشاكلة)^(٥)، وانفرد أحدهما - بأنَّه أخفُّ - كان أولى؟ ولم جاز: أنتِ تَعْلَمُ، وأنا إِعْلَمُ، ونحن نَعْلَمُ، وأنتِ تَشْقَى، وأنا إِنْخَشَى، ونحن نَخَالُ، وأنتِ تَعْضِينَ، وأنتنَّ تَعْضُضْنَ؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء، كما كسرت ثاني الحرف حين قلت: فَعَلَ".

ينظر: الكتاب ٢/٢٥٦ (بولاقي)، ٤/١١٠ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) ساقط من (د).

(٤) في الكتاب ٤/١١٠: "وذلك في لغة جميع العرب إلَّا أهل الحجاز". وقال أبو حيان في البحر المحيط ١/٣٨ عن لغة الكسر: "وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة... وقال أبو جعفر الطوسي: هي لغة هذيل".

(٥) ساقط من (د).

وهَلَا جاز في تَضَرَّبُ وَأَضَرَّبُ (ما) ^(١) جاز في تَعْلَمَ وإِعْلَمَ؟ وهَلَا شاكلوا بينهما بكسر الثاني في (يَفْعَل) كما كُسِرَ الثاني في (فَعِل)؟ وهل ذلك لأنَّ نقله من حركة إلى حركة لا ينقض البنية كما ينقضها من سكون إلى حركة؛ لقرب ما بين الحركتين، وبُعد ما بين السكون والحركة؟. [٢٧٠/ب]

وما حكم الياء في هذا الباب؟ ولم امتنعوا من كسرها في (يَفْعَل) على قياس نظائرها؟.

ولم جاز: أبى فانت تَبَى، وهو يَبَى؟ وهل ذلك لأنَّه جاء (يَفْعَل) منه على الماضي فيه (فَعِل) مغيرًا عن طريقته ^(٢)، فأشعر بذلك في يَبَى، بأن دَلَّ بالتَّغْيِير على أنَّه موضع تغيير؟ وما وجه تشبيهه بباب يَجِل؟ وهل ذلك من جهة أنَّ كلَّ واحد منهما موضع تغيير إلى (يَفْعَل)، إلَّا أنَّه في يَجِل لتقلب الواو ياءً بعلة ممكنة، وهو في يَبَى؛ للإيدان بأنَّه موضع تغيير في أبى يَأْبَى؟.

وما قياس ذلك من مُرَّة، وقول بعضهم أو مُرَّة؟ وهل علته لزوم التَّغْيِير مع كثرته في الكلام؟.

ولم جاز: تَسَعُ وَتَطَأُ، ولم يجز كسر التَّاء على قياس تَعْلَمَ وتَسْمَعُ؟ وهل ذلك لأنَّ الأصل فيه: (فَعِل يَفْعَل) مثل حَسِبَ يَحْسِبُ، إلَّا أنَّهم فتحوه؛ لحرف الحلق، فحُمِل على الأصل في (يَفْعَل) كما حُمِل يَأْبَى على الأصل في (يَفْعَل)؟ وما الدليل على أنَّ الأصل الفتح على مذهب أهل الحجاز في جميع ذلك ^(٣)؟ وهل يدلُّ رجوعهم إليه في (يَفْعَل) بالياء، وتركهم الإتيان في (فَعِل يَفْعَل)؟.

وما حكم مضارع وَجِل؟ ولم أجراه أهل الحجاز على يَوْجَل وتَوْجَل

(١) ساقط من (د).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١١١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١١١.

بالفتح في جميع المضارع، وخالف في ذلك غيرهم، فمنهم من يقول: يَجَل، ومنهم من يقول: يَجَل، ومنهم من يقول: يَجَل، ومنهم من يقول: يَجَل^(١) على أربعة أوجه؟ وما وجه كل واحد من هذه المذاهب؟.

ولم جاز: أنت تَسْتَغْفِر وتَحْرُنْجِم، وتَغْدُوْدِن، وأنا إِقْعَنْسِس؟.

ولم جرى (تَفَعَّلْتَ) و (تَفَاعَلْتَ) و (تَفَعَّلْتَ) مجرى ما أوله ألف الوصل؟ وما دليله من فتح الياءات في (يَفْعَل)؟.

ولم جاز: تَقَى الله رجل وأنت تَتَقَى الله؟.

وما حكم: (فَعُلْ يَفْعُلْ)^(٢)؛ ولم لا يجوز فيه الإتيان كما جاز في (فَعِلْ يَفْعِلْ)؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٣.

❖ الجواب:

الذي يجوز في (الفعل المضارع الذي يُكسر أوَّلُه) ^(١) إجراؤه في (فَعَلَ) على كسر أوَّل المضارع، وفي [٢٧١/أ] كلُّ ما أوَّلُه ألف الوصل في الماضي ^(٢)، وذلك؛ للمشكلة من غير إخلال بالكلام. ولا يجوز مثل ذلك في (فَعَلَ)، ولا (فَعُلَ). أمَّا (فَعَلَ)؛ فلأنه مفتوح، وطلب المشكلة يردُّ إلى الفتح في (يَفْعَلُ)، وأمَّا (يَفْعُلُ) فلبعد موضع الضمَّة من موضع الفتحة، فلم يصلح أن يقوم مقامها ما بُعد منها كما صلح فيما قرب منها.

وأهل الحجاز يفتحون جميع ذلك على الأصل الذي قد اتَّفَقوا عليه في (فَعُلَ تَفْعُلُ)، وفي (فَعَلَ تَفْعَلُ). فأهل الحجاز شاكلوا به الباب الأوسع، وغيرهم ^(٣) شاكل به الأقرب ممَّا تصرَّف من لفظه. والاختيار مذهب أهل الحجاز، وعليه نزل القرآن ^(٤)؛ لأنَّه - مع استواء الأمر في طلب المشكلة - هو الأصل، وهو أخفُّ، وتقول: أنتِ تَعْلَمُ، وأنا إِعْلَمُ، ونحن نَعْلَمُ، وأنتِ تَشْقَى، وأنا إِخْشَى، ونحن نِخَال، وأنتِ تَعْضِينَ، وأنتِ تَعْضُضْنَ ^(٥)، كلُّ ذلك على قياس الأصل الذي بيَّنَّا.

فأمَّا تَضْرِبُ وأَضْرِبُ فليس فيه إلا الفتح؛ لأنَّه من (فَعَلَ). فإن قال قائل: فهلاً شاكلوا به كسر الثاني كما هو في (فَعَلَ)؟ قيل: لا يجوز ذلك؛ لأنَّ إخراج المتحرِّك إلى متحرِّك يقرب، وإخراج الساكن إلى متحرِّك يبعد،

(١) في (ف): ذلك.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٠، وشرح السَّيرافي ١٦/ ١٤.

(٣) في (ف): خبرهم.

(٤) ذكر اللَّبلي في بغية الآمال ١٥٣، بعض القراءات القرآنيَّة التي جاءت بكسر أحرف المضارعة.

وينظر: مختصر الشَّواذ ١، والمحتسب ١/ ٣٣٠.

(٥) قال السَّيرافي ١٦/ ١٤: "لأنَّ خالَ فَعِلَ أصله: خَيلَ، وعَضَّ أصله: عَضَضْتُ".

فطلبت المشاكلة بما يقرب، ولم تُتطلب بما يبعد^(١).

وأما الياء في (يَفْعَل) فبالفتح على القياس الأوسع باتِّفاق؛ لثقل الكسرة على الياء. فأما أَبَى وأنت تَسْبَى، فجاء بالكسر على أصل (مهمّل)^(٢)؛ لأنَّ الأصل أَبَى يَأْبَى، ولكنه مهمّل في الماضي^(٣). وأما (قولهم)^(٤): يَسْبَى [بكسر الياء]^(٥)؛ فلإشعار بالكسر المهمّل في النظائر على الأصل المهمّل في هذا الحرف^(٦)، وحُمِل على باب يَنْجَل، فاتَّفَق الحكم فيه، واختلفت العلّة، إذ كان يَنْجَل إنّما هو لتقلب الواو المنكّرة^(٧) في هذا الموضع بأمر لازم^(٨)، وهو في يَسْبَى؛ للإشعار بالأصل المهمّل في (فَعِل) من يَأْبَى.

وقياس ذلك مُرّه، وفي قول بعضهم: أُوْمُرّه، وذلك أنّه لما أهمل الأصل الذي (هو)^(٩) اجتماع الهمزتين في أُوْمُرّه - حُسِنَ^(١٠) ذلك على الحذف [٢٧١/ب]؛ للتخفيف في [مُرّه؛ لِيُوْذَنَ]^(١١) بأنّه على أصل مُغَيَّر مع كثرة الاستعمال له. فكَذلك يَسْبَى يُؤْذَن ذلك بأنّه على أصل مهمّل كما يُؤْذَن مُرّه أنّه على أصل مُغَيَّر عن مهمّل.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٠، والأصول ٣/ ١٥٦، وشرح السّيرافي ١٦/ ١٤.

(٢) في الأصل و(د): المهمّل، والتّصويب من (ف).

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٠، وشرح عيون سيبويه ٢٦٣.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) زيادة من (ف).

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٠، وشرح عيون سيبويه ٢٦٣، وبغية الآمال ١٥٣.

(٧) في (د) و(ف): المتكرّرة.

(٨) أي قلب الواو ياء من أجل الكسر. ينظر: شرح الهسكوري ٥٩.

(٩) ساقط من (ف).

(١٠) في (ف): جسر.

(١١) طمست في الأصل، وبياض في (د)، وأثبتّها من (ف).

وَأَمَّا تَسْعُ وَتَطَأُ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْكُسْرُ، وَإِنْ جَرَى فِي الْكَلَامِ عَلَى وَسِعَ يَسْعُ،
وَوَطِئَ يَطَأُ؛ لِأَنَّهُ جَاءَ عَلَى حَسَبِ يَحْسِبُ، وَلِذَلِكَ^(١) ذَهَبَ الْوَاوُ كَمَا تَذْهَبُ
مَنْ يَعِدُ، ثُمَّ فَتَحَ لِأَجْلِ حَرْفِ الْحَلْقِ^(٢). فَلَمَّا جَاءَ عَلَى مُهْمَلٍ عُوْمِلَ بِمَا يَقْتَضِيهِ
الْأَصْلُ الْمُهْمَلُ مِنَ الْفَتْحِ كَمَا أَنَّ تَبَيَّنَ لَمَّا جَاءَ عَلَى أَصْلٍ مُهْمَلٍ [عُوْمِلَ]^(٣) بِمَا
يَقْتَضِيهِ ذَلِكَ الْأَصْلُ مِنَ الْكُسْرِ. وَالْأَصْلُ فِي جَمِيعِ هَذَا الْبَابِ الْفَتْحُ، وَدَلِيلُهُ^(٤)
رَجُوعُ الْجَمِيعِ إِلَيْهِ فِي الْيَاءِ، وَإِجْرَاؤُهُمْ (فَعُلَ يَفْعُلُ) عَلَيْهِ لَمَّا بَعُدَتْ الضَّمَّةُ مِنْ
مَوْضِعِ الْفَتْحَةِ^(٥).

وَأَمَّا مُضَارِعٌ وَجَلَّ فِي جَرِيهِ أَهْلُ الْحِجَازِ عَلَى قِيَاسِ سَمِعَ يَسْمَعُ،
فَيَقُولُونَ: يَوْجَلُ وَتَوْجَلُ. وَأَمَّا غَيْرُهُمْ فَيَخْتَلِفُ مَذْهَبُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ:

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: تَيَجَلَّ وَتَوْجَلَّ عَلَى قِيَاسِ تَسْمَعُ وَتَسْمَعُ. وَمِنْهُمْ مَنْ
يَقُولُ: يَيَجَلَّ، فَيَقْلِبُ الْوَاوَ الْمُنْكَرَهَةَ^(٦) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى حَرْفِ (أَخَفَّ)^(٧)
مِنْهَا، وَأَقْرَبُ إِلَيْهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَاجَلَّ، فَيَقْلِبُهَا إِلَى الْأَلْفِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ
فِيهِ التَّخْفِيفُ، مِنْ غَيْرِ إِخْرَاجٍ إِلَى حَرْفٍ مُنَافِرٍ، إِذْ كَانَتْ الْأَحْرَفُ
[الثَّلَاثَةُ]^(٨): الْوَاوُ، وَالْيَاءُ، وَالْأَلْفُ، مُتَنَاسِبَةً بِالْمَدِّ وَاللَّيْنِ. وَمِنْهُمْ مَنْ
يَقُولُ: يَيَجَلَّ، فَيَكْسِرُ، وَيَأْتِي بِالْحَرَكَةِ الْمَهْمَلَةِ الَّتِي كَانَتْ هِيَ الْأَصْلُ فِي النَّظَائِرِ؛

(١) فِي (ف): كَذَلِكَ.

(٢) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّعْلِيقَةِ ٤/ ١٦٩: "وَلَوْ كَانَ فَعُلَ يَفْعُلُ لَصَحَّتِ الْفَاءُ كَمَا صَحَّتْ فِي يَوْجَلَّ
فَقُلْتُ: يَوْسَعُ."

(٣) زِيَادَةُ مِنْ (ف).

(٤) فِي (ف): دَلِيلُ.

(٥) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/ ١١١، وَشَرْحُ عَيُونِ سَيْبَوِيهِ ٢٦٣، وَشَرْحُ الْمُسْكُورِيِّ ٥٩.

(٦) فِي (د): الْمُنْكَرَهَةُ.

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ(د): أَحْرَفُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٨) زِيَادَةُ مِنْ (ف).

لتنقلب الواو بأمر لازم. فهذه أربعة أوجه قد بينّا العلل^(١) فيها^(٢).

وتقول: أنت تَسْتَغْفِرُ، وَتَحْرَنْجُمُ، وَتَغْدُوْدُنُ، وأنا إِقْعَنْسِسُ، فتكسر جميع ذلك على الأصل الذي بينّا^(٣).

وَتُجْرِي (تَفَعَّلَتْ) و (تَفَاعَلَتْ) و (تَفَعَّلَتْ) مجرى ما أوّله ألف الوصل؛ لأنّ الأصل (فيه)^(٤) دخول ألف الوصل، إذ كان يجري على معنى (انفعل)^(٥) وطريقته، (وُتْفَحَ الياء في مضارعه كما يُفْتَحُ في كلِّ ما أوّله)^(٦) ألف الوصل^(٧).

وتقول: تَقَى اللهَ رَجُلٌ [٢٧٢/أ]، وأنت تَتَقَى اللهَ، فتجريه على الأصل مُغَيَّرَ عن اتَّقَى [إلى تَقَى للتخفيف]^(٨)، إذ كان حمل هذا الباب على الأصل المُغَيَّرَ كحمله على الأصل المهمل.

وَأَمَّا (فَعُلَ يَفْعُلُ) فلا إِتِّبَاعَ فيه؛ لبعْدِ الضَّمَّةِ من مخرج الفتحة. فحمله على ما يَبْعُدُ يَخِلُّ بالكلام، ولا يَخِلُّ به حمله على ما يَقْرُبُ^(٩).
تَمَّ والحمد لله وحده، يتلوه: باب ما يُسَكَّنُ استخفافاً.

(١) في (ف): العلة.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١١١، وشرح السّيرافي ١٦/ ١٥، وشرح المسكوري ٦٠.

(٣) قال السّيرافي ١٦/ ١٨: "يريد أنّهم شَبَّهُوا ما كان في ماضيه ألف وصل بما كان الماضي منه على فَعِلَ لاجتماعهما في كسر ألف الوصل أوّلاً، وكسرة عين فَعِلَ ثانياً".

(٤) ساقط من (ف).

(٥) في (د): انفعلت.

(٦) ساقط من (ف).

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٢، والتعليقة ٤/ ١٧٠، والنُّكت ٢/ ١٧٠٨.

(٨) طمست في الأصل، وفي (د): إلى التَّقَى للتخفيف، وأثبتها من (ف).

(٩) قال السّيرافي ١٦/ ٢١: "لأنّ الكسر مع الفتح أخفُّ من اجتماع ضَمَتَيْنِ، ولم تكن بهم حاجة إلى تحمُّل ثقل الضَمَتَيْنِ؛ لأنّ المعنى لا يتغيّر، فتكون إبانة المعنى داعية لهم إلى تحمُّل الثقل".

الجزء السادس والخمسون

من شرح كتاب سيبويه.

إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي - أيده الله [٢٧٢/ب]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[وصَلَّى اللهُ على محمد وآله وصحبه وسلم]^(١)

رَبِّ يَسْر

باب ما يُسْكَن استخفافاً^(٢)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في الذي يُسْكَن استخفافاً مما لا يجوز^(٣).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في ما يُسْكَن استخفافاً؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟
ولم جاز الإسكان في المضموم والمكسور^(٤)، ولم يُجْز في المفتوح؟ ولم وجب
أنَّ الضَّمَّة أثقل من الكسرة، وأنَّ الكسرة أثقل من الفتحة حتَّى صارت الفتحة
أخفَّ الحركات؟ ولم جاز في كَيْد: كَبَد، وفي فَخَذ: فَخَذ، وفي عَضْد: عَضْد، وفي
رَجُل: رَجُل؟ ولم جاز في كَرَم الرَّجُل: كَرَم، وفي عِلَم: عِلَم^(٥)؟ وما الشَّاهد في
المثل من قولهم^(٦): لم يُحْرَم من فُصْد له^(٧)؟

(١) زيادة من (د).

(٢) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما يُسْكَن استخفافاً وهو في الأصل مُتَحَرِّك".

ينظر: الكتاب ٢/٢٥٧ (بولاق)، ٤/١١٣ (هارون).

(٣) لم يرد الغرض في (ف).

(٤) في (د): المكسور.

(٥) في الكتاب ٤/١١٣: وهي لغة بكر بن وائل، وأناس كثير من بني تميم.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/١١٤.

(٧) مثل يُضْرَب في القنعة باليسير. قال السُّدُوسِي: "أكثر ما سمعنا بتسكين الصَّاد، ومنهم من
يجرُّها، فيقول: فُصْد له. والفُصْد: أن يملأ المصير دمًا، من وداج بعير أو فرس، ثم يشوى فيؤكل
".

ينظر: الأمثال لابن سلام ٢٣٥، والأمثال لمؤرِّج السُّدُوسي ٥٠.

وما الشَّاهد في قول أبي النِّجم^(١):

لو عُصِرَ منه الْمِسْكُ وَالْبَانُ انْعَصَرَ^(٢)؟

ولم جاز: الرُّسْلُ، والطُّنْبُ، والعُنُقُ في الرُّسْلُ، والطُّنْبُ، والعُنُقُ مع الحَفَّه
بإتباع الضَّمِّ: الضَّمِّ؟.

ولم جاز في إِبِل: إِبِل^(٣)، ولم يجز التَّخْفِيفُ في جَمَلٍ وَحَمَلٍ؟.

ولم جاز: (أراك مُتَنَفِّخاً عَلَيَّ؟).

ولم جاز^(٤): انْطَلَقَ في انْطَلَقَ؟ ولم فُتِحَتِ الْقَافُ في: انْطَلَقَ؟ وهلاً جاز
كسرهما لالتقاء الساكنين كما يجوز: انْطَلَقَ اليوم؟ وما الشَّاهد في قول الشاعر:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(٥)؟

ولم جاز: وَرِكَ وَوَرِكَ^(٦)، وَكَتِفَ وَكَتِفَ؟ وهل ذلك على اختلاف
اللُّغَاتِ في: كَبِدَ وَكَبِدَ؟.

(١) هو الفضل بن قدامه بن عبيدة العجلي، راجز مشهور، عاش في العصر الأموي. ت (١٣٠هـ).

ينظر: معجم الشعراء ٢٢١، والأعلام ١٥١/٥.

(٢) من الرَّجَز، والشَّاهد فيه: (عُصِرَ)، حيث سَكَنَ الثَّانِي طلباً للاستخفاف. وفي مطبوعتي الكتاب
٢٥٨/٢ (بولاق)، ١١٤/٤ (هارون): البان والمسك، وفي هامش الكتاب في إحدى النسخ:
المسك والبان. وينظر: الديوان ١٥٩، وشرح السِّيرافي، وتحصيل عين الذهب ٥٥٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١١٥/٤.

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٥) من الطَّوِيل، نُسِبَ في الكتاب ١١٥/٤ لرجل من أزد السَّراة، ولعمرو الجنيبي في شرح أبيات
الجميل لابن هشام اللَّخمي ٢٠٣. والشَّاهد فيه: (يَلِدْهُ) حيث سَكَنَ اللَّامُ للتَّخْفِيفِ.

ينظر: شرح السِّيرافي ٢٢/١٦، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٣/١.

(٦) وَرِكَ وَكَتِفَ لم ترد في الكتاب، وفي هامشه ١١٥/٤: قال الأخفش: "وزعموا أنَّهم يقولون:
وَرِكَ وَوَرِكَ، وَكَتِفَ وَكَتِفَ".

باب ما أسكن استخفافاً بعد تغيير أوله^(١)

[الغرض أن يُبين ما يجوز في الذي أسكن استخفافاً بعد تغيير أوله ممّا لا يجوز]^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

لم جاز: شَهِدَ في شَهِدَ بإبطال الكسرة التي جلبت كسرة الشّين، مع ترك موجبها حتّى جرى ذلك في [٢٧٣/أ] النَّظَائِر من لِعَبَ، وَنَعَمْ وحتى سُوي بينه وبين إِبِل الذي هو أصل^(٣) في بابه؟ وما الشّاهد في قول الأخطل^(٤):
إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فُرَاتُنَا^(٥) وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى فَضْلُهُ وَجَدَاوُلُهُ^(٦)؟
وما الدّليل على أن الأصل في نَعَمْ وَيُسْ: «فَعِلَ»؟
ولم جاز: فَبِهَا^(٧) وَنَعَمْتُ؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وترك أول الحرف على أصله لو حُرِّك". ينظر: الكتاب ٢/ ٢٥٤ (بولاق)، ٤/ ١١٦ (هارون).

(٢) زيادة يقتضيها منهج الكتاب.

(٣) طمس بعضها في الأصل، وبيّض في (د).

(٤) هو غياث بن غوث بن الصّلت التّغلبّي، من أشهر شعراء العصر الأمويّ. ت (٩٠هـ).

ينظر: المؤتلف والمختلف ٢١، والأعلام ٥/ ١٢٣.

(٥) في (د). قرأناه.

(٦) من الطّويل، والشّاهد فيه: (شَهِدَ)، حيث كسر الشّين إتياعاً للهاء، ثمّ سَكَنَ الهاء تخفيفاً.

ينظر: الدّيان ٢٤٨، والكتاب ٤/ ١١٦، وشرح السّيرافي ١٦/ ٢٥، والمخصّص ١٤/ ٢٢٢.

(٧) في الكتاب ٤/ ١١٦ (هارون): فيها. وهو من أقوال العرب، يقولون: إِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ فِيهَا

وَنَعَمْتُ، وروى أبو داود وحسنه الألباني عن النّبيّ صَلَّى الله عليه وسلّم: من توضّأ يوم الجمعة فِيهَا وَنَعَمْتُ. ينظر: المحكم (نعم) ٢/ ١٤٢، وسنن أبي داود برقم (٣٥٤).

ولم جاز في قول بعض العرب: نَعَمْ الرَّجُلُ؟ وكم وجهًا يجوز فيه؟.
ولم جاز: غُزِيَ الرَّجُلُ في غُزَيٍّ؟ وهَلَّا رُدَّتِ الواو إلى أصلها؛ لسكون ما
قبلها؟ وما في ذلك من الدليل على صحّة شَهْدٍ؟.

❖ الجواب عن الباب الأول:

الذي يجوز في (ما يُسَكَّن استخفافاً) ^(١) إسكان المضموم والمكسور في حشو الكلمة؛ لأنَّه لا يخلُّ بها ذلك التَّخفيف كما يخلُّ بها لو سُكِّنَ أوَّلُها، أو آخرها؛ لأنَّ أوَّلها يُجَوِّج إلى اجتلاب ألف الوصل، وآخرها يُذهب الإعراب، فلذلك لم يُجَز:

فاليومَ أَشْرَبُ غير مُسْتَحَقِّ [إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ] ^(٢)
وإنَّما الرِّوَاية الصَّحيحة:

فاليومَ أُسْقِي غير مستحقِّ ^(٣)

ولا يجوز إسكان المفتوح؛ لأنَّ الفتحة أخفُّ ^(٤) الحركات. فأثقلها الضَّمَّة، ثمَّ (الكسرة) ^(٥)، ثمَّ الفتحة أخفُّ الحركات. وإنَّما كانت الضَّمَّة والكسرة أثقل من الفتحة؛ لقوَّة الاعتماد لها كالواو والياء. وأمَّا الألف فيضعف الاعتماد لها؛ لأنَّها تخرج بهواء الصَّوت ^(٦). وإنَّما كانت الواو أثقل من الياء؛ لزيادة العمل مع (الاعتماد) ^(٧) الذي لها، وزيادة العمل ضمُّ الشَّفتين.

(١) في (ف): ذلك.

(٢) زيادة من (ف). وهذا الشَّاهد أورده سيبويه في باب: الإشباع في الجر والرفع ٢٠٢/٤، وهو من السَّريع لامرئ القيس. والشَّاهد فيه: (أشْرَبُ)، حيث سَكَّن الباء في حال الرِّفع والوصل.

ينظر: شرح ديوان امرئ القيس للسُّكْرِيّ ٢/٥٢٣، تحصيل عين الذهب ٥٦٦.

(٣) ينظر: الدِّيوان ٢٠١، وشرح الأشعار الستة ١/١٨١.

(٤) في (ف): خف.

(٥) في الأصل: الكسر، والتَّصويب من (د) و(ف).

(٦) ضعف الاعتماد هو ما يسمى بالهمس، وقوَّة الاعتماد هو ما يسمَّى بالجهر.

ينظر: مخارج الحروف وصفاتها ١٣١.

(٧) في الأصل و(د): اعتماد، والتَّصويب من (ف).

وتقول^(١) في كَبَد: كَبَد، وفي فَخَذ: فَخَذ، وفي عَضُد: عَضُد، وفي رَجُل: رَجُل على القياس الذي بَيَّنَّا. وتقول في الفعل: كَرَّمَ الرَّجُلُ، وَعَلَّمَ. وقالوا في مَثَلٍ: لم يُحَرِّمَ مَنْ فُصِدَ له^(٢). وقال أبو النَّجْم: لو عُصِرَ منه الْمِسْكُ وَالْبَانُ أَنْعَصَرَ^(٣)

يريد: عُصِرَ.

وتقول: الرَّسُل، [٢٧٣/ب] والطُّنْب، والعُنُق، والرُّسُل، والطُّنْب، (والعُنُق)^(٤)، فتجربه على القياس، وإن كان على طريق الإتيان باتِّفاق الحركات التي يستمرُّ اللسان بها في جهة واحدة، فإنَّ ذلك لا يُخرج الضَّمة من الثَّقل الذي لها في نفسها بقوة الاعتماد، وزيادة العمل^(٥). وتقول في إِبِل: إِبِل (على القياس الذي بَيَّنَّا)^(٦).

ولا يجوز في جَمَل: جَمَل، ولا في حَمَل: حَمَل؛ لأنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، فكان أصله أحقَّ به لهذه العلة^(٧).

وقالوا: أراك مُتَنَفِّخًا عليّ، يريدون: مُتَنَفِّخًا، فجاز إسكان المكسور في

(١) في (ف): تقول.

(٢) ينظر: الكتاب ١١٣/٤، والنكت ١٠٧٩/٢.

(٣) تقدّم تخريجه ص (٥٢٢) من التحقيق.

(٤) ساقط من (ف).

(٥) قال السَّيرافي ٢٣/١٦: "وإذا تابعت الضَّمَّتَانِ خَفَّفُوا أَيْضًا، وكرهوا ذلك كما يكرهون الواوين، وإنَّ الضَّمَّتَانِ من الواوين".

(٦) قال السَّيرافي ٢٣/١٦: "وكذلك الكسرتان تکرهان عند هؤلاء كما تکره الياءان في مواضع، وإنَّما الكسرة من الياء، فكرهوا الكسرتين كما تکره الياءان".

(٧) ينظر: الكتاب ١١٥/٤، والمخصَّص ٢٢١/١٤.

حشو الكلمة على القياس الذي بيَّنَّا^(١).

وقال بعض العرب: انْطَلَقَ في: انْطَلَقَ، فأسكن المكسور^(٢)، وفتح القاف؛ لالتقاء الساكنين. ولا يجوز في هذا الكسر؛ لأنَّه فرَّ منه [إلى]^(٣) الإسكان، فلم يصلح في القاف إلا الفتح لهذه العلة^(٤)، ومثله قول الشاعر:

عَجِبْتُ لَمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانٌ^(٥)

وقال بعضهم في وَرِكَ: وَرَكَ، وفي كَتَفٍ: كَتَفَ. فهذا على اختلاف اللُّغات^(٦)، وليس من النَّحو الذي يجري على قياس الأصول، وكذلك قول بعضهم: كَبَدَ في كَبَدٍ^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٥، وشرح السِّيرافي ١٦/ ٢٣.

(٢) في (ف): المكسورة.

(٣) زيادة من (ف).

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٥، وشرح السِّيرافي ١٦/ ٢٣.

(٥) تقدَّم تخريجه ص (٥٢٢) من التَّحْقِيقِ.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٥، وشرح السِّيرافي ١٦/ ٢٤، والمخصَّص ١٤/ ٢٢١.

(٧) ينظر: إكمال الإعلام ٢/ ٥٤٠، والغُرر المثلثة ٥١٠.

❖ والجواب عن الباب الثاني :

تقول في شَهْدَ: شَهْدَ^(١)، فتبطل الكسرة التي أوجبت كسرة الشَّين، وليس في هذا إبطال العلة، وتبقى الحكم؛ لأنَّ العلة [التي]^(٢) في النَّفس مُقدَّرة تُعامل مُعاملة الموجود كما يُعامل المحذوف المُقدَّر مُعاملة الموجود في قولك: سَقِيَا (بمعنى)^(٣) سَقَاكَ اللهُ سَقِيَا^(٤). وتقول على ذلك في لِعَبَ: لِعَبَ، وفي نِعَمَ: نِعَمَ، كما تقول في إِبِلَ: إِبِلَ^(٥)؛ لأنَّ هذا التَّسكين عارض. وقال الأخطل:

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فَرَاتُنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى فَضْلَهُ وَجَدَاوُلُهُ^(٦)

[٢٧٤/١] ويجوز في «نِعَمَ» أربعة أوجه: نِعَمَ، وَنِعَمَ، وَنِعَمَ، وَنِعَمَ، والأصل: نِعَمَ^(٧)؛ لأنَّه فَعِلَ. وأبنية الأفعال الثلاثة من غير زيادة على (فَعَلَ)، و(فَعِلَ)، و(فَعُلَ)، فهذا الأصل فيها، وما جرى على غير هذا فهو مُغَيَّرٌ عن الأصل. وقد استعملوا كلَّ واحد من هذه الأوجه الأربعة على القياس الذي بَيَّنَّا في شَهْدَ، وعلى ذلك قالوا: فيها وَنِعَمْتُ^(٨).

(١) ينظر: الكتاب ١١٦/٤، وشرح السَّيرافي ٢٥/٤.

(٢) زيادة من (ف).

(٣) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٤) ينظر: الأصول ٢٥٢/٢.

(٥) من قوله: على القياس الذي بَيَّنَّا. إلى قوله: في إِبِلَ: إِبِلَ. ساقط من (د).

(٦) تقدم تخريجه ص (٥٢٣) من التَّحْقِيقِ.

(٧) ينظر: الكتاب ١٧٩/٢، والمقتضب ١٣٨/٢، وأُمالي ابن الشَّجْري ٤١٨/٢.

(٨) ينظر: الكتاب ١١٦/٤، والأصول ١٥٩/٣.

وتقول: غُزِيَ الرَّجُلُ فِي غُزِيٍّ، فلا تردُّ الواو إلى الأصل؛ لأنَّ الكسرة في نَيْتِكَ، وهو دليل على صحَّة شَهْدٍ؛ لأنَّ الكسرة إذا كانت في النِّيَّة جاز كسر السَّين^(١) كما جاز ترك الياء في هذا على حالها^(٢).



(١) في (د): السَّين.

(٢) قال السَّيرافي ٢٥ / ١٦: "اعلم أنَّ أصل غُزِيٍّ: غُزَوْ؛ لأنَّه من الغزو، انقلبت الواو ياء؛ لأنَّها طرف وقبلها كسرة".

باب الإمالة^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في إمالة الألف ممّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في إمالة الألف؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما الأصل فيما تمال له الألف؟ ولم وجب أن يكون الأصل فيه الكسرة؟ وهلاً كان الأصل فيه الياء؟ وهل ذلك لأنّ الحركة أغلب على تقويم الحروف حتى يُمكن النطق بها، فهي أحقُّ بالأصل لذلك، ثمّ الياء؟ وما الأسباب التي تُمال لأجلها الألف؟ ولم أُميلت الألف في عابِد، وعَالِم، ومَسَاجِد، ومَفَاتِيح، وعُدَايِر^(٢)، وهَابِيل؟ وما نظير ذلك من قولهم: صَدَرَ، بجعل الصّاد بين الزّاي والصّاد؟ ولم أُميل: سِرْبَال^(٣)، وعِمَاد، وشَمْلَال، وكِلَاب، مع أنّ بين (الألف)^(٤) والكسرة حرفين في سِرْبَال، فأجرى مجرى عِمَاد الذي بينه وبين الكسرة حرف واحد؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما تمال فيه الألفات".

ينظر: الكتاب ٢/٢٥٩ (بولاقي)، ٤/١١٧ (هارون).

واختلفت أبواب الإمالة في (ف) في أسلوبها عن الأصل و(د)، ولم تصلح للمقارنة، لذلك أثبتّها في ذيل البحث.

(٢) عُدَايِر: غليظ شديد، أو العظيم من الجمال.

ينظر: تفسير غريب سيبويه ١٣٣، وأبنية سيبويه ٢٨٤.

(٣) السّرْبَال: القميص.

ينظر: المحيط (سربل) ٨/٤٣٣، والصّحاح (سربل) ٥/١٧٢٩.

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصّفحة.

ولم لا تجوز الإمالة في تَابِل^(١) ولا في آجِر^(٢)، فلا تُمال الألف؛ لأجل الضَّمة، ولا الفتحة؟.

ولم جاز: صُبَقْتُ، وصَبَقْتُ مع تباعد السَّين من القاف، وكذلك لا يُمال [٢٧٤/ب] رَبَاب^(٣)، و(جَمَاد)^(٤)، وَجَمَاع، والخُفَاف^(٥)؛ لأجل الفتحة، ولا الضَّمة؟.

ولم جاز: الأَسْوَدَادُ بالإمالة؟.

ولم جاز إمالة: رَمَى، وَغَزَا، فَيُمَال في الفعل ما كانت ألفه من الياء أو الواو؟ وما نظير ذلك من قولهم: قد رُدَّ، وقِيلَ؟ وما الشَّاهد في قول الفرزدق:
وَمَا حُلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبَى حُلْمَانَا وَلَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ^(٦)؟
وما الشَّاهد في قولهم: مَعْدِيَّ، وَمَسْنِيَّة^(٧)، والقُنْيَى، والعُصْيَى على صَحَّة: غَزَا؟.

(١) ينظر: الكتاب ١١٨/٤. والتَّابِل: الأَبْزَار، والجمع التَّوَابِل.

ينظر: الجُمُهرَة (تبل) ١/٢٥٦، والمصباح المنير (تبل) ١/٧٢.

(٢) الأَجَر: فارسيّ معرَّب، معناه الحجر الذي يبنى به.

ينظر: الصَّحاح (أجر) ٣/٥٧٦، والمعرَّب ٢١.

(٣) الرَّبَاب: جمع ربابة، وهي نوع من السُّحب، والرَّبَاب: موضع بمكة، وجبل بين المدينة وفيد.

ينظر: وصف المطر والسَّحاب ١٩، والأماكن ١/٤٥٧.

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة. وجماد: السَّنة التي لا مطر فيها، والنَّاقة لا لبن فيها.

ينظر: أبنية سيبويه ١٥٦، ومختصر أمثلة سيبويه ٧٩.

(٥) في الكتاب ١١٨/٤: الخطاف.

(٦) من الطَّوِيل، والشَّاهد فيه: (حُلَّ)، بإشمام الكسر، مراعاةً لكسر الثاني قبل الإدغام.

ينظر: الديوان ٢/٥٦١، والكتاب ١١٨/٤، وشرح السَّيرافي ١٦/٣٠، والمنصف ١/٢٥٠.

(٧) في الكتاب ١١٩/٤: مسنيّ، وذكر محقق الكتاب في بعض النُّسخ: مسنيّة.

ولم لا تجوز إمالة الألف من قفا، وعَصَا، والقَنَا، والقَطَا؟ ولم جاز إمالة الكِبَا^(١)، والعَشَا، والمَكَا^(٢)، وهو من الواو؟ ولم حملة أبو العباس على أنه شبيه بالغلط^(٣)؟.

ولم جاز إمالة غَزَا، و(صَغَا)^(٤)، وضغَا^(٥)، ودَعَا في الفعل على اطرَاد؟ وما في قولهم: غُزِيَّ وأَغْزَيْت من الدَّلِيل على جواز الإمالة في غَزَا؟ ولم صارت الألف في الفعل أضعف [منها]^(٦) في الاسم؟ وهل ذلك لكثرة تغييرها في الفعل؟ ولم وجب للأضعف من^(٧) الإمالة ما لا يجب للأقوى؟ وهل ذلك لأنَّ علَّة الإمالة تغلب على الأضعف بما لا يغلب على الأقوى؟ ولم وجب في الألف التي هي رابعة^(٨) جواز الإمالة على اطرَاد، زائدة كانت، أو أصلية؟.

ولم وجب جواز الإمالة في مِعْزَى، وحُبْلَى؟.

ولم جاز إمالة خَافَ، وطَابَ، وهَابَ، وصَارَ^(٩)؟ ولم لا يجوز إمالة قامَ، ودَارَ كما يجوز في صَغَا، وغَزَا؟.

(١) الكِبَا: الكناسة أو القماش. وقال المسكوري: "في بعض النسخ الكِبَا بضم الكاف".

ينظر: المقصور والمدود للقاللي ١٨٠، والصَّحاح (كبا) ٦/٢٤٧١، وشرح المسكوري ٦٥.

(٢) المكا: قال سيبويه: "جحر الضَّبُّ". وقيل: جحر الثَّعلب والأرنب.

ينظر: الكتاب ٤/١١٩، المقصور والمدود للقاللي ١١٧، والصَّحاح (مكا) ٦/٢٤٩٦.

(٣) لم أقف على هذا القول للمبرد إلا في هذا الكتاب.

(٤) ساقط من (د). وفي الكتاب ٤/١١٩: صفا.

(٥) ضغا الثَّعلب والسَّنور: صاح، والضَّغا: صوت كلِّ ذليلٍ مقهور.

ينظر: المحيط (ضغو) ٥/١٠٤، والصَّحاح (ضغا) ٦/٢٤٠٩.

(٦) زيادة من الأجوبة.

(٧) في (د): في.

(٨) في (د): أربعة.

(٩) في الكتاب ٤/١٢١ سَمِعَ أمالتها ابن أبي إسحاق من كُثِيرٍ عَزَّة.

❖ الجواب:

الذي يجوز في إمالة الألف إجراؤها على ذلك؛ لسبب تصحُّ معه الإمالة يرجع إلى الكسرة، أو ما هو بمنزلة الكسرة. ولا تجوز الإمالة؛ لفتحة أو ضمة، أو ما هو بتلك المنزلة؛ لأنَّ المطلوب بالإمالة تعديل الحروف بالمشاكلة، والإمالة تُشاكل الكسرة، ولا تُشاكل الضمة ولا الفتحة [٢٧٥/أ]، فلذلك جازت الإمالة لأجل الكسرة^(١)، ولم تجز (لأجل الضمة ولا)^(٢) الفتحة.

والأسباب التي تجوز لأجلها^(٣) الإمالة ستّة: الكسرة، والياء، والانقلاب عن الياء، وشبه الانقلاب عن الياء، وروم الكسرة في فاء (فعلت)، وإمالة لإمالة^(٤). والأصل في جميع ذلك الكسرة؛ لأنّها أقوى في اقتضاء الحكم، وإخراج الحروف إلى التعديل بالمشاكلة، مع دورها في سائر الأوجه الباقية. وهي أقوى على تعديل الحروف من الياء، إذ كانت الحروف تتقوّم بالحركة على ما يمكن النطق به، ولا تتقوّم بالحرف من الياء ونحوها، ويُتوصّل بالحركة إلى النطق بالحرف، ولا يُتوصّل بالحرف إلى النطق بالحرف^(٥). وكذلك يمكن النطق بأربعة أحرف متحرّكة^(٦)، ولا يمكن النطق بأربعة أحرف ساكنة. فالحركة تتقوّم بها الحروف في التعديل كما تتقوّم في الإمكان بالنطق، وليس كذلك^(٧) الحرف. فلهذا كان الأصل فيما يُحال لأجله الكسرة، ولم يجز أن يكون الأصل في ذلك الياء.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٧، وشرح السّيرافي ١٦/ ٣٠، وشرح المسكوري ٦٤.

(٢) طمس بعضها في الأصل، وبياض في (د).

(٣) في (د): لأجله.

(٤) هذه الأسباب لم يذكرها سيبويه بهذا الترتيب، وذكرها ابن السّراج في الأصول ٣/ ١٦٠.

(٥) ينظر: سر الصّناعة ١/ ٦، وشرح الشّافية للرّضي ٢/ ٢١١.

(٦) ينظر: الأصول ٣/ ٤١٠.

(٧) في (د): لذلك.

وُثِمَالِ الْأَلْفِ فِي عَابِدٍ، وَعَالِمٍ، وَمَسَاجِدٍ، وَمَفَاتِيحٍ، وَغَدَايِرٍ، وَهَابِيلٍ؛
لِلْكَسْرِ بَعْدَ الْأَلْفِ^(١). وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: صَدَرَ، بِجَعْلِ الصَّادِ بَيْنَ
الزَّايِ وَالصَّادِ؛ لِتَعْدِيلِ الْحُرُوفِ. وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الْحُرُوفِ مَا يَتَنَافَرُ فِي التَّأْلِيفِ^(٢)،
وَمِنْهَا مَا يَتَلَاثِمُ. فَالْمُتَنَافِرُ يَكُونُ مِنْ أَجْلِ الْبُعْدِ الشَّدِيدِ، أَوْ الْقُرْبِ الشَّدِيدِ،
وَالْمُتَلَاثِمُ يَكُونُ مِنْ أَجْلِ التَّعْدِيلِ فِي تَأْلِيفِ الْحُرُوفِ. فَلَمَّا كَانَتْ الصَّادُ تَبْعُ مِنْ
الدَّالِّ (بِالْهَمْزِ)^(٣) الَّذِي فِي الصَّادِ، وَالْجَهْرُ الَّذِي فِي الدَّالِّ^(٤) أَتَى بِالزَّايِ، وَهُوَ
حَرْفٌ وَسْطٌ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَخْرَجِ الصَّادِ^(٥)، وَمَجْهُورٌ كَالدَّالِّ، فَعَدَلَ بِالزَّايِ بَيْنَ
الصَّادِ وَالدَّالِّ، وَلَمْ يُخْلِصِ الزَّايُ؛ لِتَلَاخُضِ ذَلِكَ بِالْكَلِمَةِ مِنْ جِهَةِ إِذْهَابِ حَرْفِ
الْأَصْلِ، فَهَذَا هُوَ السَّبَبُ الَّذِي جَازَ لِأَجْلِهِ هَذَا الْمَذْهَبُ^(٦).

وَأَمَّا مَنْ أَخْلَصَ الصَّادَ [ب/٢٧٥] (فَإِنَّمَا حَصَلَ التَّنَافَرُ)^(٧) الْيَسِيرُ؛ لِقُوَّةِ
حَرْفِ الْأَصْلِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْلِصُ الزَّايَ^(٨)؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنُ فِي التَّعْدِيلِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ
مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ لَهُ عِلَّةٌ صَحِيحَةٌ، وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِيَارُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ؛
لِتَقَارُبِ مَا بَيْنَ الصَّادِ وَالدَّالِّ، وَإِنْ كَانَ التَّنَافَرُ بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ مِنْ جِهَةِ
(الْهَمْزِ)^(٩) وَالْجَهْرِ.

(١) فِي (د): بَعْدَ الْكَسْرِ لِلْأَلْفِ.

(٢) قَالَ الرَّمَانِيُّ فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ٩٤: وَالتَّلَاوُثُ نَقِيضُ التَّنَافَرِ، وَالتَّلَاوُثُ تَعْدِيلُ الْحُرُوفِ فِي التَّأْلِيفِ،
وَالتَّأْلِيفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: مُتَنَافِرٌ، وَمُتَلَاثِمٌ فِي الطَّبَقَةِ الْوَسْطَى، وَمُتَلَاثِمٌ فِي الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا.

(٣) فِي الْأَصْلِ: بِالْهَمْزِ، وَ(د): فَالْهَمْزُ، وَالصَّحِيحُ مَا أُثْبِتَ.

(٤) يَنْظُرُ: سِرُ الصَّنَاعَةِ ١/ ٦٠، وَمَخَارِجُ الْحُرُوفِ وَصِفَاتُهَا ١٢٥.

(٥) يَنْظُرُ: مَخَارِجُ الْحُرُوفِ وَصِفَاتُهَا ١١٨.

(٦) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤/ ١١٧، وَشَرْحُ السِّيَرَانِي ١٦/ ٢٨.

(٧) طَمَسَ بَعْضُهَا فِي الْأَصْلِ، وَبَيَّاضَ فِي (د).

(٨) هِيَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ.

يَنْظُرُ: شَرْحُ السِّيَرَانِي ١٦/ ٢٨، وَسِرُ الصَّنَاعَةِ ١/ ٥٠.

(٩) أُثْبِتَ فِي الْأَصْلِ فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ.

وتقول^(١): عِمَاد، وَكِلَاب، فتميل الألف؛ لأجل الكسرة التي قبلها بحرف واحد.

وتقول: سِرْبَال، وَشِمْلَال، فتميل الألف؛ لأجل الكسرة التي قبلها بحرفين، أحدهما ساكن، والساكن ليس بحاجز حصين^(٢).

وتقول: تَابِل، وَآجَر، وَلَا تُمِيل الألف؛ لأجل الفتحة، وَلَا الضَّمَّة على ما يَبَيَّنُ قبل^(٣)، وكذلك رَبَاب، وَجَمَاد، وَاجْتِمَاع، وَالخُفَاف^(٤).

فأما قولهم: صُفَّت، وَصَبَّقَتْ؛ فلتعديل الحروف بالصاد التي هي وسط بين القاف والسين، إذ كانت من مخرج السين، ومستعلية كالقاف^(٥)، فهذا نظير الإمالة في تعديل الحروف.

وتقول: الاسْوَدَادُ بالإمالة؛ لأنَّ (وداد) بمنزلة عِمَاد في موقع الكسرة^(٦).

وتقول: رَمَى وَغَزَا، [فالألف في رَمَى]^(٧) منقلبة من الياء، وفي غَزَا منقلبة على شبه الياء؛ لغلبته عليها في تصريف الفعل^(٨)، فتمال؛ لتبيين الإمالة عن الأصل في ذلك، وشبه الأصل الذي يجري مجراه في تصريف الفعل. ونظير ذلك الإشمام في: رُدَّ، وَقِيلَ؛ لتبيين أنَّ الأصل: (فُعِلَ)^(٩).

(١) في (د). فتقول.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١١٧، والأصول ٣/١٦١، وشرح السيرافي ١٦/٢٨.

(٣) ينظر: ص (٥٣٣) من التحقيق.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/١١٨، والأصول ٣/١٦١.

(٥) ينظر: سر الصناعة ١/٧٤، ومخارج الحروف وصفاتها ١٢٧.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/١١٨، وشرح السيرافي ١٦/٣٠.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) قال سيبويه ٤/١١٨: "ألا ترى أنَّك تقول: غَزَا، ثُمَّ تقول: غَزَى، فتدخله الياء فتغلب عليه".

(٩) في قيل ثلاثة لغات:

وقال الفرزدق:

وَمَا حُلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبِي حُلْمَانَا وَلَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْنَفُ^(١)

وقول العرب: مَعْدِيٌّ، وَمَسْنِيَّةٌ، وَالْقُنْيِيُّ، وَالْعُصِيُّ يدلُّ على صحَّة إِمالة غَزَاً على اطَّراد؛ لغلبة الياء على الواو حتى تُخرجها إليها، وليس مثل ذلك للواو؛ لأنَّها لا تغلب عليها في شيء من الكلام حتى تُخرجها إليها^(٢).

وتقول: قَفَا، وَعَصَا، (وَالْقَنَا)^(٣)، وَالْقَطَا، ولا تميل هذه الألف؛ لأنَّها [٢٧٦/أ] [منقلبة]^(٤) عن الواو في اسم على ثلاثة أحرف لا يغلب عليها، (فلا تخرج)^(٥) إلى الياء في التَّصْرِيف، إذ كانت تردُّ إلى الواو في التَّثْنِيَّة والجمع من قولك: قَفَوَان، وَعَصَوَان، وَقَنَوَات، وَقَطَوَات، وهذا القياس فيها، أن تجري على أصلها من غير إِمالة لهذه العلة^(٦).

فأمَّا قولهم: الْكِبَا، وَالْعَشَا، وَالْمَكَا - وهو جُحْر الضَّبِّ - بالإِمالة فهو شاذٌّ^(٧). ووجه شذوذه تشبيهه بالفعل، من جهة أنَّه قد انقلب إلى الألف عن الأصل فيما هو على ثلاثة أحرف، وذلك؛ للإِيزان بقوَّته واطَّراده في الفعل حتى

= الأولى: كسر ما قبلها بإخلاص، فتقول: قيل.

الثانية: كسر ما قبل عين الكلمة بإشمام الضَّمِّ: قِيل، وهذان الوجهان قُرئ بهما في السَّبعة.

الثالثة: إخلاص الضَّمِّ وسلامة الواو، فتقول: قُول، وهي لغة: فقعس وديبر وهذيل.

ينظر: السَّبعة ١٤١، والتَّذْيِيل والتَّكْمِيل ٢٧١/٦.

(١) تقدَّم تخريجه ص (٥٣١) من التَّحْقِيق.

(٢) ينظر: الكتاب ١١٩/٤، وشرح السَّيرافي ٣١/١٦، والتَّعليقة ١٧٩/٤.

(٣) في الأصل و(د): فالقنا، والأصحُّ ما أثبتُّه.

(٤) زيادة يقتضيها السَّيَاق.

(٥) طمس بعضها في الأصل، وبياض في (د).

(٦) ينظر: الكتاب ١١٩/٤، وشرح الهسكوري ٦٥.

(٧) ينظر: الكتاب ١١٩/٤، والشَّافِيَّة ٨٣.

جاز [أن] ^(١) يُحمل عليه بالشَّبه على طريق النَّادر، وهو عند أبي العباس شبيه بالغلط؛ لضعفه وقلته ^(٢).

فأَمَّا غَزَا، وَصَغَا، وَدَعَا في الفعل، فالإمالة فيه مُطَرَّدة؛ لغلبة الياء عليها في تصريف الفعل من قولك ^(٣): غَزِي، وَأَغْزَيْت، وَاسْتَغَزَيْت، وَلَأَغْزِينَ فَلَائًا. والألف في الفعل أضعف منها في الاسم؛ لكثرة تغيُّرها فيه، وقلَّة تغيُّرها في الاسم. وعِلَّة الإمالة أقوى على الألف الضَّعيفة منها على الألف القويَّة؛ ولذلك جازت الإمالة في الفعل من نحو: غَزَا، وَدَعَا، ولم تُجْز في الاسم على ما بيَّنَّا قبل في القفا، والقطا، والعصا، والقنا ^(٤).

وكلُّ ألف وقعت رابعة في آخر الاسم فالإمالة فيها جائزة؛ لغلبة الياء عليها في تصريف الكلمة من التثنية والجمع. فالألف الأصليَّة التي من الياء، والتي من الواو، والزَّائدة الملحقَّة، والزَّائدة غير الملحقَّة - في هذا سواء، في جواز الإمالة كقولك: مَلْهَى، وَمَرَمَى، وَمِعْزَى، وَحُبْلَى؛ لأنَّ جميع ذلك يصير إلى الياء ^(٥) في التثنية، والجمع بالتاء. لو سميت امرأة بمَلْهَى لقلت: مَلْهَيَات، وتثنيته: مَلْهَيَان كقولك: حُبْلَيَات، وَحُبْلَيَان، وكذلك: مِعْزَى وَمِعْزَيَان [٢٧٦/ب]، فهذا غلبتها على الياء.

وأَمَّا خَافَ، وَطَابَ، وَهَابَ، وَصَارَ فتجوز إمالته؛ لروم الكسرة في خَفْتُ، وَطَبْتُ، وَهَبْتُ، وَصَرْتُ ^(٦) كأنَّه شُوكل بين (فَعَلَ) و(فَعَلْتُ) بالإمالة

(١) زيادة يقتضيها السِّياق.

(٢) قال السَّيرافي ٣١ / ١٦: "وأصله من الواو؛ لأنَّه يقال: امرأة عشواء، ويقال: مَكَا وَمَكَّوَان".

(٣) في (د): قوله.

(٤) ينظر: الكتاب ١١٩ / ٤، وشرح السَّيرافي ٣٢ / ١٦.

(٥) في الكتاب ١٢٠ / ٤: "وجميع هذا لا يميله ناس كثير من بني تميم وغيرهم".

(٦) في الكتاب ١٢٠ / ٤: "وهي لغة لبعض أهل الحجاز".

والكسرة^(١).

وَأَمَّا قَامَ، وَدَارَ فَلَا يَجُوزُ إِمَالَتُهُ^(٢)؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ مِنَ الْوَاوِ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ، مِنْ غَيْرِ حَالٍ يَقْتَضِي لَهَا الْمَشَاكِلَةَ بِنَظِيرِهَا فِي التَّصْرِيفِ، كَمَا كَانَ فِي خَافٍ وَخَفْتُ. وَالْأَلْفُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ أَقْوَى مِنْهَا فِي مَوْضِعِ اللَّامِ؛ لِكَثْرَةِ تَغْيِيرِهَا فِي مَوْضِعِ اللَّامِ، وَقَلَّةِ تَغْيِيرِهَا فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ^(٣).

(١) ما كان في فعل المتكلم مكسورًا جازت إمالته من ذوات الواو كان، أو من ذوات الياء. وهذه الأفعال كلها مكسورة العين في الأصل: خَوْفٌ، وَطَيْبٌ، وَهَيْبٌ، وَصِيرٌ.

ينظر: شرح السِّيرافي ١٦ / ٣٣، وشرح المسكوري ٦٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ١٢١، والأصول ٣ / ١٦٣.

(٣) قال السِّيرافي ١٦ / ٣٤: "يريد أن الواو إذا كانت عين الفعل وانقلبت ألفاً ولم تلحقها كسرة لم تمل في قام ودار وما أشبههما كما أميلت في غَزَا، وَوَنَى، وَدَعَا؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ لَا مَّا كَانَ انْقِلَابُهَا إِلَى إِيَاءٍ أَكْثَرَ مِنْ انْقِلَابِهَا إِذَا كَانَتْ عَيْنًا، وَلِأَنَّهَا أُولَى بِالْإِعْلَالِ".

❖ مسائل من هذا الباب أيضاً^(١) :

وما حكم كَيَّالٍ وَبَيَّاعٍ في الإمالة؟ ولمْ جازت إمالته مع أن الياء المشددة تجري مجرى الحرف الصَّحيح في التَّصَرُّف بوجوه الإعراب؟ وهل ذلك لأنَّها كالياء الواحدة المفتوحة في أنَّها تجري على الأصل في الإعراب مع مواخاة الفتح للكسر بما ليس في الضَّمِّ؟.

ولمْ جاز: شَوْك^(٢) السَّيَال^(٣) بالإمالة؟ ولمْ كان أقوى من الياء المشددة؟ ولمْ امتنع قوم من العرب^(٤) الذين يُميلون من إمالة هذا حتَّى قالوا: شَوْك^(٥) السَّيَال، والضَّيَّاح^(٦)؟ ولمْ جاز إمالة: شَيْبَان، وَقَيْسُ عَيْلَان، وَغَيْلَان؟ ولمْ كان إمالة هذا أقوى ممَّا الياء فيه مفتوحة؟ وهل ذلك لخلوص الياء ممَّا يمنع الإمالة؟.

ولمْ جاز: مَرَزْتُ بَبَابِهِ، وأخذتُ من مَالِهِ؟ ولمْ كان إمالة كَاتِبٍ وَسَاجِدٍ أقوى منه حتَّى صار مشبَّهًا به؟ وهل ذلك لأنَّ الكسرة لا تلزم؟. وهل يجوز: مِنْ أَهْلِ عَادٍ؟ وهل يجوز: (رَأَيْتُ)^(٧) زَيْدًا بالإمالة؟ ولمْ كان أضعف من شَيْبَان، وَغَيْلَان؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢١.

(٢) في (د): شوط. وينظر: الكتاب ٤/ ١٢٢.

(٣) السَّيَال: شجر له شوك حداد طوال كالأقدام، ينبت في أودية تهامة.

ينظر: النَّبات ٣٨٤، وعمدة الطَّبَّيب ٢/ ٥٦١.

(٤) في الكتاب ٤/ ١٢١: "وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف".

(٥) في (د): شوط.

(٦) الضَّيَّاح: اللَّبَن الممزوج.

ينظر: المقاييس (ضريح) ٣/ ٣٧٩، والضَّحاح (ضريح) ١/ ٦٧٨.

(٧) في الأصل و(د): ورأيت، والتَّصْوِيب من الأجوبة.

ولم لا يجوز: رأيتُ عبداً كما يجوز: رأيتُ زيدا بالإمالة؟ وهل يجوز: درهماً بالإمالة؟ ولم جاز مع بُعد الألف من الكسرة؟ [٢٧٧/١] وهل ذلك لأنّ الألف زائدة مجاورة لآخر الكلمة؟.

ولم جاز: رأيتُ قزحاً^(١) بالإمالة - وهو أَبْزَارُ الْقَدَرِ -^(٢)، ورأيتُ علماً في ألف النَّصْب؟ ولم جاز: النَّجَادِينَ^(٣) مع أنّ الياء لا تلزم؟.

ولم جاز: بَعْجَلَانِكَ؟ ولم كانت الإمالة فيه أقوى من سِرْبَال؟ ولم جاز: مَرَرْتُ بِمَالٍ كَثِيرٍ، وَمَرَرْتُ بِالْمَالِ؟ وما حكم: هذا مَاشٍ، وهذا دَاعٍ؟ ولم ترك الإمالة في الوقف من يميل في الوصل^(٤)؟.

ولم جاز: رأيتُ عماداً^(٥) بإمالة الألف الأخيرة؟ ولم جاز: رأيتُ عماداً بترك الإمالة في قول من يقول: رأيتُ علماً بالإمالة؟ وهل ذلك لأنّ الإمالة للكسرة أقوى من الإمالة لإمالة؟.

ولم جاز: من عند الله في الوقف بالإمالة؟ وهل هو على المذهب في بمال في الوقف؟ وهل يجوز: لزيد مال بالإمالة؟ ولم جاز للكسرة المنفصلة؟ ولم كان مررتُ بمالك أقوى منه؟ ولم كان من عند الله، ولله، أقوى؟ وهل ذلك لأنّه أكثر في الكلام؟ وهل يجوز: ذا مال، بإمالة الألف من مال؛ لإمالة الألف

(١) في (د): قردا.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٢. وهو بذر البصل أيضاً.

ينظر: الجمهرة (قزح) ١/ ٥٢٧، والمحيط (قزح) ٢/ ٣٣٦.

(٣) النّجّادين: حمائل السّيف.

ينظر: التّهذيب (نجد) ١٠٨/ ٥٦٦، والصّحاح (نجد) ٢/ ٥٤٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٣.

(٥) العماد: الأبنية الرفيعة، وفلان طويل العماد: إذا كان منزلة معلماً لزيّره.

ينظر: الصّحاح (عمد) ٢/ ٥١١، والمصباح المنير (عمد) ٢/ ٤٢٩.

من ذا^(١)؟.

ولم لا يجوز ذلك كما جاز: عِمَادًا؟ ولم صارت الألف في آخر الاسم أضعف
منها في وسطه حتّى جاز: عِمَادًا، ولم يجوز: ذا مأل؟.

(١) قال سيبويه ١٢٣/٤: "يريدون ذا التي في هذا؛ لأنّ الألف إذا لم تكن طرفاً شُبّهت بألف فاعِل".

❖ الجواب:

وتقول: هذا كَيَّال، وبيَّاع، بالإمالة^(١)؛ لأنَّ الياء، وإن كانت مشدَّدة، فهي كالياء المفتوحة في إجراء الإعراب^(٢) عليها، والفتحة أخت الكسرة، فيجوز إمالة الألف للياء المفتوحة لهذه العلة.

(وتقول)^(٣): شَوْكُ السَّيَال، بالإمالة، وهو أقوى من الياء المشدَّدة؛ لأنَّ تشديد الياء يقربها من الحروف الصَّحاح حتَّى تمنع من الإدغام في ولي^(٤) يزيد بما لا يمنع في جيب بكر، وقوم من العرب لا يُميلون هذا^(٥).

وتقول: شَوْكُ السَّيَال، والضَّيَّاح؛ لأنَّه لما انفتحت الياء صارت شبه الحرف الصَّحيح كقولك: رَأَيْتُ الْقَاضِي [٢٧٧ب] بمنزلة رَأَيْتُ الْعَالِمَ، وليس كذلك إذا كان ما قبل الياء منها (وهي ساكنة، وكذلك لو كانت ساكنة وليس ما قبلها منها)^(٦)؛ لأنَّها في كلا الحالين قد حصَّلت ياء لم يمتزج بها شيء من غيرها، فجرت ساكنة مجرى الكسرة في خلوصها، وصار موجبها يقوى بذلك ما لا يقوى إذا كانت مفتوحة، فتقول: شَيْبَان، وقَيْس عَيْلَان، وغَيْلَان، فتكون إمالة هذا أقوى من إمالة السَّيَال^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢١، والأصول ٣/ ١٦٠.

(٢) الياء المشدَّدة يجري عليها الإعراب ولا تستثقل عليها الحركات، نحو أُمويّ.

ينظر: المقتضب ٤/ ٢٤٨، وعلل النُّحو ٧١١.

(٣) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٤) في (د): ولن.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢١، والأصول ٢/ ١٦٠، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٣٤.

(٦) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٧) الرَّمَانِي هُنا يخالف النُّحاة؛ لأنَّهم يجعلون الإمالة في سَيَال أقوى لمجاورة الياء للألف.

ينظر: المقتصد في شرح التَّكملة ٢/ ١١٤٦، والمنهاج الجلي ٨٢٦ (المنصور)، وشرح الشَّافِية

للرُّضِي ٩/ ٣.

وتقول: مَرَزْتُ بِبَايَه، وَأَخَذْتُ مِنْ مَالِه فتميل؛ لكسرة الإعراب، وإن كانت لا تلزم؛ تشبيهاً بالكسرة في كاتب وشاهد.

وتقول: [من] ^(١) أَهْلِ عَادٍ، فتميل؛ لكسرة الإعراب. وتقول: رَأَيْتُ زَيْدًا، بِالْإِمَالَةِ، وَهِيَ أضعف من شَيْبَانٍ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَلْزَم. وَلَا يَجُوز: رَأَيْتُ عَبْدًا، بِالْإِمَالَةِ كَمَا جاز: رَأَيْتُ زَيْدًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ يَاء وَلَا كَسْرَةٌ ^(٢). وتقول: دِرْهَمَانٍ بِالْإِمَالَةِ، وَإِنْ بَعْدَ مَا بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْكَسْرَةِ بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ زَائِدَةٌ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ فِي آخِرِ الْأَسْمِ رَابِعَةٌ ^(٣).

وتقول: رَأَيْتُ قِرْحًا ^(٤)، فتميل أَلِفُ النَّصْبِ، وَكَذَلِكَ رَأَيْتُ عِلْمًا ^(٥). وتقول: مَعَ النَّجَادِينَ ^(٦)، فتميل؛ لِيَاءٍ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَلْزَم، وَكَذَلِكَ ﴿بِالْكَافِرِينَ﴾ ^(٧).

وتقول: مَرَزْتُ بِعَجْلَانِكَ، فتميل؛ للكَسْرَةِ، وَهُوَ أَقْوَى مِنْ سِرْبَالٍ؛ لِأَنَّ بَعْدَ الْأَلْفِ كَسْرَةَ الْإِعْرَابِ. وتقول: مَرَزْتُ بِمَالٍ كَثِيرٍ، وَبِالْمَالِ، فتميل؛ لكسرة الإعراب. وتقول: هَذَا مَا شِئْتُ، وَهَذَا دَاغٌ، فتميل في الوقف على نِيَّةِ الْوَصْلِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَمِيلُ فِي الْوَقْفِ عَلَى مَقْتَضَى اللَّفْظِ فِي الْوَقْفِ ^(٨).

(١) زيادة من المسائل.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٢٢، وشرح السَّيرافي ١٦/٣٥.

(٣) قال السَّيرافي ١٦/٣٥: "لَمْ يَحْفَلُوا بِالْهَاءِ؛ لِحَفَائِهَا... وَأَنَّهَا لَا يَعْتَدُّ بِهَا، فَيَصِيرُ كَأَنَّهُمْ قَالُوا: دِرْهَمَانٌ".

(٤) في (د): قردا.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/١٢٢، وشرح السَّيرافي ١٦/٣٥.

(٦) في الكتاب ٤/١٢٢: فِي النَّجَادِينَ.

(٧) سورة البقرة: الآية ١٩. وقرأ أبو عمرو، والكسائي، ورويس عن يعقوب (الكافرين) بِالْإِمَالَةِ إِذْ كَانَ جَمْعًا سَالِمًا فِي الْخَفْضِ وَالنَّصْبِ، وَوَأَفْقَهُمُ الشُّمُونِي عَلَى إِمَالَةِ مَا كَانَ خَفْضًا.

ينظر: التَّبَصُّرَةُ ١٥١، وَالْإِتْحَافُ ١٣٠.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/١٢٢، وَالْأَصُولُ ٣/١٦٣، وَشرح السَّيرافي ١٦/٣٥.

وتقول: رَأَيْتُ عِمَادًا، بِإِمَالَةِ الْأَلْفِ الْأَخِيرَةِ؛ لِإِمَالَةِ الْأُولَى^(١)، وَمَنْ يَمِيلُ
الْأَلْفُ فِي رَأَيْتُ عِلْمًا مَنْ لَا يَمِيلُ رَأَيْتُ عِمَادًا؛ لِأَنَّ الْإِمَالََةَ لِلْكَسْرِ أَقْوَى مِنْ
الْإِمَالََةِ لِلْمَالِ؛ لِأَنَّ الْكَسَرَ هِيَ الْأَصْلُ^(٢).

وتقول: مَنْ عِنْدَ اللَّهِ بِالْإِمَالَةِ فِي الْوَقْفِ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَقُولُ: بِهَالٍ فِي
الْوَقْفِ، وَهُوَ فِي مَنْ عِنْدَ اللَّهِ [٢٧٨/أ] أَقْوَى^(٣)؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ^(٤). وتقول:
لَزِيدٍ مَالٌ، فَتَمِيلُ؛ لِكَسْرِ الْإِعْرَابِ الْمُنْفَصِلَةِ، وَكَسْرِ الْإِعْرَابِ الْمُتَّصِلَةِ أَقْوَى فِي
مَرَرْتُ بِهَالِكٍ^(٥).

وتقول: ذَا مَالٍ، فَلَا تَمِيلُ الْأَلْفُ الثَّانِيَةَ لِإِمَالَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهَا فِي حَشْوِ
الْإِسْمِ، فَهِيَ أَقْوَى مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي فِي آخِرِهِ^(٦).



(١) ينظر: التعلّيق ١٧٧/٤.

(٢) قال السّيرافي ٣٦/١٦: "يريد أنّ الألف التي بعد الدّالّ ليس قبلها ياء ولا كسرة، فصار بمنزلة رأيت عبدًا".

(٣) قال السّيرافي ٣٦/١٦: "الإمالة في قولنا: مَنْ عِنْدَ اللَّهِ أَنَّهُ يُجْعَلُ الدّالّ المكسورة موصولة بها بعدها فيصير كأنّه: بالله كلمة، ويصير (دِ مال) مَنْ قولنا: لَزِيدٍ مَالٌ كأنّه كلمة".

(٤) قال الرّضويّ في شرح الشّافية ٦/٣: الإمالة في بعبد الله أكثر من إمالة نحو لَزِيدٍ مَالٌ؛ لكثرة لفظ الله في كلامهم

(٥) ينظر: الكتاب ١٢٣/٤، وشرح السّيرافي ٣٦/١٦.

(٦) ينظر: الكتاب ١٢٣/٤، وشرح المسكوري ٦٨.

باب إمالة الألف التي قبلها هاء الإضمار^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في إمالة الألف التي قبلها هاء الإضمار ممّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في إمالة الألف التي قبلها هاء الإضمار؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جاز: يُريد أن يَضْرِبَهَا، على منزلة هي أقوى منها لو كان بدل الهاء غيرها، ويريد أن يَنْزِعَهَا؟ وما نظيره من قولهم: رُدَّهَا^(٢) في مذهب من قال: رُدُّ ورُدَّه^(٣)؟ ولم جاز: منها، بالإمالة على هذه المنزلة، وفي مَضْرِبِهَا، (وبها؟) ولم كان بها أقوى من مَضْرِبِهَا^(٤). وتقول: بني وبينها، فتميل؛ لياء، ويُريد أن يَكِيلَهَا، ولم يَكِيلَهَا؟ ولم لا يجوز إمالة شيء من هذا في الرَّفْع إذا قلت: هو يَقيْلُهَا ويَكِيلُهَا^(٥)؟ وهل ذلك؛ لأنَّ الضَّمَّة تمنع من الإمالة؛ لبعدها من الكسرة؟ وتقول: لم يَعْلَمَهَا، ولم يَخْفَهَا فلا تميل؛ لأنَّه ليس فيه كسرة، ولا ياء، ولا سبب من أسباب الإمالة؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير".

ينظر: الكتاب ٢/٢٦٢ (بولاق)، ٤/١٢٣ (هارون).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٢٤.

(٣) الفعل المضاعف اللَّام الساكن للجزم أو للوقف يفكُّه أهل الحجاز، ويدغمه تميم وقيس وأسد. فالذين يدغمون يختلفون في تحريك الثاني: فمنهم من يحركه أبداً بحركة ما قبله، فيقول: رُدُّ، مالم تتصل بها الهاء والألف التي للمؤنث، فإنه يفتح على كلِّ حال نحو: رُدَّهَا أو الهاء التي للمذكر، فإنه يضمُّه نحو: رُدَّه، ومنهم من يفتح على كلِّ حال.

ينظر: الممتع ٢/٦٥٨، والارتشاف ١/٢٤٤.

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصفحة.

(٥) في الكتاب ٤/١٢٤: هو يَكِيلُهَا، فقط.

ولم جاز: فِينَا وَعَلَيْنَا بِالْإِمَالَةِ؛ لِلْيَاءِ، وَبَيْنِي وَبَيْنَهَا، وَرَأَيْتُ يَدَا، وَرَأَيْتُ
يَدَهَا؟.

ولم لا يجوز في رأيت دَمًا، وَدَمَهَا إِمَالَةٌ؟ ولم جاز: عِنْدَهَا، بِالْإِمَالَةِ، وَرَأَيْتُ
عِدًّا^(١)، وَيُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا؟.

ولم جاز: مِنَّا، وَإِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاجِعُونَ؟ ولم لا يجوز على هذا المذهب: رأيتُ
عِنَابًا، بِالْإِمَالَةِ؟ وهل ذلك لَأَنَّهُ وَقَعَ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْكَسْرَةِ حَاجِزَانِ قَوَّيَانِ لَيْسَا
كَالْهَاءِ فِي يَضْرِبَهَا؟.

وهل يجري ذلك المجرى: رأيت ثوبه بِتَكَ^(٢) على خلاف حكم يَضْرِبَهَا؟
ولم جاز في رجل اسمه ذَهْ: رَأَيْتُ ذَهَابًا [٢٧٨/ب] بِالْإِمَالَةِ؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٥.

والْعِدُّ: الماء الذي لا انقطاع فيه، قَلَّ أو كثر مثل ماء العين وماء البئر. وقيل: الكثير بلغة تميم،
والقليل بلغة بكر بن وائل.

ينظر: إكمال الإعلام ٢/ ٤١٢ والمصباح المنير ٢/ ٣٩٦.

(٢) البتكَ: القطع، وبتكه بتكًا: قطعه قطعًا.

ينظر: الصَّحاح (بتك) ٤/ ١٥٧٤، والمحكم (بتك) ٦/ ٤٨٤.

❖ الجواب:

الذي يجوز في الألف التي قبلها هاء الإضممار الإمالة على أنه لا يُعتدُّ بالهاء؛ لحفائها، فتمال؛ للكسرة أو الياء، وإن بُعدت الألف بحرفين؛ لعلّة خفاء الهاء، فكأنّها لم تذكر. ولا يجوز أن تجري الهاء مجرى غيرها من حروف المعجم؛ للعلّة التي بينّا^(١). والدليل على ذلك أن الذي يقول: رُدُّ، ورُدُّه، (يقول)^(٢): رُدَّها؛ لأنّه بمنزلة رُدَّا، فيقول على هذا: يريد أن يضربها، كأنّه قال: يريد أن يضربها^(٣). وكذلك: يريد أن ينزعها. وتقول: بنا^(٤)، فتميل، وهو أقوى من يضربها؛ لأنّه ليس بين الألف والكسرة إلّا حرف واحد^(٥).

وتقول: بيني وبينها، فتميل؛ للياء، (ويريد)^(٦) أن يكلّها، ولم يكلّها. ولا يجوز إمالة شيء من هذا في الرّفْع؛ لأنّ الضّمّة تمنع من الإمالة؛ لبُعدها من الكسرة التي هي الأصل في الإمالة. فأما الفتحة فلا توجب الإمالة ولا تمنع منها؛ لقربها من الكسرة. وأما الضّمّة فتتمنع من الألف؛ لبُعدها من الكسرة. فهو على ثلاثة أوجه: الكسرة تُوجب الإمالة؛ لأنّها الأصل في ذلك، والفتحة لا تُوجب ولا تمنع؛ لقربها من الكسرة، والضّمّة تمنع من الإمالة؛ لبُعدها من الكسرة^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٢٣، وشرح السّيرافي ١٦/٣٨.

(٢) في الأصل: تقول، والتّصويب من (د).

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١٢٤، وشرح السّيرافي ١٦/٣٩، والتّعليقة ٤/١٧٨.

(٤) في المسائل: بها، وكلاهما ورد في الكتاب ٤/١٢٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/١٢٤، وشرح السّيرافي ١٦/٣٨.

(٦) طمست في الأصل، وفي (د): تريد، والتّصويب من المسائل.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/١٢٤، والأصول ٣/١٦٣، وشرح الهسكوري ٦٩.

وتقول: فينا، وعَلينا، بالإمالة؛ للياء. وكذلك بيني و(بينها)،^(١) ورَأَيْتُ (يدا)^(٢)، ورَأَيْتُ يَدَهَا، ورَأَيْتُ عِدًّا^(٣).

وتقول: مِنَّا، وإِنَّا إلى الله راجعون. ولا يجوز على المذهب في يُريد أن يَضْرِبَهَا إِلَّا رَأَيْتُ عِنَّا، بترك الإمالة؛ لأنَّه وقع بين الألف والكسرة حاجزان قوَّيان^(٤)، وكذلك: رَأَيْتُ ثِيَابَهُ بِتْكَا.

وتقول في رجل اسمه ذَهْ: رَأَيْتُ ذَهًا، فتميل ألف النَّصْب؛ للكسرة^(٥).

(١) في الأصل و(د): بينا، والتَّصْوِيب من المسائل، والكتاب ٤/ ١٢٤.

(٢) في الأصل و(د): زيدا، والتَّصْوِيب من المسائل، والكتاب ٤/ ١٢٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٤، والأصول ٣/ ١٦٣، وشرح المسكوري ٧٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٥، والأصول ٣/ ١٦٣، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٣٩.

(٥) قال سيبويه ٤/ ١٢٥: "وقالوا في رجل اسمه ذَهْ: ذَهًا، أملت الألف كأنَّك قلت: يدا في لغة من يقول: يضربا".

❖ مسائل من هذا الباب أيضاً^(١) :

ولم جاز اختلاف العرب في الإمالة؟ ولم جاز أن يخالف العربيُّ بين النظيرين في الإمالة؟ وهل ذلك لأنَّه تارةً يجريه على الأصل، وتارةً يجريه على ما هو أشكل [٢٧٩/١] به؟ وهل اختلاف العرب في الإمالة؛ لاختلاف الأسباب في القوَّة والضعف، فمنهم من يميل للسبب القويِّ فقط، ومنهم من يميل للضعيف والقويِّ؟.

وهل قياس رَأَيْتُ يداً قياس رَأَيْتُ زِيناً^(٢)؟ ولم جاز في قول من يُميل هذا: كسرتَ يدنا كقوله: رَأَيْتُ عِنَباً؟.

ولم وجب إمالة ما قبل الهاء التي بعدها الألف الممالة؟.

ولم جاز في قول بعض من يميل: رَأَيْتُ يداً وَيَدَهَا، فلا يُميل للياء؟ وهل ذلك لأنَّ الياء المتحرَّكة تصير كالحروف الصَّحيحة^(٣) من نحو: رَأَيْتُ دَمًا؟ ولم أَمال هؤلاء: رَأَيْتُ زِينًا؟ وهل ذلك لأنَّ الكسرة عاونت الياء، فقويَّ سبب الإمالة؟.

ولم جاز في قول بعض من يُميل رَمَى بغير إمالة؟ وما نظيره من قولهم: رُدَّ بغير إشمام الكسرة؟ ولم جاز في قوله: حُبْلِي، وَمِعْزَى، بالإمالة، ولم يُمل رَمَى؟.

ولم جاز ترك الإمالة في: يَضْرِبُهَا، وَمِنَّا، وَمِنْهَا، وبنا في الوصل مع إمالته^(٤) في الوقف؟ وما نظير ذلك من قولهم: أَفْعَى في الوقف^(٥)؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٦.

(٣) ينظر: سر الصناعة ٢/ ٥٨٧.

(٤) في (د): الإمالة.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٧.

ولم جاز في قول بعضهم: طَلَبْنَا، وَطَلَبْنَا زَيْد؟ وما وجه تشبيههم إياها
بألف حُبْلَى؟ ولم جاز في هؤلاء: رَأَيْتُ عَبْدًا، وَرَأَيْتُ عِنَبًا؟ ولم ترك هؤلاء
الإمالة في تَبَاعَدَ عَنَّا؟.

ولم جاز: مِعْزَانًا في قول من قال: عِمَادًا، ومن قال: عِمَادًا قال: مِعْزَانًا؟ ولم
جاز: مُسْلِمَانٍ بالإمالة؟.

ولم كل ما كانت الكسرة ألزم كانت الإمالة أقوى؟.

❖ الجواب:

واختلاف العرب في الإمالة على وجهين^(١): منهم من يميل، ومنهم من لا يميل وهم أهل الحجاز^(٢)؛ لأنَّ من لا يميل يطلب تحقيق الأصل في الكلمة، ومن يميل يطلب المشاكلة^(٣). واختلف الذين يميلون على وجهين: فمنهم من يميل إذا قوي سبب الإمالة، ولا يميل إذا ضَعُف؛ لأنَّه لا يعتدُّ بالسَّبب الضَّعيف. ومنهم من يميل من أجل سبب الإمالة، قوي أو ضَعُف؛ لحرصه على المشاكلة. ويختلف حكم النَّظيرين في قول الفريق الذي يميل [٢٧٩/ب]، فيُميل أحد النَّظيرين، ويترك إمالة الآخر؛ ليشعر بأنَّ له طريقتين كلاهما حسن. فالأَوَّل: أصل الكلمة، والثَّاني: المشاكلة، فإذا أنزله تنزيل ما تتكافأ فيه العلة - كان مُحْيِرًا في سلوك أيِّ الطَّريقين شاء^(٤).

وتقول: رَأَيْتُ يَدًا، ورَأَيْتُ زَيْنًا، بالإمالة، فإذا قلت: كسرت يَدَنَا، تركت الإمالة؛ لأنَّ بين الألف والياء حاجزين قويَّين^(٥)، كما تترك الإمالة في الكسرة من قولك: رَأَيْتُ عِنَبًا.

وإذا أملت الألف فلا بدَّ من إمالة ما قبلها^(٦)؛ لأنَّ الألف إذا خلصت لم يكن ما قبلها إلَّا مفتوحًا، والفتحة منها؛ لتُمكِّن من الألف، فإذا صارت بين الألف والياء، فحقَّ الفتحة التي قبلها أن تصير بين الفتحة والكسرة؛

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٥، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٤٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٨.

(٣) ينظر: المنهاج الجلي (المنصور) ٨٢٣.

(٤) قال السَّيرافي ١٦/ ٤٠: "يريد أن أمر العرب في الإمالة لا يطَّرد على قياس لا يخالفونه، وكذلك ترك الإمالة لا يطَّرد".

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٥، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٤٠.

(٦) قال السَّيرافي ١٦/ ٤١: "يريد أن الألف إذا أميلت وجب إمالة ما قبلها ضرورة؛ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلَّا مفتوحًا، فلا يمكن إمالتها حتى يُمال ما قبلها".

لَتُمْكِّن^(١) من الألف المماله كما مَكَّنَت الفتحة من الألف الخالصة. وسبيل الهاء التي بعدها الألف المماله أن يُيال الحرف الذي قبل الهاء؛ لأنَّ الهاء لما كانت لا يُعتدُّ بها؛ لخفائها - صار دخولها وخروجها واحدًا في هذا^(٢).

ويجوز في قول بعض من يميل رَأَيْتُ يَدًا وَيَدَهَا أن يترك الإمالة؛ لأنَّ الياء المتحرّكة تتباعد بالحركة عن خلوص الياء، وتصير كالحروف الصَّحيحة، فتجري مجرى رَأَيْتُ دَمَا. ويميل بعض هؤلاء: رَأَيْتُ زِينًا؛ لأنَّ الكسرة لما وقعت قبل الهاء عاونتها، فقويَّ سبب الإمالة^(٣).

وبعض من يُميل يقول: رَمَى، بغير إمالة؛ لئلا يرجع إلى ما فرَّ منه، إذ كان قد فرَّ من الياء إلى الألف، فلو أمال رجع إلى التَّقريب من الياء. ونظير ذلك قول بعضهم: رُذِّ، من غير إشمام، (وكذلك: قيل، على إخلاص الحرف من غير إشمام)^(٤) الكسر؛ لئلا يرجع إلى ما فرَّ منه. ويجوز في قول هؤلاء: حُبْلَى، بالإمالة؛ لأنَّ ألف التَّأْنِيث غير منقلبة من شيء^(٥)، وكذلك مِعْزَى، بالإمالة في قول من جعل الألف للإلحاق^(٦)، ومن ذهب إلى أنَّها منقلبة [أ/٢٨٠] من ياء^(٧) لم يُمل؛ لأنَّها بمنزلة رَمَى.

(١) في (د): يُمْكِّن.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٤، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٤١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٤، وشرح المسكوري ٧٠.

(٤) ساقط من (د).

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٦، والأصول ١/ ٣٧٣، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٤١.

(٦) مِعْزَى ملحوق بهجرع، وألفها للإلحاق عند سيبويه وجهور النُّحاة.

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٦٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٠، والتَّكملة ٣٢٩، والمنصف ١/ ٣٥.

(٧) مَن ذهب إلى أنَّ ألف الإلحاق منقلبة عن ياء الجوهريِّ وابن عصفور وابن مالك. وكلام الرَّمَانِيّ

يخالف مانقله أبو حيان عن ابن هشام الخضراويَّ أنَّه لم يقل أحد من النحويين: إنَّها منقلبة.

ينظر: الصَّحاح (ذفر) ٢/ ٦٦٤، والممتع ١/ ٢٠٦، والتَّسهيل ٢٩٨، والارتشاف ١/ ١١٣.

وتقول: لن يَضْرَبَهَا، وَمِنَّا، وَمِنْهَا، وَبِنا في الوصل في (قول بعض)^(١) من يُمِيل؛ لأنَّ الوقف لما كان تخفى فيه الألف قويت الإمالة؛ لتقريبها من الياء التي هي أبين منها، فإذا وُصِلت ظهرت الألف في الوصل أتمَّ الظهور، فاستُغني بذلك عن الإمالة. ونظيره قول بعضهم: أفعي، في الوقف بالياء^(٢)، فإذا وصل ردَّ الألف^(٣).

ويجوز في قول بعضهم: طَلَبْنَا، وَطَلَبْنَا زيد فيُمِيل^(٤) ألف الإضمار؛ تشبيهاً بألف حُبْلَى^(٥) في أَنَّها وقعت رابعة فصاعداً، مع أَنَّها غير منقلبة من شيء قد فُرَّ منه. ويقول^(٦) هؤلاء: رَأَيْتُ عَبْدًا، وَرَأَيْتُ عِنَبًا، فيُمِيل^(٧) ألف النَّصَب على التشبيه بألف حُبْلَى. (وَأَمَّا عِلَّةُ أَلْفِ حُبْلَى)^(٨)؛ فَلأنَّها إذا وقعت رابعة فصاعداً تصرَّفت تصرُّف ما أصله الياء في التَّشْنِية والجمع من قولك: حُبْلِيَانِ وحُبْلِيَاتٍ، مع السَّلامة من الرَّجوع إلى ما فُرَّ منه، فتمكَّنت في الإمالة، وصارت أصلاً يُحمَل عليه^(٩). وقال هؤلاء: تَبَاعَدَ عَنَّا، بترك الإمالة؛ لأنَّ الحرف (المشدَّد)^(١٠) بمنزلة حرف واحد في ارتفاع اللسان عنه^(١١) رفعة واحدة.

(١) في الأصل: قول من يقول بعض، والتَّصويب من (د).

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٧/٤، والتَّعليق ١٧٩/٤.

(٣) هذه لغة نسبها سيبويه في الكتاب ١٨١/٤ لفزارة وناس من قيس.

(٤) في (د): فتميل.

(٥) ينظر: الكتاب ١٢٧/٤، وشرح الشَّافِية للرَّضِيِّ ١٣/٣.

(٦) في (د): ونقول.

(٧) في (د): فتميل.

(٨) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٩) ينظر: الكتاب ١٢٧/٤، والأصول ١٦١/٣، والتَّكملة ٥٣٩.

(١٠) في الأصل و(د): المشد، والصَّحيح ما أثبتُّه.

(١١) في (د): عند.

ومن قال: عِمَادٌ بِالْإِمَالَةِ، قال: «مِعْزَانٌ» فَأَمَالٌ لِلْإِمَالَةِ^(١). وتقول:
مُسْلِمَانٍ؛ لِأَنَّ (لِمَانٍ) بِمَنْزِلَةِ: عِمَادٍ. وَكُلٌّ مَا كَانَتْ الْكُسْرَةُ أَلْزَمَ كَانَتْ الْإِمَالَةُ
أَقْوَى؛ لِأَنَّهَا سَبَبُ الْإِمَالَةِ^(٢)، فَإِذَا قَوِيَ السَّبَبُ قَوِيَ الْمُسَبَّبُ.



(١) ينظر: الكتاب ٤/١٢٧، وشرح السِّيرافي ١٦/٤٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٢٧.

باب ما أميل على طريق الشُّذُوذ^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز فيما أميل على طريق الشُّذُوذ مما لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

- ما الذي يجوز فيما أميل على طريق الشُّذُوذ؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وهل جواز ذلك لأنَّه أماله لشبه بعيد؛ طلباً للتخفيف فيما هو أحقُّ به؟ ولمَّ جاز إمالة الحَجَّاج [ب/٢٨٠] إذا كان اسماً علماً، ولم يجز إذا كان صفة؟.
- ولمَّ جاز الإمالة في قولك: النَّاسُ^(٢) على مذهب من لا يقول: هذا مالٌ؟ وهل ذلك لأنَّه بمنزلة الحَجَّاج في كثرة الاستعمال اسماً، ومال بمنزلته صفة؟.
- ولمَّ جاز على طريق الشُّذُوذ: هذا مالٌ، وهذا بابٌ، فأجري مجرى هذا نابٌ، وهذا عابٌ؟ ولمَّ جاز التَّسوية بين الألف التي من الواو والياء عيناً، والتَّسوية بينهما لاماً؟.
- ولمَّ لا تجوز الإمالة في قال، وجاز^(٣)، على طريق النَّادر كما جاز في نابٍ، ومالٍ؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: هذا باب ما أميل على غير قياس وإنَّما هو شاذ.

ينظر: الكتاب ٢/٢٦٤ (بولاقي)، ٤/١٢٧ (هارون).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٢٨.

(٣) في الكتاب ٤/١٢٨: قال، فقط.

❖ الجواب:

الذي يجوز فيما أميل على طريق الشذوذ إجراؤه فيما يجتمع فيه ثلاثة أسباب: شبه بعيد، وطلبٌ للتخفيف، وكثرة الاستعمال^(١). ولا يجوز فيما خرج عن هذا الحد؛ لأنه لا يُمال من غير سبب يقتضي الإمالة، وذلك نحو: عالم^(٢)، وما أشبهه مما ليس فيه سبب يقتضي الإمالة أصلاً، لا على طريق المُطَرَّد، ولا النَّادر. وتجاوز إمالة الحجاج إذا كان اسماً علماً على الأصل الذي بينا^(٣)، وذلك لشبه الألف بألف حُبلى من جهة أنَّها رابعة لم تنقلب عن حرفٍ غيرها كانقلاب ألف رَمَى، إلا أنَّ موقع ألف حُبلى [يُوجب]^(٤) اطراد الإمالة فيه؛ لأنَّه موضع^(٥) يقوى فيه التَّغيير، وليس كذلك ألف حجاج.

والسَّبب الثاني: كثرة الاستعمال فيه إذا كان علماً.

والسَّبب الثالث: إدخاله فيما يخفُّ على اللسان؛ لغلبته عليه، وهو أنَّ الإمالة أغلب على الألف في مذهب من يُميل.

ولا يجوز إمالة الحجاج إذا كان صفة؛ لأنَّه [لم]^(٦) يكثر كثرة الاسم العلم^(٧).

(١) لم يذكر سيبويه ١٢٧/٤ سوى علّة كثرة الاستعمال.

وينظر: شرح السِّيرافي ١٦/٤٤، وشرح المسكوري ٧١.

(٢) ضبطت في الأصل بفتح اللام وهو الصَّواب؛ لأنَّ عالمَ مما يمال للكسرة بعد الألف.

(٣) قال المسكوري ٧١: "هذا من التَّغايير اللاحقة للأعلام؛ لكثرتها واتِّساع تصرُّفها".

(٤) مطموسة في الأصل، وأثبتها من (د).

(٥) في (د): موقع.

(٦) زيادة يقتضيها السِّياق.

(٧) قال المبرِّد في المقتضب ٣/٥١: "فإنَّما أمالوا؛ للفصل بين المعرفة والنَّكرة، والاسم والنَّعت".

ويجوز إمالة النَّاس في الرَّفْع والنَّصْب والجَرِّ^(١)؛ لاجتماع الأسباب الثلاثة، من شبه الألف في باب غَزَا من جهة أنَّها منقلبة كانقلابها في الألف، إلَّا أنَّها في موضع العين، وهو موضع يضعف فيه التَّغْيِير، فبعد الشَّبه لهذه العلَّة، وفي إمالته تخفيف، وهو كثير في الاستعمال^(٢)، ولذلك أماله من لا يُمِيل: هذا مألٌّ^(٣).

ومنهم [٢٨١/أ] من يقول: هذا بابٌ، وهذا مألٌّ كما يقول: هذا نابٌ وعابٌ^(٤)، فيسوي بين بنات الياء والواو في العين كما سوي بينهما في اللام من قولك: غَزَا ورَمَى^(٥)، إلَّا أنَّ هذا في الفعل، وموضع اللام يُوجب الاطراد، وهو في العين وفي الاسم يُوجب الشُّذُوذ؛ للشَّبه البعيد على ما بيَّنا^(٦).

ولا تجوز الإمالة في قال، ولا في جاز؛ لأنَّه من: قلت، وجُزْتُ، بضمَّ الفاء، ففرَّقوا بين ما يُمال للكسرة في فاء (فَعَلْتُ)، وبين ما تنضمُّ فيه الفاء، إذ الضَّمَّة تمنع من الإمالة، والكسرة تُوجب الإمالة، فجاز: خافَ وهابَ في خِفْتُ وهَبْتُ. ولم يحز فيما انضمَّ أوله؛ لبيِّن أنَّ الضَّمَّة تمنع من الإمالة، وأنَّ الكسرة تُوجب الإمالة^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٢٨، وشرح السَّيرافي ٤٤/١٦.

(٢) ينظر: التَّعليقة ٤/١٨٠، وشرح المسكوري ٧١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١٢٨، وشرح السَّيرافي ٤٤/١٦.

(٤) قال أبو علي في التَّعليقة ٤/١٨٢: "فأما إمالة عاب وناب ونحوه فجيدة؛ لأنَّ العينات منقلبات عن ياءات".

(٥) ينظر: شرح السَّيرافي ٤٤/١٦.

(٦) قال المسكوري ٧٢: "إلَّا أنَّها شُبِّهت باللام في الفعل؛ لأنَّ العين أيضًا ممَّا تقلب فيه الياء عن الواو".

(٧) ينظر: الكتاب ٤/١٢٨، والتَّعليقة ٤/١٨٢.

باب الحروف المستعلية في الإمالة^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في الحروف المستعلية في الإمالة ممَّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في الحروف المستعلية في الإمالة؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما الحروف المستعلية؟ وما قسمتها؟ وما الموضع الذي يمنع فيه الإمالة؟ وما الموضع الذي لا يمنع فيه الإمالة؟ ولم امتنع الإمالة في قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم؟ ولم امتنع الإمالة في ناقد^(٢)، وعاطس، وعاصم، وعاضب، وعاظب^(٣)، وناخل^(٤)، وواقِد مع أن المستعلي مكسور، ولم لا يعتد بالكسرة المتأخرة عن الألف؟ وما نظيره من صُقت في سُقت؟.

ولم امتنع الإمالة في قولك: نافخ، ونابع، وناقق، وشاحط^(٥)، وعالط، وناهض، وناشط؟ وما نظيره من صَبَقْت في سَبَقْت؟ ولم لا يجوز إمالة شيء من

(١) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملت فيها مضى".

ينظر: الكتاب ٢/٢٦٤ (بولاق)، ٤/١٢٨ (هارون).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٢٩.

(٣) في الكتاب ٤/١٢٩، وشرح السيرافي ١٦/٤٦: عاضد، وعازل. ولم يذكرهما في الأجوبة. والعَضْب: القطع، والعَضْب: القيام على المال، وعَضَبَتِ اليد إذا غلظت على العمل.

ينظر: التهذيب (عطب) ٢/٣٠٣، والمحيط (عضب) ١/٣١٩.

(٤) ناخِل الصَّدر: ناصح، ونخل الشَّيء نَخْلًا: نَقَّاه من رديئه.

ينظر: الأفعال للسَّرقسطي (نخل) ٣/١٩٩، والصَّحاح (نخل) ٥/١٨٢٧.

(٥) شحط الشَّيء: بَعُد، ومنزل شاحط: بعيد.

ينظر: الجُمهرة (شحط) ١/٥٣٧، والأفعال لابن القوطيَّة (شحط) ٢٨٠.

هذا على مذهب أحد من العرب؟ وهل ذلك لاجتماع سببين أحدهما: أن ترك الإمالة في هذا مع المستعلي أخفُّ، وهو الأصل من غير سبب يقتضي الخروج عن الأصل؟.

ولم جاز ترك الإمالة في [٢٨١/ب] مناشيط^(١)، ومعاليق، ومنافخ، ومقاريض^(٢)، ومواعيظ، ومبالغ، مع أن بين الألف والمستعلي حرفين؟ وما نظيره من صويق في سويق؟ ولم جاز في قول بعضهم: المناشيط، بالإمالة؟ ولم كان هذا على طريق النادر؟.

ولم جاز: الصِّفاف، و(القِفَاف)^(٣)، والقِباب، والصُّعَاب، والطَّناب^(٤)، والخِبات، والغلاب، بالإمالة إذا كان المستعلي أولاً مكسوراً، ولم يجب مثل ذلك إذا كان آخرًا مكسوراً؟ وما نظيره من قسوت وقست على امتناع ابدال الصاد من السين إذا ابتدئ بالمستعلي؟ ولم لا يجوز مثل ذلك في قائم وقوائم؟ وما معنى قوله: "إنَّ الفتحة تمنع الإمالة في عذاب وتابل"^(٥)؟ وهل ذلك على معنى أنها كائنات تمنع الإمالة؛ لأنه لو كان في موضعها كسرة لجازت الإمالة؟ ولم جاز أن يعتل بهذا مع أنه قد صحَّ أن الحركات على ثلاثة أوجه: حركة تُوجب الإمالة، وحركة تمنع الإمالة، وحركة لا تمنع الإمالة ولا تُوجبها

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٠.

(٢) في السِّيرافي النحوي ٣٢٩: "وفي بعض النسخ مكان المقاريض: المفاريض جمع مفراض: وهي حديدة يقطع بها".

(٣) في الأصل و (د): القباب. والتصويب من الأجوبة.

والقفاف: جمع قفّة أو القفّ، وهي الأرض المرتفعة، والقفّة أيضًا: الشجرة اليابسة البالية.

ينظر: الصّحاح (قف) ٤/ ١٤١٨، والمصباح المنير (قف) ٢/ ٥١١.

(٤) الطَّناب: السِّير الذي يربط في رأس وتر القوس، وهو الإطنابة.

ينظر: الجيم ٢/ ٢١١، والصّحاح (طنب) ١/ ١٧٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٠.

وهي الفتحة؟ وهل ذلك لأنَّه شَبَّهَها في هذا الموضع بالحركة التي تمنع الإمالة؟ ولمَّ ضَعُفَ المستعلي بالكسرة وسهولة الانحدار عن أن يمنع الإمالة، ولم يَضَعُفْ بالفتحة وسهولة الانحدار عن منع الإمالة؟.

ولمَّ جاز: (نَاقَةُ مَقْلَاطٍ)^(١) بالإمالة مع أنَّ المستعلي ليس فيه كسرة، وجاز على ذلك: المِصْبَاحُ، والمِطْعَامُ، بالإمالة؟ ولمَّ ترك بعض من يُمِيل (مِفْعَال) من نحو: مَنجَابٍ^(٢) الإمالة في مِصْبَاحٍ وأخواته؟ ولمَّ كان المستعلي ساكنًا أقوى على منع الإمالة منه مكسورًا؟ وهَلَّا كان الفتحة في أنَّه لا يُوجب الإمالة ولا يمنعها؟ وهل ذلك لأنَّ الحرف يضعف بالسُّكون، ولا يضعف بالحركة؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ١٣١.

(٢) لم ترد منجَاب في الكتاب. وامرأة منجَاب: تلد النجباء.

ينظر: اللِّسَان (نَجَب) ١ / ٧٤٨.

❖ الجواب:

الذي يجوز في الحروف المستعلية منع الإمالة فيما لا يكتسب خفة ولا مُشاكلة^(١)، ولا يجوز أن يمنع فيما يكتسب خفة أو مشاكلة، من نحو: قِفَاف، وخاف [٢٨٢/١]. والحروف المستعلية هي التي يذهب اللسان فيها إلى جهة العلو، وهي سبعة أحرف: الطَّاء، والظَّاء، والصَّاد، والضَّاد، والغين، والخاء، والقاف^(٢)، فتقول: قاعد وناقِد، فتمنع الإمالة في كلِّ (فَاعِل) قبل ألفه، أو بعده يليه^(٣) حرف مستعلٍ. ونظيره: صقت في سقت طلب المستعلي لما كان بعده حرف مستعلٍ، وهو من مخرج السَّين، فكان مجاورة المستعلي للمستعلي أعدل وأخفَّ من مجاورة المستفل للمستعلي؛ لأنَّ ذهاب اللسان من حرف مستفلٍ إلى مستعلٍ ينقل ضرباً من الثقل^(٤).

وتقول: نافخ، ونابع، وشاحط، فتمنع الإمالة بالحرف المستعلي الذي بينه وبين الألف حرف؛ لأنَّه قريب من الألف، لم يتفاوت ما بينهما بحرف واحد. ونظيره صَبقت في سَبقت، فكلُّ هذا يجري على قياس واحد في منع الإمالة؛ لأنَّه لا يكتسب خفة ولا مشاكلة، وليس أحد من العرب يميله، ولا له وجه من القياس^(٥)؛ لأنَّه خروج عن الأصل، من غير علة تصحُّ، وكلُّ خروج عن الأصل من غير علة تصحُّ فإنَّه لا يجوز.

(١) قال المسكوري ٧٣: "أصل الألف الانفتاح، وهو كالاستعلاء، إلَّا أنَّه لمَّا كانت مع الكسرة أمالوا نحوها؛ ليتناسب النطق، فإذا جاءت هذه المستعلية تعارض طلبها لمناسبتها إياها في النطق مع طلب الكسرة".

(٢) الاستعلاء صعود اللسان إلى أعلى الحنك عند النطق بالحرف.

ينظر: سر الصنعة ١/٦٢.

(٣) كذا في الأصل و(د).

(٤) ينظر: الكتاب ٤/١٢٨، وشرح السيرافي ١٦/٤٨.

(٥) قال سيبويه ٤/١٢٩: "واعلم أنَّ هذه الألفات لا يميلها أحد إلَّا من لا يؤخذ بلغته".

فأَمَّا مُنَاشِيطٌ، وَمُعَالِيقٌ، وَمُنَافِخٌ وَبَابُهُ، فَإِنَّهُ لَا يُيَالُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْأَلْفِ
وَالْمُسْتَعْلِيِّ حَرْفَانِ؛ لِأَنَّهُ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، لَمْ يَتْبَاعِدْ عَنِ الْأَلْفِ التَّبَاعُدُ الشَّدِيدُ؛
إِنَّمَا بَعُدَ عَنْهُ بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، وَلَيْسَ هَذَا تَبَاعُدًا شَدِيدًا^(١). وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ:
مُنَاشِيطٌ فِيمِيلٍ، كَأَنَّهُ جَاءَ بِالطَّاءِ بَعْدَ مَا أَخَذَتِ الْإِمَالَةُ، وَهَذَا قَلِيلٌ؛ إِنَّمَا يَجُوزُ
فِيهِمَا سُمُوعٌ مِنْهُ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَنَظِيرُهُ صَوِيقٌ فِي أَنَّهُ طَلَبُ التَّقْرِيبِ مِنَ
الْمُسْتَعْلِيِّ فِيهِمَا بَيْنُهُ وَبَيْنَهُ حَرْفَانِ^(٢).

وَتَقُولُ: الصِّفَافُ، وَالْقِفَافُ، وَالْقَبَابُ، وَالصَّعَابُ، وَالطَّنَابُ،
وَالْخِبَابُ، وَالْغِلَابُ، بِالْإِمَالَةِ فِي جَمِيعِ هَذَا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْلِيَّ أَوَّلًا مَكْسُورٌ، وَذَلِكَ؛
لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ [٢٨٢/ب] أَوَّلًا وَالْكَسْرَةُ فِيهِ ضَعَّفَتْهُ الْكَسْرَةُ عَنْ قُوَّةِ اسْتِعْلَاءِ الَّذِي
يَطْلُبُهُ الْحَرْفُ، وَكَانَ - بِأَنَّهُ أَوَّلٌ وَبَعْدَهُ الْحُرُوفُ الْمُسْتَفْلَةُ - يَذْهَبُ^(٣) اللِّسَانُ فِي
جِهَةِ الْإِنْحِدَارِ بِهِ، وَجَازَتْ الْإِمَالَةُ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّهَا تُكْسِبُ خَفَّةً^(٤).

وَلَوْ كَانَ الْمُسْتَعْلِيُّ مَفْتُوحًا لَمْ تُجْزِ الْإِمَالَةُ نَحْوُ: قَائِمٌ وَقَوَائِمٌ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ
تَقْوِيَهُ عَلَى مَا يَطْلُبُهُ مِنَ اسْتِعْلَاءِ، فَصَارَتْ تَمْنَعُ فِي هَذِهِ الْحَالِ مِنَ الْإِمَالَةِ مَعَ
الْحَرْفِ الْمُسْتَعْلِيِّ. وَ(نَظِيرُهُ)^(٥): قَسُوتٌ وَقِسْتٌ عَلَى [امْتِنَاعٍ]^(٦) إِبْدَالِ الصَّادِ
مِنَ السَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعْلِيَّ جَاءَ أَوَّلًا، وَالْمُسْتَفْلُ ثَانِيًا، فَسَهَّلَ الْإِنْحِدَارَ^(٧). وَلَيْسَ

(١) قَالَ السَّيْرَافِيُّ ٤٨/١٦: "وَجُمْلَةُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ حُرُوفَ اسْتِعْلَاءٍ فِي تَأْخُرِهَا عَنِ الْأَلْفِ أَشَدُّ
مَنْعًا لِلْإِمَالَةِ مِنْهَا فِي تَقَدُّمِهَا عَلَى الْأَلْفِ".

(٢) يَنْظُرُ: التَّكْمَلَةُ ٥٤٢، وَالْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ التَّكْمَلَةِ ٢/١١٥٤.

(٣) فِي (د): تَذْهَبُ.

(٤) قَالَ السَّيْرَافِيُّ ٤٨/١٦: "وَإِذَا كَانَ حَرْفُ اسْتِعْلَاءٍ قَبْلَ الْأَلْفِ وَأُمِلَتْ، فَأُنْتُ فِي عِلْوٍّ مِنْ
مَوْضِعِ حَرْفِ اسْتِعْلَاءٍ، ثُمَّ تَنْزِلُ مِنْهُ إِلَى الْإِمَالَةِ، فَلِذَلِكَ كَانَ هَذَا أَخْفَ".

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ (د): نَظِيرٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَسَائِلِ.

(٦) زِيَادَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ.

(٧) قَالَ السَّيْرَافِيُّ ٤٩/١٦: "وَإِذَا كَانَتِ الْقَافُ قَبْلَ السَّيْنِ فَأُنْتُ فِي اسْتِعْلَاءٍ ثُمَّ تَنْزِلُ إِلَى السَّيْنِ،
وَذَلِكَ مِمَّا يَخْفُفُ فَلَا حَاجَةَ بِكَ إِلَى قَلْبِ السَّيْنِ صَادًّا".

منزلة الفتحة هذه المنزلة في كل موضع؛ لأنّها في الحرف المستعلي تقويّه على الاستعلاء^(١).

وأما الحركات فهي على ثلاثة أوجه في الجملة: حرف يُوجب الإمالة وهو الكسرة، وحرف يمنع من الإمالة وهو الضمّة، وحرف لا يمنع الإمالة ولا يوجبها وهو الفتحة، ألا ترى أنّ الفتحة تكون قبل الألف، وهي ممالة، فلا تمنعها من ذلك^(٢).

وتقول: (ناقة مقلات) بالإمالة^(٣)؛ لأنّ المستعلي ساكن، فكأنّ الألف قد جاور الكسرة. فلمّا كان السكون يُضعف الحرف ضِعْف المستعلي بسكونه هاهنا، مع أنّ الانحدار به - مع تقدّمه على الألف - أخفّ، فجازت الإمالة؛ لهذه العلة^(٤)، وهو مع ذلك أضعف في الإمالة من باب قِفاف، وغلاب؛ لأنّ في المستعلي الكسرة التي هي من أسباب الإمالة، وليس كذلك مقلات وبابه. وكذلك سبيل المصباح، والمضعان، بالإمالة.

وممن يميل منجباب ونحوه لا يميل مضعان^(٥)؛ لأنّ الحرف المستعلي لا كسرة فيه، وذلك؛ لأنّ الكسرة تُضعفه عن إيجاب الإمالة أشدّ من تضعيف السكون؛ لأنّ الكسرة من أسباب الإمالة، وليس السكون من أسباب الإمالة [١/٢٨٣]. فالكسرة تضعفه أشدّ التّضعيف، ثمّ السكون تُضعفه في دون تلك

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٠، والمقاصد الشّافية ٨/ ١٧٧.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح التّكملة ٢/ ١١٤٤، والمنهاج الجلي (المنصور) ٨٣٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣١، وشرح السّيرافي ١٦/ ٤٩.

(٤) قال أبو علي في التّكملة ٥٤٤: "فأماله قوم، ولم يُمله آخرون، فالذي أماله قدّر الكسرة التي على الميم كأنّها على القاف فصار كصّفاف".

(٥) قال أبو علي في التّكملة ٥٤٤: "والذي لم يُمل قدر فتحة اللّام في مقلات كأنّها على القاف، فصار كقذال وغزال".

المنزلة^(١).

فأَمَّا الفَتْحَةُ فَإِنَّهَا، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ أَسْبَابِ الْإِمَالَةِ، فَهِيَ تَقْوِيَةٌ عَلَى
الِاسْتِعْلَاءِ، فَلِهَذَا مُنْعَ بِهَا، وَلَمْ يُمْنَعْ بِالْكَسْرِ وَلَا السُّكُونِ إِذَا كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَى
الْأَلْفِ^(٢).

(١) ذكر الجرجاني أن في هذه المسألة وجهين:

أحدهما: يوجب الإمالة، وهو أن الكسرة تجاور المستعلي فصارت كصِفَاف.
والثاني: يوجب ترك الإمالة، وهو أن تقدّر الفتحة التي تلي المستعلي كأنّها عليه.
ينظر: المقتصد في شرح التكملة ١١٥٥/٢.

(٢) قال أبو علي في التعليقة ١٨٦/٤: "إنّ الكسرة التي قبل المستعلي يتحرّك بها المستعلي، فلا يجوز في
هذا التّنزيل إلّا التّفخيم؛ لأنّ المستعلي كأنّه مفتوح، وإذا انفتح لم تجز الإمالة".

❖ مسائل من هذا الباب: (١)

ولم جاز: (رأيت قزحاً)، و(أتيت ضمناً) بالإمالة، مع ضعف ألف النَّصْب، ولحاق المستعلي؟ ولم صار بمنزلة صِفَاف، وقِفَاف؟ ولم جاز: (رأيت عِلْقاً)^(٢)، و(رأيت ملغاً)^(٣) بامتناع الإمالة، مع شبه الألف بألف حُبْلَى؟ ولم صار في المنع بمنزلة غَانِم، وقَائِم؟ وهل ذلك لأنَّه ليس فيهما خَفَّةٌ، ولا مشاكلة قوِيَّةٌ، مع لحاق المستعلي؟.

ولم أَمَال بعضهم (يريد^(٤) أن يَضْرِبَهَا زِيد)، ولم يُمِل (يريد^(٥) أن يَضْرِبَهَا قَبْلُ)؟ وهل ذلك لضعف الألف؛ لأنَّها في حكم ما لا يلزم؟.

ولم لا يمنع المستعلي الإمالة في قولك: ناب، ومال، وباع، قبله كان أو بعده؟ وهل ذلك لأنَّه يُشَاكِل بالألف أصلها الذي هو الياء؟ وهل منزلة ذلك كمنزلة خاف في أنَّه يُشَاكِل به خفت؟ وما حكم ألف حُبْلَى في منع المستعلي؟ ولم لا يمنعها الإمالة؟ وهل ذلك لأنَّها في حكم المنقلب من الياء إذ كانت ترجع إلى الياء في التَّصَرُّف؟ ولم جاز إمالة الْمُعْطَى^(٦) من غير منع المستعلي، مع أنَّ أصل الألف الواو^(٧)؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣١.

(٢) في الكتاب ٤/ ١٣١: رأيت عِرْقاً، وفي شرح السَّيرافي ١٦/ ٥٠: "رأيت خِلْقاً، وفي التَّعليقة ٤/ ١٨٧، رأيت عِلْقاً. والعِلْق: المال الكريم، والنَّفيس من كلِّ شيء، والعِلْق: ثوب أسود للجواري.

ينظر: المحيط (علق) ١/ ١٣٦، والصَّحاح (علق) ٤/ ١٥٣٠.

(٣) المِلْغ: الأحمق الذي يتكلَّم بالفحش.

ينظر: الصَّحاح (ملغ) ٤/ ١٣٢٦، وإكمال الإعلام ٢/ ٦٧٨.

(٤) في الكتاب ٤/ ١٣١: أراد.

(٥) في الكتاب ٤/ ١٣١: أراد.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٢.

(٧) ينظر: الصَّحاح (عطا) ٦/ ٢٤٣٠.

ولمَ جاز سَقَى بالإمالة مع الحرف المستعلي؟ ولمَ جاز: صَغَا، وَضَغَا، وَغَزَا
بالإمالة من غير منع المستعلي؟.

وما حكم (هذا جَادٌّ)، وَمَادٌّ، وَجَوَادٌّ؟ ولمَ لا تُمال الألف لأنَّ بعدها كسرة
في التَّقْدِير؟ وهل ذلك لأنَّه فَرَّ منها إلى الإدغام، فلا تنحى نحوها؟ ولمَ لا يُمال
في حال الجرِّ؟ وهل ذلك لأنَّه لما امتنع في السَّبَب الأقوى - لَعَلَّة [٢٨٣/ب] -
امتنع في السَّبَب الأضعف، كأنَّه جعله تابعاً للسَّبَب الأقوى؟ وما وجه قول
بعضهم: (مررت بجَادٍّ)، وَمَادٌّ؟ وهل ذلك لأنَّه شَبَّهه بِمَالِكٍ إذا كانت الكاف
اسم المضاف إليه؟ وما وجه قول بعضهم: (هذا جَادٌّ)، وَمَادٌّ، وَجَوَادٌّ؟ وهل
ذلك للإيذان بالكسرة في أصل الكلمة كالإيذان في هذا مَاشٌ بالكسرة في
الوصل؟.

ولمَ جاز مَنَعَ المستعلي في (مررتُ بِمَالٍ قاسم)، و(بِمَالٍ مَلِيقٍ)، و(بِمَالٍ
يَنْقَلٍ)؟ وهل ذلك لأنَّ كسرة الإعراب لا تلزم، فقويَ عليها المستعلي؟
وما وجه قول بعضهم: (بِمَالٍ قاسم) بالإمالة، وامتناعه من إمالة عَاقِدٍ، فليَمَّ
فَرَّقَ بين المنفصل والمتصل؟.

ولمَ منع المستعلي من الإمالة في (أراد أن يضربها قاسم)^(١)، و(مِنَّا
فضل)^(٢)، و(أراد أن يَعْلَمَهَا)^(٣) مَلِيقٌ)، و(أراد أن يضربها سَمَلِيقٌ)، و(أراد أن
يضربها يَنْقَلٍ)، و(أراد أن يضربها)^(٤) بِسُوطٍ؟ وهل ذلك لأنَّ هذه الألف
ليست منقلبة من الياء، ولا هي في حكم المنقلب في التَّصَرُّف بالياء، فضُعُفَتْ
فيها الإمالة وقويَ عليها المستعلي، وصارت بمنزلة الألف الزائدة، ومع ذلك

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٣٣.

(٢) في الكتاب ٤/١٣٢: منا نَقَل، وذكر المحقِّق في إحدى النسخ: منا فضل.

(٣) في الكتاب ٤/١٣٢: يعملها، وذكر المحقِّق في إحدى النسخ: يعلمها.

(٤) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة، وفي الكتاب ٢/٢٦٦ (بولاق)، ٤/١٣٣ (هارون):
يضربنا.

فإنَّها كانت تُمال للكسرة؛ طلباً للخفَّة، وقد بطل ذلك مع الحروف المستعلية؟ ولم منع المستعلي مع بُعده؟ وما نظير ذلك من بُعد القاف في السَّالِق في إيجاب الصَّاد كما يجاب ترك الإمالة؟.

وما وجه قول بعضهم: (بمالِ قاسم)، مع قوله: (عِماد قاسم)، و(نُعمى قاسم)؟.

وما حكم (لم يضربها الذي تعلم)^(١)؟ وهَلَّا كانت بمنزلة (حُبلى الرِّجل)، و(مَرَمَى الغلام)^(٢)؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٤.

(٢) في الكتاب ٤/ ١٣٤: "بمنزلة حُبلى ومرمى ونحوهما".

❖ الجواب:

تقول: (رأيت قزحاً)، و(أتيت ضِمناً) بالإمالة؛ لأنَّ المستعلي إذا كان قبل الألف مكسوراً لم يمنع (الإمالة)^(١). فسيبويه سبيل غيره من حروف المعجم، ومنزلته كمنزلة صِفَاف [٢٨٤/١] وقِفَاف^(٢). وتقول: (رأيت علقاً)، و(رأيت ملغاً) بترك الإمالة؛ لأنَّ المستعلي مفتوح، وإن كان قبل الألف. فسيبويه كسبيل غانم، وقائِم في أَنَّهُ مفتوح قبل الألف^(٣)، ومع ذلك فإنَّ الألف لا أصل لها في الياء؛ لأنَّها لم تنقلب عنها، ولا هي في حكم المنقلب عنها بالمصير إليها في التَّصَرُّف^(٤)، فضُعُفَت الإمالة فيها مع أَنَّها لا تلزم. وأمَّا غانم، وقائِم، فإنَّما يُطلب - بالإمالة في مثل عالم، ومالك - الخَفَّة بذهاب اللسان في جهة واحدة، فإذا جاء المستعلي مفتوحاً بطلت الخَفَّة بالإمالة، وصار ذهاب اللسان في جهة الاستعلاء أخفَّ^(٥).

وتقول: (يريد أن يضربها زيد)، و(يريد أن يضربها قَبْلُ) بترك الإمالة؛ لأنَّ الألف لما ضُعُفَت بالبعد عن حدِّ الياء قويَّ عليها المستعلي^(٦).

فأمَّا ناب، ومال، وباع فيمال؛ لأنَّ الألف من الياء، ولا يعرض له المستعلي، قبله كان أو بعده؛ لأنَّ الإمالة يُشاكل بها أصله في هذا، ولا تُطلب بها الخَفَّة، فلحاق المستعلي وترك لحاقه سواء لهذه العلة، ومنزلة ذلك كمنزلة خاف

(١) في الأصل و(د): الألة، والأصح ما أثبتته.

(٢) ينظر: الكتاب ١٣١/٤، والأصول ١٦٥/٣، وشرح السيرافي ١٦/٥٠.

(٣) قال أبو علي في التعليلة ١٨٧/٤: "لأنَّ (غا) من ملغاً بمنزلتها في غانم".

(٤) الألف في فاعل زادت معنى إفادة الفاعل، قال ابن خالوية: "زائدة مجهولة".

ينظر: الألفات ٥٧، والمقتصد في شرح التكملة ١١٨٦/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١٣١/٤، والمقتصد في شرح التكملة ١١٥٤/٢.

(٦) ينظر: التعليلة ١٨٨/٤.

في أنَّه يشاكل به خفت^(١). ولا يمنع المستعلي من الإمالة ألف حُبْلَى؛ لأنَّها في حكم المنقلب من الياء^(٢).

وتقول: (حُبْلَى، قاسم) بالإمالة، وتقول: (مُعْطَى، قاسم) بالإمالة، وإن كانت الألف من الواو؛ لأنَّها في حكم الياء بالتَّصْرُفِ على الياء في قولك: مُعْطِيَانِ وَمُعْطِيَاتٍ - في اسم امرأة - إذا جمعته. فَأَمَّا سَقَى، فَأَلْفُهُ مِنَ الْيَاءِ، وَلَا يَمْنَعُهُ الْمُسْتَعْلِي، فَصَارَ مُعْطَى، وَسَقَى، بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ فِي أَنَّ الْمُسْتَعْلِي لَا يَمْنَعُ مِنْ إِمَالَتِهِ.

وَأَمَّا صَغَا، وَضَغَا، وَغَزَا، بِالْإِمَالَةِ، وَهِيَ فِيهِ قَوِيَّةٌ؛ لِشَبْهِ الْأَلْفِ بِالْيَاءِ بِالْإِنْقِلَابِ إِلَيْهَا فِي مَوْضِعِ اللَّامِ، وَمَعَ أَنَّه فَعَلَ تَقَوَّى فِيهِ الْإِمَالَةُ؛ لِقَوَّتِهِ عَلَى التَّصْرُفِ، فَلَمْ يَمْنَعْ الْمُسْتَعْلِي؛ لِشَبْهِ الَّذِي ذَكَرْنَا، مَعَ قُوَّةِ الْفِعْلِ عَلَى التَّصْرُفِ^(٣).

وَأَمَّا جَادُّ، [وَمَادُّ]^(٤)، وَجَوَادُّ [ب/٢٨٤]، فَلَا تُمَالُ فِي قَوْلِ الْأَكْثَرِ مِنَ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهُ فَرَّ مِنَ الْكُسْرَةِ إِلَى الْإِدْغَامِ، فَكْرَهُ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى مَا فَرَّ مِنْهُ أَوْ يَقَارِبَهُ^(٥)، وَلَا يُمَالُ فِي حَالِ الْجَرِّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ فِي السَّبَبِ الْأَقْوَى - لَعَلَّةٌ - امْتَنَعَ فِي الْأَضْعَفِ، كَأَنَّهُ جَعَلَهُ تَابِعًا لِلْسَّبَبِ الْأَقْوَى^(٦).

(١) قال السيرافي ١٦ / ٥٠: "وقالوا: خاف، فأمالوا؛ لأنَّ أصله خوف".

(٢) قال السيرافي ١٦ / ٥٠: "يريد أنَّ حروف الاستعلاء لا تمنع الألف الإمالة إذا كانت الألف منقلبة من ياء أو رجعت إلى الياء في الشَّيْءِ والجمع.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ١٣٢، والتعليقة ٤ / ١٨٩.

(٤) زيادة من المسائل.

(٥) قال أبو علي في التعليقة ٤ / ١٨٩: "لأنَّه فَرَّ مِمَّا يَحَقِّقُ فِيهِ الْكُسْرَةُ؛ أَي مِنْ إِظْهَارِ التَّضْعِيفِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَظْهَرَ لَقَالَ: جَادِدٌ، فَحَقَّقَ الْكُسْرَةَ".

(٦) قال أبو علي في التعليقة ٤ / ١٩٠: "يعني أنَّه لَا يَقُولُ: مَرَرْتُ بِجَادٍّ، فَيَمِيلُ الْأَلْفُ إِذَا جَرَّ، وَإِنْ لَمْ يَمِلْهُ فِي النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، كَمَا أَمَالَ قَوْمٌ مَرَرْتُ بِهَالٍ زَيْدٍ فِي الْجَرِّ؛ لِلْكَسْرِ".

ويجوز في قول بعضهم: (مررت بجَادٍّ)، وَمَادٍّ؛ لَأَنَّهُ شَبَّهَ (بِمَالِك) إذا كانت الكاف اسم المضاف إليه؛ لَأَنَّ هَذِهِ الْكُسْرَةَ سَلِيمَةٌ مَّمَّا عَرَضَ فِي جَادٍّ، وَمَادٍّ مِنْ شِبْهِ السَّبَبِ الْأَقْوَى، فَلِهَذَا صَارَتْ (بِمَالِك) أَصْلًا يُحْمَلُ عَلَيْهِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (هَذَا جَادٌّ)، وَمَادٍّ، وَجَوَادٌّ، فَيُمِيلُ؛ لِتَقْدِيرِ الْكُسْرَةِ، وَلَا يَعْتَدُّ بِالْفِرَارِ مِنْهَا؛ لَأَنَّ الْإِدْغَامَ قَدْ أَذْهَبَ ثِقَلَهَا كَمَا تَقُولُ: مَا شُ، بِالْإِمَالَةِ فِي الْوَقْفِ؛ لِلإِذْنِ بِالْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ^(١).

وتقول: (مررت بمَالٍ قَاسِمٍ)، و(بِمَالٍ مَلَقٍ)، و(بِمَالٍ يَنْقُلُ) بترك الإِمَالَةِ؛ لَأَنَّ كُسْرَةَ الْإِعْرَابِ لَا تَلْزَمُ، فَيَقْوَى عَلَيْهَا الْمُسْتَعْلِي^(٢). وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: (بِمَالٍ قَاسِمٍ)، وَيُمِيلُ^(٣)، وَلَا يُمِيلُ فِي عَاقِدٍ؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَ مُنْفَصِلٌ لَا يَلْزَمُ، وَالْمُتَّصِلُ يَلْزَمُ.

وتقول: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَاسِمٌ)، و(مِنَّا فَضْلٌ)، و(يُرِيدُ أَنْ يَعْلَمَهَا مَلَقٌ)، و(أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا سَمَلَقٌ)، و(أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا بِسُوطٍ)^(٤) فَلَا تُثْمِلُ فِي جَمِيعِ هَذَا؛ لِأَجْلِ الْمُسْتَعْلِيِّ فِي الْأَلْفِ الضَّعِيفَةِ فِي شِبْهِ الْيَاءِ، إِذْ لَمْ تَكُنْ مُنْقَبِلَةً عَنْ يَاءٍ، وَلَا فِي حَكْمِ الْمُنْقَلَبِ فِي التَّصَرُّفِ. فَلَمَّا بَعُدَ شَبْهَهَا بِالْيَاءِ قَوِيَ عَلَيْهَا الْمُسْتَعْلِي، وَصَارَتْ كَأَلْفِ النَّصْبِ فِي قُوَّةِ الْمُسْتَعْلِيِّ عَلَيْهَا، وَكَأَلْفِ (فَاعِلٍ) الَّتِي لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ فِي الْإِنْقِلَابِ، وَلَا حَكْمُ الْإِنْقِلَابِ فِي التَّصَرُّفِ^(٥).

فَالْمُسْتَعْلِي يَقْوَى عَلَى هَذِهِ الْأَلْفَاتِ الثَّلَاثَةِ: أَلْفُ (فَاعِلٍ)، وَأَلْفُ النَّصْبِ،

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٢، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٥١.

(٢) قال الهسكوري ٧٥: "وَأَمَّا مَرَرْتُ بِمَالٍ يَنْقُلُ، فَفَتْحٌ وَإِنْ حَالُ بَيْنِهَا وَبَيْنَ حَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ حُرُوفٌ كَثِيرَةٌ، فَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ فِي مَنَعِهِ إِذَا كَانَ بَعْدَ الْأَلْفِ أَقْوَى".

(٣) قال السَّيرافي ١٦/ ٥٢: "يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَحْفَلُ بِحَرْفِ الْإِسْتِعْلَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْكَلِمَةِ وَهُوَ مُنْفَصِلٌ مِنْهَا، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِمَالٍ".

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٢، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٥٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٣، والتَّعليق ٤/ ١٩٢.

وألف الإضمار في (يضر بها)، و(مِنَّا)، ولا يقوى على ألف رَمَى، وغَزَا، ولا على ألف ناب؛ لأنَّها من الياء، ولا على ألف حُبلى؛ لأنَّها في التَّصَرُّف بالياء، ولا على ألف [٢٨٥/١] خَاف؛ لأنَّه يُشاكل بها الكسرة في خِفَت^(١). والمستعلي يقوى على الألف الضَّعيفة الشَّبه بالياء، وإن بُعد منها، كما يقوى على قلب السَّين صَادًا في الصَّالِق، وإن بُعد عنها؛ لأنَّه، وإن كان منفصلاً، فهو يشبه المتَّصل في الكلمة الواحدة، إذ هو في درج الكلام على صورة واحدة^(٢).

وبعضهم يقول: (بمالِ قاسم) (فلا يميل مع قوله: عِمَاد قاسم، ونُعْمَى قاسم)^(٣)، فيُميل في هذا؛ لأنَّ الكسرة لازمة^(٤)، والألف في نُعْمَى في حكم المنقلب من الياء.

وتقول: (لم يضر بها الذي تَعْلَم^(٥))، فلا تميل الفتحة؛ لذهاب^(٦) الألف التي تضعف فيها الإمالة^(٧). فأما^(٨) (حُبلى، الرَّجل)، و(مَرَمَى، الغلام) فليس كذلك؛ لقوَّة الألف في هذه الألف^(٩).

(١) ينظر: المقاصد الشَّافية ٨ / ١٣١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ١٣٣، وشرح السَّيرافي ١٦ / ٥٢، وشرح المسكوري ٧٥.

(٣) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٤) أي الكسرة التي في عِمَاد. ينظر: التَّعليق ٤ / ١٩٣.

(٥) في الأصل وَ (د): يعلم، والتَّصويب من المسائل، والكتاب ٤ / ١٣٣.

(٦) في (د): إذهب.

(٧) ينظر: الكتاب ٤ / ١٣٤، والأصول ٣ / ١٦٦.

(٨) في (د): وأما.

(٩) حُبلى ومَرَمَى أميلت؛ لقوَّتها، ولم تذهب كألف يضر بها عند دخول أل التَّعريف عليها.

ينظر: الكتاب ٤ / ١٣٤، وشرح السَّيرافي ١٦ / ٥٣.

❖ مسائل من هذا الباب (١) :

ولمَ جاز ترك الإمالة في (أراد أن يُعلما)؟ وهل ذلك لأنَّ الألف لمعنى التَّثْنِيَّة، مع أنَّها ليست في حكم الياء في التَّصَرُّف كَألف حُبْلَى؟ ولمَ تُرِكَت الإمالة في (أراد أن يَضْبِطاً)، و(أن تَضْبِطها)؟ ولمَ تُتْرِكَ في (حُبْلَى، قاسم)؟.

ولمَ جازت الإمالة في (أراد أن يَقيلاً) (٢)، و(أن يَعلَلاً)، مع أنَّ الألف لمعنى (٣)؟ وهل ذلك لتحقيق أنَّ المستعلي المكسور قبل الألف لا يمنع مع إزالة الإيهام في أنَّه يمنع؟ ولمَ جاز أن يمنع المستعلي من الإمالة في (رأيت ضيقاً ومضيّقاً)، و(رأيت علقاً)، ولم يمنع في صَغَا، وَضَغَا، ولا في ﴿الضُّحَى﴾ (٤)؟ ولمَ منع في (رأيت علماً كثيراً) إذا نُونٌ؟ وهل قياسه قياس لم يَعْلَمَهَا الذي عندك؟.

ولمَ جاز: طَلَبْنَا وَعِنَبْنَا (٥)، بالإمالة مع ضعفها فيه؟ ولمَ جاز في قول بعضهم: (رأيت عِرْقاً وَضيقاً)، ولم يَجُزْ في قول أحد من العرب إمالة قَاعِدْ؟ وهل ذلك لأنَّ هذه الألف تشبه ألف حُبْلَى، بالموقع في آخر الاسم، وأنَّ المطلوب بالإمالة فيه مشاكلة الأصل الذي هو الياء، وليس كذلك (فاعل)؛ لأنَّ المطلوب به الخَفَّة بذهاب [ب/٢٨٥] اللّسان إلى جهة الكسرة، فإذا جاء المستعلي بطل ذلك الوجه الذي كان يُطلب؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٤.

(٢) أن يقيلاً لم ترد في الكتاب.

(٣) تكون ألف التَّثْنِيَّة في الأفعال ضميراً للفاعلين، ودليلاً للتَّثْنِيَّة في الأسماء، وكونها للتَّثْنِيَّة أعمُّ من كونها للضمير؛ لأنَّها لا تكون ضميراً إلاَّ تدلُّ على التَّثْنِيَّة.

ينظر: البغداديات ١٠٩، وعلل التَّثْنِيَّة ٤٧.

(٤) سورة الضُّحَى: الآية ١. ولم يذكرها في الأجوبة، وقد قرأها بالإمالة حمزة والكسائي.

ينظر: السبعة ٦٩٠، وقرّة العين ٢٢٧.

(٥) في الكتاب ٤/ ١٣٤ زيادة على ذلك: وَعَتَا.

ولم قال هؤلاء: (رأيت سَبَقًا) بترك الإمالة؟ وهل ذلك لأن سببها في عرقا، أقوى بالكسرة في أوّل الاسم؟.

ولم أمال بعضهم عابِد، ولم يُمل (بِمَالِك)، وأمال (عِمَاد قاسم)، ولم يُمل (بِمَالِ قاسم)؟.

وما حكم حروف المعاني في الإمالة^(١)؟ ولم وجب أن الأصل فيها أن لا تُمال؟ ولم لا تُمال (حتّى)^(٢)، ولا (أمّا)، ولا (إلّا)؟ وما (حكم)^(٣) هذه الحروف لو سُمِّي بها؟ ولم جازت الإمالة فيها على هذه الحال؟. ولم جاز إمالة (أَنِّي)^(٤)؟ وهل ذلك لأنّه اسم كَعَطُشِي^(٥)؟.

ولم لا يجوز إمالة (لا)؟ ولم جاز إمالة (ذا)؟ ولم لا يجوز إمالة (ما) في الصّلة ولا غيرها؟ وهل ذلك لشدة إبهامها كشدة إبهام الحرف، وليس كذلك «ذا»؛ لأنّه يجوز أن يُوقف عليه، فتقول: رأيت ذا، ولا يجوز مثل ذلك في (ما)؟. ولم جاز: (با) و(تا) بالإمالة في حروف المعجم؟ وهل ذلك لأنّها أسماء ما يُلفظ به؟.

ولم جاز: يا زيد بالإمالة مع أنّه حرف؟ وهل ذلك لأنّه يشبه الفعل في تمامه مع الاسم حتّى يصير جملة مفيدة^(٦)؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٥.

(٢) حتّى ألفها مجهولة لا أصل لها "قال مكّي في الكشف عن وجوه القراءات ١/ ١٩٤: "وقد رُوي إمالة حتّى عن بعض القراء، ولم أقرأ به".

(٣) أثبتت في الأصل في هامش الصّفحة.

(٤) أمالها في القرآن حمزة والكسائي.

ينظر: الإقناع ١/ ٢٠١.

(٥) في الكتاب ٤/ ١٣٥: "لأنّ أُنّي تكون مثل أين، كخلفك، وإنّما هو اسم صار ظرفاً، فقرب من عطشى".

(٦) يرى بعض النحاة أن (يا) في النداء بدل من فعل تقديره: أدعو أو أريد، والتقدير: أدعو زيداً،
⇐=

ولم جاز إمالة (بلى) ^(١) مع أنه حرف؟.

ولم جاز في قول بعضهم: (هذا بابٌ)، و(هذا مائلٌ)؟ ولم يجوز مثل ذلك في ساق، ولا غار ^(٢)، ولا غاب الأجمة ^(٣)؟ ولم لا يجوز إمالة بَالٍ من بُلت؟.

= وذهب آخرون إلى أنه منصوب بـ(يا)؛ لأنها نابت عن أدعو، والدليل على ذلك جواز الإمالة في نحو يا زيد، لأنها قامت مقام الفعل، والإمالة لا تجوز في الحروف.
ينظر: الأصول ١ / ٣٤٠، وأسرار العربية ٢٢٧.

(١) لم يذكر سيبويه إمالة بلى، وأماها في القرآن حمزة والكسائي.

ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٤١٢، وقرّة العين ١٣٦.

(٢) في الكتاب ٤ / ١٣٥، وشرح السيرافي ١٦ / ٥٥: قار.

(٣) الأجمة: منبت الشجر، والشجر الكثير الملتف.

ينظر: التهذيب (أجم) ١١ / ٢٢٧، والمصباح المنير (أجم) ١ / ٦.

❖ الجواب:

وتقول: (أن يُعلِّم) بترك الإمالة؛ لأنَّه لا أصل للألف في التَّصَرُّف بالياء^(١)، مع أنَّها لمعنى، وكلُّ واحد من هذين السَّبَّين يقتضي ترك الإمالة من غير معارض لهما.

وتقول: (يريد أن يَقيلاً) و[أن]^(٢) يَعلِّقاً، فتميل^(٣)؛ لإزالة الإيهام^(٤) أنَّ المستعلي في مثل هذا الموقع على هذه الصِّفة يمنع الإمالة، ولولا ذلك لجرى مجرى (يريد أن يُعلِّم)، ولكن خُولف به ذلك؛ ليكون تمكيناً لباب صِفاف، وقَبَاب، وصِعَاب، وطَبَاب^(٥). وتقول: (أراد أن يَضْبِطاً)، و(أن يَضْبِطها) بترك الإمالة؛ للمستعلي^(٦)، ولا يلزم مثل ذلك في (حُبلى، قاسم)؛ لأنَّ ألف الإضمار لا أصل لها في الياء.

وتقول [٢٨٦/أ]: (رأيتُ ضيقاً ومَضيقاً)، و(رأيتُ عِلْقاً) بترك الإمالة؛ لضعفها في ألف النِّصْب، فلمَّا صادف المستعلي ألفاً تضعف فيه الإمالة منع منها. وليس كذلك صَغَا، وَضَغَا؛ لأنَّه صادف في هذا ألفاً تقوى فيه الإمالة، فلم يمنع منها^(٧). وتقول: (رأيتُ علماً كثيراً) كما تقول: (لم يُعلِّمها الذي عندك)، فتذهب الإمالة^(٨)؛ لإذهاب الألف الضَّعيفة فيها، وهي ألف النِّصْب وألف الإضمار،

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٤، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ١٩٦.

(٢) زيادة من (د).

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٤، وشرح السِّيرافي ١٦/ ٥٣.

(٤) في (د): الإيهام.

(٥) ينظر: التَّكْملة ٥٤٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٤، والتَّكْملة ٥٤٣، وشرح المسكوري ٧٥.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٤، وشرح السِّيرافي ١٦/ ٥٣، والتَّكْملة ٥٤٣.

(٨) قال السِّيرافي ١٦/ ٥٣: "يريد أنت إذا وصلت علماً بما بعده، كان بعد الميم تنوين ولا إمالة فيه، وإنَّما يمال إذا وقفت عليه؛ لأنَّه يصير ألفاً في قولك: علماً".

ولا يُفعل مثل ذلك في (حُبْلَى الرَّجُل) و(نُعْمَى الغلام)؛ لأنَّ هذه الألف لها أصل في الياء تقوى الإمالة لأجله.

وتقول: طَلَبْنَا وَعِنَّا في قول بعض العرب بالإمالة؛ تشبيهاً بألف حُبْلَى^(١). وقال هؤلاء: (رَأَيْتَ عِرْقًا وَضِيقًا) بالإمالة؛ لأنَّه لما شَبَّهَهَا بألف حُبْلَى لم يعترض عليها المستعلي كما لا يعترض على ألف حُبْلَى، وهو مع ذلك شاذٌّ^(٢).

وأما قَاعِدٌ وَغَانِمٌ وَطَالِبٌ، فلا يُميل هذه الألف أحد من العرب^(٣)؛ لأنَّه لا أصل لها في التَّصَرُّفِ بالياء، ولا شبهة بالموقع في آخر الاسم رابعةً فصاعداً، فليس يُشاكل بها أصل لها في الياء. وإنَّما تجوز الإمالة في (فَاعِلٌ)؛ طلباً للخفة بذهاب اللسان في جهة الكسرة، فإذا جاء المستعلي بطلت هذه العلة، ولم تجز الإمالة أصلاً^(٤).

ومن قال: عِرْقًا، فَأَمَالٌ، لم يُمل (رَأَيْتَ سَبَقًا)؛ لأنَّ الكسرة في عِرْقًا، قوَّت سبب الإمالة.

ومن أَمَالٌ عَابِدٌ لم يلزم أن يُميل (بِمَالِكٍ)؛ لأنَّ الكسرة في عَابِدٍ لازمة، وليست كذلك في (بِمَالِكٍ)^(٥). ومن أَمَالٌ (عِمَادٌ قَاسِمٌ) لم يلزمه أن يُميل (بِمَالٍ قَاسِمٍ) على ما بيَّنا^(٦).

وحروف المعاني الأصل فيها أن لا تُمال؛ لأنَّه لا تَصَرَّفُ لها كالتَّصَرُّفِ

(١) قال ابن الباذش في الإقناع ١/ ٣١٥: "فهاء التَّأْنِيثِ على هذا مثل أَلَفِ طَلَبْنَا في التَّشْبِيهِ بِالمَشْبِهِ إِلَّا أن أَلَفِ طَلَبْنَا أبعد من الإمالة؛ لأنَّه لا تأنيث فيها، ولذلك جعل سيبويه إمالتها شذوذاً".

(٢) قال السَّيرافي ١٦/ ٥٣: "شَبَّهُوا هذه الألف لما وقعت طرفاً بألف التَّأْنِيثِ المقصورة، ولا خلاف في جواز إمالة الألف المقصورة للتَّأْنِيثِ؛ لأنَّها تنقلب ياء في التَّثْنِيَةِ".

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٤، والتَّكْمَلَةُ ٥٤١.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح التَّكْمَلَةِ ٢/ ١١٥٤، والدَّرُّ النَّثِيرُ ٣٨٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٤، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٥٤.

(٦) قال السَّيرافي ١٦/ ٥٤: "لم يجعلوا قَاسِمٌ في منع الإمالة كالقاف من سَمَاقٍ؛ لأنَّها غير لازمة".

في الفعل والاسم، وإنَّما الإمالة ضرب من التَّصْرُف؛ للَخْفَةِ أو المشاكلة. فإنَّما تكون فيما له التَّصْرُف بالمعاني التي تتعلَّق به، واللَّفْظ الذي تتغيَّر فيه؛ لأنَّ ذلك لا يخلُّ به^(١). فأَمَّا الحرف فلا وجه لإمالة [ب/٢٨٦] على الأصل الذي بيَّنَّا فيه.

ويُوضَّح ذلك أنَّ الفعل لما قوِيَ تصرُّفه قويت الإمالة فيه حتَّى لم يمنعه المستعلي في قولك: صَغَا وَصَغَا، ثُمَّ بعده الاسم له حَقٌّ في الإمالة؛ لحَقُّه في التَّصْرُف بالتَّشْنِية والجمع والتَّصْغِير، وهو مع ذلك ضعيف فيه بالإضافة إلى الفعل^(٢) حتَّى كان العِشَاءُ والمَكَا، والكِبَا على طريق النَّادر الذي لا يُقاس عليه. فلمَّا صار الأمر إلى الحرف الذي لا تصرُّف له كتصرُّف الاسم والفعل بتغيير لفظه للمعاني - وجب أن لا يجوز فيه^(٣). ف(حتَّى) لا يُمال؛ لأنَّه حرف، وكذلك (أَمَّا) و(إِلَّا) و(مَا) و(لَا). ولو سُمِّي ب(حتَّى) وأخواته لجازت إمالة؛ لأنَّه قد خرج إلى حدِّ الاسم الذي يجوز تصرُّفه بتغيير لفظه للمعاني^(٤). وتجوز إمالة^(٥) (أَنَّى)؛ لأنَّه اسم بمنزلة عَطَشَى^(٦).

وتجوز إمالة (ذَا) كما جاز إمالة كِبَا.

ولا تجوز إمالة (مَا)؛ لشِدَّة إبهامها حتَّى صارت كالحرف، فيجوز: (رَأَيْتُ ذَا)، ولا يجوز: (رَأَيْتُ مَا)؛ لشِدَّة الإبهام^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٥، والأصول ٣/ ١٦٦، الدَّر الثَّيَر ١٨٩.

(٢) فَرَّق بعض النُّحاة بين الأسماء والأفعال في الإمالة، فجعلوها مَطْرَدَةً في الأفعال، شاذَّةً في الأسماء. قال الشَّاطِبِيُّ: "وظاهر كلام سيبويه خلاف هذا؛ لأنَّه لم يُفَرِّق بين الاسم والفعل". ينظر: المقاصد الشَّافِية ٨/ ١٣٣، والهمع ٦/ ١٨٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٥، وشرح الهسكوري ٧٦.

(٤) في الكتاب ٤/ ١٣٥: "وقال الخليل: لو سميت رجلاً بها وامرأة جازت فيها الإمالة".

(٥) في (د): إمالة.

(٦) قال ابن السَّرَّاج في الأصول ٣/ ١٦٦: "وأمالوا: أَنَّى؛ لأنَّها مثل أين وهي اسم".

(٧) قال السَّيرافي ١٦/ ٥٤: "يريد فَرَّقوا بين ما وذا؛ لأنَّ ما أشدُّ إبهاماً وأقرب إلى الحروف، لأنَّها تكون حرفاً في الجحد، وتكون زائدة للتوكيد، وتقع في الاستفهام والجزاء".

وتقول: (با) و(تا) فتميل؛ لأنّها اسماء ما يُلفظ به، (فتجريها) ^(١) مجرى (ذا)، فقد فُرّق بين الاسم والحرف الذي لمعنى فيما كان على حرفين ^(٢). ولا تميل (لا)؛ لأنّه حرف.

وتقول: يا زيد، بالإمالة؛ لأنّ (يا) تشبه الفعل؛ لأنّه مع الاسم بمنزلة الجملة المفيدة، كأنّك قلت: أدعو زيداً ^(٣).

ويجوز إمالة (بلى)؛ لأنّه يُوقف عليه في الجواب كما يُوقف على الاسم إذا قال قائل: أليس زيد في الدّار؟ قلت: بلى، كما أنّه إذا قال: مَنْ في الدّار؟ قلت: الحُبلى ^(٤).

ومن أمال في قوله: (هذا بابٌ، وهذا مالٌ، لم يُمل) ^(٥) في قوله: (هذا ساقٌ)، و (هذا غارٌ)، و (هذا غابٌ الأَجَمَة)؛ (لأنّه) ^(٦) لما ضعفت الإمالة في هذه الألف، منعها المستعلي ^(٧).

ولا يجوز إمالة بال من بُلت؛ لأنّ الإمالة في نظيره من الفعل تُؤذن بكسر أوّله في (فَعَلَتْ). وإنّما جازت الإمالة في: هذا [٢٨٧/أ] باب؛ لأنّ الألف منقلبه عن الواو التي هي أخت الياء، فهو شبه ضعيف، فلمّا لحق المستعلي منع الإمالة في ساق ^(٨).

(١) في (د): فيجريها.

(٢) قال السّيرافي ١٦ / ٥٥: "يريد أنّ حروف المعجم أسماء، ولذلك جازت الإمالة فيها".

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ١٣٥، والأصول ٣ / ١٦٦، والمقاصد الشّافية ٨ / ٢٠٠.

(٤) قال مكّي في الكشف عن وجوه القراءات ١ / ١٩٨: "فأما بَل فهو حرف، لكن أصلها بل، ثمّ زيدت الألف للوقوف عليها، فأشبهت ألف التّأنيث، فأميلت كما تمال ألف التّأنيث".

(٥) أثبتت في الأصل في هامش الصّفحة.

(٦) أثبتت في الأصل في هامش الصّفحة.

(٧) ينظر: الكتاب ٤ / ١٣٥، وشرح السّيرافي ١٦ / ٥٥.

(٨) ينظر: الكتاب ٤ / ١٣٥، والأصول ٣ / ١٦٦، وشرح السّيرافي ١٦ / ٥٥.

باب الرّاء^(١)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في الرّاء من منع الإمالة ممّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في الرّاء من منع الإمالة؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولمّ منعت الرّاء إذا كانت مفتوحة، أو مضمومة من الإمالة، ولم تمنع إذا كانت مكسورة؟ ولمّ منعت مفتوحة الإمالة، مع أنّها ليست من المستعلية^(٢)؟ وما وجه الاعتلال بأنّها بمنزلة المضاعف؟ ولمّ جاز أن يكون الوقف يزيدا إيضاحاً، مع أنّ الوصل في سائر حروف المعجم هو الذي يزيد الحرف^(٣) إيضاحاً، فلمّ خالفت الرّاء سائر الحروف في هذا^(٤)؟ وما وجه الاعتلال به؟ ولمّ لا تجوز في رَاشِد وفِرَاش؟ ومن أين صارت في هذا بمنزلة القاف؟.

ولمّ امتنعت الإمالة في (هذا حمارٌ)؟.

ولمّ جازت الإمالة في قولك: (مِنْ حِمَارِك)، و (مِنْ عَوَارِك)^(٥)، و (مِنْ الْمُعَارِ)، و (مِنْ الدُّوَارِ)^(٦)؟.

(١) كذا ترجمته عند سيبويه.

ينظر: الكتاب ٢/٢٦٧ (بولاق)، ٤/١٣٦ (هارون).

(٢) ينظر: مخارج الحروف وصفاتها ١٢٧.

(٣) في (د): الحروف.

(٤) في سرّ الصّناعة ١/٦٣: "وذلك أنّك إذا وقفت عليه رأيت طرف اللسان يتعثّر بها فيه من التّكرير، ولذلك أحسب في الإمالة بحرفين".

(٥) في الكتاب ٤/١٣٦: عواره.

(٦) ما كان من الأسماء فيه حرف الرّاء مجرورة بعد ألف على وزن: فِعَال وفُعَال وفُعَال، أمالها في القرآن أبو عمرو والأعشى ورجال الكسائي.

ينظر: السّبعة ١٤٩، والتّذكرة في القراءات ١/٢٦٨.

ولم جاز: (هذا قاربٌ)، و(غارِمٌ)^(١)، وطارِدٌ، بالإمالة، مع تقدّم المستعلي مفتوحاً؟.

ولم جاز: (هذه ناقةٌ فارِقٌ)^(٢) و(أينقُ مفاريقُ) بمنع الإمالة، مع أنّ الرّاء مكسورة في تأخر المستعلي؟ ومن أين صار بمنزلة قولك: ناعق ومناشط^(٣)؟.

ولم جاز: (من قرارِك) بالإمالة، فلم غلبت المستعلي إذا كانت متأخرة مكسورة؟ ولم جاز أن يُجعل بمنزلة المستعلي ما ليس فيه استعلاء؟ وما نظير ذلك من جعل ما فيه مدٌّ ولين بالتّحريك في التّصغير من (عاد)^(٤)، و(قيل) إذا سُمّي بهما؟ وما معنى قوله: "فلما قويت على القاف كانت على الرّاء أقوى"^(٥)؟ وهل ذلك في قارب [٢٨٧/ب]، و(من قرارِك)؟.

وما قياس مذهب من يقول: مساجد و(عابد)^(٦) بإخلاص الألف في الرّاء المكسورة من غارِم ونحوه؟ ولم سوّوا بينهما مع تأكّد سبب الإمالة؟ وهل ذلك لأنّ الأصل أوكد منه عند هؤلاء؟.

(١) في الأصل و(د): غارض. والتّصويب من الأجوبة.

(٢) ينظر: الكتاب ١٣٧/٤. وناقة فارِق: هي التي ضربها المخاض، فذهبت في الأرض.

ينظر: الإبل ٧٠، والصّحاح (فرق) ١٥٤١/٤.

(٣) في الكتاب ١٣٧/٤: مناشيط، وذكر المحقّق في إحدى النسخ: مناشط.

(٤) في الكتاب ١٣٧/٤، وشرح السّيرافي ٥٧/١٦: غار، وذكر المحقّق في إحدى النسخ: عاد.

وفي شرح الهسكوري ٧٧: عاد، وأثبتها المحقّق غار على ما في الكتاب.

(٥) ينظر: الكتاب ١٣٧/٤.

(٦) في الأصل و(د): أعابد. والتّصويب من الأجوبة، والكتاب ١٣٧/٤.

وما حكم قولهم: (الكافرون)، و(رأيت الكافرين)^(١)، و(هو الكافر)،
و(هي المناير)، بالإمالة؟ ولمّ جاز ذلك مع أنّ الرّاء مضمومة؟ ولمّ منع بها قوم
من العرب في هذه الحال^(٢)؟

وما قياس مذهب من يقول: (مررت بالحجار) في قوله: (مررت بالكافر)؟
ولمّ ترك الإمالة في هذين، ولمّ يعتدّ بكسرة الإعراب؟

- (١) الحجة لمن أمال أنّه لما أجمع في الكلمة أربع كسرات: كسرة الفاء والرّاء والياء، والرّاء يقوم
مقام كسرتين جذبن الألف؛ لسكونها بقوتها فأميلت. ينظر: الحجة لابن خالويه ٧٣.
- (٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٨.

❖ الجواب:

الذي يجوز في الرّاء من منع الإمالة إجراؤها على المنع مفتوحة ومضمومة، ولا يجوز أن تجري على ذلك مكسورة؛ لأنّ الكسر من أسباب الإمالة، فإذا كان في الحرف المكرّر تأكّد السّبب. وإنّما منعت مفتوحة؛ لأنّها تشبه المستعلي بالفتح إذ كان طلب العلوّ بالفتح كطلب العلوّ بذهاب اللّسان إلى جهة سقف الحلق، فيصير بمنزلة فتحتين في حرف^(١)، والفتح يُمكن من إخراج الألف، فيصير ترك الإمالة بالفتحتين في الحرف أمكن، وأخفّ بذهاب اللّسان في جانب جهة واحدة بحركة تُمكن من الألف، قد تأكّدت وصارت بمنزلة المتكرّر^(٢). فأما منعها مضمومة؛ فلائها لما كانت لا تُوجب الضّمة الإمالة، ولا تشبه ما يُوجب الإمالة، كما تشبه الفتحة الكسرة^(٣)؛ لأنّها أقرب إليها من الضّمة - صارت أقوى في منع الإمالة^(٤).

وذكر سيبويه أنّ الوقف يزيدّها إيضاحاً^(٥)، وهذا صحيح، وإن لم يكن في غيرها من الحروف؛ لأنّ الوقف عليها بمنزلة الوصل في التّمكن من إخراجها على أتمّ حالها، مع إخلاصها من غيرها^(٦). وإنّما ينقص [٢٨٨/١] حال الحرف في الوقف عن أتمّ الظّهور؛ لأنّه يحتاج إلى ما يمكّن من إخراجها من حرف

(١) ينظر: التّكملة ٥٤٥، والدّر النّثر ٥٠٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١٣٦/٤، والنّكت ١٠٨٥/٢.

(٣) ينظر: الدّر النّثر ٥٠٣.

(٤) ينظر: المقتصد في شرح التّكملة ١١٦١/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١٣٦/٤.

(٦) الرّاءات في مذهب القراء ثلاثة أقسام: قسم اتّفقوا على تفخيمه، وقسم اتّفقوا على إمالته، وقسم اختلفوا فيه: فأماله ورش وحده، وفخّمه الباقون.

ينظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢٠٩/١، والدّر النّثر ٥٠٢.

يُوصل به^(١). فإذا امتنعت الرَّاء عن ذلك بأنّها بمنزلة حرف مكرّر، ثمّ خلصت من الامتزاج بغيرها - كان أظهر لها. وبهذا الاعتلال يصحّ له الحكم في أنّها بمنزلة المكرّر، وأنّها تمنع في الضّمّ والفتح، ولا تمنع في حال الكسر. وتقول: راشد وفراش، بغير إمالة؛ لأنّ الرَّاء مفتوحة كالقاف في قاتل.

وتقول: (هذا حمارٌ) فلا تميل؛ لأنّ الرَّاء مضمومة^(٢).

وتقول: (من حمارك)، و(من عوارك)، و(من المعار)، و(من الدّوار) فتميل؛ لأنّ الرَّاء مكسورة^(٣).

وتقول: (هذا قاربٌ)، وغارمٌ، وطاردٌ، بالإمالة؛ لأنّ الرَّاء مكسورة، والمستعلي متقدّم، فغلبت المستعلي في هذا؛ لأنّ الانحدار أخفُّ^(٤) [من التّصعّد]^(٥)

وتقول: (هذه ناقةٌ فارِقٌ) و(أينقُ مفاريق) بمنع الإمالة؛ لأنّ المستعلي متأخّر، فالتّصعّد مع المستعلي أحقُّ به، وليس كذلك لو كان متقدّمًا؛ لأنّ الانحدار أخفُّ من التّصعّد، فصار بمنزلة ناعق، ومناشط، في أنّ ذهاب اللّسان في جهة واحدة من التّصعّد أخفُّ^(٦).

وتقول: (من قرارك) فتغلب الرَّاء المكسورة الرَّاء المفتوحة، كما غلبت المستعلي في قارب^(٧). وإنّما جاز أن يُجعل بمنزلة المستعلي ما ليس فيه استعلاء كما جاز أن يُجعل ما فيه مدٌّ ولين بمنزلة ما ليس فيه مدٌّ ولين؛ لعلّة صحيحة

(١) ينظر: سرّ الصّناعة ١/ ٧.

(٢) قال ابن السّراج في الأصول ٣/ ١٦٧: "ولو كان غير الرَّاء لأملت".

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٦، والتّكملة ٥٤٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٦، والنّكت ٢/ ١٠٨٦.

(٥) زيادة من (د).

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٧، والأصول ٣/ ١٦٧، وشرح السّيرافي ١٦/ ٥٧.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٧، والأصول ٣/ ١٦٧، والتّكملة ٥٤٧.

تُوجب ذلك، ولم يجوز مع انتفاء العلّة، فجاز في (عاد) و (قيل) إذ سُمِّيَ بهما عَوِيدٌ وقُوِيلَ كقولك: عُمير بتحريك الحرف. ولم يجوز مثل ذلك في صحيفة، وعجوز في الجمع؛ لأنّ هذين الحرفين زائدان للمدّ، لا يشبهان حروف الأصل، فلم يجوز أن يُحرَّكا^(١)، فكذلك الرّاء المفتوحة تشبه المستعلي في طلب العلوّ بالفتح، كطلبه بالاستعلاء، ولم يجب مثل ذلك في الرّاء المكسورة^(٢)؛ لتأكّد سبب الإمالة. وهذا قياس لطيف ذكره سيبويه، وقد شرحناه [٢٨٨/ب]، وقال: "لما قويت على القاف بالكسرة كانت على الرّاء المتقدّمة أقوى"^(٣) يعني في قارب، و(من قرارك)^(٤).

ومن مذهبه ترك الإمالة في مساجد وعابد، فإنّه يترك الإمالة في غارم؛ لأنّه غلب الأصل؛ لقوّته بأنّه الأصل من غير مانع من جوازه^(٥).

[و]^(٦) تقول: (هم الكافرون)، [ورأيت الكافرين]^(٧)، و(هو الكافر)، و(هي المناير) بالإمالة، لما بُعِدَت الرّاء المضمومة بحرف بينها وبين الألف، لم تقوَ على المنع؛ لأنّها في دون منزلة المستعلي. وقد منع بها قوم من العرب في هذا الحال؛ لأنّها لم تبعد من الألف بُعداً شديداً؛ لأنّه بحرف واحد^(٨).

(١) قال السّيرافي ٥٨/١٦: "يريد أن الألف في غار، والياء في قيل وإن كانتا قد فضّلنا باللين والمدّ، فليس يوجب لهما ذلك أن يكونا بمنزلة الحروف التي لا يردّها التّصغير إلى أصلها، فيقال في تصغير غار وقيل: غوير وقُوِيلَ، فيردّ إلى الواو التي هي الأصل".

(٢) ينظر: المقتصد في شرح التّكملة ١١٦٣/٢، والدّر النّثر ٥٠١.

(٣) قول سيبويه ذكره في المسائل كما في الكتاب ١٣٧/٤. وزاد هنا لفظ: المتقدّمة.

(٤) في الأصل و(د): من شرار، والتّصويب من المسائل.

(٥) قال الهسكوري ٧٧: "يعني أن الذين لا يميلون مساجد الذين هم ليس من لغتهم الإمالة لا يميلون أيضاً مع الرّاء وإن يقوى موجب الإمالة".

(٦) زيادة يقتضيها السّياق.

(٧) زيادة من المسائل.

(٨) ينظر: الكتاب ١٣٧/٤، وشرح السّيرافي ٥٨/١٦.

وقياس مذهب من يقول: (مررت بالحمار) فلا يميل؛ لأنَّ الكسرة عارضة - أن يقول: (مررتُ بالكافر) فلا يميل^(١)؛ لأنَّ كسرة الرَّاء عارضة، والأغلب عليها أن تكون مضمومة أو مفتوحة، فجعلها بمنزلة ما هو أغلب عليها، وصارت مانعة، ولم يُمل لكسرة^(٢) الحرف بعد الألف؛ لأنَّ الرَّاء في حال منع^(٣).

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٣٨، والأصول ٣/١٦٨.

(٢) في (د): للكسرة.

(٣) قال السَّيرافي ١٦/٥٩: "الرَّاء قد بعدت وهي تمنع الإمالة إذا كانت مرفوعة أو منصوبة، فجُعِلت في الجرِّ مثلها في الرفع والنَّصب".

❖ مسائل من هذا الباب: (١)

وما قياس مذهب من قال: (هذا قارِبٌ) في قوله: (مررتُ بقادرٍ)؟ وما الفرق بينهما؟ وهل ذلك من وجهين: موقع الرَّاءِ بَعْدُ من غير فصل، ولزوم الكسر؟ وما نظير ذلك من قولهم: (مررتُ بكافِرٍ) لما بَعُدَتْ الرَّاءُ؟ ولم جاز: (مررتُ بقادرٍ) في قول بعضهم؟ وما الشَّاهد في قول هُدْبَةَ بن خَشْرَم (٢):

عَسَى الله يُغْنِي عنِ بِلَادِ ابنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ (٣)؟

ولم وجب (هذا قَادِرٌ) بترك الإمالة على سائر المذاهب؟.

ولم كان (مررتُ بكافِرٍ) أكثر من (مررتُ بقادرٍ)؟.

وما الفرق بين (مررتُ بحمارٍ قاسم)، و(مررتُ بهالٍ قاسم) حتَّى كانت الإمالة في (حمارٍ قاسم) أكثر؟ وما الفرق بين (هذا جارِم قاسم)، و(مررتُ بحمارٍ قاسم) حتَّى كان (جارِم قاسم) [٢٨٩/أ] أقوى في الإمالة؟ وما الفرق بين (مررتُ بهالٍ قاسم)، و(هذا عابِدُ قاسم)؟.

ولم جاز في قول من يميل (مررتُ بحمارٍ قاسم)، أن يميل بسَفَارٍ (٤) قبل التَّسوية بينهما؟ ولم وجب أنَّ الحركة في سَفَارٍ كحركة الإعراب، وهي حركة بناء (٥)؟ وهل ذلك لأنَّه يتغيَّر للإضافة، والنَّكرة، وتسمية المذكَّر؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٨.

(٢) هو هُدْبَةُ بن خَشْرَم بن كرز العُذْرِيّ، شاعر فصيح، من بادية الحجاز. ت (٥٥٠هـ).

ينظر: معجم الشعراء ٥٣١، والأعلام ٨/ ٧٨.

(٣) من الطَّويل، والشَّاهد فيه: (قادر)، حيث أُمال الألف، وقبلها حرف مانع؛ لقوَّة الرَّاءِ المكسورة.

ينظر: الديوان ٨١، والكتاب ٤/ ١٣٩، والأصول ٣/ ١٦٨، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٦٠.

(٤) سَفَارٍ: اسم ماء، لبني مازن من تميم، والسَّفَار: الحديدة التي ينظم بها البعير.

ينظر: التَّهذيب (سفر) ١٢/ ٤٠٢، ومعجم ما استعجم ٣/ ٧٣٩.

(٥) ماجاء على فَعَالٍ علماً على مؤنَّث يبنى على الكسر في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يعربونه ويمنعونه الصَّرف، فإذا كان آخر الاسم الرَّاء، اتَّفَقَ أهل الحجاز وبنو تميم على بئائه على الكسر.

ولم وجب التَّسوية بين (مررتُ بفارٍّ^(١) قَبْلُ)، و(مررتُ بالحِمارِ قَبْلُ)، مع أنَّ بين الألف وبين الرَّاء المكسورة حرفاً؟ وهل ذلك لاجتماع سببين: السُّكون، ورفع اللِّسان عنهما رفعة واحدة؟.

ولم جاز في الضَّرورة^(٢): المَوَارِر، على قولهم: (هذه صَعَارِر)^(٣)، بالإمالة مع أنَّ الضَّرورة عارضة؟ ولم جاز: (هي المنايِرُ) بالإمالة؟ ولم جاز: ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾^(٤) بالإمالة؟.

وما الفرق بين (هذا جادٌّ)، و (هذا فارٌّ) حتَّى كانت الإمالة في الأوَّل أقوى؟.

ولم جاز: (هذه دنائِرُ)؟ ولم كان أقوى من (هذا كافِرٌ) بموقع الرَّاء؟ وما نظيره من قول بعضهم: مناشِيط؟.

وما قياس مذهب من قال: (هذا داغٌ) بترك الإمالة في قوله: (مررتُ بحمارٍ)؟ ولم أَمال الثاني، ولم يُمل الأوَّل، وكلاهما في الوقف؟ ولم جاز: مَهَارَى^(٥) على قولهم: (ضربتُ ضَرْبَهُ)، و(أخذتُ أَخَذَهُ)^(٦)؟

= ينظر: الأصول ٨٩/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٩٩.

(١) في الأصل (د): بقارٍّ، والتَّصويب من الأجوبة، والكتاب ١٤٠/٤.

(٢) في الكتاب ١٤٠/٤: إذا اضطرَّ شاعر.

(٣) الصَّعُور: نبت، والصَّعُور: الصَّمْغَة الصَّغِيرَة أو الملتوية.

ينظر: النَّبات ٨٧، وأبنية سيبويه ٣٠٦.

(٤) سورة الإنسان: الآيتان (١٥، ١٦).

وقد روى أبو عمرو الدُّوري عن الكسائي أنَّه كان يميل كلَّ ألف بعدها راء مكسورة.

ينظر: السَّبعة ١٤٩.

(٥) في هامش الكتاب ١٤٠/٤: قال الأخفش: "وقالوا: مَهَارَى. والمَهَارَى جمع للإبل المهرية". قال الزَّبيدي: "مَهَارَى كسَكَارَى هكذا مضبوط في النُّسخ، وفي اللِّسان بكسر الرَّاء".

ينظر: اللِّسان (مهر) ١٨٤/٥، والتَّاج (مهر) ١٥٨/١٤.

(٦) كان الكسائي يميل ما قبل هاء التَّأْنِيث في الوقف.

ولم استوت القاف والراء في (أراد أن يضربها قاسم)^(١)، و(أراد أن يضربها راشد)، مع ضعف الراء عن منزلة القاف؟.

ولم استوت الراء والقاف في (رأيت عفرا)، و(رأيت علقا) في الإمالة وترك الإمالة؟ ولم استويا في (رأيت عيرا)، و(رأيت ضيقا) في الإمالة؟ ولم جاز: عمران^(٢)، وحمقان على التسوية بينهما؟.

ولم جاز: (رأيت عيرا)، بالإمالة ك(رأيت عفرا)؟.

ولم جاز: النّغران^(٣) بالإمالة؟ وما وجه تشبيه هذه الألف بألف حُبلى؟ وهل ذلك في اللزوم والموقع رابعة؟.

ولم جاز: عمران، ولم يجز على ذلك: حمقان، ولا برقان؟.

ولم جاز على عمران: عقران^(٤) كجلباب في الإمالة؟.

ولم جاز: (ذا فراش)، و(هذا جراب) إذا كانت [٢٨٩/ب] الكسرة أوّلاً، والألف زائدة؟ وما وجه شبهه بنغران؟.

= ينظر: الإقناع ١/ ٣١٥.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤١.

(٢) قال المالك في الدرّ النّثر ٥١٧: "فأمّا ما حكى عن ابن ذكوان من إمالة عمران، فشذوذ، قال الحافظ: وعمران الذي أمالته العرب عربيّ، فهو غير عمران الذي ورد في القرآن، وإن كان اللفظ متّفقاً".

(٣) النّغران: جمع نغر، وهو فرخ العصفور، أو صغار العصافير. وقيل: طائر أصغر من العصفور.

ينظر: مختصر أمثلة سيبويه ٢٩٨، والتّاج (نغر) ١٤/ ٢٦٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٢.

❖ الجواب:

ومن قال: (هذا قارب)، بالإمالة، لم تلزمه إمالة (مررت بقادر)؛ لبعد الرّاء من الألف، وأنّ الكسرة عارضة^(١). ونظير ذلك (مررت بكافر)، لما بُعدت الرّاء لم تمنع من الإمالة في (هذا كافر). ومن قال: (بقادر)، أمال (بكافر)^(٢)، وقال هُذْبَةُ بن حَشْرَم:

عَسَى الله يُغْنِي عن بلادِ ابنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبٍ^(٣)
فأمال؛ (لأنّ الرّاء)^(٤) مكسورة.

فأما (هذا قادر) فلا إمالة فيه؛ لأجل المستعلي، مع أنّ الرّاء مضمومة^(٥).

و(مررت بكافر) أكثر في الإمالة من (مررت بقادر)^(٦)؛ لاستوائهما في كلّ شيء إلا الحرف المستعلي. و(مررت بحمار قاسم) أقوى في الإمالة من (مررت بهال قاسم)؛ لأنّ الرّاء المكسورة بمنزلة كسرتين في حرف. والإمالة في (هذا جارم قاسم)، أقوى منها في (مررت بحمار قاسم)؛ لأنّ المكسورة لازمة في جارم، ولا تلزم الكسرة في حمار، وكذلك (هذا عابد قاسم)، و(مررت بهال قاسم)^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٣٨، وشرح السّيرافي ١٦/٦٠.

(٢) قال السّيرافي ١٦/٦٠: "يعني استوت القاف وغيرها ممّا ليس بمستعل، إذا كانت بعد الألف (راء) مكسورة، فكذلك إذا كانت بعد الألف بحرف راء مكسورة فيصير بقادر بمنزلة بكافر".

(٣) تقدّم تخريجه ص (٥٨٦) من التّحقيق.

(٤) في الأصل: لأنّ الكسرة الرّاء، وشطب النّاسخ لفظ الكسرة، وأثبتت في (د).

(٥) ينظر: الكتاب ٤/١٣٩، وشرح السّيرافي ١٦/٦٠.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/١٣٩، والأصول ٣/١٦٨.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/١٣٩، وشرح السّيرافي ١٦/٦١.

ومن أَمال في (مررت بحمارٍ قاسم)، أَمال في (مررت بِسَفارٍ)، وإن كانت حركة بناء؛ لأنَّها قد تزول في النكرة، والإضافة، وتسمية المذكر^(١).

ومن قال: (مررت بفارٍ قَبْلُ)، قال: (مررت بالحمارِ قَبْلُ) على التَّسوية بينهما؛ لأنَّ الذي بين الألف والراء حرف ساكن، يرتفع اللسان للحرفين فيه رفعةً، فهو كالحرف الواحد^(٢).

وتقول: (هذه صعارِر) بالإمالة في جمع صعررة. فأَمَّا المَوارِر فيجوز في الصَّرورة بالإمالة، وإن كانت الصَّرورة عارضة؛ لأنَّهم قد يُميلون في العارض نحو: (رأيت زيدا)^(٣). وتقول: (هي المنايرُ)، فتميل؛ لبعد الراء من الألف، فلا تمنع^(٤). فأَمَّا ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾^(٥) قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ ﴿١٦﴾ بالإمالة، فهي قويٌّ حسن؛ لأنَّ الراء مكسورة بعد الألف كسرة لازمة^(٥).

وتقول: (هذا جادٌ)، و(هذا فارٌ)، والإمالة في الأوَّل أقوى؛ لأنَّه ليس فيه حرف من الحروف التي تمنع [٢٩٠/أ] الإمالة^(٦).

وتقول: (هذه دنائِر) بالإمالة؛ لأنَّ الراء قد بُعِدت بحرفين، فالإمالة فيه قويَّة، وهي أقوى منها في (هذا كافر). وإذا جازت الإمالة في مناشِيط، فهي في دنائِر أَجَوَز^(٧).

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٣٩، والنُّكت ٢/١٠٨٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٤٠، وشرح السَّيرافي ١٦/٦١.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١٤٠، والنُّكت ٢/١٠٨٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/١٤٠، والنُّكت ٢/١٠٨٨.

(٥) ينظر: التَّكملة ٥٤٧.

(٦) كلامه يوحى بجواز الإمالة في فارٍ، وكلام سيبويه يدلُّ على عدم جواز إمالته، قال ٤/١٤٠: "ومن قال: هذا جادٌ لم يقل: هذا فارٌ؛ لقوَّة الراء".

(٧) ينظر: الكتاب ٤/١٤٠، والأصول ٣/١٦٩.

ومن قال: (هذا داغ) في الوقف فلم يُمل، لم يلزمه مثل ذلك في (مررت بحمار) في الوقف؛ لأنَّ الرَّاءَ بمنزلة حرف فيه كسرتان^(١). وتقول: (هذا مَهَارَى)، على قولهم: (أخذتُ أخذَه) و(ضربتُ ضربَه)، يشبّهون الهاء بالألف، فيميلون لها ما قبلها، فلمّا كانت الهاء في مَهَارَى ممالّة أمالوا لها ما قبلها^(٢). وتقول: (أراد أن يضربها قاسم)، و(أراد أن يضربها راشد) بترك الإمالة فيهما؛ لأنَّ الرَّاءَ مفتوحة^(٣) تلي الألف كما أن القاف مفتوحة تلي الألف^(٤)، وجاز فيهما الإمالة؛ لأنَّ الحرف المانع منفصل من كلمة أخرى^(٥).

وتقول: (رأيت عِفْراً)، و(رأيت عِلْقاً)، و(رأيت عِيراً)، و(رأيت ضَيْقاً) بالإمالة؛ لأنَّ الألف مشبّهة بألف حُبلى من جهة أنّها زائدة رابعة في الاسم^(٦). وتقول: (هذا عِمْران) فتميل؛ لشبه الألف بألف حُبلى من جهة أنّها رابعة زائدة، مع ضعف الرَّاء عن منزلة المستعلي، ولا تقول: (هذه حِمْقان) على التسوية بينهما^(٧).

وتقول: (رأيت عِيراً) بالإمالة، و(رأيت عِفْراً)؛ لأنَّ هذه الألف تشبه ألف حُبلى مع وقوعها في آخر الاسم^(٨).

(١) قال سيبويه ٤/ ١٤٠: "لأنَّ الرَّاءَ كأنّها عندهم مضاعفة، فكأنّه جرّ راء قبل راء".

(٢) قال السّيرافي ١٦/ ٦٣: "وإمالة ما قبل الهاء لغة فاشية بالبصرة والكوفة والموصل، وما أشبه ذلك قرب منهن، فلذلك أميلت الهاء في مَهَارَى".

(٣) في (د): المفتوحة.

(٤) قال السّيرافي ١٦/ ٦٣: "والقاف أقوى في منع الإمالة من الرَّاء".

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤١، وشرح السّيرافي ١٦/ ٦٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤١، والأصول ٣/ ١٦٩.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤١، والأصول ٣/ ١٦٩.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤١، وشرح السّيرافي ١٦/ ٦٣.

وتقول: النَّغْرَان؛ للكسرة في أوّل الاسم، مع سكون المستعلي، وشبه الألف الزائدة لألف حُبْلَى، وإن لم تقع في آخر الاسم.

وتقول: عِمْرَان فتميل الألف، كما أملتها في النَّغْرَان؛ لما بيننا^(١). فأما بَرْقَان وَحَمْقَان فلا تمال ألفه على هذا؛ لأنَّ الشَّبه ضعيف لما لم تكن الألف في آخر الاسم، فأمال عِمْرَان من لا يميل حَمْقَان، ولكن يميل عَقْرَان؛ لأنَّ المستعلي ساكن، فتجريه مجرى (جَلْبَاب)^(٢).

وتقول: (هذا فِرَاش)، و(هذا جِرَاب)^(٣) فتميل؛ لأنَّ الكسرة في أوّل الاسم، والألف زائدة، فشَبَّهت بألف [ب/٢٩٠] نَغْرَان^(٤).



(١) قال السَّيرافي ١٦ / ٦٤: "وشَبَّهوا الألف في عمران، ونغران بألف حُبْلَى، وجعلوها كالطَّرْف ولم يعتدُّوا بالنُّون".

(٢) في الأصل و(د): حلبان. والتَّصْوِيب من المسائل، والكتاب ٤ / ١٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٤ / ١٤٢، والأصول ٣ / ١٦٩.

(٤) قال سيبويه ٤ / ١٤٢: "والتَّصْب فيه كلُّه أحسن حسن؛ لأنَّها ليست كألف حُبْلَى".

باب إمالة الفتحة التي (بعدها) ^(١) الرّاء مكسورة ^(٢)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في (إمالة) ^(٣) الفتحة التي بعدها [الرّاء] ^(٤) مكسورة ممّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في إمالة الفتحة التي بعدها الرّاء (مكسورة) ^(٥)؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ وما إمالة الفتحة؟ وما إمالة الألف؟ ولم جاز: (من الضّرر)، و(من الكبر)، و(من البقر) ^(٦)، و(من الصّغر)، و(من الفقير) ^(٧) بالإمالة؟ ولم وجب أن شبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء؟ ومن أين أشبهت الألف الياء؟ وهل ذلك؛ لأنّها حرف مدّ ولين قريبة منها في المخرج ^(٨)؟ ولم جاز أن تغلب الرّاء المكسورة المستعلي في ضارب، وقارب، ولم يغلب المستعلي المكسور للمستعلي المفتوح في طابق؟.

ولم جاز: (من عَمِرُو) بإمالة فتحة العين مع الفصل بالميم؟ وهل ذلك؛

(١) في الأصل و(د): بعد، والتّصويب من الغرض.

(٢) ترجمته عند سيبويه: هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الرّاء بعدها مكسورة.

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٧٠ (بولاق)، ٤/ ١٤٢ (هارون).

(٣) في الأصل و(د): الإمالة، والتّصويب من المسائل.

(٤) زيادة من المسائل.

(٥) في الأصل و(د): مفتوحة، والتّصويب من الأجوبة.

(٦) كذا في التّعليق ٤/ ١٩٤. وفي طبعتي الكتاب ٢/ ٢٧٠ (بولاق)، ٤/ ١٤٢ (هارون)، وشرح السّيرافي ١٦/ ٦٥: من البعر.

(٧) الفقّر: جمع فقّرة، وهي خرزات الظّهر، والفقّر أيضاً جمع الفقّرة وهي حفرة في الأرض.

ينظر: التّهذيب (فقر) ٩/ ١١٧، واللّسان (فقر) ٥/ ٦٠.

(٨) ينظر: مخارج الحروف وصفاتها ١٣٢.

لأنَّ السَّاكن ليس بحاجز حصين؟ ولمَّ جاز: (من المُحاذِر) بإمالة فتحة الدَّال، ولمَّ يجوز إمالة الألف لهذه الإمالة؟.

وما الحكم في (مدعُور) و(ابن بُور)^(١) في الإمالة؟ ولمَّ أَمال الأَخفش ما قبل الواو ولمَّ يُمل الواو^(٢)، وخالف سيبويه في إمالة الواو؟ وهل ذلك لأنَّ الواو ساكنة، ولا إمالة في السَّاكن عند الأَخفش، فأَمال ما قبل السَّاكن، وجاز عند سيبويه إمالة الواو ساكنة على طريق الإشمام في رُدَّ وقيل، ولمَّ يُجز واحد منهما إمالة الواو؟ وما الفرق بين إمالتها، وبين إشمامها الكسر^(٣)؟ وهل ذلك لأنَّ الإشمام أضعف من الإمالة كما أنَّ الإشمام في الوقف أضعف من روم الحركة؟.

وما حكم: (عجبت من السَّمُر)، و(شربت من المنقُر)^(٤) على المذهبين؟ ولمَّ أشمَّ سيبويه في هذا، وأَمال الأَخفش؟.

ولمَّ جاز: (رأيتُ خَبَطَ الرِّيف)^(٥) بالإمالة، و(خَبَطَ فِرند)^(٦) بالإمالة مع الفصل؟ ولمَّ [٢٩١/أ] كان [مِنْ]^(٧) المطرِ أقوى منه في الإمالة؟.

ولمَّ جاز: (هذا خَبَطَ رِيَّاح) بالإشمام، و(مِنْ المنقُر) بالإشمام؟ وما حكم:

(١) في الكتاب ١٤٣/٤: مدعور فقط، وقال السيرافي ١٦/٦٦: "هذا ابن أم مدعور وابن بور، وفي بعض النسخ: ابن مدعور". وينظر: الشيرازيات ٢/٦٣٠.

(٢) في هامش الكتاب ١٤٢/٤ قال أبو الحسن: "أقول في مدعور وابن بور، أميل ما قبل الواو. فأما الواو فلا يميلها، وسيبويه يقول: أروم الكسرة في الواو". وينظر: شرح السيرافي ١٦/٦٦.

(٣) في (د): الكسرة.

(٤) المنقُر: قال سيبويه: الرِّكية الكثيرة الماء، وهي أيضًا البئر الصغيرة الضيقة الرأس.

ينظر: الكتاب ١٤٢/٤، وديوان الأدب ١/٢٩٣، والتَّهذيب (نقر) ٩/١٠٠.

(٥) الخَبَطَ ورق يُخبط من الشَّجر تأكله الإبل، والرِّيف: أرض فيها زرع وخصب.

ينظر: الجمهرة (خبط) ١/٢٩١، والصَّحاح (ريف) ٤/١٣٦٧.

(٦) الفِرند: السَّيف أو جوهره، فارسيّ معرَّب.

ينظر: المعرَّب ٢٤٣، واللَّسان (فرند) ٣/٣٣٤.

(٧) زيادة من الأجوبة، والكتاب ١٤٣/٤.

(مررتُ بِعَيْرٍ)، و(مررتُ بِخَيْرٍ)، من غير إمالة ولا إشمام؟ وهل ذلك لا لإمالة فيه بإجماع، فأما الإشمام للياء؛ للرَّاء المكسورة لم يُجزه سيبويه كما أجازَه في الواو الساكنة؛ لأنَّ الياء تخفى معها الكسرة إذ هي من جنسها، فلم يُجمع عليها الخفاء بما لها من جنسها وبالإشمام^(١)؟ وهل يجب على ذلك القياس: (مررتُ بِبَعِيرٍ)، وإن كانت العين مكسورة؟ ولمَّ جاز: (هذا ابن ثور) بإشمام الواو الكسرة، ولم يجب مثل ذلك في الياء من قولك: (مررتُ بِعَيْرٍ)؟ وهل يجيء على مذهب الأخفش إمالة ما قبل الياء؟.

ولمَّ جاز: (هذا قفا رِيَّاح) بالإمالة كقولك: (رأيتُ خَبَطَ رِيَّاح) بالإمالة؛ للرَّاء المنفصلة المكسورة؟.

وما قياس مذهب من قال: (مررتُ بِمالٍ قاسم) بالإمالة؛ لأنَّه لم يعتدَّ بالمنفصل إذا قال: (رأيتُ خَبَطَ رِيَّاح)، و(قفا رِيَّاح)؟ ولمَّ وجب عليه أن يُميل الأوَّل ولا يميل الثَّاني، والعلة واحدة، وهو أنَّه لم يعتدَّ بالحرف الذي من شأنه أن يمنع الإمالة؛ لأنَّه منفصل؟ فلمَّ اختلف الحكم مع اتِّفاق العلة؟ وهل ذلك لأنَّه إذا بطل المانع بقي لأحدهما سبب للإمالة، وليس كذلك الآخر؟.

فلمَّ جاز: (مِن النُّغْرِ)^(٢) بالإمالة، ولمَّ يجز: (مِن الشَّرِق) بالإمالة؟ وهالاً غلب المستعلي المكسور الرَّاء المفتوحة؟.

وما حكم: تحسب، وتسع، وتضع^(٣) بالإمالة؟ ولمَّ لا تجوز الإمالة في شيء من حروف المضارعة؟.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٣.

(٢) في الكتاب ٤/ ١٤٤: ومن قال: من عمرو، ومن النُّغْرِ، وذكر المحقِّق في إحدى النُّسخ: ومن النُّغْرِ.

(٣) لم ترد: تحسب وتسع وتضع في الكتاب، وذكر المحقِّق ٤/ ١٤٤ مجيئها في بعض النُّسخ.

وينظر: شرح السِّيرافي ١٦/ ٦٨، والتَّعليقة ٤/ ١٩٧.

❖ الجواب:

الذي يجوز في إمالة الفتحه للراء المكسورة إجراؤها على ذلك في كل موضع تُمال فيه الألف للراء المكسورة^(١). ولا يجوز أن تُمال الفتحه لإمالة فتحه أخرى؛ لضعفها عن منزلة إمالة الألف. ولكن تُمال الفتحه لإمالة الألف، فتتبع الأقوى، وتُمال الألف لإمالة ألف أخرى فتتبع نظيرتها. ولا تُمال الألف لإمالة الفتحه [٢٩١/ب]؛ لأنّه لا يتبع الأقوى للأضعف^(٢)، فتقول: (من الضّرر)، و(من البقر)، و(من الصّغير) بالإمالة؛ للراء المكسورة كما تقول: قارب، وغارب، وكذلك (من الفقير)^(٣). وأمّا (من الكبير) فيمال كما يُمال (من قارب)، وهو أقوى؛ لأنّه لا مستعلي فيه، والألف تشبه الياء^(٤)؛ لأنّه حرف مدّ ولين، وهي أقرب إليها من الواو، وكذلك سبيل الفتحه في شبه الكسرة. ولا يجوز أن يغلب المكسور المستعلي المفتوح في طابق كما غلبت الراء في قدير؛ لأنّ الراء بمنزلة حرف فيه كسرتان، فقوي سبب الإمالة من هذه الجهة، وليس كذلك المستعلي^(٥).

وتقول: (من عَمِرُو) فتميل فتحه العين؛ للراء المكسورة، فلا يعتدّ بالميم؛ لأنّها ساكنة^(٦). وتقول: (من المُحاذِر) بإمالة فتحه الدال؛ للراء المكسورة، ولا يجوز إمالة الألف لهذه الإمالة على ما بيّنا قبل^(٧).

(١) قال الجرجاني في المقتصد في شرح التّكملة، ١١٦٧/٢: "فإمالة الفتحه لأجل الكسرة بمنزلة إمالة الألف؛ لأنّ الفتحه بعض الألف".

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٢٤، وشر الصناعة ١/١٨، ٢٣، والدّر الثّير ٣٨٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١٤٢، والشّيرازيات ٢/٦٢٥، والتّعليقة ٤/١٩٤.

(٤) ينظر: التّعليقة ٤/١٩٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/١٤٣، وشرح السّيرافي ١٦/٦٥، والنّكت ٢/١٠٨٨.

(٦) قال أبو علي في الشّيرازيات ٢/٦٢٥: "لأنّ الميم ساكنة، فكأنّ الفتحه وليت الراء".

(٧) قال السّيرافي ١٦/٦٥: "يريد لا تقوى الراء على إمالة الألف؛ للمفتوح الذي بينهما".

وتقول: (في مَذْعُورٍ)، و(ابن بُورٍ)، فَتُشَمُّ الواو الكسرة ولا تميل الواو؛ لِأَنَّهَا ساكنة على مذهب سيبويه. وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فِيمِيلُ ما قبل الواو وهو الضَّمَّةُ، فيجعلها حركة بين حركتين، بين الكسرة والضَّمَّة^(١). وسيبويه لا يجيز هذا، وَلَكِنَّهُ يُشَمُّ الواو الكسرة كما يشَمُّ في قِيلَ ورُدَّ^(٢)، فيجعلها أضعف من الإمالة. لم يُجِرْهُ سيبويه مجرى (مِنْ عَمَرٍ) (في الإمالة)^(٣)؛ لِأَنَّهُ لو تَخَطَّى السَّاكِنُ إلى ما قبله خرج إلى ما يضعف فيه الإمالة وهو الضَّمَّةُ، فَأَشَمَّ لهذه العلة^(٤).

وتقول: (عجبت من السَّمِيرِ) فتميل الضَّمَّةُ؛ لِلرَّاءِ المكسورة عند الأخفش، وتشَمُّ عند سيبويه، فضعف الصَّوت عن حال الإمالة، إذ كانت الضَّمَّةُ تبعد من الفتحة. فالفتحة أقرب إلى الكسرة منها إلى الضَّمَّةُ، والفتحة من مخرج الألف التي هي الأصل في الإمالة^(٥).

وتقول: (حَبَطَ الرَّيفُ)، و(حَبَطَ فِرْنَدُ) بالإمالة مع الفصل على قياس إمالة الألف؛ لِلرَّاءِ المكسورة مع الفصل كقولك: (قفارِياح) بالإمالة [٢٩٢/١]، و(مِنْ المطِيرِ)، فهذا أقوى في الإمالة؛ لِأَنَّ الرَّاءِ المكسورة متصلة^(٦). وتقول: (هذا حَبَطُ رِياح) بالإشمام في الطَّاء؛ لِأَنَّهَا مضمومة، وكذلك (مِنْ المُنْقَرِ) بالإشمام^(٧).

(١) ينظر: شرح السَّيرافي ١٦/٦٦، ومختار التَّذكرة ٤٤٧، والنُّكت ١٠٨٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٤٣، والشَّيرازيات ٢/٦٣٢.

(٣) في الأصل و(د): فالإمالة، والصَّحيح ما أثبتته.

(٤) الأخفش يجعل الواو في مَذْعُورٍ مثل الميم من عَمَرٍ، ووجه قول سيبويه أَنَّ الواو ليست مثل ميم عمرو؛ لِأَنَّ فِيهَا مَدًّا، والمَدُّ بمنزلة حركة. ينظر: الشَّيرازيات ٢/٦٣٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/١٤٣، ومختار التَّذكرة ٤٤٨، وشرح الهسكوري ٧٩.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/١٤٣، والتَّعليقة ٤/١٩٥، وشرح الهسكوري ٨٠.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/١٤٣، والأصول ٣/١٧٠، وشرح السَّيرافي ١٦/٦٧.

وتقول: (مررت بِعَيْرٍ)، و(مررت بِخَيْرٍ)، فلا إمالة في هذا ولا إشمام؛ لأنَّ الياء ساكنة تخفى عليها الكسرة، والإشمام إخفاء^(١) أشدُّ من إخفاء الإمالة، فلا يجوز إخفاء في إخفاء؛ لأنَّها تُهلك الحرف بينهما، وكذلك (مررت بِبَعِيرٍ)، وهذا على مذهب سيبويه^(٢). فأما الأخفش فيميل ما قبل الياء؛ للرَّاء المكسورة كما أمال ما قبل الواو في قولك: (هذا ابن ثَوْرٍ). وأما سيبويه فيُشَمُّ الواو الكسرة^(٣).

وتقول: (هذا قفا رِياح) بالإمالة، وهو كقولك: (رأيت خَبَطَ رِياح) بالإمالة؛ للرَّاء المكسورة المنفصلة.

وقياس مذهب من قال: (مررتُ بِمالٍ قاسم) بالإمالة؛ لأنَّه لم يعتدَّ بالمنفصل - أن يقول: (رأيت خَبَطَ رِياح)، و(قفا رِياح) بترك الإمالة؛ لأنَّه إذا لم يعتدَّ بالمانع في الأوَّل بقي سبب موجود من أسباب الإمالة، فأمال لأجله، وإذا لم يعتدَّ بنظير ذلك الحرف لم يبق سبب للإمالة فلم يُمل^(٤).

وتقول: (مِن النُّغَيْرِ) بالإمالة؛ للرَّاء المكسورة. ولا يجوز: (مِن الشَّرِقِ) بالإمالة للمستعلي (المكسور؛ لأنَّ الرَّاء بمنزلة حرف فيه كسرتان وليس كذلك المستعلي)^(٥).

(١) في (د): أخفى.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٣، وشرح السِّيرافي ١٦/ ٦٧، وشرح المسكوري ٧٩.

(٤) قال المسكوري ٨٠: "يعني من لم يلحظ هذه القاف؛ لانفصالها فلم يمنع الإمالة في مال قاسم لم يلحظ أيضًا حكم الرَّاء في إمالته ما قبلها في خبط رِياح، لانفصالها، ففتح".

(٥) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

وينظر: الكتاب ٤/ ١٤٤، وشرح السِّيرافي ١٦/ ٦٨، والتَّعليق ٤/ ١٩٦.

وَأَمَّا تَحْسِبُ وَتَسَعُ وَتَضَعُ^(١)، فلا يجوز فيه، ولا في شيء من حروف المضارعة إمالة؛ لاجتماع سبيين:

أحدها: أَنَّ حروف المضارعة زائدة لمعنى.

والآخر: ضعف الإمالة في الفتحة، فَرُفِضَتْ لهذا العلة.

ولا يجوز في تَضَرَّبُ ولا في شيء من حروف المضارعة^(٢).



- (١) لم يعد السَّيرافي ٦٨/١٦، وتبعه الأعلام ١٠٨٩/٢ ذكر هذه الأفعال من هذا الباب، وهو أن فعل يفعل لا يكسر في مستقبله حرف الاستقبال كما يفعل ذلك في فعل يفعل.
- (٢) قال أبو علي في التعلُّيق ١٩٧/٤: "لا تمال فتحة حروف المضارعة؛ لكسرة العين، فإن قلت: ليس في يَسَعُ كسرة، فإن أصله أن يكون مكسوراً؛ لأنَّه مثل يَحْسِبُ، ولهذا حذفت فاؤه، وإنَّما فتحت عيناتها لمكان الحرف الحلقى".

باب (الحرف) ^(١) الذي يلحق الكلمة الواحدة في الوقف ^(٢)

الغرض فيه أن يُبيّن ما يجوز في الحرف الذي يلحق ^(٣) الكلمة الواحدة في الوقف ممّا لا يجوز.

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في [٢٩٢/ب] الحرف الذي يلحق الكلمة الواحدة في الوقف؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم وجب أن يكون ذلك الحرف الهاء دون غيرها من حروف المعجم؟ وهل ذلك لأنّها مقطع لمقطع من غير ثقل ولا خفاء ما هو من مخرجها، إذ كانت الهمزة ثقيلة ^(٤)، والألف أخفى من الهاء ^(٥)؟ ولمّ جاز أن تصير الكلمة على حرف واحد حتّى تحتاج لذلك إلى اجتلاب حرف آخر؟ ولمّ جازت هذه الهاء في الوقف، ولمّ تجز في الوصل؟ فهلاًّ أثبتت في الوصل تقوية لها؟.

ولمّ أفرد سيبويه هذا الباب عن الأبواب التي تلحقها الهاء، وأخرها عنه ^(٦)؟.

(١) في الأصل و(د): الحروف، والتّصويب (ف).

(٢) ترجمته عند سيبويه: "هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفاً".

ينظر: الكتاب ٢ / ٢٧١ (بولاقي)، ٤ / ١٤٤ (هارون).

(٣) في (د): تلحق.

(٤) ينظر: اللّباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٣٤٤.

(٥) تعدّ الألف أخفى الحروف لاّ تساع مخرجها.

ينظر: الأصول ٣ / ٤٠٤، وشرح الشّافية للرّضي ٣ / ٢٦١.

(٦) ينظر: الكتاب ٢ / ٢٤١، ٢ / ٤١٩.

باب ألف الوصل^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في ألف الوصل من مواضعه وحركته ممَّا لا يجوز^(٢).

❖ مسائل هذا الباب:

ما الذي يجوز في ألف الوصل في مواضعه؟ وما الذي يجوز في حركته؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم جاز أن يُبنى أوَّل الكلمة على السُّكون حتَّى احتاج إلى ألف الوصل؟ وهل ذلك لاستيفاء وجوه التَّصريف ما هو أحقُّ به من الفعل؟ ولم كان بالفعل الماضي الذي فيه زيادة على ثلاثة أحرف غير ألف أحقُّ به حتَّى جرى ألف الوصل في جميعه؟ ولم كان الأمر من كلِّ فعل سوى الرُّباعيِّ والمُلحق به أحقُّ به حتَّى جرى في جميعه من الثلاثيِّ بغير زيادة وغيره من ذوات الزَّيادة؟ ولم وجب أن يكون الأصل في حركته الكسر؟ ولم جاز الخروج عن الأصل إلى الضَّمِّ أو الفتح؟ ولم كانت الألف أحقُّ بالزيادة للتَّوصُّل بها إلى النُّطق بالسَّاكن؟.

ولم وجب ألف الوصل في اضْرِبْ، واقْتُلْ، واسْمَعْ، واذهَبْ؟ ولم وجب^(٣) له أن يُبنى أوَّلُه على السُّكون حتَّى يحتاج إلى ألف الوصل^(٤)؟ وهل ذلك ليجري [٢٩٣/١] على (يَفْعَل) إذا حُذِف حرف المضارعة بقي مابعدُه ساكنًا؟.

(١) ترجمته عند سيبويه: هذا باب ما يتقدَّم أوَّل الحروف وهي زائدة قُدِّمت لإسكان أوَّل الحروف.

ينظر: الكتاب ٢/ ٢٧١ (بولاق)، ٤/ ١٤٤ (هارون).

(٢) لم يرد الغرض في (ف).

(٣) في (د): وجب الوصل.

(٤) ينظر: الألفات ٢١.

ولم وجب في (انْفَعَلْتُ)، و(افْعَلَلْتُ)، و(افْتَعَلْتُ) أنَّها أخوات؟ وهل ذلك لأنَّها على زينة واحدة بالسكون والحركة، مع اختلاف الزوائد التي أخرجت الثلاثة إلى الأربعة قبل لحاق الألف مع اختلاف مواقع الزائدة في الألف والثاني والثالث؟.

ولم وجب في (اسْتَفَعَلْتُ)، و(افْعَنْلَلْتُ)، و(افْعَالَلْتُ)، و(افْعَوَّلْتُ)، و(افْعَوَعَلْتُ)^(١) أنَّها أخوات خمس كما وجب في الأول أنَّها أخوات ثلاث؟ وهل ذلك لأنَّها على زينة واحدة في السكون والحركة وموقع الزيادة ثلاثة، وكونها على خمسة أحرف قبل لحاق الألف، فجرى ذلك في اسْتَخْرَجْتُ، واقْعَنْسَسْتُ، واشْهَابَيْتُ، واجْلَوذْتُ، واعْشَوْشَبْتُ؟.

ولم دخل ألف الوصل في الرباعي من اَحْرَنْجَمْتُ، واقْشَعَرَزْتُ، ولم يُجْز دخوله في مثل دَحْرَجْتُ؟ ومن أين أشبه (اسْتَفَعَلْتُ)؟.

وهلَّ وجب في ألف (أَفْعَلْتُ) أن يكون ألف وصل؛ لأنَّ أوَّل الكلمة من الحروف الأصول ساكن؟ وهل ذلك لأنَّ الهمزة زِيدت لمعنى التعدية، فلم يُجْز أن تذهب في وصل ولا وقف كما زِيدت النون بمعنى المطاوعة في (انْفَعَلَ)، ولم يُجْز أن تذهب في وصل ولا وقف؟ وهلَّ زِيدت عليها ألف الوصل حتَّى تكون على قياس ما فيه الزيادة من بنات الثلاثة؟ وهل ذلك لأنَّ الهمزة لَمَّا زِيدت لمعنى التعدية في أوَّل الكلمة - زِيدت متحرِّكة، واستغنت عن ألف الوصل مع شبه الرباعي الذي لازيادة فيه؟ ولم كانت تشبه^(٢) الرباعي، ولم تكن ملحقةً به؟ وهل ذلك لأنَّها زِيدت لمعنى التعدية، فخرجت عن حدِّ ما زِيد للإلحاق^(٣)؟

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٥.

(٢) في (د): شبها.

(٣) لا تقع ألف الإلحاق إلَّا آخر الكلمة، ولا تقع حَسَوًا، ويشترط لوقوعها أوَّل الكلمة أن يصحبها حرف آخر للإلحاق نحو أَلْدَدُ أَلْحَقَ بِسَفَرَجَلٍ.

ينظر: الارتشاف ١/ ١١٣، وشرح الشافية للجاربردي ٥٥.

ومادليل ذلك من ضمّ أول المضارع في يُخْرِجُ كضمّه في يُضَارِبُ، وفتح أول المضارع فيما عدا ذلك من الرُّبَاعِيّ، والشَّبه له بالإلحاق أو الزّنة؟

ولمَّ وجب فتح المضارع في كلِّ ماكان [ب/٢٩٣] في الماضي منه ألف الوصل، وفي كلِّ ثلاثي لازيادة في ماضيه، وانفرد الرُّبَاعِيّ بالضمِّ؟ وهل ذلك للفرق بينهما بما يقتضيه حالهما من أنَّ الأكثر له الحركة الأَخْفَ، والأقلُّ له الحركة الأثقل من غير تكلف كثير (عليها) ^(١)؟.

ولمَّ وجب حذف ألف الوصل في درج الكلام على قياس (ع يافتى) ^(٢)؟ ولمَّ ضُمَّتْ ألف الوصل في أُقْتَلُ، أُسْتَضْعَفُ، أُحْتَقِرُ، أُحْرُنَجِمُ؟ وهل ذلك على الإتياع؟ ولمَّ جاز: (مُدُّ) ^(٣) بالضمِّ على الإتياع ^(٤)، وجاز الفتح للاستخفاف ^(٥) ولمَّ يُجْزُ في ألف الوصل في أُقْتَلُ و أُحْتَقِرُ إِلَّا الضَّمُّ دون الكسر والفتح؟ وهل ذلك لأنَّ الدَّالَّ في (مُدُّ) حرف أصليّ يقوى على التَّصَرُّفِ بالحركة، وليس كذلك ألف الوصل؛ لأنَّها زائدة عارضة، ومع ذلك فأنَّها بمنزلة ما يُخْرِجُ فيه عن الكسر إلى الضَّمِّ ممَّا هو مرفوض في الأبنية نحو: (فَعُلُ)، ومع الالتباس بألف المتكلم لو فتح ألف الوصل في أُقْتَلُ فترك هذا، ولم يكن في (مُدُّ) مثل ذلك؟ ولمَّ ضَعُفَ الإتياع في (أَجْوُءُكُ)، و(أَنْبُؤُكُ)، و (هُوَ مُنَحْدَرٌ مِنَ الْجَبَلِ) ^(٦)، ولمَّ يَضْعُفُ الإتياع في ألف الوصل؟ وهل ذلك لأنَّ هذا عارض، مع أنَّه في حشو الكلمة، وتغيير الطَّرَفِ أقوى؟.

(١) في الأصل و(د): على با، ولعلَّ الصَّحيح ما أثبتَّه.

(٢) ينظر: الكتاب ١٤٦/٤.

(٣) في الكتاب ١٤٦/٤: مُدُّ اليوم يافتى.

(٤) بنو عبيد من غَنِيٍّ يحركون الدَّالَّ من مُدُّ عند المتحرِّك والسَّاكِن، وبعضهم يكسر عند السَّاكِن، فيقولون: مُدِّ اليوم.

ينظر: المحكم (مند) ٧٨/١١، وشرح الكافية للرَّضِيِّ ١/٤٥٥.

(٥) في (د): للاستحقاق.

(٦) ينظر: الكتاب ١٤٦/٤، والمحكم (جوا) ٧/٣٩٨.

ولمَ جاز الإِتباع وتركه في (لِإِمْكَ)، و(اضْرِبِ السَّاقِينَ إِمُّكَ هَابِلُ) ^(١)،
مع أَنَّهُ منفصل؟ وهل ذلك لِثِقَلِ الخروج من الكسر إلى الضَّمِّ؟.

وما تقدير بيت النُّعْمَانِ بن بشير ^(٢):

وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبُهُ ولا كهذا الذي في الأَرْضِ مَطْلُوبُ ^(٣)؟

وهل ذلك على أَنَّهُ حذف الهمزة من (وَيْلُ أُمِّهَا)، ثُمَّ أَتبع اللَّام حركة الميم على الشُّذُوز؛ لِلإِيزَانِ بقوة الإِتباع؟.

ولمَ بُنِيَ لام التَّعْرِيفِ على السُّكُونِ حَتَّى احتاج إلى ألف الوصل ^(٤)؟ وهل ذلك للفرق بينه وبين لام التَّأَكِيدِ بما يقتضيه حالهما من كثرة لام التَّعْرِيفِ، وَأَنَّ موضع التَّأَكِيدِ أَحَقُّ بِالزِّيَادَةِ؟ [٢٩٤/١] ولمَ فُتِحَتْ مع لام المعرفة؟ وهل ذلك لِأَنَّهَا دخلت في الحرف على طريق النَّادِر، فوجب أن تكون حركتها على طريق النَّادِر، فجرت على ذلك في قولك: الْقَوْمُ، الرَّجُلُ، النَّاسُ، وكثر مصاحبتها لِلَّامِ حَتَّى صاراً بمنزلة حرف واحد من نحو: قَدْ، وَبَلْ، وَهَلْ، وَمَنْ، ولذلك

(١) هكذا رواه سيبويه، وقال ابن جني: وهو كبيت الكتاب:

وقال اضْرِبِ السَّاقِينَ إِمُّكَ هَابِلُ

وظاهر كلام سيبويه والسَّيرافي والرَّمَانِيّ أَنَّهُ من أقوال العرب وليس شعراً.

ينظر: الكتاب ٤/١٤٦، وشرح السَّيرافي ١٦/٧٥، والخصائص ٣/١٤٣.

(٢) هو الصَّحَابِيُّ الجليل النُّعْمَانُ بن بشير بن سعد الأنصاري الخزرجي رضي الله عنه. ت (٦٥هـ).

ينظر: دول الإسلام ٤٩، والإصابة ٣/٢٠٠٠.

(٣) من البسيط، ليس في ديوانه، وينسب لامرئ القيس كما في ديوانه ٢٥١، والشَّاهد فيه: (وَيَلْمُهَا) حيث ضَمَّ اللَّام وكسرها، فالضَّمُّ على إلقاء حركة الهمزة عليها، والكسر على إتباعها لحركة الميم.

ينظر: الكتاب ٤/١٤٧، وشرح السَّيرافي ١٦/٧٥، وتحصيل عين الذهب ٥٥٦.

(٤) ذهب الخليل أن (أل) التَّعْرِيفِ كلمة واحدة مبنية، وغيره من البصريين والكوفيين ذهبوا إلى أن اللَّام للتَّعْرِيفِ وحدها، وزيدت الألف ليُنطق باللَّام لَمَّا سَكُنَتْ.

ينظر: الكتاب ٣/٣٢٥، واللَّامات للزَّجاجي ١٧.

جاز في التَّدْكُر: (ألي) كما جاز: (قدي) في التَّدْكُر، ولو كانت على حرف واحد لم يُجْز ذلك فيها؛ لضعف الحرف الواحد عن أن يُحرَّك ويُوصل بالياء للتَّدْكُر، فهي بمنزلة المنفصلة، وإن كُتبت على الاتِّصال في الغلام والدَّار، ولا يجوز مثل ذلك في ابن ولا امرئ؛ لأنَّها ليست على الانفصال؟.

تمَّ والحمد لله ربَّ العالمين

وصلَّى الله على محمد النَّبيِّ الكريم.

يتلوه في الجزء: وما الشَّاهد في قول غيلان:

دُعْ ذَا وَعَجَّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ [٢٩٤/ب].....؟



الخامس

من شرح كتاب سيبويه.

لأبي الحسن علي بن عيسى النَّحْوِيِّ الرَّمَّانِيِّ رحمه الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ يَسِّرْ وَلَا تُعَسِّرْ

وما الشَّاهد في قول غيلان^(١):

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ

بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلْ^(٢)؟

فجاء باللام على طريق التذكُّر، وأفردها من الاسم. ولو قال: (بِمِ بامرئ)، لم يُجز؛ لأنَّ الميم ليست منفصلة، ولم يكسر اللام في (بذل)؛ لأنَّ القافية مقيدة^(٣)؟.

ولم وجبت المدَّة في ﴿ءَالَذَكَرَيْنِ﴾^(٤) ﴿ءَاللهُ أَذْبَ لَكُمْ﴾^(٥)، وبالألف في أَيْمَ وَأَيْمُنْ^(٦)؟ ولمَّ جاز أن يكون ألف وصل في اسم؟ وهل ذلك لأنَّه اسم^(٧)

(١) هو غيلان بن حريث الرَّبِيعِي التَّمِيمِي، أحد الرُّجَاز.

ينظر: أنساب الأشراف ٧/ ٢٤.

(٢) من الرجز، نسبه سيبويه لغيلان، ونسبه ابن السِّيرافي لحكيم بن مُعَيَّة. والشَّاهد فيه: (بذل) أراد: بهذا الشَّحم، ففصل الألف واللام من الشَّحم عندما تذكَّر شيئاً، ثمَّ أعادها بعد التذكُّر متصلة.

ينظر: الكتاب ٧/ ٤، واللامات ١٧، وشرح السِّيرافي ١٦/ ٧٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٩.

(٣) لم يتعرَّض للقافية في الأجوبة. والقافية المقيدة: هي القافية الساكنة.

ينظر: تلقيب القوافي ١٨.

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٤٣.

(٥) سورة يونس: الآية ٥٩.

(٦) هي لغة لبعض أهل اليمامة، وبعضهم يقول: أم الله.

ينظر: أيمان العرب ٢٢.

(٧) نُقل عن الرَّمَّانِي أنَّ أَيْمَنَ حرف جرٍّ، والجمهور على أنَّه اسم. وكلامه هنا يوافق رأي الجمهور.

ينظر: الجنى الداني ٥٣٨، وجواهر الأدب ٤٤٩.

غير مُتِمَكِّنٌ بَأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْقِسْمُ، فَأَشْبَهَ الْحَرْفَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِمَا يُوجِبُ الْفَتْحَ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ، وَلَمْ يَشْبَهَ الْحَرْفَ بِمَا يُوجِبُ الْبِنَاءَ بِالْإِسْتِبْهَامِ كَاسْتِبْهَامِ الْحَرْفِ الَّذِي يَطْرُدُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ بِطَرِيقِ النَّادِرِ؛ لِأَنَّهُ نَادِرٌ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُسْتَعْمَلُ فِيهِ، وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِ بِالْبِنَاءِ الَّذِي يَطْرُدُ بِالْإِسْتِبْهَامِ؟.

وما في قولهم: لَيَمُنُّ وَلِيْمُ اللهُ مِنَ الدَّلِيلِ؟.

وما الشَّاهد في قول الشَّاعر:

وَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ (لَمَّا) ^(١) نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيَمُنُّ اللهُ مَا نَذَرِي ^(٢)؟

ولمَ جاز: إِيْمُ اللهُ في قول بعض العرب بالكسر ^(٣) على ما حكاه يونس ^(٤)؟ وهل ذلك لأنَّ حمل الاسم على الأصل كَابْنٍ؟.

(١) طمست في الأصل وأثبتها من (د) والأجوبة.

(٢) من الطَّوِيلِ، لنصيب، والشَّاهد فيه: (لَيَمُنُّ) حيث سقطت ألف أيمن في الدَّرج.

ينظر: الديوان ٩٤، الكتاب ٤/١٤٨، وشرح السَّيرافي ٧٨/١٦، وتحصيل عين الذَّهَب ٥٥٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/١٤٩.

(٤) هو يونس بن حبيب الضَّبِّي، من أشهر شيوخ سيبويه، وإمام من أئمة البصرة. ت (١٨٢هـ).

ينظر: نزهة الألباء ٤٧، وإشارة التَّعْيِين ٣٩٦.

❖ الجواب:

الذي يجوز في الحرف الذي يلحق الكلمة (الواحدة)^(١) في الوقف زيادة الهاء؛ ليُوقف عليها، إذ الابتداء بالمتحرّك والوقف على ساكن؛ لما^(٢) ينبغي أن^(٣) يجري عليه الكلام في الأصل^(٤). وإنّما وجب أن يكون الزيادة الهاء دون غيرها؛ لأنّها مقطّعة لمقطّعة من غير ثقل ولا خفاء، وذلك [أنّ]^(٥) آخر مخارج الحروف: الهاء والهمزة والألف. فامتنعت الهمزة؛ لثقلها، وامتنعت الألف؛ لشدة خفائها، وزيدت الهاء؛ لأنّها أحقُّ بالزيادة لهذا الوجه.

وإنّما جاز أن تصير الكلمة على (حرف)^(٦) واحد في الفعل؛ لأنّ القياس أدّى إلى ذلك في مثل وَعَى يعي بحذف الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة على قياس وَعَدَ يَعِدُ، فإذا أُريد الأمر منه وجب حذف حرف المضارعة؛ ليدلّ على أنّه قد خرج عن حدّ الخبر إلى الأمر، ووجب حذف الياء التي هي لام الفعل كما تُحذف من ارم، فيبقى الفعل على حرف واحد في قولك: ع^(٧) كلامًا، فإذا وقفت (قلت: عه)^(٨)، وإذا وصلت سقطت [أ/٢] الهاء؛

(١) في الأصل و(د): الواردة، والتّصويب من (ف).

(٢) في (ف): فيها.

(٣) في (ف): أو.

(٤) في (ف): الأمر. وينظر: الكتاب ٤ / ١٤٤، ومنازل الحروف ٢٥.

(٥) زيادة من (ف).

(٦) في الأصل و(د): حذف، والتّصويب من (ف).

(٧) ع أصلها: اوعى، حذفت الياء للصّيغة، والواو حملاً؛ للأمر على المضارع فاستغني عن همزة الوصل، فبقي على حرف واحد. ينظر: شراب الرّاح ٩٢.

(٨) طمست في الأصل، وفي (د): الدعه، وأثبتها من (ف).

للاستغناء عنها بالحرف الذي بعد العين في (ع كلامًا)^(١). وكذلك قياسه في سائر الكلام في الوصل.

ولم يجوز أن تثبت؛ لأنه لما كان يجب تغيير هاء التَّأْنِيث في الوقف عن حالها في الوصل؛ للبيان عن زيادتها^(٢)، وكانت هاء السَّكْت زائدة - جرت في وجوب التَّغْيِير مجرى هاء التَّأْنِيث، إلاَّ أنَّه اختلف نفس التَّغْيِير بما يقتضيه حال كل واحد منهما، (فثبت)^(٣) الذي لمعنى؛ للحاجة إليه في الوصل والوقف، و(سقط)^(٤) الذي هو للوقف؛ للاستغناء عنه في الوصل.

وأفرد سيبويه هذا الباب عن الأبواب التي تلحقها هاء الوقف؛ لأنَّها تلزم فيه لا محالة في الوقف، وليس^(٥) كذلك الأبواب الأخر.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٤، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٦٩، وشراب الرَّاح ٩٢.

(٢) تاء التَّأْنِيث تنطق هاء في الوقف، وتصير تاء في الوصل.

ينظر: الأصول ٢/ ٣٧٣، ومنازل الحروف ٣٣.

(٣) في الأصل و(د): وثبت، والتَّصْوِيب من (ف).

(٤) في الأصل و(د): سقطت، والتَّصْوِيب من (ف).

(٥) في (ف): ليست.

❖ والجواب عن ألف الوصل:

الذي يجوز في ألف الوصل في مواضعه إجراؤه على كل ما يُبنى على السكون أوله، وهو يطرَد^(١) في الفعل؛ لأنه أحقُّ به من أجل أن أصل التَّغْيِير له، فيجب له أن يتصرَّف أوله بكل وجه من وجوه التَّصْرِيف من سكون وحركة، وأن تكون قسمة [ذلك]^(٢) على ما هو أحقُّ به في موضعه. فكلُّ فعلٍ ماضٍ زائد على الثلاثيِّ سوى خمسة أبنية: (أفعل)، و(فعل)، و(تفعَّل)، و(فاعَل)، و(تفاعَل) - فإنَّه يدخله ألف الوصل، وكان أحقُّ بذلك؛ للزيادة التي فيه ممَّا يقتضي سكون أوله. فجميع^(٣) الفعل الماضي الذي تدخله ألف الوصل على (اثني)^(٤) عشر بناء: (انفَعَلَ)، و(افتَعَلَ)، و(استَفَعَلَ)، و(افْعَلَّ)، و(افْعَالَّ)، و(افْعُولَّ)، و(افْعُوَعَلَ)، و(افْعُوَلَى)^(٥)، و(افْعُنَلَى)، و(افْعُنَلَلَّ) من المُضَاعَف، و(افْعُنَلَلَّ) من غير المُضَاعَف، و(افْعَلَلَّ)، مثال ذلك: انطلق، واقتدر، واستخرج، واخمر، واحمَّار، واجلَّوَدَ، واغْدُوْدَنَ، واحلَّوَلَى، و(اسلَنْقَى)^(٦)، واقْعَنَسَسَ، واخْرَنْجَمَ، واظْمَأَنَّ. وكلُّ^(٧) هذه الأبنية تُزاد فيها ألف الوصل؛ لأنَّه يُبنى أول الفعل على السكون، وهذه مواضعها في الفعل الماضي^(٨).

فأمَّا فعل الأمر فيكون في كلِّ فعلٍ ثانيه بعد حرف المضارعة ساكن؛ لأنَّه

(١) في (ف): مطَّرد.

(٢) زيادة من (ف).

(٣) في (ف): وجميع.

(٤) في الأصل وَ (د): اثنا عشر، والصَّحِيح ما أثبتَّه. وفي (ف): ثلاثة عشر، وزاد بناء افْعُوَلَلَّ، ومثال: اخروط.

(٥) في الأصل وَ (د): افْعُوَعَلَى، والتَّصْوِيب من (ف).

(٦) في الأصل وَ (د): استلْقَى، والتَّصْوِيب من (ف).

(٧) في (ف): فكلَّ.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٤، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٧٠، والتَّعليقة ٤/ ١٩٨.

يحذف حرف المضارعة، و(تُجْتَلَبُ)^(١) له ألف الوصل؛ لِيُمْكِنَ النُّطْقُ بالسَّاكِنِ. وإِنَّمَا وَجِبَ حذف حرف المضارعة؛ لِيُخْرِجَ عَنْ حَدِّ الْخَبَرِ إِلَى الْأَمْرِ، وَوَجِبَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ (يَفْعَلْ)؛ لِأَنَّهُ يَصْلُحُ لِلِاسْتِقْبَالِ^(٢)، وَفَعَلَ الْأَمْرُ كُلَّهُ لِلِاسْتِقْبَالِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الْمَاضِي، وَذَلِكَ نَحْوُ: اضْرِبْ، اذْهَبْ، اقْتُلْ^(٣). فهذه مواضع ألف الوصل التي تَطَّرَدُ فِي الْفِعْلِ قَدْ بَيَّنَّهَا لَكَ.

وَأَمَّا حَرَكَةُ أَلْفِ الْوَصْلِ فَالْأَصْلُ فِيهَا الْكَسْرُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا [ب/٢] أُحْتِجَ إِلَيْهَا فِي أَلْفِ الْوَصْلِ؛ لِيُوصَلَ إِلَى النُّطْقِ بالسَّاكِنِ، فَلَمَّا كَانَ السَّاكِنُ هُوَ الَّذِي اجْتَلَبَهَا جَرَتْ مَجْرَى حَرَكَةِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، إِذْ كَانَ السَّاكِنُ الَّذِي تَلْقَاهُ مِثْلَهُ هُوَ الَّذِي اجْتَلَبَ الْحَرَكَةَ. وَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ تِلْكَ الْحَرَكَةُ الْكَسْرُ؛ لِيَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِ وَاحِدٍ فِيهَا يَجْتَلِبُهُ سَكُونُ الْحَرْفِ، فَهَذَا عَلَّتَهُ^(٤).

وَأَمَّا دَلِيلُهُ فَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ لَا تَعْرُضُ فِيهِ عِلَّةٌ، فَحَرَكَتُهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الْكَسْرُ. وَأَمَّا الْعِلَّةُ الَّتِي تَكُونُ (لِلضَّمِّ)^(٥) فَهِيَ (ضَمَّةٌ)^(٦) الثَّالِثُ (الْلازِمَةُ)^(٧) نَحْوُ: اقْتُلْ، اخْرِجْ فِي الْأَمْرِ، افْتَقِرْ، (اسْتَضْعِفَ)^(٨)، انْطَلَقَ بِهِ لَهَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ. فَهَذَا يَطَّرَدُ^(٩) فِي كُلِّ مَا ثَالِثُهُ مَضْمُومٌ ضَمَّةٌ لَازِمَةٌ؛ لِئَلَّا يَخْرُجَ مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ،

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (د): تَخْتَلِفُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٢) فِي (ف): وَلِلِاسْتِقْبَالِ.

(٣) قَالَ السَّيْرَافِيُّ ١٦ / ٧١: "وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ مَعْتَلًا أَوْ مَدْغَمًا لَمْ تَدْخُلْهُ أَلْفُ الْوَصْلِ؛ لِتَحْرُكِ فَاءِ الْفِعْلِ نَحْوَ قَوْلِنَا: قَامَ يَقُومُ وَقُومٌ، وَرَدَّ يَرُدُّ وَرَدٌ".

(٤) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٤ / ١٤٤، وَشَرَحَ السَّيْرَافِيُّ ١٦ / ٧٠.

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ (د): الضَّمُّ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٦) فِي الْأَصْلِ وَ (د): صِفَةٌ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٧) فِي الْأَصْلِ وَ (د): الْلازِمُ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (ف).

(٨) سَاقَطَ مِنْ (ف).

(٩) فِي (ف): مَطَّرَدٌ.

فيصير بمنزلة البناء المرفوض من (فَعَلَ) ^(١).

ويكون مفتوحاً مع حرف واحد، وهو لام المعرفة، كقولك: الرَّجُل، الغلام؛ لأنَّه دخل على الحرف بطريق النَّادر، فحرَّك بالحركة النَّادرة؛ لتؤذن بهذا المعنى. فحركته على ثلاثة أوجه: (كسر) ^(٢) وهو الأصل، و(ضم) ^(٣) وهو مُطَرَّد في الفعل؛ لعلَّة جارية في النظائر، وفتح وهو في دخوله على حرف واحد لا يدخل على حرف سواه.

وإنَّما امتنع ألف الوصل من الأبنية الخمسة (لعل) ^(٤) تقتضي ذلك:

أَمَّا ^(٥) (أَفْعَلَ) فَأَنَّ الهمزة زِيدت فيه لمعنى التَّعدية، فزِيدت مُتحرَّكة؛ لقوَّتْها بَأَنِّها ^(٦) أَوَّل لمعنى، وأشبهت باب دَحْرَج. ولم يُجْز لحاق ألف الوصل على تسكين الهمزة؛ لِما بَيَّنَّا من قوَّتْها التي تقتضي لها البناء على الحركة مع (تكرُّه) ^(٧) اجتماع همزتين في كلمة ^(٨).

(١) هذا رأي البصريين أَنَّ الأصل في همزة الوصل أَنَّ تكون مكسورة، وتضمُّ في اقتل ونحوه؛ حتَّى لا يخرج من كسر إلى ضمٍّ؛ لأنَّه ليس في كلامهم فَعَلَ، وذهب الكوفيون إلى أَنَّ الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، فتكسر في اضرب، وتضمُّ في ادخل.

ينظر: شرح الألفات للأبناري ١٨، والإنصاف ٢/٦٠٦.

(٢) أثبتت في الأصل في هامش الصَّفحة.

(٣) في الأصل وَ (د): وهو ضمٌّ، والتَّصويب من (ف).

(٤) في الأصل وَ (د): للعلل، والتَّصويب من (ف).

(٥) في (د): وأَمَّا.

(٦) في (ف): لَأَنِّها.

(٧) في الأصل وَ (د): ذكره، والتَّصويب من (ف).

(٨) ينظر: الكتاب ٤/١٤٤، وشرح السَّيرافي ١٦/٧٢.

وَأَمَّا (فَعَّلَ)؛ فَلأنَّه أَخُو (أَفْعَلَ) ونظيره في أنَّه للزيادة، فـ(أَفْعَلَ) لزيادة مفعول، و(فَعَّلَ) لزيادة معنى الفعل، فجري مجراه. و(تَفَعَّلَ) دخلت التاء على (فَعَّلَ)، وهو حرف مُتَحَرِّك كما يدخل في تَدَحَّرَجَ.

وَأَمَّا (فَاعَلَ)؛ فَلأنَّ الزيادة بعد أوَّله أَلِف، فلا يصلح أن يُبنى على السُّكون أصلاً؛ لأنَّ أَلِف الوصل لا تُغني في ذلك شيئاً.

وَأَمَّا (تَفَاعَلَ) فَإِنَّهَا تلحق التاء (فَاعَلَ) كما لحقت تاء (تَفَعَّلَ): (فَعَّلَ) ^(١).

فلهذه العلل امتنعت أَلِف الوصل من هذه الأبنية الخمسة، ولحقت ذوات الزيادة من غيرها في الماضي في كلِّ ما لم تكن زيادته للإلحاق.

ودخلت أَلِف الوصل في اِحْرَنْجَمْتُ و اِفْشَعَرَزْتُ من الرُّباعيِّ، ولم تدخل في دَحْرَجْتُ كما لم تدخل في ضَرَبْتُ؛ لأنَّها أصول لم تقع فيها زيادة تقتضي أن يُبنى أوَّلها على السُّكون؛ للزيادة التي لحقتها.

وَأَلِف (أَفْعَلَ) ليست للإلحاق [٣/١] بالرُّباعيِّ؛ لأنَّها زيدت لمعنى التعدية. ودليل ذلك اختلاف المصادر فيه، فلا تجيء على زنة (فَعَلَّلَ) كما يجيء المُلحق، وهو بمنزلة أَلِف (فَاعَلَ) الذي زيد لمعنى، لا للإلحاق ^(٢). وإِنَّمَا ضَمَّ أوَّل المضارع منه؛ لأنَّه أشبه ^(٣) باب تَدَحَّرَجَ بِالْعِدَّةِ ^(٤)، فقليل: أَكْرَمُ يُكْرَمُ، كما قيل: ضَارَبَ يُضَارِبُ، وَقَتْلٌ يُقْتَلُ، وَفُتِحَ مَاسُوْى ذَلِك من يَتَكَرَّمُ وَيَتَحَامَلُ، وَكُلُّ ما أوَّله أَلِف الوصل في الفعل الماضي.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٥، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٧٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٥، وشرح السَّيرافي ١٦/ ٧٢.

(٣) في (ف): شبه.

(٤) في (ف): في العِدَّة.

وفُرق بين الأصل الثلاثي والأصل الرباعي بما يقتضيه حالهما من الحركة الخفيفة^(١) في الأكثر^(٢) نحو: يَضْرِبُ وَيَذْهَبُ وَيَقْتُلُ، والحركة الثقيلة في الأقل^(٣) [نحو]^(٤): يُدْخِرُ وَيُسْرِهَفُ^(٥).

ويجوز الإتيان في (لِإِمَّاكَ)، و(اضْرِبِ السَّاقِينَ إِمَّاكَ هَابِلُ)^(٦)؛ لئلا يخرج من كسر إلى ضمة لازمة. فأما الضمة في ميم إِمَّاكَ فعارضة؛ لأنها للإعراب، ويجوز ترك الإتيان؛ لأنه منفصل. وقال النُّعْمَانُ بن بشير:

وَيُلَمِّهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبُهُ وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ^(٧)

فحذف الهمزة، وأتبع الكسر: الكسر في حركة الإعراب؛ لتكافئها في المنزلة.

وإنما بُني لام المعرفة على السكون؛ للفرق بينه وبين لام الابتداء ولام الإضافة^(٨)، مع طلب الخفة بكثرته^(٩) في الكلام، فهو في الوصل على السكون والإفراد. والألف واللام بمنزلة (قَدْ) في الانفصال، ولذلك قال غيلان:

دَغْ ذَا وَعَجَّلْ ذَا وَأَلْحَقْنَا بِذَلْ

(١) في (د): الحقيقة.

(٢) في (ف): للأكثر.

(٣) في (ف): للأقل.

(٤) زيادة من (ف).

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٥، وشرح السيرافي ١٦/ ٧٥.

(٦) تقدّم تخريجه ص (٦٠٤) من التحقيق.

(٧) تقدّم تخريجه ص (٦٠٤) من التحقيق.

(٨) لام الإضافة هي لام الجرّ، وهي تكسر مع الاسم الظاهر، وتفتح مع الاسم المضمّر.

ينظر: اللّامات للزّجاجي ١٦٤، واللّامات للهروي ٣١.

(٩) في (د): بكسرتة.

بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلٍ^(١)

ففصل اللّام، ولا يجوز مثل ذلك في امرئ، لو قيل: (بِمِ بِامرئ) لم يُجز؛ لأنّ الميم ليست منفصلة.

ويقول ﴿الَّذِكْرَيْنِ حَرَّمَ﴾ ﴿ءَاللهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾، فتجعل ألف الوصل مدّة مع ألف الاستفهام؛ لئلا يلتبس الخبر بالاستخبار^(٢).

وتقول: أَيْمُ وَأَيْمُنُ، فتدخل فيه ألف الوصل^(٣)؛ لأنّه اسم يُشبه الحرف بلزوم موضع واحد في القسم على طريق النّادر في موضعه، فاقتضى أن يجري مجرى الحرف النّادر في حركته؛ ليدلّ بنُدوره في حركته على نُدوره في موضعه، ودليل ذلك قولهم: لَيْمُنُ اللهُ وَلَيْمُ اللهُ^(٤).

وقال الشّاعر:

وَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهُ مَا نَدْرِي^(٥)

[ب/٣] وبعض العرب يقول: إَيْمُ اللهُ على قياس اسم الله فيما حكاه يونس^(٦).

(١) تقدّم تخريجه ص (٦٠٧) من التّحقيق.

(٢) ينظر: شرح الألفات للأنباري ٣١.

(٣) ألف أيمن ألف وصل عند البصريين وهو اسم مفرد مشتقّ من اليُمن، وذهب الكوفيون والزّجاج من البصريين أنّه جمع يمين.

ينظر: شرح السّيرافي ٧٨/١٦، والإنصاف ١/٣٣٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/١٤٨، والتّعليقة ٤/٢٠٠.

(٥) تقدّم تخريجه ص (٦٠٨) من التّحقيق.

(٦) ينظر: الكتاب ٤/١٤٩، وشرح السّيرافي ٧٨/١٦.

أبواب الإمالة في نسخة (ف).

باب الإمالة^(١)

الغرض أن يُبين ما يجوز في باب الإمالة وما لا يجوز.

والذي يجوز في ذلك أن يُنحى بالألف نحو الكسرة إذا كانت كسرة، أو ما أشبهها مما يقتضي إمالة الألف كإمالة شيء من الحركات إلا الكسرة؛ لأنّها، وإن اشتبهت من جهة أنّها حركات، فليس تشبهه من وجه يقتضي الإمالة، بل يقتضي خلافها؛ لأنّ الفتحة مع الألف تقتضي التّفخيم المنافي للإمالة؛ ليستمرّ اللسان بهما في طريقة واحدة، مع المشاكلة التي بين الألف والفتحة. وليس كذلك سبيل الياء؛ لأنّها من جنس الكسرة، فتقرب لها الألف بمثل ما تقرب للكسرة.

والأصل في الإمالة الكسرة، وما أشبهها مما هو مجانس لها ومن مخرجها. والأسباب التي لأجلها تجوز لها الإمالة ستة: الكسرة وهي الأصل، والياء، والألف المنقلبة من الياء، والألف التي تشبه المنقلبة من الياء، ورؤم الكسرة في فا (فَعِلْتُ)، وإمالة الإمالة^(٢). وكلّ هذه الأسباب راجع إلى الكسرة؛ لأنّ الياء من جنسها ومخرجها، وكأنّ الكسرة جزء منها؛ لأنّها إذا أشبعت صارت ياء في مثل قولك: يا غلامي ويا زيدي إذا أشبعت الكسرة صارت ياء، وإن كان وجه الكلام الكسرة من غير ياء في قولك: يا غلام، ويا زيدا، إلا أنّه لا يمكن أن تُشبع الكسرة إلا وتصير [أ/٧٨] ياء، فهذا يدلّ على أنّها من جنسها كما أنّ الضمّة من جنس الواو، والفتحة من جنس الألف. وأمّا الألف المنقلبة من الياء فإنّها تمال من أجل انقلابها عن الياء؛ لأنّها كأَنَّها (ياء) بانقلابها عنها، فإمالتها تُؤذن بالأصل فيها، وتدُلّ على مناسبتها لها، وأنّها بمنزلة الياء الموجودة على أصلها.

وأما شبه المنقلبة عن الياء؛ لكثرة تصرّفها في الانقلاب إلى الياء في الثنية

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٥٩ (بولاقي)، ٤/١١٧ (هارون).

(٢) ينظر: الأصول ٣/١٦٠.

وغيرها، فتجري من هذا الوجه مجرى المنقلبة عن الياء وإن لم تكن منقلبة عن الياء، فهذا الشَّبه القريب بينهما من كثرة مصيرها إلى الياء في تصرُّفها. وأمَّا رَوْم الكسرة في فا (فَعَلْتُ) فللمشاكلة بين (فَعَلَ) و(فَعَلْتُ) بالكسر ورَوْم الكسر كقولك: خِفْتُ وخَافَ؛ لأنَّهما أخوان متقاربان، يقتضي حالهما أن يُشاكل بينهما. وأمَّا الإمالة للإمالة، فالإمالة الأولى للكسرة أو الياء، والثانية راجعة إلى الكسرة بوسيلة الإمالة الأولى، كقولك: (رَأَيْتَ عِمَادًا).

فقد تبَيَّن أنَّ هذه الأسباب ترجع إلى الكسرة التي هي الأصل من الياء، وإنَّما وجب أن تكون هي الأصل؛ لأنَّ استمرار اللسان في طريقة واحدة بها تكون، فالمشاكلة فيها أظهر وأقوى، فهي أحقُّ بأن تكون الأصل من الياء، إذ الياء قد تتحرَّك بالضمِّ، فتخرج عن هذا الحدِّ. والكسرة لا يختلف حالها في نفسها كما يختلف حال الحرف بأنَّه يكون ساكنًا تارةً ومتحرِّكًا تارةً، فتختلف أحكامه بحسب اختلافه في نفسه. تقول: عابِد، وعالِم، ومساجِد، ومفاتيح، وعذافر، وهابيل، فتميل جميع هذا؛ لأجل الكسرة التي تلي الألف، فيستمرُّ اللسان في طريقة واحدة وتُشاكل الحرفان بالإمالة.

ونظير ذلك تقريب الصَّاد من الزَّاي في قولك: صَدَرَه؛ لأنَّ الدَّالَّ لما كانت مجهورة والصَّاد مهموسة، تنافر الجمع بين مهموس ومجهور، فأتوا بالزَّاي؛ لأنَّها توافق الدَّالَّ بالجهر وتوافق الصَّاد بالمخرج، فهي حرف وسط بين الحرفين، فتقتضي [٧٨/ب] الجمع بين المتشاكلات، فعلى هذا القياس شُوكِل بين الألف والحرف المكسور المجاور بالإمالة التي هي تقريب من الكسرة.

ونظير ذلك أيضًا الإدغام في مثل يَرُدُّ وبابه؛ لأنَّ اللسان كان يرتفع عن الحرفين المثليين مرتين، فيثقل ذلك، فإذا أدغم صار يرتفع رفعة واحدة لهما بخفِّ وحسن وزالت تلك المنافرة التي تقع في قولك: رَدَدَ يَرُدُّ لو تُكَلِّم به على الأصل. وكذلك الألف التي مخرجها من أقصى الحلق إذا جاورت الكسرة التي مخرجها من وسط اللسان تُنافر ذلك؛ للتباعد الشديد كما تنافر في الحرفين المثليين

والمقاربين؛ للتقارب الشديد في قولك: ﴿وَقَالَتْ طَافِيَةٌ﴾^(١)، فأدغم؛ ليزول التنافر في تأليف الحروف بالتباعد الشديد أو التقارب الشديد، والإدغام؛ للتقارب الشديد. وأمّا الإمالة وتقريب الصاد من الزاي؛ فالتنافر بالتباعد الشديد. وهذا قياس ما يجمع عليه في الإدغام؛ لأنّ التقارب الشديد أثقل وأشدّ في التنافر من التباعد الشديد، وإن تقارب حالهما في القياس، فأجمعوا على الإدغام، ولم يجمعوا على الإمالة، ولا على تقريب الحرف من الحرف، وإن حُسِّنَ ذلك؛ لما بيّنّا، مع أنّ التّضعيف أكثر في الكلام من ألفٍ تقع بعدها كسرة، وصادٍ تقع بعدها دال، فقد وقع كلّ شيء في حقّه الذي هو أولى به.

وتقول: هباب، وحماس، وشباب، وكلاب، فتميل؛ لأجل الكسرة التي هي في أوّل الاسم قبل الألف بحرف. فأحسن الإمالة هذان القسمان؛ لأنّ الكسرة إذا وقعت بعد الألف، فهي أقرب مجاورةً إلى الألف بما ليس شيء أقرب إلى الألف منها نحو: عالم، وإذا وقعت في أوّل الاسم قبل الألف بحرف، فقد وقعت بمنزلة المجاورة للألف؛ لأنّه لا يتباعد ما بينهما بحرف، مع أنّها في أوّل الاسم، وهو موقع يحسن البناء عليه، فصار إمالة هباب كإمالة عالم في القياس في الجواز والحسن [٧٩/أ]؛ لأنّ إمالة هباب وإن جاءت الألف تُفصل بحرف، فإنّ له أنه في ابتداء الاسم، وله بذلك قوة تُحسن أن يبنى عليه، مع أن الابتداء بالكسر، ثم الانحدار أسهل من الإصعاد، فمزلتهما سواء في القياس.

ونظير ذلك قولهم في سبقت: صَبَقْتُ^(٢)، فأخوا بين الحرف الأوّل وبين القاف، وبينهما الباء، ووجه المؤاخاة أنّ السّين لمّا كانت مستقلة والقاف مستعلية، تنافر الجمع بينهما، فأتى بحرف وسط بين الحرفين وهو الصاد؛ لأنّها موافقة للقاف في الاستعلاء، وموافقة للسّين في المخرج، فكان التّأليف بين هذين الحرفين أعدل، وإن كان بينهما حرف لا يمنع، فكذلك حماس وهباب

(١) سورة الأحزاب: آية (١٣).

(٢) ينظر: الكتاب ١١٧/٤.

الإمالة فيه أعدل، وإن كان بينهما حرف لا يمنع، وهو في صقت أْبَيْنُ لمجاورة الصَّاد للقف.

وتقول: سِرْبَالٌ وشِمْلَالٌ، فتميل؛ لأجل الكسرة التي في أوَّل الاسم مع الفصل بحرفين؛ لأنَّ أحدهما ساكن مِيَّت كَأَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ به؛ لسكونه، فيصير قريباً من الفصل بحرف واحد، إِلَّا أَنَّهُ في دون منزلة ما وقع الفصل فيه بحرف. وكذلك لم يُمل هذا أهل الحجاز^(١)؛ لتباعد الكسرة من الألف بحرفين، وإن كانت إمالة حسنة؛ لما بَيَّنَّا من العلَّة، إِلَّا أَنَّهُ في دون تلك المنزلة. والأغلب على أهل الحجاز ترك الإمالة، إِلَّا أَنَّ منهم من يميل مثل عالم وهَبَاب، ومنهم من لا يميل مثل هذا، ويجمعون على ترك إمالة شِمْلَال. ونظير ذلك قولهم في سَوِيْق: صَوِيْق، فأخوا بين الحرفين القاف والصَّاد، مع الفصل بالواو والياء، فكذلك آخوا بين الحرف المكسور والألف، مع الفصل بحرفين.

ولا يجوز إمالة تَابِلٌ وخَاتَمٌ^(٢) وإن كانت الحركات كلَّها متشابهة من جهة أنَّها حركات، إِلَّا أَنَّها ليس كتشابه الياء وما انقلب عن الياء؛ لأنَّ هذه تجري مجرى الجنس الواحد الذي هو من مخرج واحد، فهي من أجل هذا تقتضي استواء الحكم في جواز الإمالة، وليس كذلك الاشتباه من جهة الحركة؛ لما بَيَّنَّا من أَنَّها تقتضي [١٩/ب] ضدَّ الإمالة إذ كانت المشاكلة، وآخر اللسان على طريقة واحدة يكون بالتفخيم المنافي للإمالة في الفتحة مع الألف من غير كسرة، وليس كذلك الألف مع الكسرة، فلم تجز الإمالة؛ لهذا الشبه، وجازت؛ لذلك الشبه بالاعتضاء الذي بَيَّنَّا. وكذلك لا تجوز الإمالة للضَّمة في آجِرٍ ونحوه؛ لتباعد مخرج الضَّمة من مخرج الياء، وأَنَّها ليست من جنسها إذ تنحى من الضَّمة ياء كما تنحى من الكسرة ياء بالإشباع لها. وكذلك سبيل رُبَاب، وجُمَاد، والبُلْبَال،

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٨.

والجُماع، والخُفاف^(١)، كُلُّ ذلك لا تجوز فيه الإمالة؛ لما بيَّنَّا.

وأما الاسوداد فيميله من يميل كلاب؛ لأنَّ (وداد) كقولك: كلاب، إلَّا أنَّ الإمالة في كلاب أقوى؛ لأنَّ الكسرة في أوَّل الاسم، فهو أقوى أن يُبنى عليه مابعدَه ممَّا كان الكسرة في وسط الاسم منه.

وتقول: رمى، وقضى، وجنى، وحَمَى، فتميل ذلك كله؛ لأنَّه من رميت، وقَضِيت، وجَنِيت، وحَمِيت، فالألف منقلبة من الياء وكأَنَّها ياء؛ لأنَّها إنَّما قُلبت إلى الألف؛ لحفَّتْها مع مناسبتها لها، حتَّى كأنَّها موجودة على أصلها، فلمَّا كانت بهذه المنزلة عُوِّملت الألف معاملة الياء التي تمال لأجلها الألف مثل شيبان و(قيس عيلان)، فأميلت؛ لينحى بها نحو أصلها كما أميلت الألف في شيبان؛ ليشاكل بها ماجاورها، فهذا قياس مستمرٌّ فيما يُمال؛ لأجل الكسرة أو الياء بالمجاورة لها، أو الانقلاب عنها.

والإمالة مُطَّردة في كلِّ فعل ثلاثيٍّ في مثل هذه الصِّفة. وتقول: غَزَا، ودَعَا، وحنَا، فتميل الألف وإن كانت من غَزَوْتَ، ودَعَوْتَ، وحنَوْتَ وكذلك علام من علوت، كُلُّ ذلك يُمال على اطراد؛ لأنَّ هذه الألف المنقلبة عن الواو تشبه الألف المنقلبة عن الياء بأنَّها تصير في أكثر التصريف إلى الياء كقولك غُزِي وأغزيت ومُغزِي ومُغزِيان. وكذلك لها من لهوت؛ لأنَّك تقول: مُلهِيان، ولُهي به، وألهيته، ويلهيه، فكلُّ هذا يبين عليه [٨٠/أ] الياء على هذه الواو، فجرت مجراها في الفعل، واطَّردت فيه الإمالة، وإن كانت في رَمَى أقوى؛ لأنَّ الإمالة في هذا بحقِّ الأصل، والإمالة في غَزَا بحقِّ الشَّبه، وكلُّه جائز حسن، وإن كان بعضه أحسن من بعض، فالْحُسْن قد عمَّه.

وأما الإمالة في الاسم فلا تَطَّرِد في كلِّ اسم كان في مثل هذه الصِّفة من الثلاثيِّ الذي تنقلب ألفه عن الواو، وإن كان الأكثر تجوز فيه الإمالة نحو:

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٨.

الكِبَا، والعشَاء، والمَكَا^(١) - وهو: جحر الضَّبِّ -^(٢)، فهذا تجوز إمالة من الوجه الذي جازت لأجله إمالة غَزَا، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْفِعْلِ تَطَرَّدَ، وَلَا تَمْتَنِعُ فِي شَيْءٍ مِنْهُ أَنْ يُيْمَالَ. وَتَغْلِبُ فِي الْأَسْمِ الْإِمَالَةُ، وَتَمْتَنِعُ مِنْ بَعْضِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ أَقْوَى عَلَى التَّصَرُّفِ مِنَ الْأَسْمِ، فَلَقَوَّتُهُ عَلَى التَّغْيِيرِ بِالتَّصْرِيفِ الْكَثِيرِ فِيهِ أَطْرَدَتْ الْإِمَالَةَ، وَلَمْ تَمْتَنِعْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ، وَلَيْسَ لِلْأَسْمِ مِثْلُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةِ، فَامْتَنَعَ فِي بَعْضِهِ مِنَ الْإِمَالَةِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: الْقَطَا، وَالْقَنَا، وَعَصَا، وَقَفَا، وَلَمْ يَمْتَنِعْ فِي هَذَا؛ لِأَجْلِ الْمُسْتَعْلِيِّ، إِذْ كَانَ الْمُسْتَعْلِيُّ لَا يَمْنَعُ فِي الْفِعْلِ مِنْ نَحْوِ: قَضَى، وَغَزَا؛ لِأَنَّ مَوَاضِعَ مَنَعَ الْمُسْتَعْلِيِّ مَخْصُوصَةٌ - وَسَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فَامْتَنَعَتْ الْإِمَالَةُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ؛ لِلْإِشْعَارِ بِضَعْفِ الْإِمَالَةِ فِي الْأَسْمِ عَنْ مَنْزِلَتِهَا فِي الْفِعْلِ.

ونظير إمالة الألف في رَمَى قولهم: (قَدْ رُدَّ)؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ نَحَوْا بِالْيَاءِ نَحْوَ أَصْلِهَا كَمَا نَحَى نَحْوَ الْأَصْلِ فِي رُدَّ، إِذْ الْأَصْلُ: رَدَدَ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ نَحَى بِهِ نَحْوَ الْأَصْلِ. وَقَالَ الْفَزْدَقُ:

وَمَا حُلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبِي حُلْمَائِنَا وَلَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعْنَفُ^(٣)

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ تَغْلِبُ عَلَى الْوَائِ قَوْلُهُمْ فِي مَعْدُو: مَعْدِي، وَفِي مَسْنُوءَةٍ: مَسْنِيَّةٌ، فَهَذِهِ الْأَوْجُهُ إِلَّا غَلَبَةُ الْيَاءِ بِخَفَّتِهَا عَلَى اخْتِهَا مِنَ الْوَائِ؛ لِثِقَلِهَا. فَأَمَّا الْجَمْعُ فَيَطْرُدُ فِيهِ قَلْبُ الْوَائِ نَحْوُ: الْقَنِي وَالْعُنِي وَالْعُصِي^(٤)؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ أَثْقَلَ، فَلَمَّا جَازَ فِي الْوَاحِدِ عَلَى جِهَةِ النَّادِرِ، وَكَانَ الْجَمْعُ أَثْقَلَ - لَزِمَ فِيهِ، وَمَنَعَ ذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ أَضْعَفُ فِي الْفِعْلِ مِنْهَا فِي الْأَسْمِ؛ لِقَلَّةِ ثَبَاتِهَا [٨٠/ب] فِي (الْفِعْلِ)^(٥)، فَهَذَا إِذَا قُلْتَ: غَزَا، ثُمَّ قُلْتَ: غَزَوْتَ، ذَهَبَتْ الْأَلْفُ فِي كُلِّ

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١١٩.

(٢) ينظر: المقصور والمدود للقالبي (مكا) ١١٧، والصاح (مكا) ٦/ ٢٤٩٦.

(٣) تقدّم تخريجه ص (٥٣١) من التحقيق.

(٤) في الكتاب ٤/ ١١٩: الْقَنِي وَالْعُصِي.

(٥) في النسخة: الْأَسْمِ، وَالْأَصْحُ مَا أُثْبِتَهُ.

(فَعَلَتْ) منه. وليس كذلك الألف في الاسم؛ لأنَّ ثباتها في الاسم فيه أكثر، وأغلب منه في الفعل؛ لما بيَّنَّا. وبعض العرب لا يميل ما كانت ألفه من الواو في مثل غَزَا ودَعَا وإن مال رَمَى، وسَرَى؛ للفرق الذي بينهما من أنَّ أحدهما بحق الأصل، والآخر بحق الشَّبه، فهو يضعف عن منزلة الأصل.

والألف التي هي رابعة تطرَّد فيه الإمالة في اسم كانت أو فعل؛ لأنَّها لا تظهر في (فَعَلَتْ) الواو كظهورها في غَزَوْتَ. فالإمالة في أغزَى، أقوى منها في غَزَا، والإمالة تطرَّد في كلِّ ألف رابعة، اسم كانت أو فعل، إلَّا أنَّ لها مراتب تكون لأجلها الإمالة في بعض أحسن من بعض، وسنبيِّن ذلك في المسائل إن شاء الله^(١).

فالإمالة فيما كان من الياء أقوى منه فيما كان من الواو، فأوْفَى، أقوى من أَغْزَى، فإن حَسُنَّا جميعاً فالإمالة في الزَّائِد أقوى من الإمالة في الأصلي الذي من الواو؛ لأنَّ الزَّائِد أقوى على التَّغيير من الأصلي، وذلك نحو: معزى^(٢)، الإمالة فيه أقوى من الإمالة في مَلْهَى؛ لأنَّ الألف في معزى، زائدة، وهي في مَلْهَى، أصليَّة من الواو. والإمالة في حُبْلَى، أقوى من الإمالة في (معزى)^(٣)؛ لأنَّ معزى، ألفه ملحقة بالأصل، وليس كذلك ألف حُبْلَى؛ لأنَّها للتَّأنيث.

وهذه المصارفة التي بينتها لك، كثيراً ما سُئل عنها القُرَّاء؛ لما يرون من اختلاف وجوه القراءات في الإمالة^(٤)، فيقولون: لمَّ أَمال حمزة^(٥) كذا ولم يُمل

(١) ورد في مؤلَّفات الرَّمَانِي: المسائل المفردات من كتاب سيبويه، فلعلَّ باب الإمالة من هذه النُّسخة من ذلك الكتاب.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٠.

(٣) في النسخة: مطرى، والصَّحيح ما أثبتُّه.

(٤) ينظر: السَّبعة ١٤٥، والكشف عن وجوه القراءات ١/ ١٦٨، والمبسوط ١١١.

(٥) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي. ت (١٥٦) هـ.

ينظر: طبقات القُرَّاء ١/ ١٣٤، وغاية النِّهاية ١/ ٢٠٦.

كذا؟ ولم أَمال حمزة، ولم يُمله الكسائي^(١). فإذا وقفت على الأصل في هذا الباب ظهر لك وجه الاختيار، وإن كان جميع ذلك حسناً جائزاً.

ومن العرب من لا يميل الألف أصلاً؛ لأنه يجريها على صورتها التي هي لها، ويطلب الأصل فيها. فهذا وجه مذهبهم، وهم الذين يقولون: حُبْلِي، ومِعْزِي، فلا يميلون.

تمام الباب: وما كانت فاؤه مكسورة في (فَعَلْتُ) جازت الإمالة في (فَعِلْ) منه من بنات الياء والواو. وأما بنات الياء فللمشاكلة بـ (فَعِلْ) [٨١/١]: (فَعَلْتُ) من وجهين: أحدهما: الياء، والآخر: الكسرة. وذلك نحو: هَابَ وسَارَ من هَبْتَ وسَرْتَ. وأما ما كان من بنات الواو فللمشاكلة من جهة الكسرة، وذلك نحو: خَافَ من خِفْتَ؛ لأنَّ الإمالة في خَافَ يُرام بها الكسرة في خِفْتَ، ويُشاكل بها حتَّى كأنَّ في كلِّ واحد منهما كسرةً، فالإمالة فيهما جائزةٌ حسنة، إلَّا أنَّها في هَابَ أقوى؛ لقوَّة السَّبب في الكسرة والياء.

وأما ما كانت عينه واواً من (فَعَلْتُ) أو (فَعِلْتُ)^(٢) في الأصل - فلا يجوز إمالة (فَعِلْ) منه؛ للمشاكلة التي بين الواو والياء؛ لأنَّ قياس ذلك كقياس الضَّمَّة بعد الألف والكسرة في أُنَّها، وإن تشاكلا من جهة الحركة، فتشاكلهما من وجهٍ لا يقتضي الإمالة، بل يقتضي خلافها؛ لأنَّ الأصل في هذا أن يجري اللِّسان في طريقة واحدة، فهو على ذلك بالكسرة والياء على الإمالة يجري في طريقة واحدة. وليس كذلك سبيله بالضَّمَّة والواو؛ لاختلاف المخرجين وتباعده المذهبين، إذ مخرج الياء والكسرة من وسط اللِّسان^(٣)، ومخرج الواو والضَّمَّة ممَّا بين الشَّفتين، فلا يقتضي ذلك إمالة بالضَّمَّة والواو؛ للمنافرة التي

(١) علي بن حمزة بن عبدالله الكسائي. ت (١٨٩هـ).

ينظر: طبقات القراء ١٦١، وغاية النهاية ١/٥٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٢١.

(٣) ينظر: سر الصناعة ١/٤٧.

تقع بالمباعدة على ما بيّنّا.

وقد اعتلّ سيبويه في هذا بأنّ الواو تقوى؛ لصحّتها في قَاوَل^(١)، وقَوَل، وما أقَوَلَه، وما جرى هذا المجرى. وهذا الاعتلال يعارضه صحّتها في (فَاعَل) من الخوف كقولك: خَاوَف، وَخَوَّف، وَيَخَوِّف، و«ما أَخَوَفَه، فليس الاعتماد في هذا إلّا على الكسرة في خِفَت، والضّمة في قُلْتَ، فالكسرة في خِفَت جلبت الإمالة في خَاف، ولم تجلب الضّمة الإمالة في قَالَ؛ لأنّها ليست من جنسها، ولا من مخرجها.

فان قال: فشاكل بها الواو التي تمال في موضع اللّام كقولك: غَزَا ودَعَا- قيل له: ولا يجوز هذا أيضًا؛ لأنّها في موضع العين تصحّ في أمثلة كثيرة على نحو ما بيّنّا، ولا تصحّ في موضع اللّام على ذلك القياس مع أنّ اللّام أقوى على التّغيير؛ لأنّه الموضع [٨١/ب] الذي تلحقه العلامات للمعاني من التّثنية، والجمع، والتّأنيث، وعلامة الضّمير، وما جرى هذا المجرى ممّا هو لآخر الكلمة، فشبّه غَزَا بِرَمَى؛ للعلّة التي بيّنّا من اعتلال موضع اللّام، وأنّه موضع التّغيير، فإنّ الألف فيه قد صارت كأنّها ياء كما صارت ألف رَمَى كأنّها ياء. وليس كذلك سبيل الواو إذا كانت عينًا، فلذلك جاز: غَزَا بالإمالة، ولم تجز إمالة قَالَ.

وتجوز إمالة صَارَ وطَابَ^(٢) مع الحرف المستعلي، كما تجوز إمالة غَزَا، وَضَعَا؛ لأنّ المستعلي لا يمنع من الإمالة في الفعل، إذ الفعل أقوى منه في التّغيير؛ لكثرة تصرّف الفعل، فهو أقوى من الحرف المستعلي، فلذلك بطل حكمه، ولم يجوز أن يُبطل المستعلي حكم الفعل، مع أنّه أقوى منه على التّغيير، وإنما تمنع في الاسم كقولك: خَالِد، وَغَانِم، وما أشبه ذلك.

وحقّ الياء التي قبل الألف بحرف أن يُمال لأجلها الألف في قيس عيلان، وشيبان، وغيلان؛ لأنّها ساكنة قريبة من الألف قبلها. فالانحدار أخفّ

(١) ينظر: الكتاب ٣٥٧/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٢١/٤.

إذا ابتدأ بموضع الياء، أو الكسرة، وجرت الإمالة على قوّة. وحقُّ الياء التي تلي الألف قبلها، ولا تكون إلا مفتوحة؛ لأنَّ الألف لا تفتح إلا وقبلها فتحة من أجل أنَّه ليس لها اعتماد يقوِّي إخراجها بها، فجعلت الحركة التي قبلها ممكّنة من إخراجها، ولولا ذلك لتعذّر النطق بها، فإذا كانت الياء تلي الألف قبلها جازت الإمالة، وإن كانت الياء مفتوحة، وصار منزلتها كمنزلة السّاكنة التي بينها وبين الألف حرف؛ لأنَّ لهذه القرب بالمجاورة من غير فصل، والبعد بالحركة، ولتلك المجاورة بفصل والقرب بالسكون؛ لأنَّ السّاكنة أخلص في الياء من المتحرّكة بفتحة أو ضمّة، إذ المضمومة والمفتوحة قد مازجها ما ليس من جنسها، ولا من مخرجها. وليس كذلك السّاكنة، فهي أقرب إلى الكسرة وأخلص في جنس الحرف الذي هو الياء، فحسنهما وقوّتهما تجري على قياس واحد، وذلك نحو: (شوك السّيال) والضّياح [١/٨٢].

وأما كيّال وبيّاع^(١) ففيه مثل ما في السّيال، وزيادة قوّة بالياء السّاكنة، إلا أنَّ اللّسان يرتفع عنها مع المتحرّكة رفعة واحدة، فهي في حكم المتحرّكة، فلذلك صار أمرها قريباً من السّيال.

وأهل الحجاز لا يميلون هذا الذي أماله غيرهم للياء؛ لأنَّ الأغلب عليهم ترك الإمالة، والتّفخيم في كلامهم فاشٍ، وإنّما يميلون في أقوى مواضع الإمالة من عالم وسرى. وشبه ذلك. ومنهم من يُفخّم جميع هذا الباب حتّى أنّه يقول: معزى وحُبلى بالتّفخيم.

وقد أمال بعض العرب الألف في (مررت ببابه)، و(أخذت من ماله). وقال بعضهم: (من أهل عاد) بالإمالة، وهذا ضعيف جدّاً في القياس؛ لأنَّ حركة الإعراب لا تلزم، وقال بعضهم: (رأيت زيدا) فأمال ألف النّصب من أجل الياء، ولا يجوز على ذلك: (رأيت عبداً)؛ لأنَّه ليس فيه ياء ولا كسرة. وقالوا: درهمان، فأمالوا؛ لأجل الكسرة في أوّل الاسم مع أنَّ الألف خامسة.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٢.

وقالوا: (رأيت قزحاً)، وهذا على قياس زيدا، وكذلك (رأيت علماً).
فأمّا إمالة النَّجَادِين، فحسن قويٌّ؛ لأجل الكسرة والياء^(١).

وقال بعضهم: (مررت بعجلانك) فأمال؛ لأجل الكسرة في أوّل الاسم مع كسرة الإعراب إذ كان مَن يميل (مررت بيبائك)؛ لأنّه لو لم تكن كسرة الإعراب، لجاز الإمالة في مثاله. وقال بعضهم: (هذا ماشٍ) وداع فأمال؛ لأجل الكسرة. واختلف الذين يميلون في الوصل، فترك الإمالة بعضهم في الوقف، وقال: (هذا ماشٍ) و(هذا داع)؛ لأنّه قد ذهبت الكسرة التي وقعت لأجلها الإمالة، وبقي بعضهم للإمالة في الوقف؛ للإيذان بأنّه مَن يميل في الوصل مع أنّه في نيّته، فكأنّه قد وصل.

وقالوا: (رأيت عماداً)^(٢) فأمالوا الألف الأولى؛ لأجل الكسرة، وأمالوا الألف الأخيرة؛ لإمالة الألف الأولى.

وقالوا: (من عند الله)^(٣)، فحُسنَت الأَمالة في هذا؛ لكسرة الإعراب من أجل كثرته في الكلام، ولم تقو في قولهم: (لزيد مال)؛ لأنّه لم يكثر لكثرة [٨٢/ب] (من عند الله). وتقول: (ذا مال) فلا تميل الألف؛ لتباعد ما بين الكسرة وبين ذا في المنفصل، مع أنّها كسرة إعراب.



(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٣.

باب الإمالة مع هاء الإضمار^(١)

الغرض فيه أن يُبين ما يجوز في الإمالة مع هاء الإضمار ممّا لا يجوز. والذي يجوز في ذلك إجراؤه على أن هاء الإضمار بمنزلة مالم يُذكر في الكلام؛ لخفائها، فتقع الإمالة للأسباب التي تمال لأجلها، وكأنّ الهاء ليست في الكلام. ولا يجوز أن تجري مجرى غيرها من الحروف الصّحاح؛ لأنّ لها من الخفاء ما ليس للحروف الصّحاح، فيجب أن تُعامل في ذلك ممّا يقتضيه حالها ممّا ليس لغيرها. فتقول على هذا: (يريد أن يضرّ بها) فتميل الألف، ولا يلزم من أمال هذا أن يميل في (رأيت عنباً)؛ لأنّ (رَبِّها)^(٢) بمنزلة (عنباً)، إلّا بمقدار ما للهاء من الخفاء، فتصير بمنزلة ما بين الألف والكسرة فيه حرف واحد كقولك: (رباً)^(٣). وكذلك (يريد أن ينزعها) بالإمالة، ونظير ذلك قولهم: رُدّها في مذهب من يقول: رُدُّ بالضمّ، فإذا جاءت الهاء وبعدها الألف صار بمنزلة التي بعدها الألف في قولك: رُدّا، فأجرى رُدّها مجرى رُدّا؛ للعلّة التي بيننا من خفاء الهاء.

وقياس (يريد أن يضرّ بها) قياس (رأيت علماً)؛ لأنّ السّاكن بمنزلة مالم يُذكر؛ لضعفه بالسكون، فكأنّه قال: (رأيت علماً). فأمّا (منها) فهو أقوى في الإمالة من (علماً)؛ لأنّه قد جمع سكون النون مع الهاء، فكأنّه ليس بين الألف والكسرة حاجز. و(بناً) بمنزلة (منها)؛ لأنّ الحرفين في هذا كالحرف الواحد، إذ أحدهما ساكن والآخر هاء. فأمّا (بها) فهو أقوى في الإمالة قليلاً من (بناً)؛ لأنّ الكسرة كأثّها وليت الألف. وقولك: (في مضرّ بها) بمنزلة (بها)؛ لأجل كسرة الباء، وليس بمنزلة (يريد أن يضرّ بها)؛ لأجل الفتحة في الباء^(٤).

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٦٢ (بولاق)، ٤/١٢٣ (هارون).

(٢) أي من قوله: يضرّ بها.

(٣) أي بعد زوال الهاء من قوله: ربها.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/١٢٤.

وتقول: (بيني وبينها) بالإمالة، فتميل؛ لأجل الياء، فتجري مجرى (قيس عيلان) وشيبان، وكذلك (يريد أن يَكِيلَهَا) و(لم [أ/٨٣] يَكِيلَهَا). ولا تجوز الإمالة في (هو يَكِيلُهَا) و(هو يَقِيلُهَا) في حال الرَّفْع؛ لأنَّ الضَّمَّةَ حاجز بين الكسرة والألف؛ لبعدها منها، وليس كذلك الفتحة؛ لقربها من الكسرة، وبعْد الضَّمَّةَ منها. فمشكلة الكسرة للفتحة أشدُّ من مشكلة الكسرة للضَّمَّةَ، كما أنَّ الألف أشكل بالياء منها بالواو؛ لأنَّ مخرج الألف من الحلق، ومخرج الفتحة كمخرج الألف؛ لأنَّها كجزء منها، ومخرج الياء من وسط اللسان، والكسرة كجزء منها، ومخرج الواو ممَّا بين الشَّفتين، والضَّمَّةَ كجزء منها. فالفتحة أقرب إلى الكسرة منها على الضَّمَّةَ، وكذلك الكسرة أقرب إلى الفتحة؛ لهذه المناسبة التي بيَّنتها، فمن أجل هذا كانت الضَّمَّةَ حاجزًا في (هو يَكِيلُهَا)، و(يقِيلُهَا)، فلم تجز الإمالة^(١).

ولا تجوز الإمالة في (لم يَعْلَمَهَا) و(لم يَخْفَهَا)، وإن أُمِيل (لم يَعْلَمَهَا)؛ لأجل الياء من قبل أنَّ الإمالة في (لم يَعْلَمَهَا) تضعف؛ لبعْد الياء من الألف، فلم يُحْمَل عليها ما كان من أخواتها في المضارعة؛ لضعفها.

ويجوز: فينا، وعلينا؛ لأنَّه ليس بين الياء والألف إلا حرف واحد. وقولك: (بيني وبينها)، يجري هذا المجرى؛ لأنَّ هاء الإضمار كأنَّها لم تُذكر.

وتقول: (رأيت يدا)، وتجري مجرى (رأيت يدها) في الإمالة. ولا يجوز: (رأيت دَمَهَا) إلا بترك الإمالة؛ لأنَّه بمنزلة (رأيت دما)، فليس فيه سبب من أسباب الإمالة، ولا تشبُّه الألف التي هي رابعة بألف حبل؛ لأنَّ الهاء كأنَّها لم تُذكر، فتصير بمنزلتها ثالثة^(٢).

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٤.

وتقول: عندها، بالإمالة؛ لأنَّ الذي بين الكسرة ثلاثة أحرف أحدها ساكن ومعه الهاء، فهما بمنزلة حرف واحد، وكأنَّه ليس بين الكسرة والألف إلا حرفان، فقياسه قياس (رأيت عِبا).

وتقول: (رأيت عِدًّا) فتصير بمنزلة (هو مِنَّا)؛ لأنَّ المدغم بمنزلة حرف واحد، كما أنَّ (يريد أن يضرَّ بها) بمنزلة ما ليس فيه الهاء. وتقول: (إنَّا لله راجعون)، و(إنَّا لمختلفون)، فهو بمنزلة (مِنَّا)، وهو أحقُّ بالإمالة من (رأيت عِدًّا)؛ لأنَّ أَلَفَ (عِدًّا) ألف نصب، فهي عارضة في الوقف خاصةً، وتلك لازمة في الوصل والوقف، وليس [٨٣/ب] سبيله كسبيل (رأيت عِبا)؛ لأنَّ الحاجز هاهنا حرفان متحرَّكان. فأما (عِندنا) فهو بمنزلة (عِبا)، وأبعد منه قليلاً؛ لأنَّ بين الألف والكسرة ثلاثة أحرف، إلا أنَّ أحدها ساكن، والألف ألزم من أَلَفَ (عِبا)، فتكافأ هذان في الإمالة من هذه الجهة، وضعفاً عن منزلة (رأيت عِدًّا) كما ضعفت (رأيت عِدًّا) عن منزلة (إنَّا لله)، على ما بيَّنا^(١).

وقولهم: (رأيت ثوبه بتكا) بمنزلة (رأيت عِبا).

وتقول في رجل اسمه ذه: (رأيت ذهًا)؛ لأجل الكسرة، و(يدا) أقوى من (ذهًا)؛ لأنَّ الألف ألزم^(٢).

ويجوز في اللغة الواحدة إمالة الشَّيء، وترك إمالة نظيره، من غير تخليط فيها؛ لأنَّ الإمالة ضرب من التَّخفيف، فإذا (كثُر)^(٣) الشَّيء في الكلام، كان أحقُّ بالتَّخفيف ممَّا لم يكثر من نظيره؛ فلهذا لم يكن تخليطاً ولا فساداً في القياس.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٥.

(٢) في الكتاب ٤/ ١٢٥: رأيت ذهًا أملت الألف كأنك قلت: رأيت يدا في لغة من قال: يضربا ومرَّبنا.

(٣) في النُّسخة: كبر، والأصحُّ ما أثبتُّه.

ومن قال: (رأيت يدا)، قال: (رأيت زينا)^(١)، ولم يقل: (رأيت (يدنا)^(٢))
إلا بترك الإمالة؛ لأنَّ الياء قد بُعدت بحرفين، ولم يكن هناك كسرة كالكسرة في
(زينا)، وحقَّ الحرف الذي قبل الألف أن يمال إذا أملت الألف؛ لأنَّه يتمكَّن
من إمالة الألف بإمالة ما قبلها كما أنَّه يتمكَّن من إخراجها على حقِّها بفتحة ما
قبلها.

وفرق بعضهم بين (رأيت يدا) بالإمالة، وبين (رأيت يدها) بترك
الإمالة؛ لأنَّه لما بُعدت الياء وكانت متحرِّكة، ضُعفت عن منزلة (يدا) فلم
يُمل^(٣).

كما أنَّ بعضهم يقول: (رأيت يدا ويدها) فلا يميل؛ لأجل أنَّ الياء
متحرِّكة، ويميل (رأيت زينا)؛ لأجل الكسرة. والياء إذا انفتحت لم تشبه المعتلَّ؛
لأنَّها تجري في سائر الكلام مجرى الحرف الصَّحيح.

وبعض العرب يترك إمالة رَمَى، ويميل حُبلى؛ لأنَّه لما كان في رَمَى قد فرَّ
من الياء كره أن يرجع بالإمالة إليها، ونظير ذلك: (قد رُدَّ)^(٤) من غير إشمام
الكسر؛ لأنَّه لما فرَّ من الكسر كره أن يرجع بالإشمام إليه، فهو يميل حُبلى،
ومعزى؛ لأنَّه ليس رجوعاً إلى ما كره والألف رابعة، فأمالها لهذه العلة.

وكثير من العرب يترك إمالة (يريد أن يضرَّ بها)، و(مِنَّا)^(٥)، و(مِنْهَا)
في الوصل، ويميل في الوقف؛ لأنَّ الألف [أ/٨٤] لما كانت تخفى في الوقف
فرَّ بها من الياء التي هي أبين منها كما تقول في الوقف أفعي، فإذا وصل قال:
أفعى بألف.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٦.

(٢) في النُّسخة: يدرأ، والأصحُّ ما أثبتَّه.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٦.

(٤) في الكتاب ٤/ ١٢٦: وأكثرهم يقول: رُدَّ.

(٥) في النُّسخة: منها. والتصويب من الكتاب ٤/ ١٢٦.

وإنما خفي الحرف في الوقف، كما يخفى بالسكون، ضرباً من الخفاء؛ لأنَّ الحرف المجاور له تبيُّنة له كما تبيُّنه الحركة، فقولك: حمراء أمكن للألف وأبَيَّن من (حمرا) إذا لم تصلها بالهمزة، فتمكين حرف بحرف لتمكين الحركة من إخراج الحرف في الابتداء، إذ كان لا يمكن الابتداء بساكن، ويمكن النطق بالسَّاكن إذا كان قبله حرف متحرِّك، فهذا يدلُّ على تمكين حرف بحرف، فإذا وقف المتكلِّم، فهو يقطع الاعتماد، فإذا وصل فهو في قوَّة الاعتماد، والصَّواب يقوى به لهذه العلة.

وبعض العرب يقول: (طَلَبْنَا) بالإمالة^(١)؛ لأنَّ الألف رابعة، فشَبَّهَهَا بالألف حُبْلَى. وتقول: (رَأَيْتَ عَبْدًا)، و(عِنَابًا) بالإمالة، فإذا قال: (تباعد عنا) لم يمل؛ لأنَّ المدغم بمنزلة حرف واحد يخرج عن شبه حُبْلَى.

وتقول: (هذه مِعْزَانَا)^(٢)، فتميل الألف الأخيرة؛ لإمالة الأولى كما قالوا: (رَأَيْتَ عِمَادًا). وتقول: (هما مَسْلِمَانِ)^(٣) فتميل؛ لأجل الكسرة التي بينها وبين الألف حرف واحد، مع أنَّ النُّون في نيَّة كسرة إذا وقفت، ومنكسرة إذا وصلت، وكلُّ ما كانت الكسرة له ألزم، فالإمالة فيه أقوى، فعلى هذا مجرى الباب.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٧.

إمالة الألف فيما يخرج عن النظائر^(١).

(٢)

وتجوز إمالة الحجاج إذا كان اسماً علمياً، ولا تجوز إمالته إذا كان صفة؛ لأنّه لما كثر الاسم العلم في الاستعمال، وكان فيه الألف رابعة التي تشبه ألف حُبلى من جهة أنّها رابعة، اقتضى ذلك جواز الإمالة بكثرة الاستعمال مع هذا الشّبه، ولم يجوز مثل ذلك في الصفة؛ لأنّه ليس فيها مثل هذه العلة. ولم يقوَ الشّبه أن يفرد عن [٨٤/ب] كثرة الاستعمال، فتجوز لأجله الإمالة، فإنّما هو شبه ضعيف، قوّاه كثرة الاستعمال، فاعتدّ به، ولولا ذلك لم يجوز.

وتجوز إمالة النّاس في مذهب من لا يميل: (هذا مأل)؛ لأنّ انقلاب الألف تغيير يقتضي - مع كثرة الاستعمال - جواز الإمالة كما جاز في الحجاج، وأن لا تجوز بانفراد الانقلاب فقط عن الواو في (هذا مأل).

وتجوز إمالة غَزَا في مذهب من لا يميل مَال، وبَاب^(٣)؛ من أجل أنّ تغيير اللّام أقوى من تغيير العين؛ لأنّ اللّام هي التّغيير للإعراب، وتعاقب العلامات للمعاني، وليس كذلك العين، فموضع التّغيير يُؤنس به، ويقوى فيه، ولا تختل الكلمة به، وليس كذلك ما لم يكن موضعاً للتّغيير، ففي هذا دليل على أنّ لـ (غَزَا) منزلة تُجوّز الإمالة ليست لـ (بَاب) و (مَال)، فلهذا أماله من لا يميل مَال.

و (إمالة)^(٤) بَاب ومَال في مذهب من يميله من العرب في حال الجرّ أكثر وأقوى منه في حال النّصب والرّفْع؛ لأنّ حال الجرّ يُؤكّد سبب الإمالة، وهو

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٦٤ (بولاق)، ٤/ ١٢٧ (هارون).

(٢) بياض في النّسخة.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٨.

(٤) في النّسخة: امال، والأصح ما أثبتته.

الانقلاب الذي وقع في الألف، وليس ذلك حال النصب والرّفْع، فـ(مررت بالمال) أقوى من (هذا مالٌ).

وتجوز إمالة خَاف^(١)، ولا تجوز إمالة قَالَ؛ للفرق بين ما أوّله مكسور في (فَعَلْتُ) وما أوّله مضموم فيه، فشَوِكل بخَاف: خِفت، وليس كذلك (قَالَ)؛ لأنَّ (فَعَلْتُ) منه مضموم وهو قُلْتُ.



(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٨.

باب الحروف المستعلية التي تمنع الإمالة^(١)

والذي يجوز في ذلك إجراؤه على المنع إذا كان يُثقل الإمالة بأن يكون مضمومًا أو مفتوحًا أو مُتأخراً عن الألف، ولا يجوز أن تمنع الإمالة إذا تقدّم الألف مكسورٌ؛ لأنّ الانحدار أخفُّ نحو: قِفَاف، وَخِبَاث، وَغِلَاب، فهو - على هذا الوجه - لا يمنع الإمالة. ولو كان بعد الألف لمنع مثل باقي^(٢) لا يمال؛ لأنّ الإمالة مع طلب التّصعّد تثقل، ولو كان مفتوحاً مقدّماً لمنع نحو: قائم، وَغَانِم، وَخَالِد. والحروف [أ/٨٥] التي تمنع الإمالة^(٣) سبعة: الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والغين، والحاء، والقاف.

وتمنع بعد الألف بحرف نحو: نافخ، ونابغ، ونافق، وشاحط، وناهض؛ لأنّه لم يتباعد عن الألف تباعداً شديداً إذ هو بحرف واحد.

فأمّا مناشيط، ومعاليق، ومنافخ، ومقاريض، ومواعيظ، ومباليغ، فترك الإمالة فيه أكثر، وبعض العرب يميل؛ لأنّه قد صار بين المستعلي وبين الألف حرفان، فصار كأنّه من كلام آخر؛ للتّباعد، فإنّها كانت الإمالة أكثر؛ لأنّ التّصعّد في مثل هذا أخفُّ إلى موضع المستعلي إذ هو في آخر الاسم.

فأمّا الصّفاف^(٤)، والضّعاف، والصّعاب، والطّناب، والقباب، والقِفَاف، فيمال جميع ذلك؛ لأنّ المستعلي جاء مكسوراً في أوّل الاسم، فكان الانحدار أخفّ. فأمّا قائم، وقوائم، فلا يلزم فيه مثل ذلك؛ لأنّ المستعلي مفتوح.

وإذا كان المستعلي قبل الألف بعد حرف مكسور، وهو ساكن، لم يمنع

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٦٤ (بولاق)، ٤/ ١٢٨ (هارون).

(٢) كذا في النسخة، ولعلها تحريف ناقد. ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٢٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٠.

الإمالة نحو قولك: (ناقة مَقْلَات) ^(١)، و(المِصْبَاح)، و(المِطْعَان)؛ لأنَّ الساكن ميَّت، لا يقوى على المنع تقدُّم الكسرة في أوَّل الاسم، فصارت تلي ما هو في المستعلي نحو: قِفَاف؛ لأنَّ السَّاكن يعتمد على حركة ما قبله؛ لأنَّه لولا حركته لم يمكن النُّطق بهذا السَّاكن، فصار بمنزلة قِفَاف وخَبَاث. وبعض العرب يقول: مِصْبَاح، فلا يميل، وذلك؛ لأنَّ المستعلي جاوز حرفين: أحدهما مكسور والآخر مفتوح، فمن أَمال حملة على المكسور كأنَّ الكسرة فيه، ومن لم يمل حملة على المفتوح حتَّى كأنَّ الفتحة فيه.

وإذا كان المستعلي قبل الألف بحرفين، وهو مكسور - لم يمنع الإمالة نحو: (رأيت قِرْزَحا)، و(أتيت ضِمْنًا)، وقد يجري مجرى صِفَاف، وقِفَاف. فأَمَّا (رأيت عِلْقًا) ^(٢) و(ملغا) فيمنع كما يمنع في غانم، وقائم؛ لأنَّ المستعلي مفتوح. وتقول: (يريد أن يضرَّ بها زيد) فتميل، فإن قلت: (أراد أن يضرَّ بها قبل)، لم تُمل؛ لأنَّ بعد الألف المستعلي.

ونَاب، وبَاع يُمال كما يُمال خَاف، إلَّا أنَّ باب خَاف [٨٥/ب] غلب المستعلي؛ لأنَّ (فَعَلَ) يدلُّ على الكسرة في أول (فَعَلْتُ) منه في قولك: خِفت، فلما اجتمع قوَّة الفعل على التَّغيير مع رَوَم الكسرة في خِفت جازت الإمالة في (خَاف) ^(٣) وطَاب. وأمَّا ألف حُبْلِي، فتمال؛ لأنَّها رابعة زائدة للتَّأنيث.

ويجوز: غَزَا بالإمالة ^(٤) على قياس مطَّرد؛ لأنَّ الألف، وإن كانت من الواو هاهنا، فهو فعل يقوى فيه التَّغيير.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣١.

(٢) في الكتاب ٤/ ١٣١: عرقا.

(٣) في النسخة: خفاف. والصحيح ما أثبتته.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٢.

فألف (فَاعِل) و(مَفَاعِل) من المضاعف^(١) لا تُمال في قول الأكثر؛ لأنَّ التَّشديد قد فَرُّوا إليه من الكسرة، فلم يرجعوا إليه، وقد أجاز بعضهم الإمالة فيه؛ لأنَّه ينوي الكسرة، والوجه: (هذا جادُّ) و(مادُّ) و(جوادُّ) و(دوابُّ)^(٢).

ويجوز: (هذا ماش) في الوقف بالإمالة. وتقول: (مررت بهالِ قاسم)، و(بهالِ ملق)، و(بهالِ ينقل) فلا تميل شيئاً من ذلك؛ لأجل الحرف المستعلي مع الاسم، ومنهم من أمال لأنَّه منفصل، وقال: (هذا عماد قاسم)، و(عالم قاسم) بالإمالة، ففرَّق بينهما؛ لأنَّ المتَّصل ألزم، والمنفصل بمنزلة ما لا يُعتدُّ به.

وتقول: (لم يضربها الذي تعلم) فلا يميل؛ لأنَّ الألف قد ذهب لالتقاء الساكنين. فأَمَّا (حُبلى الذي تعلم)، و(مَرَمى الذي تعلم)، فمنهم من يميل؛ لأنَّ الألف تدلُّ على التَّأنيث^(٣)، فبدلالتها على معنى قويت، و(مَرَمى) الألف فيه أصلية.

وتقول: (أراد أن يعقلا) بالإمالة، و(رأيت ضيقاً ومضيّقاً) بترك الإمالة؛ لأنَّ المستعلي في (يعقلا) مكسور، وفي هذا مفتوح^(٤). وتقول: (رأيت علماً كثيراً)، فليس في هذا إمالة؛ لأنَّ الألف قد انقلب إلى التنوين. فأَمَّا (معزى) و(معنى) فتمال إذا لم تنقلب الألف، ومنهم من يميلها على الشُّذوذ مع انقلابها، كأنَّه يُومئ إلى الكسرة^(٥).

ومن العرب من يميل عرقاً وضيقاً؛ لشبهها بألف حُبلى؛ لأنَّها رابعة، ولا يمنعها بالحرف المستعلي. فأَمَّا سَبَقاً فليس فيه إلَّا ترك الإمالة؛ لأنَّه ليس قبل الألف كسرة، وطلبنا وعرقاً من الشَّاذ النَّادر.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٢.

(٢) دواب لم ترد في الكتاب.

(٣) أي في حُبلى.

(٤) أي في ضيقاً ومضيّقاً.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٤.

وحكم الألفات التي في الحرف لا تمال؛ لأنَّ الإمالة ضرب من التَّصْرُف وليس للحرف تصرُّف، فالأصل [أ/٨٦] فيها هذا. وكذلك لا تجوز إمالة (حتَّى) و(أَمَّا) و(إِلَّا)، ولو سُمِّي بها امرأة أميلت؛ لأنَّها قد تُقلب إلى باب الاسم الذي يصلح فيه التَّصْرُف. فهذا الذي ذكره سيبويه في الحرف^(١). وقد قرأ القراء (بلى) مُمَالاً^(٢)، وهو خارج عن قياس الحروف؛ لعلَّة شبه الاسم في الجواب إذا قال القائل: من عندك من النساء؟ فقال: الحبلى، بالإمالة. فكذلك إذا قال: أما عندك منهنَّ أحد؟ فقال المجيب: بلى، ممَّا يصحُّ أن يُوقف عليه في الجواب، كما يُوقف على الاسم. وهو على ثلاثة أحرف على شبه رَمَى، واحتمل ذلك لهذه العلَّة، ولم يحتمل ذلك بمثله؛ لأنَّه على حرفين، فبعد عن شبه ما يُمال؛ لقلَّة حروفه، وإن وقف عليه في الجواب.

فإذا سأل سائل، فقال: ما مذهب سيبويه في هذا؟ فجوابه: أنَّه لم يذكره بعينه، ولكنه قد ذكر ما يدلُّ عليه من حكم الحروف^(٣)، وأنَّه لا يخرج عنه شيء، إلَّا لشبه صحيح يقتضي صحَّة الخروج عن ذلك الأصل على ما بيَّنا من العلَّة.

فأمَّا (أَنَّى) فيمال؛ لأنَّه اسم جاءت الألف فيه رابعة. ولا تجوز إمالة (ما)؛ لأنَّ الألف فيها ثانية مع شبه الحرف لشدَّة الاستبهام.

وتجوز إمالة (ذا)؛ لأنَّه اسم لم يستبهم كاستبهام (ما)، ألا ترى أنَّك تقول: (رأيت ذا)، ولا تقول: (رأيت ما).

فأمَّا (با) (تا) (ثا) فتجوز فيه الإمالة؛ لكثرتها في الكلام وشبهها بأسماء ما يلفظ به، وإنَّما يقوم كلُّ حرف منها بنفسه.

(١) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٤.

(٢) أمالها في القرآن حمزة والكسائي.

ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٤١٢، وقرة العين ١٣٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٤.

وقالوا: (يا زيد)، فأمالوه، وإن كان حرفاً، فهذا على قياس (بلى)؛ لأنَّه بمنزلة الاسم التَّام أو الفعل الذي يأتلف منه مع الاسم كلام مفيد، فأشبه ما يمال من هذه الجهة، وفيه الياء التي تقتضي الإمالة، فقد ذكر سيبويه ما يدلُّ على إمالة «بلى» بذكره جواز إمالة (يا زيد)^(١)، وأنَّه على وجه الخروج عن الأصل إلَّا أنَّه لعلَّه صحيحة.

ولا يميل ساق، وقار، وغاب من يميل بَاب وَمَال، ولا من يميل غَزَا؛ لأنَّ الإمالة لما في موضع العين تضعف عن منزلة الألف التي في آخر الاسم أو الفعل. ولا تجوز [٨٦/ب] إمالة بَال؛ لأنَّه من بُلت، وأوَّله مضموم، فلا يختلط بباب خفت وبعث الذي أوَّله مكسور، وهو مع ذلك من الواو في (بَال)، وفي موضع العين، فلم تجز إمالته.



باب الرّاء (١)

الذي يجوز في الرّاء من الإمالة إذا كانت مفتوحة أو مضمومة أن تمنع الإمالة، وإذا كانت مكسورة لم تمنع الإمالة. وإنما منعت الإمالة في تلك الحال؛ لأنّها بمنزلة المضاعف، وهي حرف واحد، فهي بمنزلة حرفٍ فيه فتحان أو ضمّتان، فيقوى سبب منع الإمالة، وتصير بمنزلة الحروف المستعلية؛ لأنّها للفتح الذي قد يُضاعف فيها بطلب اللّسان خلاف جهة الإمالة. وكذلك الضّمُّ كما يُطلب بالمستعلي خلاف جهة الإمالة، فقياسها في هذه الحال قياس المستعلي. فإذا كانت مكسورة، فالأمر بالضدّ من هذا؛ لأنّه يقوى بها سبب الإمالة إذا كانت على هذه الصّفة؛ لأنّ اللّسان يطلب بالكسرة المتضاعفة في الحرف جهة الإمالة. وليس سبيل الفتحة في الرّاء كفتحتين في حرفين، لأنّ الفتحة المتضاعفة في حرف واحد أشدّ مطالبة بذهاب اللّسان إلى جهة الفتح؛ لأنّ المعنى إذا تفرّق في المواضع ضعّف، وإذا اجتمع في موضع واحد قوي. وتقول: (هذا راشد) فلا تميل؛ لأنّ الرّاء مفتوحة، ولو كان في موضعها حرف آخر ليس بمستعلٍ جازت الإمالة كقولك: حاشد. وتقول: (هذا فراش) فلا تميل؛ لأنّ الرّاء مفتوحة.

وتقول: (هذا حمّار) فلا تميل؛ لأنّ الرّاء مضمومة، ولو كان في موضعها حرف آخر غير مستعلٍ أملت كقولك: (هذا حمّال).

وتقول: ربّاب فتميل؛ لأنّ الرّاء مكسورة كما تقول: قِباب فتميل؛ لأنّ المستعلي مكسور في أوّل الاسم.

وتقول: (من حمّارك)، و(من عوارِه)، و(من المعاري)، و(من الدّواري) (٢) فتميل جميع ذلك؛ لأنّ الرّاء مكسورة.

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٦٧ (بولاقي)، ٤/ ١٣٦ (هارون).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٣٦.

وتقول: (هذا قارب)^(١)، و(هذا غارم)، و(طارِد) فتميل جميع هذا؛ لأنَّ الرّاء مكسورة وتغلب المستعلي؛ لأنّها متأخرة [٨٧/أ]؛ لأنَّ الانحدار أخفُّ عليهم.

وتقول: (هذه ناقةٌ فارِقٌ)، و(أينقُ مفاريقُ)^(٢) فلا تميل؛ لأنَّ المستعلي متأخّر، فهو يغلب إلى المكسورة^(٣) إذا تأخّر، وتغلبه إذا تقدّم؛ لأنّها في تقدّم المستعلي يكون اللّسان في انحدار بأن يحصل في موضع المستعلي، ثم ينحدر إلى موضع الرّاء المكسورة، وذلك سهل خفيف. فأما إذا تأخّر المستعلي، فاللّسان في إصعاد إلى موضع المستعلي الذي هو في آخر الاسم، فتضعف الإمالة في هذا؛ لأنَّ اللّسان في إصعاد، فلا تصلح الإمالة؛ لمنافرتها صعود اللّسان إلى موضع المستعلي عن موضع الرّاء.

وتقول: (من قرارِك) فتميل؛ للرّاء المكسورة وتغلب الرّاء المفتوحة؛ لأنَّ المكسورة متأخرة، فاللّسان في انحدار إليها، فلهذا غلبت المفتوحة كما غلبت المستعلي إذا كانت مكسورة متأخرة. والفرق بين الرّاء المفتوحة والحرف المستعلي أنَّ المستعلي يطلب اللّسان فيه أعلى الحنك بنفس الحرف، وليس كذلك الرّاء المفتوحة؛ لأنّه إنّما يطلبه بالفتح لا بنفس الحرف، فبينهما هذا الفرق، إلّا أنّهما مجتمعان في المنع على الجهة التي بيّنتها.

ومن قال: مساجد وعابد قال: (من الكافر) و(من المنابر)، فترك الإمالة، وإن قوي سببها بالرّاء المكسورة؛ لأنَّ مذهبه طلب أصل الكلمة على تحقيق الألف، فسواء قوي سببها أو ضعف، فإنّه يترك الإمالة إلى تحقيق الألف؛ لأنّه الأصل. ومن العرب من يميل في (الكافر) ولا يميل في (الخالق)؛ لأنَّ المستعلي

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ١٣٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٤ / ١٣٧.

(٣) كذا في النسخة. ولعل العبارة هكذا: فهو يغلب المكسورة.

أقوى على منع الإمالة من الرّاء. ومنهم من يميل في (مررت بالحمّار)^(١) ولا يميل: (مررت بالكافِر)؛ لبعد الرّاء المكسورة من الألف.

والإمالة في (مررت بكافِر) أقوى منها في (مررت بقادِر)؛ لأجل الحرف المستعلي، وهي مع ذلك جائزة كما قال الشّاعر:

عَسَى الله يُغْنِي عن بلادِ ابنِ قَادِرٍ بمنهمِ جَوْنِ الرّبابِ سَكُوبِ^(٢)

وتقول: (هو قَادِرٌ)، فلا تجوز الإمالة من وجهين: أحدهما الحرف المستعلي، والرّاء [٨٧/ب] المضمومة.

والإمالة في (مررت بحمارٍ قاسم) أقوى منها في (مررت بمالٍ قاسم)، وإن كان المستعلي فيهما منفصلاً؛ لأنّ الرّاء المكسورة أشدُّ طلباً للإمالة من اللّام المكسورة. والإمالة في (مررت بجارمٍ قاسم) أقوى (من)^(٣) (مررت بحمارٍ قاسم)؛ لأنّ الرّاء المكسورة في (جارم) ألزم للكسرة من الرّاء في (حمّار)، وقد بُعد المستعلي، فهو أقوى من هذه الجهة. وكذلك سبيل (مررت بعايدٍ قاسم)، تقوى الإمالة فيه أشدّ من قوّتها في (مررت بمالٍ قاسم)؛ لأنّ الكسرة ألزم، والمستعلي أبعد من الألف.

ومن قال: (مررت بسفّارٍ قبلُ)^(٤) بالإمالة أmaal في (مررت بحمارٍ قاسم)، ومن ترك الإمالة في هذا تركها في ذلك؛ لأنّ الأمر بينهما متقارب إذ كان (سفّار) وإن كان مبنياً على الكسرة، فقد يتغيّر بالإعراب في الإضافة وإذا سُمي به مذكّر، والإمالة مع ذلك أقوى قليلاً فيه.

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ١٣٨.

(٢) تقدّم تخريجه ص (٥٨٦) من التّحقيق.

(٣) في النّسخة: في، والصّحيح ما أثبتّه.

(٤) ينظر: الكتاب ٤ / ١٣٩.

وتقول: (مررت بقارٍّ)^(١)، فتقوى فيه الإمالة بما ليس في (مررت بكافرٍ)؛ لأنَّ الرّاء المكسورة تلي الألف وإن كانت مشدّدة، فاللّسان يرتفع عنها رفعة واحدة، والأولى مع ذلك في نيّة كسرة. وتجاوز الإمالة في ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾^(١٥) قَوَارِيرًا^(١٦)؛ لأجل الرّاء المكسورة التي تغلب المستعلي الذي قبلها، وتغلب الرّاء بعدها.

ومن العرب من يقول: (هذا جادٌّ)، ولا يقول: (هذا قارٌّ)؛ من أجل الرّاء المضمومة، وإن كانت الرّاء الأولى في تقدير المكسورة.

ومنهم من يقول: مناشيط فيميل؛ لبعد المستعلي من الألف بحرفين.

ومنهم من يقول: (مررت بحمارٍ) في الوقف، ولا يقول: (هذا داعٍ) في الوقف، إلّا بترك الإمالة؛ لأنَّ (بحمارٍ) في تقدير رائين مكسورتين، وليس كذلك سبيل العين في (داعٍ)، ولذلك تقول: (أستجير بالله من النار) فتميل لهذه العلة.

فأمّا (مهاري) فيمال على قوّة في الإمالة؛ لأنَّ الألف إذا جاءت رابعة أو خامسة في آخر الاسم قويت الإمالة؛ لأنّها لا تكون إلّا في حكم الياء، فأمّا (المهاري) [١/٨٨] فأقوى في الإمالة؛ لأنَّ الرّاء مكسورة .

وتقول: (ضربت ضربَه)، و(أخذت أخذَه) فتميل الفتحة بأن تجعلها بين الكسرة والفتحة؛ لأنَّ الهاء تشبه الألف في أنّها من مخرجها، وهي خفيّة بالألف. وتقول: (أراد أن يضربها قاسم)، و(أراد أن يضربها راشد)، فتترك الإمالة؛ للرّاء المفتوحة، كما تتركها للمستعلي. وتقول: (بمالٍ قاسم)، و(بمالٍ راشد) فتميل؛ لأنَّ المستعلي متأخّر عن الألف بحرفين على قياس مناشيط،

(١) كذا في النسخة، وفي الكتاب ٤/ ١٤٠: بفارّ.

(٢) سورة الإنسان: الآيتان ١٦، ١٥.

والانحدار أخفُّ عليهم^(١).

وتقول: (رأيت عِفْراً) و(عَلَقاً)^(٢) و(عِيراً) و(ضَيْقاً)، و(هذا عمران) و(حِمَقان)، فترك الإمالة؛ لتقدُّم المستعلي والراء. ومن العرب من يقول: (عِقْراً)، و(رأيت عَلَقاً)، و(أراد أن يعقَرها)، و(أراد أن يعقِر)، و(رأيت عِسرًا)، فيميل جميع هذا؛ لأنَّ الألف إذا كانت رابعة تشبَّه بألف حُبلى فصاعداً، والكسرة متقدِّمة - قويَّ سبب الإمالة من وجهين؛ لأنَّ الألف التي هي^(٣) في حكم الياء؛ لرجوعها إلى ذلك في التَّشْبِيهِ والجمع من قولك: حُبْلِيَّان وحُبْلِيَّات، وإذا تقدَّمت الكسرة كان اللِّسَان في انحدار أخفَّ من هذه الجهة، فالأوَّل للإشعار بالياء، والثَّاني لخَفَّة الانحدار. وكذلك عِيراً والنَّعْرَان وعِمْرَان.

ولا يميل من أَمال: (هذا بَرْقَان) و(حِمَقَان)^(٤)؛ لأنَّ المستعلي أقوى في منع الإمالة، فجاز عنده: (عِقْرَان) ك(جِلْبَاب) ولم يجز مع المستعلي. وقد أَمال بعضهم: (هذا فِرَاش)، و(هذا جِرَاب)؛ لتقدُّم الكسرة، وإن كانت الإمالة في مثل حُبلى أقوى وأحسن.

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ١٤١.

(٢) في الكتاب ٤ / ١٤١: عِرْقاً، وفي الأصل و(د) كما هنا.

(٣) كذا في النُّسخة، ولعلَّ الأصَحَّ: لأنَّ الألف في حكم الياء.

(٤) ينظر: الكتاب ٤ / ١٤١.

إمالة الحروف التي ليس بعدها ألف للرّاء المكسورة^(١)

الذي يجوز في ذلك إمالة الفتحة بأن تُجعل بين الفتحة والكسرة كما قد يكون الحرف بين الحرفين، فلا يخلص اللَّفْظ فيه لأحدهما، فكذلك الحركة تكون بين حركتين [ب/٨٨] لا تخلص لأحدهما. وإنّما جاز أن تمال الفتحة للرّاء المكسورة بما لا يجوز للكسرة؛ من أجل أنّ الرّاء المكسورة بمنزلة حرف فيه كسرتان، فتأكّد سبب الإمالة لهذه العلة.

فتقول على هذا: (من الضّرر) فتميل الفتحة على ما بيّنّا. وتغلب الرّاء المكسورة المستعلي إذا تقدّم؛ لأنّ الانحدار أخفّ من الإصعاد. وكذلك (من البعر)، و(من الكبر)، و(من الصّغر)، و(من الفقير)، فلمّا جاز أن تصير الألف بين حرفين؛ بين الياء وبين الألف - جاز أن تصير الفتحة بين حركتين: الياء والفتحة. وكذلك تميل الفتحة مع إمالة الألف، فتقول: ضارب، وقارب وتغلب الرّاء المستعلي المتقدّم^(٢).

وتقول: (من عَمرو) فتميل حركة العين، وإن كان بينها وبين الرّاء حرف ساكن؛ لأنّ السّاكن ليس بحاجة حصين، فكأنّ الرّاء المكسورة قد وليت العين. وتقول: (من المُحاذِر) فتميل فتحة الذال؛ للرّاء المكسورة، ولا يجوز أن تميل الألف كما أملت العين في (من عَمرو)؛ لأنّ الذي بينهما حرف متحرّك.

وتقول: (هذا حاضر) فلا تميل مع الرّاء المضمومة، وإن كان المستعلي مكسوراً؛ لأنّ الرّاء المضمومة متأخرة، فهي تمنع من الإمالة بأنّ اللّسان في تصعّد.

وتقول: (في مذعور) و(ابن بُور)^(٣)، واختلفوا في هذا: فأجاز الأخفش إمالة الضّمة التي في العين بأن يجعلها بين الضّمة والكسرة، وكذلك الضّمة

(١) ينظر: الكتاب (بولاقي) ٢/ ٢٧٠، ٤/ ١٤٢ (هارون).

(٢) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/ ١٤٣.

التي في (بُورٍ)، فقال: (مذْعُورٍ) و(ابن بُورٍ). وأمّا سيبويه فأمال الواو^(١) بأن جعلها بين الواو والياء، ولم يُخلصها ياءً ولا واوًا، وأبى ذلك الأخفش؛ لبُعده في الحرف الساكن، وإمكانه في المتحرّك. وكلاهما عندي فيه كلفة مع إمكانه. فإذا جاز أن تجعل الضّمة بين الضّمة والكسرة لم يمنع أن تجعل الواو الساكنة بين الواو والياء، ونظيره في الكلفة: (قد رُدّ) على أن تجعل الضّمة بين الكسرة والضّمة، وكذلك: (قِيل) كما يقرأ الكسائي^(٢)، فهذا ممكن وإنّما جاز؛ للإشعار بأنّ معناه (فُعِل) مع طلب التّمكن للياء، ورؤم [١/٨٩] الكسرة. وأمّا في (رُدّ) فمن أجل الكسرة التي كانت في الأصل في (رُدّ)، وفي (قِيل)^(٣) مثل هذا مع التّمكن للياء. ف(قِيل) أقوى من (رُدّ) لهذه العلة.

وتقول: (عجبت من السّمير)^(٤)، و(من المنقّر). والمنقّر: الرّكية الكثيرة الماء^(٥).

وتقول: (رأيت خبطَ الرّيف) فتميل حركة الطّاء مع بُعدها من الرّاء كما أُميلت: ﴿مِنَ الْكَافِرِينَ﴾^(٦) مع بُعد الرّاء من الألف. وتقول: «هذا خبطُ رِيّاحٍ» فتميل الضّمة؛ لأجل الرّاء المكسورة.

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ١٤٣. وقول الأخفش في هامش الكتاب ٤ / ١٤٢.

(٢) ينظر: السبعة ١٤٣، ومعاني القراءات ٣٩.

(٣) أي الكسرة التي في فُعِل بالبناء للمجهول فأصلهما: رُدِدَ وقُولَ.

(٤) ينظر: الكتاب ٤ / ١٤٣.

(٥) ينظر: التهذيب (نقر) ٩ / ١٠٠.

(٦) سورة نوح: آية ٢٦.

الفهارس

وفيه:

- ✧ فهرس الآيات القرآنية.
- ✧ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار.
- ✧ فهرس الأقوال والأمثال.
- ✧ فهرس الأعلام.
- ✧ فهرس الأشعار والأرجاز.
- ✧ فهرس أنصاف الأبيات أو بعضها.
- ✧ فهرس المصادر والمراجع.
- ✧ فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة ورقم ال	رقم السورة	الصفحة
﴿يَا كَافِرِينَ﴾	البقرة: ١٩	٢	٥٤٣
﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾	البقرة: ٢٢٢	٢	٤٥٦، ٤٥١
﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾	آل عمران: ٣١	٣	٣٨٠، ٣٧٤
﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾	آل عمران: ٥٥	٣	٤٥٦، ٤٥١
﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾	النساء: ١١	٤	١٢٦، ١١٩
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾	المائدة: ٣٨	٥	١٢٥، ١١٨
﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يُنْزِلَ آيَةً﴾	الأنعام: ٣٧	٦	٣٤٩، ٣٣٧ ٣٦١
﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ﴾	الأنعام: ١٤٣	٦	٦١٦، ٦٠٧
﴿وَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾	يونس: ٥٩	١٠	٦١٦، ٦٠٧
﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾	النور: ٣٧	٢٤	٤٣١، ٤٢٦
﴿وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلًا﴾	الفرقان: ٢٥	٢٥	٤٢٩، ٤٢٤
﴿فَاذْهَبَا بِمَا بَيْنَنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾	الشعراء: ١٥	٢٦	١٢٥، ١١٩
﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ﴾	الأحزاب: ١٣	٣٣	٦٢٠
﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ سَارُوا بِالْمِحْرَابِ﴾	ص: ٢٢، ٢١	٣٨	١٢٥، ١١٨
﴿دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ﴾	ص: ٥٠	٣٨	٣٧١، ٣٦٨
﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾	ق: ١١	٥٠	١٨٠، ١٧٥
﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾	القمر: ١٢	٥٤	٣٧١، ٣٦٨

الآية	السورة ورقم ال	رقم السورة	الصفحة
﴿إِنْ نُّؤَبَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾	التحریم: ٤	٦٦	١٢٤، ١١٨
﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (١٧)	نوح: ١٧	٧١	٤٢٠، ٤١٤ ٤٢٨، ٤٢٤
﴿مِنَ الْكَافِرِينَ﴾	نوح: ٢٦	٧١	٦٤٧
﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾	المزمل: ٨	٧٣	٤٢٨، ٤٢٤
﴿أَيْنَ الْمَفْرُ﴾	القيامة: ١٠	٧٥	٤٥٦، ٤٥٠
﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ (١٥) ﴿قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ (١٦)	الإنسان: ١٥	٧٦	٥٩٠، ٥٨٧ ٦٤٤
﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ (١١)	النبا: ١١	٧٨	٤٥٦، ٤٥٠
﴿وَالضُّحَى﴾ (١)	الضحى: ١	٩٣	٥٧٢

فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار

م	طرف الحديث والآثار	الصفحة
١	هو الطَّهُّور مأوّه، والحِلّ مَيْتُهُ	٣٠٩، ٣٠٤



فهرس الأقوال والأمثال

م	القول أو المثل	الصفحة
١	أَبْلُ مَعْلَطَةٌ	٣٦٧
٢	ابن بُور	٥٩٧، ٥٩٤
٣	أبو عُدْرَهَا	٣٠٥
٤	أَبَى يَأْبَى	٥٠٤، ٥٠٤، ٥٠٠، ٤٩٩
٥	أَتَتِ النَّاقَةَ عَلَى مَضْرِبِهَا	٤٥٦، ٤٥١
٦	أَتَتْ عَلَى مَتَجِّهَا	٤٥١
٧	أَتَيْتَ ضِمْنَا	٥٦٨، ٥٦٥
٨	أَجْوُءُكَ	٦٠٣، ٥٠٨
٩	إِحِبُّ، وَيَحِبُّ	٥٠٨
١٠	أَحْزَنْتُهُ	٣٤٠
١١	أَحْنَكُ الْبَعِيرِينَ	٤٨٦
١٢	أَحْنَكُ الشَّاتِينَ	٤٨٦
١٣	أَرَادَ أَنْ يَضْبِطَا	٥٧٥، ٥٧٢
١٤	أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا بِسُوطٍ	٥٧٠، ٥٦٦
١٥	أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا رَاشِدٌ	٥٩١، ٥٨٨
١٦	أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا سَمْلَقٌ	٥٧٠، ٥٦٦
١٧	أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَاسِمٌ	٥٩١، ٥٨٨، ٥٦٦
١٨	أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا يَنْقُلُ	٥٦٦
١٩	أَرَادَ أَنْ يُعْلِمَا	٥٧٢

م	القول أو المثل	الصفحة
٢٠	أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَهَا مَلِيق	٥٦٦
٢١	أَرَادَ أَنْ يَقِيلَا	٥٧٢
٢٢	أَرَاكَ مُتَتَفَخًا عَلَيَّ	٥٢٦، ٥٢٢
٢٣	أَرْجَعْتُهُ	٣٤٠
٢٤	أَرْضٌ مُتَعَلِّبَةٌ	٤٧١، ٤٦٧
٢٥	أَرْضٌ مَحْيَاةٌ	٤٧٢
٢٦	أَرْضٌ مُعْقَرَبَةٌ	٤٧١، ٤٦٧
٢٧	أَرْضٌ مَفْعَاةٌ	٤٧١
٢٨	اسْتَيْسَتِ الشَّاةُ	٣٩١
٢٩	اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ	٣٩١
٣٠	أَسْهَمَ حُشْرٌ	١٤٢، ١٣٦
٣١	اضْرِبِ السَّاقِينَ إِمَّاكَ هَابِلُ	٦١٥، ٦٠٤
٣٢	اضْرِبْ غِلْمَانَهُمَا	١٢٥، ١١٨
٣٣	اعْرُورَيْتُ الْفَلَوَّ	٤١٣، ٤٠٩
٣٤	اعْرُورَيْتَ مَنَى أَمْرًا قَبِيحًا	٤١٣، ٤٠٩
٣٥	أَعَوَّرْتُ عَيْنَهُ	٣٤٠
٣٦	أَفْتَنْتُ الرَّجُلَ	٣٤٠
٣٧	أَفْعَيْ	٥٥٣
٣٨	أَكْثَرَ اللَّهُ فِينَا مِثْلَكَ	٣٤٦
٣٩	أَكْرَمْتُ فَارِيطَ	٣٤٣
٤٠	أَمْرَأَةٌ حَمِيدَةٌ	١٩٥، ١٩٠
٤١	أَمْرَأَةٌ فَرْوَقَةٌ وَمُلُوءَةٌ	١٦٩، ١٦١

م	القول أو المثل	الصفحة
٤٢	امْرَأَةٌ لِكَأْ	١٦٩، ١٦٢
٤٣	أَنْ تَضْبِطَهَا	٥٧٢
٤٤	إِنَّ عَلَى فُلَانٍ لَقَبُولًا	٢٩٩، ٢٩٦
٤٥	إِنَّ فِي أَلْفِ دِرْهَمٍ لَمْضَرَبًا	٤٥٦، ٤٥٠
٤٦	أَنْ يَضْبِطَهَا	٥٧٥
٤٧	أَنْ يَعْقِلَا	٥٧٢
٤٨	أَنْ يُعْلِمَا	٥٧٥
٤٩	أَنْبُوكَ	٦٠٣، ٥٠٨
٥٠	انْطَلَقَ	٥٢٧
٥١	أَنْعَمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا	٣٥٩، ٣٤٤
٥٢	أَوْمَرَهُ	٥١٧، ٥١٤
٥٣	إِيمُ اللَّهِ	٦٠٨، ٦١٦
٥٤	أَيْنُقُ مَفَارِيقُ	٥٨٣، ٥٨٠
٥٥	بُسُ الرَّمِيَّةِ الْأَرْنبُ	١٩٤، ١٩٠
٥٦	البصرة مَسْقِطُ رَأْسِي	٤٥٩، ٤٥٢
٥٧	بَعِيرٌ طَلِيحٌ	١٩٨
٥٨	بِمَالٍ قَاسِمٍ	٥٧١، ٥٧٠، ٥٦٧، ٥٦٦ ٥٧٦
٥٩	بِمَالٍ مَلِيقٍ	٥٧٠، ٥٦٦
٦٠	بِمَالٍ يَنْقَلُ	٥٧٠، ٥٦٦
٦١	يُسَسَ	٥١٠، ٥٠٨
٦٢	تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي لَا أَنْ تَرَاهُ	٣١٠، ٣٠٥

م	القول أو المثل	الصفحة
٦٣	تَعَايَيْتُ مِنْهُ أَمْرًا قَبِيحًا	٣٨٢
٦٤	تَقَارَبْتُ مِنْ ذَلِكَ	٣٨٢
٦٥	تَكَادَنِي ذَلِكَ الْأَمْرُ	٣٩٩، ٣٩٣
٦٦	تَمَارَيْتُ فِي ذَلِكَ	٣٨٣
٦٧	تَيْجَلُ وَتَوَجَلُ	٥١٨
٦٨	ثَلَاثَةُ كَلَابٍ	١٢٧، ١٢٠
٦٩	جَارِمٌ قَاسِمٌ	٥٨٦
٧٠	جَبَا يَجْبَا	٥٠٤، ٥٠٤، ٥٠٠
٧١	جَبَرَتْ يَدُهُ وَجَبَرَتْهَا	٣٥٣، ٣٤٠
٧٢	جُدُوةٌ وَجِدَى وَجُدَى	٣١٩، ٣١٤
٧٣	جَمَلٌ دِلَاثٌ	١٦٩، ١٦٢
٧٤	جَمَلٌ كِنَازٌ	١٦٩، ١٦٢
٧٥	جَوَادٌ	٥٦٦
٧٦	حَبَبْتُ	٣٨٠، ٣٧٤
٧٧	حُبْلَى قَاسِمٌ	٥٧٢، ٥٦٩
٧٨	حُبُوةٌ وَحِبَا	٣١٤
٧٩	حَزَنٌ وَحَزْنَتُهُ	٣٣٩
٨٠	حِمَارٌ قَاسِمٌ	٥٨٦
٨١	خَبَطَ الرَّيْفُ	٥٩٧
٨٢	خَبَطَ فِرْنَدٌ	٥٩٧، ٥٩٤
٨٣	خَيْلٌ وَرْدٌ	١٤٢، ١٣٦
٨٤	دِرْعٌ دِلَاصٌ	١٦٣

م	القول أو المثل	الصفحة
٨٥	دَعَه إِلَى مَعْسُورِهِ	٤٧٧، ٤٧٠
٨٦	دَعَه إِلَى مَيْسُورِهِ	٤٧٧، ٤٧٠
٨٧	ذَا فِرَاشُ	٥٨٨
٨٨	ذَهَبَ بِعُذْرَتِهَا	٣١٠، ٣٠٥
٨٩	رَأَيْتُ الْكَافِرِينَ	٥٨٤، ٥٨١
٩٠	رَأَيْتُ ثَوْبَهُ بِتَكَ	٥٤٨، ٥٤٦
٩١	رَأَيْتُ خَبَطَ الرَّيْفِ	٥٩٤
٩٢	رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَّاحِ	٥٩٨، ٥٩٨، ٥٩٥، ٥٩٥
٩٣	رَأَيْتُ سَبَقَا	٥٧٦، ٥٧٣
٩٤	رَأَيْتُ ضَيْقًا	٥٩١، ٥٨٨، ٥٧٥، ٥٧٢
٩٥	رَأَيْتُ عَبْدًا	٥٥٣، ٥٥٠
٩٦	رَأَيْتُ عِرْقًا	٥٧٦، ٥٧٢
٩٧	رَأَيْتُ عِفْرًا	٥٩١، ٥٨٨
٩٨	رَأَيْتُ عِلْقًا	٥٧٥، ٥٧٢، ٥٦٨، ٥٦٥ ٥٩١، ٥٨٨
٩٩	رَأَيْتُ عِنْبًا	٥٥٣، ٥٥٠
١٠٠	رَأَيْتُ عَيْرًا	٥٩١، ٥٩١، ٥٨٨، ٥٨٨
١٠١	رَأَيْتُ قِرْزًا	٥٦٨، ٥٦٥، ٥٤٠
١٠٢	رَأَيْتُ مِلْعًا	٥٦٨، ٥٦٥
١٠٣	رَجَسَ الرَّجُلُ وَرَجَسَتْهُ	٣٥٣، ٣٤١
١٠٤	رَجُلٌ أَبْلٌ	٤٩١
١٠٥	رَجُلٌ حَمِيدٌ	١٩٥، ١٩٠

م	القول أو المثل	الصفحة
١٠٦	رَجُلٌ فَرُوقَةٌ وَمَلُولَةٌ	١٦٩، ١٦١
١٠٧	رَجُلٌ لِكَأُ اللَّحْمِ	١٦٩، ١٦٢
١٠٨	رَجُلٌ لَهُ مَعْقُولٌ	٤٧٠
١٠٩	رُدَّ	٥٥٢، ٥٤٥
١١٠	رُدَّه	٥٤٥
١١١	رُشْوَةٌ وَرِشًا وَرُشًا	٣١٩، ٣١٤
١١٢	رَكَضَتِ الدَّابَّةُ وَرَكَضَتْهَا	٣٥٣، ٣٤٠
١١٣	رِيحٌ خَرِيقٌ	١٦٨، ١٦١
١١٤	زَهَاهُمُ الْآلُ يَزْهُوهُمْ	٥٠٥، ٥٠١
١١٥	سَارَ الدَّابَّةُ وَسِرَّتْهَا	٣٥٣، ٣٤٠
١١٦	سَوَدَتْ وَسُدَّتْهَا	٣٥٢
١١٧	شَاةٌ ذَبِيحٌ	١٩٤، ١٩٠
١١٨	شَاةٌ رَمِيٌّ	١٩٤، ١٩٠
١١٩	شَاةٌ لَجْبَةٌ	١٣٦، ١٣٦
١٢٠	شَتَرَ الرَّجُلُ	٣٥٢، ٣٣٩
١٢١	شَتَرْتُ عَيْنَهُ	٣٥٢، ٣٣٩
١٢٢	شَرِبْتُ مِنَ الْمُنْقَرِ	٥٩٤
١٢٣	شَرَقَتِ الشَّمْسُ	٣٣٨
١٢٤	شَوْكُ السَّيَالِ	٥٤٢، ٥٣٩
١٢٥	شِيَاهُ لَجَبَاتٍ	١٣٦
١٢٦	صَبَقْتُ	٥٣٥
١٢٧	صَدَرَ	٥٣٤، ٥٣٠

م	القول أو المثل	الصفحة
١٢٨	صَدَقَ اللِّقَاءُ	١٤٢، ١٣٦
١٢٩	صُقَّتْ	٥٣٥
١٣٠	صُؤَّةٌ وَصَوَّى وَصَوَّى	٣١٩
١٣١	صَرِيْبٌ قِدَاحٌ	٢٠٧، ٢٠١
١٣٢	ضَعُ رِحَالَهُمَا	١٢٥، ١١٨
١٣٣	الضِّيَاحُ	٥٤٢، ٥٣٩
١٣٤	طَرَدَتِ الْكَلَابُ الصَّيْدَ	٣٣٨
١٣٥	طَلَبْنَا زَيْدٌ	٥٥٣، ٥٥٠
١٣٦	ظَلَّ يُفَرِّسُهَا السَّبْعُ	٣٦٧
١٣٧	عَجِبْتُ مِنَ السَّمْرِ	٥٩٧، ٥٩٤
١٣٨	العِشَا	٥٣٦
١٣٩	العُصِيّ	٥٣١
١٤٠	عَضَضْتُ تَعَضُّ	٥٠٤، ٥٠٠
١٤١	عَلَا قِرْنَهُ وَاسْتَعْلَاهُ	٣٩٧، ٣٩١
١٤٢	عَلَاهُ الْمَكْبَرُ	٤٥٨، ٤٥٢
١٤٣	عَلَطْتُ الْإِبِلَ	٣٦٩، ٣٦٧
١٤٤	عَلَطْتُ الْبَعِيرَ	٣٦٩، ٣٦٧
١٤٥	عِمَادُ قَاسِمٍ	٥٧٦، ٥٧١
١٤٦	عَوَرَتْ عَيْنُهُ وَعُرْتُهَا	٣٥٢، ٣٤٠
١٤٧	غَابَ الْأَجَمَةُ	٥٧٤
١٤٨	غَاَضَ الْمَاءُ وَغَضَّتْهُ	٣٥٣، ٣٤١
١٤٩	غُزِيَّ وَأَغْزَيْتَ	٥٣٢

م	القول أو المثل	الصفحة
١٥٠	فبها ونعمت	٥٢٨، ٥٢٣
١٥١	فَتِنَ الرَّجُلُ وَفَتْنَتْهُ	٣٥١، ٣٣٩
١٥٢	فَرَسٍ وَرَدَ	١٤٢، ١٣٦
١٥٣	في مذعور	٥٩٧
١٥٤	قفارِ رياح	٥٩٨، ٥٩٧، ٥٩٥
١٥٥	قَلَى يَقْلَى	٥٠٤، ٥٠٠
١٥٦	القُنْيُ	٥٣١
١٥٧	الكافرون	٥٨١
١٥٨	كان بينهم رمياً	٢٩٤، ٢٨٦
١٥٩	الكبا	٥٣٦
١٦٠	كَبُرَ عَلَيَّ الأمر	٢٦٦، ٢٦٢
١٦١	كِتَفَ	٥٢٧
١٦٢	كَتَبَتْ خَصِيفٌ	١٦٨، ١٦١
١٦٣	كُثِرَ فِينَا مثلك	٣٤٦
١٦٤	كُسُوءَ وَكِسَى	٣١٤
١٦٥	كَعَّ يَكْعُ	٥٠٦، ٥٠٢
١٦٦	لِإِمَّكَ	٦١٥، ٦٠٤
١٦٧	كَبَيْتُ تَلْبُ	٢٨٠، ٢٧٦
١٦٨	لقاحٌ واحدةٌ	١٢٧، ١٢٠
١٦٩	لقاحانِ سوداوان	١٢٠، ١٢٧
١٧٠	لم يُحَرِّمْ من فُصِّدَ له	٥٢٦، ٥٢١
١٧١	لم يضرِّبها الذي تَعْلَمُ	٥٧١، ٥٦٧

م	القول أو المثل	الصفحة
١٧٢	اللهمَّ أشْرِكْنَا في دَعْوَى المسلمين	٢٩٤، ٢٨٦
١٧٣	ليت شِعْري	٣١٠، ٣٠٥
١٧٤	ليس له مَرْفُوع ولا مَوْضُوع	٤٧٠
١٧٥	لَيْمُ الله	٦١٦، ٦٠٨
١٧٦	لَيْمَنُ الله	٦١٦، ٦٠٨
١٧٧	ما أَبْغَضَنِي له	٤٨٩، ٤٨٥
١٧٨	ما أَجَوَّدَ جوابَه	٤٨٧، ٤٨٤
١٧٩	ما أَحَسَّنَ رَوْوَسَها	١٢٤، ١١٨
١٨٠	ما أَحَسَّنَ عَوَالِيها	١٢٤، ١١٨
١٨١	ما أَحْظَاها عِنْدِي	٤٩٠، ٤٨٥
١٨٢	ما أَكْثَرَ قَائِلَتَه	٤٨٨، ٤٨٤
١٨٣	مادّ	٥٧٠، ٥٦٦
١٨٤	مُدِّيَّةٌ جُرَّازٌ	١٦٨، ١٦١
١٨٥	مُدِّيَّةٌ هُذَامٌ	١٦٨، ١٦١
١٨٦	مذْعُور	٥٩٤
١٨٧	مررتُ بِالْجَمَارِ	٥٨٥، ٥٨١
١٨٨	مررتُ بِالْجَمَارِ قَبْلُ	٥٩٠، ٥٨٧
١٨٩	مررتُ بِالْكَافِرِ	٥٨٥، ٥٨١
١٩٠	مررتُ بِجَادٍّ	٥٧٠، ٥٦٦
١٩١	مررتُ بِحِمَارٍ	٥٩١، ٥٨٧
١٩٢	مررتُ بِحِمَارٍ قَاسِمٍ	٥٩٠، ٥٨٩، ٥٨٦، ٥٨٦
١٩٣	مررتُ بِسَفَارٍ	٥٩٠

م	القول أو المثل	الصفحة
١٩٤	مررتُ بفارٍّ قَبْلُ	٥٩٠، ٥٨٧
١٩٥	مررتُ بقادرٍ	٥٨٩، ٥٨٦
١٩٦	مررتُ بكافرٍ	٥٨٩، ٥٨٩، ٥٨٦، ٥٨٦
١٩٧	مررتُ بهالٍ قاسم	٥٨٦، ٥٨٦، ٥٧٠، ٥٦٦
١٩٨	مَسْنِيَّةٌ	٥٣١
١٩٩	مَعْدِيٌّ	٥٣١
٢٠٠	مُعْطَى قاسم	٥٦٩
٢٠١	مِغِيرَةٌ وَمِغِيرٌ	٥١٠، ٥٠٨
٢٠٢	المكا	٥٣٦
٢٠٣	مِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ	١٦٨، ١٦١
٢٠٤	من البَقَرِ	٥٩٦، ٥٩٣
٢٠٥	مِن الدُّوَارِ	٥٨٣، ٥٧٩
٢٠٦	من الشَّرِقِ	٥٩٨، ٥٩٥
٢٠٧	من الصَّغْرِ	٥٩٦، ٥٩٣
٢٠٨	من الصَّرْرِ	٥٩٦، ٥٩٣
٢٠٩	من الفُقْرِ	٥٩٦، ٥٩٣
٢١٠	من الكِبَرِ	٥٩٦، ٥٩٣
٢١١	من المُحَاذِرِ	٥٩٦، ٥٩٤
٢١٢	مِن المَعَارِ	٥٨٣، ٥٧٩
٢١٣	مِن المنْقَرِ	٥٩٧، ٥٩٤
٢١٤	مِن النُّغْرِ	٥٩٨، ٥٩٥
٢١٥	مِن أَهْلِ عاد	٥٣٩

م	القول أو المثل	الصفحة
٢١٦	مِنْ جِمَارِكَ	٥٨٣، ٥٧٩
٢١٧	مِنْ عَمَرٍ وَ	٥٩٦، ٥٩٣
٢١٨	مِنْ عَوَارِكَ	٥٨٠، ٥٨٣، ٥٧٩
٢١٩	مِنْ قِرَارِكَ	٥٨٣، ٥٨٠
٢٢٠	مَنَّا فَضْلَ	٥٦٦، ٥٧٠
٢٢١	مَنَاشِيطَ	٥٩٠، ٥٨٧، ٥٦٢، ٥٥٩
٢٢٢	مِثْنٌ	٥٠٨
٢٢٣	مِنْجَابَ	٥٦٣
٢٢٤	نَاقَةٌ حَسِيرَ	١٩٣
٢٢٥	نَاقَةٌ دِلَاثٌ	١٦٩، ١٦٢
٢٢٦	نَاقَةٌ رِيَّضٌ	١٨٠، ١٧٥
٢٢٧	نَاقَةٌ سَدِيسٌ	١٦٨، ١٦١
٢٢٨	نَاقَةٌ طَلِيحٌ	١٩٨، ١٩٣
٢٢٩	نَاقَةٌ كِنَارٌ	١٦٢، ١٦٩
٢٣٠	نَاقَةٌ مَرِيٌّ	١٩٦
٢٣١	نَاقَةٌ مَقْلَاتٌ	٥٦٣، ٥٦٠
٢٣٢	نَزَحَتِ الرَّكِيَّةُ وَنَزَحَتْهَا	٣٥٣، ٣٤٠
٢٣٣	نَعَجَةٌ نَطِيحٌ وَنَطِيحَةٌ	١٩٥، ١٩٠
٢٣٤	نَعَمَ الرَّجُلُ	٥٢٤
٢٣٥	نَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا	٣٥٩، ٣٤٤
٢٣٦	نُعْمَى قَاسِمَ	٥٧١
٢٣٧	نَقَصَ الدَّرْهَمَ وَنَقَصَتْهُ	٣٥٣، ٣٤٠

م	القول أو المثل	الصفحة
٢٣٨	هذا ابن ثور	٥٩٨، ٥٩٥
٢٣٩	هذا باب	٥٧٨، ٥٧٤
٢٤٠	هذا جاد	٥٩٠، ٥٨٧، ٥٦٦، ٥٦٦
٢٤١	هذا جارم قاسم	٥٨٩، ٥٨٦
٢٤٢	هذا جراب	٥٩٢، ٥٨٨
٢٤٣	هذا حمار	٥٨٣
٢٤٤	هذا خبط رياح	٥٩٧، ٥٩٤
٢٤٥	هذا داغ	٥٩١، ٥٨٧
٢٤٦	هذا ساق	٥٧٨
٢٤٧	هذا عابد قاسم	٥٨٩، ٥٨٦
٢٤٨	هذا غاب الأجمة	٥٧٨
٢٤٩	هذا غار	٥٧٨
٢٥٠	هذا فار	٥٩٠، ٥٨٧
٢٥١	هذا فراش	٥٩٢
٢٥٢	هذا قادر	٥٨٩، ٥٨٦
٢٥٣	هذا قارب	٥٨٩، ٥٨٦، ٥٨٣، ٥٨٠
٢٥٤	هذا قفا رياح	٥٩٨، ٥٩٥
٢٥٥	هذا كافر	٥٩٠، ٥٨٩
٢٥٦	هذا مال	٥٧٨، ٥٧٤
٢٥٧	هذا متحاملنا	٤٧٦
٢٥٨	هذا مهارى	٥٩١
٢٥٩	هذه أكيّة فلان	١٩٥، ١٩٠

م	القول أو المثل	الصفحة
٢٦٠	هذه دنائِرُ	٥٩٠، ٥٨٧
٢٦١	هذه ذبيحةُ فلان	١٩٤، ١٩٠
٢٦٢	هذه صغارر	٥٩٠، ٥٨٧
٢٦٣	هذه فريسةُ الأسد	١٩٥، ١٩٠
٢٦٤	هذه قَتُوبَةٌ	١٩٥، ١٩٠
٢٦٥	هذه ناقةٌ فارِقُ	٥٨٣، ٥٨٠
٢٦٦	هم الكافرون	٥٨٤
٢٦٧	هو آبلُ النَّاسِ	٤٩١، ٤٨٦
٢٦٨	هو أبو عُذْرَها	٣١٠
٢٦٩	هو الكافِرُ	٥٨٤، ٥٨١
٢٧٠	هو رجلٌ آبلٌ منه	٤٩١
٢٧١	هو مَلِيٌّ بهذا الأمر	٢٧٢
٢٧٢	هو مُتَحَدِّرٌ من الجبل	٦٠٣
٢٧٣	هي المنايرُ	٥٩٠، ٥٨٧، ٥٨٤، ٥٨١
٢٧٤	وَجَدَ يَجْدُ	٣٣٤، ٣٣١
٢٧٥	وَحَرَ يَوْحَرُ	٣٣٥
٢٧٦	وَرَعَ يَوْرَعُ	٣٣٥
٢٧٧	وَرَكُ	٥٢٧
٢٧٨	وَعَرَ يَوْعَرُ	٣٣٥
٢٧٩	ويلِ أُمِّها	٦٠٤
٢٨٠	يَنْسَ يَنْسُ	٣٣٦، ٣٣٢
٢٨١	يَا جَل	٥١٨

م	القول أو المثل	الصفحة
٢٨٢	يريد أن يَضْرِبَهَا زَيْدٌ	٥٦٨، ٥٦٥
٢٨٣	يريدُ أن يَضْرِبَهَا قَاسِمٌ	٥٧٠
٢٨٤	يريد أن يَضْرِبَهَا قَبْلُ	٥٦٨، ٥٦٥
٢٨٥	يريد أن يُعْلِمَهَا	٥٧٥
٢٨٦	يريد أن يَعْلَمَهَا مَلَقٌ	٥٧٠
٢٨٧	يريد أن يَقِيلَهَا	٥٧٥
٢٨٨	يُورَعُ	٣٣٢
٢٨٩	يُورَعُ	٣٣٢
٢٩٠	يَسْجَلُ	٥١٨
٢٩١	يَسْجَلُ	٥١٨

فهرس الأعلام

م	اسم العلم	الصفحة
١	الأخطل	٥٢٨، ٥٢٣، ٣٢٧، ٣٢٣
٢	امرئ القيس	١٣٤، ١٣١
٣	أمية بن أبي الصلت	٤٦٩، ٤٧٥
٤	بشير بن النكت	٢٩٤، ٢٨٦
٥	بنت سعد	١٩١
٦	حاتم الطائي	٣٩٢، ٣٩٨
٧	أبو الحسن الأخفش	٥٩٤، ٥٩٤، ٤٧٧، ١٦٢، ٥٩٧، ٥٩٧، ٥٩٥، ٥٩٤، ٦٤٦، ٥٩٨
٨	حمزة الكوفي	٦٢٤
٩	حميد بن ثور	٤٠٩، ٤١٢
١٠	الخليل الفراهيدي	٤٠٦، ٤٠٥، ١٦٥، ١٥٩، ٤٨٠
١١	ذو الرمة	٦١٥، ٦٠٧، ٣٥٤، ٣٤١
١٢	رؤبة	٤٢٩، ٤٢٥، ٤٠١، ٣٩٥، ٤٧٦، ٤٧٠
١٣	الراعي	٤٣٨، ٤٣٤، ١٨٠، ١٧٥، ٤٥٧، ٤٥١
١٤	أبورجاء العطاردي	٣٨٠، ٣٧٤
١٥	زيد الخيل الطائي	٤٧٦، ٤٧٠

م	اسم العالِم	الصفحة
١٦	سيبويه	٢٠٢، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٨٤، ٢٩٩، ٣٢٥، ٣٧٩، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٢، ٤٥٩، ٤٦٢، ٤٧٧، ٤٧٧، ٤٨٤، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٨، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٩٤، ٥٩٤، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦١٠، ٦٢٦، ٦٣٩، ٦٣٩، ٦٤٧
١٧	أبو العباس المبرّد	١١٧، ١٢٣، ٢٠٩، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٦، ٤٣٢، ٤٣٢، ٥٣٢، ٥٣٧
١٨	عبدالله بن مسعود	٤٢٤، ٤٢٩
١٩	العجاج	٣٢٣، ٣٢٧
٢٠	أبو عمر الجرمي	١٥٩، ١٦٥
٢١	أبو عمرو بن العلاء	٣٤٦، ٣٦١
٢٢	الفرزدق	١١٩، ١٢٦، ١٥٠، ١٥٥، ٢٨٣، ٢٩١، ٣٤٦، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٧٠، ٥٣١، ٥٣٦، ٦٢٣
٢٣	القطاميّ	٤٢٤، ٤٢٩
٢٤	الكسائي	٦٢٥، ٦٤٧
٢٥	مالك بن أبي كعب	٤٦٩، ٤٧٦
٢٦	مسيلة الكذاب	٤٠٥
٢٧	أبو النّجم	٥٢٢، ٥٢٦

م	اسم العلم	الصفحة
٢٨	نصيب بن رباح	٣٥٢، ٣٤٠
٢٩	النُّعْمَان بن بشير	٦١٥، ٦٠٤
٣٠	هدبة بن خشرم	٥٨٩، ٥٨٦
٣١	هَمِيَان	١٢٦، ١١٩
٣٢	يونس بن حبيب	٦١٦، ٦٠٨



فهرس الأشعار والأرجاز

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١	مَطْلُوبُ	البسيط	الثُّعْمَانُ بن بشير	٦١٥، ٦٠٤
٢	صَخْبُهُ	الرجز	بشير بن النُّكث	٢٩٤، ٢٨٦
٣	وَأَخَاطِبُهُ	الطويل	ذو الرُّمَّة	٣٥٤، ٣٤١
٤	وَمَلَاعِبُهُ	الطويل	ذو الرُّمَّة	٣٥٤، ٣٤١
٥	الكَرْبِ	الطويل	مالك بن أبي كعب	٤٧٦، ٤٦٩
٦	الحِضْبِ	الرجز	رؤبة	٤٢٩، ٤٢٥
٧	سَكُوبِ	الطويل	هدبة ابن خشرم	٦٤٣، ٥٨٩، ٥٨٦
٨	وُقَيْتُ	الرجز	رؤبة	٤٧٦، ٤٧٠
٩	يَرُودُهَا	الطويل	مُحَمَّدُ الهاللي	٤١٢، ٤٠٩
١٠	أَنْعَصَرُ	الرجز	أبو النّجم العجلي	٥٢٦، ٥٢٢
١١	خَزَرُ	الرجز	عمرو بن العاص أو غيره	٣٨٨، ٣٨٣
١٢	تَمَرِي	الطويل	بنت سعد	١٩٦، ١٩١
١٣	الْأَبْصَارِ	الكامل	الفرزدق	١٥٦، ١٥٠
١٤	الضَّارِي	البسيط	الأخطل	٣٢٧، ٣٢٣
١٥	الْأَظْفَارِ	الرجز	عمرو بن أحمَر الباهلي	١٢٨، ١٢١
١٦	عَمَّارِ	البسيط	الفرزدق	٣٧٠، ٣٦٨، ٣٦١
١٧	المُصْعَرِّ	الرجز	غيلان بن حريث	٤١٢، ٤٠٩
١٨	نَذْرِي	الطويل	نصيب	٦١٦، ٦٠٨
١٩	المَكَيْسُ	الطويل	زيد الخيل	٤٧٦، ٤٧٠
٢٠	اتِّبَاعَا	الوافر	القطامي	٤٢٩، ٤٢٥

م	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٢١	المُشَعَّفُ	الطويل	الفرزدق	١٢٠، ١٢٦
٢٢	يَعْنَفُ	الطويل	الفرزدق	٥٣١، ٥٣٦، ٦٢٣
٢٣	الْوَرَقُ	الطويل	امرئ القيس	٢٨٣، ٢٩١
٢٤	بِنَائِقَهُ	الطويل	نصيب بن رباح	٣٤٠، ٣٥٢
٢٥	بَجَلُ	الرجز	غيلان بن حريث	٦٠٧، ٦١٥
٢٦	ثِقَالَا	الوافر	الفرزدق	٢٨٣، ٢٩١
٢٧	ذُلُولَا	الكامل	الرَّاعِي	١٧٥، ١٨٠
٢٨	مَقِيلَا	الكامل	الرَّاعِي	٤٥١، ٤٥٧
٢٩	الْأَمْلُ	البسيط	الرَّاعِي	٤٣٤، ٤٣٨
٣٠	وَجَدَاوِلُهُ	الطويل	الأخطل	٥٢٣، ٥٢٨
٣١	حَنْظَلٍ	الرجز	خطام المجاشعي	١٢٠، ١٢٨
٣٢	الْحَالِي	الطويل	امرئ القيس	٢٨٣، ٢٩١
٣٣	وَإِغْلٍ	السريع	امرئ القيس	٥٢٥
٣٤	تَحْلَمَا	الطويل	حاتم الطائي	٣٩٢، ٣٩٨
٣٥	يَتَوَسَّمُ	الكامل	طريف بن تميم العنبري	٢٠٢، ٢٠٧
٣٦	رِجَامٍ	الطويل	الفرزدق	١١٩، ١٢٦
٣٧	وَمَسَانَا	البسيط	أمية بن أبي الصلت	٤٦٩، ٤٧٦
٣٨	المُقْتَنِ	الرجز	رُؤْبَةَ	٣٩٥، ٤٠١
٣٩	الْتَرَسَيْنِ	الرجز	هَمِيَان	١١٩، ١٢٦
٤٠	مَنَاتَيْنِ	الرجز	ضَبَّ نَعْرَةَ	١٣٥، ١٤١
٤١	أَبْوَانٍ	الطويل	عمر الجنبِّي أو غيره	٥٢٢، ٥٢٧
٤٢	بَارَسَانٍ	الطويل	امرئ القيس	١٣١، ١٣٤

فهرس أنصاف الأبيات أو بعضها

م	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	رَاحَ تَمَرِيهِ الصَّبَا..... ::	الطويل	الفرزدق	١٩٦
٢	فاليوم أَسْقِي غير مستحقِّ ::	السريع	امرئ القيس	٥٢٥
٣	مَا زِلْتُ أَغْلِقُ..... ::	الطويل	الفرزدق	٣٤٦
٤	دُعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَالْحَقْنَا بِذَلْ ::	الرجز	غيلان	٦٠٥



فهرس المصادر والمراجع

* القرآن الكريم.

- (١) الإبانة في اللغة العربية لسلمة الصحاري، ت: عبد الكريم خليفة وزملائه، وزارة الثقافة بدولة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- (٢) الإبل للأصمعي، ضمن كتاب الكنز اللغوي، ت: أوغست هنفر، المطبعة الكاثولية في بيروت، ١٩٠٣م.
- (٣) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي، ت: أحمد محمد عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٩٩م.
- (٤) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، لخديجة الحديثي، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الثانية.
- (٥) الإتياع، لأبي الطيب اللغوي، ت: عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٠هـ.
- (٦) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للدمياطي، ت: محمد علي الضباع، دار الندوة الجديدة، ١٣٥٩هـ.
- (٧) الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ.
- (٨) أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض، للسيرافي، ت: الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- (٩) أخلاق الوزيرين، لأبي حيان التوحيد، ت: محمد الطنجي، دار صادر، ١٤١٢هـ.
- (١٠) أدب الكاتب لابن قتيبة، ت: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ.
- (١١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ت: مصطفى أحمد النحاس، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

- (١٢) الاستغناء في الاستثناء، لشهاب الدين القرافي، ت: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- (١٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر، ت: علي محمد البجاوي، مكتبة نهضة مصر.
- (١٤) أسرار العربية، لأبي البركات ابن الأنباري، ت: محمد بهجة البيطار، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٧٧ هـ.
- (١٥) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبدالباقي اليماني، ت: عبدالمجيد ذياب، مركز الملك فيصل، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- (١٦) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، ت: عبدالإله نبهان وزملائه، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧ هـ.
- (١٧) الاشتقاق لابن دريد، ت: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة.
- (١٨) الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، ت: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٣١ هـ.
- (١٩) إصلاح المنطق لابن السكيت، ت: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م.
- (٢٠) إصلاح غلط المحدثين، للخطابي، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
- (٢١) الأصول في النحو، لابن السراج، ت: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- (٢٢) الأضداد للأنباري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٦٠ م.
- (٢٣) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ت: زهير غازي زاهد، رئاسة الأوقاف بالجمهورية العراقية، مطبعة العاني، ١٣٩٧ هـ.
- (٢٤) الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة السابعة، ١٩٨٦ م.
- (٢٥) الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، ت: سمير جابر، دار الفكر، الطبعة الثانية.

- (٢٦) الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات ابن الأنباري، ت: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٣٧٧هـ.
- (٢٧) الأفعال لابن القوطية، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- (٢٨) الأفعال لأبي عثمان السرقسطي، ت: حسين محمد شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٢٣هـ.
- (٢٩) الأفعال، لابن القطاع، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- (٣٠) الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ت: حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ.
- (٣١) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، ت: مصطفى السقا وزميله، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.
- (٣٢) اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر لأبي جعفر الرعيني، ت: عبدالله حامد النمري، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٠١هـ.
- (٣٣) الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش الأنصاري، ت: عبدالمجيد قطامش، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.
- (٣٤) إكمال الإعلام بتثليث الكلام، لابن مالك، ت: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- (٣٥) الألفات ومعرفة أصولها، لأبي عمرو الداني، ت: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- (٣٦) الألفات، لابن خالويه، ت: علي حسين البواب، مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- (٣٧) الألفاظ، لابن السكيت، ت: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

- (٣٨) الألقاب، لأبي الوليد الأندلسي المعروف بابن الفرضي، ت: محمود عبدالفتاح النحال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- (٣٩) الأماكن، للحافظ محمد بن موسى الحازمي، ت: حمد الجاسر، دار اليمامة للنشر.
- (٤٠) أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الحسيني العلوي، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- (٤١) الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، ت: أحمد أمين وزميله، دار مكتبة الحياة.
- (٤٢) الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت: عبدالمجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- (٤٣) الأمثال، لمؤرج السدوسي، ت: رمضان عبدالنواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.
- (٤٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة، للوزير القفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- (٤٥) الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، ت: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- (٤٦) أنساب الأشراف، للبلاذري، ت: مجموعة من المحققين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٣٠هـ.
- (٤٧) الأنساب، للسمعاني، ت: عبدالرحمن يحيى المعلمي اليماني، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- (٤٨) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- (٤٩) الإنصاف والتحري في دفع الظلم والتجري عن أبي العلاء المعري، ضمن كتاب تعريف القدماء بأبي العلاء، جمع وتحقيق مجموعة من الأساتذة، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٢٤هـ.

- (٥٠) أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك، لمحمد بن علي البروسي، ت: المهدي عيد الرواضية، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م.
- (٥١) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر الأنباري، ت: محي الدين عبدالرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ.
- (٥٢) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي، ت: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٨هـ.
- (٥٣) إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، ت: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- (٥٤) الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ت: مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ.
- (٥٥) أيان العرب في الجاهلية، لأبي إسحاق النجيري، ت: محب الدين الخطيب.
- (٥٦) البارع في اللغة، لأبي علي القالي، ت: هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- (٥٧) البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم، لأبي حيان الأندلسي، ت: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- (٥٨) البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، ت: علي محمد معوض وزميله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- (٥٩) بديع القرآن، لابن أبي الأصبع، ت: حفني محمد شرف، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٥٧م.
- (٦٠) البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير، ت: فتحي أحمد علي الدين وزميله، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- (٦١) برنامج الوادي أشي، ت: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

- (٦٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، ت: عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- (٦٣) البصائر والذخائر، لأبي حيان التوحيدي، ت: وداد قاضي، دار صادر، الطبعة الخامسة، ١٤٣١هـ.
- (٦٤) بغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال، لأبي جعفر اللبلي، ت: سليمان بن إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ.
- (٦٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- (٦٦) بلاغات النساء، لابن طيفور، مكتبة الحيدرية بقم - إيران، الطبعة الثانية، ١٣٧٨هـ.
- (٦٧) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي، ت: محمد المصري، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- (٦٨) تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي، ت: عبدالستار فراج وآخرين، الكويت، ١٩٦٥م.
- (٦٩) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين، للقاضي بن مسعر، ت: عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- (٧٠) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة، ١٣٤٩هـ.
- (٧١) تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر، ١٩٩٥م.
- (٧٢) التبصرة في قراءات الأئمة العشرة، لابن الخياط، ت: رحاب محمد مفيد شققي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- (٧٣) التبصرة والتذكرة، لأبي محمد الصيمري، ت: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

- (٧٤) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني، ت: علي محمد البجاوي، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- (٧٥) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، ت: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- (٧٦) التتمة في التصريف، لأبي الوفاء الموصلي المعروف بابن القبيصي، ت: محسن بن سالم العميري، نادي مكة الثقافي الأدبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- (٧٧) تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، لابن أبي أصبع المصري، ت: حنفي محمد شرف، القاهرة، ١٣٨٣هـ.
- (٧٨) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلم الشمتري، ت: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- (٧٩) تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، لجلال الدين السيوطي، ت: حسن الملمخ وسهى نعجة، عالم الكتب الحدث وجدار للكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
- (٨٠) التخمير في شرح المفصل، لصدر الأفاضل الخوارزمي، ت: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- (٨١) التذكرة في القراءات، لأبي الحسن بن غلبون، ت: عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- (٨٢) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ت: حسن هندأوي، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٨٣) الترتيب في اللغة، لأبي الفتح الكناني، ت: عبدالله بن فهد البقمي، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى، ١٤١٣هـ.
- (٨٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، ت: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.
- (٨٥) تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، ت: محمد بدوي المختون، وزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤١٩هـ.

- (٨٦) التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، ت: عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٨٧) التعريف بضروري قواعد علم التصريف، لمحمد مرتضى الزبيدي، ت: غنيم الينعاوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية، ١٤٣٣هـ.
- (٨٨) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لبدر الدين الدماميني، ت: محمد بن عبدالرحمن المفدى، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
- (٨٩) التعليق المختصر من كتاب أبي سعيد السيرافي، للواسطي، ت: فهد بن سليمان الأحمد، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى، ١٤٢٧هـ.
- (٩٠) التعليقات والنوادر، لأبي علي الهجري، ت: حمد الجاسر، دار اليمامة للنشر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- (٩١) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، ت: عوض القوزي، مطابع الحسيني بالرياض ١٤١٥هـ.
- (٩٢) تفسير أبي الحسن الرماني المسمى الجامع لعلم القرآن، ت: خضر محمد نبها، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- (٩٣) تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب، لأبي القاسم الفارقي، ت: سمير أحمد معلوف، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، ١٤١٤هـ.
- (٩٤) تفسير غريب ما في كتاب سيبويه لأبي حاتم السجستاني، ت: محسن العميري، المكتبة التجارية بمكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- (٩٥) تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزى الكلبي، ت: محمد المختار الشنقيطي، المدينة المنورة.
- (٩٦) التقفية في اللغة لأبي بشر البندنجي، ت: خليل إبراهيم العطية، وزارة الأوقاف بالعراق، مطبعة العاني، ١٩٧٦م.
- (٩٧) التكملة لأبي علي الفارسي، ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.

- (٩٨) التكملة والذيل والصلة للصاغاني، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم وزملائه، دار الكتب المصرية، ١٩٧٩م.
- (٩٩) التكملة، لأبي علي الفارسي، ت: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ.
- (١٠٠) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال العسكري، ت: عزة حسن، دار صادر، مصورة عن طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.
- (١٠١) تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها لابن كيسان، ضمن كتاب دراسات ونصوص لغوية، ت: محمد إبراهيم البناء، المكتبة المكية ودار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- (١٠٢) تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف، ت: صالح أحمد الغامدي، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.
- (١٠٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، ت: إبراهيم عادل مرشد وزميله، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- (١٠٤) تهذيب الصحاح، للزنجاني، ت: عبدالسلام هارون وزميله، دار المعارف بمصر، ١٣٧١هـ.
- (١٠٥) تهذيب اللغة للأزهري، ت: مجموعة من المحققين، دار المعارف، مصر.
- (١٠٦) ثمار الصناعة للدينوري، ت: محمد خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد ابن سعود، ١٤١١هـ.
- (١٠٧) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ت: عبدالمحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- (١٠٨) جمع الجوامع في النحو، لجلال الدين السيوطي، ت: نصر أحمد إبراهيم عبدالعال، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- (١٠٩) الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، ت: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٧هـ.

- (١١٠) جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم وزميله، دار الجليل، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.
- (١١١) جمهرة اللغة لابن دريد، ت: رمزي البعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- (١١٢) جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، ت: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة السادسة.
- (١١٣) الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، ت: فخر الدين قباوة وزميله، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- (١١٤) جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه، تأليف: عبدالمجيد بن صالح الجارالله، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ.
- (١١٥) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، ت: أميل بديع يعقوب، دار النفائس، الطبعة الثانية، ١٤٣٠هـ.
- (١١٦) الجيم لأبي عمرو الشيباني، ت: إبراهيم الإياري وزملائه، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٤هـ.
- (١١٧) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، ت: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- (١١٨) حقائق الآداب للأبهري، ت: محمد سليمان السديس، الطبعة الثانية، الرياض، ١٤١٦هـ.
- (١١٩) حقائق السحر في دقائق الشعر، للكاتب البلخي المعروف بالوطواط، نقله للعرية وحققه: إبراهيم أمين الشواربي، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- (١٢٠) حلية الفرسان وشعار الشجعان لابن هذيل الأندلسي، ت: عبدالإله نيهان وزميله، الهيئة العامة السورية للكتاب.
- (١٢١) حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين، ت: حماد بن محمد الشمالي، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

- (١٢٢) حياة الحيوان الكبرى لكمال الدين الدميري، ت: عبداللطيف سامر بيتيه، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ.
- (١٢٣) الحيوان، للجاحظ، ت: عبدالسلام هارون، دار الجيل، ١٤١٦هـ.
- (١٢٤) خزانة الأدب، لعبدالقادر البغدادي، ت: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٤٢٤هـ.
- (١٢٥) خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، لسعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- (١٢٦) الخصائص، لابن جني، ت: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ.
- (١٢٧) خلق الإنسان لثابت بن أبي ثابت، ت: عبدالستار أحمد فراج، وزارة الإرشاد بدولة الكويت، ١٩٦٥م.
- (١٢٨) خلق الإنسان للأصمعي ضمن كتاب الكنز اللغوي، ت: أدغست هفتر، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٠٣.
- (١٢٩) الخيل، لأبي عبيدة التيمي، ت: عبدالله بن أحمد الحسيني الحضرمي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ١٣٥٨هـ.
- (١٣٠) داعي الفلاح لمخبات الاقتراح، لابن علان المكي، ت: محمد سالم الدرويش وزميله، أكاديمية الدراسات العليا بمصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- (١٣١) الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير، لعبدالواحد المالقي، ت: محمد حسان الطيان، مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- (١٣٢) دقائق التصريف للقاسم المؤدب، ت: أحمد ناجي القيسي وزملائه، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ.
- (١٣٣) الدلائل على معاني الحديث بالشاهد والمثل للسرقسطي، ت: محمد حامد الحاج خلف، المملكة المغربية، مركز الدراسات وإحياء التراث، ١٤٣٢هـ.

- (١٣٤) دول الإسلام، للذهبي، ت: عبدالله بن إبراهيم الأنصاري، إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر، ١٤٠٨هـ.
- (١٣٥) الديباج لأبي عبيدة التيمي، ت: عبدالله بن سليمان الجربوع وزميله، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- (١٣٦) ديوان أبي النجم العجلي، جمعه وحققه: محمد أديب عبدالواحد جمران، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ.
- (١٣٧) ديوان الأدب، للفاربي، ت: أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٩٧٤م.
- (١٣٨) ديوان الراعي النميري، جمع وشرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- (١٣٩) ديوان العجاج برواية الأصمعي، ت: عزة حسن، دار الشروق العربي، ١٤١٦هـ.
- (١٤٠) ديوان الفرزدق، ت: عبدالله إسماعيل الصاوي، مكتبة ابن تيمية، مصورة عن المطبعة البخارية، الطبعة الأولى، ١٣٥٤هـ.
- (١٤١) ديوان القطامي، ت: محمود الربيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١م.
- (١٤٢) ديوان النجاشي الحارثي، جمع وتحقيق: عدنان محمد أحمد، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- (١٤٣) ديوان امرئ القيس بشرح الحضرمي، ت: أنور سويلم وزميله، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- (١٤٤) ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، ت: أنور عليان أبو سويلم وزميله، مركز زايد للتراث والتاريخ، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- (١٤٥) ديوان أمية بن أبي الصلت، ت: عبدالحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق.
- (١٤٦) ديوان حاتم الطائي برواية هشام ابن الكلبي، ت: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ.

- (١٤٧) ديوان حميد بن ثور الهلالي، جمع وتحقيق: محمد شفيق البيطار، المجلس الوطني للثقافة والفنون بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- (١٤٨) ديوان ذي الرمة، ت: عبدالقدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٢هـ.
- (١٤٩) ديوان رؤبه بن العجاج، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البروسي، مكتبة ابن قتيبة، الكويت.
- (١٥٠) ديوان زيد الخيل الطائي، ت: نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف.
- (١٥١) ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم: داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.
- (١٥٢) ديوان هدبة بن الخشرم، ت: يحيى الجبوري، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- (١٥٣) رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي، ت: وليد محمد السراقبي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- (١٥٤) رسالة ابن القارح ضمن كتاب رسائل البلغاء، ت: محمد كرد علي، دار الكتب العربية الكبرى، الطبع الثانية، ١٣٣١هـ.
- (١٥٥) الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره، للحاتمي الكاتب، ت: محمد يوسف نجم، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.
- (١٥٦) الرمانى النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تأليف: مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤.
- (١٥٧) روضة الأعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام، لأبي عبدالله الأصبحي الغرناطي، ت: سعيدة العليمي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- (١٥٨) الريح، لابن خالويه، ت: حسين محمد شرف، دار العلم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

- (١٥٩) الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، ت: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤هـ.
- (١٦٠) السبعة في القراءات، لابن مجاهد، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- (١٦١) سبك المقال لفك العقال، لعبدالواحد بن الطواح، ت: محمد مسعود جبران، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.
- (١٦٢) سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجي، ت: داوود غطاشة الشوابكة، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- (١٦٣) سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت: حسن هنداي، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- (١٦٤) السراج الوهاج في شرح المنهاج للجاربردي، ت: أكرم محمد حسين، دار المعراج الدولية، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.
- (١٦٥) سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، ت: محمد أحمد الدالي، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
- (١٦٦) سنن ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية، بيروت.
- (١٦٧) سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي ناصف، عالم الكتب، القاهرة.
- (١٦٨) سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، ت: شعيب الأرناؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.
- (١٦٩) السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه مع تحقيق جزء من شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ت: عبدالمنعم فارس، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- (١٧٠) الشاء، للأصمعي ضمن كتاب رسالتان في اللغة، ت: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ.
- (١٧١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

- (١٧٢) شراب الراح فيما يتوصل به للعزي والمراح، لعمر الطرايشي، ت: البدر اوي زهران، دار الأفاق العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- (١٧٣) شرح أبيات سيبويه، لابن الدهان، ت: علاء محمد رأفت، دار الطلائع.
- (١٧٤) شرح أبيات الجمل، لابن هشام اللخمي، ت: محمد سعد الشقيران، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٩هـ.
- (١٧٥) شرح أبيات المغني لعبدالقادر البغدادي، ت: عبدالعزيز رباح وزميله، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ.
- (١٧٦) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، ت: محمد علي سلطاني، دار العصماء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- (١٧٧) شرح أبيات سيبويه والمفصل لعفيف الدين الكوفي، ت: إبراهيم علي ركة، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، ١٤٠٣هـ.
- (١٧٨) شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، ت: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى.
- (١٧٩) شرح أدب الكاتب، لأبي منصور الجواليقي، ت: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (١٨٠) شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السكري، ت: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة.
- (١٨١) شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى ((إيضاح الشعر))، لأبي علي الفارسي، ت: حسن هند اوي، دار القلم ودار العلوم والثقافة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- (١٨٢) شرح الأشعار الستة الجاهلية، للوزير أبي بكر البطليوسي، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- (١٨٣) شرح الأصول في النحو، للرماني، ت: نصار حميد الدين، رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بجامعة أم القرى، ١٤١٥هـ.

- (١٨٤) شرح الألفات لأبي بكر الأنباري، ضمن كتاب بحوث وتنبهات، تأليف: أبي محفوظ الكريم المعصومي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
- (١٨٥) شرح التصريف للثانيني، ت: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- (١٨٦) شرح الشافية للرضي، ت: محمد محي الدين عبد الحميد وزملائه، دار الكتب العلمية.
- (١٨٧) شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، ت: أحمد خطاب العمر، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ.
- (١٨٨) شرح الكتاب للسيرافي، ت: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- (١٨٩) شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الزيدي، ت: محمود محمد الموصلي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- (١٩٠) شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، مصورة عن مطبوعة بولاق.
- (١٩١) شرح المقرب المسمى التعليقة، لابن النحاس الحلبي، ت: خيرى عبدالراضي عبداللطيف، دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- (١٩٢) شرح حماسة أبي تمام المسمى تجلي غرر المعاني عن مثل صور الغواني والتحلي بالقلائد من جواهر الفوائد، للأعلم الشنتمري، ت: علي الفضل حمودان، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- (١٩٣) شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، لثعلب، دار الكتب المصرية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ.
- (١٩٤) شرح شافية ابن الحاجب، للخضر اليزدي، ت: حسن أحمد عثمان، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- (١٩٥) شرح شواهد الإيضاح لابن بري، ت: عيد مصطفى درويش، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٥هـ.

- (١٩٦) شرح شواهد الشافية، لعبدالقادر البغدادي، ت: محمد محي الدين عبد الحميد وزملائه، دار الكتب العلمية، ١٣٥٧ هـ.
- (١٩٧) شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر المجريطي، ت: عبد ربه عبداللطيف، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
- (١٩٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ت: مجموعة من المحققين، دار الكتب المصرية، ١٤٣٤ هـ.
- (١٩٩) شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني (المجلد الأول)، ت: محمد إبراهيم يوسف شيبه، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى ١٤١٥ هـ.
- (٢٠٠) شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني (من باب التصغير إلى نهاية باب جمع الجمع)، ت: أحمد بن عتيق الحربي، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٦ هـ.
- (٢٠١) شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني (من باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم إلى نهاية باب الحكاية)، ت: إبراهيم بن موسى آل موسى، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٠ هـ.
- (٢٠٢) شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني (من باب ألف الوصل إلى نهاية الكتاب)، ت: صالح بن عبدالعزيز عبداللطيف، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧ هـ.
- (٢٠٣) شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم)، ت: سيف بن عبدالرحمن العريفي، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨ هـ.
- (٢٠٤) شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني (من باب لبيك وأخواتها إلى نهاية النداء)، ت: المتولي رمضان الدميري، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الأزهر، ١٤٠٢ هـ.

- (٢٠٥) شرح كتاب سيبويه، لصالح بن محمد الهسكوري، ت: خالد بن محمد التويجري، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ.
- (٢٠٦) شرح كتاب سيبويه، للصفار، ت: معيض بن مساعد العوفي، دار المآثر بالمدينة المنورة، ١٤١٩هـ.
- (٢٠٧) شرح لامية الأفعال، لبحرق اليمني، ت: مصطفى النحاس، جامعة الكويت، ١٤١٣هـ.
- (٢٠٨) شرح مقصورة ابن دريد، لابن خالويه، ت: محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- (٢٠٩) شعر أرطاة بن سُهَيْة المري، جمع وتحقيق: شريف علاونة، دار المناهج بالأردن بدعم من جامعة البترا، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- (٢١٠) شعر الأخطل، ت: فخر الدين قباوة، دار الفكر، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ.
- (٢١١) شعر الأغلب العجلي ضمن شعراء أمويون، جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- (٢١٢) شعر النعمان بن بشير الأنصاري، ت: يحيى الجبوري، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- (٢١٣) شعر عمرو بن أحمز الباهلي، جمعه وحققه: حسين عطوان، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- (٢١٤) الشعر والشعراء لابن قتيبة، ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ.
- (٢١٥) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري، ت: حسين عبدالله العمري وزميله، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- (٢١٦) شواذ القراءات، لرضي الدين الكرمانى، ت: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان.

- (٢١٧) الصحاح، للجوهري، ت: أحمد عبدالغفور عطار دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- (٢١٨) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- (٢١٩) صحيح سنن النسائي لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- (٢٢٠) صلة الخلف بموصول السلف، لمحمد بن سليمان الروداني، ت: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- (٢٢١) الضاد والطاء من حروف الهجاء، لأبي الفرج النحوي، ت: أحمد عبدالله باجور علي، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.
- (٢٢٢) طبقات الأمم، لصاعد الأندلسي، ت: لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ١٩١٢هـ.
- (٢٢٣) طبقات القراء للذهبي، ت: أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- (٢٢٤) طبقات النحاة واللغويين والمفسرين والفقهاء، لابن قاضي شهبة، ت: محسن غياض، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- (٢٢٥) طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- (٢٢٦) طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، دار المدني بجدة.
- (٢٢٧) طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الحجمي، ت: د. محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة.
- (٢٢٨) الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول، لابن معصوم المدني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، إيران.

- (٢٢٩) العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغاني (حرف الفاء)، ت: محمد حسن آل ياسين، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ م.
- (٢٣٠) العباب الزاخر واللباب الفاخر للصاغاني (حرف الهمزة)، ت: فير محمد حسن، الدار العربية للموسوعات، ١٤٣٢ هـ.
- (٢٣١) عرائس المحصل من نفائس المفصل للرازي، ت: طارق نجم عبدالله، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الأزهر، ١٤٠٣ هـ.
- (٢٣٢) علل التشية، لابن جني، ت: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣ هـ.
- (٢٣٣) علل التصريف، لبعض الأدباء، ضمن كتابان في التصريف، ت: محسن بن سالم العميري، مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، ١٤٢٤ هـ.
- (٢٣٤) علل النحو لابن الوراق، ت: محمود نصار، الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- (٢٣٥) عمدة الطبيب في معرفة النبات، لأبي الخير الإشبيلي، ت: محمد العربي الخطابي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ م.
- (٢٣٦) عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس، ت: بسام عبدالوهاب الجابي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
- (٢٣٧) العمدة في صناعة الشعر ونقده، لابن رشيق القيرواني، ت: النبوي عبدالواحد شعلان، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- (٢٣٨) العين، للخليل الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي ورفيقه، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى.
- (٢٣٩) غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، ت: برجستراسر، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢ م.
- (٢٤٠) الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان (من أول باب الأفعال إلى نهاية باب الجمع)، ت: إبراهيم بن سالم الجهني، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٩ هـ.

- (٢٤١) الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان (من أول باب المفعول إلى نهاية باب الإضافة)، ت: عبدالعزيز عاشور حسن العبيدان، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٣٠هـ.
- (٢٤٢) الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان (من أول ما يتبع الاسم في إعرابه إلى نهاية باب الندبة)، ت: ماجد بن عمر القرني، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢٨هـ.
- (٢٤٣) الغرة في شرح اللمع، لابن الدهان، ت: فريد بن عبدالعزيز الزامل، دار التدمرية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- (٢٤٤) فرحة الأديب للأسود الغندجاني، ت: محمد علي سلطاني، دار العصماء، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- (٢٤٥) الفرق بين الحروف الخمسة لابن السيد البطليوسي، وزارة الأوقاف العراقية، مطبعة العاني، بغداد.
- (٢٤٦) الفصوص، لأبي العلاء صاعد البغدادي، ت: عبدالوهاب التاز سعود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤١٦هـ.
- (٢٤٧) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، لأبي قاسم البلخي، والقاضي عبد الجبار، والحاكم الجشمي، ت: فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، ١٩٧٤م.
- (٢٤٨) فعلت وأفعلت لأبي حاتم السجستاني، ت: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
- (٢٤٩) فعلت وأفعلت للزجاج، ت: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد، الطبعة الأولى، ١٣٦٨هـ.
- (٢٥٠) فقه اللغة وأسرار العربية، لأبي منصور الثعالبي، ت: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، ١٤٢٦هـ.
- (٢٥١) الفهرست لابن النديم، ت: ناهد عباس عثمان، دار قطري بن الفجاءة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

- (٢٥٢) الفوائد المحصورة في شرح المقصورة، لابن هشام اللخمي السبتي، ت: محمد حامد الحاج خلف، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- (٢٥٣) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، دار الجيل، مصورة عن طبعة بولاق.
- (٢٥٤) قرّة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين، لابن القاصح العذري، ت: إبراهيم بن محمد الجرمي، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- (٢٥٥) القرط على الكامل لأبي الوليد الوقشي وابن السيد البطليوسي، ت: ظهور أحمد أظهر، جامعة بنجاب بلاهور باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- (٢٥٦) الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، ت: مازن المبارك وزميله، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- (٢٥٧) كتاب الأسماء والأفعال والحروف (أبنية كتاب سيبويه) للزبيدي، ت: أحمد راتب حموش، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- (٢٥٨) كتاب سيبويه مادته ومنهجة، لمحمد حسن عبدالعزيز، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- (٢٥٩) كتاب سيبويه، ت: عبدالسلام هارون، دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى.
- (٢٦٠) كتاب سيبويه، مكتبة المتنبي، مصورة عن مطبوعة بولاق ١٣١٧هـ.
- (٢٦١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- (٢٦٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي القيسي، ت: محي الدين عبدالرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ.
- (٢٦٣) الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أول الكتاب: هذا باب علم ما الكلم من العربية، لأبي جعفر النحاس، ضمن كتابان في النحو، ت: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

- (٢٦٤) ابن كيسان النحوي، ضمن كتاب دراسات ونصوص لغوية، تقديم وتحقيق: محمد إبراهيم البناء، المكتبة المكية ودار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- (٢٦٥) اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، ت: مازن المبارك، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.
- (٢٦٦) اللامات، للهروي النحوي، ت: يحيى علوان البلداوي، مكتبة الفلاح بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
- (٢٦٧) لباب الأبواب في شرح أبيات الكتاب (الجزء الأول)، لسليمان بن بنين بن خلف، ت: إنجا بنت إبراهيم بن يحيى اليماني، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.
- (٢٦٨) اللباب في تهذيب الأنساب: لابن الأثير، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- (٢٦٩) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، ت: عبدالإله نبهان، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، ١٤٢٢هـ.
- (٢٧٠) لسان العرب، لجمال الدين ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
- (٢٧١) لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- (٢٧٢) لغات القرآن، للفراء، ت: جابر عبدالله السريع، نشر على الشبكة العالمية، ١٤٣٥هـ.
- (٢٧٣) ليس في كلام العرب لابن خالوية، ت: أحمد عبدالغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
- (٢٧٤) المؤتلف والمختلف، لأبي القاسم الأمدي، ت: عبدالستار أحمد فراج، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- (٢٧٥) ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، ت: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ.

- (٢٧٦) مبادئ اللغة مع شرح أبياته، للخطيب الإسكافي، ت: عبدالمجيد ذياب، دار الفضيلة، ١٤١٩هـ.
- (٢٧٧) المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر الأصبهاني، ت: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ.
- (٢٧٨) مجالس العلماء، للزجاجي، ت: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي ودار الرفاعي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- (٢٧٩) مجالس ثعلب، ت: عبدالسلام هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- (٢٨٠) المجرد في غريب كلام العرب ولغاتها، لكراع النمل، ت: محمد بن أحمد العمري، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- (٢٨١) مجمل اللغة، لابن فارس، ت: هادي حسن حمودي معهد المخطوطات الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- (٢٨٢) المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث للحافظ أبي موسى المديني، ت: عبدالكريم العزباوي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- (٢٨٣) المحتسب في تبين وجوه القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، ت: علي النجدي ناصف وزميله، وزارة الأوقاف بدولة مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٤هـ.
- (٢٨٤) المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، ت: شريف عبدالكريم نجار، دار عمار، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- (٢٨٥) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، ت: مجموعة من المحققين، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.
- (٢٨٦) المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، ت: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- (٢٨٧) مخارج الحروف وصفاتها، لابن الطحان الإشبيلي، ت: محمد يعقوب تركستاني، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ.

- (٢٨٨) مختار الصحاح، للرازي، ت: محمد محي الدين عبد الحميد وزميله، دار السرور، بيروت.
- (٢٨٩) مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، لابن جني، ت: حسين أحمد بوعباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ.
- (٢٩٠) مختصر العين، لأبي بكر الزبيدي، ت: نور حامد الشاذلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- (٢٩١) مختصر شرح أمثله سيبويه، للعطار للجواليقي، ت: دفع الله عبدالله سليمان، جامعة الملك سعود.
- (٢٩٢) مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، ت: برجشتراسر، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٣٠هـ.
- (٢٩٣) مختصر كتاب العين للإسكافي، ت: هادي حسن حمودي، وزارة التراث القومي بسلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- (٢٩٤) المخصص لابن سيده، دار الكتب العلمية، مصورة عن مطبوعة بولاق.
- (٢٩٥) المذاكرة في ألقاب الشعراء، لأبي المجد الأربلي الكاتب، ت: شاكر العاشور، دار الينايع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- (٢٩٦) المذكر والمؤنث لأبي حاتم السجستاني، ت: حاتم صالح الضامن، مركز جمعة الماجد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٢٩٧) مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، الطبعة الثانية.
- (٢٩٨) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم وزملائه، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- (٢٩٩) المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، ت: محمد الشاطر أحمد، مكتبة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

- (٣٠٠) المسائل الحليّات، لأبي علي الفارسي، ت: حسن هنداي، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- (٣٠١) المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي، ت: حسن بن محمود هنداي، كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- (٣٠٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، ت: صلاح الدين عبدالله السكناوي، مطبعة العاني، بغداد.
- (٣٠٣) المسألة الزبورية، للأعلم الشتمري، ت: بدر العمراني الطنجي، مركز التراث الثقافي المغربي ودار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- (٣٠٤) مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، لابن فضل الله العمري، ت: مجموعة من المحققين، مركز زايد للتراث.
- (٣٠٥) مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض، ت: صالح أحمد الشامي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.
- (٣٠٦) المشترك وضعاً والمفترق صقلاً، لياقوت الحموي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- (٣٠٧) المشوف المعلم في ترتيب الإصلاّح على حروف المعجم لأبي البقاء العبكري، ت: ياسين محمد السواس، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- (٣٠٨) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، دار الفكر.
- (٣٠٩) المصباح لما اغتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون، ت: محمد حمود الدعجاني، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- (٣١٠) معاني الحروف المنسوب للرماني، ت: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
- (٣١١) معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري، ت: محمد عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث، ٢٠٠٧م.

- (٣١٢) معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر النحاس، ت: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.
- (٣١٣) معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي / دار الحديث، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- (٣١٤) معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، ت: عبدالفتاح إسماعيل شلبي، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٢هـ.
- (٣١٥) معجم الأدباء لياقوت الحموي، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- (٣١٦) معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- (٣١٧) معجم السفر، لأبي طاهر السلفي، ت: شير محمد زمان، مجمع البحوث الإسلامية - باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- (٣١٨) معجم الشعراء للمرزباني، ت: فاروق سليم، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.
- (٣١٩) المعجم المفهرس، لابن حجر العسقلاني، ت: محمد شكور محمود الحاجي الميادين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- (٣٢٠) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عبيد البكري، ت: مصطفى السقا، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.
- (٣٢١) المغرب لأبي منصور الجواليقي، ت: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٦١هـ.
- (٣٢٢) المغرب في ترتيب المغرب للمطرزي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (٣٢٣) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، ت: عبداللطيف محمد الخطيب، الكويت، ١٤٢٣هـ.
- (٣٢٤) المفتاح في التصريف، لعبدالقاهر الجرجاني، ضمن كتابان في التصريف، ت: محسن بن سالم العميري، مكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، ١٤٢٤هـ.

- (٣٢٥) المفتاح في شرح أبيات الإيضاح، لابن عصفور، ت: رفيع بن غازي السلمي، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ.
- (٣٢٦) المقابسات، لأبي حيان التوحيد، ت: حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- (٣٢٧) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، ت: مجموعة من المحققين، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- (٣٢٨) المقاصد النحوية لبدر الدين العيني، ت: علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- (٣٢٩) المقاييس لابن فارس، ت: عبدالسلام هارون، شركة الرياض للنشر والتوزيع.
- (٣٣٠) المقتصد في شرح التكملة للجرجاني، ت: أحمد عبدالله الدرويش، جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٢٨هـ.
- (٣٣١) المقتضب للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمه، وزارة الأوقاف بجمهورية مصر العربية، ١٤١٥هـ.
- (٣٣٢) المقصور والممدود، لأبي علي القالي، ت: أحمد عبد المجيد هريدي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- (٣٣٣) الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن أبي الريح الإشبيلي، ت: علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- (٣٣٤) الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، ت: فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٣٩٩هـ.
- (٣٣٥) منازل الحروف، والحدود في اللغة، للرماني، ضمن كتاب رسالتان في اللغة، ت: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م.
- (٣٣٦) مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري، تأليف: محمد الشيخ عليو محمد، مكتبة دار المنهاج، الطبعة الثانية، ١٤٣٤هـ.

- (٣٣٧) المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل، ت: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
- (٣٣٨) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي، دار صادر.
- (٣٣٩) المنصف في شرح التصريف لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى وزميله، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ.
- (٣٤٠) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، لابن جعفر الإريلي، ت: عبدالله بن محمد المنصور، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، بجامعة الإمام بن سعود الإسلامية، ١٤١٩هـ.
- (٣٤١) المنهاج الجلي في شرح القانون الجزولي، لابن جعفر الإريلي، ت: عبدالرحمن بن عبدالله الخضير، رسالة علمية لنيل درجة الدكتوراه، بجامعة الإمام بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ.
- (٣٤٢) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، ت: سدني قلنزر، أضواء السلف، مصورة لطبعة أمريكا، ١٩٤٧م.
- (٣٤٣) المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل، لأحمد بن يحيى المرتضى، ت: توما ارنلد، دار المعارف النظامية بحيدر آباد، ١٣١٦هـ.
- (٣٤٤) الموطأ للإمام مالك بن أنس، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة التجارية.
- (٣٤٥) الميسر والقдах لابن قتيبة، ت: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، الطبعة الثانية، ١٣٨٥هـ.
- (٣٤٦) النبات، لأبي حنيفة الدينوري، ت: برنهارد لفين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٣٠هـ.
- (٣٤٧) نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد، ت: نديم آل ناصر الدين، مكتبة لبنان، ١٩٧٠م.
- (٣٤٨) النخل والكرم، للأصمعي ضمن كتاب البلغة في شذور اللغة، ت: أوغست هفنز، والأب شيخو اليسوعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

- (٣٤٩) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات ابن الأنباري، ت: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.
- (٣٥٠) نزهة الجلساء في أشعار النساء، لجلال الدين السيوطي، ت: عبداللطيف عاشور، مكتبة القرآن.
- (٣٥١) نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس لأبي العباس الحسيني المكي، مكتبة المعارف بالطائف، ١٤١٨هـ.
- (٣٥٢) نسب عدنان وقحطان، لأبي العباس المبرد، ت: مقبل الشام عامر الأحمدي، دار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
- (٣٥٣) نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة، للقاضي التنوخي، ت: عبود الشالجي، دار صادر، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م.
- (٣٥٤) نكت الهميان في نكت العميان، للصفاي، ت: أحمد زكي، المطبعة الجمالية بمصر، ١٣٢٩هـ.
- (٣٥٥) النكت في إعجاز القرآن للرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، ت: محمد حلف الله أحمد وزميله، دار المعارف، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٨م.
- (٣٥٦) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشتمري، ت: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية، ١٤٢٠.
- (٣٥٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشتمري، ت: زهير عبدالمحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- (٣٥٨) النوادر، لأبي مسحل الأعرابي، ت: عزة حسن، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٨٠هـ.
- (٣٥٩) نور القبس لليغموري المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، لأبي عبيد الله المرزباني، ت: رودلف زهايم، جمعية المستشرقين الألمانية، ١٣٨٤هـ.
- (٣٦٠) هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين لإسماعيل باشا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- (٣٦١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، ت: عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ.
- (٣٦٢) الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي، ت: عدد من المحققين، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٤٢٩هـ.
- (٣٦٣) وصف المطر والسحاب ومانعته العرب الرواد من البقاع، لابن دريد، ت: عز الدين التنوخي، دار صادر، ١٤١٢هـ.
- (٣٦٤) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور الثعالبي، ت: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٥	دوافع اختيار البحث
٥	الدراسات السابقة
٦	خطّة البحث
١٠	منهج التّحقيق
١٢	القسم الأول: الدراسة
١٤	التمهيد: التّعريف بسيبويه وكتابيه، وقيّمته العلميّة، أهم شروحه بإيجاز
١٥	أولاً: التّعريف بسيبويه
٢١	ثانياً: كتاب سيبويه وقيّمته العلميّة
٢٢	ثالثاً: أهم شروح الكتاب
٣٠	الفصل الأول: علي بن عيسى الرّمّانيّ، حياته، وآثاره
٣١	المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه
٣٣	المبحث الثاني: مولده، نشأته، ووفاته
٣٥	المبحث الثالث: عقيدته
٣٧	المبحث الرابع: شيوخه وتلاميذه
٤٣	المبحث الخامس: مكانته العلميّة، وثناء العلماء عليه
٤٧	المبحث السادس: آثاره العلميّة

الصفحة	الموضوع
٥٤	الفصل الثاني: شرح كتاب سيبويه للرَّمَّانِي
٥٥	المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى المؤلف
٥٧	المبحث الثاني: منهج الرَّمَّانِي في شرح الكتاب
٥٨	المطلب الأول: طريقته في عرض المادة العلمية
٦٣	المطلب الثاني: عنايته بآراء العلماء
٦٧	المبحث الثالث: الأصول النحوية التي اعتمد عليها
٧٩	المبحث الرابع: موقف الرَّمَّانِي من سيبويه ومدرستي النحو
٨٠	المطلب الأول: موقف الرَّمَّانِي من سيبويه
٨٣	المطلب الثاني: موقف الرَّمَّانِي من مدرسة البصرة
٨٥	المطلب الثالث: موقف الرَّمَّانِي من مدرسة الكوفة.
٨٦	المبحث الخامس: تقويم الكتاب
٨٧	المطلب الأول: قيمة الكتاب العلمية وأثره
٩٣	المطلب الثاني: المآخذ على الكتاب
٩٧	المبحث السادس: وصف النُّسخ الخطيَّة، ونماذج منها
١٠١	نماذج من المخطوط
١١٤	القسم الثاني: النصُّ المُحقَّق
١١٦	باب جمع الأعجميِّ الذي على أربعة أحرف
١١٨	باب جمع الاسم على معنى التثنية
١٢٩	باب الجمع الذي لم يُكسَّر على واحد
١٣٥	باب جمع الصِّفة الثلاثيَّة بغير زيادة
١٤٧	الجزء الخمسون
١٤٨	باب جمع الصِّفة التي على أربعة أحرف

الصفحة	الموضوع
٢٠٠	أبواب المصادر وما اشتقَّ منها
٢٠٠	باب مصدر الفعل المتعدّي من الثلاثيِّ بغير زيادة
٢٢٢	الجزء الحادي والخمسون
٢٣١	باب الدَّاء الذي يجوز في فَعِلْ يَفْعَلُ فَعَلًا وهو فَعِلْ
٢٤١	باب المصدر الذي تجيء الصِّفة منه على فعْلان
٢٥١	باب مصدر أفعل
٢٦٠	باب مصدر الخصال التي تكون في النَّفس
٢٨٢	باب الفعل المتعدّي
٢٨٥	باب المصدر الذي فيه ألف التَّأْنِيث
٢٨٨	الجزء الثاني والخمسون
٢٩٦	باب المصدر الذي على فَعُول
٣٠٤	باب الفِعْلة التي فيها معنى الحال
٣١٣	باب مصدر الفعل المعتلّ اللام
٣٢٢	باب المصدر المعتلّ العين في الثلاثيِّ
٣٣٠	الجزء الثالث والخمسون
٣٣١	باب مصدر الفعل المعتلّ الفاء
٣٣٧	باب أفعل
٣٦٣	باب أفعل
٣٦٧	باب فَعَّلْتُ
٣٧٢	باب فعل المطاوع
٣٧٤	باب فُعِلَ على غير فَعَّلْتُ
٣٨١	باب دخول الزِّيادة في فَعَّلْتُ للمعاني

الصفحة	الموضوع
٣٨٩	الجزء الرابع والخمسون
٣٩٠	باب استفعلت
٤٠٣	باب افعوعلت
٤٠٨	باب أبنية الفعل الذي لا يتعدّى
٤١٤	باب مصدر الثلاثي الذي تلحقه الزيادة للمعنى
٤٢٤	باب المصدر الجاري على غير فعله
٤٢٦	باب الهاء التي تلحق المصدر للعوض
٤٣٣	باب المصدر الذي للتكثير على غير الفعل
٤٣٥	باب مصدر الرباعي
٤٤٢	باب الفَعْلَة مِمَّا زاد على الثلاثة
٤٤٤	باب الفَعْلَة من بنات الأربعة
٤٤٧	الجزء الخامس والخمسون
٤٥٠	باب الاشتقاق لموضع الفعل على طريقة مفعّل
٤٦١	باب مَفْعَل في المعتلّ اللام
٤٦٢	باب مَفْعَل في المعتلّ الفاء
٤٦٧	باب مَفْعَلَة التي تكون للتكثير
٤٦٨	باب مَفْعَل الذي يجري على طريق الآلة
٤٦٩	باب مَفْعَل مِمَّا جاوز الثلاثة
٤٧٨	باب ما يمتنع فيه ما أفعله
٤٨٤	باب ما أفَعَلَه الذي يُستغنى عنه بما أفَعَلَ فعله
٤٨٥	باب ما أفَعَلَه على معنيين
٤٨٦	باب ما أفعله فيما ليس له فعل

الصفحة	الموضوع
٤٩٢	باب فتح العين من يَفْعَل فيما ماضيه على فَعَل
٤٩٩	باب حروف الحلق التي تقع في موقع الفاء من الفعل
٥٠١	باب المعتلّ في حروف الحلق
٥٠٧	باب حروف الحلق التي في موضع العين
٥١٣	باب الفعل المضارع الذي يُكسر أوّلُه
٥٢٠	الجزء السادس والخمسون
٥٢١	باب ما يُسكّن استخفافاً
٥٢٣	باب ما أسكن استخفافاً بعد تغيير أوّلُه
٥٣٠	باب الإمالة
٥٤٥	باب إمالة الألف التي قبلها هاء الإضممار
٥٥٥	باب ما أميل على طريق الشُّذوذ
٥٥٨	باب الحروف المستعلية في الإمالة
٥٧٩	باب الرّاء
٥٩٣	باب إمالة الفتحة التي بعدها الرّاء مكسورة
٦٠٠	باب الحرف الذي يلحق الكلمة الواحدة في الوقف
٦٠١	باب ألف الوصل
٦٠٦	الخامس من شرح كتاب سيبويه
٦١٧	أبواب الإمالة في نسخة (ف)
٦١٨	باب الإمالة
٦٢٩	باب الإمالة مع هاء الإضممار
٦٣٤	إمالة الألف فيما يخرج عن النّظائر
٦٣٦	باب الحروف المستعلية التي تمنع الإمالة

الصفحة	الموضوع
٦٤١	باب الرّاء
٦٤٦	إمالة الحروف التي ليس بعدها ألف للرّاء المكسورة
٦٤٨	الفهارس
٦٤٩	فهرس الآيات القرآنية
٦٥١	فهرس الأحاديث النبوية الشريفة والآثار
٦٥٢	فهرس الأقوال والأمثال
٦٦٦	فهرس الأعلام
٦٦٩	فهرس الأشعار والأرجاز
٦٧١	فهرس أنصاف الأبيات أو بعضها
٦٧٢	فهرس المصادر والمراجع
٧٠٣	فهرس الموضوعات

